

من كتب الفقير
عبد الوهاب بن
عبد الله عفي
عنهما

الجلال من الكافي للشيخ الامام
العالم العامل صاحب تحفة
مذاهب الحقيقة وم
الحلاوت

من عوارى الدهر لذكر المعسر
مصطفى بن علي عفي عنها



لوري

موصى بها

U Kütüphanesi

Tigmir

196

بسم الله الرحمن الرحيم
باب ما يقع فيه البيع المصلي في البيع
وانما من كتاب لقوله تعالى وحل الله البيع وقوله ان يكون الخان
عن تواضع و خبر من السنة لم يحدث رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن اطلب الكسب فقال عجب الرجل بيده وكان بيع مبرور البيع
عبارة عن معاودة مال بمل او نحو بالتراضي وهو مفيد للمالك بشروط
منها الصفة وهي لا يجاب من البايح بان يقول بعث او شرب او ملك
والقبول من المشتري بان يقول قبلت ويصوم مقامه ان يقول اسع او
اسعرب او مملك ولم يجعل الرافعي هذه الثلاثة قبولا على الحقيقة بل قائما
مقامه لما ذكره الامام في القبول ما لم يتأني المبتدأ به وانما اشترطت
الصفة لان التراضي لم يبد منه لقوله تعالى لما تاكلوا اموالكم بينهم بالباطل
الما ان يكون بجانة عن تواضع والرضا امر باطن بعسر الوقوف عليه فينبط
الحكم باللفظ الظاهر الدال عليه ويعلم من المصنف قوله انما يتعقد في
لحق عدم انعقاده بالمعاطات ولو في المحقرات كوطع جبر وغيره مما تغل
فه المعاطات لان المفعال لم يملكها بالتراضي ومنه قول انه يكفي بها
في المحقرات وبه افق الروباني وغيره وهذا القول خرجه ابن شرح
عن احد قولي الشافعي في الهدى اذا عطي في الطريق فغسل النعل
التي قلدها في الدم ونسب بها صفة سنامه انه يجوز للمارن به كل من
وكذلك في مسئلة الغسل الذي يعتاد الغسل بالاجرة انه يستحقها
بالفعل وبمذهب
ابن الصباغ قال ان هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الرابع
دليله وهو المختار ثم يصح في الشرع اشتراط لفظ يجب الرجوع الي
العرف كغيره وعن غناء البغوي والمتولي وغيرهما وسع المصنف
ويوجد المس سماعي قول وسع المناقاة ويوجد البنية سماعي
قول ايضا باطلان وقيل مما كبس المعاطات قوله بايجاب متون
وقوله بعث الى آخره وان لم وكذا قوله وقوله مع قوله وصل الى آخره
الما انه مغلل في اموالهم ما قولهم واشهرت تر الى ان لا سديها

المواضع

الخاتمة من جهة البايح يقوم مقامه بجايب لكونه مرفوعا
العقد فاذا قال البايح للمشتري اشترى مني هذا فقال
اشترته ثم العقد ولما حجة الى ان يعود البايح بقبوله منك خلاف
ما اذا قال اسعرب مني او اسعرب فقال اسعربت بعقد حتى يقول
بعده بعث لكونه مجزها سببا لرغبة المشتري في ذلك ولو مع ان ثبت
اي لمعقد بالاجاب وان كان مع قوله ان ثبت فلو قال بعثك هذا
بالف ان ثبت فقال اسعرب صح ولم يضر الله اي هذه الصفة
لانها من ضرورات العقد وان اطلق اذ لم يشرعوا صرح
بها ام قول وان باع اي لمعقد البايح بالاجاب والقبول والمكفي
احدهما وان باع المالك او اجد مال طفله من نفسه او باع مال نفسه من
الطفل وذكر الطفل لستمك الصبي والصبي والحافذ والحافذ
فلا مكفي في هذه الصور النطق باحد الله من اشئ له بجايب والقبول
لان معنى التحصيل غير معنى المزاله فلا بد منهما قوله لان من اراد
المخاطب اي لم يقول من وارث المخاطب يعني لومات الذي فوب
بالاجاب بعد بجايب وقيل القبول ووارثه حاضر فقبل لم يصح
لصدور القبول من غير المخاطب بالاجاب وانما قال المخاطب ولم
يقبل المشتري كما قاله غيره لانه لم يصدق عليه اسم المشتري حقيقة
الما عند تمام العقد قوله موافق صفة لكونه اي انما سعت بالاجاب
وقبول موافق للايجاب حتى لو قال بعثك ثم صححه فقال قبل
بالف وراضه او بالعكس او قال بعثك كل ثم قال بعثك فقال قبل
قبل بصفة فصح لم يصح وان قال بعثك بعثك فقال قبل بصفة
لم يصدق فصح معنى الله انه يصح لانه تصدق بصفة بطلاق
بصفة الرافعي بناء على تعدد الصفة بصفة العنق فسبق المحالف
لكونه اوجب صفة وقيل بصفة من وحرم صراحة العلق والمصباح
بصفة هذه لا تشكك بحمله مذهبنا وعن تاوي القفال انه
لو قال بعثك بالف فقال اسعرب بالف وعسى انه قال الرافعي
اي غريب وقوله في المعنى يريد انه لم يغير موافق القول للايجاب الا في المعنى

دون اللفظ حتى لو قال بع لم ينع ان يقول اسع بل لو قال
اسعرت او علك صح للتوافق المعنوي قوله بلا فصل اي وقول
بلا فصل يقطع رباط منه ومن الاحباب وذلك بان بطول الفصل
واما الفصل القصير الذي يقع مثله في الخطاب فلا يضر الرجوع في
ذلك الى العرف كما في غيره قوله وحكي اي بلا فصل وبلا حيل كلام
اجني عن العقد من جهة الجواب والقبول لانه يقطع احدهما عن الآخر
ونعلم من اطلاق قوله في جهة الجواب نعم الى آخره وفي القبول قبل
الى آخره انه لم يشرط تقدم جهة الجواب على القبول بل يجوز تقدم قوله قبل
على قوله نعم وكذا وذكره امام ان قوله قلت لم ينافي به مداره
خلاف اسعرت واسعرت بدم النبي عليه قوله ويعني ثمر الى
نظر ما حرم في جانب الجواب ويؤان به سحاب من جهة المسمى بان
يقول للمناع يعني او ملكني كذا تقوم مقام القبول لانه استدعا جازم
ملكني ان يقول المانع بعد ذلك نعمك او ملكك ولا يحتاج المسمى
ان يعود ويقول اسعرت وعلمت قوله ونعم لجواب نعم وشرحت
فيه نوع لفت ونشأ ونعم من الباع لحواب قوله المسمى او المتوسط
له نعمت كذا تقوم مقام جهة الجواب ومن المسمى لحواب الباع او المتوسط
له اسعرت كذا نقول ان الفصول وان لم يتخاطب المتعاقدان في صيغة
المتوسط وذلك لما علم بالنزاع في بوجوه لفظ يدل عليه ولما
كان لفظ نعم يقو
امثلة تمامها قول
صح الله كذا
والعناق و
لكن لم ينعقد الى
والخلق انقضى بالكتاب مع الله وكذلك ان لم ينعقد التعلق بالبيع ولا جازم
قاسا على الكتاب والخلق واما ما ينعقد الى جهة الشهادة كالنكاح وسع
الوكيل المشروط عليه جهة الشهادة فلا بد ان ينعقد التعلق بالمقصود
فلا يمكن جهة بات عند المحذور وقراين القصور لا ينعقد في ذلك وقد فهم قوله

هذا بالكتاب ان ما تقدم من الصبح كان صريحا ولم يذكر اعتبار النية
مع الكتاب استعناء عنه شهرته قوله هذه مني الى لفظ اشارة الى
اعتناء الكتاب وليست محصورة فيها فان جعلتها محصورة سلطت عليه
بالف على ما صحح النواوي وقوله كذلك متعلق بجمع هذه مني اي هذه
مني كذا وهكذا الباقي والكتاب الى الغائب كتابه ايضا على اصح القول
كالطلاق وفيها مع المحذور خلاف قريب وسواء الكتاب على نحو الوقف
والارض والعش على الحجر والخشب ولا اثر لرسم للوصف على الماء
والهواء وغيره بعضهم يعربها على صحة البيع بالكتاب انه لو قال بعث
داري لفلان وهو غائب فلما بلغه الخبر في ملكه انعقد البيع لان
النطق اقوي من الكتب وقال الغزالي رحمه الله في الفناوي لو قال
يعني فقال قد باعك الله او بارك الله لك فيه او قال في النكاح
روحك الله سمي او في المقاتلة قد اقاتك الله او قدره عليك فهذا
كتاب لم يصح به النكاح ويصح غيره ان نواه ويكون المقدر قد اقاتك
الله لم يفي اقلتك قوله ويلفظ الهبة اي انعقد البيع بلفظ الهبة
مع ذكر العوض المعلوم لم يغير لفظها من لفظ التي جرمي جرمها
في باب الهبة نحو اعطيتك او ارمك فاذا قال وهبه منك كذا فصل الخطاب
صح البيع وترتب عليه احكامه من السفعة والحناء وغيرهما نعمت العقد
من غير توقف على القبض لدلالة على
العوض الذي لم ينافه الهبة بل غائبا
غير امضاء العلم قوله لم التسلم اي
فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هـ
ولا لما كان لفظ التسلم والسلف موضع للدين وبعضه الدين
بما في العين ويصح بيع بعضه وشراء بالامارة كعمل عقد
وعمل ومسا في الطلاق وجميع ما تقدم انما يوجب غير الضماني
من البيع فاما الضماني فهو قوله اعطيتك عبدك مني على الف فلا
يعتبر فيه الضم المسمى بل يكفي فيه التماس الجواب قوله ولا
الى لفظ اشارة ما يعتبر في العاقد بعد استراط كونه سلفا حتى لا يصح

وكتابه

بيع المجنون ولو شراه وكذلك الصبي ولو مناه هذا المذهب
الولي احصا لبرئته ولم يذكر المصنف اسباط التكليف لانه يعلم ذلك
في باب الحجر قال النواوي ويصح بيع السكران وشراه على المذهب
وان كان غير مكلف كما يقرر في كتب اصول ويصح بيع المصروع
على البيع الا اذا اضره الحاكم حتى يخو وفادته والاصح صحة البيع
واما اسلام العاقد فلا يترط الا في شري المصحف والحدث لا يترق
مسلم لا يعق بعد الشري فانه يترط فيه اسلامه من سري لم ذلك
فلو استرى الكافر شيئا من هذه الثلاثة لم يفسد او اسراه مسلم لكافر وكالم
لم يصح دفعه للذل عنها ولو اسراه كافر لم يصح وان لم يستم الموكل
بنا على ان الملك يقع به على يده صح ولذلك قال المصنف سري
له ولم يفسد المشتري في الكنت الي فيها يات وله خيار كالمصحف
عند العراقيين دون الما وروى واصبح المصنف على ذلك المصنف
والحدث قد يشعروا بواقع الما وروى وفي شري الكافر العبد المرتد
خلاف كالمصنف في حال المرتد بالذمي وقوله لا يعق بعد اعتنا
عما اذا كان الرقيق المسلم قرب الكافر الذي سري من اصوله
وقصوده فانه يصح اذا الملك المستعقب للعق بنا المالك ام اي
ليس باذلال لزواله في الحال وكذا اذا قال الكافر لم اعتر عيدين
المسلم عنى بعوض او عن عوض فاجابه اليه وكذا لو اقر بحرية عبد مسلم
في يد غيره او شهد بها دلت شهادته ثم اسراه صح الشري لانه يحكم
عليه بمعضى له قرار وشهادة من قول الذي يقوله لا يعق بعد اعتنا
عن العتق في الظاهر سواء عتق حقه ام لم يخرج عنه ضرر الا في
والشهادة الكاذبة ايضا ولا يعق فيها حقه بل في ظاهرها حكم
وقد دخل فيه ما اذا اشري الكافر مسلما بشرط عتاق فانه لا يصح
لا يعق بجره الدخول في ملك بل لا بد من اعتاقه قوله كالمذهب
يترط اسلامه من شري له المذكرات كما يترط اسلامه المهرج
والموصى له بها فلا يجوز هبتها كافر ولو وصيها له لانها من اسباب
الملك كما ينع قوله الموارث اي كالموارث لانها فانه لا يترق

الملك

بسيلا من ميراث الكافر من الكافر المصحف والحدث والعبد المسلم
لانه ملك قهري بخلاف ما قرر فانه اختار في تصوير ملك الكافر
المورث المصحف والحدث بان يكتبها والعبد المسلم بان سلم في
قوله والمسترى اي وله كالمسترى للمذكرات بعيب او اقاله فانه له
سترط اسلامه حتى لو باع الكافر شيئا من هذه المذكرات بثمن
وجد بالثوب عيبا فدرق الثوب واسترد اد المبيع اذ الفصح بالعيب
نقطه العقد ويجوز له ان كان ففوق كاستدائه الملك له كاستدائه
ولهذا لا يشك به الشفع ولذلك للمسترى ان يرد عليه المبيع بالعيب
وبل اولى لرجوعه الى الكافر ففوق كالموارث وهذا حكم لا يتردد
بالمقاله بناء على انها صريح قوله والمستاجر اي وله كالمستاجر فلا
يترط اسلامه من مستاجر المسلم وان كانت له جارية على العون فللكافر
ان مستاجر عن المسلم عرا كان المسلم او عبدا لمن له جارية لا يفسد ملك
الرقيق وله تسلط انا ما لم يجر في يده ان كان حرا وفي يده ملك
ان كان عبدا وانما يستوفى منعه بعوض فلا لاف لال وقد اجر على نعم
الله وجهه بفسه من كافر قال النواوي واذا صحنا اجاره عنه ففسه
مكروهه نص عليه الشافعي رحمه الله واجاره على رضى الله عنه ففسه
كونها في الزمة بل هو الظاهر قوله والمرهن والموهب اي وله
كالمرهن المذكرات فانه يترط اسلامه اذ ملكه في الرهن وانما
هو مجرد استئذان ويوضع عند عدل وكذا الموهب عنده شيء منها
والمتعبر له اذ ليس لها ملك الرقيق وله حق ان يرد ويورث اذا
حصار في الكافر شيء من المذكرات بان اسلم عبدا او ورثه مسلما
لم يترق في يده بل يورثه باذاله ملكه عنه ان امكنت دفعه للذل فوطعا
للمطه الكافر عن المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين جيلا ولا يحكم بزوجك خلاف ما لو اسلمت المراه بحب
كافر لمن ملك النكاح لا تقبل النكاح من موصى الى شخص معين
البطلان بخلاف ملك العتق وقوله باذاله الملك سمل البيع والعق
والهبة وغيرها ولا يعق شيء منها بل ياتي جهة اذ الله الملك حصرا

الملك

العرض ولم يكن الرهن والبرود والجار واجله قول كذا
 اي كذا به الجيد المسلم ولم يره ان الكتاب ازاله فلهذا اراد
 ان الكتاب كان ازاله الملك على اصح الوجهين في افادة العرض لها
 بقوله سئلان ونقطع حكم استدعائه فهو سطره مثل قول و يعرف
 المتولد بشر الى انه حيث لا يمكن ازاله الملك كقول الكافر اذا
 اسلمت تعرف سنها وسن الكافر وسبق عليها وتسكسب في غيره
 واما المدبر فلا يمنع ازاله ملكه عنه بنحو البيع لكن في ابطال الحق من العتق
 فلهذا امره بالعرفق ايضا ولم يكلف اعتناهما لما فيه من الحسنة
 وان استعاض اي وان استع الكافر ازاله الملك عنه باعه الحاكم عليه ثم
 الملك كما سب مال المحتج من اداء الحق فان لم يوجد من سري ثم الملك
 فلا بد من الصبر وحال سنها الى ان يوجد وتسكسب له قول وبعض
 اي اذا اسرى الكافر عبدا كافر فاسلم قبال القبض لم يبطل البيع كما اذا
 اسرى عبدا فابقى خلاف العصور اذ احرق قبل القبض بزوال المايته
 وحسب من بعض له احكام سغه او منصوص ولم يكن المسترى مرقبضه
 ثم باع بازاله الملك عنه واما منعه له لم يفسد بصره في قبل البصر
 بالبيع ونحوه بالحق وهو غير متعين عليه قول في منفع به اي
 انما يتعقد البيع في منفع به شرها لشر الى ما يعتبر في المعقود
 عليه من الشروط فان لم يكن مسفحا به ولم يكن ماله وكان يذر
 المال في مقابله له واحد اكلاله بالباطل وذلك منه عنه
 ويجوز بيع العبد الز
 المحس الصغير لا
 بعد كثره وسفح
 ودون الات الملهي كالمزايير والطناير وان مد بضائهما
 بانه لهما ما دعت في ههنا لم يفسد منه سوى بهر الحرم وكذا
 به صنام والصور سوار كانت من نحو غث او جوه نفيس كالجوهر
 المغنم التي تساوي العائله غنا اذا اشترى بها بالنفس في اوجه
 قال المحمودي بالبطلان وهو ردي بالصحة وابوزيد ان قصد

العتق
 العتق

الغنا بطل واما فلا قال النواوي له صح قول به وفي قال امام
 الحرمين وهو القياس السديد ومحرم هذا خلاف في كس النطاح
 ودليل الجرائم خلاف انه الذهب والفضة فانه يصح بيعها قطعا
 اذ المقصود الذهب فقط كذا نقل النواوي عن العاصمي ابي الطيب
 وفي التعليق سوى سنها وسن المزايير وقال الماتولي مكره مع الشطخ
 والنرد ان صلح لبيادن الشطخ فمكثله والفاكلمارو يعلم من
 اطلاق قول في مسفع به جواز بيع لبن الطاووسات لانه طيور
 منفع به فاشبه لبن الشاة وكذا الماء المملوك ولو على شط النهر
 والتراب ولو في الصحراء والحيات ولو من السحاب الكسرة حجار
 لظهور منفعتها وسهولتها تحصيل مثلها لم يقدح في ذلك قول وان
 اوجر اي يتعقد البيع في مسفع به وان كان متاجرا اما بيعه
 من المتاجر وظاهره واما من غيره فلا ان الملك في الرقة خالص
 حقه ولا جارة انما وروى على المنفعة فلا يمنع بيع الرقة ولم يفسخ
 الجارة بشرى المتاجر بل يجمع الملك ولا جارة لانه ملك المنافع
 او لا ملكا مسقرا فلا يبطل بماطر من ملك الرقة وان كانت
 المنافع الجارة لولا الملك المملوك مع الرقة كما انه اذا ملك مع
 غير موقوف ثم استوى الشجر لم يبطل ملك الثمرة وان كان يدخل
 يدخل في الثرى لولم يملك خلاف ما اذا اشترى زوجة منفع
 كما جاز ملك الرقة في النكاح يغلب ملك المنفعة وفي الا حان بالعكس
 ببلد انه لا يجب على سيد له المزدوج سلمه ناوان من الصداق
 وفي الجارة حب السلم بعد منفعته وانما المنافع في جارة لا حق
 فيها للمالك خلاف منفعته الممنوع في النكاح المسمى انه لو وطئت بالثمة
 كان المهر السيد واذا باع العن المتاجر من غير المتاجر ركت في يد
 المتاجر الى البضاعة المدة والمسمى بالخيار وان كان جاهلا واذا جازله
 لم يملك المدة قول كذا المسمى في المدة للمسفع به اي انما يتعقد
 البيع في مسفع به كذا المسمى في المدة وحق البناء وكذا وضع حيا كنوع
 على الجدار وما اشبه ذلك وخص هذه الحقوق بالمتاجر لما في ملكها بالحق

للمدري

على التائب من الغربة وذلك احلف في كونه تعا او اجاره و كمرح او
سائيه من الاجارة من حيث وروده على المصلحة ومن البيع كونه
على التائب و ليس تعا و اجارة محض صرح به النوادي وقال
الرافعي وكان الشرح نظرا الى ان الحاجة ملته الى ثبوت له سحفا
الموتد في حرايق ملاك وحقوقها مساسها الى ثبوت له سحفا
في ثبوتان يجوز هذا العقد و اثبت فيها شيئا من البيع وسها و اجارة
وهذا ايضا كما اصرح بانه ليس بيع اذ ان اشار في هذا الى انه يصح
لفظ البيع وهذا القدر هو الذي حمل المصنف على اراده هذا الفرع
هنا لما ات ذلك من صور البيع المحض بل يصح لفظه بانه ايضا
غير تعرض للمدة قاله الرافعي وغيره وبالجمله فلا يملك به عن وان كان
عبار الشافعي وعامة الصحابة موثقة للملك العين فانهم عبروا
عن ملكه حتى البناء ببيع سطح البيت وعلوه للبناء عليه وعبر به ما
والغرض عنها ببيع حتى البناء قال الرافعي في كتاب الصلح لا شبه
ان المراد منها معنى من الجارين و احدا وان كان طاهرا للقطر مشورا
بالمخافة قال لان بيع العلو للبناء اما ان يراد به حمل السقف والطين
الحاليا منها على التعديرت فهو بيع حرر من البناء والسقف
ولخرج على الفصل الذي مر في البيع و ايضا فانهم صوروا فيما اذا
اشترى كسبي عليه ومن اشترى شيئا اسفح به بحسب ما كان ولم يخرج
الى التعرض للسفاح يعني مظهر من التعرض له ان هذا العقد لم ينفذ
به تملك العين بل المصلحة المعرض لعل غير قول على اخصاص حتى
البناء وله لغرض الحقوق بالسقف وانما ذكر ما لم يبنى عليه مدة
الهدم وبي المشار اليها بقوله وهدم اي وهدم السقف الذي سق
البناء عليه بغرم الهالك بانعا او غير المسمى فيه حتى البناء له حال
منه ومن حقه بالهدم و اذا اعيد السقف استبد الهالك ما غرمه من
اليجلوه قد ارفع وان هدم بعد البناء غرم ارض بعض البناء
انضا وهذا الفرع مما نقوى سائيه البيع في هذا العقد فان لم يفسخ
بالهدم ولو كانت اجارة لم يفسخ به قوله لعل اي حتى الممر كما هو

السقف

بلا اصل وهذا من امثله غير المسفح به فلو باع صاحب العوضه هواها لكان
لغيره اليه جناح عالم يصح بان يجرها لعلها مسفح به ما لم يتعلق بغير خلاف
حق البناء فانه متعلق بعين الموضع المبني عليه وهذا فرق لاصحاب
بينهما لما اخرج المرفق به على المنع من بيع حتى البناء قوله و حقه
بمثال آخر لما لم يفسح به فان مثل الحية والجنين من نحو الفخ والبر
لم يعد ما لم يبدل في مقابلة ما لم يفرق في ذلك من راي آخر
والخلاصه هذا فلا يجوز اخذ الحية والجنين مرسومة الخبز اذ لو جوزناه
لم يجز الى اخذ الكثير و اذا اخذها فعليه الرد فان يلف فلا ضمان
لعدم المالكه ولو ذكر المصنف في المثال الجنين لكان ادبي اذ يعلم من
استناع سحرها استناع بيع الواحدة بطريقه و لم يحس قوله
وسبع لم يصيد مثال آخر له فلا يصح بيع السباع التي لم يصلح للصيد ولا
للقناك عليها كالحسد والنمر ولا بطراي اقتناء المملوك لها للصيد
والسياحه ولا الى الاستفاح بجلها بعد الدباغ اذ ليس ذلك من المنافع
المعقبة وكذلك الحشرات كالحنافس والعقارب والفران وكذا الطيور
التي لم يفسح فيها كالحداة والغراب بخلاف الصقور والبزاة والفهود
وخلاف الطاووس واللونه والند زور لصوته والفيرو والهي و القرد لتعلمه
به شيئا بالتعلم ودود القز وكذا العلق لم يتصايب الدم وسع التجارة
الكوان صحح ان شأ هذا الجمع والافروس الغائب وسع طيارا صح فيه
النواوي فيه الصحة ووافق الرافعي في احكام الخارج عن الروح على
الصحيح المنع تقلاع الجهورح تصريحهما بان الروحين في احكام كالوجهين
في النخل قوله وبلا مثل مثال آخر له ايضا فلو باع بيتا او غيره من
العقار وبي حتى الممر اليه لم يصح ليعذر به سفاغ به كذلك بشرطه صاحب
المصباح فيه ان لا يمكن المشتري من فتح باب الى الشارع او الى ملكه وهذا
الشرط نقله الرافعي عن صاحب التهذيب و اطلق نقل المنع عن كثرين
نعم اعتبر الشرط المذكور في كثر لغيره وبي لو باع دارا واسفح لغيره
وبني الممر في فيها ان امكن اتحاد الممر صح وان لم يكن فوجهان قال
ووجه المنع ما قد عناه عن شارح المفتاح يعني ما اذا باع بعضا معينا

سفن بالفصل قول طاهر بالرجوع لمسفع به وهو اشارة الى السواكن
في المعقود عليه وذلك كونه طاهرا او متنجسا بغير الغسل فلا يجوز بيع
العين كالكلب ولو معلما والخنزير لما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم يقول عام الفتح عن من الكلب وفيه عن جابر انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح بركة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والانساء فلا يجوز بيع الميتة بجميع احوالها وكذا الخمر والعذرة وان
لم يخل كل منها عن ضرب مفعده كاطعام الجوارح وتوقع اكل كل ما يتوقع
كبر الطفل وسعد بوض وكذا السرقين قياسا على العذرة بحامد نجاسة
العين ويجوز بيع الفسخ بالفا وهو القز وفي باطنه الدود الميتة لان
بقاها من مصالحه كالنجاسة في خوف الحوان واما المسحون الذي
نجاسته عارض فان كان مما يظهر بالغسل كالجوامد نحو الثوب والخبز الذي
ينجس بملاقات النجاسة صح بيعه لطهارة العين وسهولة ازاله النجاسة
عنه اللهم اذا استثر بالنجاسة فخرج على خلاف في بيع الخاب وان
كان مما لا يظهر بالغسل كالماصات نحو الخمر واللبن والريس لم يصح بيعه
كالخمر والبول وكذا الدهن المنجس بعارض وبذلك علمه قوله صلى الله
عليه وسلم لما سئل عن الشمس موت في الفان ان كان حاملا والفقوها ما
حولها وان كان ذاسا فارتفع ولو جاز بنبه لما امر باراقته وهذا ايضا
ما يجب به على اصحاب تطهيره وبغيره قوله بغير الغسل انه لا ينجس بغيره
الميتة وان طهر بالاداغ طهره بغيره الغسل وقد فهم منه ايضا انه لا
يصح بيع الماء النجس وان طهر بالمكاش فان ذلك ليس بطهارة بالغسل
بل استحالة بالكثر من صبغ النجاسة الى صفة الطهارة كالخمر بخلاف
كوز نقل الدهن النجس الى الغير بالوصفة وفيه هبة والصدقة به
خلاف كالكلب قال النواوي ينبغي ان تقطع بصفة الصدقة به
للاستصحاب ونحو قوله مقدور التسليم صفة لمسفع به ايضا واشارة الى
الشرط الثالث في المعقود عليه وهو كونه مقدورا على تسليمه حسا وشرعا
والما كان له عقد غرر وظنني عن بيع الخمر فلا يجوز بيع
الضال ولا يبيح الذي لم يقدر المسبي على مضمونه ولو بيع المهر في بركة كبيع

ج
لممكن اخذها منها لم يتعب شديدا وكذا الطير في الهواء كالحمام كذا
من البرج وان اعتاد العود اليه اذ لا يوثق به ولقوات القدرة
الحسنة حاله واحكام في البرج كالسهم في البركة وفيه الفصل ولا بد
من اعتبار الرقبة والعلم بالقلة والكثرة ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الكنانة
الم بعد الزنخ لمعذر احتساب المبيع عن غير ما اختلط بما يثرب وكذا
الثلج اذا بيع وزنا وهو يذوب الى ان يوزن قوله وبعض ما يجر عطا
على قوله ما يجر اي منعقد البيع في مقدور التسليم لما في حكام البرج
الخارج وما في بعض معني من نحو فصل او انا او ثوب بعض بعض
فيمتد بالفصل اذ لا يمكن تسليمه الم بالفصل وفيه نقص وبضع للمالك
وهو معني عنه فلا يقدر على تسليمه شرها بخلاف ما اذا باع بعضا غير
معني بل مشاعا كنصف او ربع فانه يصح وبصرف ذلك الشيء مبركا لهما
وسلم اجرة الشايع بتسليم الجميع كما سأل ثم ان وقعت ماله يمكن
ضد النقص بسبب البيع لاسبابها وبيع الخبز في البناء والنقص في
البناء كبيع بعض معني فلاف احد زوجي الخبز وبخلاف بعض معني
من جدار ليس قوة بناء وهو من لبن او اجر اذا جعل النهاية شق نصف
منه وفيه اسكال للرافعي لوقوع النقص بالفصل على كل حال قوله
وجان اي ولا جان بعلق ارسن جناته برفقه كما لو قهر او حج خطا او
شبهه او عرا وعفى على ما فانه لا منعقد معه مبرا كان للسيد
او فحدا بعلق حتى الغير عاكبه فاشبه المرمون المعوض وبراوي
الامري ان المرمون اذا جنى قدم حتى الجنى عليه حتى المرمون
فهذا كما قبله من صورة العجر عن التسليم شرها لا حشا وقد نقل الرافعي
عن اطلاق الهذيل انه ان باعه بعد اخبار الفداصة ولم يخافه
وانما ذكر الفصل بالاعسار واليسار والخلاف فيما اذا باعه قبل اخبار
الفداء ولما كانت جناته العبد قد يوجب المال معلقا برفقه او قد
قد يوجب الفضايل على ما يعرف في موضعه احتراز المصنف عن ما
يوجب الفضايل نذكر بغيره فيصح بيعه ووجب عليه الفضايل كبيع
بيع المرد لبقائه المالة كالحا وتوقع هلاكه كتوقع موت المريض المشرق

اذا اصاب مؤنة واعتز عن تعلق الميراث بذكر الرقبه وبخفاء
في صحة بعه قوله كاعتاقه بمصدر حضاف الى المفعول والقاع
موقوفه المعسر اي كان اعني الخاف المذكور سنده المعسر فانه لم ينفذ
خلاف ما اذا اعطى الموصي مكان اسفك حتى المحني عليه الى ذمته
واسلاد الجانه كاعتاقها بصرف به ايضا من سار السيد واعسار
والله لا شان بقوله وابلان قوله والمعصوب اي ولم ينفذ مع المقتضى
والله لا شان بقوله وابلان قوله والمعصوب اي ولم ينفذ مع المقتضى
المعصوب ورد الله بقى صحيح سعهما من المقصود وصول الميراث الى
المبيع ثم ان جهل الحال عند العقد في الخيار اذ البيع لم يكن كلفه التخصيص
ان علم فلا اثم اذا اخرج عن الفض لضعف عرض له او قوه عرضت للفا
قوله بيله العاقد اي انما ينفذ البيع في مسفع به بيله العاقد فالجمله
صفه لمسفع به ايضا والله شان بها الى الشرط الرابع في المعقود عليه وهو ان
بيله العاقد اي يكون له عليه وله التصرف بالمبيع اما ملك او ولاية على مالك
المجور عليه او وصا له او وكالة له اذ لم يصح بيعه بعه بعه بعه بعه بعه
لعدم القدرة على تسليمه فبيع ما لم يكن له فيه ولم يدر على بيله اولى وقد قال
صلى الله عليه وسلم لم يحكم من عهدهم لم يبع ما ليس عندهم واذ لم يحج بعه ما في الغير
وهو في يد مالك لم يجر بعه وهو في يد البايح لعدم القائل بالتفصيل قوله
وان طعن عدها اي وان طعن العاقد عدم وطلته على المعقود عليه حال
العقد فالهاء عائدة على مصدر الفعل المذكور اعني قوله بيله على طريقه
قوله تعالى اعدوا ما قرب للفقوى والله شان بقوله وان طعن عدها اي
المكتم المشهور وي ما اذا باع ما ليس له على ظن انه حتى فان انه كان حيا
عند البيع وان البيع كله صح البيع لصرون من المالك خلاف ما لو اخرج
وراسه وقال ان مات مورثي بهذا ذكوة ما ورثه منه وكان قد ورث لا يحج
لمسراط الله في الزكوة ولم يكن نية على اصر ولا حاجة في البيع الى نية وذلك
ان بيع الهاء في قوله وان طعن عدها على الشروط المرفوعة والولاية والعدو
على التسليم وغيرها ليناول ما اذا باع عبدا على ظن انه ابي او باق على كونه
فاذا موفد ببع او فسخ الحياه فاكاد ان المعتبر بحق الشرط في نفسه لا في علم العا

قوله

ثوبه مبطل الى اخره اي اذا شرط في المبيع ان بيله العاقد مبطل مع
العضوى وهو الذي باع مال غيره بخراذق ولم يملكه لم يفسأ الشرط
هذا هو القول الجديد والقديم انه سققد موقفا على احارة المالك
ويجري القولان في ترويح امة الغير وبطلان زوجته واعتاق عبده
والتراه دان وهبتها ونحو ذلك وبعبارة بعه بعه بعه بعه بعه بعه
وشراه اي مبطل بيع العضوى مطلقا وبطلان شراءه على التفصيل
الذي ذكره وهو انه اذا استرى شيئا لغيره فان اسره بعه بعه بعه بعه
فهو كسعه وان اسره بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه
قول المصنف بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه بعه
على قوله اسريت لفلان بالف ولم يصف الثمن الى ذمته فعلى الجهد
بلغوا العقد او بلغوا التهمة ويقع العقد المباشر وجهان وعلى
القديم ان ردة الغير وفيه الوجهان وان استرى في الزمة واطلق
اللفظ ونوى كونه للغير فالمباشر وعلى القديم ان ردة الغير وفيه
شيئا لغيره ما لم يفسد فان لم يفسد الغير وقوله ولغت الله سوا ذمته
ذلك الغير ام لم وان سماه فان لم ياذن الغير لغت التهمة وهل يقع
ام يبطل اطلاق الرافعي والنواوي ههنا وجهان ومعضني ما ذكرناه
في الوكا له ان يكون له طهر وقوله له وذلك انهما قالوا انما هناك فاما اذا
خالف الوكيل في الشراء بالذمة وسعى الموكل انه لما لم يكن صرف العقد
الله صار كانه لم يسمه وان اذن فهل بلغوا التهمة وجهان فان قلنا
بلغوا فضل يبطل او يقع للمباشر وجهان وان قلنا لم يبلغوا وقع للذن
والثمن المدفوع يكون فرضا او هبة وجهان اطلاق الرافعي الوجهين
في جميع ذلك من غير تصحيح وواقفة النواوي قوله معلوم
بالحج صفة للمسفع به ايضا فاعلم بالمعقود عليه ثمننا او مئتنا بنوا لشرط
الخامس منه نفيا للغير والمعقود عليه اما في الزمة وسأني او لم
يشترط ان يكون معلوم العين للعاقدين الا فيما ذكره فلا يصح بيع
توب من الشاب ولا عبد من العبد وكحوظك ولم يبع الجمع الى واحد
من غير تعيين المسد في سواء كان العبد الذي مع واحد منه ثله او اكثر

تفاوت القم او لا جعل للمسمى لا خسر في ثلثه ايام فادونها اولها
لصحة النكاح واحدة من سائر اتفاقاته وسعتان في سعة حيوان
يقول بعك هذا العبد يالف بعدا او يالف الى سنة في ذباها
شك هذا احد التاويلين في النهي عن ذلك ولو باع اخرا من
ارض او دار او ثوب معلومة الزرعان صح بزيلا على له شاء الم
ان يواد العبد فان اصلها فادعى المسمى ارادة له شاة
وصحة العقد والبيع العبد والفساد فعمن يصدق احتمالان
قال النواوي ارجحهما البيع قول المسمى والمعلوم المسمى ايضا
ان كان المبيع عقارا فلو باع ارضا محصورة بملك من جميع الجهات وشك
للمسمى حتى المسمى اليها من جانب ولم يعينه بطل البيع لا خلاف
بغيره في باختلاف الحيوان فعرض الى المناقصة ولو قال بعثكم
لحقوقها صح وثبت للمسمى حتى المسمى من كل جانب كما كان للبايع
ولو اطلق فهو كما لو قال لحقوقها في اظهر الوجهين ولو كان المبيع
ملاصقا للشايع او ملك المسمى صح ولم يكن له الطرود في ملك
البايع قال امام الا ان يقول لحقوقها فله المروء في ملكه ايضا قوله
او صاع من صبرة اي انما منعقد البيع في معلوم العين او في صاع
من صبرة لانه معلوم القدر وان لم يكن معلوم العين وهذا
كما استأ من قوله معلوم العين فاذا قال بعك صاعا من هذه
الصبرة صح مطلقا لتساوي اجزاها فلا غرر بخلاف ما تقدم
ثم ان كانت معلومة الصبغة نزل على له شاء عند الجمهور
لما كانها حتى اذا كانت الصبرة مائة صاع فالمبيع عشر العشر ولو
تلف بعضها تلف بغير من المبيع وان كانت مجهولة فالمبيع صاع
منها اي صاع كان لعدم امكن له شاء حتى لو تلف جميعها سوي
صاع واحد بعين العقد منه والبايع الخسار في التسليم من اعلى
الصبرة او اسفلها وان لم يكن له سفلا حرسا لان رونه طاهر الصبر
كرويه كلها من المذهب المنصوص وقال المعبرون القياس
لا يصح في المجهول كما لو فرق الصبغة وقال بعك واحدا منها

فاتي

فاتي فرق بين اجتماعها وامرافها ونقل النواوي عن حكاه
صاحب المهرز في علمهم في الخلاف عن سمي القاضي ان
الطب الصحة ايضا فيما لو فرق قال والصحة المنع وعن الغزالي
كان اذا سئل عن صاع صاع من صبرة مجهولة الصبغة
بالصحة ومحامه عدوها وتقول المستفتي سبقتني عن مذهب السانغ
لما عني قوله لم يصبر اي لم منعقد البيع في صبرة مجهولة الصبغة
لجهالة عين المبيع وقدره بخلاف ما تقدم فان كانت معلومة الصبغة
صح البيع لكون الباقي بعد المسمى معلوم القدر قوله والقدر
اي انما منعقد البيع في معلوم العين ان لم يكن في الزم المسمى
اسدني من ملك الصاع وفي معلوم القدر ان كان في الزم
ومن المعلوم ان المبيع لم يكون في الزم المسمى وليس هذا
موضعه معين انصرف قوله والقدر في الزم الى الثمن اذ الشرط
المذكور معتبر فيما منعقد منه البيع وذلك سناول الترخا سناول
المبيع ولو قال بعك هذا من هذه الصبغة ذهبيا او بياضا به زيد
فرس ومما جهولان لما او لا حد ما حال العقد لم يصح وكذا بعث
بالف من الدرهم والدينار لجهالة قدر كل واحد منهما وقوله بالف
صحيح ومكسر مثله وقيل يصح هذا ويحرم على السبغ قال الراجح
ونش ان يكون هذا الوجه جازيا فيما اذا قال بالف ذهبيا وقضه وقال
النواوي لا حرجان له هناك والغرق كثير المعاو من الذهب والفضة
فنعظم الحذر واذا باع بدينار او بدينار فلا بد من العلم بوجهها وان لم
يشرط العلم بعينها فان كان في البلد بعد واحد او بعد اثنين
الغالب التعامل بواحد منها صرف العقد الى المعهود وان كان
فلسا او مكسرا اما ان بعين غير ذلك ان كان المعهود ان يوزن
نصف الثمن من هذا والصفه ذاك او على سبغ اخرى فالبيع صح
محمول عليه وان عهد التعامل بهذا من وهذا اخرى ولم يكن بينهما
تفاوت صح البيع وسلم ما شاء منهما وان كان بينهما تفاوت بطل
لو كان في البلد بعدان غائبان واطلق ولو بلغ سبعة عشر او مطلقا

محول على نقد البلاد فابطل السلطان ذلك النقد لم يكن له المذاق
النقد كما لو اسلم في حفظه فخصه ليس له غيرها قول كسح الصبر
عشر هذا مثال للمعين ولما في الزمة واثان الى ان المعين
لا يشرط العلم بقدره فاذا قال بعثك هذه الصبر وهي تحوّل الصغار
عشر دراهم صح وان كان المبيع محمول القدر لكونه معلوم العين
والتمن فيه معلوم القدر وان كان محمول العين لكونه في الزمة وان
كان التمن محتملا لم يشرط معرفة قدره كما لم يشرط في قولك بعثك هذه الدراهم
او هذه الصبر صح وكفى العيان نعم بكم بيع الصبر جزافا في قول
صح النواوي وكذا صبر التمن قول وان علم اي فان علم المشتري
ان يحب الصبر المسبحة ارتفع عاوا حفاضا وان الطرف الذي
التمن المبيع محتمل نه جاز دقة وغلظا بطل العقد لان ذلك يمنع
لتمن العدد فلا تعد الحيات احاطة فيكون وجهه لعدم فان
جها ذلك وظن به سواء ثم بان هذه من لم الجيار بربلا لما ظهر منه
العيب والتدليس قول وكل صاع عطف على كسح الصبر اي و
كسح الصبر كل صاع منها درهم ويجوز التجزؤ والنصب في لفظه كل كونها
بدلت من الصبر التي في ثلث النصب فاذا قال بعثك هذه الصبر
كل صاع منها درهم صح وان كانت جملة الصغار من المشاهدة
كانه في الصحة ولا يضرب الجمل مبلغ الثمن بصله معلوم والغدر
يسفي به وكذا لو قال بعثك هذه درهم او الثوب كل خراج درهم
او هذه درهم كل واحد دينار قول لا عنها اي لا يبيع كل صاع من
الصبر درهم فانه لا يصح لانه لم يبيع جميعها بل بعضها وهو مختار للقليل
والكثير فلا تعلم المسمى قدر المبيع حقيقة ولا تخمينا خلاف ما سبق
فانه يعلم انه محتمل قول وعشر اي وكسح الصبر المشاهدة بعشر
دراهم كل صاع منها درهم فانه يصح ايضا ان يوافق هذه الصغار
الدراهم بان يكون عشر اصح في المثال المذكور وان زاد عدد الصغار
او نقص لم يصح لتعدد الجمع من الجمل والمفصل قول لا يبيع جميع اي لا
كسح عبيد جماعة ثم واحد فلو باع وكل جماعة عبيدا لم يملك منهم واحد
بشر

تمن واحد لم يصح لمن كل واحد منهم بجملة نصيبه من التمن خلاف
خلاف ما اذا كانوا لو احدث اتحاد المسحق ولم يشر الى احتمال الاضمار
الى جهالة التمن على تقدير بيع بعضهم اذ قد عتبر في الدول ما لا يحل
لا ابتداء وخلاف بيع عبيد جمع لا يشر واحد بان يبيع لكل واحد من
وقد خرجت المسكتان بقوله جمع غير قول وكسح اي ولا كسح المبيع
من لالف الموزع عليه وعلى غيره باعتبار القيمة فلو قال بعثك هذا العبد
من لالف اذ ادفع على قيمته وقبضه عبيد فلا يصح له جهالة التمن
في الحال قول مري بالجر صنف ايضا قوله مسفع به اي انما منعقد
في مسفع به مري للمتعاقدين وهذا موافق للشرط السادس فلا يصح بيع
ما لم يره المتعاقدان او احدهما من له عيان الجاهل او الغائب لما فيه
لما فيه من الغدر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغدر
والحدث حكيم روى في نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس
عنده قال السهقي واما حديثه واشترى سائلا من فوبا خيارا اذا
راه فانما رواه ابو بكر بن عمار بن ابي رزم عن مكحول دفع الحديث الى
الشيخ صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وابو بكر بن عزم ضعيف قال واسند
عمر بن ابراهيم الكرهقي عن ابن سيرين عن ابي هريرة وعمر بن ابراهيم
كان نضع الحديث قاله الدارقطني ولا يقوم اسفصاء به وصاف
ولما سمعها بطريق التواتر مقام الروي لانهما تطلق على امور يضيق
العيان عنها قول له قبله قبل العقد فانه لا منعقد البيع منه ان كان
ذلك المري مما سخر غالبا في المدة المخللة في الروي والشرك
كالذي يساوي اليه الفساد من المصلحة وان كان مالا سخر غالبا
كالارض والخاص او في تلك المدة صح بيعه لصول العلم الذي
هو المقصود وان كان ما سوي فيه احتمال الغدر وعدم في تلك
المدة كما يحوّل فذكر من لادن الظاهر بقاؤه محال ونفهم الصحة في الصبر
من الشوط في قوله ان علب نفهم قول او بعضه معطوف على الصبر
المرفوع المستتر قوله مري وصرح العطف عليه من غير تاكيد لوقوع الفصل
بينهما اي انما منعقد البيع في مري وما و بعضه الدال فالشرط اما روي كل البيع

فمالم يملك بعينه على الباقي او روى بعضه الدال على الباقي فماد لعله
 كذا في النص من نحو الحنطة والشعير والجز والوز من الظاهر
 استواظا صرها وباطنها وكذا على السمن وسائر المباحات في ظروفها
 وكذا ما ظهر من كونه في بيت يمتلئ حنطة ان عرف سعة البيت وعمقه وكذا
 حكم الجهد في الجحيم بخلاف صبر نحو البطيخ والرمان والسفرجل لانها
 تحسنت باختلافها من قبل من روى واحد واخر بخلاف اعطى السلة
 من العنب والجز وثمرتها وان قال بعكس الفخ الذي في هذا البيت
 او غير الفخ من المثلث ثلاث وهذا هو الوجه منه فان لم يدر في موضع في
 البع لم يصح بان البع غير مري وان ادخله في كذا لوراي بعض الصبر
 قوله الصواب اي مري كذا او بعضه او الصواب الذي يصور الباقي
 وان لم يدر على كذا في الروي والسمن والعشر السفلي للجز والوز في
 رويته وان كان معظم المقصود مستورا بان صلته في اعنائه فلا
 يصح بيع اللب منه وحده بان سلمه لم يكن له صغير غير البع ولا كفى
 رواه البع في المرأة ولا من روى قادرون لمنعها من المعرفة التامة ولا
 معلون بكونه منها صلاح خلاف السمكة المتروكة من علوها ماء
 صاف لحققت القتل وح وان لم يكن كذلك لم يكف ثم رويته كل شيء
 بحسبه ففي شري الدار مري السموت والسقوف والسطوح والجدران
 داخلا وخارجا وسائر المرافق كالبايوقة وغيرها وفي العسلان مري
 وشجار واجيران ومساكن الماء ولا حاجة الى روي اساس السائر
 وعروق وشجار وفي الحد مري الوجه وطراف وكذا سائر البدن
 الا العورة وانجازه قال النواوي يروى انها كالحد وبشرط روي الشعر
 على وجه في الهند وفي الدواب مري مقدمها ومؤخرها وقوائمها
 وبرفع نحو السبع والجل قار ولم يدر في الفرس من يده لمعرف
 وفي الثوب المطوي لم يدر مري فان كان صعبا كالدرناج المنقش
 مري وجهه وفي حناصة البسط والزلابية وان كان رصفا لم يخلط
 وجهها كفي روي اجدها قال يمام ويحتمل عندي ان يصح بيع الثياب
 التي لا ينشر بالكلمة الا عند القطع لما في شريها من القصص معلق نحو

الجوز

الجوز في شري وفي شري الكس بعلت به وراثة ويرى غيرها وفي
 الوقت الساض مري جمع الطاقات قال العبادي في القفاح بيع
 راسه فسطرفه بقدرته مكره اطلق النواوي في رويته في ساحة به قال
 النواوي لا يصح قول النواوي ولا يصح بيع المذرة في رويته فان لم يدر
 دورها كالشاة المذوبة قبل السخ لم يصح بيعها بالجملة جلد لها وحده
 ولا بيع لحمها كذلك لا يفسد الروي المعتبر بخلافه فاما كان مسمومة
 لم يدر جمعها ما كوكه ولا يصح بيع الملاقح وهو ما في بطون له هات ولا
 المضامين وهو ما في اصلاص الفخول ولا لعب الفخ وهو بيع ماءه ولا
 جبل الحبل وهو ما في الساج على قول لا يفسد الروي قوله او اسرى
 نفسه اي انما يفسد البع في مفرجه اما مري كله او بعضه ان لم يدر
 نفسه او غير مري كذلك ان اسراها نفسه او غيرها فحوت للعبد لا يفي
 ان مري نفسه لم يدر ما يجره نفسه ولا يفسد مري واجره نفسه كذلك قوله
 فان مات اي صحت اكتسابا الروي السائر في العقد فيما مر ان وجه
 المسمى كجارية او لا فلا خياره وان اب مسغرا لم يدر بخر المسمى
 لم يدر الروي المسفح كانه غشاة الشرط في الصفات الحاشية عند الروي
 فاذا بان فوات شيء منها كان مثابه الحلف والشرط قوله يقول اي
 يقول المسمى يريدان التفرغ في الله بانه لا يدر بخر المسمى
 مع غشه اذا اختلفا فيه فعلى الباع مري كما رآه وقال المسمى لا يفسد
 لم يدر الباع مري عليه اطلعه على هذه الاية وروى عنها وهو مخصص
 فاشبه ما اذا ادعى عليه ما طلع على العيب وانكر المسمى قوله وفي
 اي انما يفسد البع في عوضه عن مطعومين وغيرهم مري غشه بامر ذكره في
 مطعومين وهو مري الغشه بالمذكور مع زكاي ذلك وهذا ان من الى ما يحوز
 عن الربا وانه مري في تحريم قوله تعالى اهل البع وعزم الربا وفي الصحيح
 لم يدر الله صلى الله عليه وسلم اكل الربوا وموكله كانه وشاهده فاذا كان
 العوضان مطعومين او هو مري الغشه فان لم يكونا من جنس واحد لم يدر
 بيع البراك شعير او الذهب بالفضة لم يدر ما لهما وانما يدر في البول والبنافين
 في مجلس العقد عن البخاري قبل احسانه لوضع العقد فلا يدر مع احدهما بالآخر

على من غلبت
 على من غلبت

نسبة ويسمى ربا النسا ولا تصنف احدهما دون تلقف وسمى ربا اليد
والمتعبر من التقابض قبل لزوم العقد و للزوم شيان المبرق
التي رقت شرط التقابض قبلها وان كان العوضات المطعومات او
الجوهريات من جنس واحد كما اذا باع البر بالبر او الذهب بالذهب
فشرط مع الحلول انما التقابض شرط ثالث وهو العلم بما بال العوضتين فلا
يجوز زيادة احدهما على تلقف و لا احتمال زيادة و يسمى ربا الفضار واليه
المشابة بقوله وحنسه بالعلم اي انما يتعقد البيع في مطعومات من جوهري
اذا سح احدهما بغير حنسه بشرط الحلول و التقابض وفيها اذا سح احدهما
بجنسه بشرط الحلول و التقابض مع العلم بالمثالة و لا صراحة في ذلك عند
عبادة من الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسعوا الذهب
بالذهب و لا الورق بالورق و لا البر بالبر و لا الشعر بالشعر
و لا الثمر بالتمر و لا الملح بالمح ا لم سواء سواء عتبا يعني يدا بيد
ولكن سعو الذهب بالورق و الورق بالذهب و البر بالشعر و الشعر
بالبر و التمر بالتمر و الملح بالمح يدا بيد كيف شئت ابا ح الباقى بقوله
كيف شئت بعد اعتبار التقابض قوله يدا بيد و سوى من الصرف وغيره
ولزم من اعتبار التقابض اعتبار الحلول ايضا اذ لو جاز انما جاز
تأخير التسليم الى حقيق الحرة و اعلم ان التحريم المذكور في سوى الاشياء الستة
واسبق انهم يور على ان الحكم غير مقصور عليها بل يمتد الى غيرها المعنى
مستحق بها ما يشاء فيها ثم اختلفوا في بعض ذلك المعنى فالحدود في
الشافعي ان العلم في غير الذهب و الفضة الطعم حسب دون اعتبار
التقدير بالكيل او الوزن لعليق الحكم باسم الطعام في بعض الروايات
و الحكم اذا علم بالمسك كان حلالا عما منه لا سيما كاللحم و الجمال
المعلقين باسم الساق و الزاني و قد اشار المصنف الى هذه العلوم
في مطعومات من مدخل في كل مطعوم من ما كولى و مشروب حتى الماء
فانه مطعوم لقوله تعالى ومن لم يطعمه فانه منى و لا فرق بين ما يوكلى
تقوتها او تادما او تغلها او تداويا نورا او غاليا و صر او مع غرض و الطين
المرضى دواء فهو كالصليب دون غرضه كما تحراسا في اذ سقم الكلد و

دهن

دهن الكتان و دهن السمك فانها بعد ان لا تصباح و تدهن السفر
له لكل خلاف نحو دهن السفسج و الورق و البان فانها معذرة من
السمسم و افلا يوكلى عادة حنسه بها و احوال ما يوكلى على هنة فليس
بربوي حتى السمك الصغير و ان ابح ابتلاعه على وجهه لم يبعد
لذلك و قد صرح عبد الله بن عمر انه قال اعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان استمرى بغير سبعين الى ابل و قوله جسمه في الحنث اشارة الى
ان غلة الربا في الذهب و الفضة صلاحية الحنث عاكسا و قد جرح عن
ذلك بجوهرة ثمان غلما و العجارتان ثمان البر و المضروب و اكل
و المواني المحذرة منها فله يجوز ان يزداد في من الحلت من حنسه بقدر
دعته صنعتته و قولنا غالب يخرج الفلوس و ان راجب لم يفسد الحنث
الغالبه و لم يذكر المصنف اعتمادا على اسعار الجوهرة به و الرافعي ذكره
معها فقال جوهرة اليمان غالبا و قد نوى مخالفة المصنف له في استيفاء
هذا القدر انه يختار جريان الربا في الفلوس اذا راجب و صرح الرا
بان لا يصح خلافه و لو كانت العلة فيها الوزن كما قاله امام ابو حنيفة
رحمه الله لاعتق الحكم الى المعول كما يريد و الخاس كما يعدى الى المعول
من الذهب و الفضة و اذا اختلفت العلة في المطعومات و في النقود فاعلم انه
اذا سح ماك فان لم يكونا ربويين سواء كان احدهما ربويا او لم
يكن لم يجب بقاء التماثل و لا الحلول و لا التقابض انعق الجنس او
اختلف و يجوز اسلام ثوب في ثوب او ثوبين و كذا بيع حيوان بموت
لما مر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما و عندنا في حنثه لا يجوز اسلام شيء
في جنسه و عند مالك لا يجوز الا اذا تساوا و ان كانا ربويين فان اختلف
العلة فكذلك كما اذا اسلم الذهب في البر او باع الشعر بالفضة نقدا او بنية
وان انعق فان اختلف الجنس كما لو بالشعر و الذهب بالفضة لم يجب
التماثل و وجب الباقان وان اخذ وجبا جميعا كالبر بالبر و الذهب
وقد مر ذلك قوله بالعلم بمثاله يشير الى انه لا يجوز بيع ماك الربا
بجنسه جوازا و لا بالجنس و الحوى و لو في ماك مبطل ببيع صبره من القمح
او الدرام ببيع منه جوازا كما يذكر فيها بعد و كذا بالخيرى سواء جوازا

مما يلزم ان لا يثبت له انما اذا ظهر الفاخر فظاهر واما اذا لم يظهر فلان التساوي
 شرط وشروط العقد يعتبر العلم به عند العقد فالجهر عند العقد بالمائة
 كتحققه المفاضلة وتدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة
 من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر فاذا لم يعلم المائة لم يطوبه او
 لغيره وان او مدر منها او في احد عالم بجزء الراب الفلدر منع الصبرة في
 الموزون دون المكيل قوله مكيل عهد الى قوله اي انما منع مع الربوي
 بحسنه بشرط الحلول والتفاضل والعلم بمائة المكيل في عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم بطريق الكيل ومائة موزون عهد بطريق الوزن قال
 صلى الله عليه وسلم الذئب بالذئب وزنا بوزن والخرقة بالخرقة كمالا
 بكيل فالكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا والموزون بالعكس المعدل
 من شئ الى شئ المذكرة في خبر عبادة موزونان وثلاثة الباقية
 محالة اذ الملح اذا كان قطعاً كجارا فانه يباع بعضه ببعض وزنا
 حسنة وكذا كل ما يجاء في الكيل وما عد ذلك سعة فيه المعهود بالبحر
 في بين النبي صلى الله عليه وسلم فما كان مكيلاً اذ ذاك فالمعتبر فيه
 الكيل وما كان موزوناً فالمعتبر فيه الوزن ولو احدث الناس خلاف
 ذلك لم يعتبر ولم يضر الكيل التفاوت في الوزن بعد ما سوا في الكيل
 ولم العكس في الموزون ولم فرق بين المكيال المعتاد في عصر
 صلى الله عليه وسلم وسائر المكاييل المحدثه بعده ولو هو القصص فليس
 المعتبر مكيال عهد صلى الله عليه وسلم ولم يفرق بينه وبين المكاييل
 والموزون منه وفيما غير ان فليعلم ذلك قوله وعاء بالجر عطفاً على
 قوله بالكيل اي وبالعلم بمائة المكيل او الموزون باعتدال في بلاد العقد
 من الكيل او الوزن حيث لا يفرق بين المكيال في ذلك الشيء على عهد
 الله عليه وسلم او كان او لم يعلم انه كان كمال او بوزن وفي معنى ما
 لا يفرق ان يعلم انه كان كمالاً او بوزن لغيره من غيره واعا
 اعتبر في الحالة حسنة لان الشيء اذا لم يكن محدوداً في الشرع كان
 الرجوع فيه اليها كما في البعض والخرق قوله يبطل بيع صبرة نصبره
 جواً اي سوا خرجاً متساوياً من ان لا يكون شرط العقد يعتبر العلم به عند

العقد

العقد المسمى انه لو نكح اواه لم يدرى اي صبره ام لم يدرى لم يدرى
 لم يدرى اي لا يبطل بيع صبرة نصبره مكيالاً او كمالاً بكيل ولا بيع صبرة
 من دراهم مثلاً صبره منها موازنة او وزنا بوزن ان خرجت الصبران
 متساويين للعلم بالمائة بعصا حال العقد ويبطل ان لم يتساويا
 لم يدرى قابلاً بالجملة وبما متفاوياً قوله وصبره اي ولا يبطل بيع
 صبرة اصغر بكيلها من صبرة كبرى لمصوباً لمائة من العوضين
 ثم ان يكال في المجلس وتفاضل ثم العقد وما زاد من الكيل لصاحبها
 وان تفاضل المجلس ويعرفا قبل الكيل او الوزن فكذلك لمصوباً للتفاضل
 في المجلس وكذلك الحكم فيما يقع مقوله وان هرقا الى قوله بيع الصبرة
 سعة بالمسلمين اعني سعة مع الصبرة بالصبرة المتساويين قوله
 مع الصبرة الصغر بكيلها من الكبر قوله حال للمكيل طرف
 للمائة اي انما منع في الربوي اذا بيع بحسنه بشرط العلم
 بالمائة في حال كماله اعلم ان اموال الربا اذا كانت مما يتغير حال
 الى حال اعتبر بمائة في بيع اجنس باجنس منها في اهل احواله
 وفي خبره حديث سعد بن وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
 عن بيع الرطب بالتمر فقال استقص الرطب اذا بيع قالوا نعم قال
 فلا اذا وروى غيره ذلك اشارة بقوله استقص الرطب الى اعتبار
 المائة حال الجفاف ونه على علم فساد بيع الرطب بالتمر والافقصة
 الرطب اذا جف او ضم وان سال عنه ثم النظر في حال للمكيل
 راجع الى اوين في الاكثر احدهما كون الشيء بحيث يباع بها لا يكثر
 ثم سغيات المطلوب منه وتفرق كونه على منه شاق معها اذ كان
 قوله كالميل الى قوله امثال حال الكيل فاللبن كالميل للميل المعظم
 متافعة الق بغير تفاوت منه وحكم الكا مض والراب الحار منه
 مالم يظن مغلي حكم الكلب حتى يباع البعض منها بالعض وبالكلب
 ولا نظر الى كون الخار اقل وما يحويه المكيل منه يزيد وزنه
 على مثله من الكلب لان مكيال اللبن للمكيل ومع ذلك سواء في المبالاة
 بتفاوت الوزن كما في الخط الصلبي مع الرخوخ والسمن ايضا كما لا

يدخل وعرضه على النار للتصفية من غير الغبار وبعض المعيار
الكبر ان كان داسا والوزن ان كان جامدا والمحصر الضرب
الذي لا ماء فيه كالحل يجوز مع بعضه بعضا وماك المتولي الى المصلحة
على حاله قد خاد ولم كمال المسفة ولم يجوز به المحصر المخلوط بالماء
مثلا وكذا لا قط والمصدر الدقيق والتاثر بها بالنار والمخلوط اذا خالط
المقطر الملح والمصدر الدقيق والطين لا ينجى وكذا الزبد اذا خلط
عن قليل محض وانما منع منعه الممانعة ولا يجوز سحر بالسكر ولا بيع اللب
بكل ما يحد منه كسح الحنظل بما يحد منها والزبيب والتمر ايضا كما لا
لا تخارها فان نزع منها النوى بطل كمالها لانه يتسارع اليها الفساد
وعن ذلك اصحذ بقوله بالنوى اي كائنه مع النوى خلاف معلق
المشمش والخوخ ونحوهما فان الغالب في محصرهما مروج النوى وعصير
قصب السكر والعنب والرطب ايضا كما لا وكذا عصير التفاح
وسائر الثمار قوله وخلصها اي خلت العنب والرطب فانه كما لا يمانع
على هذه دثار والعيار منه الكبر وان كان لعصير القصب والتمر
خل فله نظير الفرق منه ومن خلتها وكان وجه التخصيص علمه احلا
المخل منها ولولا تنوع هذه الضمير الى التمر والزبيب ايضا لو قال
وخلصها ولم يجوز به خل التمر مثلا ولم يخل الزبيب مثلا لما فيها والماء
المانع ومعرفة التماثل وكذا لا يجوز به خل العنب مخل الزبيب وخل
الرطب مخل التمر لان في احد الطرفين ماء فانه لا يمانع من الخل
ولم يبع خل الزبيب مخل التمر ان قلنا ان الماء ربوي في الطرفين
والممانعة من الماء غير معلوم قال النواوي فان قلنا غير ربوي
فمعنى كلهم الراجعي جوان وبه صرح الجمهور وقارنه القولان فيمن
جمع بين عقدين محلي الحكم لان احدهما شرط فيها القبض في
المجلس بخلاف المانع ومن ذكر هذا الطريق البرغوي في
كتابيه المعلق في شرح محضر المرحى قال وهذا الطريق هو الصواب
ولعله صواب افترضوا على اصح القولين وهو انه يجوز في محلي
الحكم ويجوز به خل الزبيب مخل الرطب وخل التمر مخل العنب لان

الماء في احد الطرفين والممانعة فيها غير معتبر لانهما جنسان قوله
وسائر الثمار اي وكسائر الثمار الجافة وكالحم الجافة بلا عظم فان
ذلك حاله كمال لهما وهي حاله لا قد خاد فقوله الجافة صفة للحم من
المذكورين معنى على حذف اللفظ ومنه وكذا الغناء بالثاني وقوله
بلا عظم حال للحم اي كالبلا عظم اذا لم يتعلق صلاحه ببقاءه فلا
يجوز به الرطب والثمار بحسنه رطبا او يابسا سواء كان حما جف
كالبطيخ الذي يعلق وحيت الزمان اوله كالغناء ونحوه كما لا
يجوز به الرطب بالرطب ولم يالكتم ويجوز به المايس ياكيا بس
بشرط التساوي ولم يبع الطريقة والليم نيتا او عطبوها بحسنه
طريا او مقعدا ويجوز به المقعد بالمقعد اما ان يكون فيها اوفى
احدهما من الملح ما يظهر في الوزن قال الله وسرط ان سناهي
جفانه بخلاف التمر ساع الحديث منه بالحديث ولم يالكتم لانه
مكبل واث الرطوبة الباقية لم يظهر في المكبل والحم موزون واث الرطوبة
يظهر في الميزان قوله واكتب الجافة يعني نحو الفخ والشعر وهو
يبيع بعضه بالباقي ما بقي على هذه شرطنا في جفانه ولم يجوز به
المعلق منه بالمعلق ولم يبيع لبعضه البعض والتمساخت
في التاثر بالنار ولا المبلول بالمبلول ولا يبيع لما في المبلول
منه سفاخ والحقاني فان جمع لم يبي ايضا ليعاوت سح الحما
عند الجفاف واذا منع جرح البتر فالتحى فترها بعد البتر بالتمس
اولى بالمنع ويجوز به نحو الفخ وما يحد منه بالخالة لانهما ليست ربوية
وكذا المسوس بالمسوس اذا لم يبق فيها شيء من اللب قوله والجوز
اي وكالجوز في شره الذي يفر منه فانه كما لا يتعلق صلاحه ببقاءه
وكذا اللوز اما ان المعيار في الجوز الوزن لانه الكبر من التمر
جها وفي اللوز الكمل كذا قاله الزاوي والنواوي وعلى هذا قوله
في اكاوي وزنا بعض صفة الى الجوز خاصة صرح بذلك
المصباح وموضلة فطام اللفظ ولم يدع اعتبارا بكفاف في الجوز
واللوز وكانه اسعفى باعتبار في سائر الثمار من التمرع باعتبار

قوله ولهما اي وكل الجوز واللوز فانه كامل ايضا واذا دهن لهما
فالضمير في دهنه يعود الى اللب فلهذا افترقه وقد مر في التعليق
عابدا على كل واحد من حيث له دهن كالسمسم واللب و قد
تعسف من حيث اللفظ على ان هذا الموضع من الحماوى في
عبارة ملق من جهة قوله الجاف وجعله صفة للكارون المذكور في
قوله وزنا على ما سبق و بعد رعو هذا الضمير الى الحت واللب
قوله لا ساير احوالها اي حال كمال المذكورات كاحوالها
المذكورة لا ساير احوالها كالمصار والزبد والمقط والجبن على ما مر
وكا لعنب والرطب وظل الزبيب والتمر وعصرهما وكا لعصب نبي
والرمان كذلك وغيرهما من الثمار الرطبة وكالحم الطرق الذي لم يتم
جفائه والذوق والسويق والساوطين الستم والكسب الذي
فيه خلط بخلاف ما ليس فيه خلط فلهذا جرد مع بعض هذه بعض
ولمع ما اورد منه بشي منها اما الخوجها عن حال الكمال واما اعلم
العلم بالماله سبب اختلاف ولا يحفى كون الكمال معتبرا في
كل من العوضين قوله ومودى النار عطف على المصنف اي لا كساير
احوالها ولا لمعرض النار للحدود او الطبخ كاللبس والشكر
والفانيد والحم المستوى لاختلاف باثر النار وكذا الخبز ولو
حافا مدقوا والحت المقل كما مر قوله لا للميز احتراز عن الضرب
الثاني من المعروف على النار وهو المعروف للميز والصفة
فهو على حال الكمال محذور مع بعضه بعض كما سبق على ما مر فهو
كالذهب والعرضه نرضان على النار لتمدن الغش وكذا العنبر
اذ المقصود من عرضه لميز الشمع عنه ونار الميز لينة لا تؤثر في
البعيد فاشبه المصنف بالشمع ولا يجوز بيع الشهد بالشهد لان
الشمع يمنع معرفة التمايز من العسل ولا بالشمع لظهور التفاضل
وجوز بيع الشمع بالشمع لعدم كون الشمع ديويا وحيار
النساوي في العسل على البضار الذي مر في السهم قوله
كالسليم اي لا كمعرض النار لغش الميز فانه لا يصح بيعه بجنسه

ك

كما لا يصح السلم فيه لتعدد الضبط بسبب اختلاف تاثير النار
فيه وتعدد صاحب القوب في السلم في الماورد لاختلاف
تأثيرها انما تصعد وتقطر واسعد الامام وجه المنع في الجميع
قال النواوي وممن اخبر الصفة في هذه الاشياء يعني المعوضات
جميعها الغزالي وصاحبه السهم قوله والعرايا لما علم ما ذكره انتاع
بيع الرطب بالتمر ذكر العرايا ههنا لانها مشاهير ذلك ولا ملام
فيها ما صرح عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رخص في العرة ما خذها من الملت نحرها ثمرا ما كلوها رطبا
وفي بعض الروايات رخص في بيع العرايا وصورة بيع العرايا
في مذهب الشافعي ان بيع مقدرا مخصوصا بطريق اخر من
الرطب او العنب على راس الفار او الكرم بالتمر او الزبيب كذا
على وجه يرضى ولا اختصاص له بالمحاور لغيره كخبره ان معناه
رخص في كل عرة مدخل فيها عرة المحتاج وغيره واما حديث زيد
بن ثابت وهو انه سقى رجاله محتاجين الى ان تصاد شكوا اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب باقى ولا بعد ما يدبهم
يساعون رطبا ما كلونه مع الناس وعندهم وصول قوتهم من التمر
فرخص لهم ان يساعوا العرايا نحرها من التمر فلا يلزم منه التخصيص
ان غايته ما فيه شأن حكمه المشروعة في التمر بقاء ثم تدبر احكام المشرع
كما في الرطبات من طواع في الطواف وغير ذلك وهذا الحديث صريح
في تصوير العرايا ونحوها ما ذكرناه وكذلك استثنائها من المزاينة في
ما حادى الصحيح والعره في اللغة اسم للخله الى نحرها الرطبات
على نخل اي سديها ونفرد هادق لم يصر قولهم اعرية النخل اي اطعمته
ثم تاهب اذ بيع نحرها متى شاء اي نأثها ما كل رطبا فعلة تعفى
مفعولها ونخلها الباء لا فادها عن الموصوف فصارت في عداد
الاسماء كالنظير وفيه كمال ولو عصبها مع النخل لكان حكمه عريضة
قوله في الرطب والعنب اى لا في غيرهما ايا الرطب فليلتص بها
العنب فلا لحاق بالمخصوص واحصا صحتها كمالا اختصاصا

بزيادة الحاجة اليها ولذلك خصا ايضا بسوت حق الفقراء فهما في
الزكوة واما للثاني الخرص فهما دون غيرها ليدلها على التضرر
والكروم واستئثار غيرها بالمواريق وسبيل الخرص ما قر في الرخصة
وجب التمسك في المجلس بتسلم التمر الى البايح بالكيل وتخلبه
البايح من المسترعى ومن التخلبه ثم ان لم يظهر تفاوت بين المجموع
عوضا ومن ما كان على الشيء بعد الحفاف بان اكل رطباً فذل وان
ظهر تفاوت بان ترك الى الحفاف فان كان التفاوت قدما يقع
من الكيلين لم يضر وان كان اكثر فالحقد باطر وعلم ذلك
استثراط المماثلة في مع الربوي بحسنه مطلقا قوله دون نصاب
الزكوة اشارة الى القدر الذي يترخص فيه وهو ما دون خمسة اوسق
حدث الى ههنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في مع العرايا
بخصها في ما دون خمسة اوسق او خمسة اوسق شئ فيه الراوي
وهو داود بن الحصين فلا يجوز في الخمسة ما فوقها لان النهي عن المماثلة
محقق والرخصة في الخمسة مشكوك فيها قوله في اجكاف ينفذ المنع
من مع الرطب بالرطب سواء كانا على وجه التميز او على التبع
او احدهما كذا وتلقوا كذا وان اختلف النوع لان الرخصة انما
ثبت للحاجة الى تحصيل الرطب وما لك الرطب مسعر عنه وحاحه
الى كل تدرجا دون الحاجة في صيغة الرخصة فلا يلحق بها قوله
رخصه صر لفظه والرايا ونسبه على انه مخالف للاصل المتقدم
قوله ان الزايد في عقد اي ليس بيع العرايا رخصة في الزايد
على ما دون النصاب في عقد واحد لما قر فاما بيع الزايد في عقده
متعلقه فلا منع منه سواء كانت العقود في مجلس او مجالس صحي
لوبياع واحد است او بالعكس مقدار الحق منهما القديا كان
جاز لتعلق العقد بعد العاقد قوله وما خالف الى قوله لما ذكر
اعتبار المماثلة في مع الربوي بحسنه وعدم اعتبارها في بيعه
تقدر بحسنه وكان الجاشن وفي خلافه ما قد عني في بعض الصور
اشار الى ضبطها بهذا العنصر وحاصله ان ما خالف غيره في احد

اعرب اما في الاسم او في المصداق فمخالفة غيره في الاسم
وان لم يخالف في المصداق كاعضاء الحيوان الواحد كوالعند الكبد
والكرش والطحال والدمية وسم البطن وشم الظهر والخص
والسنام فهذه اجناس وعصا الغيب مع ذلك كزكك لا خلاف
الاسم والصفة وما خالف غيره في المصداق وان لم يخالف في الاسم
كاللحم والحيوانات المختلفة فانها لا تميز الا بالاضافة فالبركي
منها مع الحيوان حسان وفيه مربي مع الوحشي كذئب ثم للكل واحد
اجناس للحوم يبر على اختلاف انواعها جنس ولحم البقر
الجوامس وغيرها جنس والغنم ضانها ومعها جنس والقر والوحشي مع
الظبا جنسان وفي الظبا مع البقر تردد الشيخ ابو حامد محمد بن اسبق
حوايه على انها كالضان والمعز وكذا الطيور تستمر على اجناس كالعصا
والقواض والقاري وكذا البويات كغم الماء ونقر وغيرها والسموك
فانها اجناس وكذا الدقة كرقص الفخ والشعر والدهان كدهن
الجوز واللوز والخلول كحل العنب والرطب وعصاها ما لها فروج
اصل حملها قوله ولبن الضان والمعز سواء جنس لتناول اسم
المعز اما لتناول اسم البقر للجواميس وغيرها فاما لان كالحوم هي
هي تكون لبن الوعر مع لبن المعز حسان اعتبارا بالاصل وهو
مع البعض بالعصا متفاضلا ومع احدهما بما يحد ويحد ويحد
الطيور اجناس كالحوم قوله كالكسر والذات والطيور اي
فانها جنس واحد ايضا لا تمايز له وهو القصب واختلاف اجناس
لا خلاف النوع لا اجنس اذ الكسر كالكسر خلاف السكر والفانند لا خلا
تصنيفا على ان هذه لا يجوز بيع بعضها بعض ككونها معروضه على
النار لا للتميز وقد علم ذلك مما تقدم كما تعلم احتناع جواز مع اللبن
بالسمن مما ساقى في قاعه مذبح مع انها جنسان لا خلاف بينهما
والصفة فليس القصد من الضابط المذكور الاسان النجاس
وعدمه واما جواز البيع في اجنس الواحد شرط المماثلة وحيوان في الجنس
مع التفاضل فقد عني فيه امر آخر وراى المذكور في الضابط كما ذكرناه

أنفا قول و الزيت و الطبخ خالف زيت الفجر و الهندي فيه لفظ
 و شر اي زيت الزيتون خالف الدهن المتخذ من زبد الفجر الذي
 قد سمي زيتا ايضا لا خلافا لاصار و كذا الطبخ المعروف خالف
 الطبخ الهندي يعني الطبخ لا حضر كما لزم المعروف مع التمر الهندي
 و كالفناء مع الخمار و لم يخفى أن البقول كما الهندي با و النعنع و
 غيرها اجناس قول و ان جمع شرط جوابه و جواب ما عطف عليه
 هو قوله بعد اسطر بطر و المله و في مي المعروفة بقاعد مدحج
 اي و ان جمع عقد واحد جنسا و اجزا ربويا موحودا في طرفي العقد
 هضمة او ضمينا في طرف و حصص في كلفه ضمينا فيها و جمع ايضا اخلا
 الجنس او النوع في الطرفين او في احدهما بان كان مع ذلك الجنس
 الواحد ما كان في جنسه او في نوعه او في صفته مع لم يتر اخل
 النوعين عن كلفه بطل العقد مثال الجنس الربوي الموجه
 صفته في الطرفين مع اختلاف الجنس فيها ان يسع مدحج و في
 مدحج و درهم و ان كان الميدان من حله واحد و الدرهمان من
 ضرب واحد او باع صاع فح و صاع شعير بصاعي فح او صاع
 شعير و مثلك مع اختلاف النوع فيها او في احدهما مدحج و بمد
 صاع مدحج و مد صاع في اي مدحج او بمدحج صاع في و اراد
 المصنف باصلاف النوع ما شمل اختلاف الصفه ايضا كما دنا
 جيد و مائة و مائة عدي جيد او متوسط او ردي و عر ذلك ايضا
 ان يسع دينار صاعا و دينار امكسرا بدنا ردي و دينار مكرسرا
 بصحون او مكسرين اذا كانت فيه المخر دون قيمه الصحيح
 و لا صر في بطلان العقد في مثل هذه الصور حديث فضاه برعيه
 انه الخ النبي صلى الله عليه وسلم عام خبر بقلاده فيها ذهب و حديد
 اساعها رجل بشتعه دنائرا و ببيعة دنائرا فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا حتى عز منه و منه فقلت اما ايوت الحمار فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم حتى عز منها قال ففرقه حتى مني منها اخرج ابو داود
 و المعنى فيه ان حصه العقد اذا اشتمل احد طرفه على مختلفين توزع

ما

ما في الطرفين لفظ عليهما باعتبار القمه كما اذا باع شقصا من عقار
 و سفاكاف توزع لفظ عليهما باعتبار قيمتهما و التوزيع فقاخر
 فيه بوجوب المفاضله او الجهر بالمائله و ذلك انه اذا باع مدا و درهما
 بمدين مثلا فقيم المد الذي مع الدرهم اما ان يكون اكثر منه او اقل
 منه او درهما فان كانت اكثر مدرا ان يكون درهما كان المد الذي
 ما في هذا الطرف متقابله بلثا المدين و الطرف كلفه مصر كانه قال
 مدا بمد و بلث و ان كانت اقل مدرا ان يكون نصف درهم كان المد
 بلث ما في هذا الطرف متقابله بلث المدين من الطرف كلفه مصر
 كانه قال مدا سلق مد و ان كانت درهما لم يلزم المفاضله في هذه
 الحالة اما ان المائله فيها مستند الى القوم و هو محتمل قد يصد
 و قد يخطى و المعتمد في الربا انما هو المائله الخففة و كذلك ما اذا باع
 مدا و درهما من المدين و انما انما ان اختلفت فصاها لزم المفاضله
 و اما كانت المائله مخففة و اعترض الامام بان العقد لا يفسخ في ضمه
 توزعها منفصلا و انما يصار اليه في حيلة الشفع لضرونه الشفعة فاك
 و المعتمد عندي في العمل اننا نعتدنا بالمائله كقضا و اذا باع
 مدا و درهما مدرا لم يحقق المائله ففسد العقد و اجاب الرافعي
 بان التوزيع المفصل اوله بعض حصته للعقد لكان ضم النصف الي
 الشقص مما يدفع الشفع فانها يدفع باسباب فان قيل لم لا تقابل
 المد بالمد و الدرهم بالدرهم او المد بالدرهم و الدرهم بالمد فلنا ان فضل
 المتعا و ان للعقد كذلك صح انه يصير مثله صيغتين متباينتين
 و قد اصرز المصنف عنه بقوله عقد واحد كما قرو صور البطلان
 بمروضة فما اذا قبالا حله ما في احد الطرفين حله ما في الطرف الثاني
 قول جنسا اي و احدا احتراز عن جنس اما مختلفين في علم الربا
 كبيع دينار و درهم بصاع فح و شعير و اما صيغتين فيها شرط القاض
 في جميع العرض كصاع فح و صاع شعير بصاعي فح او في البعض
 كصاع فح و درهم بصاعي شعير فان ما تقابل الدرهم و الشعير لا شرط
 فيه المتباين خلاف ما تقابل الفح منه و العقد في الكرايز وفي الصلح

صلح

المضيق قول الجمع من مخيلتي انكم ثم اعلم ان الله اطلقوا القول
بالبطالان فيما تقدم وذكرنا المتولى الهما ان اذا باع مائة درهم بمدين
بطل العقد في المد المفهوم الى الدرهم وفيما تقابل من المدين
وفي الدرهم وما تقابل منهما قول يعزق الصفة وعلى هذا قياس
ما لو باعها درهمين قال الراجح يمكن ان يكون كلام من اطلق
مجموع على ما قلناه قوله ربوا احتراز عما اجمع عقد جنسا غير ربوا
في طرفه مع اختلاف المذكور كما اذا باع ثوبا وسفاسوف وسف
او ثوبين او غير ذلك قوله في طرفه احتراز عما اذا كان الجنس
الربوي في طرف واحد فقط كما اذا باع ثوبا ودرهما ثوبين قوله
ولو ضمنا اي ولو وجد الجنس المذكور ضمنا في طرف وحصة في
تقوى كسب السهم بدهنه لوجود الدهن في ضمن السهم فقد وجد
الجنس الواحد الربوي وهو الدهن في طرفي العقد في طرف
ضمنا وفي طرف حصته واوردها ما هنا اشكال وهو ان السهم
ملا حش في نفسه ما انه دهن وكسب وكذا غيره كاللبن ليس
سمن ومخيض بدليل جواز بيع السهم بالسهم وان لم يجر مع
الدهن والكسب بالدهن والكسب وطه بانه اذا قول السهم بالسهم
للسهم فالعوضان مجانسان ولا ضرورة الى تقدير يعزق جاز
وتصور ما يكون عندنا وما اذا قول السهم بالدهن فلا يمكننا جعل
السهم مخالفا للدهن مع اسمائه عليه واذا ارغبت المخالفة حات
الجانبة ولا شك ان جانسها في الدهن مضطرا الى اعتبارها
واذا اعتبرناها كان ذلك مع دهن وكسب بدهن وقد احتراز
المصنف عن بيع مثل السهم بالسهم بقوله ما فيها اي ما ان وجد
الجنس الربوي ضمنا في الطرفين طبع كسب السهم بالسهم والشاة
بالشاة فان الدهن واللحم موجودان في الطرفين لا حصته بل ضمنا
فيها جميعا فلا حاجة الى تقدير التفريق مع جانس العوضين
في الصفة الناجزة كما مر قوله واختلاف الجنس منصوب بالعطف
على قوله جنسا وهو احتراز عما اذا اجمع عقد الجنس المذكور وغير

اختلاف

اختلاف كما اذا باع مائة درهم بمدين ثم اعلم ان الله اطلقوا القول
بالبطالان فيما تقدم وذكرنا المتولى الهما ان اذا باع مائة درهم بمدين
بطل العقد في المد المفهوم الى الدرهم وفيما تقابل من المدين
وفي الدرهم وما تقابل منهما قول يعزق الصفة وعلى هذا قياس
ما لو باعها درهمين قال الراجح يمكن ان يكون كلام من اطلق
مجموع على ما قلناه قوله ربوا احتراز عما اجمع عقد جنسا غير ربوا
في طرفه مع اختلاف المذكور كما اذا باع ثوبا وسفاسوف وسف
او ثوبين او غير ذلك قوله في طرفه احتراز عما اذا كان الجنس
الربوي في طرف واحد فقط كما اذا باع ثوبا ودرهما ثوبين قوله
ولو ضمنا اي ولو وجد الجنس المذكور ضمنا في طرف وحصة في
تقوى كسب السهم بدهنه لوجود الدهن في ضمن السهم فقد وجد
الجنس الواحد الربوي وهو الدهن في طرفي العقد في طرف
ضمنا وفي طرف حصته واوردها ما هنا اشكال وهو ان السهم
ملا حش في نفسه ما انه دهن وكسب وكذا غيره كاللبن ليس
سمن ومخيض بدليل جواز بيع السهم بالسهم وان لم يجر مع
الدهن والكسب بالدهن والكسب وطه بانه اذا قول السهم بالسهم
للسهم فالعوضان مجانسان ولا ضرورة الى تقدير يعزق جاز
وتصور ما يكون عندنا وما اذا قول السهم بالدهن فلا يمكننا جعل
السهم مخالفا للدهن مع اسمائه عليه واذا ارغبت المخالفة حات
الجانبة ولا شك ان جانسها في الدهن مضطرا الى اعتبارها
واذا اعتبرناها كان ذلك مع دهن وكسب بدهن وقد احتراز
المصنف عن بيع مثل السهم بالسهم بقوله ما فيها اي ما ان وجد
الجنس الربوي ضمنا في الطرفين طبع كسب السهم بالسهم والشاة
بالشاة فان الدهن واللحم موجودان في الطرفين لا حصته بل ضمنا
فيها جميعا فلا حاجة الى تقدير التفريق مع جانس العوضين
في الصفة الناجزة كما مر قوله واختلاف الجنس منصوب بالعطف
على قوله جنسا وهو احتراز عما اذا اجمع عقد الجنس المذكور وغير

ضافه

وقد شعر بخلافه لكن قوله في باب الفيلس ونزل قومه غير في البشر
مدل على موافقه المرافعي وكذلك قوله هنا الى المصنف قوله ثم
احبا اولاد اي ان لم يكن للولد ام وكايت له ام ام واب بطل
العقد بالمعروف من احدهما لم ينعنه اعني الجدة او لقب وسن الولد
بان سعيها جميعا دون الولد او سعيه دونها والى هذا اشار بكلمة
او وذلك لما في المعروف من معنى النبي وفي سمي احدهما انما يحق
سفي كل منهما لما عرف في غيره هذا العلم فلا يبطل العقد بالمعروف
منه ومن واحد معون منهما دون تلف وان سعي الجدة وحدها
ويرك به مع الولد سعي الولد مع احدهما ويرك تلف هذا ما ذكره
الشارحان والطاهران المصنف اراد ما ذكره المرافعي في كتاب
وموان الجدة ام لهم عند عدم سعيهم كالمم وكذا الاب اذا كان
له ابوان فحذر من المعروف منه ومن لهم ويحتمل المعروف منه
ومن له اب ومنهم من قوله ثم احبا ان ام له اب ليست كذلك قوله
الى المصنف اشار الى امتداد محرم المعروف وبطلان العقد
الى سن المصنف وهو سعي او ثمان كغيرها منه حينئذ سنعني
عن التعهد والخصية وظاهرهما في الخبر المتقدم امتداد التحريم
الى البلوغ وهو قول آخر للشافعي وبه قال ابو حنيفة ايضا اجماع
يصح العقد مع تحريمه قوله كالمم والقسمه اي بطل البيع بالمعروف
كما بطل الفسخ والهبه لانهما في معناه قوله لا العتي اي كالمعروف
فانه لا يبطل بالمعروف لان من عتي منها ملك نفسه فله ان يكون
مع تلف حيث كان قوله والوصية اي كالموصية فانها لا يبطل ايضا
بالمعروف اذ لا يفرق في المال ولعل الموت يكون بعد انقضاء
زمان التحريم قوله ان رهن واحد منهم والولد دون تلف
جاز اذ الرهن لا يجب فيه لبقاء الملك فيها للراهن فيمكن ان يامرها
بتعهد الولد وضمانه ثم ان اصبح الى بيع المموز منها بيع معقول
ووزع الثمن بين الراهن والمرهن بحسب قيمتهما معا وفيهم وحدها
وذلك بان تقوم لهم مع الولد فانها ماله مثلا وتقوم لهم وحدها

فاذا اتمها ثمانون فيكون خمس الثمن في مقابلته لو اد واربعة اجماعه
في مقابلته تلفع فيقسم الثمن بين الراهن والمرهن بهذه النسبة بان يصر
الى المرهن وراثة ما يحض المرهن والباقي من الثمن للراهن وانما لم
يقوم الولد وحده كما هو متعارف ومدها لانه يعلم منه بذلك لكونه
ضامعا بدونها قوله او شرط معطوف على قوله معروف اي وان
باع بشرط فيه عرض له وجه العقد بطلانه صلى الله عليه وسلم
بمعنى بيع وشروط وظاهرها لغير امتناع كل شرط الا انه فهم المعنى
نه وهو انه يودي الى بقاء علقته بعد العقد قد يهود سبها مناديه
وقد يعنى ايضا الى فوات مقصود العقد حيث اسفي هذا المعنى
اسفي من الخبر كما اسفي عنها شروط وبيع في صحيحها انصوص
وقد ضبط الاصحاب صحيح الشروط وناسدها في قسم هو كالمم
لما اؤذ لك ان الشرط في البيع اما ان يضمنه مطلق العقد او لا
فالاول كالقبض والامتناع والرقب الغيب لا يضر العرض له ولا
سفع والثاني اما ان يتعلق بمصلحة العقد او لا والاول قد
يتعلق بالتمن كشرط الرهن والكفيل وقد يتعلق بالمتمن كشرط
اوصاف مقصود فيه وقد يتعلق بها كشرط الخمار هذه الشروط
لا يفسد العقد ويصح في نفسها والثاني اما ان لا يكون فيها عرض
يؤثر سائرهما او يكون فالاول كشرط ان ياكل المموزة ونحو
ذلك ففسد العقد ويلغو وقد اخبر المصنف عن هذا
بقوله فيه عرض قوله لا يوجب العقد ذلك الشرط اخبر
به عما تضمنه العقد من العرض وسائر التي تتعلق بمصلحة العقد
فيعلم خروج عن الضابط منه عنه وعند ذلك ان يظهر ان المراد
بالضابط المذكور شرط لا يوجب العقد ولا يوجب مصلحة وفيه عرض
قد يؤثر سائرهما كشرط ان لا يقبض ما اسراه لا يضر فيه ولا يضر
اي لو باعه وخسر منه ضمن البائع بقوله لا يضر فيكون ما يضر
الى المنازعة بعد العقد وكشرط بيع شيء من اسراه وهو التاويل
الثاني في التي عن سعيها في سعيه وكذا شرط الفرض لانه جاز

المستحق ورفع العقد الثاني لما واشترط العقد الثاني فاسد
فبطل بعض القبول ليس له فيه معلوم حتى يعرض التوزيع عليه
وعلى الباقي واذ اصابنا ما كان فاننا نعلم ان بطلان العقد
صح والافلا لمسا بهما به على حكم الشرط الفاسد كذا قطع به صاحب
المذهب وغيره وقال الرافعي القياس صحة وبه قطع الحكماء و
حكاه عن شيخه قوله وان عذف اي وان باع بالشرط المذكور
بطل العقد وان عذف الشرط فلا يقلب بالحدف خصوصا
سواء عذفه في المجلس او بعد اذ العقد الفاسد لم يبرح به فلا
حكم للمجلس بخلاف الصحيح قوله بشرط الاستثناء اشار الى
استثناء شروط فيها غرض لا يوجبها العقد فطلب التمسك بالشرط
لتصحيح وريوت فيها او منها من مصالح العقد فتمسك بشرط الاستثناء
على البيع غنى الشهود ام لا قال الله تعالى واشهدوا اذا بانتم
قوله كانه اي المبيع كانه رهين فمات حتى لو رهن بشرط فيها غرض
لا يوجب الرهن بشرط ان يسفح المرهن بالرهن او يسفح ثمنه على الغرماء
بطل ولا يبطل بشرطه شاهد عليه قوله ومعلوم اجل اي ولا
شرط اجل في العوض اذا كان في الذم فانه لا يبطل قال الله
تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند بيعهم ان ساع ظهرا الى اجل ولا فرق بين اجل الطول والقصر
وعنى الرواية انه لو اجل الامر الى الف سنة بطل العقد للعلم
بانه لا يفسد هذه المدة قال الرافعي فعلى هذا بشرط في صحة
بطل مع كونه معلوما احتمالى بقاء الى المدة المضروبه قال النواوي
بشرط احتمالى بقاء اليه بل يستلزم الى وادته كمن التاجر الف سنة
وغيرها مما بعد بقاء الدنيا اليه فاسد ولك ان تقول انما يستلزم
اذا مات المبيع فاما اذا مات مر عليه الدين سقط به بل لموت
وقد اشار الرافعي هنا الى ذلك قوله ورهن اي ولا بشرط معلوم
رهين كانه لا يبطل قال الله تعالى فلهن بموصيه قوله عن المبيع
احتراز عما اذا شرط كون المبيع نفعه رهنا بالتمسك فانه يبطل المبيع

منه حكاه

المحكمات لان مضمونه الرهن المنع من الصرف ويكون المال امانة وان يسلم
الدين او لا ومضمونه البيع محلا ونفعه من اطلاق المصنف انه لو شرط
ان يرهين المبيع بالتمسك بعد القبض وبقا الى المستحق بطل ايضا
وان كان يصح رهنه بعد القبض غير شرط قوله وكفى اي ولا
شرط معلوم كغيره بالتمسك فانه لا يبطل ايضا لانه لو تمسك بالرهن وقدم
قوله معلوم على اجل والرهن والكفيل واذ اضافه اليها وان كان
في المعنى صفة لها لكان على اسرار التعيين في التمسك لبقاوت
نفعه في نفسها بخلاف ما شهد اذ الغرض منه اثبات الحق عند الحاجة
وذلك لا يفسد واوردها ان بعض العذر قد يكون اوصيه وقوله
اسرع قوله مفاوت الغرض في اعيانهم ايضا ثم المعبرة العلم بالرهن
المشاهدة او الوصف بصفة المسلم فيه وفي الكفيل المشاهدة او الوصف
بالاسم والتمسك والواو بكفى الوصف بان يكون مثله رجل موثر
نفعه قال الرافعي ولو قال فانه كفاية بالصفة او كفاية
مشاهدة من لا يعرف حاله لم يكن مبيعا قوله بالتمسك
يكفى الرهن والكفيل واحتراز عما اذا شرط الرهن والكفيل بين
آخر فانه يبطل لعدم كونه موصالعا للعقد قوله وسعذر اي
سعذر الرهن او الكفيل يعني اذا عذر الوفاء بشرط الرهن او الكفيل
المعنى من الكفيل لم يحبر المبيع ولم يقر رهين او كفيل اخر مقام
المعنى بل خير البايع فان فسخ فذاك وان اجاز فلا خيار للمعنى
قوله وعنه الضمير في الممنون خاصة بخلاف الضمير في اي
ولعب الممنون قبل مضمونه خير البايع في البيع قوله وان لعب
اي لا يختر البايع ان لعب الممنون بعد مضمونه ثم اطلع على لعب
قدم لان الفسخ انما ثبت اذا امكن رد الرهن كما اخذ ولا ارش له
ايضا وكذلك اذا هلك بعد القبض قوله وخيار ثلث اي ولا
ان باع بشرط خيار ثلثة ايام ودون الثلث فانه لا يبطل العقد
وبه صرفه حديث حبان بن سعيد انه اصابته آفة في راسه فكان
يخرج في البيع فقال صلى الله عليه وسلم اذا بانعت فقل لا خلاص وجعله

الخيار ثلثا وفي رواه وجعله نكاح خيار ثلثه ايام وفي بعضه قل
لا خلافه ولك الخيار ثلثا وهذه الروايات توجد في كتب
الفقه وليس في كتب الحديث سوى قوله فعلمه حله وهذه
الكلمة في الشرع عبارة عن اسراط الخيار ثلثا فاذا اطلقها
عالمين معناها كان كما تصرح بالاسراط وان كانا جاهلين
لم يشك الخيار وان علم البائع دون المشتري فوجهان قال التواتر
الاصح لم يشك ويعلم من قوله ثلثه ايام انه يجوز شرط الخيار اطلاقا
ولا شرط الزيادة عليها لانه على خلاف القياس فيصير على
مورد النقص وجار شرط ما دونها بطريق لا وفي وان كان المبيع
مما يتسارع اليه الفساد فهل يبطل البيع او يصح وبيع عند الشراء
عليه وتقام منه مقامه وجهان قال التواتر اصحهما لا يشك
انصال المدة بالعقد حتى لو شرطاه من اخر الشهر او حتى شاء
او شرطا خيار الغد دون اليوم عند العقد لانه اذا تراخى
المدة عن العقد ثم و اذا انهم لم يجد جا نزا وهذا لو شرط خيار
الثلثه ثم اسقط اليوم ثم سقط الكل قوله من العقدي
استاء الثلثه من وقت العقد لا من وقت الفرق ولا بعد
نوب الخيار الى الفرق كحشر المجلس والشرط كما نسب
الحلف والعيب كنف والفرق جهل فاعسان نوصي الى
جهالة اول المدة ولو شرطاه حساب منه بطل العقد وكذا
حسب استاءه جاز من العقد قوله بلا اهام احرازه بقدر
الخيار مدة جهل وطلوع الشمس كوقت طلوعها في عدم استاءه
كما في جانب الغروب خلافا للزهري واصحابنا اذ البهم انما يمنع
لا سارق دون نفس الطلوع وقد ظر في الطلاق الذي نفاه المصنف
شرط الخيار في احد العدين لا على العبد فبطل بخلاف بشرط
في احدهما معتنا على صحه وقوي الجمع بين مختلفي الحكم بشرط
يوم في احدهما ويوم في الثاني قوله للعائد بان لم يشك
الخيار وهو العائد اما المشتري او البائع او معا جميعا اصاله او كانه

النقص

بالنقص في حديث حبان او بالقياس على المصنف فيه وكذا قول
العائد والموكل بالبيع او الشراء بشرط الخيار لموكل وان لم
يادرس فيه لانه ذلك كما نضر وكذا لا جني غير المتعاقدين لنفس
العبد المبيع يجوز بشرط الخيار لانه خلافه في الحاجة وقد عو
الحاجة الى شرطه لانه لكونه اعرف بحال المعقود عليه قوله ونقص
اي ونقص الخيار على شرطه فان شرط للعائد لم يشك
للاجتناب ولا للوكل اذا كان العائد وكذا ان شرط
للاجتناب لم يشك لغيره امصارا على الشرط كما اذا شرط له صدق
لم يشك لغيره قوله فان مات اي فان مات له جني في زمان
الخيار لم يفسخ حتى الخيار الى ورثه اذ لا يعلق لم بالعقد بل يعلق
الى ورثه العقد وهو العائد احكامه او الموكل في العقد وكذا ولا
يفسخ الى الوكيل قوله وراه اي ولا ان باع شرط راء عيب
لعلمه البائع في الحيوان فانه لا يبطل العقد بخلاف ما عليه ولا خلاف
غيرا كحيوان لما روى ان ابن عمر باع عبدا من زيد من ثمان مائة
ماه درهم بشرط الراه فاصاب زيد به عيبا فاراد رده فلم يقبل
ابن عمر فترافعا الى عثمان بن عفان اكلف انك لم تعلم بهذا العيب
فقال لا رده عليه فباع ابن عمر العبد بالكف درهم والفرق من جهة
المعنى من ما تعلمه وما لا تعلمه ان كتمان العيب المعلوم
والفرق من الحيوان وغيره ان الحيوان قلما يفسد عن عيب
خفي او ظاهر فمس الحاجة الى هذا الشرط لوقوع بلهم البيع
وقول البائع بعك بشرط ان لا يكتفى بالعيب بغير شرط البراءة
هذا في العيب الموجه عند العقد اما الكاثر بعده فلا يصح
البراءة عنه مفردا ولا معا للموجه بان بشرط البراءة عن العيوب
الموجودة عند العقد لا يمنع الرد بالحادث بعده قوله ويقع
المبيع اي ولا بشرط عتق المبيع فانه لا يبطل العقد لان عاتق
اسيرت برره بشرط لمواتها ان يعقها ويكون ولاؤها لم فلم
نكر التي هي عليه فلم لا بشرط الولاء وقال شرط انه او ثوب

ومضاهيه الحق والولاية لمن اعقب وانما نصح شرط العقب اذا
اطلق او قال لشرط ان يعقب عن نفسك اما اذا قال بشرط ان
يعقب عني فهو باطل ولا يرق هذا على المصنف لان العقد لا يبطل
وكلامه فيه لا في صحة الشرط ولو باع واصل او فقه شرط ان
يعقبه فعن القاضي حسن ان العقد باطل لعدم الوفاء
بهذا الشرط فانه يعقب عليه قلنا ان يعقبه وقد حذر المصنف
بقوله عني المبيع عن شرط عني غير المبيع قوله لا بعد شهر نفى
على نفى فيكون اثباتا اي وان باع بشرط بطل العقد بشرط
عني المبيع فانه لا يبطل بشرط عني بعد شهر او سنة ولا بشرط ان
يدينه او يكتبه او يعقبه فانه يبطل اقتصارا على مورد النص لكونه
على خلاف القياس ونفهم من اقتصار المصنف على كون العقب انه
لوشروط العقب مع كون الولاية للبائع بطلان شرط الولاية
بحيث يظهر من مقتضى العقد لضمه نقل الملك الى البائع وارتفاع
العقد واعلم ان حدث برز فيه اشكال على قول من يفسد السرط
والعقد وعلى قول من لا يفسدهما اما على الاول فلا بد في الشري
واسراط الولاية واما على الثاني فلخطئه بعينه وان كان فيها
على الشرط بقوله ما بال اقول شرطون شروطا ليست في كتاب
الله ما كان بشرط ليس في كتاب الله فهو باطل بشرط الله او
الى اخره فكيف يجوز ان ياذن في الشيء ثم ينقض عليه ويبطله
لان الضامرين الى الفساد لم يسوا الاذن في شرط الولاية
وقالوا ان هشاما يفرده ولم يتابعه سائر الرواة عليه فصح
على وهم وقوله لانه صلى الله عليه وسلم لم ياذن الا فيما يجوز
وللبائع اذا شرط على المشتري عني المبيع خطائمه بالعقب ان قلنا
العقب عني وان قلنا انه حق الله تعالى كما لم يلزم بالذي هو صحيح
فذلك ايضا لانه شرط له عوض في حصة وكله عند
سماح في عنه قوله وسحر اي وسحر المشتري على ما عتاق ان
استغنى منه ولا يثبت به الحصار للبائع بناء على انه حق الله تعالى

وصدق

وصدق فله يخرج على الخلاف في الموطا اذا استغنى عن الطلاق
حتى يعقب عليه القاضي في قوله ومحبته الى ان يعقبه على قوله
او يستغنى هنا الحبس حتى يعقب ابدى له ما فيه احتمال لزومه
هو المذكور في الله قوله ولا يجزى اي ولو اولاد المهرى الجارية
اسرها شرط عقبها لم يجز له ذلك والعقب لانه ليس يعقب
وانما هو سبب له تحقيق العقب بعد الموت ولو مات المشرط
عقبه قبل العقب فليس على المشتري ان التزم المستحق اذ لم يلزمه
فلا يجب معه قدر النفا وت ولا يحرم البائع من ما كان يملكه ومن
الفسخ برز التزم الرجوع على المشتري بقيمة المبيع قوله ولا اي والمشتري
استخدام المشرط عقبه قبل العقب لانه فله ذلك الوطي ولا كساب
الحاصلة له وان قبل كانت ممتدة له ولا تكلف صرفه الى شري رفق
آخر لمعقبه وليس له بيعه وغيره ولو بشرط العقب على العقب لانه
العقب مباح عليه فليس له نقله الى غيره وليس له ايضا اقبائه
عن كفارة لزمته ان قلنا ان يعقبه حق الله تعالى كما انه ليس لغيره
المندور من الكفارة وكذا ان قلنا انه حق البائع ان لم يسقط حقه
وان اسقطه جاز قوله ووصف اي وبلا شرط وصف مقصوده
في المبيع فانه لا يبطل العقد وهذا ايضا مما قد استدل من مجموع
خبر النبي صلى الله عليه وسلم من حذور المنافع البائع والعلامة
الباقية فندمها سببه وقد اسقى هذا المعنى ههنا فانه لا يتعلق
بالبائع امر في المستقبل بل هو الزلم اوصاف ناجية والظاهر ان الشرط
لا يلزمها ولا هو حاصلة فلا يورد الى المنافع كما لا يورد
اليها ما لا يحسن فيه ولو باع جارية او دابة بشرط انها حامل صبي
على ان اكمل وكذا لو باعها بشرط انها لبون دبل اولي بشرط
اكمل يفتي وجوه عند العقد وقد علم ذلك بشرط كونها
لبونا لا يفتي وجوه البهائم العقد وانما هو اشتراط صفة فيها
فكان بمثابة شرط الكفاية في العبد نعم لو شرط كون اللبون في
الضرع كان كشرط اكمل وانما نصح شرط كونه لبونا اذا اطلق فلو

يعلم

شركتها انها يترك كل يوم رطله واللبن لم يصح البيع كما لو شرط في العبد
 ان يكتب كل يوم عشرة اوراق مثله ان ذلك لم يصنع في وقت
 البيع الحامل نفى بعد نفى اي لم يطر البيع بشرط التجارة المبيع
 المبيع الكامل على موافقانه بطلان الكراكمه بطلان البيع فكانه
 استثناء وهو يجوز استثناء الكراكمه يجوز استثناء عضو اعضائها
 جامع عدم جواز ته فراد بالبيع ويظهر هذا معنى قوله اوردون
 والمبيع الكامل بالخيار الوفاق دون علمها لكونه استثناء للمهر قوله
 وبيعها وحملها نصب حملها عطفاً على محار الضرر لا مثله العطف
 على الضرر المخصوص من غير اعادة الحفظ عند المحرور اي ولا
 ان يبيع الحامل وحملها فلو قال بعك هذه الدابة وحملها او هذه
 الشاة وما في ضرعها بطل العقد لانه جوار المجهول مبيعاً مع المعلوم
 وما يجوز بيعه وحده لا يجوز بيعه مقصوراً مع غيره بخلاف ما اذا باع
 بشرط انه حامل اوليون فانه جوار اكاملية واللبونه وصفاً باعاً
 والوصف معلوم وبخلاف ما اذا باع الجبة وحشوها لانه اكتوذاً في
 في سمي اكبه فذكره دكرها دخل في اللفظ والاكتر غير داف في
 سمي الشاة فذكره ذكر ثوب مجهول مع المعلوم يقال لو لم يذكر
 الكراكمه سمي اللفظ لما مع اكامل فاما اذا باعها مطلقاً لانه لم يلزم
 من البيع في البيع الدخول في سمي اللفظ وفي سمي اكبه ايضا فلو
 واذا قلنا بالطلاق في هذه الصور فقد قال الشيخ ابو علي في
 بيع للظهار والبطانة في صورة اكبه قوله بعرتي الصفة وفي صورة
 الدابة بطل البيع في الجمع والفرق ان اكتو يمكن معرفته
 عند العقد والاكرا واللبن يمكن معرفتهما حينئذ فيعذر التوزيع
 قال بهام وهذا حسن لكن قد جرى قول الفرع حيث ساعد
 التوزيع كما لو باع شاه وعمر او فقه نظر قوله وحيث فسدت احيى حيث
 فسد البيع لم يفسد مبيع كسع الله بها كره من اول وجوده مفد كس
 التوب شرط ان يخط الباع لو فسد المشتري المبيع لم يملك المفسر
 كما لو اسراه بدم او شبهه باربعه كالمحسوب عند فعله لله مع موافقته

ولا يجوز حبسه لا سترداد الثمن ولا تقديمه على الغرامة ولا جرة
 المثالي للمدة التي كان في يده سواء استوفى مبيعته او تلفت
 بحب يده وان يعقب في يده فغلبه ان يش البقصان وان تلف
 فحله اقضى القيم وبيع العض الج التلف وضمن زوائد المنفصلة
 كالولد والهرم والمتصلة كتعلم الحرفة والسمن ولا يرجع بما اتفق عليه
 كان عالماً بفساد البيع والافوجيهان قال النواوي اصحابها يرجع
 قوله ووطوء شبهه اي ان كان المبيع في البيع الفاسد جارية
 فوطئها المشتري فان كان العاطي والموطن جاهل فلا حد ويجب
 المهر وان كانا عالماً وجب الحد ان اشراها لله او دم وان اشترى
 نجي او شرط فاسد فلا حد لاصلاف العلماء في حصول الملك مثله
 فكان كالوطي في النكاح بلا ولي ونحوه قال بهام ويجوز ان يقال
 يجب الحد لان ابا حنيفة لم يبيع الوطي وان كان ثبت الملك
 خلاف الوطي في النكاح بلا ولي وقد طهر الفصل المذكور ان قول
 المصنف ووطوء شبهه ليس على اطلاقه قوله وصح اي وصح
 بعد العقد وقبل لزومه شرط اجار وضار ابتداء وزيادة على الخيار
 المشروط وكذا يصح زنا من ومنه فالحق الشفع وقوله حال الجوار
 يدخل فيه زنا خيار المجلس وكذا خيار الشرط اما صحة المذكور ان
 في خيار المجلس فانه ان مجلس العقد كفسد العقد المبرور انه يصلح
 لبعض راس المال في السلم والعوض في الصرف واما صحته في
 خيار الشرط فلا في معناه وحيث ان العقد غير منقضي بعد وفقه
 وقوله حال الجواز انه لم يصح شيء وذلك بعد اللزوم اذ لو صح لوجب
 الزنا بعد على المفسد كما يجب عليه الزنا قبل ما يلحق العقد
 من الشروط الفاسدة قبل الزرع مثابه المفسر به في سنة فساد
 بعض اطلاق الجواز انه لا فرق في ذلك من ما يكون الخيار
 او المشتري او الباع فلو كان له خيار لقوله عليه السلام لا خيار
 الا خاطي اي آثم وروي انه عليه السلام قال اكاتب وروزوق المحنك
 ملعون والمحنك ان سرق الطعام في وقت الغلا وحبسه لبيعته

عند اشتداد الحاجة والباس لا يشرى وقت الرخص لبيع وقت الغلا
لبيع نفسه وعياله ثم يبيع ما فضل منها في الغلا ولا بأس أن يخلط
ضيقه لبيعها وقت الغلا لكن لا يبيعه ما فضل منها عن
كفايته قوله في العوب اشان الى ان تحرم له حثكارة محض بالقوات
ومنها القر والذبيب وله بيع جميع ما طعمه قوله والشعير اي وجميع
الشعير روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يبعثني بظلمة يدي واهلي
فقالوا يا رسول الله ستؤلفنا فقال ان الله يبعثني بالقاصص الباسط
واني ارجو ان اتقى نفي وليس له عدلكم بطاكني لظلمه يدي واهلي
قوله والربيع اي هجر تبيع الحار سلة البكاي لرفع ثمنها
طغت جابرواى هرج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حار
لباد وصوتة ان يجر البدوي او القروي متاعا الى البلد ويرفعه
سعر الوقت ليرجع الى موضعه فانه البلد يقول انزل متاعك
عندي وارجه لبيعك على التدرج باعلى هذا السعر فانه بذلك
ويصح البيع بشرطه ثم ان يعلم ورفعه الى هذا شرط في جميع
المتاع وان بعض الحضرة فلك على البدوي ويرفع اليه اما اذا
التمس البدوي منه ببيع على التدرج او قصد له ببيع ليعده
فسال البلدي يعرضه اليه فلا بأس به بل لم يضر بالناس ولا يسير
الى منع المالك منه وعياله المصنف يفرق بين الكائن وطه بين ان
يكون المتاع المحبوب مما يعم الحاجة اليه كما طعمه ونحوها اولاد
من الفرق ونفهم ما طلقها انه يفرق بين ان يظفر مع ذلك المتاع
سعه في البلد اولم يظفر لكونه لبلد اولد المتاع اولم يظفر
رخص السعر لعموم الخي وان استسار البدوي للبلدي فما خطبه
فيه هل يرشد الى له وفار والبيع على التدرج اذ اللنص اولاد
توسعا على الناس فيه وجهان قوله وشرى اي وجرى شري متاع
غرب لم يعرف السعر في البلد لما في الحديث ان الله يبعثني بظلمة يدي واهلي
لا يلقوا اليك ان للبيع وفي رواية من يلقاها فصاحب السلعة بالخيار
بعد ان تقدم السوق وصورة ان سلفي له نسان طائفه يلقونها

اي

الى البلد وسيرة منهم قبل قدوم البلد ومعرفة شعره فانه ان
كان عارفا بالخبر لكن البيع منهم صحيح ولا خيار له قبل ان يدرها
ويعرفوا السعر وبعد ثبت الخيار على الفور ان كان الشري بالبلد
من شعر البلد سواء اخبر كاذبا او لا وان كان الشري بالبلد
او اكثر فلا خيار اذ لم يوجد يعز من ونفهم ذلك من قوله وخير ان
غبن وشرى متاعا غريب الى التجر سله بالولم يقصد الله بل لوجه
لشغل آخر من اضطراب وغنى فراءم مقبلين واسرى منهم شيئا
فانه يعصى ايضا الشئ المعنى قوله **وقوله** وبيع الثمراى وجرى ان يرفع
من المعروف على البيع من غير رغبة فيه لخدع الناس ورغبهم
فيه وهذا هو الذي عنه قوله **وقوله** ولا خيار اي ولا خيار لخدع
بالجس واشتراه سواء كان ما فعله اليان جس مواطات واسباب
اولاد ان المفريط من جهة حيث اختر بقوله ولم يخط ما يخط
تفاوت اهل التجرة ومخالفة صوة الصرح اذ لم يربط من المشتري
ولذا لو قال البائع اعطيت لهذه السلعة كذا فصدته واشتراه ثم بان
خلافه لا خيار لما قر قوله **وقوله** والسوم اي وجرى السوم على السوم
البيع على البيع والشرى على الشرى فالصحة في قوله عليها يعوي
على التلك المذكور اعني السوم والبيع والشرى والصدرة ذلك قد
ان عمرو والى هرج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسوم الا
على سوم اخيه وعن ابن عمر ايضا انه قال صلى الله عليه وسلم
لا يبيع بعضكم على بعض وفي معناه الشرى وصورة السوم على
السوم ان يأخذ سكا لشتره ويحجى غيره اليه ويقول رقه حتى
ايح منك خبرا منه ما رخص او يقول لما لك استرته ما سره ياخذ
قوله **وقوله** بعد ذلك بعد استقر الثمن فاما ما بطاف به فتمز
زيد وطه طاب فلعنه الدخول عليه والزمالة في الثم روى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى على قديم وجلس لبعض اصحابه
فقال رجل مما على بدم ثم قال لغيره على بدم من فقال صلى
الله عليه وسلم ما لك بدم من واما عزم لفا حصار الترافى صرا كما في

التمس

الخطبة على الخطبة وصورة البيع على البيع ان شترى الرجل شئاً
مدحوم غيره الى الفسخ لسبع خرامته يارخص وصورة الشراء
على الشراء ان يدعوا المبيع الى الفسخ لشتره منه باكثر ومعلوم
ان ذلك انما يتصور عند امكان الفسخ وذلك في حال الجواز اما
لخيار المجلس او الشرط ويصح البيع في جميع هذه الصور لرجوع النفع
فيها الى اعرافها عن العقد **قوله** ولو جمع عقد واحد عمدين تخلف
الحكم صح كل منهما بقطر لان كلاهما يصح على ما نزل فلا يضار الجمع
ولا اثر لاختلاف الحكم المبرى انه لو باع بثمنين من دار وثوب
جاز وان اختلفا في حكم الشفع واحصا الى التوزيع سبه مثابة
ان يقول بعتك هذا العبد واجرته هذه الدار منه بكذا فنصح كل
منهما بقطر والمستحق اذا وزع على فته العبد ولجزم مثار الدار ولا شك
ان البيع والتفريق مختلفان لا شرط السابق فيهما جارة وبطلان
البيع به وكذا لو جمع بين الصرف والبيع نحو بعتك هذه الدار وهذا
الغوب بهذه الدرام لا شرط التفاضل في الصرف او من ايجاب
والبيع نحو زوجتك ابني وبعيتك عبداً بالكف وهي في حجره او كونه
في سجنه ولو لم يضمن عبداً كان كما لو باع عبداً بجمع ثم واحد ولذا
عنه ما يوجب اخذ نفيها اخذ العقد من كاختار الفسخ في زهر
الخيار او ان يندلج الدار في المثال **قوله** وكما يعرف ببار الصنف الثاني
وكالرق في الثالث يعني تلف بقطر ويكون ذلك في صور تعريف الصنف
في الدولع وسائر **قوله** او حله وحراً بكراً الى وية فري وحرم على
قربه موضع وحرم اي لو جمع عقد واحد حلاً وحراً ما شترى يعرف
الصنف استداوساف تعريفها ادوا ما دوجه الضبط انه اذا جمع
بين شترين في عقد فان اشترع الجمع بينهما وحلت بوجه فله محقق
نظان العقد في الكل كما لو جمع بين اثنين في النكاح والمفان
كان كل منهما قابلاً لما اودعه عليه العقد كما لو جمع بين عشرين في
البيع صح العقد فنهائهم ان كانوا عشرين كعبد وثوب او عشرين
واحد لكتنهما مختلفان فته كعبد من وزع الثمن عليها باعتبار القيمة

وان اتعقب فمعهما مع اجنبية وزع عليها باعتبار الجواز وان لم يكن
كل منهما قابلاً لذلك العقد فان لم يكن واحداً منها قابلاً كما لو باع
فخر او مته فلا يحتمل حكمه وان كان احدهما قابلاً دون تلف فوالمراد
بقوله او حلاً وحراً سواء كان غير القابل مبيعاً كما اذا باع عبداً و
عبد غيره او غير مبيع امكن تعديراً المقوم فته غير فرض غير في
الحلقة كما لو باع عبداً وحراً لمكان فرض الرق من الحر وغيره غير
في الحلقة او لم يكن كما لو باع حلاً وحراً او مذكاه ومته او شاه وغيره
اذ لم يكن تعديراً القيمة فته اذ يعرض بغير الحلقه كسائر فتنص العقد
في الحلال فقط حلاً بالعدسة قصر الفساد على الفاسد ولو اصحها
العقد في الحلال وفسدناه في الحرم قدرنا الحرم حلاً والمته مذكاه
والخمر شاه ووزعنا الثمن لهما باعتبار القيمة فسقط مبيع
الحرم ويصح العقد في الحلال بقطر الذي حصته بمقتضى التوزيع
على القسمين ولا يصح عند الغرائ ان ينظر الى مته عبد من رى
لها فته قال النواوي وهذا الذي صحته الغرائ احتمال الامام الصحيح
يو الثاني يعني الذي ذكرناه اقله قال وبه قطع الدار من الشوك
والخون وحكاه بهام عرطواف من اصحاب العقاب **قوله** كذا به
وبه جعل في البعثة مثالا للحلال والحرم وهو الظاهر لفظ الكتاب
قال صاحب البعثة مثالا للحلال لو قال لعبد كاسك على خمس
وبعتك هذا العبد بالكف حلت الكتاب وصحت بقطر من لف
اذا وزع على فته المكاتب والعبد للفوق وعلم البيع فته اي لم يصح واورد
الرافعي هذا الفرع في فصل الجمع بين العقدين المختلفين قال
فان حكمنا بالبطلان في الصور السابقة فنهنا اولى يعني لعدم
صحة افراد البيع قال ولا فابيع باطل ليس للسيد البيع منه قبل اداء
الجوم وفي الكتاب قولان يعني بسبب تعريف الصنف **قوله** ان
الفسخ شتر الى تعريف الصنف في الدولع وذلك بان يفسخ العقد
في بعض المبيع كما اذا اشترى عشرين في عقد مبيع احدهما قبل القبض
لم يفسخ في الباقي لان علمه الفساد في مته متدا على القول اما الجمع

من الحلال والحرام ولم يوجد ههنا وأما جهالة الثمروى طارئة ههنا
 فلم يؤثر كما لو أثر سقوط بعض الثمر للارض عند طلاق على العيب
 وتعذر الرد به لبعض سباب قول كلف ما يفرد بريد ان الفصل
 في المبيع منقسم الى قوات صفة وهو العيب كاضطراب سقف البيت
 قبل القبض فلا يفسخ به العقد بل يشك الخيار والى قوات جرد ذلك
 منقسم الى كونه بغيره بالقيمة والماله كبد العبد وهو في معنى الصفة
 والى ما يفرد كالسقف اذ يمكن افراده بالمبيع بعد بطلان الفصل كلف
 بد العبد فاضراب السقف مثلا قبل القبض تختلف احد العبد من قبل
 حتى يفسخ العقد فيه ويصح في الباقي نقطة قول كنية البيت
 اى صح البيع في البعض بالنقطة فقامت كما يصح في البعض من البيت
 من قدر المحابيات في بيع المريض فالكتاب لثبته النقطة بمعنى صحتها
 بالنقطة كما يصح ههنا بالثبوت وتنفرد الصفة ههنا كما تنفرد
 هناك وهو صفة هذا الباب ان المحابيات في مرض الموت تعتبر
 من الثلث كسائر التبرعات فان زادت على الثلث ولم يجز الورثة
 كما لو باع ما سارى بتمامه ولم يملك له سواء ارتد البيع في بعض
 المبيع فوجب ان يرد الى المشتري ما يقابل من الثمن وعند تنفرد
 الصفة ويدور المالك من ما سلفه المبيع يخرج من الركن وما
 يقابل من الثمن يدخل فيها ومعلوم ان ما سلفه منه يزيد من ثلث الركن
 وسقف بعضا منها وان البركة تزيد بحسب زكاة المقابل الداخل
 والمقابل بحسب زكاة المبيع ويؤدد وما يؤصل به الى معرفة المقصود
 الطريقة المذكورة في الكتاب وهي بحكمه من جهة حسن العهد فذلك
 ان ينظر الى ثلث المالك ومنه الى قدر المحابيات ويصح البيع في
 المبيع من ثلث المحابيات فيقول في المال المذكور وهو ان يصح
 عبدا ساويا بتمامه بتمامه وليس له سواء بثلث المال بتمامه والمحابيات
 ما كان فالثلث منه نصف المحابيات منه المبيع في نصف العبد الذي
 ساوى بتمامه ونحوه نصف الثمن الذي هو المثلث كانه اسرى به
 محسن وملكه الذي ساوى بتمامه وصية له وحصر للرد نصف العبد

الى ان

المساوى بتمامه ونحوه مع المحسن الى نصف الثمن والجميع ما كان وذلك
 ضعيف ما وقع البيع للمشتري ولو كان العبد الذي باع في مرضه
 بتمامه ساويا ما سنى صح البيع في ثلث العبد سلكي الثمن لمن الملك
 الذي يورثه ويستون ويلبان اذا اشبه الى المحابيات التي هي ما
 كان بتمامها فحصر للمشتري والعبد ما ساوى بتمامه وثلثه بثلث
 ستة وستين وثلثه كانه اسرى به بتمامه وثلثه بثلثه وحصة له وحصر
 للورثة بثلث العبد المساوى ستة وستين وثلثه مع ثلث الثمن وبما سنى
 ويستون ويلبان ايضا والجميع ما بتمامه وثلثه بثلثه وذلك ضعيف
 ما قدر وصية للمشتري وحسب حصر للمشتري بعض المبيع دون البعض
 ليعرف الصفة في بيع المريض وغنى ثبوت لم الخيار ان كان جاملا
 بالحال والى هذا ما شان بقوله وخبر المشتري وقوله بعد ذلك فلو باع
 الى قوله في ثلثه فربما قد شرح قول وفي الثلث اى جمع ما تقدم فاما
 اذا باع المريض مع محابيات ولم يتلف الثمن فلو اختلف الثمن واثبت صح البيع
 في ثلث المبيع سلك الثمن الصورتين جميعا بطريق التبع المذكورة
 وذلك انه في المثالين من قبله باع العبد الذي ساوى بتمامه بتمامه
 واثبت المالك وجب خطها من ماله واحضر ماله في الباقي بعد الخط وهو
 ما كان وبما قدر المحابيات ايضا فيكون ثلث ماله بثلث المحابيات فصح
 البيع في ثلث العبد سلك الثمن وحصر للمشتري بثلث العبد وهو يساوي
 ما بثلث الثمن وهو بتمامه وثلثه بثلثه بثلثه المحابيات ستة وستين
 وثلثه وهي بثلث المالك وذلك هو ما البايح بعد خط الثمن وسقى
 للورثة ثلثا العبد وبما يساويان ما سنى وثلثه بثلثه وستين
 وثلثه الى المشتري فسلم له ما بتمامه وثلثه بثلثه بثلثه ضعيف ما حصر
 للمشتري والمحابيات وفي المثال الثاني اذا باع العبد الذي ساوى
 ما سنى بتمامه واثبت المالك وصطت ماله سقى كل ماله كانه ما بتمامه وهي قدر
 المحاباة ايضا فيكون ثلث ماله بثلث المحابيات فصح البيع في ثلث
 العبد وهو ساوى ستة وستين وثلثه بثلث الثمن وهو بتمامه وثلثه بثلثه
 وثلثه فحصر للمشتري المحابيات بتمامه وثلثه بثلثه بثلثه ما البايح

بعد ثلثه الثم وبقى للورثة ثلثا العدة وما سواها من ماله وثلثه وثلثه
وثلثا وثلثهم رد ستة وثلثه وثلثه الى المشتري مسلم ام ستة وثلثون
وبلغان وهي ضعف ما وقعت المحايات به المشتري قوله وبعده الى
لحق لما كان محل الخلاف في سائر يورق الصفقة دون ما اذا توردت
الصفقة دون ما اذا توردت حتى لو باع ماله في صفقة وباع غيره في صفقة
اخرى صفقة ولي بلا خلاف وجب النظر في انها متى يتحد ويبي بعد
واضافه محتاج الى معرفة ذلك في العوايا والرد بالعيب والشفعة
وغرض ذلك فاذا تعدد الباع بعد العقد وان اخذ المشتري
المعقود عليه كما اذا باع انسان عبدا من واحد وكذلك اذا تعدد
المشتري كما اذا اشترى انسان عبدا من واحد حتى اذا قرأ احد
المشتري نصيبه من اثنين وجب على الباع تسليم قسطه من المبيع
كما سلم المشاع وقوله العاقد شمل الباع والمشتري وبه صرح والوكيل
لان احكام العقد سعلق بالوكيل هذا موله صح عني كثر على ما
ذكره الرافعي في الشرح وقال في المحرر ولو وكل اثنان واحدا
او بالعكس فالاصح ان يعتبر بالموكل قوله ونفسر الثم اي بعد
العقد بفصل الثم ايضا فاذا سمي لكل واحد من اثنين شيئا
مفتصلا كان قال بعد هذا به رسم وكلف بدنيار وفيه المشتري
كذلك على التفصيل فيما عقدان وكذا لو جمع المشتري في القبول وقال
قبل فتيما لمن القبول يمين على به باب مسفرق مسفرق قوله
فصل الخيار الى غيره اعلم ان الخيار ان لم يتعلق بفوات شيء
بل بغيره السمي فهو خيار التروي وان يتعلق بفوات شيء موقوف
الطصول فهو خيار النقص وبه حكمه سببان احدهما المجلس والثاني
الشرط كما سأل اما خيار المجلس فالله به ثارة بقوله الخيار وبه صرح فيه
حدث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسا كان كل واحد منهما
على صاحبه بالخيار مالم يسفرقا المبيع الخيار اي فاذا يسفرقا لزم المبيع
الا بعا بشرط فيه الخيار فان الخيار ببقى فيه بعد التفريق فلا يشاء
ومفهوم قوله مالم يسفرقا وقيل المراد منه ان يعطى الخيار بعد العقد

ما اذا التفت الى الصفقة

وهو الخيار كما صرح به في رواية اخرى بقوله مالم يسفرقا او يحاراق
في المعاوضة اشارة الى ما ثبت فيه خيار المجلس والعقود والعقد
ان كان جائزا او باجاسين كما لشركه والوكالة والعراض والوصف
والعارة فلا معنى للخيار فيه لان المتعاقدين فيه بالخيار ابدًا وكذا ان
كان جائزا او جانب واحد كالضمان والكتابة والرهن لان احدهما
بالخيار ابدًا ولا يفرق دخل فيه موطننا نفسه على الغرض والمقصود من
الخيار دفع الغبن وان كان طرزا وان كان واردا على المصلحة
فساقي وان كان واردا على عين او موصوف في الذمة كالبيع باؤا
من الصرف وبيع الطعام بالطعام والتولية والشريك وصلى المواد
والسلم ثبت فيه خيار المجلس لظاهرا لخير وقد دخل جميع ذلك في قوله
المعاوضة وخرج عنه غير المعاوضة كالهبة والوقف والطلاق والنفقة
ونقله المحض خرج غير المحض والمعاوضات وهي التي لم يفسد
الغرض كالصلى عن التيم والخلع والنكاح قوله كالمبيع مع طفله
اي كما اذا باع ثوب او اجد ملك نفسه وطفله او باع ملك طفله
لمنه بيع محقق فثبت فيه الخيار ومحض المسا بعد بالذكي في الخبر
من باب اجراء الكلام على الغالب المعتاد وقوله مع طفله فيه يجوز
من حيث ان البيع ليس مع الطفل لكن الولي لما كان تابعا عنه في
احد السعي البيع صار كانه مع الطفل وانما خص هذا المثال بالذكر
ليبعد والخلاف فيه وعمد هذا الخيار باعتداد مجلس الولي وينقطع
لمفارقة لانه كخصيص في العقد فكذا في الخيار وكذا ثبت خيار المجلس
في شري ويعتق على المشتري له وللبيع بناء على ان الملك موقوف
فما اذا كان الخيار لها قوله وان اي وان التيم له او اجد البيع
لنفسه بغيره خيار الفسخ لزم لاجل الطفل نظرا لما قال في السطحة
وفي عكسه الحكم لذلك قال وانما اظهر ذكره في الكتاب لانه اذا علم بقاء
الخيار لاجل الطفل اذا التيم البيع لنفسه علم بقاء الخيار لنفسه اذا التيم البيع
لاجل الطفل بل بطريقه ولا يلزم الاب او اجد مبيع و الطفل تابع
واذا لم يستيع المبيع في لا لزم بعكسه اولى او نقول وانما شهر حكم المبيع

المتابع في المألوم نكسه اولي كذا في التعليق وفيه نظر وقال الراجح
فان الزم لنقه وللفطر لزم وان الزم لنفسه نقي الخيار للفظ ولم
يذكر العكس وسعه النواحي في ذلك وقال له قام في النهاية
فان فتح بعد كلف فرض للفرع وان اجاز في حق نفسه وبطريق جاز
لفظه لزم العقد كذا في النسخة التي وقعت عليها ثم قال ان اجاز
في حق نفسه نقي له النظر لفظ في الفسخ والامحان وفي هذه النسخة
نظر قول لا الشفع اي في الشفع فانه لم خيار فيها للمشتري
اذ الشفع ما حوّد منه قهرا واما الشفع فقد نقل الراجح في بوث
الخيار له وجهين وجه ثبوته بان سبيل الشفع سبيل المعاوضة
المبررى انه اثبت فيه الرد بالعيب والرجوع بالعيب ووجه المنع بان
المشتري لم خيار له وتخصص خيار المجلس باحد ايجاز بعيد ولم
يصح في كتاب البيع سائر الوجهين انه في كتاب الشفع قال
المظهر السوب مقول المصنف لم الشفع مطلقا لموافق هذا التصريح
وان وافق بوجه في المحرر قول واحواله اي وله الحلال فانها
وان جعلنا معاوضة فليست على قواعد المعاوضات اذ لو كانت
كذلك لبطلت لان مع الدين بالدين لم يجوز قول والكتابة
اي وله في الكتاب لما امر انها عقد جائز من احدى ايجاز قول وق
العبد من نفسه لم انه ليس سعي في الحققة وانما هو في حق الوتي و
ليس في كلهم الراجح وله النواحي تصرح بالتصريح بل نقلا عن الغوالي
وصاحب السهم القطع بعدم ثبوته وهو العتادي الميار الى ترجيح
الثبوت قول والوارد اي وله في العقد الوارد على المنفعة وهو
اشار الى ما تقدم الوعد بذكره وموافق قسم العقول اللازمة
وهو يبره منها على المنافع فلا خيار فيه لاشتماله على الغرر وحش
ورفع على المعلوم واخبار عود فلا يضم غررا الى غرر فحق ذلك
النكاح والخلع فلا خيار فيها لما قرر ولا سبعا عنه سبق التام
فيها غالبا وله في عوضها اعني الصداق المستحق وعوض الخلع
وان قدرا سفلها لان المالك مع فيها وكان النكاح والخلع

والصلح عن الذم قد خرج جميع ذلك بقوله المعاوضة لانه اراد ان
ينته على ان احتناع بوث اخبار فيها وجهين ومنه بانه لما قرر
من اسمها على الغرر وعن العقال في طابعه ان لم خلاف في
بوث في اجاز الذمة لانها ملحقه بالسلم والمساقيات والمساقيات كما اجاز
وله خيار في الهبة وان قلنا يا مضافها الثواب اذ لا سمي سعي وكذا
العسمة لانه ان يكون فيها رد قول الى الخيار بشرط الى ما به سقط
اخبار اي بوث اخبار المذكور الى الخيار فسقط به وموان بوث
خائرا او اخيرا امضا العقد او امضيته او احرابه او الزمناه
وما شبه ذلك ولو قال احدهما احرب انقطع خياره وبقي له فريضة
بهم مرصعة النفاذ في قوله الى الخيار ولو قال لصاحبه احرب او
خترتك فان قال تلف انقطع خيارهما وان سكب لم ينقطع خياره و
انقطع خيار القابل فان قوله اخترتني منه بالزوم وقد روي في بعض
الروايات انه قال صلى الله عليه وسلم او يقول احدهما لصاحبه اخبر
قول او الفرق اي بوث اخبار الى خيار المتعاقدين او بغيرهما
بابدائهما فلو اقاما في مجلس العقد مدة طويلة او قاما وتما شائنازل
فيها على خيارهما والرجوع في الفرق اي الفرق موكل ما بعد
الناس بغير الزم به العقد فلو كانا في دار صغير فاكسرق بان
خرج احدهما منه او بصعد السطح وكذا لو كانا في مسجد صغير او سفينة
صغير وان كانا في دار كبير فصار الفرق بان يخرج احدهما
من بيت الصحن او يدخل الصحن في بيت او صنفه وان كانا في صحن
او سوق او دار معايش اتساعهما وولي احدهما ظهر وكلف ومسي قلنا
حصار الفرق كان ابن عمر رضي الله عنهما اذا اياه ساء و اراد ان يوب
البيع قام ومسي قلنا ولا حصار الفرق بارضا ستر او سوي نهر ولا سنا
جدار لانها في مجلس العقد ولو نادى مبيعا عدلين وبياعا مع البيع
ولما اختلفا ما دام في موضعهما فادافارق احدهما موضع بطل
خياره وخيار الآخر ايضا على ما صحح النواحي قال ولا مانعا في بين
مرد او صحن وصفه ينبغي ان يكون كالمبيعا عدلين فيما ذكرنا قول

طوعا احتراز عما اذا تصرفا كرها بان احدهما واخرج والمجلس
سواء منع من الفسخ بان سدد قوه او لم يكن فعل المكر كذا فلو كان
لم يفارقوا والسكوت عن الفسخ لم يبطل الخيار كما في المجلس وكما
يبطل خيار المخرج لم يبطل خيار المالك ايضا ان منع من الخروج
معه وان لم يمنع بطل ولو ضربا حتى تصرفا بانفسها لم يبطل ايضا
كما لا يجب المخرج ولو ضرب احدهما ولم يسد قوه لا فسخ مع التمكن بطل
خيارهما وان لم يمكن مخرجا نعته ففي الهدي ان يبطل خيار الهارب
وعد قال النواوي اطلق الفوراني والمتوفى وصاحب العدة
والبيات وغيرهم انه يبطل خيارهما بلا فسخ قال وهو لا صح لانه يمكن
من الفسخ بالقول ولان الهارب مفارق لخياره بخلاف المخرج
فانه لم يعد له قول **قوله** لم الموت اي الخيار الى الخيار لم الى الموت
يعني لم ينهي موت احدهما في مجلس العقد بل سفل الى الورث
او الى اليد موت المالك والملاكون خيارا بشرط والعيب فان
كان المستقر اليه حاضرا اعتد الخيار منه ومن العاقد للفسخ
بجانب او سقرا وان كان غائبا فله الخيار اذا وصل الخبر اليه
ثم مو على الفور او عند قال النواوي حاصرا بخلاف فيه اربعة
اوجه ثلث جمعها القاضى حسن اصحابا عند الخيار حتى يفارق
مجلس الخمر والثاني حتى يجمعها والثالث على الفور والرابع
نسب لم الخيار اذا ابصر المبيع ولم يتأخر واذا ورثه اسان فصاعدا
وهم حضور في مجلس العقد ثم ينقطع الخيار لمفارقة بعضهم
تلفروا متى فسخ بعضهم واجاز بعضهم الفسخ في الجمع كما لو رث
لوفسخ في البعض واجاز في البعض قال النواوي وسوا فسخ
بعضهم في نصيبه ففسط او في الجمع **قوله** والكنون اي وبك
بالكنون فلا ينقطع خيار المجلس بكنون احدا المتعاقدين او انما
بل يقوم وليه اياهم مقامه ففعل ما فيه الخط من الفسخ ولا جارة
ولو غرس احدهما في المجلس فان كانت له اشارة منهم فهو على خياره
والانصب اياهما **قوله** اعنه **قوله** وشروطه اي واخباره في المعاوضة

المحضه

المحضه ثبت ايضا بشرط الخيار كما ثبت في المحله بالشرح وهذا
هو المقسم الثاني من خيار التروي وهو صريح في الجمع والمبايع
من عيب حيان وقد تقدم انه يجوز شرطه لواقف ولو كان له جنق
وغيره لكن من حكم المتعلقة به واما ما ثبت فيه خيار الشرط من
العقود فالقول المحكى فيه انه مع خيار المجلس سلا زمان غائبا لحن
خيار المجلس اولى بالسقوط منه لقصر زمانه غائبا ولذلك لم يثبت
خيار الشرط حيث لم يثبت فيه خيار المجلس وقد ثبت خيار المجلس
مع عدم صحة خيار الشرط في بعض الصور كما اذا استمرى فترقى
عليه من ماله او الفروع او من اقره بعهده فانه يثبت للمعاوضين
فيه خيار المجلس بناء على ان الملك فيه موقوف ولم يجوز شرط
الخيار للمسمى وصحة بناء على ان الملك **قوله** ان له اذا كان الخيار
له واذا كان الملك له عتق عليه لقوله عليه السلام من ملك ذا
رحم عتق عليه واذا عتق عليه بطل **قوله** اياها بانه يعضى الى
وكذلك البوع التي بشرطه فمضى جدا لعضه في المجلس سواء
اسرط فخر العوض تلفرا ايضا كما لصرف فسخ الطعام بالطعام او لم
بشرط كالم فان خيار المجلس يثبت فيها دون الشرط **قوله** ان
ما بشرط فيه القبض لم يظهر فيه التاجير فالولي ان لم يظهر الخيار
لانه اعظم غررا عنه لكونه مانعا من الملك او لزوم **قوله** والملك
مبتدأ خبير **قوله** لمن خسر اي الملك في المبيع في زمان الخيار لمن له
الخيار فان كان الخيار للبائع وصحة فهو المالك البقوة بصره
فيه وان كان للمسمى فذلك **قوله** بالربع اي الملك في المبيع لمن
خسر مع ربعه يعني فوايه كاللبن والذئب ومهر اياهم وكسب العبد
قوله ونفاد العتق اي وضع نفاد العتق فانه ينفذ بمن له
الخيار دون غيره فاذا عتق البائع الرقيق المبيع في زمان الخيار
والخيار له ينفذ عتقه وكذلك اذا عتقه المسمى والخيار له وصحة
لمصادفة الملك وتكون فسخا عن البائع وان كان المسمى ولو
اعتقه المسمى واخبار البائع وصحة لم ينفذ ولو موسرا فان اخذ البائع

اجارة العقد بقي الحكم بالسفوف المان وجهان اطلقهما الرافعي في
النواوي ثم ان قلنا سجد من وقت الفجر او لا عاقب وجهان
اظهرهما او اهلوا لعاقبة الساج والخيار للمشتري وصدق لم ينفذ
تم البيع او فسخ وبقي فما لو فسخ الوجه الناظر الى الحال هذا
حكم اعتاق كل منهما اذا كان الخيار لهما ففقط فاما حكمه
اذا كان الخيار لهما فباعتني قول **ولا يرد ابي** وهو لا يلا
يعني تبوت حكم استلاد الموطوع فانه لمن خسر ايضا لا لغرم
وان لم يخلف في ان الولد يكون حرا نسبيا لمكان الشبهة
فاذا اولدها المشتري والخيار للبائع وصدق نسب فيه ولم يثبت
حكم الاستلاد له فان تم البيع او ملكها بعد ذلك ففي تبوت
الاستلاد حينئذ قولان كالقولين فما اذا وطئ جارية الغير شبهة
تم ملكها وان اولدها البائع والخيار للمشتري وصدق فهو كما ذكرنا
في طرف المشتري اذا كان الخيار للبائع قول **والبيع الى الغرة**
اي ومع نفاذ البيع ومع حل الوطئ فان ذلك ايضا لمن خسر
المعاودين لسوت الملك لم دون غرم ويجب المهر بوطئ غريم غير
منهما تم البيع بينهما او لو وقع وطئ في ملك الغير ولا حد للشبهة
لسبب الخلاف في سوت الملك قول **ويوقف ابي** ويوقف
الملك في البيع مع ربيعة فما اذا كان الخيار للمعاودين جميعا
فان تم البيع بان حصول الملك في الربع للمشتري من وقت
البيع والمان ان ملك البائع لم يزل وكذلك يوقف الملك في الغرم
لان البيع سبب لزوال الملك الا ان الخيار مانع من احرار ب
فوجب ان يرضى ويظهر عاقبة المهر قول **يعني المشتري ابي**
مع اعيان المشتري وايلان ووجب المهر بوطئ فان جمع ذلك
توقف ايضا فما اذا كان الخيار لهما فان تم العقد بان حصول
الملك مع الربع للمشتري ووقت البيع وبفاد اعتاقه وايلان وصدق
وجوب المهر بوطئ ولا انعكس الحكم قول **وبعد ابي** وفقد كل
من عتاق ولا يلا من البائع فما اذا كان الخيار لهما لانه يسار

من الفسخ ومن عتاق تتضمن الفسخ مستقرا الملك اليه قبله وانما
لم ينفذ المشتري صيانة الحق البائع من بطلان لم يعلق فسخه ان لم
يصدق من البائع ايضا صيانة الحق المشتري من الفسخ مقدم
على اجارة المبرى انه لو فسخ احدهما العقد بطل الخيار تلف
ولو احاز احدهما لم يلزم وذلك لان ابيات الخيار انما قصد به التمسك
من الفسخ دون الاجارة لانها متى **لا يرد قول** ووطئ مبتلا
خبر قول فسخ اي وطئ البائع الجارية المبسوطة فما اذا كان الخيار
للمبيع لا شحان باختيار لا مسان وخالف الرجعة حيث لا يحصل
بالوطئ لان الرجعة لتدرك النكاح وابتداء النكاح لا يحصل الا بغير
فكلا تدركه والفسخ ههنا لتدرك ملك المهر واسداون يحصل
بالقول وبالفعل وهو الشيء فكذا تدركه وليس البقيل والمباشر
دون الفرج والليس شهور كالوطئ في كونه فسخا واعتاق البائع
المبيع فما اذا كان الخيار لهما فسخ ايضا لقوله وكذلك سعه وهو
مع الفسخ واجارة وروى كل ذلك فسخ لانه على ظهور الزم
قول **ويصح** يعني وكل واحد من هذه التصرفات مع كونه فسخا للعقد
الاول صحيح ايضا وانما قال ذلك شبهة على ما في تصحيحه من شكك
وسوان الشيء الواحد يلزم حصول الفسخ والعقد وذلك محتج لان من
المعلوم ان انعقاد البيع الثاني مثلا بعد انفساخ الاول واسياغ
به ولا يتاخر عن تمام الثاني فتوقى الى تاتى الشيء غريمه ولذلك
كان فيه وجه آخر انه لا يصح كما ان الكبر الثاني في الصلوة بنية
الشرع يخرج بها من الصلوة فلا شرع بها في الصلوة ولا بد من فسخ
فما نحن فيه قبل العقد كما يقدر الملك قبل العقد في شتر قول **الهام**
لغير اعتاق عبدك موقوف بكذا واجابة الغير ونفهم قوله بالقصد ان
كل واحد من الزم والجهة له فبعض لا يكون فسخا لعدم لزومها حينئذ
قول **لا العرض** اي لا عرض البائع او المشتري المبيع على البيع في غير
الخيار ولا ادن احدهما في البيع ولا ان كان حبان البيع فان شاء ذلك
ليس فسخا والبائع ولا اطار والمشتري لعدم افضائه اذالة الملك

واعتقك مدور عن ربه في الفسخ وبه جاز وان باع المبيع في
زمن الخيار بشرط الخيار قال به ما ان قلنا لا نزول في البيع
فهو قريب من الهبة الخائفة من القبض وان قلنا نزول فيه لاعتقالك
ايضا انه انما لنفسه مسترد كما قول **قوله** واذن البايع في وطى المحرك
اجاره المبيعة في زمن الخيار اجازة منه منع وجوب المهر وقمة
الولد على المستري وبنت له سداد **قوله** لم يسكنه اي لم
سكن البايع اذا علم ان المستري بطا اجاره وبسكن عنه فانه
ليس اجازة من البايع كما ان سكوتة على وطى اعته لم يسقط به المهر
قوله ولو باع اي ولو باع زيدا عتبه بعبد عمر مثلا ثم اعتقها صاعا
في زمان الخيار فاما ان يكون الخيار فقط او لعمرو فقط او لهما
فان كان الخيار فقط لم يحكم بعقوبتهما معا كما حكم بعقوبتهما
اذا اعتقهما على التعاقب بل عتق العبد وحده لان المحتوم صرا
لنفسه الى العبد فاذا كان الخيار كان مالكا للعبد فسد عتقه
فهو ولا يعارض ذلك بانه وان كان مرييا بالنسبة الى العبد فهو باع
بالنسبة الى نفسه والخيار يكون مالكا فسد عتقه فيها لان سقد
العتق في العبد اجازة وفيه فسخ وبه جاز ان ابقاء للعقد
وبه صرفة لا ستملر فهو ولي وكذلك عتق العبد وصره ان كان
الخيار لعمرو فقط واجازة لانه ستن باجازه نفرد العتق في العبد
وهذا باعتبار النظر الى المال وقد تقدم حكمه وجهين
اطلقهما الرافعي والنواوي في مثله **قوله** والاي وان لم يكن
الخيار للعتق فقط والا للفر كذا وكذا واجاز ذلك بان يكون
الخيار لهما او للفر وفسخ بعينه لا للعتق اما اذا كان الخيار
لها فلان المحتق تابع للامة وقد قران اعتاق البايع اذا كانت
الخيار لهما فانه مضمين للفسخ او لعتق العبد وان جعلنا
المالك في مسمى الذي هو باع به ما في ذلك من ابطال حوصلة
من الخيار واما اذا كان الخيار للفر وصح مضمين به للعتق طاهر
قال الرافعي وان كان الخيار لباع العبد وصره فالمحتق بالاضافة

الى العبد مشى والخيار لصاحبه وبالاضافة الى اجاره باع
والخيار لصاحبه وقد سبق الخلاف في اعتاقها فالصوره ههنا
والذي خرج منه للفتوى انه لم يحكم بفسخ العتق في واحد
منهما في الحال فان فسخ صاحبه البيع فهو نافذ في اجاره والباقي
العبد ولا يخفى ان هذا مره ما م الرافعي ترصع للجه الناظر الى المالك
في سقد اعتاق غيره له الخيار ولو كانت المالك محالها واعتقها
عمر واعى باع العبد الذي هو مستري له لم يحف وجه القياس
فيه على ما ذكرناه **قوله** ويقدم لما فرغ من احد قسمي الخيار وهو
صدار التروى شرع في القسم للفر منه وهو خيار البصصة المتعلق
بقوات امر مطنون في المعقود اليه بسا الظن فيه عن التزم شرط
او بخير فعلى او قضاء عرفي فالاول ان شرط العاقد وصفا
مقصودا فاذا فقد ذلك الوصف ثبت الخيار والى هذا ما شاع
بقوله ويقدم وصف اي الخيار ثبت بما مر وبنت ايضا بصدق
مقصود مشروط واعلم ان وصاف المشروط منها ما سعلق به
زيادة مائة مصح شرطه واكلف فيه ثبت الخيار كالعيب ومنها
ما لا سعلق بزيادة مائة وهذا على قسمين احدهما ما سعلق به عرض
محقق واكلف فيه ثبت الخيار ايضا فاقا او على اختلاف فيه
وذلك بحسب نوع العرض وصعفه والثاني ما لا سعلق به عرض
محقق فبلغوا اشراطه فيما سعلق به زيادة مائة كون العبد خبازا
او كاسا او صانعا ويكفي ان يوجد الوصف المشروط ما سعلق عليه
المسم ولسرط النهاية **قوله** كما سلك المبيع مثال للوصف المقصود
فاذا سرت في الرعاى انه مسلم فان كافا ثبت الخيار لقوات فضله
للاسلم وان شرط كفره فان لم يكن فلا ذلك وان لم يكن الموضع قريبا
من بلاد الكفر وط اعلى اهله الذميون لم يقصد طهرت بل بان
الكافر اربع في شراء المسلم والكافر والمسلم لا ستره الا المسلم بمقار
الرعفات فيه ولو شرط بقاء اجاره او بنصرها فانف مجوسه او وثنية
ثبت الخيار لقوات على الوطى وكذا شرط بقاء زوجه لان الزوج

قد بطلت قبل لا فضا من محصل المشتري المقصود وكذا العكس ولو
ان شرط سائر ما فيها فبطلت بكرا لانه قد ينعقد عن مباشره بكار
في هذا الشئ هذا احد الوجهين وصح الرافعي والنواوي ان الخيار
من البطلان فضا وكذا في فضا كالمشروط كون العبد اقيا بيان
كاتب او فاسقا بيان عفيفا قال ولو شرط السبوط في الشرع بان جعل
فعلى هذين الوجهين بان السبوط قد يكون اسرى الى البعض الناس ولو
شرط الجوعه بيان سبطا سب الخمار وجها واحدا وتصور المكلة
على القول بعدم استراط رؤيه الشعر واضح واما على القول انه صح
ومواسيط رؤيه فمستور ايضا لان الشعر قد يرى ولا يعرف جوعه
وسبوطه لغرض ما استوى الحالتان عند من لا يتلأل وقرب العهد
بالسرخ ونحوها قول **قوله** وكونه خصيا اي كاسلم المبيع او كونه خصيا
فاذا شرط كون العبد خصيا بان فحلا او بالعكس فالمشتري الذي
لشده اختلافه في الغرض ولو شرط كونه مختونا بيان اقله كان له الرد
وبالعكس لم يرد قال في التمه ان يكون العبد مجوسا ومجوسون
يسرون له قلف بزيادة ولو شرط كونه اعمى او ناقصا اكله لغا
الشرط ثم خالف الحلف على الفور مبطل بالتأخير على ما سئل في العبد
وان عذر الله بهلاكه وفيه فله للشرع كما في العبد قول **قوله** وتصر
بالج اي الخيار ثبت عام وثبت ايضا بصره اكله او وهو ان ربط
اخلاف النافه وغيرها ويرك عليها يوما او اكثر حتى يجمع اللبن
فيها منخرا المشتري غلغ لها ونزد في الثمر واسيعاها من قولهم
الماء في الخوض ونحوه اي جمعه وهذا الفاعل عام لما فيه من التديس وثبت
به الخيار للمشتري وهو احدى صور الغرر الفعلي ولا خلافه حديث
الى هرج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا بالبر والقم للببع فبطلت
بعد ذلك فتوحى المظنون بعد ان جعلها ان رضيتها اجسها وان سخطها
ردّها وصاعا من تر قوله لا تصروا بونقم التاء وفقه الصاد وقم الراء
وقوله بعرفه كاي بعد هذا الذي قول **قوله** اكله او كونه لئيم وغيرها
ما كذا او غيرها كوك فلو استمرى جاره او اتانا فوجدها مصره ثبت الخيار

لان

لان لهما مقصود المضانه او لئيمه اكله قول **قوله** فترى اي على
الفوز اذا اراد الله الخيار العبد فلو اشتراها وهو عالم بالصره لم
يكن لها خيار وما جاء في بعض الروايات بعد ان جعلها ملأوه
بعضها فهو بالخيار ثلثه اتمام فما خرج مخرج الغالب اذا لم تصره لئيم
فما دون الثلاث غالبا قول **قوله** لا ضمان ان يكون المفضل سب
احلاف قلم الحلف وبديل لئيمه وغير ذلك قول **قوله** يصاع اي كذا
الحوان مع صاع من تمر قل اللبن او كبر لطا هرا خمر والمعنى فيه
ان اللبن الموجود عند الببع يخلط بالحادث بعده وسعد القدر
وعين الشاع له بدل قطعا للخصومه وهذا كما يجاب الغرض في اكله
مع اختلاف لاجته ذكوره وانثى ولا يشترط الموضه مع اختلافها صغر
وكبر او به يقوم غير التي مقامه اذا لم يراضيا لقوله عليه السلام
في بعض الروايات صاعا من تمر لئيمه فلو استمرى شاه يصاع تمر
ووجدها مصريا ردّها وصاعا وستة الصاع الذي كان سابقا
في ما كوك اي انما يرد مع صاعا اذا كان ما كوك ففي الم تان
برد شئ النجاسة لئيمه خلافا للاصطفي لذهابه الى انه ظاهر مشدك
وكذا في اكله لئيمه لئيمه لئيمه لئيمه لئيمه لئيمه لئيمه لئيمه
احتراز عما اذا ظهرت التصره قبل اكله فانه يرد اكله ولو لم يرد عليه لقوله
في الحديث بعد ان جعلها قول **قوله** وللف اللبن او لم يراضيا احتراز عما اذا
كان اللبن المخلوب بايما وتراضيا على ردّه فانه يجوز له شئ على المشتري
سواه ولم يكلف المشتري ردّه اللبن المخلوب مع المطرأة لان ما حدث بعد
العقد ملك له وقد اخلط ما كان حال العقد وعند المميز واذا
امسكه كان مثابه ما لو يلف واذا اراد ردّه اللبن المخلوب لم يكلف التام
اخذ وان لم يخلص لذهاب طراوته فظهر انه انما يرد مع صاعا من تمر وكذا
على احد فقيرين وهو اما يلف اللبن او يفاقم مع عدم التراضى بقره اللبن فاما اذا
اسقى البعير ان بان لم يلف اللبن وحصل التراضى بقره فلا يرد مع الصاع
قول **قوله** وحصر ماء القناه اي وثبت الخيار ايضا بعين ماء القناه او القاه
واصله عند الببع لمخار المشتري كثره اذا سن له اكله لما فيه من العذر

الفقر ملحق بالصبر المتصور عليها لا شرأ كما في معنى التلبس وكذا
تجبر وجهه الجارية أو تسويد شعرها وتجهدها وارسال الربور في
وجهها حتى يظنها المسمى سمته لا يقطع ثوب العبد بالمداو أو البيا
ثوب الكس أو الحمازين لضعف التلبس فيه فإن الانسان قد
تلبس ثوب غير عاربه فالمعصوم بعينه مثله وكذا ما صار مثارا كثار
على الدائم ليس بظنها وارسال الربور في ضرعها المنفخ فختار
المسمى انها حاملة اوليون ولما تظفر اخوان سقى ليرك الكلاب
ناسيا او لغرض شغل لخدم التلبس والخمار من الخمار وهو المحرم
وسمى المصراه محفلة ايضا **قوله** والغبن اي ولما خمار في الغبن
وان تفاخر بدينه حيان بن منقذ حيث لم يثبت له السبي حيلة
الله عليه وسلم اخبر بالغبن ولكن ارشده الى اسرار الخمار لتدارك
الفارط عند الحاجة والغبن في المثال المذكور لا يخفى ففاحشة
وهنا المصنف في الفيلسوف الصحيحة دون ما ذكره الغر الخ حش
قال لو استري جوهره بأها فاذا هي زجاجة اذ ليس بالصورة فما
لو استري جوهره بل بالواشترى زجاجة **قوله** ويعتد الى لغوه
اشاره الى الخمار اسعلق خلف الظن الذي مشاه الفضا العرفي
وهو خمار العبد الذي هو القسم الثالث من اقسام خمار المقصنة
وذلك ان من دخل في العقد لخصم مال طس فيه صفة السلامة
من العيوب طنها الغاكه والغلة من موجبات الظن فيكون بذلك
المال في مقابل السليم فاداسن العبد وجب ان يمكن من التدارك
وتم مرفقه من جهة الفلح حدث عايشه ان رجلا اسرى غلاما في
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عنده ما ساقه رقه من عيب
وجه ومن باع عينا وهو يعلم بها عيبا وجب عليه ان ينسب للمسمى في
انه صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من غشنا وعنه انه قال للمسلم
اخوان المسلم لا كل لمن باع من اخيه شيئا يعلم فيه عيبا الا ينسب قايك
النواوي وجب ايضا على غنر البائع عن علمه اعلل المسمى

سعد

بمعصن القمه بعبر للعب الذي يشب الخمار وهو كل ما سقى
القمه او الحين بعصانا يعوب به عرض صحيح شرط ان يكون
الخاك في احتياك المبيع عديم وهذا الضابط اشار الله الامام
فلا خمار بما لا سقى القمه ولم العين لكون الرقب رطب الكلام
او علف الصوف ولما يكونه ستي لادب او ولد الزنا او محضا او
تجاسا او احولا او زهدا وبرد الذان بالزهادة ولما يكونه من علف
ولما يكونه ثوبا اذا كانت صغيرة وكان المعهود في مثلها
البكاره ولما يكونه محبوه او محبوه وكذا العبد اذا كان كبرا
خاف عليه من الخنا ولما يكونه عفا او تخم عليه كاخته من النسب
او الرضاع او موطوع لبيه بخلاف المحرم والمعد كما ساق طان
التحريم ط عام فعمل الرعاب وهما خالص ولما اتركها صامعة
واما ما سقى القمه وان لم سقى العين مشب الخمار لكونه
محبوبا او محملا او اعم او فاقد حاسة الذوق او ذا اصبع زائدة
او سيق شاغرة او عرضا او اسن الشرفي غير او انه ولما سقى
او نماما او سحر او قادرا للمصنات او مقدر او تارك الصانع
او شارب الخمر او زاننا ولوم في يد البايغ وان باب وحسب
حكمة طان ثمة الزنا لم يزل ولهذا لا يحد قاذف الخمر اذا زنا وان
تاب وكذلك كونه ابقا ولوم في يد البايغ وكذا السرقة بخلاف البول
في الفراش في غير او انه حيث يصير مقتدا فيه واما في الصغر فليس
بعت وقدر في الهدي بمادون السلع وكذا البخر النابت من المعدن
والصنان المسك عسان في العبيد ولما لا يظنها بوزمان عند
الخدم والمكالمه وسفصان القمه وكذلك كون الجارية حاملا او لم تكن
في او ان الحمض او محبوسه وكون الدابة محملا او عضوا
او شاربه لبن نفسها او خشنه المشي محب محشي منها السقوط وكول
العقار منزل الجند او ثقل اعراج وكون الماء مشمسا وكذا للنجاسة
فما سقى بالخمار ويؤخذ كل ما يصفى العرف بسلامة المبيع في مثله
غائبا واما ما سقى العين وان لم ينقص القمه بل قد يزيد لكونه

خصيا مثبت الخنار ايضا لكون الفحوى مفصولا غالبا وانما شرط في نصها
العين ان تكون مفقوتا لغرض صحيح اعراضا عما لو قطع فلقه سبعين من
اوساقه تحت لا يورث شئنا ولا نفوت غرضا ولهذا قال صاحب التوب
لو قطع من اذن الشاة ما منع النصفه من اليد والافلا واما ما
سقط الفقه والعين كعصيان ائمة اوسن او ظفر فاولي باثبات
الخنار ولا يحى شئ به كونه الحي او اهور او احص او اجهر او
ايضى او احشم او ابكم او ارت لا يورث او اقرح او اذا قروح او
ثالث كبر او اهرق او ابرص او مجذوما او ممكنا من نفسه او سبعا
في صلبه عذر لم يثبت وان باب فوجها وكون الخنار دبقا
او قننا او احدى ثدييها الكبر في الخنار ومن العيوب اصطكل
الكعبين و انقلاب القدمين الى الوحشي والخللان الكبر واثار
السحاح والقروح والكت والكلف المخبر للبشر وسواد سنن
واكفرها وهو تراكم الريح الفاحش في اصولها الى عمودك من
العيوب ولا مطمح في استعاب خرساتها لكن الضابط ما ذكره
المصنف **قوله** فاعبى العلم صفة لبعض الفقه وهو احتراز عن
الغاية في الاما مثلا فانها معنى بعض الفقه لكن رتبها اذ ليس
الغايه فمن عدم الشاة وكذا كفر الرقيق فيما قرب من بلاد الكفر
تحت لا يعرفه الرعيات وان كان في بلاد لا سلم حيث تقار
الرعيات في الكافر وسقط فمته قلم الرقيب **قوله** قتل البعض
اي الخنار لعب وجد قبل بعض المبيع سواء كان قبل البيع
ايضا او احدث بعده وقتل البعض لان المبيع قبل القبض ضمان
البائع **قوله** لا ينعى المشتري اي كما اذا قطع يد العبد بعد البيع
وقتل البعض فلا خيار له لحصول النقص بفعله بل ينشئ سببه الرد
سائر العيوب القديمة ايضا ويجوز قاضيا لبعض المبيع فتنى مسفر
عليه زمانه وان مات العبد في يد البائع بعد ثلثي ملك فلا ينعى
المشتري اليد المعقودة بارشها المقدد ولا يما ينقص من الفقه بالقطع
وانما يصحها بالجور من الثمن كما تضمن الكل بالثمن وطريقه ان تقوم

صلى

صحتها لم مقطوعا وتعرف التفاوت بينهما ففسق عليه من الثمن
تلك النسبة **قوله** وان زال اي وان زال العيب قبل قبض المشتري
المبيع فانه لا خيار له ايضا لزوال النقص ونهم من قوله لا ينعى
المشتري ان العيب بخلافه البائع ولا يحى كالعيب باف سماوية
في سوت الخنار **قوله** لكونها مسحاضة او معدة مسال لما سقط الفقه
فقط وذلك سبب زلل صفة وكذا كونها حرة ومنزوعة او متزوجة
الان المحرمة اذ الاحوت بغیر اذن السيد البائع فله المشتري عليها
كما للبائع فلا خيار وانما الخنار فيما اذا احوت ما ذن البائع ذكره
التواوي **قوله** او خصيا مثال لما سقط العين فقط وكونه محسنا
او حى سقط الفقه **قوله** فان اجاز اي اذا ثبت الخنار للمشتري
بالعيب باف سماوية او بخلافه البائع او حى قبل القبض فان
شار فسخ وان شار اجاز لم يجمع التمر وعجم لا حى ولا حى وهو نصف
في قطع اليد ونهم من قوله ان عيبه حى انه اذا عيب البائع
فليس له التماس منار على ان حنانه كما في السماوية لا تحسب
لا حى **قوله** ويعود الى الفقه اي والعيب الحادث بعد القبض
اذ اسند الى بيت سابق على القبض كفسد الرقيق في يد المشتري
برقه سابقة على قبضه كان من ضمان البائع لا المشتري لان
الملف حصل بسبب كان في يد فاسد ما لو باع معصوبا فاحزن
المسحق فعلى هذا يرجع المشتري عليه لجمع القرآن كان جاهلا
بالحال وموته بجهنم من الكفر والدفن على البائع وان كان
غالما بالحال عند الشراء او من له بعد الشراء ولم يرد لم يرجع شئ
لدخوله في العقد على بصره او امسائه مع العلم بحاله وليس هو كظهور
لا سحاف من كل وجه اذ لو كان كذلك لما صح بيعه اذ اقطع
يد الرقيق بعد القبض برقه سابقة عليه فله المشتري ان يردّه ونهم
جميع الثمن ان جهل الحال كما لو قطع في يد البائع ولو عذر الرد بسبب
فله ادش التفاوت بين السلم ولا قطع وان علم فليس له الرد ولا التمسك
واداسه بان مزوجه ولم يعلم كالحال حى وطها الروح بعد القبض فان

كانت ثمانية الرد يكونها مزوجا وان كان بغيره فموضع من
ضمنان البايح والمشتري الذي يكونها مزوجا والرجوع لمجمع الثمن وان
يحد الرد بسبب رجوع بالمرش وموت بين قمتها بغير مزوج
ومزوج من الثمن وان كان عالما يكونها مزوجا او علم او رضى
فلا رد له والى ذلك كله اشار بقوله ويحد سبب سابق الى قوله
ويحد ان جهرا بالثمن **قوله** الموت اى اذا انتهى عبد مرضيا
ومعادي مرضه الى ان مات في يد المسمى لم يضمن ذلك من
ضمنان البايح بل حرمان المشتري من المرض **قوله** ادشأ مشأا
الى الموت فلا يدرى ان الموت بالمرض السابق على القبض
او الحادث بعده لخلاف نحو الرد **قوله** فهو معلوق بقوله او لم
ويجب اى واذا ثبت المشتري الخيار بالعيب مرة ان شا
حصته عقد واحد رضى البايح او لم يرض كما اذا استمرى عديم
صفقة واحدة فوجد باحدهما عيبا له ان يرد بما عاين وليس له ان
يرد المبيع فقط بل يرضى البايح كما سابق واذا استمرى عبدا
من اسن او من واحد من شئ فله رد بعبه الذي هو حصه
عقد بالعيب من غير رضى البايح لعدد العقد **قوله** وبارضيا
بعضا اى فرة وان لم يرض البايح حصه عقد واحد كما مر وردد
رضاه بعض الحصه وان زال البعض تلفا له عقه وقد رضى به ولا
ردد البعض بغير رضاه وان زال البعض تلفا عن ملكه كما لو عرف
العيب باحد العدين بعد بيع تلفا لمافه وشخص من البايح فلو
اشترى ساومات عن اسن لم يفره احد بما يرد نصيبه بالعيب
ولو اصدق زوجته عبد سادى الفى على ان يرد الله الفا كاز
نصف العبد مبيعا او الصداق بالرد بالعيب **قوله** حال العلم
اى يلزمه اذا اراد الرد اى رد حال العلم بالعيب على الفور
حتى ينظر عقه من الرد بالتأخير من غير عذر لمن يرد صراحة البيع
للزم فاذا امكنه الرد وقصر لزمه عقه ويعتبر المبرور بالعادة فلا يلزمه
العدو وليس لبس الثوب واغلاق الباب من المقصر وكذا

بجمل

للاستغفار بالكل او الصلوة او قضاء امانة في اوقاتها كما ساق
في الشفعة وان اطلع على العيب بالكل فلم يباخر الى ان
يصبح وان لم يكن عذر **قوله** يزويد اى اذا دعه بالعيب **قوله**
مع زوائد المتصله كالسمن وكرا السم **قوله** المتعلم لانها تابعة للاصل
فلا شئ على البايح بسببها اما المتصله كما جرح الدار اذا اجوها
المسمى والولد والتمن وكسب العبد ومراجاره اذا وطب بالثبة
فانها لا يمنع الرد وبالمشتري سواء حصلت بعد القبض او قبله
او كان الرد بوجه او قبله اذا الفسخ لم يرفع العقد من اصله بل من
عنه ولو قبل القبض لم ين العقد من عطف حكمه على ما مضى فكذلك
الفسخ نعم لو نصبت كازنه او المهمة بالولادة امسح الرد للمقصر
الحادث وان لم يكن الولد مانعا والتمن اللازم منه من تمام
والولد كما في الرد **قوله** قدس حكمه **قوله** كصنع اى اذا صنع الثوب بما
زاد في قيمته ثم عرف عيبه وردد لم يصير حكما بالصنع بل لم يبايع
وليس له مطالبة البايح بعبه **قوله** كما لصفه للثوب فاشبه الرد ايد
المتصله بقوله كصنع لبس مثالا للزاد ايد المتصله بل هو منظر **قوله**
وجعل اى كصنع وجعل موجود عند العقد بان اشترى جارية
حاملة فوجد بها عيبا قبل انفصال حملها فرددها كذلك وان وضع ثم
علم العيب ردها مع الولد ما على اصح القولين ان الحمل تعلم وباحد
نسطا من الثمن ان نصبت بالولاد فلا يرد والتمن في كما حيا قبل
التأخير كما لم يرد اذ بان باخذ قسطا من الثمن لانها مشاهدة مسبقه
ونعم من قوله عند العقد انه لو اشترىها حاملة قبل ثم اطلع على
عيب ولم يقصر باكل او حصلا بجارية يد البايح بعد العقد
فله ردها ونفى اكرا للمشتري فباخذ او انفصل خلاف هو الصواب
الحادث بعد العقد فانه يرد في سعاله بجمه كالزاد المتصل دون
ماثل بعد العقد من نحو اصول الكراث التاجر للرض فان
الباب في اسداء العقد لم يرد منه **قوله** ونفرا اى وكنت
عيب بغيره فانه يرد مع الدابة التي انجها ثم اطلع على عيبها ويجب البايح

على القول صنفه بخلاف ما لم يعقب بزمه وليس المشتري طلب
التعويض جعفر في معرض رد الدابة وفي بعض النسخ ونحوه بالنصب
عطفاً على مفعول قوله **قوله** إلى السقوط أي بوجه مع الدابة إلى
السقوط فإذا استؤجر أحد شاء على أن ترك الفحل من المشتري
إعراضاً له عليك **قوله** وإن بعض أي فيه المشتري المبيع يعقب
وإن بعض في يد عما توقف عليه الوقوف على عبه كيقوم المبيع
المذود حيث لا يعرف التدويد إليه ولا يكون ذلك لعبادة
حتى يمنع به الرد لأنه بعض لا يعرف العيب إليه فلا يمنع الاحتفاظ
المصره ولا يرش على المشتري سببه لأنه محذور منه وكان البايح
بالمبيع سلطه عليه وفيه من قوله مما توقف عليه الوقوف أنه إذا
أمكن الوقوف بأقل من ذلك فلا ريب في سائر العيوب الحادثة
وقد كفي كيقوم المبيع لمعرفه محوضه إذا تمكن معرفتها بخبر شئ وكذا
المعور الكثر إذا أمكن معرفة التدويد بأقل منه وكذا كثير البايح ويصعب
بعض النسخة بخلاف كسر الحوز البض وبيع الراعي فلو كسر
فوجدنا سداً له حيث لا قبل له أصلاً لا لفساد المدونة والطبيعية
المغراجه فجمع الثمن لمن فساد البض عند المعظم بوردته على غير
مقوم وعند الفحل في طائفة من الفساد وإنما الرجوع على سبيل
استدراك الظلمة فكما يرجع جزء من الثمن عند إسقاط هرر المبيع
يرجع كله عند فوات كله ونظيره في الخلاف في إسقاط الفحل
مكون بغيره المكان عنها على مخصص به **قوله** واستخدم أي
مرد بالعب وان استعمله فان استعمل الرقيق لا يمنع رده
بالعب بخلاف ذلك ان وطى الجارية السب ولا يلزم
هر وان وطىها قبل الفحص وتلقاها من محلى لا يوجب نقصاً
فأشبهه لا يستعمل وأما البعير فامتناعها بعد الفحص بمصرح
وملأ عنها على المبيع قبل الفحص فيسقط عليه من الثمن بقدر
ما بعض ومقتضاها **قوله** وعاد أي فرده بالعب وان عاد
إليه ملكه بعد زواله عنه سواء زال عنه بعض أم لا وعاد إليه بطل

الرد

الرد أم بعضه ونحوه وذهب إلى أن الزائد المعاند كالذي لم يزل
لكونه عن ذلك المالك وعلى تلك الصفة وهذا أصح مخرج عليه
مسألة يختلف فيها لو أفسد الثمر وقد زال ملكه عن المبيع
وعاد هو للبايح الرجوع إليه أم لا ومنها لو زال ملك المرأة عن
الصدوق وعاد ثم طلقها قبل الميس هل يرجع في بصفه أم بغير
صفه والعين ومنها لو وهب من ولد وزال ملكه وعاد هل للاب
الرجوع أم لا **قوله** وأورد في غطف على قوله فيه أي إذا كان
البايح حاصراً غير المشتري أن شاء رده عليه وان شاء رفعه من
إلى الحكم **قوله** وشهد أي يضمن ان شهد على الفسخ أي ان
شهد إلى الخصم أو القاضى ان أمكنه شهادة وان جهر عنه لم يلزم
اللفظ بالفسخ وإذا لقي البايح مسلم عليه لم يضر خلافه سفل
بما ذنبه ويقتل دعوى الجمار حتى الرد من قرب عهد بالاسلم
محذور في تأخر الرد لذلك ولو قال لم أعلم أنه بطل ما كنت أختار
فصل مطلقاً لأنه يتحقق على العلم **قوله** ثم شهد أي وان جهر
عن الرد بصفه وتوصل على البايح ووجهه وعن الرد إلى الحكم
شهد شاهد من على الفسخ **قوله** وترك به سفاح أي وأد
علم العيب بالمبيع ترك به سفاح به في أكال ولو أسجد ما خصصا كقول
للرفق أسدي وأعلق الباب ولا فلا رد لا سفاح به سفاح بأكراه
وكان كذا خبر الرد بعد نصراً **قوله** بل الركوب أي لا يلزم
ترك ركوب الدابة لردّها ان عسر حوزها أو سوقها لكونها جموحاً
لمكان الحذر بخلاف الركوب للرد وغيره أو للسقي كالركوب
لغير الرد وبه نص سفيها وعلوها في الطريق وكذا حلها لأنه مما يشترط
في ملكه **قوله** ووضع الكافه وسرجه من تركها على الدابة لئلا
واسفاح ولو داهه لا يحتاج إلى حذر وتحمل بعد في ترك العهد
أو الحزام لأنها عقوبات لا بعد تعليقها على الدابة إسفاً عاقل
لان القرد يمسك منها وسر الشح أبو طامد عالواً في الطريق
فقال ان كانت مثنى بله تغير بطله والافاء وان كان لا يسا

للتوب فاطلع على عه في الطريق فوجه للرد ولم ينه هو معذور
لان نزع التوب في الطريق غير محتاد ولو جاء العبد بكونه باء
فاخذ الكوز لم يضربان وضع الكوز في يده كوضعه على الارض
فان شرب ورد الكوز اليه فهو استعجال حكاة النواوي عن الفعالي
قوله وان رضيا اي وان رضيا البايح والمسمى بترك الله
على عهض يعطيه البايح والثمن او غير لم يخرج له ضار فاشبه
ضار الشرط والمجلس كونه غير موقوف وبطل هذا الصلح في
المشترى من الرد ان علم فساد له لم يخرج مع له مكان وان لم
يعلم فساد له لم يبطل له نزل عن حقه ولم يسلم له فسق على حقه **قوله**
وان اس سرخ بصره معذره مع الرد بعد ثبوت اخطار بالعيب
فحب له رش على ساق من ذلك ان يصر الناس عن الرد
اما بهلاك المبيع او مخرجه عن قول الفاعل من شخص الى آخر **قوله**
لم يفسد احترانها اذا اصر الياس عن الرد سبب بفساد المبيع
في الرد لعدم بقا حال العلم على ما قد فلا ارش له مع التفسير **قوله**
كان اتي مثال ما ايس عن بقا فان الياس قد يكون حسا
كاللف وقد يكون سرهما كالعق وانه سبب له الوقف معذره
الرد ذلك لغوات الرد **قوله** او معيب اشارة الى سبب ثان
لمعذره الرد وهو ان يث بالبائع عيب اخفى يد المسمى بجناية
او اذ لم يطلع على العيب القدم فسخر الرد القهري به سبب
العيب احداث لما فيه من الاضرار بالبائع ولا يكلف المشتري القناعة
بعدم الاضرار عنه ايضا بل يثبت له الرجوع على البائع بارش العيب
القدم جمعا بين المصالح وليس المسمى بقه على البايح
مضموما اليه ارش العيب احداث لا يرضا البايح على ساق
قوله ان باع اي ان باع المشتري المبيع ثم اطلع على عيبه
فان ذلك لا يوجب الياس اذ قد يعود اليه ويمكن من الرد فلا
ثبت له رش حينئذ **قوله** فله اي ان اس المسمى على الرد
فله الارش وهو جزر والثمن بسببه الى كل الثمن منه ما نقص بالعيب

من قبه المبيع سلما الى ملك القبه ويظهر ذلك بان يقوم سلما
ثم يقوم معيبا وينظر الى ما سن العيبين فلو اسى ثوبا معيبا
بعشرين وكانت قبه سلما عشرة ومعيبا تسعة مثلا فما نقص بالعيب
عشر القبه والتمتري عشر الثمن وهو حرمه وان كان الرجوع بحرم
من الثمن لانه لو بقي كل المبيع عند البايح كان مضمونا عليه **قوله**
الثمن فاذا ابيع جزر منه كان مضمونا بحرمه **قوله** من
الثمن لقطه من فيه تبصنه ومي كثيرا ما يقع موقع المتبدا والفاطر
والمفعول وغير ذلك بتقدير بعض او شيء او جزء او نحو ذلك من
وقوعها موقع المتبدا قول المصنف فله من الثمن لان بعد من المسمى
جزر من الثمن ووقعت موقع الفاعل في قوله ملكا كان من مظهر
اذ التقدير شيء مظهر خلافا للكوفية في اعتقادهم وبالله في مثل
وموقع المفعول في قوله تعالى بعبركم من ذنوبكم خلافا لم ايضا
وفي قوله ووهنا ام رحمتنا الى غير ذلك **قوله** عنه مجرور على البدل
مما قبله وهو اشارة الى نقصه وذلك ان الثمن ان كان باقيا
يد البايح فالارش جزر عنه بالنسبة التي ذكرناها ولا يجوز للبائع
ابداله وان كان بالفا فالارش جزر عنه **قوله** ساق **قوله** وان
عاد اشارة الى ان الثمن اخرج عن ملك البايح بنحو ساق لم عاد اليه
فانه كالذي لم يزل عن ملكه حتى سعى لرجوع المسمى بحرمه
ولا يجوز للبائع ابداله **قوله** بلا ارش شرا في ان الثمن الباقي ان
حصار فيه ببيان صفة كل لستل لم يحسب ارش على البايح كالمحج
زيادة متصلة بل باخذها المشتري مجانا ونعم **قوله** صفة ان الناصر
ان كان جزرا حسب عليه **قوله** وبالله بل عطف على عنه اي فله جزر
من الثمن عنه ان كان باقيا وبالله ان تلف ولحق البدل سمي
امثله والقيمة ثم اشارة الى القيمة المعينة في يقوم الثمن اذ كان مضمونا
وهي اقل القيمة يوم الحقد الى البعض لانه ان كانت يوم العقد
اقل فالزكاة حدث على ملك البايح وان كانت يوم القبض اقل
فالبعضان رمضان المسمى **قوله** اقل يجوز فيه الرجوع على البائع

من قوله وبذلك والنصب على الحال منه والضمير في كان للبدل ولا
 يخفى ان المراد من هذا الضمير احد نوعي البدل وهو الصمة
 وان كان المظهر نعم هو كقوله تعالى وجعلتم بعد قوله والمطلقا
 يربصن قوله شبه اي فلم يجره من التثنية بالنسبة المذكورة بشر
 الى ضبط الارش وقد تقدم ذكره اما ان المعتبر في يوم المبيع
 اقل بمعنى العقد والعرض بان فتمت ان كانت يوم العقد اقل
 فالزيادة حدث في ملك المشتري وان كانت يوم العرض اقل
 فالفصلان من ضمان البايح قوله فان زال الحادث اي
 اذا اخذ المشتري ارض العيب القدم لم يتنازع الله به سبب عيب
 حادث ثم زال العيب الحادث بعد اخذ الارش لم يضمن له الفسخ
 بالعيب القديم وروى الارش بمقتضى ما حد للارش وكونه
 اسقاطا للرقه قوله وقوله اي وان زال العيب اكرث قبلا
 المشتري ارض العيب القديم لكن بعد قضاء القاضى بسوت
 الارش جاز الره كما يجوز الره بالتراضي ولو بعد اخذ الارش من
 غير قضاء وقال التواوي ومهازال العيب اكرث بعد ما اخذ
 المشتري ارض العيب القديم او مضى به القاضى ولم ياحذه
 قبل له الفسخ وروى الارش فوجهان اصحهما لا مضى به القاضى
 وهذا خلاف ما في الكتاب وذلك في اصل الروضة في ذواها
 قوله والرقه مرفوع عطفا على المبتدأ المعذرة قوله فلا يخرج
 اي وان ايسر فلم يجره من التثنية المذكورة في غير ربوي
 مع مجته ولا الرد مع ارض العيب الحادث في ربوي منع
 مجته وليس له اخذ الارش فيه عدا او المفاصل فلو باع سوارا
 وزنه مائة دينار بمائة دينار مثلام وجد بالسوار عيبا حدث
 في يده عيب آخر لم يضمن له اخذ الارش في حله انه لو احذه
 لبعض الثمن من المائة مضى المائة مقابلة يادونها في البيع و
 ذلك ربا وانه سفع ابدال الارش بعرضه من الثمن فصلا الى
 قاعده مد وجع بل الطريق ان يرد السوار مع ارض العيب الحادث

ولا يلزم الربا اذا لم يفاصل بين العوضين في البيع لتمامها فيه
 ومما السوار والتمن وانما العيب اكرث مضون عليه كعيب الما
 على جهة التوهم فحله عراضه قوله وبالله رضى اي وللمشتري ايضا
 الرد بارش العيب اكرث بالتراضي في غير ربوي مع مجته في
 حاصل للعران رفع الظلمة فيما اذا عيب المعيب عيب آخر حادث
 في يد المشتري باحد الطريقين اما بان يرجع المشتري على البايح
 بارش العيب القديم او يرضع الى المبيع ارض العيب اكرث ويرد بها
 اما ان هذا للطريق الثالث محقق بالربوي المذكور ومحال التراضي
 فاما اذا لم يتراضا بل سارعا فربما احد الى الرد مع ارض
 اكرث والتواوي لم يمسك والرجوع بارش القدم فالمبيع راي
 من يرد هو الى مسك والرجوع تابع كان او مضى لما فيه من
 بصرير العقد وايضا فالرجوع بارش القدم مستند الى اصل
 العقد بان قضته ان لم يمسك التمن بملكه الا في مقابلة السلم
 وضم ارض حادث ادخل شي جديد في العقد فكان يرد
 اولى قوله والقول للبايح اي اذا وجد بالمبيع عيبا وسازعا
 فقال البايح انه حدث عندك ايها المشتري وقال المشتري بل
 كان عندك فالقول قول البايح مع مجته لان له حذر في العقد
 واستمر له ولا يخفى ان ذلك فيما يحتمل اكرث و القدم كما لم يرض
 فاما ما لا يحتمل الحدوث بعد البيع كما لا يصح الرادع وسبب السية
 المندملة وقد جرى البيع بالامس مثلا فالقول في مثله قول المشتري
 وما لا يحتمل القديم كالحاجة الطرية وقد جرى البيع والعرض منذ
 سنة فالقول فيه قول البايح قوله وحلف اي وحلف البايح كما اذا
 فان ادعى المشتري ان بالمبيع عيبا كان قبل البيع او قبل
 العرض واداد الرد فقال البايح في الجواب ليس له الرد بالعيب
 الذي يذكره اولى يلزم من قوله حلف على ذلك ولا يملك العرض
 لعدم العيب يوم البيع ولا يوم العرض لوان انه ارضه معيبا
 وهو عالم به او انه رضى به بعد البيع ولو ظن به لصار ملزما باليمين

ولوقال في الجواب ما بعته المسلما او ما افضته الاسلام او بعته وافضته
 وما به عيب حلف كذلك ليكون الثمر مطابقة للجواب ولا خلاف
 على انه لا يثبت حق او لا يثبت في قبوله لعدم المطابقة ويجوز التمسك
 على البت اذا اختبر حال المبيع واطلع على فقايا احوال كما يجوز عند
 الشك في حاله عسار وعدالة السهمي وغيرهما وعند عدم الاضرار
 يجوز له ان يبيعها على ظاهر السلامة اذا لم يعرف ولا طرأ غلة فيه ولو زعم
 المسمى ان المبيع عيبا وانكره البائع فالقول قوله لان صراحة السلا
 ودوام العقد ولو اختلفا في بعض الصفات انه هار موعب
 فكل ذلك اذا لم يعرف الحال مرغبهما قال في المذهب فان بائ
 واحد من اهل العلم به انه عيب يست الرقيب واعتبر صاحب النية
 سباده اسن ولو ادعى البائع علم المشتري بالعيب او بصدقه في الره
 فالقول قول المشتري ولو حدثني بالمسمى نكته ما في بعض
 ووجد بها نكته قد تم ثم زالت احداهما فعالت البائع الزايله في القدر
 فلا يرد ولا ارش وقال المشتري بل هي ايجادته ولي الرد فحلفان
 على ما يؤوله زفان حلف احدهما دون الآخر فمضى بموجب مبن
 وان حلفا استغفار البائع بمسئ دفع الرد والمسمى احد الارش
 وان اختلفا في الارش فليس له ان يرد له ان المسقف قول
 والله قاله اعلم ان الله قاله بعد البيع حان بل اذا ندم لهما بدت
 اقامة لما روي انه عليه السلام قال من اقال ناد ما صدقه اقاله
 الله عني يوم القيمة والله قاله في ان يقول المتبايعان معا بلها
 او فاسحا او يقول احدهما املكك بقول الآخر بليت وما اشته ذلك
 واصح القول انها ليست سدا بل هي فسخ اذ لو كانت سدا لفسخ مع
 غير البائع وبغير كتمه وقول الله بحده الشفعه اي اذا اراد البيع
 الشفعه في البيع او لم يبايع المبايعان للشفع لم يرد له في الشفعه
 لعدم كون الله قاله سدا ولا حتى ان دفع الشفعه على سبيل المثال ولا
 فساد احكام البيع لم يثبت فيها كالشفع ملاحة في بعض احوال العوضين
 ولا كليهما في اقاله التلم والصرف ولا يثبت ايجاب بالمجلس وله الشرط

بالمعيب ويجوز بصرف البائع في المبيع بعد الله قاله وقيل للمعيب وله
 سفسخ التلف قبله الى غير ذلك من الاحكام قولهم ويجوز اي ويجوز
 الله قاله بعد تلف كل المبيع وبعضه نحو احد هذين كالسفسخ بالتلف
 فيه المسمى على البائع مثل التلف ان كان حليما واصل العقد
 والعرض ان كان منقوعا قوله ونفسد اي ونفسد الله قاله بالربا
 على التمسك او التقص عنه لان السفسخ لا يفسخ عوضا معين
 به كحق لو اقاله على ان يرضى بالثمر او على ان ياخذ الصالح
 من المكسر فسدت ونقي البيع حاكم قوله فصل في بعض العقار
 الى آخره لما كان للبيع احكام فانه من المبيع واحكام بعده بعض
 ذكر القبض او لا ثم ذكر احكامه والمبيع ان كان عقارا كالدار
 والله في اوما في محناه مما لا يتغير كالسج الباب والتمر قبل او
 ان اكراد فوضعه بالحلم منه ومن المشتري ويمكنه والتوقف فيه
 مسلم المصالح الله فيقاله مفسا ومن شرط فرائضه واعتبه البائع حتى لو
 كان متاعه في سائر الدار المبيعه حصل القبض بالقبول في غير ذلك
 البت وكذا السفينة المشحونة بمتاع البائع لكونه مستعلا للثغول
 متاعا مستغلا به وبغيره من اقصاره على احواله عدم اسرط دخول
 المشتري وبصرفه فيه ولا يحضر البائع ولا المسمى عند بل ذلك
 مدسوس الا انه شرط فيه مضى فان يمكن فيه الميراث على ط
 ساق في الرهن وان كان المبيع منقوعا لم يلف في قبضه
 للخله بل يهدم القلر والقبول لحدث ابن عمر قال كنا نشترى
 الطعام من الزكمان جرافا فمنا نارسوا الله صلى الله عليه وسلم ان سعه
 حتى ينفذ من مكانه ولان العالة في بعض المنقولات القلر وما وده
 في الشرح مطلقا فالمحكم فيه العلة على ما مر غير من فان كان المبيع
 في موضع محصن بالمبيع كموات او مسجد او شانع او في موضع محصن
 بالمسمى كفي ينفذ من حيث الى حين ما مر العبد بالله يقال وسوق
 الدابة او بقودها ولا يكفي استهلاكه ولا الركوب بلا نقل وكذا وطى الجار
 وان كان في موضع محصن به فالنقل من زاوية منه الى زاوية

او من بينه من دان الى بنت اخوانه كفى وكانه استعار ما نقل اليه الملك
والله لا شان بقوله ومن بنت الى اخوه والمفهوم منه انه بدون اذنه
لا يكتفى وهو كذا في فمالة سعلت لحوار الصرف واما قوله في ضمانه
فان ذلك يكتفى فيه اذ انه لما كان معظم المقصود من هذا الفصل
امر التصرف لم يقدح ذلك في المقصود ونعلم من اطلاق قوله المفعول
انه لم يدع التفرقة في كل مفعول حتى في نحو احتج في دارا شريها صيغة
واحدة وانه لا يكتفى بحالة الاضام المشرية بعد شري صير عليها في بعض
الصبر بل لا بد من نقلها وانه لو دفع طرفا الى البائع وقال اجعل المبيع فيه
مفعول لم يحصر العوض حتى لو انكسر الطرف وبلغ ما فيه انسخ البيع ولم
يضمن الطرف لانه استعمل في ملك المشتري باذنه وفي مثله في السلم لا
يسسخ السلم الا ان الطرف يضمن المسلم لانه استعمل باذن صاحبه
في ملكه وفيه وكان عاربه اذ لم يضمن المسلم لانه بعض المسلم او كله
قوله ووضع مجرور عطفا على التفرقة وهو مصدر مضاف الى المفعول
وقاعله البائع اي معنى المفعول بالتفكر وبان يضع المفعول البائع
من يدي المشتري فانه اذا فعل ذلك حصر العوض المحصور في تصرف
المشتري فيه والناظر للضمان الله وان لم يعل المشتري لسا او
قال اريد فاما اذا اجابه البائع فقال المشتري ضعه فوضعه من يده
فله ظله في حصول العوض به وانما كان كذلك مضنا وان لم يقر
المشتري سا او قال اريد فوضعه لوجب التسليم على البائع والتسليم
على المشتري فكان كما لو وضع الغاصب المصوب من يدي المالك
فانه يبرأ من الضمان بخلافه لانه لم يحصر مثله **قوله** المالك اي في
المفعول بوضعه من يدي المشتري لحوار بضره وتفر الضمان اليه الضمان
ان خرج المبيع مخرقا ولم يجر الا وضعه من يده فليس للمشتري مطالبة
المشتري بالضمان لان ضمانه لا يحقق ضمان عدوان فلا يحقق
بدون السيد فان خلا عماك انسان من غير اذنه لا يحجر ضمانا
له فلهذا التيقن لما قرر وجوب التسليم على البائع والتسليم على المشتري
مبجرا قاضا بذلك حكما وان لم يحقق اليه كما في وضع الغاصب ولو وضع

المدينون الذي من يدي مخرج في حصول التسليم خلاصا من يدي على
البيع واولى تقدم الحصول لعدم بعث الملك قوله وسيد
اي وسيدا المشتري بعض المبيع ان كان قد وثق الثمر او كان الثمن
موقولا كما ان المرأة من الصداق دون اذن الزوج اذا سلمت بها
والا فلا وعلمه الله ان البائع يحجب الجبس من سقاء الثمن
ولا يقد الصرف فيه لكن يدخل في ضمانه ويعلم من قوله او كان موقولا
ان له سيدا ولو لم يسق العوض الى ان حل له صلاحة ووطن
نفسه على التسليم من غير بعض الثمن فلا يخرجه لك بالخلو وعدم
قوله بالتقدير اي معنى المفعول بما مران مع غير مقدور قبضه
ترجع التقدير ان مع مقدرا فالما في قوله بالتقدير معنى هو ايضا
قوله مقدرا على الحال من الضمير في قوله ان بيع وهو راجع الى المفعول
وقوله توزن او ذرع او يكيل او عتد بقصار ما نواع التقدير والمعنى
ان الشيء اذا بيع مع اعتد بتقديره كما اذا اشترى متاعا
موازاة او حنطة مكاييد او ثوبا او ارضا مزارعة او معدودا بالعد
لم يكتف للعوض ما مر به بل يبدع ذلك من الوزن او الكيل او الذرع
او العد وفسر الامام البيع مكاييد بان يقول بغيرك هذه الصبر
كل صاع بدينهم ووضعهها ايضا ان يقول بعتكها على انها عشرة
اصع ومنها ان يقول بعتك عشرة اصع منها وبما يعلمان صغارها
اوله يعلمان اذا جوزنا ذلك فلم ينصرفا دشم الامام قوله وجده المشتري
التقدير للبيع الثاني فلوا اشتري صاعا من طعام والتماله ثم باعه مكاييد
لم يكن بد في اقباضه من كدر الكيل الثاني للشيء مع الطعام حتى
الصالحان يعني صاع البائع وصاع المشتري ولو كان لزبد طعام على
رجل سلا ولا خرم على زيد فاراد زيدان توفي ما عليه ماله على الرجل
فقال اذهب الى فلان واصنع لنفسك مالي عليه فوضعه وكذا لو قال
احضر صبي له مضه واكمله لك وفعل والمقصود بالمضض الفاسد مضمون
على له خذوه سيد بضره كما ساق الا انه يبرأ به ذمة البائع سواء على
حتى المكاتب اذا باع السيد الجوع ومضض المشتري قوله وسيد

اي ولو انما كان المشتري بطله ولم يحرم من الكمال ثم باع من الباقي سلمه
لكذلك البه قادت استباحته مقام ابتداء الكمال قوله ودونه اي لو
مضى المبيع مقدار ذلك القدر او العدم على ما مر من اي سائر الضمان
الوجود اليه المستحب وما يجوز قصره فيه بالبيع ونحوه اذ قد مر على
القدر المسحق ولو باع ما يفسد انه لم يجز ايضا لعدم العوض المسحق
بالعقد قوله وان وزن اي يضمن ولو سعى ان يوزن ما اسراه كمالا
او كال ما اسراه ورنه فان ذلك كالقضاء جوازها لسماها من العوض المعبر
قوله ويولي طرفه اي لا يتولى طرفي العوض وبما التزم والتسلم
الوالد فلا يولد لهما وحصل البيع والمشتري ولو بكل المشتري من
مد البائع كعبد ولو ما ذونا ومستولته بخلاف ابه وابنه ومكاتبه
ولو قال للبائع وكل من يرضى به عليك جاز ويكون وكيل المشتري
وبه يتولى طرفي العوض اذ انتهى لطفه من مال نفسه او امري
لغيره من مال طفله او احد طفله من مال نفسه كما يتولى طرفي البيع
في ذلك لقوة وطهنته وكبر سعة وقوله للوالد شهر احد ايضا
وفيه مفسود بولي طرفي التكاثر بان يزوج بنته من ابن
آخر ولو بدعته سان سعى العقد كما مر في اول البيع قوله ومضى
اي ومضى عن الشاغل مام ومضى الجزء الشاغل كصنف صبر
مثلا بعض الجميع وبذلك ما عدا المبيع امانه في يده ولو طلب القسمة
قبل العوض قال في التمهيد بحاجب اليه سواء جعلنا هابعا او
افرازا قوله بل ايم الى الفقه لما شك ان على كل من المتبايعين
سلم العوض الذي اسحقه للآخر اذ لم يحف فوت ما عند الآخر
فلو حصلنا في البداية قول البائع لا سلم المبيع حتى امضى التمهيد
وقال المشتري لا يري التمهيد حتى امضى المبيع اجبر البائع على تسليم
المبيع او لا لانه من هلاك التمهيد فملكه عليه مسقر وهو مستلطي على
النصف منه بائنا ولا عياض وهكذا المشتري في المبيع غير مسقر
فليس له البائع مسقر وتسلط مثل هذا اذا كان التمهيد الذمة فان
كان معينا او كانه مرضى امرا حاكم كلامها باحضار ما عليه فاذا حضر

سلم

سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري او باع الكوجه عند
عدن لنفعل العدل ذلك كما لو كان لكل عند ثروته وديارها
قوله فبشر المشتري اي افسلم البائع ابتداء بانه او اختار
اجبر المشتري على تسليم الثمن في الحال ان كان الثمر حاضرا في المجلس
قوله وان افسلم اي وان افسلم المشتري بائنا للبائع فسخ البيع
والرجوع الى المبيع وكذا ان غاب ماله مساهم العقد بعد تسليم الثمر ولو
مكلف الصبر الى احضاره قوله والاداي وان لم يفسلم المشتري ولم يعط له
مساهم العقد ولم يحضر في المجلس ايضا لم يفسخ ولكن يجر عليه في المبيع
وفي سائر احواله الى ان سلم الثمر لئلا يصرف فيها ففوت حق البائع
قوله ولكل اي ولكل من البائع والمشتري عيب عوضه ان
خاف فوت ما عند صاحبه ونفهم ذلك ان الثمر ضار على التسلم
فما اذا سألنا في جرح البداية بالتسليم مرة واحدة خاف العيب قوله بل
للبائع ان اجل الثمر اي فلا يصبر له عند خاف الفوت لرضاء شاغل
وبدله في قوله ان اجل ما اذا لم يسقط اليه على ما مر لوطه النفس
على التسليم قبل التسلم ومن لم حق المجلس لونه بالتسليم لم يكن له رده
الى عيبه وكذا لو اعان خلاف ما لو اوقع قوله وقدر العوض الى الفقه
يرد بان حكم المبيع قبل العوض مقدم قوله وقدر العوض ليدى عليه
جميع ما بعد من الاحكام وفي جواز شرطه بالانقديم نظير حبه العينة
فان ما في حشر الشوط لا يقدم عليه الا ان ناوله نحو ما قلنا في قوله
تعالى وكانوا من الزاهدين وقدر الفضايل ان المبيع قبل العوض
فبان البائع معنى اذا تلف في يده بآفة من افسح العقد وسقط
الثمن لانه مضمون حتى بالعقد فاذا بعد افسح العقد كما لو يفرقا
في عقد الصرف قبل المقاضى واذا افسخ التمهيد المبيع هالكا على
ملك البائع حتى لو كان عبدا كانت مؤنه مجهول له ويقدر اسفان
الملك اليه قبل الهلاك لا ارتفاع العقد واصله يتسلم الزوايا للمشتري
كما ساقى وانلاف البائع كالتلف بآفة من افسح العقد كما ساقى
البيع به ايضا لان المبيع مضمون عليه بالثمر فاذا افسح العقد

او اعني اني قد اذاع من اذاع البايغ فانه اذا باع بعض عبده ثم
اعني باقية قبل الفسخ وهو موقوف على كماله بالسرية والبيع
ولو باع عبدا من رجل ثم باعه من آخر وحجر عن امره وسلمه الى
ثالث فهو كالا ذل لا باع ايضا قوله الفسخ جواب الشرط المتقدم
قوله وان ابراه اي افسخ العقد مما ذكر ان لم يبرى المسمى
البايغ عن ضمان المبيع قبل الفسخ وان ابراه عنه ايضا فلا يفسخ
حكم العقد بذلك بل انه ابراه عما لم يفسخ بعد قوله وذو ابراه اي
وذو ايد المبيع ايجاده في يد البايغ كالولد واللس والفسخ والكسب
وغرها للمسمى من ابراه على امر من ات العقد لم يرفع بالفسخ من
اصل له وانما بقدر استقال الملك الى البايغ قبل الفسخ قوله
وامانه اي والزوائد امانه في يد البايغ قال في التعليق بل انه لم
يحتو على ثقلها ولا سفاها ولا للتعدى بسبب الضمان
احدهما لا مور الثلثه واعمرز بالاولى عن المتيان والثاني
عن المستعبر والثالث عن الغاصب قوله كذا في آخر
امثلة للزوائد فالركاز الذي جده العبد المبيع في يد البايغ وا
وهب منه فضله وقبضه وما اوصى له به وقوله ملكه المسمى و
يكون امانه في يد البايغ قوله وان استعمله اي وان استعمل البايغ
المبيع قبل الفسخ فلا يفسخ عليه بل يجرى استعماله على ان اذاع
كالفسخ سافه سفاوه بل كالا ذل لا جنبي والا لزمته بل جرت
كالا جنبي قوله وان الفاي اي وان اذاع جنبي المبيع قبل
الفسخ لم يفسخ البيع لتمام القمه مقامه بالمسمى ايجاز ان شاء
فسخ واستره الفخر ويغرم البايغ له جنبي وان شاء اجاز وتقرم جنبي
قوله واذا ذاع المسمى قبضه بل انه الفاي ملكه فاشبه ما اذا
اذاع المالك الموصوب في يد الغاصب براء الغاصب من الضمان
وتكون المالك متهرا بالاذاع وتوض من اطلاق المصنف انه لا
يخفى من كونه عالما بالمال او جاهلا بان قدم البايغ الطعام المبيع
الى المسمى فاكما كافي الغصب قوله واذا ذاع المسمى وغير المميز من

المبيع

الصبي والمجنون المبيع بامر واحد البايغ وله جنبي والمشتري
اذاع ذلك الواحد للقر اى موكا تلافه مريب عليه حكمه خلاف
اذاع المميز بامر واحد منهم فانه ليس كذلك بل هو كالا ذل لا جنبي
بلا امر قوله وصح العاق اي وقيل الفسخ مع اعتاق المشتري المبيع
ونصرت به فابن القوي العاق ولهذا يجوز اعتاق العاق وان لم
يجرعه ونفهم اطلاقه انه لا فرق في صحة اعتاقه بين ان يكون
المبيع حتى انجس بان كان الثمن جلا او حلا وقد اذاع المشتري و
بين ان يكون له ذلك ولا يقاس على اعتاق الراهن لان الراهن
محجر على نفسه بالرهن وله تلافه كالا ذل لا جنبي وكذا يصح بروج ايجاز
المسراة قبل مضها لان النكاح لا يفسخ الفسخ على السلم ولهذا
يصح بروج له بقمه والمقصود بخلافه جاره وان اسركا في كونه حوره
كل منهما غير حوره البيع قوله لا البيع لما سب من نبيه صلى الله عليه
وسلم عن بيع الطعام قبل ان يتوفى قال ابن عباس ولا احسب
كل شيء الا مثله وروى ايضا انه عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقض
وعمل فرحت المعق مسكن احدهما ضعف الملك قبل الفسخ
لا يفسخ العقد بالفسخ فلا يفسد وطه المصروف والثاني توالي
ضمان عقد في شيء واحد فمضمونا للمشتري بل على البايغ
ومضمونا عليه للثاني قوله ولو من البايغ اي فانه لا يصح ايضا
وصورته ان يبيع منه بغير حسن الشراء او يملك او يفسد او يفسد
صيفه والافواه اقاله بصفه البيع فانه في الله قوله والهبة اي والهبة
وكذا الرهن نظرا الى ضعف الملك فانه كما يمنع البيع عندهما الا يرى
لا يصح ان يهب المكا تب ورهن كالا يصح ان يبيع والكتابة
كالبيع فيما نحن فيه اذ ليس لها قوة العاق وكذا لا جارة قوله فيما
يضمن بالتعقد يزيد بذلك ضبط مالا يجوز هذه المصروفات فيه فملا التبر
مبيعا كان او غيره وهو كل ما كان مضمونا في يد الغير ضمان العقد
خلاف مالا يكون مضمونا اصلا كالامانات او يكون مضمونا ضمان
القمه ومان ذلك منكم وهو ان المال المسمى للمشتري لا انسان غيره

سقيم المي عن في يد والى دين في ذمة والعلم لله امان
يكون امانه او مضمونا فان كان امانه كالودعة وماك الشفعة
والقراض والملك في يد الوكيل بالبيع ونحوه وفي يد المهر بعد
انعكاس الزهر وفي يد المستاجر بعد انقضاء المدة وفي يد القم
بعد بلوغ الصبي رشدا وما احتطبه العبد والكنبة وقبلة الكهنة
والوصية جاز للمالك بيع جميع ذلك قبل القبض لتام الملك عليه
ويحقق القدر على التسليم وكذا سائر التصرفات المذكورة وان
كان مضمونا فاما بالقمة فسمى ضمان اليد او بالعوض في عقد
معاوضة وسمى ضمان العقد فان كان مضمونا ضمان اليد كالمالك
في يد المستعير والمستأجر والغاصب والمشتري والمتهب في الشراء
والهبة الفاسدة فهو كما قبله في جواز جميع التصرفات المذكورة فيه قبل
القبض لتام الملك فيه فانه لو تلف على ملكه وبطل فيه ما صار مضمونا
بالقمة بعقد مفسوخ وغيره وان كان مضمونا ضمان العقد كالبيع
والهبة المعينة وغيرهما لم يجر التصرفات المذكورة فيه قبل القبض لثبوت
هنا بفساخ بوجه سلفه قوله كالتن المعين اي فانه كالبيع في كونه
مضمونا ضمان العقد فلا يصح التصرفات المذكورة فيه قبل القبض قبل
كان او عوضا ومنع الثمن للمعين فاما اذا كان احد الحضر عرضا والآخر
نقد ووضح للمعين النقد للثمن فاما اذا كانا عوضين او بعد بين
فالثمن ما دخلت عليه الباء قوله وعوض الموضع اي المعين
ويقع في بعض النسخ بدل قوله كالتن المعين لمعني الثمن منظر اعتبار
التعين في عوض البضع والدم حكم العطف على الثمن وفي بعضها
هكذا كالتن وعوض البضع والدم معتنات على ان يكون قوله
معتنات من التلذذ وخل في قوله وعوض البضع الصداق وبذلك
اخلط وبها مضمون ضمان العقد حتى لو تلف قبل القبض كان
الرجوع الى بدل البضع الذي هو منها لمثل ككون البضع كالتكاف
ولو كانا مضمونين ضمان اليد لكان الرجوع الى بدل البضع والمثل
او القمة فلا يصح مع الزوج صداقها المعين في يد الزوج قبل القبض

وكذا

وكذا بيع الزوج عوض الخلع في المعين في يد المخلع قوله والتم
تو عوض الدم فاذا عفي عن الدم على عوض مومن فان ذلك
العوض مضمون ضمان العقد حتى لو تلف قبل القبض اسبحي
الرجوع الى الدم لكن لما عذر ذلك لجران الصلح ثبت الرجوع
الى بدل الدم الذي هو الذمة في قبل الحجة والقمة في قبل الرهن
ولو كان مضمونا باليد لكان الرجوع الى بدل البضع المتكاف
من المثل او القمة وكذلك دين السلم فقوله ودين السلم اي السلم
فهو مجرود عطف على المحرور بكاف الشبهة فانه ايضا مضمون ضمان
العقد اذ لو فرض اسباح سب البيع الى قمة السلم فيه ومن هنا
شرح في بيان حكم القسم الثاني من القسم الذي نعتق وهو الذي
وسد كونه قسم آخر عن قريب ان شاء الله تعالى قوله وابداله
مرفوع بالعطف على قوله لا البيع اي ولا يصح ابدال دين السلم بغيره
كالرهن من السلم بالسود فانه شبهة حساسين واذا لم يجر ذلك في
المبيع قبل القبض مع بغيره فلا يجوز في السلم فيه مع استرساله
في الرهن اولى واذا لم يجر ابدال بغيره فمع حساسه اولى واما
ابداله بغيره فمع اتحاد النوع كما اذا اختلف به على صفة اجود او اردا
فحازر الا انه يجب قبوله بوجه دون له بطا كسابق قوله وفي
التم الى آخره كلام مسانف مبتدا وخبره اخبر قوله ببيع واعلم ان
الدين في ذمة الغير اما مضمون وهو دين السلم وقدمت واما مضمون
واما لا مضمون ولا مضمون اما الثمن ويجوز ابداله مطلقا وهو المراد وسعه
من عليه حديث ابن عمر كبت اسوة به بربيع بالذنان فاحد عكازها
الورق واسع بالورق واحدها الذنان واسب النبي صلى الله
عليه وسلم فضائفة عرف ذلك فقال له ياس بن القمه ويروي انه قال
له ياس ادا بغيرها وليس سكاخي واما الدين الذي ليس بتم
ولا مضمون كدين العرض ولا يلاف ويجوز له تبدل عنه بغيره خلاف
وفارق السلم فيه فانه عيبه في جواز ان يطرأ ما يعرض له يساع
وهذا مسبق قوله بالبضع اي مع بيع الدين المذكور عليه

شرط معتد العوض في المجلس فيما اذا كانت العوضان مطعومين
او بعدن اي مواءمة في علة الربا كما اذا استبدل الشعار
بالمعظم المجعول لمساو فرضا او الدرامم بالدرنا نرو الى عدم القبض
في المجلس وقعت به ثمة بالشي في قوله عليه السلام اذا عرفتما
وليس سبكا شي ولا شرط بعين الدل عند العقد كما لو صار فاما
في الذمة ثم عتبا وتعاضا في المجلس ونظم مما ذكره عدم اشتراط
العوض في المجلس في غير المذكورين كما اذا استبدل ثوبا بغيره في الق
لم شرط ضمن الثوب في المجلس قوله فصل ولكم العقد الى ثمر
من اشترى شاة ثم قال لغرض ولكم هذا العقد كان ذلك معا حديدا
حتى شرط فيه شروط البيع وترتب عليه احكامه فشرط قبوله في المجلس
على قاعده الخاطب بان يقول قبل ادبولت واعتبر العود على التسليم
والرؤية مع التقاض في المجلس في مطعومين وتقدس وكذا سائر
الشروط المذكورة فانه لم يشرط في التولية اذا اعلما لمن المقصود
منها البناء على الثمر وهو المعهود فلا حاجة الى ذكره ولم يجوز التولية
قبل ضمن البيع والزوائد المفصلة قبل التولية للمشتري ولو كان
المبيع شقصا مشفوعا وحفا الشفع في العقد لم يردت له الشفعة
بالتولية قوله بالثمن من كل اي من الثمن المتولي مثل الثمن ولو جردنا
وقدرا ووصفا ونظم منه اسراط كون الثمر مثليا او مفعولا وقد انقل
من البايح الى المتولي قوله ولحق الخط اعلم ان البايح اذا حط
عن المشتري المتولي فاما ان يحط كل الثمر او بعضه وعلى المدين فاما
قبل التولية او بعدها فافاد قوله ولحق الخط اي المتولي انه لم يمتنع في
جميع الصور الا ما سخرجه منها لان خاصية التولية التي لم يمتنع استقر
عليه الثمر في العقد ولم قوله وحط لكل مبيها بطلان هذا ما
اخرج من صور الخط وموان يحط عنه كل الثمر قبل التولية فان ذلك
مطلوب التولية او يمتنع به بالثمن ولو لا ثمر هنا وكان باع بالثمن و
بدونه كلاف بالخط الكك بعد التولية فانها تصح ويخط الكل عن
المتولي لثمنه الباع ولو بقي الثمر عندها فلا يقدح طرد الخط

في صحته قوله واشترى اي ولو اشترى شاة وقال لغرض اشترى
فيه واطلى من غير عوض النصف او الربع او غيرهما صح واما على
المناصفه كما لو اشترى ثوبين لزيد وعمر وقوله في النصف معلق بخلاف
اي وقوله اشترى ثوبين مع جدي في النصف يعني في نصف المبيع نصف
الشرط في النصف كما لتوله في الكل في حكمه والشرط قوله
وبعت اي قوله بعك ما اشترىه مما قام على مع حديد بالثمن وهو
مع زكاة مؤن غيره سقاء يعني مثل لجره الكمال والدلال والجار
والحارس والقصار والرفارو الصباغ وقيمة الصبغ واجره الخناز
ومطبخ الدار وسائر المؤنات التي يلزم للاسبراج فان جميعها
نظم الى الثمر ويدخل فيما قام عليه به بخلاف المؤن التي تقصد بها
اسبقا للملك كقيمة الجرد وكسوة وعلف الدابة فانه لم يدخل فيها بل
نظم في مقابله المنافع والقوائد المشفوعة من المبيع وعن ذلك
احرز بقوله عن سقاء نعم العلف الزائد على المعتاد للفقيرين
مدخل فيه واجره الطيب ان اسراه وبضائه كاجر القصار لمز دياقته
نزول المرض وان حدث المرض في يده فهي كقيمة قوله واجره
فعله وبنته اي وغيره اجر فعله فان اجر فعله لم يدخل فيه ايضا كما لو
قصر الثوب سعة مثلا او كالب او حرا اذا التزم لم يعد قائم عليه الج
بما بذل وكذا اجر بنت المملوك او المستعار او المستاجر فان لجره شار
لم يدخل فيه قوله وريح ده بانه اشار الى بيع المراحة وموجا
من غير كراهية يعني الثمنه على من البيع وهو مع زكاة كما اذا اشترى
شاة ثم قال لغرض بعك هذا بالاشترى وريح ده بانه ومعه زكاة
لكل عشرة فلو كان الثمن من ثمانية اشحق بهذا العقد مائة وعشرة
وكما يجوز البيع مما يجزى البيع محاطة بشار ان يقول بعك هذا بالاشترى
وصطه مائة مائة ومخط واحد من كل احد عشر لان الريح في واحة ده بانه
حرة وراصة فلو كان الخط في محاطة كذلك فلو كان الثمن من ثمانية
فامه فالثمن ثمان تسعون وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من حرم خط
لشعره وسبعين وجزء من احد عشر جزءا من حرم الباقى قوله

وغير اى وحق المسمى به في المشتري الثاني قبل التولية او لا شر ك
او البيع براجحة او محاطة بما اسره في صورة البيع لفظ الشري و مقام
عليه من المون المذكورة في صورة البيع بلفظ القيام صادفاني جمع
ذلك فان هذه عقود مبني على ما في المشتري الثاني اعتمدا
على نظره وكر واستقصاء رعا منه لغيره بما رضى به وكر في حقه على المصنف
في لا خيار فلو اشترى عامه وخرج عن ملكه ثم اسره بخلاف فواسر عامه
فمستوفى ولا يجوز اعسار المشتري به وكر ويكره ان يواطى وكلمه مبيع ما
اسره منه ثم يشتريه باكثر لهجره ولو فاعل قال ابن الصباغ ثبت
للمشتري الخيار وخالفه غيره ولو اشترى عديدا او ثوبا واراد
بيع احدهما براجحة او توليه فطريقه ان يعرف منه كل واحد منهما يوم
الشري ويوقع الثمن على القصدين ثم يبيع حصته من الثمن قوله
وبالاجل اى اذا اشراه بغير موقبل وجب له خياره للثبوت الظاهر
بين المعجل والمؤجل وكذا اذا اسره بغير يلزم له خيار به لمن المشتري
الثاني اعتمد على نظره معذرا انه لا تخير العيب واذا حدث بالمبيع
يد عيب بافهماويه او عيبا وجب له خيار به ايضا لان المشتري
سنى عقده على العقد وكر ويؤم بقاء المبيع على مكانه واذا
اطلع المشتري به على عيب قدم في المبيع واخذ احدا احسار كونه
في بيع المراجعة وان تعذر بقاء عيب حادث واخذ له بش فان
باعه براجحة بلفظ القيام حظ له بش وان باعه بلفظ الشري ذكر
ما جرى به العقد وجب ان يذخر ايضا العيب واستردان له رثن فان
المشتري عزم الثمن واذا عرفت ذلك علمت ان قول المصنف و
حدوث عيب منه فطره شعاعا بانه لا يلزم له خيار ما عيب القدم
قوله وجب اى ان كان المبيع رقتا وصح في يده فانه وجب
القصاص او المال لزم ان يجرم قوله وبالمقام اى في حقه الماس
فخصه بغير احدهما ان يصحون البايع ولد الطفر فان الغالب
فما شتر به من ثبات من ولد الطفر الزاكن في الثمن نظر للطفر
اخر ان غير التهمة خلاف ولد البايع او والد والصورة الثانية ان يكون

البايع

البايع مما طلا بدين عليه فاذا اشترى مبيع الدين ساعته بذلك
الدين واراد ان يبيعه توليه او مراجه لزم له خيار به لان الظاهر
شترى مبعده بالزكاة الخالص من القصاصي فروع اذا كان المبيع
حامل بدين الشري او كان في ضررها لبن او على ظهرها صوت فاستوفى
خط بفسطها من الثمن لانها صر المبيع قوله واما اى وان لم يختر
نذلك صادقا بان قال اشترى عامه مثلا وباعه براجحة ثم بان انه اشراه
بتسعين اياها فزله او بالثمن صح البيع وحط الزكاة مع حصتها من الرخ
ولا خيار للمشتري لانه قد رضى بما كثر فاطى ان مرضى بالانظر وكر
للبايع لتلبسه قال الراجعي ولو كان قد اشراه بغير موقبل وجب له خيار
كونه موقلا لم يشترى به جل من حق المشتري الثاني ولكن له الخيار
لذلك اذا ترك ذخيرتي آخر مما عيب ذخره وهذا مخالف لما في
الكتاب من الحكم بالخط وبني الخيار مطلقا والمصنف مع الخواص ذلك
فانه قال في الوجه فان كذب في شيء من ذلك معي شقوقا وحق
الغاوت قوله ان قال الراجعي هذا يعني اثبات الخلاف فيها اذا
اخير عن سلامة المبيع وكان معيبا او عن حلول الثمن وكان موقلا
كما لو اخير عن القدر كاذبا وقد صرح في الوسط بذلك فاذا لم يختر
عن العيب فضلا عن ان يخبر عن السلامة كاذبا قال ولحق لم
ار لخير المصنف بعرض لذلك فان ثبت الخلاف فالسار على قول لا يحط
النظر الى القيمة ونقسط الثمن عليها يعني اذا كذب بالحلولة سلامة قوم
المبيع حاله مما مثلا وموقلا عامه وعشره فالغاوت بينهما بالعشر فقط
عشر الثمن كذا قاله في التعليق وهكذا اذا كذب بالسلامة اما اذا
كذب بالعيب او يكون البايع ولد الطفر او مما طله فله ساقى ذلك
فيه بل يحط في العيب مقداره وفيما اشراه من ولد الطفر والمماطر
ما زاد على مثل المثل وكذا في التعليق قال النواوي المعروف في
المذهب انه لا يحط بذلك ويندفع الضرر عن المشتري سواء اخبر
قوله وقد ير المصنفان اى وحط من الثمن قدر نقصان القيمة
ان اخذ الحولي ارش قطعه ان ارش مقدركا ليد ولا يحط قدر الموقوف

ان زاد على ر العصان فلو طعت احدي يدي العبد الذي
 مانه منقص. نالون و احذر من غش من خط من الثمن بلون
 لمخسبون لان وجوب الزائد لشرف كونه ادعيا للمقص كذا قاله
 المصباح سعالا في الحكم دون التحليل وقال في التعليق في
 الصون المذكورة عطف عن المولى من ثلثه احشاه ولا يحفي من
 الكلامين من المفاوت ولو قال ثلثه اعاد القيمة لم يرضى منها
 تفاوت وقد يمكن ان يعذر عما في التعليق بانه اراد ثلثه اعشار
 الثمن فيما صون ثلثه قدر الثمن ايضا ماله ولا فرق بين ثلثه اعشار
 القيمة والثلث في هذه الصون خاصة بغير وان زاد قدر النقص
 على المأخوذ كالون من ستون عطا ما اخذ من الثمن واخبر عن قناه
 علمه بالمباقي وانه منقص من قيمته كذا قوله وان نقص الى اخره قد
 انه اذا كذب بالمالكة يحط التفات فاشارة الى ما اذا حذب
 بالعصان فقال وان نقص اي وان نقص الثمن عنده ضار بان قال
 اشبهه شحين او كان الثمن او راس المال او ما قامت السلعة
 به على معين وباعه ثلثه او مراة ثم عاد وقال علطت وانما يرواه
 فان صدقة المشتري نظر البيع لمعذر اعضائه فان العقد لا يحتمل
 الزيادة واما العصار فمعهود في الحكم بدهر يرضى وقال النواوي في
 المناجح بانه صحيح قوله وان كذب اي وان نقص الثمن كاذبا
 على ما قر وكذب المشتري ولم يذبح الباي للنقص وجها مخلا لم تقبل
 قوله ولو اقام بینه لم يسمع بان اعترافه بان الثمن تسعون بكذبه قوله الثاني
 وبینه فلو نعم ان المشتري عالم بصدقة وطلب حلفه على انه لا يعلم
 صدقة اجبت الى ذلك لانه يتما بقرعده عن عرض الثمن عليه والله لا يثق
 بقوله حلف وانه صحت ان نرا يصح اوجه على النساء للفا عارضا
 قوله صدق وقوله كذب بضم كلاهما لسبق الضمان المستتر في قوله فقال
 المذكورة وفيها فان نكر المشتري بقرع الثمن عليه ما روى على ان
 الثمن المراد به كذا قرار المدعي قوله وان ذكر اي جميع ما تقدم فاما
 لم يذكر ما تقدم من الخط بالنقص وجها مخلا فان ذكره مخلا ماثرا ان يقول

ما كنت اشهره بنفسي وانما اشتراه وكيلي واخبرت عن الاشياء على ما
 ورضت من جهة وكيلي بيان مزورا او سمعت انه اشترى بكذا فان
 خلافة او كنت نظرت في جودتي فاشتب على مر هذا المبيع بغير سمعت
 دعواه وسنه بان بيان ثلث هذه له عذر بحكم طين صدقة قوله
 تناول برض الى كنه شرح نذكر الفاظ مطلق في البيع فستبيع غير
 سمعنا منها لفظ برض فاذا قال بعتك هذه برض واطلوا دخل
 في سها ما فيها من الشجر والبناء واصار البقر واصار الكرفس وبذر
 دايم الباب كبذر الكراث بان هذه الاشياء للدولة والبنات في عرض
 فاشبهت اجازة برض ولهذا يلحق بها ما لا يحد بالشفعة ولو قال بعتك
 هذه برض لم يدخل المذكورات في الرهن والفرق ان البيع قوي بالزالم
 الملك يستبيع بخلاف الرهن بدهر ان السواء اثار من المبيع على المهر
 ومن المهرين لا يستوفون به المهرين واذا علم دخول المذكورات فما اذا
 اطلق لفظ برض فدخولها فما اذا قال بعتك ما فيها اولى وكذا اذا
 قال بحقوقها وان قال بعتكها دون ما فيها من الشجر والبناء لم يدخل في
 على ما ذكرناه في لفظ برض باقى لفظ المذكورة لفظ الرهن
 والساحة والمقعة والباع والبيتان والقرية والديكة فان كل واحد
 منها عند الطلاق سناول ما ذكره لما قرع عند المقعد حكمه ما روى
 لفظ برض ولا سناول الوية من رجا الا يرى لو طلق الا بضر القرية
 لم يثبت بدخول المهر ولو قال بعتكها بحقوقها لم يضر ايضا بل لا بد من
 النص عليها واعلم ان اصار البقر ونحو السعير والعصب والعت
 حث دخل في بيع برض بعت حرها الطامع عند البيع للبايع فليشرط
 عليه وطعها لانه يزيد من ثمنه المبيع بغيره ولا فرق بين ان يكون ما ظهر
 بالغا او امرا او ابنا او قال في السنة لا العصب فانه لا يكلف بقطعه
 الا ان يكون ما ظهر قدما يسفع به ولو كان في برض اشجار خلاص
 قطع فروع برض حتى كالقصب قوله لا التبع اي لا الشريح الذي
 يوجد فائدة دفعة واحدة كما يحفظه والشجر فان لفظ المذكور لا يسا
 عند الطلاق ولا البذر الذي لا يثبت لبناء ولا هو اجزى كالاسلق والفجار

والثوم لها ليست للدولة والثبات وكانت كمسولات الدار قوله
وان جهل اني وان جهل المشتري كون به رضى مشغول شئ مما لم
مساو له فان كان رضى رضى سابقه على البيع ضرر من اعضاء العقد
وفسخه وان علم فلا خياره ويعلم من قوله خيرا ان كون للرضى قوله
ما ذكره منع صحة البيع قوله ان تركه اى وخير المشتري ان
جهل كما تركه ان ترك البايح ما فى رضى المشتري فانه سقط خيار
وعلمه القبول ولو قال افترق للرضى منه وقصر فأتى المخرج سقط خياره
ايضا قوله وبقي بلا اجزاء اجاز البيع فى الصورة المذكورة نحو انزع
الى اوان يلهو ارك بلا اجزاء لان البايح زرع فكيف فلا يور بالقطع
قبل اوانه وعند اوانه يؤمر بالقطع والتمتع وتسوية رضى وقلم العروق
التي بضررها بالارض كعروق الذرة مسما بما اذا كان فى الدار
متاع لا يتسع له باب الدار بعض وعلى البايح ضمانه قوله وصح اى
وصح معنى المشتري يرضى المشغول مما قد اخذ على البايح منه ومنها
لمصول السلم فى الرقبة ومضى البسعة بخلاف الدار المشحونة بامانة
البايح لباقي المخرج فيها فى الحال قوله وعلى البايح الى اخر
الحجر المحلوق او المبني فى الارض داخل فى بيعها بخلاف المدفون
كالكنوز ومضى رضى المشتري فى الدار وعلى البايح مثل المدفون وتسوية
الحفر على المشتري اولا فله اعيان البايح على رضى رضى خلاف الزرع
فان له املا سطر قوله ويجوز من الغلارى وعلى البايح اذا اعاد
المدفون اجزائه النقران كان من له منها لجزء وكان النقر بعد القبض
وجعل المشتري الحال وان كان النقر مثل العصف فلا اجزاء على ان
جنابه البايح قبل العصف كافة سواء بخلاف جنابه بعد وكذا ان علم
المشتري الحال وان طالب من النقر فلا اجزاء كما اذا اشترى انا
فيها اقله وموعالمها قوله وضراى وخير المشتري فى مخرج البيع المالك
حينئذ اعنى حين جهل بالحال ان يضرر بقدر البايح الحجر المدفون
ولم يترك البايح النقر بضرر المشتري ترك النقر فاما صلا ان الحجر
انما يشترى المشتري عند اجتماع امور ثلثة احدهما جهل بالحال اذ لا خيار مع

العلم

العلم وهو مفهم من قوله قبل هذا ان جهل المشتري لما سنا ان بقدر
كلامه وخبر حينئذ فاندفع عنه اعتراض العلقه عليه بانه لم يرض
بجهله وثانها بضرر النقر فان لم يضرر به امر البايح بالنقر ولا خيار
للمشتري كما لو اشترى دارا ملحق فى سقفها خلل ستره لم يكن تداركه
فى اكله او كانت مستدة البالوجه فقال البايح انا اصلحها او ابيعها
وثالثها ان سعى ترك البايح النقر مع عدم ضرر المشتري ترك النقر
واسفاه هذا المجموع قد يكون باسفاؤ ترك النقر بان يحصر النقر وقد
يكون بوجه الترك كمن مع اسفاؤ عدم الضرر بالترك بان يحصر
النقر وقد يكون بوجه الترك كمن الضرر به مسبب الخسار للمشتري فى
كل امر كالتى دفعا للضرر بخلاف ما اذا وجد المجموع المذكور وهو ترك
البايح النقر وعدم ضرر المشتري ترك النقر فانه لا خيار للمشتري
حينئذ لا يسفاه الضرر ترك البايح النقر المذموم كتركه منزع النقر
فما قد يكون احوضا له عليه فلو ملكه المشتري بانه هو للبايح اما ان
بلى يصعب الجهد مع تحقق شرائطها قوله والعبد الثوب اى من اى
العبد الثوب الذى عليه عند بيعه سوا فى ذلك سائر العون وغيره
حكما للعرف وهذا مخالف لما شرع عبارة الرافعى يرجعه فى الشرح
فانه بعد ذلك ترجع الغزالي قال لكن صاحب التتميم وعنه رجحوا
الوجه الصاير الى ان شئ منها لم يضر فى البيع قال وكذا قاله فى غزار
الداء اما ان ما فى الكتاب موافق لما فى الخبر فانه قال فيه دلالة
دخول الثبات فى بيع العبد فقال التواوي فى المنهاج يهتج به مدخل
باب العبد قوله والدابة النقر اى يتناول الداء النقر فى البيع
للعرف وكذا يتناول النام برتها اما ان يكون مذهب او فقه
والدار النقر الى قوله والمفتاح اى يتناول الدار النقر الذى
فيها على يده حتى يحكم المودود ومراعيها واما ما حكى عن نص الشافعى
ان الحكم لا يضر فى بيع الدار فيجوز على حمامات الحمام ومضى رضى
سفل ويتناول الدار النقر الذى فى وسطها ولو حترحت بكون سمنها
سنانا ويتناول ايضا الحب فيها للبقا كالسقوف والى باب المنصوب

وما علمها من المخلوق والخلق والسلاسل والخصبات منها معدود
اجزاء الدار وكذا نحو الرفوف والدنان ولا طائفة المثبتة والسلام
المستقر والموثاق المثبت في الأرض والحدود والخصب والقصار ومجنى
الجناد والختان من مجرى الرضا لثباته وكذا القوفاني معاً لم يوقف
به سفاح به وعلمه وكذا المفاح ما من مرقاب المخلوقات المثبتة وكذا
الواح الدكاكر منها ابواب لها وان كانت مسكولة فغيرها والمثبتات
كالشرف والرفوف الموضوعة على ما ولاو السلاسل لم تثبت ولم تظن
ولا دعال والكبوز والدقان فلا بدخل شيء منها في البيع وفي التمتع
ان اصل الخلاف في نحو الرفوف المثبتة والسلاسل المستقرة الخلاف في جوار
الصلوات الى العصا المعزوزة في سطح الكعبة ان جوارها وقدرها
من البناء مدخل ولا فلا واذا كانت في الدار بئر ماء دخلت في
البيع والماء كما صار من البر لا يضر اما اذا لم يجعله مملوكاً وظاهره
اذا جعلناه مملوكاً فلهذا ما طاهر فاشبه المار الموثق وان شرط دخوله
في البيع مع على القول بانه مملوك بل لا يصح البيع دون شرط الخروج
به صله ط كافي القار قوله والشجر اى وسناول الشجر الغصن
لانه بعد جرائمه خلاف البس اذا الحالة فيه القطع كما في التمر قال
الهديب ويحتمل ان يدخل كالصوف على ظهر العنبر وسناول الشجر الورق
انضاضه ورق الفرساد والسدد وفيها خلاف وهو في الجنائز
اذ لا يشرى غير الورق وسناول الورق ايضا ان لم شرط قطعه
فان شرط لم يسناولها رطباً كان او يابساً ونقطعه عن وجهه للرض
وان شرط قطعه يسناولها واذا باع شجرة باسمه باسمه فعلى المشتري
بغيره للرض عنها للعانة ولو شرط ابقاؤها فسد البيع كما لو اشترى
التمر بعد التابير بشرط عدم القطع عند الجرد والسجج الرطبة
ان شرط في بيعها بقاء او القطع اسم الشرط ولو اطلق ابقاها للعانة
كما لو اشترى بنا اسحق ابقاه وساني قوله لا المغزى اى لا
سناول الشجر المغزى وان اسحق ابقاه الشجر الرطب لانه ليس
منه ولا يسناوله اسم الشجر فلو اسلمت الشجر يوماً او قلها المالك لم يضمن له
ان

ان يضمن فيه بدلها وفيه خلاف مجرى فيما اذا اشترى ارضاً
وشرط البايح لنفسه شجرة فيها ان المغزى ايضا متى لم يسناول
قوله ومرا اى ولا يسناول الشجر بغير اظهرها بالناظر او بنفسه
استدا كالتيب او بنائه ثم المورد بعد ثمة تعقداً كالشجر لعله عليه السلام
من باع نخلة قبل ان يورث ثم تمها للبايع المان شجرة المسامح والحب
كالسمن وان كان لكل حبه فسر لطيف بسقفى يخرج منها نور
لطيف لان مثل ذلك موجه في تمر النخل بعد التابير ولا يخرج
به ويضم من قوله ظهرات مالم يظهر سناوله الشجر قوله وسبعة عشر
اى وسبع الطاهر من التمر غير الظاهر منه في عدم سناول الشجر فلا
يشرط في بقاء التمر على ملك البايح الظهور في كل عمام غيبقى
لما في اعتبار ذلك من الحد بل اذا باع شجرة ظهر بعض ثمرها
بقى الكل للبايع وجعل غير الظاهر باعاً للظاهر ولا يعكس لان اساع
الماطن الظاهر اولى كما سح ملطن الصبر طاهرها في الروية ولان الباطن
فما نحن فيه صار الى الظهور خلاف العكس وكذا اذا باع اشجاراً
ظهر بعضها دون البعض بغير الكل للبايع كس شرط اعادة الظاهر
غير الظاهر ساغاً وجنساً وعقداً وان اختلف النوع فان اختلفا لهما
فلا سحتة وان اتحد الجنس والعقد بل سقره ثم كل باع حكمه سواء ولا
البايع او تباعد اذا لم يلزم فيه ما يلزم في البيع الواحد ضرر المشار
وكذلك ان اختلفا جنساً كالنخل والعنب وان اتحد المبيع والعقد
او اختلفا عقداً وان اتحد البايح والجنس بان افرد كلا من الظاهر
وغير الظاهر في باع واحد من جنس واحد بعقد واحد وهو وقت
الظهور مقام نفس الظهور بل يكون غير الظاهر للمشتري اذ ليس في المبيع
في هذا العقد شيء ظاهر حتى يحار غير الظاهر معاً متى سناوله
قوله كالاصلاح اى للظهور كالاصلاح بشرطه الى اناحت بشرط
بدق المصلح للاسبغ من شرط العقد القطع في بيع التمر دون الشجر
على ما ساني لم يشرط ذلك في كل عنقود ولا في كل شجرة بل اذا بدأ
الاصلاح في بعض الاشجار واحد البايح والجنس والعقد وغير الصالح

بيع الصالح في المسموعين عن شرط القطع كما سنع غير الظاهر
الظاهر فها نحن فيه وان اختلفت شي من ذلك لم يكن بد من
شرط القطع في غير الصالح ونعم من اقصاه على ما اتحاد
في الامور المالية عدم اعتبار الاتحاد في النزع واما في الملك قول
ونقيض اي وثقي الشجر والقر في ملكي مع الشجر المشار اليهما بقوله
للغرس وبما ظهر فان المغرس اذا لم يتناول الشجر في بيعه بقي على
ملك البايع وبذلك سمي الشجر للوطب فيه الى البس او الفلج وان
لم يكن له غايه معلومه كما لو اعاد جذرا لوضع جنح عليه وكذلك
الامر اذا لم يتناول الشجر بقي على ملك البايع ولم ينم المتري سمي
على شجر الى الجداد اذا لم ينزط القطع في الحال عملا على المحاذ
في الثمار ولو باع الثمر بعد بدو الصلاح على ما سلف ولم ينزط
القطع فحلبه ايضا ان سمي الى الجداد لما ترو شرط السقي
بما هو من مقتضات العقد فلا يفسد قوله ولكل الى كثر اي
ولكل واحد من صاحب الثمر وهو البايع وبما مر وصاحب الشجر
المشتري سمي ملكه ان لم يصر السقي احداهما فعلى كثر ملكه من
ذلك فان لم يامن على دخول السستان نصب احكام احسن للسقي
وان ضرهما السقي او ضر احدهما فان تسامحا فلا كلام وان تسامحا
فهو بيع العقد ليعذر اعضاءه الى باضرار احدهما قوله وان باع
ضر اي وان ضر ترك السقي الشجر لا يختص بغير البايع وطوبى الشجر
لزم البايع ان يسقي او يقطع الثمر دفعا للضرر عن المشتري ونعم هذا
انه اذا اعظم ضرر الشجر بابقاء الثمر فتمطاع الماء بعين عليه القطع
فيسدني هذه الصوره كما مر انه سمي السقي الى الجداد قوله
وسمى السقي سدا خيرا بشرط القطع اي انما يصح مع هذه الاشياء بشرط
القطع فلو باعها بشرط الماء او اطلق لم يحجر ولا صار في الباب ما
في بيع الثمار وهو شرط ان يمان اليه صلى الله عليه وسلم من غير
بيع الثمار حتى يبدو صلاحها وهو نظام من منع البيع مطلقا خرج عنه البيع
المشروط بالقطع للاجماع على جواز عمله به فيما علاه ومفهوم الغايه

فيه

فهو جواز البيع بعد بدو الصلاح والمعنى الفارق بينهما ان
الثمار بعد بدو الصلاح بامن العاهات والنجاسات غالبها
وغلط وقيل ذلك سري اليها العاهات لضعفها فاذا ابلغت
بشيء في مقابلة الثمر وكان ذلك من قسائل اكل انك بالباطل
والى هذا المعنى اسر فها روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى يحجر العاهات وروى انه عليه السلام قال اذا ابتاع
الله الثمر فممن يحل احركه مال اخيه فاما اذا شرط القطع فممن
ان عوضه احصره والبيع وانما حاصل ذلك يجب شرط القطع فما اذا
خرج غير المبيع كما في نحو المقارنه اذا وجب شرط القطع للخوف
من اكله الى الغالب فيها لعدم فلا يجب الخوف من خلافه
الذي الغالب فيه الوجه كان اولى او استدرك على منع بيع الزرع
فل ان استدماجا انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الزرع حتى
يشد واما بعد فلا شك فقد توقف صحة البيع على شرط آخر
كرويه اجابات فان الحكم الواحد ويكون له اثر مرغايه واحده كما في
قوله تعالى حتى يملك زواجره قوله دون للوطن احرازها اذ اباها
مع للوطن ويجوز من غير شرط القطع بل يجوز بشرط القطع لما فيه من
على المشتري في ملكه قوله والبطح اي بيع المطخ قبل بدو الصلاح
بشرط القطع ايضا ولو بدو صلاحه وضيقت خلافه فذلك لما حذر
وكذا الثمار وقد مر حكم بيعها قبل بدو الصلاح والطرف اعني قوله قبل
بدو الصلاح وقوله دون لا صار معلقان بالمطخ والثمار فلو باع
المطخ مع اصوله جاز بشرط القطع اذا لم يمتد خلاط كما اذا باع
الثمار مع اصولها لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال من باع حبله بعد
ان يوترق فممنها البايع اما ان ينزط المبيع يجوز شرط الثمر المبتاع
مطلقا والمعنى فيه ان الثمر يبيع له حله ولا يغيره من العاهات
وقد تقرر في الشيء اذا كان باعيا ما لا يغيره الا ان كان بالتصرف
كما في البطن واللبن في الضرع وقد يقال ان يكون له حله
معرضا للحايه في بيع الثمار مع شجره مسلم اما في بيع البطخ مع اصوله

فلا وذلك اجاب الامام والغزالي انه لم يد من شرط القطع فيه وقال الرازي
 فضنه ما يعلما في بيع لا يعلما وحدها اذ لم يحفل بصله ط ٢ انه
 الحاجة الى شرط القطع والذي يعلق بيع المصوب وحدها ان العرف
 وغنىهم ذكره وان يجوز ولا حاجة الى شرط القطع اذ لم يحفل بصله
 كبيع الزرع الذي استدجبه بجوار المصنف ما ذكره الرازي انه
 فضنه ما يعلما مذهبها واجاب به واذا جاز بيع المطح مع اصوله
 من غير شرط القطع فبيع البقار مع اصوله اولى بالحوار ليعود اصله
 عن التعرض للعاهه والمسته الى الفهم من قول المصنف اولادهم
 للرض انه لم يدو شرط القطع في البقار سواء مع وصره ام مع اصله
 اللهم الا ان يردون للرض ودون له صر وجبت اشراط القطع
 لو اظهروا عرف فم يقطع الثمر حصرا ما علم العقد المطلق على عرفهم
 حتى يسعى بذلك على التصريح بشرط القطع اكا قالا للعرف
 الخاص بالعرف العام ام لا فنه خلاف عرفي فما لوجب عادة قوم
 باستفاد المرتين بالرهون حتى ينزل عاداتهم على راي فنه شرط
 لا يفسخ ويحكم بفساد الرهن ولا كبر على المنع من ذلك وهو
 المفهوم من اطلاق المصنف اشراط القطع واشاد الامام الى بناء ذلك
 على صر السر والعلة نه واعلم ان الجوار الشاملة في تفسير بدو
 الصلاح ان يقال موان يصار الى الصفة الى بطل كونه على تلك
 الصفة مدخل في ذلك بدو صلاح الثمار بظهور النضج ومبايعة الحلاوة
 وزوال العفوصه او الخوضه المفريطه وذلك فم لم يزلون بان يفرق
 ولبان وفما سلون بان عمر او نصف او سوي وبدو الصلاح في نحو الفاء
 بان يطيب الكله وياحد الناس في الكله وهو الزرع بان يستد حبه
 ونحو حبه ونحو ورق الفرساد بان ينامي احد **قوله** وما علب
 اى وسع ماء علب اخلاطه يحس لا يبقى فيه القيق كاللبن والبطيخ
 والعشاء والبرخان بشرط ايضا فلا يصح بيعه بشرط لا يعلما
 مطلقا فضنه الى تعذر له مضاه ونفهم من قوله وما علب ان ما يندبر
 اخلاطه او سوي للفران فيه اولاد يعلم حاله يصح بيعه مطلقا وبشرط

النفق

النفق

القطع وبشرط السعة قوله فان وقع اى فان وقع له خيلاط
 قبل القطع حيث شرط القطع لخلبه لا خيلاط بطل العقد لعذر التسليم
 والمفهوم من اطلاقه ان يبطل ايضا بالخيلاط بعد الحله خلافا
 ما اذا كان المبيع حنطه فاسالك عليها حنطه اخرى بعد الفسخ ان
 التسليم قد تم هناك وانقطعت الحلائق بينهما وفما نحن فيه لم يقطع
 لمن البيع بدخل الحائط للسقي ويعذر له سوار وغير ذلك واعلم ان يصح
 المصنف بطلان العقد بالخيلاط فم يعلما فنه الملاحق بخلاف
 ما يفسد اى اداء الرافي فانه جوار حكمه خيلاط فم يعلما التلاق
 فنه حكمه فم يندونهم قد نفهم من قوله في المحذور ولو اتفق الملاحق
 له خيلاط فم يندون فم يظهرا نه لم يفسخ البيع انه يفسخ فم يندون
 بل بطلان او سوي للفران فنه وقد صح في الوجه ايضا البطلان
 فم يعلما الملاحق **قوله** فم يندون اى اذا وقع له خيلاط فم
 يندون وقعه فنه لم يبطل العقد به لبقاء عين المبيع واحكام احضا
 البيع بل يشك الخمار للمشتري لانه لم يظم من ابات العبد المبيع ونفهم
 من قوله فم يندون الخمارات ما ذكره من البطلان انما هو فم يندون
قوله ان لم يهب شرط في ثبوت الخمارات ما ذكره من البطلان
 للمشتري فلو وهب البائع منه ما يجزى من الشر سقط الخمار كما سقط
 يهبه ما بيع للرض الخمر المدفون فيها من مبرها وكذا في حله البع
قوله وبالمخله اى يخله البائع من المشتري ومن الثمار المبيعة
 على رؤس الاشجار ضمنها المشتري وقد تصرف فيها من كل وجه للحصول
 العرض بالمخله فاذا تلف الثمار بعد الخله بجاحه او غيرها كان
 من ضمان المشتري لا البائع بخلاف ما قبل الخله واما ما روى انه
 صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوار فنجول على لا سحاب نوبله
 ما روى ان رجلا ابتاع ثمر من رجل فاذهبا الجاه فساله ان يضع
 عنه مالي ان لا يفعل فذكره لك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال مالي ان لا يفعل غيرا **قوله** وعلى البائع الى الفسخ اى اذا باع
 الثمر بعد بدو الصلاح لم يفسخ له ثماره بالخله وبورها قدر ما ينفق

الثمر وسلم عن التلف والفساد لمن التسليم واجتمع عليه والسقي حريته
 التسليم كالكل في المكملات والوزن في الموزونات فيكون على
 البايع ولو شرط كونه على المشتري بطل العقد لأنه على خلاف
 مقتضاه وان ترك البايع السقي وتلف الثمر بالعطش انفس العقد
 مستند هذا التلف الى ترك السقي المسحق بالعقد قتل الخلة وما
 سبب سابق من قبل من قبله ما لو سبق منه كما في القرار
 بالرقبة السابقة والقطع بالسرقة السابقة وان تعيب الثمر بترك السقي
 ولم تلف فالتسليم اختيار وان جعلنا الجواح مرضمانه من الشرع
 الزم البايع بعمه المير بالسقي والتعيب الحادث بترك السقي كالتعيب
 المسبق على القبض **قوله** وللجبد الى آخره اشار الى ما هو مباد
 الجبد الماذون وغيره اي ويجوز للجبد باذن سيده التجارة ما لم
 صحح الجبان ومنه من التصرف في السيد وادنه برفع المانع
 وبه في ذلك كالجبد فلو قال وللمرئ يد فيه وللجبد لكان احسن
 وسفند الماذون في التجارة بهذا من كل ما ندرج تحت اسم القارة
 او كان من لوازمها وواجبها كغير الساب وطهرها وجر المانع الى ان كان
 والرب بالتعيب والمخاصمة في العهد ونحوها **قوله** لا بالسكوت اي
 اذا باي عبده سح وسعى فسكت عليه لم يصير بالسكوت ماذونا له
 في التجارة كما لو رآه سح فسكت لا يصحون سكوت اذنا في النكاح
قوله وان ابق اي لم التجارة وان ابق لان له باق عصيان
 فلا يوجب الحجر كما لو عصى السيد بوجه آخر فله ان ينصرف بعد ابقاء
 في البلد الذي خرج اليه اليه اذا خضع السيد بالبلد **قوله** في
 في نوع اي اذا اذن له في نوع من المالك لم يصير ماذونا في سائر النوع
 وكذا اذا اذن في التجارة شهرا او سنة لم يكن ماذونا بعد تلك المدة
 ولو دفع اليه الفا وقال اتخرفه فله ان يشتري بعينه ما دفع اليه ويقدره
 في الزينة ولا يند عليه ولو قال اجعله راس مالك وتصرف واتخر فلم
 ان يشتري بالثمن من القدر المدفوع اليه **قوله** لم يكره اي ليس له
 التجارة في ما اكتبه بنحوه خطاب ولا صطياد وقبول الهبة والوصية

واما حد من المحدث لم لم يحصر بالتجارة وطسلة السيد اليه لسكوت
 راس المال وليس له التصرف في رقبته نعا وغيره ولا في منفعة رقبته
 فله نواجر نفسه لعدم تناول له ذن لذلك فله ان يواجر اموال التجار
 كالجبد والدواب ما لم يلفقه من فوايد المال فملك العاقد عليها
 كالصوف واللبن وما من الحائض دون ذلك **قوله** ولا بالسيد
 اي وليس له التجارة مع السيد فلا يعامله بها وشري ما لم يضره السيد بخلاف
 المكاتب سبب لفه **قوله** وما ذن اي وما ذن الجبد الماذون في الجبان
 له في تصرف ما من كسرى لم او مع ثوب لم منه يصدر عن نظره وليس له ان
 باذن الجبد في التجارة دون اذن السيد ولو اذن له السيد في ذلك
 جاز ثم سئل ما ذن الماذون بعزل السيد قاله الراجحي وقال في المصباح
 ثم السيد ان عزل احداهما انزل واسم لغيره على ذن قال النواوي
 وليس له ان يوكل احدهما كالوكيل له يوكل محله ف المكاتب فانه يضر
 لنفسه **قوله** وكفى اي وكفى في جواز معاملة الجبد سماع اذن السيد
 او تبه يقوم على اذن او شيوخ له ذن من الناس ولو عامله ولو
 لم يعرف رقبته بغيره صحيح ما شرط عليه محاله ومن عرف رقبته لم يجوز له ان
 يعامله حتى يعلم اذن السيد ولا يكفي قول الجبد انا ماذون بل لا يصلح
 عدم اذن المسحق **قوله** وفي الحجر اي وكفى في الحجر قول الجبد حجج علي
 سدي فله يعامل حنثا وان عهد السيد الحجر فقال لم الحجر عليه لان الجبد
 هو العاقد والعقد باطل بينهما **قوله** ومحصر اي اذا اعطى السيد
 او باعه محصرا بحرية وبعده ساء على ان اذنه استخلف لم تو حيل
 وقد خرج عن اهلية **قوله** ولمن عرف اي ولمن عرف كونه
 الجبد ماذونا في التجارة وعامله ان لم يعلم اليه العوض الى قيام
 اليه على اذن السيد خوفا وخطرا انك السيد لفقن كما لو صدق
 مدعي الوكالة بعض الحق له ان منع التسليم حتى يشهد على الوكالة
قوله وطول اي وطول الجبد الماذون بالدين سوا كان الدين
 من ما اسره او غرام ماله في يده كمن مبيع مخرج مستحقا له المباشر
 للعقد كما يطالب عاملا الغرض والوكيل كسرى او البيع **قوله** وان

عنى بشر الى ان مطابقة لم سقط بعينه بل نطاق وان عتق
المطابقة عليه قبل العتق قوله رب المال اى نطاق كل واحد
من الثلثة المذكورين مع رب المال ومو السيد او المالك والموكل
فى المساواة الثلاث فان كلاً منهم نطاق ايضا مع العاقد لوقوع
العقد قوله ورجع اى ورجع العامر والوشيل بما خناه على رب
المال لم العبد فانه اذا طوبى بالذون بعد العتق وغرها لم يرجع
بها على رب المال الذى هو السيد لم ان الموهوب دور العتق بحق
بالمصرف السابق وتقدم السبب كقصد المسبب فالمعروف بعد
العتق كما لمعروف قبله وهذا كما اذا عتق السيد عبده الذى اجره فى
اشياء ماله من جاز لم يرجع بغيره باجره مثله للمدة الواقعة بعد العتق
قوله وتوقى اى وتوقى الماذون دون معاملاته مما اصبته
قبل ان يجزى بغير التجار كما لمعطاب وله صطياك وتوقى ايضا
مما فى يد مراك التجار سواء فى الرخ احاصر بتجارة ورأس المال
لم من رقبته فان دون معاملاته لم يتعلق بها خلاف ودون اكنافها
وله مما اكتب بعد ايجاز لم ليس التجار ولا كتب الماذون وكما لم
سعلق بقبه لم سعلق بقبه السيد ولا بما للسيد من ماله ماله
ما لم معاوضة معصومه بانه وجب عليه بكتب العبد كما لم يقف
فى النكاح قوله كالتضامن اى توقى دون المعاملات كسبه
وما كان كما توقى منها ما ضمنه باذن السيد وكما توقى منها غلام
ابلا فى العدة التى ائتمرها باذن السيد وكما توقى منها مهر
الروحه ونفعها اذا نكحها باذن السيد ويعرف كون هذه الصوة
مقبولة بالاذن من قوله فيما بعد ودون تلفون وقد ذكر بعضهم
ضما بطا لتعلق الحقوق بالعبد وذلك انها اما ان تثبت باختیار
اصحابها كما فى المعاملات اولا باختيار كما فى ماله فاب الثانى سعلق
وقبه العبد وبه لم اما ان يكون باذن السيد لم فى ذلك اولا
باذنه الثانى سعلق بقبه العبد بشعبه بعد العتق وله كما اما
ان يكون قد انضم اليه كونه ما ذوقه فى التجار ايضا اولا الثانى

سعلق

سعلق بقبه وكسبه ولا طرهما وبما التجار ايضا قوله وان استوفى
اى وان استوفى السيد العبد الماذون الذى سعلق بكسبه واجبه
مهر او نفعه او ضمان او دين غم السيد لم لما اذن له فى الصرف وكما
احال المون على كسبه فاذا فوته طوبى بها مرسايد امواله كما انه اذا باع
العبد اكله وصحنا البيع يلزم الفدا وبما اولى له ان اكنافه هناك صدر
من العبد من غير ان يتسبب اليها السيد ثم الذى يغرم السيد يكون
اقل للموكل من اجره المثل والواجب من المهر وغيره بناء على انه قد اكله
باقل للموكل من ماله وارث اكنافه وان استوفى اجنى لم يلزم اكله
اجره المثل لم لم يوجد منه اكله الاف منفعته ولم سبق منه ما سبق السيد
وهو موهون المعضى لم يلزم ما وجب فى كسبه قوله ولا يملك اى يملك
بملك الرقبى وان ملك السيد لم يملك مملوك قاشبه اليه وكما لم يملك
بالاثر ويملك غير السيد قوله ودون تلفون اى ودون اذن
السيد صح خلع العبد بمانه من قصص المال للسيد وله سلم الخلع
المال اليه بل الى السيد وصح ايضا قبول الهبة والوصية لم انه كالتسليم
لم يحقت عوضا فاشبهه صطياك وله صطياك دون اذنه لكن شرط
ان يكون الموهوب والموصى به غير بعض السيد بحسب اصله او فقه
الذى يجب عليه نفقة حال القبول بان لم يتكون بعضه ولكن
يجب عليه بعضه او يجب عليه نفقة كمن له فى الحال فاما بعضه الذى
يجب عليه بعضه حال انفكاكه او صغر فلا يصح قبول هبة ووصية قوله
هبة غير موهون لم فى ماله ضافة قوله كلفظ اى كما يصح
قول الولي لطفار هبة غير بعضه ووصية غير بعضه الذى يجب عليه
حاله واما بعضه الذى يجب نفقة حاله فلا يجوز للولي قبول هبة ووصية
له لمضره بالانفاق قوله وجزوه مجرود عطف على غيره وصح ايضا
قول العبد هبة ووصية جزه بعض السيد كما لو وجب من العبد نصف
ان سيد او اوصى به لم يقبل صح وعتق الصنف على السيد وسري
الى الباقي ان كان موهبا مقبوع عليه لان قبول عبد كقولك ان
كان باذنه ودون اذنه كذلك ان لم يلزم نفقة على ما اختار

المصنف قال في المصباح وهو مشكل من حيث انه جعل في رفع اليد
مانعا من صحة الفيد ولم يجعل في رفع اليد مانعا من صحة الفيد
بكل منهما وفي شرح الباب في باب الكتاب ان الفيد لو اتمت بعض
من تعاقب على اليد بغير ادنه صح ولا يصرى وهو اظهر القول في
شرح الوجيز قول **لا للطفار** اي لا يصح ان يقبل الولي للطفار المور
جوهري معني عليه وان لم يلزم بعبته لم يصرى بالسرارة قول **ولا ملك**
اي وملك السيد ما قبل العبد عوض الخلع والمهر والمهر والمهر
ولا يرد الاستد كصيد العبد فانه مملوك ولا يرد ولا يرد لم يخرج عن
ملك بل يردل منه **لا يرد** اي لو كان الفيد لا يصح ثراه لانه
لوهج فاما ان يشترط له وليس هو امره للملك او لغيره وذلك
اما بعض يلزم السيد او يكون في ذمة العبد ولا يرد لم يرد السيد
والثاني محتج لما فيه حصول احد العوضين لغيره يلزم الثاني ولا
يصح ضمانه ايضا لانه اشأت مال في الزمة بعقد فاشبه النكاح
ولا يصح نكاحه لقوله عليه السلام اما مملوك يزوج بعرضه موته
فوهما هرواه الترمذي وقال هذا حديث حسن قول **فصل**
ان اختلف المتعاقدان الى اخره من صراحة الباب مانه مره ضار
نحو قوله عليه السلام اذا اختلف المتعاقدان اختلفا وغير ذلك فخرج
بقول المصنف المتعاقدان اختلفا في غيرهما وقوله او الواش
شرا وارثهما واصلها في احدهما ووارثها في قول **في صفة عقد**
اختراذ غرضه خلاف في اصل العقد كما اذا قال لهما بعك هذا
بكذا وقال لغير بل وهبته لهما في ويدر فيه من صلاه في
شرط الخيار او قدره وفي شرط الرهن او الكفيل بالتمتع في شرط
او قدره وامثلها **لا يرد** وفي قدر المبيع بان يقول البائع بعك هذا
العبد ويقول المشتري هذا العبد وهذا الثوب وفي قدر الثمن
والمبيع معايات **لا يرد** البائع بعك هذا العبد ويقول المشتري
بعينه وهذا **لا يرد** ولو قال البائع بعك هذا العبد
فقال المشتري بعني هذا اجاره ولم يخلقا في الشر نظر ان كان في

خلقا

خالقا كما لو اختلفا في جنس الثمر وان كان الثمرة الزرة قال الراي
فوجهان **لا يرد** انهما يخالفان كما في المعائن والداني انه لا يخالف
لان المبيع مختلف فيه والثمن ليس بعين حتى يرد به العقد ولم
يصرح بصحة واحد من الوجهين غير انه عزا كلاهما الى جماعه قال
ونظر **لا يرد** من الصداق ان يقول الزوج اصدرك اياك فقلت بل
اقتى وقد اوردوها صاحب الكتاب بعني الغالي في آخر كتاب
الصداق وراى **لا يرد** من الخالف وصاحب الخاوي وافق الغالي في ذلك
وقوله عقد معاوضه بشرط ان الخالف لا يحصل المبيع بل جرى
في سائر عقود المعاوضات من السلم والبيع والمساواة والقراض
واجبها والصالح عن التمس والخلع والصداق والكتاب طرد المعنى
قول **لا يرد** انما على صحة اعتراضه اذا ادعى احداهما صحة العقد
وتلف فسادها كما ساقى قول **لا يرد** وانه اعتراض عما اذا كان لهما
منه فانه يعنى لهما ولا يخالف واذا اقام كل منهما منته على ما يقول
سمعتنا من حيث ان كلاهما مدع ثم يتساقطان فكان **لا يرد**
حلف جواب الشرط في قوله ان اختلف اي ان اختلف المتعاقدان
على امر خلاف كل واحد منهما على المعنى ثم يثبت ان كلاهما
مدع في كل واحد منهما عليه بملك السلف والافق والمشتري والعكس
وقوله ثم يثبت بشرط ان البني يقدم على يثبت استصحابا
لان البني موته مارة **لا يرد** في عين اي جمع بين البني
وله ثبات في عين واحدة على ظاهر النص فيقول التابع ما بعته
مخمين وانما بعته بتمامه ويقول المشتري ما اشتهى بتمامه وانما اشتهى به
مخمين ولو كان في يد بطلين كاد فادعي كل منهما ان يبعها له
فالص ان كلاهما حلف على مجرى معنى اسحقاق صاحبه ما في يد
ولو حلف احدهما وبطلين فخالف خالف بتمامه لا يثبت واضح
الطريقين بعد النصين والفرق ان معنى كل منهما فاما نحن فيه في
ضمن مثبته لان العقد واحد باله ساقى ولو كان في صفة
فكانت الدعوى واحدة مجاز النقص في العين الواحدة للمعنى

وفي مسألة الدار سفي كل منهما ممتاز من مثله ولا معنى لأمته على شيء
قبل تكون صاء به **قول** وقضى أي وقضى القاضي على من نكل من
واحد من النبي وشيئات لمن حلف عليها وجعل النكول عن البعض
كالنكول عن الكل لا يقال أحدهما بالآخر **قول** بدأ الباي أي بدأ
الباي بالحلف بدأ في الخلف في البيع لمن جابه أقوى فان ملكه
التمن ستر بال عقد خلاف ذلك المسمى على المبيع وبدأ المسلم إليه إلى
والسيد في الكتابة لانهما في رتبة الباي وبدأ الزوج في المهر لانه كالباي
من حيث أن المقصود وهو البضع سفي لم يعد الخالف ثم ان
المقصود بالبيع وهو المبيع يصير للباي **قول** ثم صبح احكام اي اذا
خالفا لم يفسخ العقد سفي الخالف بل احكام وهو ما بعد الخالف
الى الموافقة فان لم يفسخ احكام اذا التمس منه الفسخ واستمر
على الراجح والمتعاقدين ايضا ان يفسخا وكذا لمن اراد منهما ان
يفسخا كما يفسخ بالعيب **قول** لم يفسخ في الدم اي اذا خالفا ولم
يفسخا العقد كما قرأ في الدم فانه لا يفسخ عقد الصلح عن الدم
على مال ولا يعود استحقات الدم اذا خالفا فانه بل يرجع المصحق
الى بطلان الدم وهو الدية ولم يفسخ البضع فانه لا يفسخ النكاح وانحل
اذا خالفا فانه بل يرجع الزوج والزوجه الى بطلان البضع وهو مهر
المثار ولم يفسخ في العتق بعض اذا خالفا فانه لا يفسخ عتق العتابة
بل يرجع السيد الى بطلان الرقة وهو عتقها والى ذلك كله ما
يقوله فيه البطل وجوز في المصباح حمل قوله فيه البطل على بطل
المصحق البطل المأخوذ اولا في الصور المذكور كما اذا احل سفي
الدم في الصلح عنه الف درهم مثلا لم يفسخا وخالفا فانه بطل
لا يفسخ ويرجع الى ما قبل بل قال وعلم على هذا اولى معنى من علم
على الرجوع لان الراجح استطراد المأخوذ لكن لا سفي فيه دلالة
على الرجوع الى غيره **قول** وفي غير الصور المذكورة
اذا خالفا وفسخ العقد فاما ان يكون المصحق عليه باقيا على ملكه فاما
بجائه او فارقا عن ملكه سلف او سفي او وقف او سفي فان كان قائما

حاضرا لم يفسخ به حتى يوقع بعينه لما روي انه عليه السلام قال اذا
اصتلف المتبايعان خالفا وتراذلا والله تعالى يفرق القاي
وان لم يكن قائما خالفا وبطل فيه ما خرج عن ملكه وما نقص في ملكه
فان خرج عن ملكه بما ذكرنا فمعه فانه كان كالثمن الذي
بدره الباي وبعتبر في قيمته بوجه الخروج عن ملكه لانه مورده الفسخ
العين لو بقيت في ملكه والقيمة حلفت عنها فاذا فات به صدر سفي
ان يعتبر حلفه حين فواته وان نقص كما لو اشترى عبدا من سلف
احدهما او اشترى عبدا فمضت قيمته فان زوجه او عتق في يده
رد القاي مع قيمته الناقصة لان الكل مضمون على المشتري بكل
القيمة فيكون البعض مضمونا بعض القيمة كالجزء ما لو عتق المبيع
في يد الباي وارضى به في بطلان جزئه من الثمن لان الكل
مضمون على الباي بالثمن فذلك الباي **قول** بطلان النقص شيئا
اذا كان الناقص كل المعقود عليه سلف حتى او شريحت وما اذا
كان بعضه على ما قرأ **قول** وسلم له اي اذارة القاي او فاته وكان
له زوايد مفصلة كالولد والتميم والكسب والمهر يسلم للراي لان الفسخ
رفع العقد من حقه لا من اصله **قول** وفيه ثلاث اي ويرد قيمته
لا بقا اذا كان المبيع رقيقا وهو ابق من النفاسخ وهو في اباة
ملك الباي والفسخ وارده عليه ووجب رد القيمة من الباي وملكه
وسمي ضمانا احيلا له فاذا رجع العبد رده واسترد القيمة **قول**
والمكاتب اي ويرد قيمته المكاتب والمرهون ايضا اذا كانت المبيع
كناية صحيحة او رهنه لكن لا للفرقة واليه ما روي في قوله لا لها بل ملك
الباي قيمتها ومن مورده الفسخ لا مما لان الكتاب والرهن ضمان على
الغير لكونه ابطا لها ولذلك منع رجوع الباي بافله من المشتري
ولم يفسخ به ياق **قول** والموجر اي ويرد المجر مع الجزئ المثار للمد
الباقية اذا اراد المبيع بناء على جواز بيع المجر فبطلان الباي عند المشتري
الى ان يفسخ المد وسفي بهجرت المسماة للمسمى **قول** وفي عقدين
اي ما قرأ فيما اذا اختلفا في صفة عقد واحد **قول** على صفة ولو اختلفا

في عقد من كان قال احدهما بعك هذا بالكف فقال لا يبر و هبته
فلا يحلف بل يحلف كل منهما على نفي ما يدعيه صاحبه فاذا حلفا فعلى
متعي الحية بده بزواله **قول** في الصحة اي وان اختلفا في صحة
العقد وفساده كان قال احدهما بعك هذا بالكف وقال لا يبر
ونفخر او اذعي شرط مفدا حلف متعي الصحة على ما ادعاه اذ
الظاهر من حال العامر البالغ احسنه الفاسد صيانة لفعلة عن
العبث **قول** والبائع اي وصلى البايح والمسلم عند خلاف في
كون المردود آخر اهل موطن المقنوض او لا وعنه وصورته في البيع
ان به المستحق المبيع بعيب مقهور البايح ليس هذه المردود هو الاثر
منه متى قال قولك قوله لان المستحق سعى رفع العقد وانه صار
مقاوم محلف البايح ان المردود ليس الذي باعه وامضه وفي نظري
من السلم وهو ان به المسلم المسلم انه لكونه ليس على الوصف المستحق
مقول المسلم انه ليس هذا المردود هو الذي مضى محلف المسلم وان
كان المستحق في السلم المسلم والمسلم اليه كالبايح وكان فاسد الصورة
سواء ان يحلف المسلم انه هنا لكن الفرق ان المستحق في البيع
قد اعترف ببعض صحيح ثم حاول رفع العقد فلم يصدق فيه ولا في السلم
فانه لم يعترف ببعض صحيح فمستدمة المسلم انه مقول محلف الي
شروط بعض صحيح **قوله** باب شرط السلم الى قوله
السلم والسلف عقد على توصف في الزمة قال صلى الله عليه وسلم
من اسلم فليسلم في خيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وهو
نوع من البيع بشرط انه ما شرط في البيع مع زيان شروط اخرى منها
مض راس المال الذي هو الثمن في مجلس العقد لان المسلم فيه
دين في الزمة فلو اقر مسلم راس المال عن المجلس كان ذلك في معنى
مع الكافي بالكافي لان تاخير السلم نازل عن الزمة في الصرف
وغنى لتكون مضى في المجلس جبر للغير المحتمل الحاجة في جانب السلم
فيه ولا شرط كون راس المال مقينا في العقد بل يجوز ان يكون
في الزمة حال العقد ثم تعين في المجلس وبعض كافي الصرف وبيع

الطعام

الطعام بالطعام واذا كان معناه مستطاف لكون مقدرا بالرجوع
بما اذا الكفاة بالحصار كما في البيع **قول** والعين اي وشرطه قبض
العين فيما اذا جعلت منفعتها راس المال كما اذا اسلم خوم عبدة
شهراني ثوب موصوف فان مضى المنفعة بعض العين لقونها
تابعة لها **قول** لان حمل اي له كفي في عين راس المال ان يحل
المسلم راس المال على غيره وان مضى المسلم اليه والمحال عليه في المجلس
لان الحق يتحول بالحوالة الحديثة المحال عليه هو بوجه من جهة نفسه
من جهة المسلم **قول** وان فسخ اي وان فسخ السلم بسبب بعض
فسخه وكان راس المال باقيا ردة المسلم اليه الى السلم ولم يكن له ابراه
بمثله او القيمة سواء عتق في العقد او في المجلس بعينه في المجلس
كتمسكه في العقد **قول** وكون المسلم فيه اي وشرط السلم ايضا كون
المسلم فيه دينا لان لفظ التمسك والسلف موضوع للمدين فلو قال اسلمت
اليك هذه الدرهم في هذا العبد فقال قبلت لم يكن ذلك سلبا ولا سعا
بل صلا للفظ كما لا يكون قوله بعك هذا بله ثم سعا ولا هبة ويصح
بلفظ الشراء والضابط في مثله انه اذا استعمل اللفظ فقام يوجد
فيه تمام معناه وان كان بينهما بعض التسام كالتسري بلفظ السلم فان
تمام معنى السلم لا يوجد في البيع بل فيه اخفق منه او كان اجزاء اللفظ
رافعا له ولم كقولك بعتك ثلاثين اشترت الصيغة فيه ولم يدل على المقصود
فلم يصح العقد بها بخلاف ما اذا كان المعنى هو معنى اللفظ مشتركا في معنى
واسم اللفظ في احدهما ثم استعمل في تفر كاسم بلفظ الشراء فان المعنى
له معنى للشراء موجود بتمامه في السلم الا انه اشترى شرا غيرا وكذا السلم
في المنافع بلفظ لا سيجار الذي اشترى اجارة العبد فلهذا روي جانب المعنى
في مثله هذا معنى كلهم الرافعي في كتابه جاز **قول** وان عتق اي وان
عتق العاقد للمسلم فيه قطرا او قرية كبيره فانه يجوز وله منافع الزينة كلاب
ما اذا عتق باغا اي مستانا او قرنه صغيره فانه قد نصب ثمة باعنه
ولان مثله هذا المعنى بضم محال التخصيص والمسلم فيه شرط ان يكون
دنا من سلة في الزمة مستراد او **قول** مقدورا اي وشرط ايضا كونه

مقدور على تسليمه وليس هذا من خواص التسليم بل نعم كل بيع وركب
في التسليم الحالك في الحالك وفي التسليم الموجل عند المحار وشبههما قوله
لدى المحار فلا يجوز التسليم في منقطع لدى المحار ولا لوجار محار الرطب السني
ولا باس باعطا. **قوله** من المحار اذ يوجد **قوله** ولو في قطراى ولو كان
عليه وجهه في قطر آخر ولم يوجد في موضع السلم ان كان يعتاد اليه نقله
لغرض المعاملة لا نحو الخف **قوله** لا وقت الباكوة اى لا يجوز التسليم اليك
يكون محله وقت الباكوة في قدر كثير من حصيله في ذلك الوقت بل انه عند
فلا قبله فيه مثل ذلك لغير وجه **قوله** وان انقطع اى وان انقطع
فهذا المحار اذ قبله بانه يعلم بها انقطاع الجبس الذي المحار في سعي العقد
للعقل الحق بالذم فهو كالموافق للمسمى بالتم لا سعي العقد وهو العقل
على مقدور في ظاهره وعرضه من نقطه كباقي العبد المبيع قبل القبض وذلك
بعضي المحار كذا. **قوله** ههنا يحرم المسلم من ان يسخ العقد وسائر
الى وجود المسلم فيه وكذلك له اغياب المسلم اليه ولتقار المسلم فيه موضع الى مكان
التسليم المحقق مؤنه يحرم المسلم ولم يكن له مطالبه المسلم اليه بعد المحار بالمسلم
مع مؤنه نقله فان لم يكن له كالمدرامه والدنانير او كان ولم يطلبها
منه بل مع المسلم فيه فلم مطالبه به بعد المحار حيث كان وقوله في المحار
لقوله خير اى انما شئت ضار في المحار لانه وقت وجوب التسليم لا قبل
المحار وان علم به بقطاع قبل وقته خلاف شبهه بالكلية فيما اذا اختلف
لما كلن هذا الطعام فلا يملك قبل الغد ولنا انه تحت في الحال وما فر
الى الغد **قوله** فان اجاز اى فان اجاز المسلم العقد حسب شرط المحار
ثم بداله في جهان يمكن من الفسخ لزوجه المولى والمهر اذ رضت بالمقام
ثم تدعت وكان المسمى اذ اجاز العقد عند ابقاء العبد مالم يرضه لان
التسليم مسمى له في وقت كذا وفيه سقاط انما يؤثر في الحال دون
مسمى له فيما بعد **قوله** معلوم القدر اى وشرط ايضا كون المسلم فيه معلوم
القدر لقوله عليه السلام من اسلف فلنسلف في كل معلوم ووزن معلوم
الى اجل معلوم والعلم بالقدر اما بالوزن او الكيل او العدد او النزع اما الوزن
ففي كل ما يباع في المحال الكبير حرمه كالسحق وما فوقه من نحو الامان والملك

والعقار

والعقار والبطخ ولم يكن في بالعد اكثر اختلاف افران صغيرا وكبرا وكثيرا
ما لا تختار كيدا كفات المسك والعنبره تصح السلم فيه كماله بل وزنا طالت
للقدر العسر منه ماله كثير والكيل لا يوجد ضابطا فيه قاله امام وكذا في نحو القدر
وقصب السكر مسلم فيه وزنا طالت بها واطمانا وطمانا على القصب الذي لا
صلاح فيه ونقطع مجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من العشود نقص عليه
قوله مع العقد اى معلوم القدر بالوزن مع الحد في اللين له من مضروب بالاضار
ولا يهيى الجمع بينهما الى غير الوجود بخلاف ما اذا جمع بينهما في نحو البطخ **قوله**
وبه او الكيل اى بالوزن او بالكيل في صغيرا حجم موزانه يجوز السلم وزنا في
المكدرات وكحلا في الموزونات بخلاف الرومات لان المقصود منها
المقدار وكل منها معروف وشم نقص ان يقع على طريق الممانه فصح لا ساع
قوله ولا يغتر في القبض اى ما اسلم فيه كحلا لا يجوز مضنه وزنا ولا يغتر
وقاما في شرط في العقد ولانه شبهه عسانا المنوع منه في التسليم **قوله** بهما
اى لا معلوم القدر بالوزن والكيل يعني جمع بينهما فلا يقال اسلمت اليك في
صاع حنظل على ان يكون وزنها كذا لانه تحت غير الوجود **قوله** في صغير
معلوف بقوله وبه او الكيل وما بينهما معترض والصغير في قوله وصغير الحجم
ومثل بالوزن ومعلوم منه وطريقه وبه ان ما دونه كالبندي كذا فلا يجوز السلم
في نحو الجوز واللوز عدد او يجوز وزنا كذا اطلقه الرافعي ومعه الكيل وغيره
عن صاحب البيان من تصحيح واستدرك القوم فقالوا قشورا يجوز واللوز محمله
فمنها غلاظ ومنها رفاف والعرض يملك ما حصله من منع السلم فيها بالوزن
ايضا والحاصل اطلقه به محاب على النوع الذي له اى ان قشور غلابا
قوله والعنبر والنزع اى معلوم القدر بالعد والنزع في الثوب لا ينسخ
بالاضار وله عفى ان لا يضبط بالكيل والنزع والعنبر **قوله** وضد اى اذا
عن الكيل مكيالا فسد بحد ثم يظن ان كان ذلك المكيال مما لا يعتاد
الكيل به كما يكون ضد العقد ايضا لان فيه غررا طاعة الى احتماله
اذ قد سلف قبل المحل والسلم الحال في كل كالموطر فلا يبيع وان كان
مما يعتاد الكيل به لم يفسد العقد بل لغو شرط تعينه فهو كسائر الشروط

التي لا غرض منها قوله ولا جل محطوف على القدر اى وشرط ايضا ان
يكون معلوم لا جل في التسمي لقوله عليه السلام الى اجل معلوم فلا يجوز ان
ما خلف وفيه كالحصاد وقدم الحجاج ولو قال الى العطا لم يجوز ان اراد
حصوله وان اراد وقت خروج وقد عتق في السلطان وما جاز خلاف
وقت الحصاد اذ ليس له وقت معين وما روى انه صلى الله عليه وسلم
اشترى مريوقا سكا الى مسر فحول ان صح على زمان معلوم عندهم
والتاقت شهرة الفرس والروم واياهم كالتيروز والمهران وما يور
معلومات كالتاقت شهرة العرب واياهم كالتاقت معلومة مضبوطة
وكذلك التاقت فصح التصاري وموعيد لم ان علم المسلمون
باخبار التصاري فاما اذا اختلفت معرفة التصاري ولم يعرف المسلمون
الى من جهتهم فلا يجوز التاقت به اذ لا اعتماد على قولهم ومن قول
المصنف ان علم انه يكفى فيه بعلم المتعاقدين وان لم يعلم غيرهما
وكذا يعلم غيرهما من المسلمين وان لم يعلمه ونظر اليهود كفتح النصارى
فما ذكرناه قوله والى ربح اى ولو اجل الى ربح وغير نفسه
بانه كذا او الثاني حل باول جزمه من شهرى ربح ليعق به ستم
من غرضه بهم وكذا لو اجل الى جمادى او غير المحجج فان لم
يعين ذلك اذا قال الى اول ربح او اول جمادى كذا في خلاف ما لو قال
محلى الى ربح او الى بعضان او الى الجمعة فانه لا يجوز لانه جعل ظرفا
وكانه قال محلى جزمه فراجاء وذلك مجهول وهذا شكل بما اذا قال
طالق في يوم كذا او في شهر كذا حيث علم على قوله واما الفرق بان
الطلاق يجوز تعلقه بالجاهل فوجه انه الصباغ بان بعضنا
ان يقع الا في الجرمه فاضر واستحسنه الرافعي قوله وبه شهر للهلال
اى وبه شهر المطلقة في باجل الشئ فانه محمول على الهلال والشمس لان
الشهر الشئ حتى يوافق الهلال قوله وبه المنكر يعنى لو وقع
العقد في اثناء شهر وهو المراد بكونه منكرا فصح المنكر وصدق المنكر
بالعدد وبحسن ما عداه بالاهل فلو عقد في اثناء شهر صفر مثلا وكان
التاخير مثله اشهر حسب الريحان بالهلال وعم الباقى من صفر ليس هو

من جمادى الاولى ولو بقي من صفر لفظه او يوم ويقص الربحان وجمادى
حل لا جل بانسلاخ جمادى ولا حاجة الى التسمي من جمادى الاولى
الكفاء بالثبوت التي مضت فانها جرت عينة كوامر وانما تراعى التكميل
بالعدد في غير ذلك قوله والمطلق اى والتسمي المطلق هو قدر المطلق
والتاخير حال كالمبيع المطلق فانه محمول على حلول الثمن وتتم
صحة التسمي المطلق واحال ايضا لانه اذا جاز فوجلا فالحال اجوز
ومن الغرض بعد قوله وصفات الى قوله اى وشرط التسمي
ايضا ان يكون معلوم صفات معرفة او صاف التسمي فانه ذكرها
شروط في العقد فلا يصح التسمي بما لم يسطر او صافه او مضط واما
بعض ما يجب ذكره من البيع لا كونه جهالة المعقود عليه مع وجوده
على العين ولان لا يحتملها التسمي مع وجوده على الدين اولى قال
الرافعي ثم اعلم ان من لا صاحب من يقول بحسب الصفات او صاف الى
يخلف بها العرض ومنه ويحتمل هو صاف التسمي بخلافها القيمة ومنه
من جمع بينهما وليس شئ منهما معولا به على اطلاقه لان كون العبد
ضعيفا في العهر وقويا وكابيا واعتا او صاف بخلافها العرض
والقيمة ولا يجب العرض لما وكات المصنف لاجل هذا اعتراض
نكر الصفات في قوله وصفات ليكون الحكم جريئا فلا يتوجه له عرض
المذكور لكنه يلزم منه الرد الى الجهالة والتحكم الا ان يقال قوله ظاهر
يخرج مثل ما ذكره المعترض وفيه نظر لطهور الفرض في كون العبد
قويا في العهر قوله بذلك اجنس متعلق بمعلوم ان يعلم الصفات
المذكورة بان يذكروا اجنس الى اخره ويجوز ان يكون الماء للمصاحبة بذكر
جنس المسلم فيه ونهيه لا بد منه وقد يعنى ذكر النوع عن اجنس كالحاكم
والضمان فان ذكرهما يعنى ذكر البقي والغنم ثم ان كان طيرا
فلا بد من ذكر من ذكرى الصغرا والكبر في اجنثه وقد جعل صاحب العلقه
الدرجج مثلا للجنس في الطير والربا حة مثلا للنوع فان كان كذلك
فوا ايضا من صورته سحفا بذكر النوع عن ذكر اجنس ولا بد في
السن في الطير فان عرف ذكر وان كان صوانا عنى الطير فلا بد

مع ذكر الجنس والنوع من ذكر اللون والذات أو به نون مقول
مثلا استأثرت الملك في معبره ببر المهره اسن ان لبون ومن
ذكر القدر في الرقعة مقول استأثرت الملك في عبد هذيت
اسم ابن سب سب طوبى القام ويجوز اسلمه جاريه صغرى في كبر
وفي يمكن ان اسم اليه مرتب لصغرى عثماني ذنبه اذا كبرت وبني الصفة
المشروطه وجهان اذا علمنا يمكن فلا مبالاة بما عسى ان يكون
وطيه لها كوطي الثوب ورتها بالعيب قوله لا ذكر الكبر والشيخ
وبكلم الوجه واسمن والملاصه اي لانت ذكي شار ذك بعد اسبقا
والكبر بان علوصون العنبر سواد مثل الكبر من غير التحال
والشيخ سده سواد العين مع سفها وبكلم الوجه هو استدانه ولا خلاف
في انه لا شرط ذكي وصف كل عضو على عكسه باوصافه المفصلة
وان تفاوت به العرض والقيمة من ذلك نعت غرض الوجه وفي الملا
تورد للمفقال شأه على انها مره وصفه اكفهم او لا ضافه قوله
وانه خصص معطوف على الجوز مع اي يذكر الجنس والنوع مع ذكره
خصص بربانه اذا سلم في اللحم وجب ذكر الجنس كما لعنم او البقر
والنوع كالضمان والمعز والذئب ونه نون وا فابتن الذئب
فلسن انه خصص او غير خصص وبذكر السن مقول صغرى او صغرى
ومن الصغرى رضيع او فطم ومن الكبر جنيح او ثقب وبذكر انه راع
او معلوف ومن موضع اللحم ايضا من الفخذ او الجنب او الكتف
ولظهور اختلافها من ذلك والضمير في قوله او غيرها يعود
الى الصفات المذكورة اي مع ذكرانه خصص او غير خصص او غير رضيع
معلوف او غير معلوف وتعلم من اقتصاره على ذكره انه لا يعتبر ذكر
السن والفرال في يجوز شرط لا يحذف مثل بان العجب يزال عجب
هو عيب وشرط العيب نفس السلم لعدم انضاط وفي الصحاح
ان العجب هو الهزال قوله وسئل اي اذا اطلق السلم في اللحم
وجب قبله ح ما فيه من العظم على الحالة وان شرع زرع العظم
حاز فلا يجب قبله مع العظم قوله والطول الى اللحم معطوف ايضا

على

على الجوز مع اي يذكر الجنس والنوع مع ما ذكره فيما ذكر الطول
والعرض والغلظ والذقة والنوعه او الخشونة والرقه او الصفاء
في الثوب وبذكر ايضا البلاد الذي ينسج منه ان اختلف به العرض
وبجوز السلم فما صنع غزله قبل النسج وكذا في المصنوع بعد النسج قوله
وبجوز اي ويجوز التلم في الثوب المقصور وفي المقصور وهو الخام
والثوب المطاوع في السلم محمول على الخام واما المغسول بعد اللبس
بعض الشروح المنع من جواز السلم فيه لعدم انضاطه قوله بلغة
عرفانها اي الشرط ان يكون ذكر الصفات بلغة عرفانها المتعارفا
فلو جهلها او جهلها احد ما لم يصح ولا يكفي معرفتها بل لابد من ان
تعرفها غيرها ايضا ليرجع اليه عند تنازعها ولا يربط فيها بغيره
بل يكفي معرفه علبين وهذا مخالف لما قرئ في سلم فصيح النصاري حيث
يكفي فيه معرفه الناس وان لم يعرف المتعارفات ومعرفها وان لم
تعرف الناس على ما هو المفهوم من قول المصنف هناك اسم لهم
على بناء الفاعل على ما لم سم فاعلمه لا فادتها اعتبارا بحرف العالم من غير
جهة النصاري من غير اسراط معين العالم والفرق ان الجمله
هناك راجعه الى مجهول ومنها الى المحققه اليه مجازان فظهر من
ذلك الجمله مالا يخبر من هذه قاله الراجعي قوله ومنضبطها
الى قوله ولا كذا اي وشرط السلم ايضا كون السلم فيه منضبط
وان كان مختلط واعلم ان المختلطات اربعة انواع لمن هو مختلط
المحلي او صناعي اما ان يقصد جمع اخلاطه او واحد منها او يقصد
جميع اخلاطه اما ان سعد ضبط اخلاطه قديرا ووصفا او لا سعد
اذا عرفت هذا فاعلم انه لا يجوز السلم في النوع الواحد منها لا غير وبها
يقصد جمع اخلاطه وسعد ضبطها كالمعاجين ومعظم الفقهاء
والكلاوات وكالحصاف والنعال لا شتما لها على رطبها والبطلانه
والعبارة بضيق عن الوفا لا صفتها وهما بها وكالعتي والنال
والخريط وما عدا هذا النوع ومنه نوع الثلث الباقية يجوز السلم فيه وقد
اشار المصنف اليها بذكر امثلها فاستنبط اخلاطه كالثوب العناني

طريا او كان مما يحتاج الى مكان له مؤنه كالحظ الكثر فلا يجبر على القبول
لخبره بذلك وان لم يكن له غرض في له متناع اجبر على القبول
سواء كان للموحي غرض سوى راء الذمة كلفكاهن او ضامن
اوله يمكن ان يراه الذمة عرض طاهر وليس للموحي غرض في له متناع
فمنع من التعت وهذا مفهوم من قوله حيث للمسح عرض وفهم منه ايضا
انه اذا تقابل غرض الموحي في له داء والمحق في له متناع كان
المحق حاب للمحق قوله ومكانه يشير الى انه اذا اتى المسلم اليه
بالمسلم فيه في غير مكان التسلم وهو موضع العقد او ما عني على ما حرر
وامنع المحقق من قبيله فان كان له غرض في له متناع باركان لعله
مؤنه او كان الموضع مخوفا لم يجبر على القبول واما اجبر عليه كما في المحرق
كالمداو اي لا يجب القبول على المسلم في غير محرق الله او في غير مكانه
حيث اعرض في له متناع بان كان لعله مؤنه او كان الموضع مخوفا لم
يجبر على القبول واما اجبر عليه كما في المحرق قوله كالمداو اي لا يجب
القبول على المسلم في غير محرق الله او في غير مكانه حيث له عرض في له متناع
كما لا يجب على له داء على المسلم اليه في غيرهما لذلك فاذا طوبى المسلم اليه
بداو المسلم فيه قبل محله وامنع لم يجبر على له داء لان له غرضا في
له متناع قطعا وهو موافق بالا جلا وان طوبى به بعد المحرق غير
مكان التسلم فان كان لعله مؤنه ولم يمنع المسلم به بطلب مؤنه
القبول ايا فذلك لا يجبر عليه لظهور غرضه في له متناع واما مطالب
بالقمة لحياله ايضا له متناع به عراض عن المسلم فيه قبل القبض للمسلم
البيع واكتنه هذه كما لو انقطع المسلم فيه وقد علم ذلك من قوله في اول الباب
او غاب ونفرا المسلم فيه مؤنه وفهم انه لو لم يكن لعله مؤنه فله مطالبته
به بعد المحرق حيث كان اذا عرض للمتع وقد سبق بما ذكرناه ان قوله
حيث للمتع غرض نعم الصواب هو ان لا يقبل له داء في غير المحرق
المكان الا انه لا مفهوم لهذا القيد له داء المحرق اذا لم يتنع حلق
المتنع عن الغرض فلا يلزم ذلك له داء قبل المحرق مطلقا ومفهوم
منه انه لا يجب له غرض للمتع قوله ويجاز الى آخره اشار الى

باب

باب الفرض وجمع منه ومن التسلم في باب واحد مشتركهما في اللقب
اذ كل منهما سمي مطلقا وفي المعنى بان كلا منهما اثبات ما في الذمة
لمبدوله في اكال ولذلك اعتبرهما بقرض ان يكون مما يجوز التسلم فيه
فيكون مضبوط القفص معلوم القدر لتساوي مضارره ونحوه او اراض
المكيل وزنا وبالعكس كما في التسلم واشار بقوله فقط الى ان ما لم
يجوز التسلم فيه لا يجوز رضه فلا يجوز رضه الخبز واللبن الكبار بناء
على ان الواجب في مرض المسومات في المثل صورته فسود
ضبطه او نقر وجوب قوله لا جاره محل للمسقرض اي فانه لا يجوز
رضها وان جاز التسلم فيها لئلا ينهي السلف عن اراض الوليد وله
ربما يطاها المسقرض ثم يتردها العرض فيكون في صورة اعادة
الخواري للموحي وخرج بقوله كل محرم المسقرض بنسب او رضاع
او عصامه وكذا نحو المجوسه قوله يا جاب ان جاز العرض بايجاب
وقبول موافقه له في المعنى كما في سائر المملكات من البيع والهبة
وعينهما وقوله كما فرضك الى آخره اعلم للايجاب ولو امر على قوله
ملكك كان هبة فان اختلفا في ذلك البلد فالقول قول الخادم
قوله ومك اي ومك المسقرض المعرض لجزء القرض وله مؤنه
على التصرف فيه لانه اذا قبضه ملكه التصرف فيه من جميع الوجوه
ولو لم يملكه لما ملكه التصرف فيه وله ان يسقاه عذرا الهبة والعرض فيه
مدخل قوله وجاز الى آخره اي ومع ملك المسقرض له بالقبض
بحوز للمرض الرجوع في عنه لانه اذا عكس منعه المدل عند الفوات
فله ان يتمكن من المطالبة بعينه اولى وقد مرجع المملك للغير فملكه
كما في الهبة فلا يسعد ذلك والمسقرض ايضا ان يترد عن ساقه
واذا رده فعلى العرض القبول له محاله قوله ويجب في المثل صورته
اي فما اذا اسقرض مسقوما ولا يترد القم له ما روى ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسقرض بكرا وربه بازله وروى انه اسسلف
بكرا وامر بتره حمله والبكر الفتي من بابه والبازل الذي تم له ثمان
سنين واما وجوب رد المثل حقه فما اذا اسقرض مثلها فله رد

لم يرض له المصنف اذ يقول قوله المثل صور نعم الصواب من كان
كل مثل صبي فخر في الصور وعبر عكس قوله وادام الى اخر
اي حتى لا يودي الودي عن الجيد واما في غير مكان من مواضع ان
كان لتعلم موه نعم لو طهر بالمسح في غير مكان من مواضع جاز
مطابقته بالقصة ان كان لتعلم موه لجواز من عساه عن القرض
تخلاف السلم فقول نعم كالا سناء اى لا يخالق القرض السلم في هذا
الافى هذه ثم العمة الى مطالب بها مى فم بل لا يقرض نعم القصة
المطالبة وادامها ثم اجتماع في مكان لا مواضع فهل لرد القيمة
والمطالبة بالمثل وهاه المسح من مطالبته يرد العمة اطلق الرافعي
وعين فيه من غير تصحيح قوله وان افرضه الى اخر روى
انه عليه السلام قال حل قرض جربعا مهوريا اى شرط فيه ما يجز
النفق الى المفضل لا بد من هذا التاويل لجواز رد الزنا
غير شرط وعدم فساد القرض بشرط جبر النفق الى المفضل
كما ساقى ولو شرط ان يرد الصحيح عن المكسر او ان يجرد عن الربوك
او يباى في القدر ولو في غير الربوك او شرط ان يرد بعد شهر
وللقرض عرض في التأخير بان كان الزمان زمان نهب او ان
يرده ببلد آخر ليس من خطر الطريق او موه السار او شرط الرهن
بدن آخر فسد القرض بكل مرهنة الشروط اى لم يفسد الملك
بالفرض ولا صحة التصرف فيه والحديث الذي سبق واما حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص ارفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ
بعرا ببعيرين الى اجل محمول على السلم بذلك ذكره جل قوله ولو
افرض من غير شرط الى اخر واخبر والدليل على الجواز قوله عليه السلام
خيارهم احسنهم للقرض قضاء ولا فرق في جواز رد ماله اكثر من غير
شروط في الدونات ومن غيرها واما من ان يكون الرجل مشهورا
برد الزنا او لا يكون واما فساد الشرط دون العقد حيث شرط ان
يردها او المكسر عن الصحيح او بعد شهر من غير غرض للقرض ان
يقضه قرضا آخر فلان المعنى انما هو شرط جبر النفق الى المفضل مما

النفق

النفق للقرض والقرض عند ارفاق وحسبها وكان زادا في المسألة
ووعده وعدا حسنا واما صحة شرط الرهن بالقرض او الكفيل به او كفا
عليه او من قبله به عند الحكم فله بها وثمة للقرض ولست بمنافع زايد
عائد على القرض وقد ظهر مما مر انقسام الشرط في القرض الى ثلثة
انقسام صحح وقاسد مفسد وغير مفسد قوله باب
معة الرهن الى اخر من صفة الرهن الكتاب والسنة والجماع قال الله
تعالى فوهن مقبوضه ووهن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرره
من يهودى ويعتبر في صحة امور من هذا الباب والقول الا سوا
كما في البيع ومنها كون الراهن ممن يصح منه البيع بشرط ان يكون مكلفا
مطلق التصرف فلا يصح رهن الصبي والمجنون والمجور عليه والره
نزع من التبرع فان صدر من اهل التبرع في مال نفسه فذلك والى
فالشرط وقوعه على وفق المصلحة وبه غناط فوهن الولى مال الصبي
والمجنون والمجور عليه بالسنة واربها لم يشروط رهنها وكذا رهن المكاتب
والعبد المأذون له في القارة واربها مالها والمراد بالولى ههنا من يولى التصرف
لم يشترعا سواها كان ابا او جد او قاضيا او منصوبا من جهة فمن صور
بالمصلحة ان يشرى للمولى عليه ما يساوى ما بين يده نسيه وبرهنة
ما سادى ما به ماله وهو لانه ان لم يملك المملوك فقه غرضه طاهر
وان تلف في الذبي اسراه ما يجز والى ذلك من شأن بقوله ان ساقى
المسترى الثمن والمملوك وبعضى اطلاقه ان لا يجوز رهن ما يرد
على ذلك وان كان مما لا يملك عادة كالحقار خلافا للشيخ اى عمر لان
الرهن يمنع التصرف كيف كان قوله اولهيب الى قوله اى لو وقع
نهب او عرق وصاف الولى على مال المولى عليه فله ان يستنى عقارا
وبرهن الثمن ماله ان لم يمتها اذ لو في الكا ولم يبع صاحب
العقار عقارا الا بشرط الرهن لان ما يباع المجهول في مثل هذه الحالة
ممنع عند النيب الى ماله فان هذا اولى ولم ان يره ايضا مال المولى
عليه اذ لا يرضى طاعة الى العفة او الكسوة او لثوبه بالزينة من
غلام جناه او لا صلاح صناعه اذ يقاهاه ريفاع غلامه او حلول دينه

الموئل او ليقاق باله الكاسد فان لم يردت شيئا من ذلك فسخ
بقدر رهنه اولى من سقراض وحسب جاز للموئل الرهن فليشرط
ان يرهن حراسين يجوز له بداع منه والمكاتب في رهن ماله كالولي
في رهن ماله الموئل عليه صبي سوط وقوة على وعلى من حناه
والمصلحة والعبد الماذون ان دفع اليه السيد ماله لتجرفه كالمكاتب
ويؤول بالمنع اذ ليس الرهن من عقده التجاره حتى يذنا ولي المالك
الاذن وان لم يدفع الله شيئا بل قال له اجبر بما هلك فله البيع والشراء
في الزمة حاله وموجلا والرهن وبه رهنان اذ لا ضرر فيه على السيد
فان صار في ماله فكان كما لو دفع اليه ماله قوله وارثن اي
وارثن اولى للموئل عليه ان افرض ماله لضرره به او باع
ماله منه لذلك او غنطه ولا يجوز له كفاه منسار المسمى بقوله لثبت
معلق على موطن وارض وبيع وقوله او غنطه معلق على البيع فانه
فلا يجوز للموئل اقراض افراض مال الموئل عليه ولا سعه منه الا عند
ضروته به او حرج او غنطه او اذا اراد سفرا وكوز للقاضي في اقراض
وان لم يعرض شيء من ذلك لغيره اسفاهه ونعيم من اطلاق ما ذكره المصنف
انه اذا ارثن بالتمر جاز به رهنان محبته ولم يجب ان يستوفي منه
ما ساوى المبيع نقدا قوله او بعدد اي ومن صور المصلحة
في رهنان ان يعذر على الولي اسفاهه دين الموئل عليه ويرهن به
الى ان يفسر اسفاهه ومنها ان سرب الموئل عليه دينه فله رهنان
به الولي اسفاهه قوله في عين اي صحة الرهن بما قرئ في عين
ومواشاة الى المرهون وشروطه منها ان يكون عينا فلا يجوز رهن
الدين لانه غير مقدور على تسليمه وله رهن المنافع لانه لا يفسخ حتى
يستوفي بها صاحب الدين ونعيم اطلاق قوله في عين اي لانه لا
يشترط كون المرهون مفرا بل يصح رهن الشائع من الشريك
وقوله قبل القسمة او لم يقبل كما يصح ببعده وبضمنه تقضي الجميع
ولو رهن نصيبه من بيت محين من داره شريكه بادن الشريك صح
وكذلك نفي اذنه على ايج الوحي عزله مام كما يصح ببعده لذلك

وموئع في اطلاق الكتاب وله ربح عند صاحب الهذب انه لا يصح
لانه ربما سعى القسمة ونفع هذا البيت في نصيب صاحبه فيكون
قد رهن ماله غيره ويخالف البيع لانه اذا باع زال ملكه عن البيت
واسحات المقاسمه معه واذا ربح صاحب الهذب ان الحكم في
البيع مثله وعلى الوجه الثاني ان يعقب القسمة كما قرئناه فهو ككلف
المرهون او نعيم الراهر فانه فيه احتمالان بهام قال الراجح او بهما
الثاني امثاله للمقوات اليه وكلف نزل منه في السماويه وقد
حمل له في طرف اخر من الدار مثله ما كان له في ذلك البيت وعن
بهام محمد ربحي بوسط من القسمة له وسواء ان كان محمرا في القسمة
غيره القسمة وان كان نخل فهو كالكلف قوله شاع لدي المحل اي لغيره
ان المقصود من الرهن او من مقاصده اسفاهه التي من المرهون عند
الحاجة بشرط ان يكون قابله للبيع عند حلول الدين ان كان موجلا
وفي الحال ان كان حالالا وقوله لدي المحل شاعها فاما يجوز رهنه
كالحق ولم الولد والمكاتب والوقف كسواد الخراف وامتنه التي حررت
واشجار القلعه ويجوز رهن ما احدث فيه من غيره واذا رهن المحل فيه
فالخراج على الراهر لانه مضروب على الرهن قوله لم معلق الحق
الى الحق اذا رهن عيدا معلقا عنه بصفه فان كان بدين حال او موجلا
سعى حله قبل وجهه الصفه صح رهنه لقبوله البيع لدي المحل فان لم يسق
حتى وجدت الصفه كان كاعتاق المرهون شاع على ان به عيار كان
وجه الصفه حال التعليق وان سقى حله بعد رهنه بصفه لغوات مقصده
الرهن قبل المحل وليس ذلك كرهن طعام مسايح اليه اسفاهه ان الطاهر
من حال صاحب الطعام الرضا بالبيع عند خوف الفساد ككلا يضع خلاف
ما نحن فيه وان لم يسقى واحده من رهن بل جاز عدم الصفه كدخول الدار
فلذلك لا يصح لما فيه من الضرر والله تعالى قال تعالى من لا يملك الروح
فدفع احدى التائب لله شفعال كما في قوله تعالى من لا يملك الروح
وعلم منه عدم الصفة فما اذا اسقى المبيع بطريق من ولى قوله
كالمدبر مثال المولى عتقه بصفه وقد قدم بناء على ان التدبير معلق

وله يصح رهنه وعلى القول بأنه وصيته يصح رهنه وبطلان الرد
لأنه يكون بالرهن راجعا عن الوصية قوله وإن استعاره أي أن
استعار الراهن العين لاجل الرهن وهذا الثاني إلى أنه لم يشترط
في المرهون أن يكون ملكا للراهن بل لو استعاد عبدا لرهنه بانه
جاء خلاف ما لو باع ملك الغريم بانه البيع معاوضة فلا يمكن التمسك
من ملك الممنوع والرهن استباق ولا سباق بمصارع المالك
كما لكفالة ولا شهاد قوله أن ذكرنا في حق أي صح ذلك بشرط أن يذبح
المستعير للمعير جسد الدين من كونه مضمنا أو غيرها وقدره من كونه
عشرة أو ثلثين مثلا وصفه من كونه صحيحا أو مكسرا حالا أو موقلا والمرهون
شكونه زيدا لأن له عانة للرهن ضمان في رقة المرهون كما سأل في شك
في اختلاف أغراض الضامن لذلك قوله وبطل أي وبطل رهن المستعير
المذكور أن حاله المستعير شرط من الشروط المذكورة فلو عين قدره من
الدين بطل رهنه بالثمن وبه يقول بطريق الزائد وفي المارون قوله
يعتق الصفقة بل يبطل في الكل للخالف كما لو باع الوكيل بالغيب الفاعل
به يقول يصح من المبيع في القدر الذي يساوي الثمن قوله أنه أن
نقص أي أنه أن عين قدر رهنه ما نقص منه فانه لم يبطل لرضا
المالك به في ضمن رضاه بالثمن قوله لم يهرع لغير البطلان فقد
نوب البطلان فما إذا استعار لنا لرهنه من شخص واحد فرهنه
من شخصين أو بالعكس لم يفاوت الغرض بذلك لأنه إذا رهنه
من شخصين فربما يبيع أحد المرهنين ما يخصه دون الآخر فيسقط ملك
على المالك وفي العكس إذا رهنه من واحد لم ينفك شيء بأداء بعض
الدين فله فمالورهنه من أسن فانه ينفك بأداء دين واحد مما يخصه
من المرهون قوله وفي ضمان أي وفي عانة للرهن ضمان من الموار
للدين كتن لا في ذمة بل في رقة ماله الذي هو المرهون فانه كما يمكن
أن يلزم ذمته دين الغريم يعني أن يلزم ذلك عين ماله لأن ملكه
منها محرقة وبهره قوله وله رجع أي وليس لواحد من المعير
والمستعير المذكورين أن يرجع في المرهون المذكور بعد قبض المرهون

له

له

له لزوم والضمان وكذا الراهن بالمضض وأما قبل القبض فلكل
منهما الرجوع لأنه إذا لم يلزم بالنسبة إلى الراهن قبل القبض وهو
المدعون فلا يلزم بالنسبة إلى غيره أولى وإذا رجع وكان الرهن
مشروطا في سح فله من سح السح إن كان جاهلا بالحق أو لم
وإن تلف المستعير المرهون في يد المرتهن فلا ضمان على المرتهن في
ظاهر وله على الراهن سح على كونه عانة المذكورة ضمانا فإذا لم
سقط الحق عن ذمة المضمون عنه كيف يرجع الضامن عليه خلاف
ما لو تلف في يد الراهن لأنه مسعر حثيث وله سح حكم الضامن له بعد
قبض المرتهن بدليل جواز الرجوع عن ذمة في الرهن في القبض
كما مر وكذلك إذا عني العبد المستعير المرهون في يد المرتهن فمع في
أجره لم يضمنه واحد منهما لما ذكرناه في التلف قوله وبما رأى أن
حل الدين أو كان حالا فلا ضمان بأمر الراهن المستعير فكل الرهن
ويجوز على ذلك وإن قلنا بأن هذه عانة ضمان يمكننا أن نخلص
المشعول بوشقه الرهن وله من ج على الخلاف في أن الضامن هل يمكن
أحبان به صرح على أنه ليس له دعه سعيها للثمن الذي أتته في رقة
ملكه بأداء الدين وأما أن كان موقلا فليس له حبانه عليه قبل حلوله
كن ضمنه وبما هو جلا له يطالب به صير معجرا إذا لم يبرأ ذمته قوله
والمرتهن أي وبما المالك المذكور المرتهن أن حل الدين وأما
الراهن بأحد الطرفين وبما أمانة ماله أو طلب دمه من الراهن
لنوقد سفل الرهن فقله أن حل سفل سفل أي أمر الراهن والمرهون
ومناول لما كان الدين حالا من أصله ولما كان موقلا في رفاق
صاحب الدخلة والمكثان كما في الضمان فإن عند حلول الدين
للضامن طلب المضمون عنه بخلصه أن طوب وطوب المضمون له
بإبرائه أو طلب دمه من المضمون عنه ولكن أن يقول في السطر المذكور
بظرفات أصح الوجهين في الضمان أنه ليس للضامن المطالبة قبل
أن يطالب وهما للمعير المطالبة بطلقا بعد اكتمال الفرق الراجح
بهما في كتاب الضمان بأن المرهون مجبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر

نعم نظره الراجح بما اذا ضمن ديناً موقبلاً ومات لأصيل المضامن ان يقول
اما ان يطالب بمقتضى من التمسك او تسمى قوله وروجع اى اذا حل
الدين لم يود الراهن ما عليه روجع المالك لو ثبت في البيع بان الرهن
لم يسلط على البيع المأذون عليه فان لم ياذن مع علمه قوله وروجع
اى اذا ابيع معه في الدين رجع المالك على الراهن بما بيع ان كان اقل
القيمة لانه لم يضمن من الدين الماذن القدر وان كان اكثر منها فلا يلزم
قوله الضمان وعلى العارضة لم يرجع المالك القيمة لان العارضة بها يضمن فخرج
لو رهن عبداً بدين غير مدين ادنه مخ لكن لو بيع منه لم يرجع قوله
وارهن اى اذا قال مدين لغنى ارهن عبدك بدنى من فلان فهو مخ
فهو كما لو مضى ورهنه حتى يموت فيه جميع ما تقدم ولو قال مالك العبد
ضمن ما لفلان عليك في رقبه عبدك هذا قال القاضي بصر ذلك
على قول الضمان ويكون كالمعان للرهن قال امام فيه مروي من جهة
ان المضمون له لم يقبل ويجوز ان يعتبر للقبول في الضمان المعلوم بالايمان
بقرباله من الدين وان قلنا انه لا يعتبر في الضمان المطلق في الزمة
قوله ويجوز الى الفسخ ما يتسارع اليه الفساد لرطوبة ان امكن كصفة لوطب
الذي يثبت جاز رهنه وجفف اذا دعت احاطة الله وان لم يكن كما لثمن
التي لم تخفف وكما لم يراف فان رهن بالدين الحالى حازم ان مع في الدين
مضى الدين من موضع آخر فذاك ولا مع وجعل الثمر رهناً كمال تضع مفهوم الوشع
وان رهن بالدين الموقبل فله ثلث احوال امدها ان يعلم حلول الدين قبل
فساده فهو كما لو رهن بالحالى والثاني وهو صورة منطوق الكتاب ان يعلم
فساده قبل الحلول فان شرط ان يباع عند الشراف على الفساد ويجوز ثمنه
جاء ولزم الوفاء بالشرط وان شرط ما يباع فهو فاسد بفساد الدرهم لثمنه فانه التوفيق
وان لم شرط ما هذا ولم ذلك لم يجز ايضا لانه مدين لم يكن اسفاه الحق منه
عند المحل والبيع قبل البيع مقتضات الرهن والمالك ان لم يعلم الحلول
قبل الفساد ولم يملكه فهو كالثاني واولى بالجواز قوله كما يفعل اى اذا
رهن ما لم يتسارع اليه الفساد بطرما غرضه للفساد قبل حلوله لا قبل كالأتم
الحنطة وتعدر تحضها فانه يباع ايضا ويجعل الثمر رهناً مكانه ولم ينسخ الرهن

بذلك

بذلك وان منع الصحة ابتداء على بعض التقادير المتقدم كما ان ابا
منع صحة العقد واذا طرأ ما يوجب التمسك و لو طرأ ذلك قبل القبض
فهو كما لو طرأ الاتفاق وساقى قوله مدين آخر اى صحة الرهن بالايجاب
والقبول في عين بيع مدين وهذا اشار الى الممنون به ومن شرط
ان يكون ديناً ولا يجوز الرهن بالعين المضمونه في يد الغير بل المقصود
من الدين اسفاه الحق من ثمن الموهون اذا مع عند الحاجة ويحل
اسفاه العين المحبته من ثمن الموهون و فرق بينه وبين الضمان
اذا جازنا ضمان به عين المضمونه بان الضمان الزم في الزم فلا يجزى
اذا لم يتلف العين وفي الرهن دولم تجزى الموهون كضرراً ظاهراً ومن
شرطه ايضا ان يكون ثابتاً فلا يجوز الرهن بدين لم يثبت بعد كثر في اسفاه
به منه وان لم يفرقاً حتى ما بعالمه و ثمنه حتى فله يقدم عليه كالشهادة
وان يكون لما اذا اصله الزموم وبمعناه ان الدين الثابت ان لم يكن
لزوم اصله كقولهم الكتاب لم يصح الرهن به لان الرهن للتوفيق والمكاتب
سبيل من اسقاط ما عليه متى شاء فلا معنى لتوفيقه وان كان لم لزوم
في الجاه فاما ان يكون لما في حال الدين او لا ولا يصح الرهن
سواء كان مبيعاً بالجواز ام لا وسواء كان مستقراً كالعرض وارش الحياه
ومن المبيع المعوض او غير مستقر كالشئ قبل قبض المبيع كالحجر قبل اسفاه
المصلحة والصدوق قبل الدخول والثاني ان كان به حاربه وضعه الزموم
كالثمن زمن اختيار فذلك يصح الرهن لعرب حاله الزموم قال امام وهذا
منقول على ان اختياره يمنع بغير المالك في الثمن الى البايع واما اذا جعلنا
مانعاً والظاهر منع الرهن لوقوعه قبل ثبوت الدين وان كان له حاربه
في وضعه الجواز كالجحار به الجحار قبل تمام العمل لم يصح الرهن به
ولو بعد الشروع في العمل لان الموجب له العمل وكانه لا يثبت له قبل العمل
فخرج يجوز الرهن بالمنافع المحبته في اجارة الزمة دون اجارة الغنى
لقوات الدينته ولا يجوز الرهن بالزكوة ولا بالدين قبل تمام العمل لعدم التسوية
وبجوز بعده قوله ويزيد الى ثمنه بشرط ان لا يكون شرط الدين الموهون
ان لم يكون به رهن آخر بل يجوز ان يرهن بالدين الواحد رهناً بعد

ثم هو كما لو رهنها معا بخلاف عكسه وهو ان يكون الشيء رهونا بدين آخر
مثلا مفرضه عشرة اذى على ان يكون رهونا بهما فانه لا يجوز رهنه
عند المدين فان اراد بوجهها فليعسها المولى وليسافا رهنه
بالعدين والفرق بينه وبين الزمالة في الرهن ان الدين شعار الرهن
من غير عكس فالزمالة في الرهن سعل فارج فلم يمنع فارج فلم يمنع
وعكسه شغل متقول فامتنع قوله ونج اى ويجوز ان يمزج الرهن بالبيع
او القرض بشرط ان يوفق طرفي الرهن عن طرفي البيع او طرفي القرض
اى يوفقا احدهما عن احدهما ويوفق عن الآخر لخصم المرح فمقع احد طرفي
الرهن طرفي البيع او القرض ويوفق بعدلها انه يوفق الطرفين معا
الطرفين كذلك لعدم المرح حينئذ ويحترز بقوله يوفق عما اذا قدم الطرفين
على الطرفين او وسطهما مثال التاخير المزمع ان يقول نعتك هذا العبد
بلف وارمنت به هذا الثوب فقول الخاطب اسريت ودهنت او فرك
افضلك هذه الدرام وارمنت بها عبدك هذا فقول اسعرضها ورتبه
ووجهوا الصحة وان كان القياس فسادا لتقديم احد سقى الرهن على
ثبوت الدين بان شرط الرهن في البيع والعرض جائز لحاجة الموفى فذلك
من صدهما ويل اولى لان الوثيقة ههنا الدفان الشرط ربما لا يفي به
وفرقوا بينه وبين مرج الكتاب بالبيع فما اذا قال لعبدك كاسك على الف
درهم ونعتك هذا الثوب بكذا فقال قلت الكتاب والبيع حيث لا يجوز
بان الرهن من مصالح البيع وليس البيع من مصالح الكتاب وبان العبد
يصير اهلا للعالمه مع مولاه حتى يتم الكتاب وفيما ذكره من وجوب الصحة
ووجهي الفرق المناقشة مجال لا يحق قوله ولغا له اى رهن ان
عليه دينا لعنه فاذا اه لظنه ذلك لغا له اى حتى اذا سئل الخا كان
له لا ستره اذ لا عين بالظن الكاذب خطاؤه وكذا بلغوا الرهن لظن صحة
شرطه في بيع فلو باع بشرط ان يرهن المستحق بدين غير الشرط بطل البيع
لما علم في باب البيع واما الرهن فان اى به مع العلم بفساد شرطه صح وان
اى به على ظن صحة شرطه لغا كما لا ياء على ظن الذين يقولون ولغا له اى
والرهن مع قوله لظن الدين وصحة شرطه فيه لى ونشأ لغا له اى لظن الدين

بعد احدى

ولغا

ولغا الرهن لظن صحة شرطه وعن الشيخ اى عهد انه يصح الرهن مع
الظن المذكور بخلاف اداء الدين والفرق ان له دار مستدعى بوث
بوث الدين وصحة الرهن لا استدعى سبق الشرط والذى يفسد
اراد المرافعى هنا ترجيح الصحة فانه يعمل بعدم الصحة عن القاضي وهذا
عن الشيخ وغيره ثم شبه الخلاف فيه بالخلاف فيما اذا باع مالك ابيه على ظن
انه حق وكان ميتا وقال كانا على راي بغير ظنه مانعا من الصحة لانه ربما
لم يبع لو عرف حقيقة الحال ولا شك ان المذهب عدم اعتبار الظن في ذلك
الصورة لكنه لما ذكرنا نظريتنا في كتاب البيع وهو ما يوجب بشرط آخر
قال هناك واذا اسما ببيع الثاني نظرات كانا علمان بطلان ذلك
والا لم سانهما به على حكم الشرط القاسد هكذا نقله صاحب المذهب وغيره
ثم قال والقياس صحة وهذا شعريات المذهب من حيث الفكر بوث
قوله ويدخل الى آخيه اذا رهن حاملا فان تمت الحاجة الى البيع في الدين
وهو حاصل بعد بيع كذلك لما ان فلنا المرح يعلم وكانه رهنها والحق قد
رهنها وانما يحل محض صفة متبعتها وان ولدت قبل البيع فالولد رهن ايضا
شأنه على الصحيح من ان الحكم يعلم ولو جعلت بعد الرهن وكان حاملا عند
الحاجة الى البيع لم يكن احكامه رهونا على انه يعلم ويجوز سعيها لبيع
اسيئاء الحكم ونسج ايضا سعيها من غير استثناء وتوزيع الثمن على الحكم ونسج
اذا لم يعرف قيمه الحكم واما عدم دخول غرضه بخلاف في رهن يجمع لانه كالشئ
له وبيع بدخل في رهن الشئ وان كانت غير موصوفة بالثمن اى اكارته بعد
استقرار العقد لما ثبت فيها حكم الرهن فالوجه عند العقد اولى وبهذا انفاد
البيع لقوم وضعف الرهن وورق الفرحاد وانما والسر وتلاس كفن
الخلاف وحقق المصنف مسكني الحكم والغصن بالذكر لبقا لهما فان الحكم
يدخل في رهن الثمن وان لم يتناول لفظها بدهل له فله وغصن خلاف ذلك
في رهنه وان تناوله لفظه ثم حكم المصنف حكما عاما بان كل ما هو متصرف
لفظ الموهون لا يدخل في الرهن لضعف الرهن عن الاستيعاب بخلاف
البيع فلا يدخل الدين والصوف المستحق وغيره في رهن الحيوان ولا
الثوب في رهن العبد ولا المفناح في رهن الدار قوله ونسج

الى آخره اشار الى ما يطرا على الرهن قبل القبض مما يفسخ الرهن ومما
لم يفسخ الطوارى ثلثة انواع اهدا ما ينسب الراهن من التصرفات
وقد اشار الى ضابط كل ما يكون من ذلك فسخا ولما لم يكون
يقوله وتصرف وهو مبتدأ موصوف بقوله منع الرهن وقوله طريانه
مبتدأ ثان خبره ومنع والمبتدأ الثاني مع خبره خبر لاول اى كل
نصرف لو تقدم على الرهن لمنع انعقاده كالبيع والهباء
الوقف والكتابة ولا سداد والتدبير والرهن والهبة مع القبض
وطريانه بعد الرهن وقبل القبض فسخ للرهن ونعم انه ان يفسخ
الذي لم يمنع الرهن كالزوج والجار والوطي من غير افعال
تكون طريانه فسخا النوع الثاني ما تعرض في المتعاقدين
كوف العاقد وجنونه واخائه والحجر عليه لسفه او فلسه وطريانه في
قبل القبض ليس يفسخ وان كان شبهة كالوكالة في الحوازم الجاهل
قبل القبض مناسب لفساخ به لكن لما كان مصير الى التزام
الحق بالبيع زمن الاختار في عدم الباري وقد اشار الى ذلك بقوله
لم يوف العاقد وعلم منه بطريقه ولي ان جنونه واخائه لذلك والحجر
بالسفه او الفلس اولى بذلك لانه لا يجب سقوط العادة بالكلية
واجنون بوجه ولفظ العاقد شهر الراهن والمرهن اصله وكلامه
ثم ان جن الراهن فان كان الرهن مشروطا في بيع وضاف قيم
الجنون ففسخ المرهن البيع لو لم يفسخ المرهون ثم كان الحظ في
المحض افضه اياه وان لم يحف او كان الحظ في الفسخ لم يفسخ
وكذا لو كان الرهن رهن بيع قال الراجح هكذا اظهره وهو محمول
على ما اذا لم يكن ضروري ولا غبطة لانها يجوز ان رهن مال الجنون
استدالا فلا سداد اولى فان من المرهن يفسخ القيم فان افسخ الراهن
وكان الرهن مشروطا في بيع ففسخا ففسخ ولا جاز النوع
الثالث ما تعرض في المرهون كباقي العبد المرهون ولا يفسخ به الرهن
وان استقر به المرهون الى حاله منع فيها ابتداء الرهن فيها الحاق الرهن
قبل القبض بالبيع الجاهل كما في ذلك اذا جنى جنانه تعالى

برقه

برقه فانه لا يجوز ابتداء رهنه بناء على امتناع سعه وكذا يحجر العصور
المرهون فان لم يفسخ جعله كعروض الجنون للعاقد معا كوالا ان
الحقنا الرهن بالوكالة بطل بعروض الجنون وابعاده خيرا قبل
القبض وان الحقنا به بالبيع الحايض لم يطل بعروض الجنون وادعيات الثاني هو المذ
وكل من بان واجنائه اولى لعدم لفساخ من الجنون ولم الملك
والمالكه فهما بخلاف الجن وان اشتركت الصور كلها في عروض اكله
الممانعة من ابتداء الرهن قبل استحكام العقد قوله ولا يفسخ
الجن اى لا يفسخ فسخه في حال الجنه لعدم المالكه ولو حصر الجن
بعد القبض لم يفسخ لانها مرهونه ثم لا يفسخ من قال بتوقف
عادخله بان ان الرهن لم يفسخ وان بان انه بطل ومنهم من
يقول ومن الجنون على احكامه الراجح انه بطل لزوال المالكه ثم
اذا عدا خلا على قول لا يعود الرهن الى عقد جديد والمذهب
يعود بغيره الخلل كما يعود به الملك ومنهم من ذهب الى انه لم يردوا
بالبطالان بعد القبض الكلى الكلى بل ارفع حكمه ما دامت
الجنه وادخلوا بعدم البطلان قبل القبض عدم البطلان الكلى
فسخ غير المبيع قبل القبض كغير المرهون بعد القبض في انقطاع
البيع وعوده اذا عدا خلا آخر اذا كان الرهن مشروطا في
بيع شب الخسار بالجن قبل القبض وان قلنا بانه لا يطل الرهن
لان اكل بعض من العصور ولا خيار بغيره في يد المرهن لكونه
في يد قسسه وبلغه يرد ان القبض ركن في لزوم الرهن حتى لو اراد
الراهن الرجوع قبل القبض كان له ذلك لانه عقد ارفاق يحتاج
الى القبول فلا يلزم الا بالقبض كالقبض ثم القبض في المقول وغيره
على ما تقدم في البيع وانما يفسد القبض الرفع اذا صدر عن مكلف اذا علم
بعض من المكلف من الصبي والجنون كما لا يفسد صرفاته اللفظية في
اولى فان القبض من الباطل ليس للعقد قوله كقول الدين
اى ويعتبر كون القبض مكلفا في لزوم الرهن كما يعتبر ذلك في بعض الدين
المستبر في الزعم فلو قال مكلف الدين لمن علمه الدين سلم عقبي الى هذا

الصبي فلم قدره الله لم يبرأ عن الدين وكان ماسله باقيا على
ملك حتى لو ضاع ضاع منه ولم يمتد على الصبي ملك المالك
حتى يملكه اليه وانما لم يبرأ من الدين من قبل في الزمة لم يمتد
المريض صحيح فاذا لم يصح لم يزل الحق المطبق عن الزمة كما اذا
قال لمن علم الدين الوصي في الحق فالق حتى قدره لم يبرأ خلاف
ما اذا قال مالك الوصية للموضع سلم مالي الى هذا الصبي فلم يخرج
عن العبد لانه اعتبارا به في حق المتعبد كما لو قال القها في البحر
لكنه ما ثم اذ لم يكن ثم ضرر للتعبد عن اضاعة المالك ولو كان
للصبي فسلمها الله ضمن سوا كان باذن الولي او دونه اذ ليس لها نصيبها
وان امر الولي به نفسه لم يدع اقباض الراهن او اذنه حتى لو قبض
المرتهن من غير اذن الراهن لم يصح قوله ولو كل اي ويجوز ان وكل
المرتهن في القبض من شا اد جري الساب فيه كما في العقد لكن لم
يجوز ان وكل فيه الراهن اذ لم يتولى طرقة العقد شخص واحد سوى
ما تم في البيع وكما لو وكل الراهن وكل رعت الراهن فاما كان او مدبرا
او ام ولد له ان يدهم كيد وكذا العبد المازون لم يكن من اجبي عليه خلاف
المكاتب لم يسلط له بالتد والتصرف قوله وامكان عطف على القبض
اي يلزم الرهن بالقبض المحقق لمن ليس المرهون في يده وبالمضي
المقدد لمن هو في يده وذلك بامكان سيره الى الموضع الذي فيه المرهون
فلورهن المالك ماله الذي في يده غنم ودرعه او غصبا او غير ذلك مما
هو من يده لم يلزم رهنه الا بمضي زمان سابق فيه صورة القبض فاذا كان
المرهون مسعولا فاسا اعتبر مضي الزمان يمكن المصير اليه وقوله ولما
شترط نفس المصير اليه ومثاله هذه ولم يمتد الفارس سوا كان مما سبق
بقائه ام لا اذ لا يمتد بقاء قوله كالحبة والبيع اي يعتبر لسوت
حكم القبض معنى زمان سابق فيه صورة القبض في رهن ما في اليد
المرتهن كما يعتبر ذلك في حبة ما في يد المتهب وفي بيع ما في يد المشتري
قوله باذن جديد اي يعتبر ذلك في الرهن مع اذن جديد من الراهن
لمن المرهون في يده من جهة الرهن لان اليد الثابتة كانت عن جهة

غير

غير الرهن قوله كالحبة اي الرهن كالحبة في اعتباره اذ كان
في القبض راجحة المخصوص ونفهم من اقصاء هنا على قوله كالحبة ان
البيع ليس كذلك فلو باع المالك ماله للذي في يده من ذلك الحاي
لم يمتد القبض عن البيع الى اذن جديد لان البيع ساقط به القبض
قدولم القبض يقع عن القبض المحقق ولم استحقاق في الحبة والركن
هذا اذا وفي الثمن او كان موقبله فاما اذا كان حالا ولم يوفه لم يحصر
القبض الا اذا اذن الباع فيه وقد علم ذلك من قول المصنف في
فصل القبض من باب البيع وسيد القبض ان وفرا الثمن او كان
موقبله قوله ويرى الغاصب الى لغز لما حكم في رهن ما في يده
اراد ان سمن ان ذلك الغنم اذا كانت يده يرضان كالغاصب المتعبد
هل يبرأ عن الضمان بالرهن ام لا وقدم على ذلك انه يبرأ بالامتناع
موصوفه به يدلح به ثمان وثمان مائة والضمان بمصنعان ولم يبرأ ان تقاضه
على ما في يده ولما بان من وجه الله الحق في يده ولما بان رهنه ما في يده
ولما بان وجه اياه ولما بان موكله في يده او هبة لمن هذه العقود
وان كانت عقوده امانة فالغرض منها حتى لو البري ان الغرض
من الرهن الموقف وبقي الضمان بجمعان كما لو تعبد المرتهن من الرهن
وبصوفا منا وبقي الرهن حاله خلاف له يدلح حيث يرتفع بوعك
الموضع في الوصية وكذا لا يبرأ الغاصب والمتعبد من المالك
بايراهما عن الضمان والمالك باق في يدها سواء على عدم صحة براء
عالم يجب ووجد سبب وجوه لان الغصب سبب وجوب القيمة عند
اللف وقد استدرك بعدم حصول البراءة بالبراءة على عدم حصولها بالعقود
المذكورة فان انشا عقوده به مانات ليس بالبراءة التصريح بالبراءة
فاذا لم يحصر البراءة به فبذلك العقود اولى الا ان معنى هذا انه استدرك
الا حصر بالامتناع وقدم على قوله يمنع الى الرهن اني بالفارس في قوله فمستع
على ان هذه العقود من يده قوله ولم يلزم الرهن واعلم ان الرهن
كلونه يوثق لادن المرتهن في عين المرهون يعني قطع سلطته كانت
للراهن ليحكم به داء وحده سلطته للمرتهن لم يكن لسول به الى سلفا

مكلم المصنف هنا فما يقطع من سلطنة الراه والضايط ان كل تصرف يزل
ومعه الى الغير كما يبيع والبيع فانه يمنع من الراه واما ما يزيله ولم يسلطه
الى الغير كما لعاق فساق وكذا يمنع منه ما يزيل الملك ولكنه يبيع
المرتهن في مقصده الرهن وهو الرهن من غيره وكذا ما يقطع المرهون
ويقال الرهن فيه كالروح فان الرهن في اجاره الخلية فوق الرهن في المرو
وكذا يمنع كجائته كسعه وكذا اجازته من غير المرتهن ان كانت الى مدة
سليمة بعد المحل لها يعلق الرهن وان لم يمنع البيع على المذهب
وان كانت الى مدة سفيضة مع المحل او قبله صح واما اجازته من المرتهن
فصح مطلقا كما لا عارة منه فلا بد من بقصد في لفظ المصنف واذا اعم
من المرتهن وكانت به جارة قبل تسليم الرهن ثم سلمه عنهما جميعا جاز
وليس عن الرهن وقع عنهما جميعا لان الرهن به جارة محقق ولو سلم
عن به جارة لم يحل من المرتهن قوله والوطي الى لغيره اي كما
منع من التصرفات القول ما ذكره يمنع من التصرفات الفعلة ما
سذكره من فسخ وطى اجازته المرهونة لانها ان كانت بغير مقصدها
بالمضامين وان كانت بها وكانت في سن بجل فربما حصلت مفوت
الوشع او سخرى الملاك في الطلق وليس له ان يقول اطا وانزل
لان الماء سبق وان كانت في سن بجل لصغر او يارس منع من فسخها
ايضا احتياطا وصما للباب اذا الحلق ليس له وقت معلوم وهذا
كما ان العتق يجب على الصغير ولا يسه وانه كان المعصية صلى
اسراء الرهن ومن التصرفات الفعلة الممنوعة سفر الراه بالرهون
طلب السفرام قصر لما فيه من الخطر واخياله القوة ومثل هذا منع
زوج له من السفر بها وانما جاز لسدها ان سافر بها لحقة المعلن اليه
وللا سقاعه عن تزويجها ويجوز بالسفر بالزوجه احرقة رعاية لمصلحة النكاح
التي فيها لا يحذر الوافر واما ما يزيله سفاعات بالرهون فكل اسفاح
بصر المرهون يمنع الراه منه كالبناء والغراس في الرهن المرهون وكلا
زيج ما يتوفى فيها لمصان فتمها بذلك والذي لا يضر كركوب الراه
وسكون الدار واستكساب العبد وليس ثوب لم يقطع به لا يمنع

منه لما في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال الظهور رك اذا كان
مرهونا وعلى الذي يركب يفتنه ومنع من قطع عضو او سلع من
الرهون اذا كان في القطع خطر وان كان في ترك القطع اضرار
كقطع اليد المتاكلة وان لم يكن في القطع خطر فهو الكهاب انه
لم يمنع سوا كان في ترك القطع خطرا لم يفتنه المصباح ان لم يقطع
ان كان في الترك خطر ومقتضى هذا البقصد المنع اذا لم يكن خطر
في الترك ولم يمنع قصد المرهون وبجاءته ومعالجته بالادوية والمراهم ونحو
ذلك مما فيه مصلحة ولم يفتنه العبد والهمة في وقت اعتدال الهواء
ان كان مندمل قبل المحل لانه امر به بقتنه والغالب فيه التلعة وان
لم يندمل وكان فيه نقص لم يجر وكذا لو كان به عارض يخاف منه من
الختان قوله واعتاق المومنين ولا يفتن المومنين المومنين المومنين
فانه لم يمنع بل سفيضا يرسى من نصب احد السركين الى لغيره لقوله
وهو الكوسفة لم يفتن ولم يفتن لانه يفتن القمه فبصر رهنا خلاصا
اذا نجى العتق لغيره فبذل القمه وليس وقف المومنين كعتاقه وان قلنا
لمحتاج الى القبول لقوله العتق بالسرية وغيرها قال له ما مومنين بل القمه
على قصد الغرم صادر رهنا ولا حاجة الى عقد متانف والمصداق
الموقوف ثم العتق سفيضا في الحال ولا يخرج على قول في وقت يعوق
بالسرية والفرق ان العتق مرسى الى ملك الغير ولا بد من تقديم
الى المعنى مجاز ان يقال انما سفيضا اذا اسبق ملك السرك ويد على
العرض واعتاق الراهن بصادف ملكه قوله وايلان اي وله ايلان
المومنين اعلم ان الراه اذا وطى جازته المرهونة فولدت كان الولد حرا
نسبا ولحقه عليه اذ لم يفتن المرتهن في الولد وهو بصيرام ولد بطران
كان مومنا فنع والاولاد هم مومنين من جوارحه الولد اولى بالسفود
من لغيره فاعاق لهما فغل والفعل اقوى واشد يعوق ولهذا سفيضا
اسلاد المجنون والمجور عليه ولم يفتن اعتاقهما ومنهم من يفتن
لم يفتن سفيضا بفتن حقه العتق بل حقه وحق العتق دون
المنجوع وحيث حكى بالسفود فعليه القمه على امر في العتق وحيث

المفوض لم يجز معها قبل الوضع لانها حامل حتى ولو اذاولت فلا يباع
حق نسفي ولدها اللبا واذا اسقته ولم يوجد مريض فلا يبلو حتى
يوجد اذ قد سافر بها المسمى فملك الولد واذا اوصفت مباح
ولها على بالسفوق بينهما وبين الولد للضرورة فان الولد حر وسعة
ممنوع وان لم يسفرق الدين فمعتها مع فيها بقدر الدين ومعتها حتى
لا يستلاد فان لم يوجد من مسمى البعض مع الكل للضرورة
واذا مع فيها بقدر الدين انفك الرهن على الباقي واستقر
فيه والسعة على المسمى والمستولد بحسب نصيبهما والكسب منهما
لكل ومما عادت الى ملكه بعد ما سعت في الدين حكم بسفوقه للاستلاد
خلاف نظره في الهتاق حيث لم يسفد العتق بعد العود والفرق
ان الهتاق قول بعضي العتق في الحال فاذا ردت لها بالملك والاستلاد
فعل لا يمكن ردها وانما منع حكمه في الحال حتى الغير فاذا زال المانع
عمل عام ويعود الاستلاد ههنا اول ما لو استولد جارية الغير بالثمن
ثم ملكها لوقوعه في الملك ولو انفك الرهن عنها ولم يسفوقها في الدين
بفقد الاستلاد ايضا بخلاف نظره في الهتاق لما تم وليس للراهن
المستولد ان يبيع هذه الجارية للمؤمن وانما يتباع في الحق للضرورة
وهذا معنى قوله ان الاستلاد ثابت في حق الراهن واخلاف في ثوبه
في حق المؤمن قوله بغير يوم اي ولا اعتاق الموسر وابلا فان
كلا منهما لا يمنع بل يسفد مع لزوم فيه يوم فسفد الهتاق مع يوم
الهتاق لانه كالملا ف يسفد لا يلا بغير يوم لا يلا وهو يوم خيال
لانه سبب استحقاق العتق الذي هو كالتلف قوله ومن المعسر ان
الهتاق المعلق بالمعسر ان وجد وصف العتق بعد فكل الرهن قد
ان الهتاق المنجز والمحدد يسفد لمقوله محل للبيعة الى بدل فلو
علق العتق بصفة فان وجدت قبل الفك فهو كالمضى وان وجدت
بعد بعد العتق وكذا اذا علقه بنفس الفك فانك لم تجز العتق
لمضى المؤمن ومن ذلك العتق لم يسقى له حق وقد ثبته اخلاف في
علق العتق بعين الفك بما اذا قال العبد لنزوجه ان فعلت كذا فاستقر

ثلاث

ثلاث ثم عتق واخلاف في حكمه العبد جاد وان علق بالعتق ولم خلاف
في علق العتق بالفك فمأخوذ فيه وقرئ به بان الطلقة الثالثة ليست
مأخوذة للعبد ومحل العتق محمول للراهن وانما منع حتى الرهن قال الراجح
ولعلك لم سعاد لهذا الفرق ونقول العتق محمول للراهن كما ان الطلقة
الثالثة غير محمولة للعبد ومحل الطلاق محمول للعبد كما ان محمول
الراهن فلا فرق قوله فيهم الى آخره يريد ان الراهن المعسر اذا احبل الجارية
المهونة فمات في الطلاق غم فماتها اذا قدر عليها لكون رهنها بدلها لانه
لم يسفد استلادها على ما قر وقد ثبت ان ههنا كما باله جبار من غير
وكذلك من وطئ جارية غيره شبه فمات في الطلاق غم لم فماتها للثبوت
الى الهلاك بخلاف الحق لان الوطئ سبب ضعف وانما اوجب الضمان في
الامة لانه استلاد عليها والعقوق من آثار فادعنا اليك ولا سبلا
ومخلاف ما اذا اكرم امرأه على الرنا فمات في الطلاق اذ لا يضاف اليها
الى وطئ لقطع الشرع سبب الولد منه ويخلاف الموت بالوطئ كالملا لولد
الهالك عن محض قوله ويندأ وينفد من الراهن كل نصف منع عنه
مما تقدم اذا فعله بادن المؤمن لان المنع كان عاجل حقه وقد رضي
باسقاطه لان اذن في البيع وشرط على الراهن ان يره عنده من
اذن في سعة فانه شرط باطل كحالة الثمن عند التلف فاشبه ما لو اذن بشرط
ان يره من به مالا آخر مجهولا واذا بطل الشرط بطل الرهن لانه وقط الرهن
على حصول الوثبة في البدل واذا بطل الرهن بطل البيع وكذلك بطل
رهن في الهتاق بشرط جعل للقيمة رهن او في الوطئ بهذا الشرط
اذا اجل وكذا الرهن في البيع بشرط ان يجر حقه الموطر من الثمن يقال
سعى ان يصح الرهن في البيع فان فساد الشرط لا يوجب فساد الرهن
في البيع كما لا يوجب فيما اذا وكل وعلا يبيع عبده على ان له عشر سنة
فانه يصح الرهن والبيع مع ان الشرط فاسد كحالة الفسخ ولو قبل
البيع المثل لما نقول لم يجعل الموكل لنفسه في مقابلة الرهن شيئا وانما
شرط الموكل جعل مجهولا فافسد الرهن عليه واما ههنا فالمرئ شرط
لنفسه شيئا في مقابلة اذنه وهو يجعل الحق فاذا فسد فسد ما يقابل قوله

ورجع اى ويجوز ان يرجع المرتهن عن الاذن قبل مصرف الراهن كما يجوز
للمالك ان يرجع قبل ان مصرف الوكيل ولو اذن في الهبة او الرهن
والمعاضد ورجع قبل تمام قباضه جاز واستنعى قباضه بان تمام الهبة
ولزم الرهن بالمضيق بخلاف ما لو اذن في البيع وباع الراهن بشروط
الخيار فرجع المرتهن قبل انضائه من مبيع البيع على الرغم والكمال
دخيل انما يظهر ان في حق ماله ايجار وان يرجع المرتهن ولم يعلم به الراهن
مصرفه فهو كمصرف الوكيل بعد عزل الموكل وقبل بلوغ الخبز
فالمصحح عدم الفسخ قوله وخلف اى اذا اختلفا بعد تصرف
في الاذن فقال الراهن مصرفه بالاذن ومحمد المرتهن والقول قوله
مع منتهى بان لا يصرح بعدم تلفك ويقاد الرهن فان حلف فهو كما لو مصرف
غير اذنه وان نكل يحلف الراهن فهو كما لو مصرف باذنه وان نكل وكاز
المصرف اعتاقا رقت العتق على العبد او ايجاره بخلاف ما لو نكل
المفلس او وارثه عن التمسك المردود حيث لم يحلف الغريم بان العبد
ثبت الحق لنفسه والغريم شبه للمفلس اولا واذا جرى هذا خلافا
بين الراهن وورثته المرتهن حلفوا على نفي العلم وان جرى بين
ورثته الراهن حلفوا على البت والرجوع في قول المصنف
من محمد الرجوع قد يمكن علمه على صورة اخرى ايضا ومضى رجوع
الراهن عن الرهن قبل القبض اذ القول قول محمد ايضا وهو المراد
هنا وفيما سبق كانت المجامد هو الراهن ولذلك قال محمد فاني
بلغتهم لمتناول كله منها قوله والبيع قبل اى يحلف من محمد البيع
قبل الرجوع حيث انفع على الرجوع لكن اختلفا في وقوع البيع
قبل فادعى الراهن وقوعه قبل الرجوع لنقد محمد المرتهن يحلف المرتهن
على ذلك بان لا يصرح بعدم البيع في ذلك الوقت قوله والرهن مضيق
اى ويحلف ايضا من محمد الراهن اذا اختلفا فيه فقال المصنف رهن
كذا وانكر المدعي او قال رهنى عبدك فقال بل تؤتى بان لا يصرح
عدم الرهن وكذا يحلف محمد من الرهن بعد الاتفاق على الرهن
والمجامد هو الراهن بان لا يصرح بعدم القبض هذا اذا كان المرهون في ذلك

فان

فان كان في يد المرتهن فالقول قوله بان اليد حرمه الصدق واسبق لا صاحب
على ان يزل اختلف التصرف فيهم على هذين الحالتين فاطلاق المصنف
محالف لما يفتهم قوله ولو باقوله اى ولو لم يجر اقرار القبض بان قامت
السنة على اقرار الرهن به وهو مع ذلك محدد وصورة الحكم وحكمها على
ما ذكره الرافعي ان يقوم الحجة على اقرار الراهن بالمضيق ثم يقول لم
يكن اقرارى عن حصة فلهفوق انه مضيق فان ذكره في قوله تاويله
كما اذا قال كنت اقبضه بالقول وطسب انه مكفى مضيقا او القى الى
كتاب عن لساب وكلمى بانه اقبض ثم طهر من ورا او قال اشهدت
على رسم القبالة قبل محقق القصة فلم يحلفه وان لم يذكر له تاويله
فالمصحح عند العراقيين وهو ظاهر النص انه يمكن حلفه ايضا اذا قال
ان الوفاق بشهد عليها قبل محقق ما فيها فاني حابة الى بلطفه بذلك
والمصحح عند المراءون انه لا يمكن من الحلف ولا يلفى الى قوله
لمناقضته لاول هذا اذا قامت الحجة على اقراره فان اقر في مجلس القضاء
بعد بوجه الدعوى عليه وعن الاعمال انه لا يمكن اذ لا يكاد يقر عند القاضي
الا عن محقق وقيل غير ذلك لفرق استولى له مكان هذا خلاصه ما ذكره
الرافعي في المسئلة وهو كما يرى غير مستحسن يحلف الراهن بل للحلف المرتهن
لا غير وكلهم المصنف في حلفه ولا يحلف مع ما بين الحلف والحلف من التفاوت
قوله وعن جهة اى ويحلف من محمد مضيق المرهون عن جهة الرهن يعنى
اذا كان المرهون في يد المرتهن ومناضا في جهة القبض بان قال
المرتهن مضيق عن الراهن ومحمد الراهن وقال بل عضبة فالقول قوله
الراهن وكذا لو ادعى مضيق عن جهة اخرى ما دون فيها كالودعة لا طار
والهبة بان لا يصرح بعدم الرهن وعدم اذنه في القبض عن الرهن
قوله ورجوعه اى ولو اعترف الراهن بانه في القبض عن جهة الرهن
وادعى انه رجع قبل القبض عن الاذن فله ومحمد المرتهن رجوعه طرف
على عدم الرجوع لانه لا يصرح قوله وقد المرهون والمرهون به اى
يحلف من محمد مد المرهون وهو الراهن كما اذا قال المرتهن رهنى هذا
بعض ما فيها من له شجار وقال الراهن بل لا رهن دونها وكذا اذا

اصحافي فدد الدين المرمون به كما لو قال المرمون رهنه بالقبض وقال
الراهن بل بالقول بل اصله ما ادعاه المرمون قوله وللراهن
المداد ويصح المرمون بعد لزوم الرهن اليد على المرمون بل ان
صام التوت بها قوله بالامانة اي المرمون امانة في يد المرمون لا سقط
سلفه شي من الدين ولم يلزم ضمانه اما اذا بعدي فيه فان الرهن شمع
وشعه للدين فخلال يحل ما سقط الدين كوت الكفيل واذا ابري
الراهن من الدين باء او ابراء او حواله كان الرهن امانة ايضا في يد المرمون
ولا يصار مضمونا عليه الا اذا ائتمن من الرهن بعد المطالبة قوله
اي الرهن شرط ان المرمون عاره للمرمون او جميع منه بعد شهر
امانة قبل السهر مضمون بعد ان رهنه فاسد كونه موقفا وكذا الحارة
وسعه لكونها معلقين باسقاط الشره ولا يصل ان كل عقد بعضه صحته
الضمان فذلك فاسد والله الشايع بقوله وفاسد كل عقد كالصحيح في
الضمان وعدم قوله ونزع الى النعم قد مر ان اليد على المرمون
صح للمرمون والنظر لان نه انها قد زال بسفاح الراهن والضابط
ان لا يسفح منه مع بقاء عنه كما لم يورث واحبوبه لم يزال يد المرمون
عنه وما سواه ان امكن كسار عرض الراهن منه مع بقاء يد المرمون
كما لعبد سكت في يده فحل جمعها بين الحقتين والى نزع من يد
كما لو طلب خدعة العبد وان امكن استكسابه في يد المرمون سواء كان
المستوفى للمنفعة هو الراهن او غيره واليه لا يشك بقوله ونزع الى النعم
وقوله بما معها اي بما جامع يد المرمون وقوله وفيه اي وقت
لا سفاح لم غفر ولو كانت المنفعة مما استوفى في بعضه وقتا لا استوفى
والركوب استوفى في وقته ورده الى المرمون في غير ذلك وان كانت
بما دفعه استوفى ادم النزع قوله وشهد اي اذا نزع الراهن
المرمون من يد المرمون لا سفاح المذكور استوفى نفسه شاهد من
انه باخذ لله سفاح لم ظاهر الولد فانه يكفي بظهور حاكم ولا يكلف له
في كل لقنه لما فيه من المسقة ولا يمكن من اخذ اجاره لله سجد له اما اذا
امتن من عثانه اياه بان كان محمالة او كان ثمة وعند اهله او شق

ثقاب قوله وطلب سعة اي وللمرمون طلب سعة المرمون و له
القبول سعة على سائر الغنم ان صل الدين ولم يورثوا ما سعة
الراهن او وكيله باذن المرمون فلولم باذن المرمون واراد الراهن
سعة قال له القاضي اما ان باذن في سعة وما خذ عقل من سعة
واما ان يبره وان اتى الراهن سعة بعد طلب المرمون البيع وانى اداء
الدين ايضا اصبر احكام على اداء وان احتربا سعة احكام على اداء
او البيع وان احتربا سعة احكام ولو كان الراهن غائبا اثبت غيبته عند
حتى سعة فان لم يكن منه او لم يكن هناك حاكم فللمرمون سعة كمن طفر
حس حقه من قال المدون ايجاد وطبينة له قوله ما الصرف اي
ما ذكرناه ما الصرف في المرمون فهو مجموع من جميع الصنفات القوية
والفعله اذ ليس له سوى حق به سباق وما سعة واذا وطى اكاره المرمون
بغير اذن الراهن فوطيه زنا بوجب الحد والمهر وان كانت مضمونة و
الولد ملك الراهن وكذلك اذا وطىها باذنه وعلم انه حر لم وان طن الحل
وطى شبهه تسقط به الحد ووجب المهر وقته الولد ان اولدها له فترسب
واذا ادعى الجمل بالقرم مع اذن الراهن يصل ويدفع الحد وان شائني
المسلمين لم ينكحهم بعد نفق اذا حفي على عطا رهنه ابدعك
مع انه من علماء التابعين فلا سعد صفاء على العلم واذا ادعاه
مع عدمه لا وزن لم يقبل الا ان يكون حديث عهد به سلم او شافى ياديه
بعد عن علماء المسلمين قوله ومن امنه الى النعم بشر الى
ان الراهن والمرمون ادا البقاء على وضع المرمون في يد الراهن
على عظمة تاز اذ ربما لم يثب احدهما بالآخر وسقان به وليس له رده
الى احدهما دون اذن الآخر فان فعل خروا سعة منه ان كان باقيا
وان تلف في يد المرمون الله فان رده الى الراهن رجع المرمون
بكل مئة وان زادت على حقه لم يكون رهنا مكانه وغريمه وشاء
من العدل المرمون والراهن والعراق على الراهن فان غريم العدل
فلم ان مكلف الراهن قضاء الدين لفك الما حود عنه وان رده الى
المرمون فللراهن ان نعيم من شاء والعدل او المرمون مئة لم يكون

رهنا والقرار على المرتين فان كان الحق حلالا والدين من جنس القمه وقع
الكلم في التقاض قولك ولكل اى ولكل واحد من الراهن والمرتين
طلب تحويل المهر من معنى ائتمناه الى غيره ان فسق المرتين او كان
فاسقا فزاد مسقه وان طلب اصدما التحويل من غير حال الموت
بفسق او ضعف عن الحفظ او ورث عداوة بينه وبين من طلب التحويل
من غير ان يتغير حال الموت فلا تجاب اليه الا بما يوافق للفهم فان
شاعا وصنع اكاكم عند من يراه قولك وبمع اي ومن ائتمناه على المرتين
ان شرط ان يبيعه عند المحل فله بيعه بالاذن لا ذلك وهو شرط مما جعده
الراهن ومحمد رادنه عنه البيع لمن يبيعه صلح دوله بالذات والمرتين
مخواب العراض ان شرط مراجعته بلا خلاف لمن البيع لم يصلح فيه
اليه اذ اطلب ولمراجع اذ ربما اقبل او ابرأ وقال في ما لمراجع بلا خلاف
لمن غرضه بوفيه الحق خلاف الراهن فانه قد يستقي العيس لنفسه ولم يصح
الراجع شيئا منها قولك وهو ككل الراهن اى والموت المذكور وكل الراهن
حتى لا يغزل بوزن المرتين لمن المهر من الراهن نعم اذن المرتين شرط
في جواز التصرف وله منع من البيع واذ اخذ المرتين وولنا له سفد
عز له فلو عاد الى بوزن جاز البيع ولم يشرط عديد بوزن من الراهن
واذا باع الموت المذكور واخذ الثمن فالثمن من ضمان الراهن الى ان يملك
المرتين لانه ملك الراهن وهو يبيعه ائتمناه ولو يلف الثمن في يده ثم خرج المبيع
محقا يرجع المسمى على الراهن وله يكون الموتين طريقا في الضمان
ان يباعه باذن اكاكم لانه حينئذ نائب اكاكم لم يطالب فكذلك نائب
قولك وعلى الراهن اى وعلى الراهن مؤن المهر من التي بها يوافق
كسعة العبد وكسوته وعلف الدابة لما في اكثره انه صلى الله عليه وسلم قال الراهن
من رهنه له غنم وعليه غنم قوله عليه السلام من رهنه اى ضمان رهنه
وفي معناه سقى له سجاد والرفع وموتيه الجراد ويحذف الثمار واجزائه وطير
والسب الذي يحفظ منه المهر من اذ لم يبيع به المرتين اذ العبد وكذا يبيح
رد العبد من بوزن باق ويحذف ذلك وان اشنع الراهن عن هذه الموتين اجبر
عليها حتى يقيم بها من خالص ماله اسبقا لوفيه المرتين ولو لم يكن للراهن

او

اولم يكن حاضرا باع اكاكم جزا من المهر من وكتري به ستا حفظه الرهن
هكذا قاله من صحاب وذكروا مثل ذلك ايضا في مؤنه السقي والجراد
والجصف قال الراجحي واما الموتات الدارة فانه ان يقال حكمها حكم ما
لوهرب الحمال ويرك اكمال الميراه او غير من يوافق علمها قولك وبذلك
مبتدا خبره قوله رهن اى وبذلك المهر من بائنه عليه خطا او غيرا وعفي عنه
على كل رهن مسافر حق الوثقه انه لم يسفر اليه الملك لفتائه مقام
الصلح للحقوق المالكه بخلاف العصور اذا تخير ونفهم من اطلاق قولك
وبذلك رهن انه لم يتوقف اكاكم عليه بالرهنه على ان معين باخذ
من اكاكم بل هو موقوف مع كونه دينا عليه وان اشنع رهن الدين ابتداء وكذا
في الدوله مالا يملك في بوزن اطلاق الراجحي فيه نقل وجهين ودرج التوازي
ما افهمه اطلاق المصنف وساق الكلام فمن عاصم الجاني في آخر
بوزن جارة ان شاء الله تعالى قولك فان انشاها اى البذل المذخور
رهن لانه ان نفى المرتين ائتمناه فان البذل لم يكون رهنه بخلاف
لو ابرأ الجاني فان ابراه لم يصح فلا يصح ما تضمنه بوزن من اسقاط حق
الوثقه قولك والزوايد عطف على قوله وبذلك اى كوزايد المهر من
ايضا رهن اذ اكانت متصله به لسمن الرقبه وبوزن الشجر وزوايد المفضله
كالولد والتمه والصوف واللبن لم يعلق بها حق الوثقه كما لا يعلق الحق
اجبا ببولد ائتمناه ومهر ائتمناه المهر من اذ اوطقت بالثمنه اولى بان يعلق
به لانه غير حاضرا من نفس المهر من ولم خلاف في ان تجنس المهر من
ليس المهر من قولك وان نفى الراهن اى وان نفى الراهن ائتمناه
على المهر من حيث اقر الجاني بها وغيره البذل وضمني الراهن الدين من غير
البذل رد البذل الى المقر من الراهن بغيره ولم يبق للمهر من فيه حق ولو
ضمني الدين من البذل لم يرجع به المقر على الراهن قولك وسفك اى وسفك
الرهن ماسيا منها ضح المهر من له اما وصل او مع مواضع الراهن فان الرهن
جائز من جهة لانه من جهة الرهن ومنها ملف المهر من باق سماويه لغوات
المهر ومنها مع المهر من على امر ومنها فباغ ذمة الراهن عن الدين بتمام
بالفضاء او ببراءه او كماله او بوزن المسقط للثمن المهر من به ولو اعتاض عن

عنا انك الرهن ايضا لتحول الحق من الذمة الى العين ثم لو بلف العين
 قبل التملك بطريق لا ينافي و يعود الرهن كما عاد الدين لثاني التملك
 قبل الرهن وصاحبها له على السيد او وارثه او اجنبي وكذا معه
 اذا اوصيت المال او عني على مال قوته والسيد اي اذا حلف السيد
 الموصول ثم ادعى طرف السيد او قتل عبدا آخر له غير مريض او قطع
 طرفه او قتل مورث السيد فلم يصح طلبها للاجر ولا مقام ويخرج
 الى ضلوك من به جانب وله العفو عنه من غير مال ولو حلف خطأ او عني
 السيد على مال له ثبت المال اذ لا ثبت له على عبده مال وقال اخرج
 ثبت ويتوصل به الى فك الرهن وان قتل عبدا آخر للسيد فهو نافي للسيد
 العصاص ايضا مطلق الرهان وله به رهن متعلقا بغيره العالم ببيع
 ويجعل ثمنه او قدره رهن من ثمنه رهنا عند مرتين القسار ويتوق من
 العالم بالباقي من الثمن هذا اذا حلف المرهون ان يعنى من القاتل
 والقسار وان اتعد المرهون فان كانا مريضين بدني واحد فقد اسقط
 الوثقة ولا مستدرك كما لو مات احدهما وان كانا مريضين بدنيين وان
 فان اصلها حلولا وتاجلا فالمرهون ان يتوق لدين القسار بالعالم
 لانه ان كان الحاك دين القسار فقد يرد استيفاء من ثمنه في الحال
 وان كان الحال دين القاتل فقد يرد الوثقة للموكل وبطلب الراهن بالمال
 وكذا لو كان مريضين واجل احدهما اطول وان لم يحلفا في الحلول و
 التاجيل ولا في طول السجل وقصره فان لم يحلفا في القدر ايضا
 لعشر وعشر نظران اصله قيمة العبد فان كانت فيه العالم
 اكثر من ثمنه قد دقته القسار الى دين القسار وبقي الباقي رهنا عما كان
 وان كانت اقل لم تغر وكذا ان تساوت القيمتان اذ لا فائدة في القسار
 وان اصله في القدر كعشر وعشرين والقسار مريضون بالثمنين والاول
 وكل هذا يفهم من قوله حيث غرض الى القهر والمراد بالعرض المذكور
 عرض المرهون فغرضه هو المعنيين في هذه المسألة اذ لو اقصم لما عرفت
 به رهن برقبته القاتل ونفهم من اقتضاه على ما ذكره في هذا خبر
 ان اخلا فغا في اجتناب ما اثره قسره وانما سفل اي وانما صور اسفل

بعض

بعض المرهون عن الرهن دون البعض بامور اضرها تعد العقد كما اذا
 رهن احد نصفي الجرد عشرة في صفة ونصفه لغيره عشرة لغيره في صفة
 اخرى وثانها بغيره صفة الدين كما اذا رهن من رهنين بدينهما
 عليه صفة واحدة ثم رتب ذمته من دين اضرهما باداء او ابراء انك
 من الرهن بقسط ذمته وثانها تعدد من علم الدين كما لو رهن بطلان
 من رهن بدينه علمها فاذا ادى احدى نصفها او ابراء المسمى اقل نصيب
 ولو وكل رهنان رجلا او بالعكس في الرهن فلا نظر الى اتحاد الوكيل
 والى تعدده بخلاف البيع حيث احلف في اعتبار ذلك فيه اذ الرهن
 ليس عقد ضمان وعهد حتى يظرفه الى المباشر ورابعها تعدد مالك
 العار به المرهون كما اذا استعار عبدا من مالكة لرهنة فرهنته ثم ادى نصف
 الدين وقصد به الاداء عن نصيب احدهما بعنه سفل فان قصد به
 الشروع من غير قصد لم سفل من الرهن شيء وفاسها بعد مال
 التكم كما اذا مات من علم الدين متعلق الدين بتركه ومكها ودينه
 يعني بعض الورثة نصيب من الدين انك نصيب من الرهن بناء على
 ان احد الورثة لو اقر بدين وانكهم الراقون لم يلزم الحق اداء جميع الدين
 من حصته من التكم على الجرد وايضا فان يتعلق الدين بالتركة
 اما ان يكون كمتعلق الرهن او كمتعلق به شيء بالخلاف ان كان له
 كما لو يقره الراهن وان كان الثاني فهو كما يرضى العبد المشترك
 فاذا ادى احد الشركين نصيبه سقطت التعلق به قال الراغب في الحكم بالمال
 نصيبه انما يظهر اذا كان ابتداء التعلق مع ابتداء تعدد الملك اما اذا
 كان الموت موقفا بالمرض فيكون التعلق به قاعا على ملك الورثة
 فان للدين اثرا متنا في الحج على المريض وشبهه ان يكون القول في
 انعكاس نصيبه كالقول فما اذا رهنت المورث قدس له ان رهنه
 لم يرض المورث التكم بدين عليه ثم مات وقضى احد الورثة نصيبه
 الدين فانه لم سفل شيء من التكم لصدد وراله به ابتداء من واحد
 وانما اثبت وثقه فمضتها حسن كل المرهون الى اذ اوكل الدين ويحوز
 ان يكون المصنف قصد ذلك الى ما افان الراغب في معنى الفعل اعني قوله

رهنت على صنفه مالم يستقم فاعلم ان شهر ما رهنتها المورث وما صار من
مريضه من غير ان يكون هو الراهن والله اعلم قال النوادي قوله مالم
الرافعي احكم باله فكذلك انما نظرا الى معنى هذا خلاف معنى اطلاق
مالم والغرض والغرض هو ان المالك على اطلاقها وليست هذه الصورة
من مالم ولي معنى اذا رهن المورث في شيء لان المولى في انعكاس نصيبه
من العتق التي رهنتها الملت والثاني في انعكاس نصيبه من مولى المالك
وليس للرهن في الثاني وجود معنى مالم اذ لم يرهن التركة ولكنه مات
عن دين ولقائل ان يقول ان عتق بالرهن الذي نصيب وجوبه
رهنت الملت فلم يدع الرافعي وجهه وان عتق مالم مالم من ذلك فلم
ان منع اسفاه لما ذكره من موت الحجر على المريض قوله ولو قال اي
ولو قال الراهن للرهن مع المربون لفك فسد هذا من الرهن لانه
لا يتصور ان يبيع الانسان ماله غيره لنفسه ولو قال بعه واستوفى الثمن
لنفسك صح البيع لانه ان يبيع في غيبه الراهن لانه يبيع لعرض نفسه فيكون
منها في ماله سبيل وترك النظر ولم يصح استثناء الثمن لانه مالم يصح مضمونه
للراهن لا يتصور منه القبض لنفسه وكما قبضه بصره مضمونا عليه لان القبض
الفاقد كالمصحح في امضاء الضمان ولو قال بعه لي واستوفى الثمن لي
ثم استوفى لنفسك صح البيع ولا سفاة للراهن ولا يصح ولا سفاة للرهن
بحر اداء اليد وبه مساك لان قوله ثم استوفى لنفسك يتغير باحداث
فعل منه من وزن جديد ويحل جديدا على ما يشان للقبض المفترقات
وكذا اذا اسوفاه لنفسه بعد ذلك بحكم او وزن لم يصح ايضا لانه
القابض والمقبض ويدخل في ضمانه قال النوادي دخوله في ضمانه قال
النوادي دخوله في ضمانه يكون بعد قبضه لنفسه واما قبله فهو في ضمانه
بلا خلاف وكذا لو نوى امساكه لنفسه من غير احداث فعل فالامانة
مستقر صريح به مالم والغرض في البسيط وعندهما ولو مضى لنفسه بفعل
من غير كمال او وزن دخل في ضمانه لانه قبض فاسد وله حكم الصحيح في
الضمان قوله او اطلقت او قال له بعه ولم يقل له وليسك فانه تصح
البيع للراهن لصحة بعه كما لو قال له بعتي بعه ولو اطلق لوزن في البيع

دون

دون ولا سفاة بان قال بعه واستوفى الثمن لنفسك فسد ما للرهن وهو
ولا سفاة دون البيع قوله فسد ماله اي ما للرهن يدخل فيه جميع الصور
المذكورة ومفهومه فسد الفاعل على من الذي للرهن من البيع ولا سفاة
دون الذي للراهن ودون الذي اطلق على ما بين قوله ولو
ادعى الى الغالب بجل على رجلين انهما رهنا عندهما العلوي ماله
واعضاه فان افترقا الرهن او ادين جميعا فالقول قولهما مع العين وان
صدقه احدهما دون الآخر مصدق المصدق رهن عمن والقول في نصيب
المصدق قوله مع سنده فلو شهد المصدق على شريكه المصدق ملى شهدا
لمنهما سهران على الغير وليس فيها دفع ضرر ولا جلب نفع فاذا شهد
آخر او حلف المدعي معه ثبت رهن الكل ولو نهم كل واحد منهما انه
ما رهن نصيبه وان شريكه رهن وشهد عليه ملى شهدا كل منهما
لمنه رجما نسبها وان شهدا فاكذبه الواحدة لا يوجب الفسق ولهذا
لو تخاضم رجلان في شيء ثم شهدا في حادثة بغير شهدا زهما وان كان
احدهما كاذبا في ذلك الخاصم فعلى هذا اذا حلف المدعي مع كل
منهما او اقام شاهدا آخر ثبت جميع العبد ولو ادعى رجلان على واحد
انك رهنتا عبيدك هذا عايناه واصصناه فان صدقتهما او كذبهما لم
يخف احكم وان صدق احدهما دون الآخر مصدق العبد موهون عند
المصدق وحلف الآخر وبغير شهدا المصدق عن المصدق في النصف
لان امضى الحال الشركة للثمن وشهدا الشركة المصباح بان يكون
المربون به مساهما بينهما فاسسامة بالرهن نفع مشاعا فمضاه المصدق
بحر نفعها اليه فلا بغير فان لم يكن مشاعا فوجهان بناء على لو قال
انسان لواحد وهبت عبيدك هذا متا مصدق احدهما دون الآخر هار
ميسد المصدق بالنصف او ساسامه تقيض فنه وجهان فان قلنا سمسد
مفعيل شهاد المصدق بالنصف او ساسامه المكذب والا فلا قوله
يا بطلب اطلب الى
المفلس عند العقهار من علمه دين وليس له مال يعني بدنه فاذا
طلب المفلس الحجر عليه من احكم اجابه الله لان به غرضنا ظاهر

الرهن

وقد روي انه صلى الله عليه وسلم حج على معاذ وباع عليه ماله وان ذلك
كان بطلبه قوله او الغريم انما لم يقل الغريم ليعلم انه اذا طلب الحج
بعض الغرماء دون بعض وكان دين الملتزم قد راجحوا الحج
عليه لذلك القدر احب الى ذلك ثم لم يخص الحج به بل بعث اشره الكل
قال النووي اطلق القاضي ابو الطيب فصاحب الحادي والشم في
المذهب انه اذا حج ماله عن دينه بطلب الحج بعض الغرماء حج عليه
ولم يخبروا قدر دين الطالب قال وهذا أقوى قوله او لطفل ان
يكون الدين لطفل او مجنون او مجبور عليه بالسفاهة فان القاضي يحج على
مديونهم لمصلحة من غير القاس فالطلب شرط في الحج المأني هذه
الصور قوله بدين حال اشارة الى شرط آخر للحج وهو كون الدين الذي
يحج بسببه حالا فلا يحج للدين الموقبل سوا كان له ما يفي به ام لا اذ
لم يطالبه في الحال ورتما يحذ الوفاء عند توفيق المطالبة " "
كان له ما يفي به لم لا اذ لم يطالبه في الحال قوله كنع السفر الى انا
يحج على المفلس بدين حال لم يوجل كما ان رب الدين انما منع المدين
من السفر اذا كان دينه حال لعدم المطالبة بالموقبل قبل حلوله واما
فوق من السفر المحوف وغيره قوله زاد على ماله موثرا بالث للحج وذلك
ان يكون دينه الحال زائدا على قدر ماله وان كان اقل او حساوا
فلا يحج وان ظهرت امارات له فلا يحج بان كان يسعى من ماله واما
نكسب لم يكن الغرماء من المطالبة مع القدرة على الوفاء قوله حج
معلق الجاز في قوله بطلب المفلس اي بطلب المذكور حج المفلس
من بصرف ماله وسحب الحاكم اذا حج عليه ان يستبد عليه
لحتم هذا الناس عن معاملته ثم انصرف الذي منع منه فانه في
ما بد من شرعها وبيان مالا منع منه لم يسفاه فبد منها ووضح ذلك
سقم في الصرف وهو ان الصرف اما اشاء او اقرار ولا اشاء
نوعان احدهما مالا يصادف المالك كالطلبه والعصاة استيفاء
وعصاها واستحقاق النسب ونفيه باللعان فلا حج عن جميع ذلك فان
الحج يدفع الضرر عن الغرماء ولم يضر عليهم فيه وكذلك التكاليف

في ان مونه من ابن بوي بدخوة موضع وقد اصر عن هذا
النوع بقوله مالى والنوع الثاني ما يصادف المالك فان كان
محصلا له من غير نفوس كالمطاب والاهاب فلا يمنع منه بل نه
سفع الغرماء لمعتلى الحج الى ما بعده من المال وقد اخرج ذلك
بقوله مفوت وان كان مفوتا في الجملة فان يعلى نفوته بما بعد التوفيق
كالتمديد والوصف فلا منع ايضا اذ لم يصر صرح ذلك ايضا بقوله
مفوت لعدم النفوت في الحالة الراهنة وان يحج بقوته فان
ورد على غيره مال كما لم يبع لم يصح في الحال ليعلق حق الغرماء
بذلك بل جل الحج فاشبه الموهوب وكذا في المال وان انفك الحج بمصل
ما يصرف فيه وكذا لم يصح بعد من الغريم بدنه لهجوم الحج ومن الجاز
ان يكون له غريم آخر وان ورد على الزمة كما اذا اشترى بغير
الزمة صح وثبت في ذمته ولو كان يقين موقبل وكان فيه غبن اذ
الثمن والحالة هذه لم يراجع الغرماء والمقن مال موقبل جديد وسعدى
اليه الحج وقد اشار الى ذلك بقوله الما في الزمة ولو حال عينا
قوله واقرار اي وحج من اقرار وهو اشارة الى القسم الثاني من
النصرفات واحترز بقوله بدين عن الاقرار بعين كما اذا قال غصب
هذا من فلان او استعنته او احدهم سويا وسلم المقر له وعن الاقرار
بغير الدين والعين كما لم يقر عا ليس من قبل الا موال بل من
الجنابات الموجهة للنقص او التحريف عليه معصاه فلو اقر
بسرقة قطع ورد المردق ويقول معاملة عن الاقرار بدين ابلان
مقدم على الحج او متاخر عنه ويقول ما حقه اي متاخر عن الحج
عما اذا اقر بدين معاملة سابقه على الحج ووجه في المصباح قول الاقرار
في هذه الصور باسفاء التهمة فيها وفيه نظر في حال التهمة في بعضها
وان اقر بدين ولم يسأله قال الراعي قياس المذهب النهي على
القول وجعله كما لو اسند لزوم الحج بعد الحج قال والفرق بين
الاشياء حيث ردناها في الحال جزاء ولنا لا صح انه لم يكم سفوها
عند انفك الحج ايضا ومن لا قارب حيث قلنا هاتي عن المفلس

وفي حق الغرارة ايضا على اصح القولين ان مقصود الحجر منعه
من التصرف فينا سبه الغرارة ما يشبه ولا قرار اخبار عما مضى في الحجر
لم يسلب العتاة عنه فالحض من ذلك انه لم يسلط اقرار المفلس
في شيء من القصور الا فمما ذكره المصنف لكونه اقرار بدين انشاء
فاسد قوله وقد يعيب اي وحجر ايضا من لقي يعيب بلاء غبطة
فلما اطلع بعد الحجر على عيب فمما اشراه فلما الحجر ولم يكن في رغبته
لم يكن له الحق لانه يعقوب بلا عرض وان كان فيه غبطة فله الحق
وليس ذلك كما لو باع بغيطة لم ينسح ليس بصرفا مبتدأ يمنع منه
وانما يؤمن احكام البيع السابق ولواقعه والحجر لم يعط على ما مضى
ولو اشترى اذ باع قبل الحجر فحجر عليه في زمان الخسار لم يحج من الله
وفسخ البيع فيم الخسار وان لم يكن في الفسخ بغيطة لم يكن الملك
لم يسترعه قوله وان منع اي وان منع الله بالحب القديم
عيب حادث لزم احداثه عن العيب القديم ولم يحج المفلس استقامه
لانه يعقوب قوله وان نكل اي وان ادعى المفلس دناؤه على
انسان وطلب كلفه فرق الممن على المفلس فنكل المفلس
عن الممن المردوه عليه لم يحلف غريم المفلس لحصول حقه
وكذا لو اقام شاهدا واحدا ونكل عن الممن معه لم يحلف الغريم
لان حقه على المفلس لم على المدعى عليه وكذا لو ادعى
وارث المفلس دناؤه للمفلس على شخص ونكل الوارث عن الممن
المردوه او عن الممن مع شاهد لم يحلف الغريم لانه حقه فيما ثبت
للمت اما اثباته للمت فليس اليه والصورة في اولي بعدم الحلف
من وجهين احدهما ان امتناع المفلس عن الحلف مع كون الحق
ايجابه يورث ربه طاهر والثاني ان غرارة الميت ايسون عن حلفه
فلا بعد ان يحضوا من الممن كيلا يصنع الحق وغرارة الحق غير
ايسون عن حلفه وهذا كما يدعى الغريم للمفلس ابتداء ولم يقبل الوصية
لو اوصى المفلس ببيتى ذات قبل القول ولم يقبل ولو اوصى الغريم
غير مالك وغير وارث للمالك قوله والقاضي ببيع ماله اي مال المفلس

بعد الحجر عليه ولم يحسبه حتى بيع لحدث معاد ولما روى ان عمر
رضي الله عنه خطب الناس وقال ان الله اسبغ اسبغ جهنم
قد رضي من دينه وامانه ان يقال له سبق الحاج فاذ ان معضا
فاصح ودرين به فن كان له علمه دين فالحض فانابا بعوا امواله
وقاسمهم من غرامته لم يبيع رجل من جهنم ذكره الله كان مستري
الرواحل وسرع السر وسبق الحاج فافلس وقوله فاذ ان اي اسبغ
افعل من الدين وقوله معرضا اي اعرض الناس واستندان
ممن امكنه وقوله من به اي وقع فيما لم يسطع الخروج منه قال
ابو عبيد كلما غلبك فقد انك وان بك قوله وقال المدونون
اي القاضي ببيع ماله المدون المحتنع من قضاء الدين كما بيع ماله
المفلس ولقمة على غير ماله بئره لذته وادخال الحق الى متحمته
والحجب ان يبر الى بيع ماله كل من المفلس المحتنع وممنه حتى
يطول من الحجر واحبس عليها ولم يفرط في لا سيجال كيلا يطرح فقه
فمن قوله محضون اي يجب ان يكون البيع في صورة لا فلاس
ولا متناع محضون المفلس والمحتنع او محضون وصليهما لانه انفي للمتمة
واطلب لقلب المالك والمتمنى ولحقه بصفات المتاع وكم
اسراه فيكون الرضا فيه اكثر ولما طلع على عيب ان كان به لساع على
وجه المرد قوله وقسم القاضي ما حصل من امان المالك المبيع
على الغرارة دونهم المالك فلو كان له عدم عشرون والفقير عشرة
وكان قدر الكا من عشرة صرف الى صاحب العشرين عشرة والي
صاحب العشرة خمسة ولم يدخر لارباب الدين الموجه ساقوله بل الله
حصصهم اي لا تحلف الغرارة باقامة السنة على ان لا غريم سواهم وتبقى
بان الحجر قد استغاض فلو كان له عدم لظهر قال لا ماله لا فرق عندنا
بين القسمة على الغرارة والقسمة على الورثة فاذا قلنا في القسمة على
الورثة لا بد من اقامة السنة على ان لا وارث غريم فذكر لك في القسمة
على الغرارة قال الرافعي ولقاروق ان يفرق بين الاثنين بان الورثة
على حال احب من الغرارة وهذا مشاهير على معنى عدمه كما فلا يلزم

من اعتبارها حيث كان الضبط اسهل اعتبارها حيث كان اقسر
قوله وان ظهر اى واذا جرت القسمة ثم ظهر غريم اخر يدى قدم
لم يقض القسمان بل يرجع من ظهر بالحصص على من قسم عليه فلو
قسم ماله وهو خمسة عشر على غريبتين لم اجد ما عتروا ولله فرع عن فاطم
ولعشر والثاني خمسة ثم ظهر غريم ثالث بثلث بثلث من كل
واحد منها نصف ما اخذ ولو كان دين كل منهما عشرة وقسم المال بينهما
نصفين ثم ظهر غريم ثالث بعد رجوع على كل واحد منهما ثلث ما
اخذ فلو انلف احدى ما اخذ وكان معرطه محصرا من شئ اخذ الغريم
الذي ظهر من القسمة شطرا اخذ وكانت كل المال ثم لو ايسر المصنف
اخذ منه ثلث ما اخذ وقسمه بينهما قوله ان اسحق اى اذا باع
القاضي سكة مما فى يد المفلس خرج منها بعد مضى الثمن وبلغه
لم يرجع مثله بالحصص بل يرجع بكل الثمن وتقدم على الغريم لما لو قلنا
بالمضاربة لرغب الناس عن شئى مال المفلس خوفا من المضاربة
على تقديره لا يحقاق وكان التقدم من مصالح الحج كاجرة الكيال
وتجوها من المؤن بخلاف ما اذا خرج مبيع المفلس من الحج مضطرا
والثمن باق فانه كدين ظهر واكمل ما مضى قوله وسبق اى و
سبق القاضي الى الفراق من بيع ماله وقسمته وكذا سبق على
من عليه مؤنة من الزوجات ولا قارب لانه مؤسرها لم يزل ملكه ولا
يكسوم بالمعروف هذا اذا لم يكن له نسب بصرف الى هذه الجهات
وبعق الزوجات بعق المحرمين على ما قاله امام وفى الحرم للرومان
انه سبق عليه بعق المومنين قال الراغب وهذا ماس الباب ولو
كان سبق بعق المحرمين على ما قاله الفواوى من قول الامام
سوى الشافعى اذ قال فى المختصر ايقع عليه وعلى اهله كل يوم اقل
ما يكفهم من بعق وكسوم قوله وترك اى وترك له القاضي ريب
توب لم يبق محاله فليس وسراويل وكعب وان كان فى الشتاء زاد
جبة وترك له العمامة والظلمسان واكف وجهه بلبسها فوق القف
ان كان اللاتى ماله لبسها لمن اخط عرق لك تزدى لمصبه ولو كان

بليس

لما اسوق

بليس قبله فلا من فوق ماله بق مثله بق الى الله بق ولو كان
بليس دون الله بق بغير الم بوج اليه وترك لعياله من الثوب
كما ترك له ولم يترك الفرس والبسطة نعم سماح باللبس والخصيص
القليل القم قال الامام والفريق بين الشاب وانما الميسر
حيث لم تركه لمن الحاكم عنه عنه والمسكين يسير اسديان
وان يوزر مسكين نحو الرباط والمسجد والساب قلما يستاجر قوله
وقوله اى وترك قوت المفلس يوم القسم وقوت محوته فى ذلك
اليوم لانه مؤسره اوله ولم يزيد على بقه ذلك اليوم اذ لم ضبط بعد
وانما يعرف المصنف لذلك لانه قد دفع من الغاء التى مبي قوله
الى الفراق من بيع ماله انه لم يبيع عليه بعد الفراق فافاد ههنا
سوق عليه يوم القسم ايضا وان كان بعد الفراق من البيع واستمر
فى السكنى على قانس البقرة موافقا للامام الخراسانى فى ذلك
يوم اى يوم القسم وهو طرف لقوله مسكنى وما عطف عليه وهو لم
لونه مجرور بالعطف على الظاهر قوله وقوله والموت اسم مفعول
من ماته لونه وكل ما ترك له اذا وجد فى ماله سوى اذالم يترك
قال صاحب الميزان ببيع علمه وكونه وان كان ذا امر فيه
ويوجب اى ان يفي شئ من الدين بعد بيع ما ذكره وكان عليه
وقف اوله مستولده ويوجب وقعه ومثوله القاضي على انه صح
فى المحرر لمن المنافع اموال كالمعائن ومحصراتها للدين
واطلق فى الشرح نقل الوجهين فنه من غير تصحح ولم يوجد
القاضي بعق المفلس لمصرف للجهنم الى بقه الذنوب فان
من قوا عبد الباب ان المفلس لم يوصى بخصم ماله وان
لم يكن من نفوت ما يوصى حتى لو وصى علمه او على عبده فله
القصاص وعلم بانه العفو مال وان كانت الجنة موصية للمالك فليس
لم ولو اوردته العفو بغير اذن الغريم ولو كان قد اسلم فى شئ فليس
ان يصفه مسامحا بعض الصفات المقصودة المشروطة لهما ذنوبهم
ولو كان وهب هبة بفضى البواب وقلنا سعدن الثواب بما رضى به

الراغب فله ان يرضى بما شاء ولا يكلف طلب الزماده لانه تحصيله وان
فلما سقود بالمثل لم يحرك لرضا بما دونه ولو زاد على المثل لم يفتقر
قوله اي وسقط الحج عن المفلس بعد قسمه امواله من الغنم واغراضهم
بان مال سوي ما سلم اليهم بملك القاضي لم يفسد لانه حجر له مش
الم باثبات القاضي فله برفع المبرقع كما يحج على السفه اذ يحتاج
الى النظر فيه جهاد قوله وحسب المدون الى لقم انما قال المدون
لبيد ان اكبس ايس من خواص الحج بل يحبس غير المجور عليه ايضا
فاني للفظ المدون لشمها وله صراحة اكبس قوله عليه السلام في
الواحد محل عرضه وعقوبته فترا العقوبة باكبس والملازم قوله
ولو لوله اي وحسب المدون ولو كدين ولزم اذ لو لم يحبس قروا
عن داود ومجيب بن عن ته سفاء قال النواوي واذا حبس المفلس
لم يأنه يترك الجمعة اذا كان محبسا قاله الضمري وقيل يلزم استدلال
الغرم حتى يمنع بسقوط اخذون ونقصه في اكبس في ماله على المذهب
وعلى الضمري والثاني وصاحب السان فيها وعين بانها انها
على الغرم واذا كان المفلس ذا صنعة مكن من عملها في اكبس على
صحيح والثاني منع ان علم منه مما طلبه بسبب ذلك حكاهما الضمري
والثاني وصاحب السان قال ورايت في الفتاوى الخالي انه
سئل عنه هل يمنع المحبوس من الجمعة وهو سماع زوجته ومجاريته
اصدقائه فقال الراي الى القاضي في تاكيد اكبس منع سماع
ومحادثه الصديق والمنع والجمعة اذا ظهرت المصلحة في منعه وفي
فتاوى صاحب الشامرانه اذا اراد شتم الرابض في اكبس ان كان
محتاجا الى المرض ونحوه لم يمنع وان كان غير محتاج بل يزيد الترفه منع
وانه يمنع من الزوجه والمنع من دخولها لاجبة كحل الطعام ونحوه
وان الزوجه اذا حبست في دين استدانة بغير اذن الزوج فان
ثبت بالنسبة لم يسقط نفقتها مدة اكبس لانه يغني رضاها فاشبه
المرض وان ثبت بالا فله سقوط قال النواوي والمختار سقوطها في
الحالين كما لو وطئت نكته فاعدت فانها تسقط وان كانت معذونة

ولو حبس في حق رجل فآخى وادعى عليه اخراجه احكام ضيع الرهوك
ثم يرد قال في العات ولو حبس في اكبس ولم يجد من يخرجه
فه اخرج فان وجد من يخرجه فبني وجوب اخراجه وعهده فان
جئت اخرج قطعا وان حبس في عماره لم يكن لواحد اخراجه
حتى يجمعوا على اخراجه واذا ثبت اعساره اخراجه احكام بغنى اذن
الغرم قوله الى يوت اعساره اي حبس المدون الى ثبوت
اعساره واذا ثبت اعساره لم يجز حيله ولم يلهن تحت بل يهل الى ان
يوس قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظر الى ميسر قوله
ببينة اي ثبوت اعساره ببينة ان عهده مال وادعى انه قد تلف
وصار محصرا ثم ان شهد الشهود على التلف قبل شهادتهم ولم يعتبر
فيهم اكبر الباطنة وان شهدوا على اعساره قبلت بشرط الحبس
الباطنة بطول الجوار وكسر الخاطبة ولا يثبت في هذه السنة ان
يكونوا ثلثة واما ما روي ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان
جاءه اصابته ماله وسأله ان يعطيه الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا عني شهد ثلثة وروي النجدي من قوم فحول على له سظهار وله
وصعه هذه الشهادة ان يقولوا موافقة بملك الا فوت يوم وثاب
بره ولو اضافوا اليه وهو ممن حل له الصدقة جاز ولا شرط ولا يقصر
على انه لم يكن له حتى يتحقق شهادتهم بلفظا وفي قوله وطفه
اي سنته وحلف المفلس اسحفا فالله يحاسبه وحلف مع السنة
لجواز ان له مالا باطنا والشهود اعتمدوا الله وغالب الظواهر
ان طلب يعني انما يحلف المفلس ان طلب الحكم حليفه وان لم يطلب
لم يحلف كمن المدعى عليه قوله وطفه اي ثبوت اعساره ببينة ان
عهده مال وحلفه ان لم يعده مال سوا الزم الدين ما خسر كاصدق
والضمان اولا باعساره كادوس كخنايات لان من صدر العدم وفهم في
قوله آخا ان لم يعده ماله ان ما ذكره اولا فيما اذا اليه مال على ما سطر
وحسب فلنا لا يقدر قوله الا بالنسبة فادعى ان الغنم مرقون اعساره
فله حليفه على بني المعرفة فان نكوا طلف وثبت اعساره وان لم يوافقوا

وحيث ادعى باننا وثائقنا بان لم اعسانم فلم يحلفهم قال في السنة
 اذ ان يظهر القاضي انه قصد نداء والنجاح قوله وكل اي اذا
 حبس القاضي سعى ان لا يغفل عنه بالكلية فاذا كان عسلا لم ياتي له
 قيام السنة وكل به القاضي من تحت عن منساه وصقله وسحق
 عن احواله حسب الطاقة واذا غلبت على ظنه افلاسه شهده عند الفكر
 كماله بخلاف عليه عقوبه بحبس قوله وضرب بالعدا اي وضرب القاضي
 المدون غير المصر بالخلاف وفيه متاع من اداء الدين وان لم يرجع
 بالحبس قوله ولصاحبه اي ولصاحب المفلس المحجور عليه يد
 ان من كان قد عامل المفلس في معاوضه محضه من بيع او غيره
 ثبت له خيار الفسخ والرجوع الى متاعه بالحج عليه لقوله عليه السلام
 اعمات رجل او افلس فصاحب المتاع احق بمتاعه اذا اوجبه عنه
 وانما قال المصنف ولصاحبه بشي اليايح وغيره وهو غير لقوله الرجوع
 اي الرجوع ثابت لصاحب المفلس بالشروط التي ذكره وقوله
 في المعاوضه احتراز عن نحو المحبة فانه ليست في معنى المصوص وقوله
 المحضه احتراز عن التكاثر والتحل والصالح عن الدم فلا يثبت الفسخ
 فيها سبعا اسفارا الحوض بله فلا يثبت واعني من الراعي بان الخلاف
 في فسخ التكاثر بالا عسار بالصداف المذكور في موضع فلا يبرأ بحكم
 بعد ثبوت ذلك ودخل في عموم قوله المعاوضه المحضه السلام ولا جاز
 فاذا افلس المسلم الله قبل ثبوت الفسخ للمسلم الله قبل ثبوت الفسخ
 للمسلم خيار الفسخ والرجوع الى راس المال ان كان باقيا والافسخ
 كما لا يسخ البع عند تلف المبيع واذا افلس المتاجر قبل تسليم البع
 فالمسلم يسخه بان العينة يملك للمنافع فيها من غير ان يملك في البيع
 واما اجازة الدم في كالم حتى يجب تسليم البع في المجلس فلا اثر
 له فلا يثبت فيها بعد الصرف لصرفه بغير البع بغيره
 ولو فرض الفسخ في المجلس فان اشنا فيها خيار المجلس استغنى
 عن هذا الخيار والله هو كالا جازة على العتيق واذا افلس المحجري
 في جازة العينة فلا يفسخ لعقوبه من المتاجر بالعتيق فيقدم بها

كما لم يثبت وان افلس وقد التزم في ذمته نقل متاع من بلد الى بلد
 باجره معينه فان كانت تبيعته باقية في بلد المتاجر الفسخ والرجوع
 فيها والافلا كما لا يفسخ والحالة هذه في افلا من المسلم الله وضارب
 المتاجر العينة بعتة المصلحة المحقة وهي اجره المتاجر كما لا يضارب
 بعتة المسلم فيه لكن اذا عرف ما يحصه بالمضاربة في السلم لم يحز
 تسليمه الله لا متاعا له عساض فيه بل ان كان في المالك من
 جنس المسلم فيه صرف اليه والاشترى حصته منه وسلم اليه وفي
 اجازة الزم بعد معرفه ما يحصه بالمضاربة في السلم مظهر ان
 كانت المصلحة المحقة قابله للمبيع كما اذا كان الملتزم حار
 مائة من مسك الحصة بعض الماء وان لم يقبل السعيد كقصا
 ثوب او رباضة جارية او حبل شئ الى بلد ولو بعد الى نصف
 الطريق لم يفسخا قال في السلم المتاجر الفسخ بهذا السبب والمضاربة
 بالبيع المذكور قوله له حال الحز اي في المعاوضه التي جرت على
 الحز مع علم صاحبه بالحز فانه ليس الرجوع فيها كمن اشترى سلعة
 وهو عالم بحبها بخلاف ما اذا كان جاهلا ونسب من هذا ما اذا
 باع من عبد بخير اذن مولاه وقرعنا على صحة البيع فان الثمن
 سعلق له بذهبه وثبت له الخيار ان كان جاهلا قوله على
 الفور اي هذا الخيار على الفور لانه خيار فسخ ثبت لرفع الضرر
 فكان خيار العيب واكلف قوله يفسخ اي لصاحبه
 الرجوع بقوله صحب البيع ونقصه ورفضه لم يفسخ المبيع من غير
 المفلس ولا يحق ولا يوطئه اجازة المسعة اذ لا يصح هذه الصفقات
 ولا فسادها الفسخ والرجوع لمصادقها ملك العتيق فلا بد من اخطئ
 الفسخ كما في وطئحتاج الى اذن الحاكم لانه ثابت ما كنه الصحة
 فصادق كنيها والعتيق قوله محصه اي ولصاحبه الرجوع الى متاعه
 محصه غير المقبوض من عوض المتاع فلا يرجع الى المتاع الذي مضى
 عوضه كله والذي مضى بعض عوضه يرجع فيه بقدر غير المقبوض
 من العوض فلو باع ثوبا وقبض ربع ثمنه رجع الى ثلثه اذ باع

التوب ويدخل في لفظ العوض الثمن البع والمسلم فيه في السلم والبيع في حال
قوله بعد اعتراذ عالم معذد لكون المال واقفا بالديون وان حجج القاضي
عليه نفعاً على جواز الحجج عند قوله بالا فلا يراد حران عما لو احتنع من عليه العوض
من لغيره مع اليأس او هرب او مات ملها واعتنع الوارث من السلم لانه لم يوجد
عبد له فلا من والتوسل الى بقاء سقاء بالسلفان يمكن قوله من اعتراذ
عما اذا كان العوض عنهما كما اذا باع عبداً بغيره ثم حجج على من يري العبد قبل سطر كانه
منه لم يرجع صاحبه في العبد ليقدر على الغناء بالجارية قوله حل اعتراذ
عما اذا كان العوض دينا موصوله فلا يرجع اذا لم يطالبه في الحال ونظر ما ذكرناه
ان قوله عوض منون موصوف بقوله دين وكذا ان يقرأ غير منون بضمها مضافا
الى دين بناء على ان المقبوض ليس عن طيب ثب في ذمة المدون بل هو عوض
قوله ولو بعد اي ولو حل بعد الحج فان لم يرجع بثبوت المطالبة في
وقد تم الغناء اي ولو قدم الغناء فعالموا بفسخ ونحن نقدره بالثمن لم يلزم
لنا جايه لما فيه من تحمل المنه وانما فرما يظهر غريم آخر من اعمد فما اخذت
بالزائد اي ولصاحبه الرجوع الى من يتابع مع الزائد المتصا من السخ والكبر
لانه يسع له صل ولا يمنع الرجوع القوي وهذا حكم الزوائد المتصلة في منع
من تواب الى في الصداق فان الزوج اذا طلق قبل الدخول لم يرجع الى
النصف الزائد الا برضا المراه لما ساق في قوله كالحمل اي الزائد المتصا
كالحمل ويرجع الى ثلث مع الحمل وان كان الحمل متصلا به وجه دول وجه
اما انصافه فظاهر واما انصافه فلا فراه بالموت والكنه وكثير من الحكماء
لكنه لما كان يسع لثمن حال البع لكونه كعضو من اعضائها يتبعها حال الرجوع
انصافا والحمل الذي يحس حله كالزائد المتصا ما حدث في يد المفسد ولم
ينفصل الى الرجوع فعلم انه بقوله كالحمل فاما الحمل الموصوف حاله السرى والرجوع
فلا يصدق عليه انه زائد بعد الشرى وان كان اولى بالرجوع اليه ساق
حكم ما كان حملا عند الشرى منفصلا عند الرجوع وكذا ما حدث في بعض
قبل الرجوع فاقسمه اربعة قوله والتم اي التي حدثت بعد الشرى
ولم يور الى الرجوع في التي كالزائد المتصا دون الموصوف حال الشرى
وان كانت اولى بالرجوع اذا لم يور على ما قرئ في الحمل فان ثبته الثمن كالحمل

اذ

اذ ثبته سهموا استارها في ثبته باحسان الحمل وظهورها بعد الثبته
بافضل الحمل قوله لم الموصوف اي لم الثمن الحادثة بعد الشرى للموت
عند الرجوع فلا يرجع فيها لهما من الزوائد المنفصلة قوله والولد
المجس معطوف على ما قبله النفي فان ما كان حملا عند الشرى منفصلا
عند الرجوع يثبت للبائع الرجوع فيه ايضا بناء على ان الحمل يعلم
فصاد كواشري سين قوله وبذلك اي وبذلك البائع فتمه الولد
غير المجس الذي لدى عقد الشرى اذ لم يثبت له حق الرجوع فيه لكونه
من الزوائد المنفصلة لكن المصنف من الوالد وولدها
ممنوع منه فسدك فتمه الولد لرجعها اليه وان لم يزل فتمه ساجا
وصرف ما يحق للفق الى البائع وما يخص الولد الى المفسد
الولد يعرف بقومها ويقومها ومن لم يقومها ومنه على طرف البع
افرد امدما بالرهن ولو كانت لهم ومدها ساوي ما وضع الوالد ما
وعشرين كانت حصته الولد المدين فاد استعانا في ثمن كان كان
للمفلس والباقى للبائع فلو قال المصنف والمساو وصق حصته لكان
احسن من قوله نعمته لثمن قوله ان كان في ملك اي ولصاحبه الرجوع
الى متاعه ان كان باقيا في ملك المفلس فلو هلك لم يرجع لقوله صلى الله
عليه وسلم صاحب المتاع احق بمتاعه اذا وجد بعنه ولو خرج عن ملكه
بيع او هبه او اعتاق او وقف فهو كالموهوك وليس له فسخ هذه الصفات
فله في الشفع لمن حق الشفع كان ثابسا حين تصرف المشتري لكونه
سكن البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرفه لانه يثبت باله فله سرقه
ولو بالعوه اي ولو كان في ملكه بطريق العود بعد الزوال فان لصاحبه الرجوع
لانه وجد متاعه بعنه قال النواوي اصح الوجه انه لم يرجع ومعضي ما ذكره
الرافعي موافق لما اصابه المصنف فانه قل بعد نقل الوجهين فيه وهذا
الخلافا كما ذكرنا في مثله من الله بالعيب هذا اذا اعاد اليه بالعوض
فلو عاد اليه بعوض كما لو اشراه بطران وقر الثمن على البائع الثاني
فكما لو عاد اليه عوض وان لم يور فقلنا يثبت الرجوع للبائع لو عاد بلا عوض
فمن لا يملك اولى بالرجوع لسبق حقه او الثاني لقرب حقه او سبوق

وخصايب كل واحد نصف الثمن فيه ثلثه او ثلثه قوليه بلا تغلج لان
كما لو اسؤلد الجار اوجني العبد اوزهنه او كاتيه ولو ايجي ان شاء
اخره مطلوب المنفعة في المتاجر وان شاء خصايب بالثمن واحترز
بقوله لم نمنه فما لو دبره او غلق عنه نصفه قوله وروى عطف على
قوله بالعود اي ولو بالعود ولو زوجت ايجاره فان تزوجها لم يمنع الرجوع
لبقائها في ملك المفلس وكذا لو تغرخ السفن او بنت البذر او تخمر
العصير في يد المشتري ثم جلاها بها حدث من عين ماله او من عين ملكه
وانما اكتسب منه لغرض فصار كالتوري اذ اصابه كالا قوله وظل
الزيت اي وكذا لو خلط الزيت مثلا او باردا منه كان للبائع الرجوع
وذلك مقدار المبيع من المخلوط ولم يكن له طلب مع الجمع وصية الثمن
كما لا يمكن التمسك من عطائه شره بالمبيع فلو كان المبيع ملكه فتمتها
وربما كان المخلوط به منه حرم لم يكن له الا احد ملكه من جملة المخلوط
او المضاف اليه الغرابة بالثمن بل طلب مع الجمع وصية الثمن سها ابلانا
على قدر القصاص قوله لا با جود لان فكل الزيت با حصة فانه
لم يرجع فيه للبائع وليس له الا المضاربة بالثمن لان الرجوع اليه
عن المبيع متعدد ههنا حقه وحكما اما حقه فلا خلاف واما
حكما فلا خلاف هذا المخلوط يمنع المطالبة بالقسمه واحده ملكه من المخلوط
لما فيه من شره فلو اراد بالمفلس خلافا ما رجعت له المضاربة والمأخوذ
مثابه به حكما قوله بلا ارش نقص اي وبما فيه الرجوع اليه
مبايعه بلا ارش نقص عضو كالحق او صنف كسبان الحرفه سواء كان
النقص بافه سواؤه او جناه المفلس بل يمنع بالنقص او خصايب
الغرابة بالثمن كما لو عيب المبيع في يد البائع بحمل المشتري من هذه
معيبة لجمع الثمن ومن الفسخ والرجوع بالثمن قوله لم يحاسبه اي
ان كان النقص بجنايه البايه فانه لا يصح به وجبانه كجنايه به
من حيث انه ليس مالك للمناع ولا يبرى ضمانه فاذا جى البائع
او لا حتى على العبد المبيع مالا فعلى الجاني ارش المفلس اما
غير مقدر او مقدر انما على ان يراخ العبد مقدر وللبيع ان يرضى

معيبا وخصايب للغرابة ماله ما اسعص والقسمه من الثمن
وانما خصايب ههنا شئ لان المشتري احدله للمقصان وكان
ذلك صحيحا للبائع لو بقي فله عمن نصفه عليه وانما اعتبرنا في هذه
مقصان القسمه دون التقدير الشرعي لان التقدير انما اسمه الشرع
في الحكمايات وهو ان يصفى بعضها على بعض باعتماد القسمه وهو
اعتبرنا في هذه المقدر للامنان بقول اذا قطع الحافي يده وخرم
تمام القسمه يرجع البائع الى العبد مع تمام القسمه او تمام الشره وذلك ظاهر
السطحان فالطريق ان يظرفنا اسقصى حرمته بقطع الدين بقول
فما اسعص به ملكه فتمت مثله خصايب ملكه الشره على هذا القياس
قوله او بما يفرق اي لان كان النقص بجنايه البائع او به جنى
لم يصح به كما مر ولا ان كان سلف شئ يفرق بالعقد وبمقتضى الشر
عليه كما لو باع عديم سلف احد ما في يد المشتري ثم امكن وجب عليه
فانه لا يقع بالبائع ايضا بل له ان ياحذه حصته من الثمن وخصايب
الغرابة بحصة ثمن الباقي وسألت ذكي كفه المضاربة ولو بقي
جمع المبيع واراد البائع فسخ البيع في بعضه ممكن منه ايضا لانه
اسعص للغرابة من الفسخ في الجمع فهو كما لو رجع سها في نصف ما ذهب
من انه فانه يجوز قوله كزيت اعلى انما خص هذا المثال
بالذكر لما فيه من الخلاف فان منهم من جعل الرابل بالهفله صنفه
هو كما لو عيب المبيع حتى يرجع اليه ويصوبه والصحيح انه مبايعه
يلف بعض المبيع كما لو انصبت وكذلك العبد قوله خصايب اليه
لغرض اي اذا كان النقص سلف ما يفرق بالعقد احد الباقي وخصايب
للتالك حصته من الثمن وطريقه ان يقوم الباقي والتالك فاذا
بلغت قيمتها مائة مثلا وقوم الباقي فصره بملف فتمت تسعين
كانت المضاربة بعشر الثمن وهو سها ما نقص من مجموع القيمتين
اليه وعلى هذا القياس لكن يعتبر اقل حصة يوم العقد والنقص
للتالك لان حصة يوم النقص ان كانت اقل فاما نقص قبله وضمان
البائع فلا يحسب على المشتري وان كانت يوم العقد اقل فالنقص حصل

في ملك المشتري فلا تعلق للبائع به انعم لو كان ثلث العين باقية لرفع فيها
بانه للاصلح وبعدها كثر العتبات للبائع في ملك المبيع من العقد
والقبض من ضمان البائع فيقصا عليه وذاك ان المشتري فيما
ماخذ المبيع يعتبر للاكثر ليكون القصاص محسوبا عليه كما انه فاسق
المشتري وضارب البائع بثمة بعينه لا فارق لكون القصاص محسوبا عليه
فلو كان المبيع سبعا مع ثمن موهوم وبلغ الثمن في يد المفلس وقمة
الشجر يوم البيع عشرة وقمة الثمن ثمانية فان لم يختلف القيمة اخذ البائع
السبعة سلاشي الثمن وضارب مثله ولو زاد فيه الثمن فصارت عشرة
يوم القبض فلما لو كانت ثمانية ولو نقصت وضارب يوم القبض خمسة
ونصفا وضارب ثمن الثمن ولو زادت قيمة الشجر وضارب ثمانية عند
صارت برقع الثمن قوله وان بقي اي اذا باع عشرين مثقالا وفي
القيمة مائة مثالا ومضى ثمن مائة مثقالا في ملك المشتري ثم فليس
أخذ البائع جميع الجيد الباقي بما بقي من الثمن وجعل ما مضى من
الثمن في مقابلة الباقي كما لو ارثت عشرين مائة واحد عشر وبلغ
احدهما كان ثلثا وهو با ما بقي من الدين واجامع ان لا يتعلق بكل
العين اذا بقي كل الحق فليس له التعلق بالثاني من العين للثاني
والحق قوله وفي الجاه اي واذا افلس المشتري وجعل في ملكه
فضح بانه من الامتياز في الامانة منه في البيع فاذا فسخ
مطوى الدائم لنقل المتاع بفلس المشتري لم يكن له ترك متاع
في الياسر المبدلة بل عليه ان ينقل الى ما من باجر المثل وقدم بها
على الغنم لانه لصانه ماله وايصاله الى الغنم فاشبه لجره اليك
لم في الناصر بضعه عند احكام ولو وضعه عند عدله من غير اذن احكام
وهي ان مدحه ان يمان نظام واذا افلس متاجر يرض للزراعة
وصح المصراي ولا يرض مشعره بربع المتاجر فان استخدد الزرع
فلا المطالبه بالحصاد ويضرب يرض ولا فقد قال الراعي ان ابقى
المفلس والغنم على وطعه قطع وان انصفوا على السعة الى سهم
فلم ذلك شرط ان يعدل المكري لبقه الملك محاطه للزرع على الغنم

وان

وان اختلفوا فاراد بعضهم القطع واراد بعضهم السقنة وعن ابن ابي
انه مراعى مع فيه المصلحة قال والمذهب انه ينظر ان كان له فيه لو قطع
فيجاب من يريد القطع من المفلس والغنم اذ ليس عليه بئنه ماله
لهم ولا عليهم الصبر الى ان ينمو له فعلى هذا لو لم يأخذ المكري اجرة
الملك الماضيه فهو اخذ الغنم فلم يطلب القطع وان لم يكن له فيه لو قطع
فيجاب من يريد البقية اذ لم يات به لطلب القطع فيه واذا ابقوا
الزرع بالانفاق او بطلب بعضهم حيث لم يكن للمفلس فيه فليسقي
وساير المون ان يطرح بها الغنم او انصفوا عنها على اقرار يومهم
فذلك وان انفق عليها بعضهم لرجح فلا بد من اذن احكام او انفاق الغنم والمفلس
واذا حصل لاذن قيم المسفون بما انصفوا هل يجوز انفاق عليه من مال المغانم
فيه وجهان اظهرهما الجواز وجه المنع ان حصول القادر موهوم هذا كله ذكره
الرافعي في الزرع وورد بعض المصنف انفاق الغنم والمفلس في البساتين
والغراس دون الزرع قوله باجر بئنه اي في ملكي الدابة ويهون قوله
كصالح الجراي نحو اجري مكان الحنط وغير ذلك قوله لا في البيع اي وترك
المطري اذا فسخ لا جاز نبيع المتاجر باجر مقدم على البائع اذا فسخ البيع
في الارض المزروعة من زرع المشتري المحجر عليه بفلسه فانه ينقل الى الحصاد
بلا اجرة والفرق ان مورد البيع الرقبة وهي عماره للبائع بالفسخ وان لم يأخذ
بئنه ومورد بوجارة المتاع فاذا لم يكن من استيفائها ولم يكن من احد
ملكها لم يحصل فائدة الفسخ ولم يعود اليه حق هذه عبارة الراعي في شرحه
الصغار للوصف وقد اشبه هذا الموضع على صاحب البعلة وفذلك انه
فسر قوله في البيع بما اذا باع انسان ارضا فربعه فان المشتري سلك زرع
البائع الى اوان احصاد من غير اجرة قال بان البائع حين زرع في ملك
نفسه فله في المشتري ثم قال ولا تعلق لهذه المسألة بالاجر وهذا الذي قاله
فيه نظرات هذه المسألة التي فسرها المصنف بها قد ذكرها المصنف
في حصار القرض مراتب البيع حيث قال وبقي بانه اجر فعلم انها ليست
المراه بقوله هنا في البيع والزرع التكرار واذا فسخ قوله هنا ما ذكرناه
ان دفع التطويل وكان تعلقه بالاجر متنا وانه لم يعلم قوله ولو لم يكن اي ولو

المفلس وغيره في الأرض ثم رجع فيها صاحبها فان اتفق الغريم والمفلس
على قلع البناء والغراس قلع واجره القلع وسبوه الحظ في مال المفلس
وان استعوا من القلع رجع الى الأرض صاحبها وبذلك البناء والغراس
بقصصهما او قلع وختم ارض القصص بان الضرر من دفع من الخافين
بكل واحد من الطرفين وبما خسر فيها اليه وليس للمفلس وله للغير
المستناع من ذلك بان مال المفلس معرض للمبيع فله مختلف عوضهم من
ان يتملك صاحب الأرض او غيره بخلاف ما اذا ذبح الارض حيث لا يملك
صاحبها من ملك الزرع بالقيمة وبما من القلع وفرضه لا يشاء ان الزرع
امدا مسطرا لسيار احتماله والبناء والغراس للتأبد وليس له الرجوع
في الأرض وحدها وابقاء البناء والغراس للمفلس والغريم لم ينافه من
الضرر او نقل قيمتها بذلك وان اختلف الغريم والمفلس فقال المفلس
بقلع وقال الغريم باخذ القيمة من البايح لملكه او بالعكس او وقع بعد
الاصلاف من الغريم ففعل فانه المصلحة قوله وان صبح الى غيره
لما فرغ من ما كان حكم الزكاة التي هي عن محض شح في ما كان ما هو
عين من وجه وصنفه ووجه كصنع الثوب ولت السوق فاد اشترى
ثوبا وصنفه ثم فلس فان لم يزد القيمة بالصنف فلا شركة للمفلس وان
نقصت فلا شيء للبايح وان زادت فان كانت زيادتها بقدر قيمة
الصنف كما اذا كان الثوب مساوي اربعة والصنف خمسة وثمانين وصات
فتمت مصوغا فتمت فالمفلس شرك للبايح قال الراعي وكيف ينزل
الشرك بينهما انقول كل الثوب للبايح وكل الصنف للمفلس كما لو غرس
او يقول من كان فيهما عمدا بالاثلاث لمعذر المدين كما في غلط الزب
حكى صاحب التمه فيه وجهين وان كانت زيادتها اقل من وجه الصنف
كما اذا صارت فتمت مصوغا فتمت فالمفلس شرك على الصنف كما هالك
في الثوب والثوب قائم بحاله واذا كان يكون الثمن بينهما اثمانا اربعة
انما للبايح وخمسة للمفلس وان كانت زيادتها اكثر من خمسة
الصنف كما اذا صارت فتمت مصوغا ثمانية فازاد على قيمتها اثمانا اربعة
بالصنف فهو للمفلس بناء على ان القصار وكوها جري جري العوى

له الاثر فيكون بينهما نصفين وهذا كله نعم من قوله شرك بالزيادة
اي والمفلس شرك لصاحبه بالزيادة قوله او عمل محترما اي عمل حلال
محترما وظهر اثره في المبيع كما لقصار والطحن ورياضة الدابة بالخطا
وله غير محترم كعمله ضرب له وتار وهذا هو الزمان التي هي صنعة محترمة
فان لم يزد بها القيمة فلا شركة وان نقصت فلا شيء للبايح كما مر وان
زادت فالمفلس شرك بالزيادة بان الزمان هذه الأعمال بجري المحترمة
له المشار إليها حصلت بفعل مقوم محترم ويخالف بغير الدابة بالعلف
وكبر الوادي بالسقي بان القصار اذا عمل عمله صاد الثوب مقصور
له محله والسقي والعلف بوصان كثيرا ولم يحصر الكبر والتمن وكان
له اثر في مثله غير منسوب الى فعله بل هو محض صنع الله تعالى ولهذا
يجوز به سجار على سمين الدابة وكسر الرهي وعوز له سجار على القصار
وتعلم القرآن ونحوه كما لقصار لحواز له سجار عليه قوله وللقصار
الجنس اشارة الى فرعين لقوام القصار عن ولم يعلق لهما بالمفلس
احدهما اذا استاجر للقصار او الطحن فعل له جرمه فلس حسن الثوب
المقصور والرقى لا يسفاه بهجته كما ان للبايح ان يحبس المبيع له سماء
التمن الباقي اذا تم القصار او الطحن العهر ولف على العهر في يد
سقط اجرة لانه يلف قبل التسليم فصار كما لو يلف المبيع في يد البايح
قبل التسليم فسقط العوض قوله والقصار الى كقره او اشترى
ثوبا واستاجر قصارا فقصر ولم يوف اجرة حتى فلس وقرعا على ان
القصار عن فان لم يزد فتمت مقصورا على ما كان قبل القصار فهو فائد
عن ماله فان كانت فتمت الثوب عشرة واهجرة حرمها والثوب المقصور
ساوي خمسة عشر ورجعا وسبع عشرة صرف بينهما غيره الى البايح حرم
الى لا خير والباقي الى الغريم ولو كانت بهجته حرمه واثوب
بعد القصار ساوي اربعة عشر للبايح وحرم له حرمه وبضاب
الغريم باربعة لان يقال مقصود جبر القصار عنانه اذا كانت اجرة
درهما وزادت لفعله خمسة ولم يحصر بفعله الا حرم لم يكون له الا ذلك
بان من وجد عينه لم ناقصة لم يكن له الا القناع بها او المضاربة مع الغرماء

لما نقول لم يشك ان القصار صفة تابعة للثوب ولا تعفى بقول القصار
عن انها في اكفها بغير بائع و المخذ والورد كما بفعل سائر عبات
ولو كان كذلك لجعل الغاصب سريحا للمالك اذا قصر الثوب كما جعله
سريحا له اذا صبغ وانما المراد انها مشبهة بالاعيان من بعض الوجوه
لان الزمان الحاصل منقوض بمقابلته بالعوض وكما لم يضع للعيان على
المفلس لم يضع للعمال عليه واما ما ضافه الى ما جبر فكذلك القصار
منه ما جازى حتى يرجع اليها بل هو من جازى فاعله المحصر للقصار
وذلك القصار يستعمل اليه ويجوز الحاصل منقوض لم خصص به معلوم
كما لم هو في حق المرتين ونقول في مملوك للمفلس من ماله حتى جبر
ومعلوم ان الرهن اذا زادت قيمته على الدين لم يحد المرتين منه الا
قدر الدين واذا انقصت لم تنادي به جميع الدين وهذا هو المراد بقوله
والقصار رهن بالا جري لا يزيد حق القصار على اجرة زمانه وقيمة
المقصود ولا سققت سقسانها وقوله ان فسخ اى فسخ عقد طارة
وفان من يقدّم القصار على الزمات جميع حقه او بعضه فان لم يفسخ لم يكن
له المضايرة قوله باب

المجنون مجبور الى قوله واما الفاء اعلم ان الحجر على به نسان نوعين حجر شرع
للغير وحجر شرع لمصلحة نفسه وبه ولا سبب اضرب حجر المفلس حتى الزمات
وحجر الراهن حتى المرتين وحجر المريض حتى الورثة وحجر العبد حتى السيد
وحجر المكاتب حتى السيد وحجر المريد حتى المسلمين وحجر المبتلى حتى الناح
والحجر في جميع هذه ضرب خاص لا يعم جميع الصنفات اذ يصح منهم ما قد
بالعمومات وكثير من الصنفات على ما ذكره الموضح المختص به والمقتضى
من هذا الباب انما هو النوع الثاني من الحجر وهونكه اضرب حجر المجنون وحجر
السفينة وحجر الصبي وبه ما رفته قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفينة
او ضعيفا او لا يستطيع ان يهرمو الخلوب على عقبيه وقوله تعالى وابتلوا
الناس حتى اذا بلغوا النكاح فان انتم منهم شذوا لانه وروى ابن عباس
عن جعفر رضي الله عنهما اسمى سبى الفاعل ذلك عليا رضي الله
عنهم ان تسال عثمان رضي الله عنه فاجاب عبد الله الى الزبير فذهبه

ذلك

ذلك فقال الزبير اننا شريك فلما سأل علي عثمان الحجر على عبد الله قال
عثمان كيف الحجر على من كان شريكه الزبير ذلك القصة على انهم
كانوا سققت على جواد الحجر ما كسبوا وانه كان مشهورا فيما بينهم فالحق
محجور الى وفاة عن الجنون والطفح محجور الى البلوغ والبلوغ اسباب منها
ما سبب في الرجال والنساء ومنها ما يخص بالنساء اما المشترك فيه
ففيه السن فاذا استكمل المولود في عشرين سنة فقد بلغ دوى عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبس
وانا ابن اربع عشرين سنة فلم يقبلني ولم يرفى ببلغ وعرضت عليه من قابل
وانا ابن خمس عشرين سنة فقبلني ورأى ببلغ وعن ابن النقي
صلى الله عليه وسلم قال اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة ماله وما عليه
واقبت عليه الحدود وحسنه لصلته قال استتاعك واذا بلغ طفال
منكم اكمل فليست اذنوا وروى انه صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عنك
عن الصبي حتى يحكم واحكم له سلع بجره له حلاله بل هو منوط بخروج
المضى ويدخل وقت امكانه باستكمال سبع سنين ولا عبس بما يراه قبل
ذلك واما المحض بالنساء فسان لهما المحض في وقت تمام مكان
واصح له ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا سماء نبت اى بجر اذا
بلغت المحض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى الله
والكفيس على وجوب الستر بالمحض وذلك نوع بحكمه ويقوله عليه
السلام لا يقبل الله صلوة حائض الخمار والثاني اجل وانما اوجب
البلوغ لكونه مبيوقا بالانزال لكن الولد لا يسقط ما لم يضع فاذا
رضعت حكمتنا لمصوب البلوغ قبل الوضع منه اشهر وثق وان كان
مطلقة واستبولد بلحق الروح حكمتنا سلوفا قبل الطلاق فخرج
اذا اخرج من ذخير الحنث المشكل ما هو على صفة المني ومن فوجده
هو على صفة المحض حكم سلوفا بانه اما ذكره فقامنى او انثى وقد ضمت
وان وجد احد من دون القوم او اعنى وحاض من الفرج فواجب عامة
لما حجاب انه لم يحكم سلوفا لوان ان يظهر من القوم ما عارضه وقال
لما هو الحق ينبغي ان يحكم بالبلوغ باحد ما حكم بالذكورة او به نوبة

ثم ان ظهر خلافه فغترنا الحكم قوله واثبات العانة لطفل الكفار اي
اثبات العانة بعصتي احكم بالبلوغ في حق اطفال الكفار خاصة
لماروى ان سمع هذا حكم على بن مريضة معاملهم وسبى ذرارهم
فكان كشف عن مورتوا المراهقين من ابنت منهم قتل ولم ينسب
حتى سببه فكيف فمن نسب على ثم يولى سابع عصمه بل اماره
فان البلوغ غير مكنت وهذا سمع بالرداء ولذلك لم يحد في حق
المسلمين فان مراجعته بآء في حقهم وبه اعتبار على اخبارهم في تاريخ
الموالي بد شمل خلاف الكفار اذ لم اعتماد على اخبارهم لان المسلمين
ربما استعملوا بالمعاجلة على تقديره عداد به في حقهم فرفعوا الحجر
وسمفند والولادات والكفار لا يمتون مثله منهم حيث يعلون اذ
يضرب عليهم الحجر ثم العبيد بالشرا الخش الذي يحتاج في ازالة الج
الخلق دون الزنجب والشعر الحنف الذي قد يوجد في الصغار ايضا
ولم يبره بشعره ببط اذ لو اعتبر لما كشفوا في وقعه بنى قريظة عن المولد
لما من كشف العورة مع به سباعه وكذا لا يعتبر شات الشارب
والجبه ولم يقل الصبوت ونود الندي ونحوه وطرف اكلقوم و اعراف
الموس قوله وحلف اي ان وقع في التبي من ابنت وقال استعمل
باب بالرداء وانا غير راع وجب عليه شاة على انه ليس على البلوغ
بل امارته فله ترك الدليل الظاهر من مجرى قوله من ايمان اي المخوف
والطفل مجبوران من ايمان وغيره فله نصح اسلامها اما المنيون فالا اعماع
واما الصبي فالحقاس عليه لانه غير مكلف مثله ولم اعتبار قوله اما
ومن عالمها او اقربها ولف المال عندهما او اتلافه فلا ضمان عليهما والمالك
هو المقتنع له وله استر له ما دام باقيا نعم يصح من الصبي المتمتع لم
والعبادان واصل الهم وبه ذن في دخول الدار قوله والهم
اي والممن اذا وصف لله يجب ان يحال منه وسن ابوه واهله
الكفار خضع ان ستره طوعا في الباب بعد البلوغ على ما وصفه
فان وصف الكفر بعد البلوغ هذه وطول بهلهم فان استر له
عليهم قوله ثم يصر في اي الطفل مجبور الى البلوغ فما ذكرنا ثم بعد البلوغ

محمد

مجبور ايضا ان كان سفها من كل تصرف مالي كالبيع والشراء ولو في الزمة
ونصفه والكناء والمهبة والنكاح وغير ذلك مما موصى حظه الضرر الجلا
لكامه حنطاب ونحوه ويخرج بقوله مالي نحو الطلاق وكذا الخلع لانه اذا
صح الطلاق بمجانة العوض اولى بالصحة ويخرج ايضا الظهار والرجعة
وسن الولد واستلحابة ونهم من الطلاق انه يفرق بين ان ياذن له الولي
في تصرف معين وبين ان ياذن ويحالف النكاح لان المال فيه بيع ولو
اشترى ومضى او اسفرض ملى المأخوذ في يد او المنة فلا ضمان عليه
ومن ارضه فهو الذي ضيعة ولو لم استرداد الثمن ان كان قد ارضه ولا
فرق بين ان يكون من عامه عالما بحاله او جاهلا اذ كان من حقه
ان يحس وطعامه من نصيبه ولا يجب الضمان في احوال لا يجب
بعد دفع الحجر لان هذا مجر صرف لمصلحة فاشبه الصبي الا ان الصبي
لم ياتم والسف به لانه مكلف قوله ما وصيه وندبها اي م موممجور
ما ذكره من وصيه وتدير فان وصيه السفه يصح لان عبارته صحيحة
المبرك ان طلاق يقع واقر له بالعقوبات بقتل وكذا يصح بدير لانه
صحح العبارة ولم يضر عليه في التدبير خلاف الصبي ولو ميزا حسب
بصان منه اذ لم عبارة له ولهذا لم يصح معه وان كان قد عظم
قوله واقربا عطف على تصرف مالي اي السفه مجبور من قوله بالتوف
المالي كما موممجور من اشاء ولو اقر بدين معاملة لم يقبل سوا السند الي
ما قبل الحجر او بعد كالمصق ولو اقر باللاف او حناه بوجبه المال فذلك
ولم يواحد بعد فك الحجر عنه بما اقرب ورددناه ولو اقر بما بوجبه المالحا
او قصاصا صل لانه مكلف ولم يعلق لهذا قوله بالمالك ولو عفا حتى
القصاص على مال بعد اقر له به ثبت المال لانه يتعلق باخسار الغير
لم يباقره وحكم السفه في العبادات حكم الرشيد لكنه لا يعرف الزكوة
سفه وحكمه قد يفتي في باب الحج قوله اي الصلاح اي البالغ
السفه مجبور الى الرشيد لقوله تعالى فان انتم منهم رشدا فادفعوا
الهم احوالهم وفسر الك في رضى الله عنه بالصلاح في الدين مع صلاح
في المال ويدل عليه ماروى عن ابن عباس انه قال معناه راسم منهم صلاحا

في دينهم و حفظ الاموالهم و روى عنه عن الحسن و مجاهد و المراد من
القتل في الدين المرتكب من المحرمات ما سقط العذر له و لم يصح
الملك ان يكون عذرا قوله و تصرف اي و تصرف بالغبطة في
مال المحنون الى لا فاة و الطفل الى البلوغ مع الرشد ثم انجد ابوا
و اولادهم لله في المال كما و لاه لما في النكاح ثم الوصي و هو الذي اوصى
الله الاب او اجد فان لم يكن مصرف القاضى او من مصلحته و التصرف
بالغبطة سواء كان على وجه الاحتياط و المصلحة و يجوز ان يستمر له
العقار بل مبادي و التجارة لما فيه من خوار و احتياطه سوار فان
لم يكن فيه مصلحة لتفراخ ارجاج او جوار سلطان او اشراف المصنع على البوار
لم يجوز ان يبقى له المساكن بالاجرة و الطين دون اللبن و الجص
لان الله سقى في العمار و الطين قليل المونة و مسعته عند الفحص
خلاف الجص و لم يبق بالطين و الطين لقله بقاء و من القاضى الروايات
ان كثيرا من الامم جازوا البناء على عادة البلاد كلف كان قال
و هو خصار و لم يبع عقار الحاجة مثل ان يكون له ما يصرفه الى بيته
و كسوته و تصرف غلة العقار عن الوفاء بها و لم يجد من يرضه او لم يرب
المصلحة فيه او لغبطه مثل ان يكون ثقل اخراج او ترغيب منه شركا
حار بالترغيب منه و يوجد منه بعض ذلك الثمن و اذا باع بهب اليك
عقار و رفع ثمنه الى القاضى سجل على سعة و لم تكلف اثبات اقامة
او الغبطة بالنسبة لانه غير منهم في حق و لزم و في بيع الوصي و هو من
سجل له اذا قامت السنة على اقامة او الغبطة قوله و لم يجرى الى اذا
بطلت و لانه القاضى و الوصي بالفسق و به فاة بعد ان يكون خلاف
بها و اجد لان ولايتها شرعية و ولاد الوصي مستفاد و العوض اذا
ارتفعت لم يعد له موقوف خذ و القاضى في ربه التصرف بعد الوصي
فكان منه في عدم العهد و ل اول قوله و في الشفعة اي و تصرف
بالغبطة في الشفعة للطفل و المحنون و في تركها فلو باع شرهما متصفا
فاذا و ترك حب المصلحة فان ترك ما لمصلحة حتى يلع الوصي
واراد لغيره من ماله لو كان بالغ كان له ماله و ان خالف للمصلحة

لم يدخل تحت و لاه الولى فلا يعوق عليه تصرف الولى قوله لم في
العقار من اي لا تصرف الولى في اسفار القضاة المستحق له
لانه ربما تصرف في العفو و العفو عنه لانه ربما عتار من اسفا سفا و لم
يعتق رقبه لم يعوض و لم يحانا و لم يكاتبهم ولا يهب ماله لم بشرط الثواب
و لم دونه اذ لم يقصد بالهبة العوض و لم يطلق زوجته لم حانا و لم يعوض
من الطلاق لمن اخذ بالمال قوله و باكل العقر بالمعروف قال الله
تعالى و من كان عسافا و لضعف و من كان فقيرا قليلا كل بالمعروف فليس
للولى اخذ لغيره و لم يعم من مال الصبي و العقران اقطع سببه عن
سبب كسب فلم اخذ قدد المعة و هل عليه ضمان ما اخذ كما لمضطر اذا اكل
طعام الغريم لم كما لم امام اذا اخذ الرزق من بيت المال فيه قوته ان
اطلقها الراعى من غير تصحيح و للولى ان يخلط ماله على الصبي و كل
قال الله تعالى و ان خالطهم فما فوائدهم و فاسر عليه ان الشرح ما اذا
خلط المسافرون از و ادم و ~~و~~ اخذوا و قال هذا اولى بالجواز و ان فلو
في كل من كل منهما من اهل المساحة قوله و يجب اى و يجب على الولى
حفظ مال الطفل عن اسباب التلف و عليه استئمان قدر مالا ياكله
السعة و المون دون المبالغة في سنيها و اذا اطلب متاعه بالثمن منه
و يجب منه و لو كان سلع شئ باقل من ثمنه و للطفل مال و يجب ان يرضى
له اذا لم يرض عنه لفسد قال الراعى هكذا اطلق له امام و صاحب الكتاب
يعنى الغزالي في الطرفين يعنى البيع و الشراء قال و يجب ان يستند
ذلك بشرط الغبطة بل بالحوال المعتبر للتجارة اما ما احتاج الى عنه
فلا سبل الى بيعه و ان ظهر طالب بالزينة و كذا العقار الذي يحمى
ما يكفنه و كذلك في طرف المسمى قد يوجد الشئ رخيصا لكنه عوضه للتلف
او لا يستريحه لقلة الراغبين فيه و يصير كله على مالكه قوله و ان
يتم اى و ان يتم الولى فوطه مال الطفل و التصرف فيه رفع الشرا الى القاضى
لست ابر من تصرف فيه و لم ان سنا جوفه و لو طلب به من
القاضى ان يقرر له لغيره على حمله فالكفى توافق كلهم لا كثرانه لا حبه
الله عسافا كان او فقرا الا انه ما كل منه بالمعروف ان كان فقرا سقطع

عن كسبه كما تقدم ويجب على الترف في مال الطفا والمجنون ان
يسرع عليها ونكسوها بالمعروف ويخرج من مالها الزكوات وادوية
الحوائك وان لم يطلب ونفقة القريب بعد الطلب وان رعت
ضروبه عريت او نهب الى المسافر بما لها من فريه والمفات كان الطريق
مخوف لم يسافر فيه وان كان امناسا فيه خلا فاما اولئك اصحاب العوائل
لمن المصلحة قد يفسد ذلك بخلاف الوصية اذ الولي ما مور بالنظر خلافة
الموضع واذ كان له ان يسافر فلان يبعثه على يد امين وليس يغيب
القاضي اراض مال الستم الم عند ضرون نهب او عريت او اذ اراد
سفره ويجوز للقاضي وان لم يقض شيء من ذلك لكن اشغال ولا يجوز
ابتداعه مع احكامه فاض ويجوز مع العجينة بشرط امانه الموضع وبشرط
من يقضه امانه والسيار جميعا ثم ان راي اصد رهن به احذ والا
بركه قوله وانكسذير اي اذا عاد البذر بعد الرشد لم يعرج
لمجره عود البذر بل بعد القاضي لا الهب واجد طنه في محل جهات
قوله لا في انجبر اي ليس صرف المال الى وجوه انجبر كالمصدقات
وفل الرقاب وبناء المساجد ومحو ذلك سذير اذ لا سرف في انجبر كالا
خير في السرف وكذا صرفه الى طعمه النفسه التي لا تلبق اثارها
بحاله ليس سذير بل ان المال يطلب لسفح وبلذيه وكذا النجس بالسب
القاضي وانه كثر عرشى الغامات وسماع بين وما اشبه ذلك بالنذر
على انقل الموعظ محصور في المضاعفات كالقاء المال في البحر واحتمال
الغبن الفاضل في المعاملات وسماع في المحرمات قوله لا بالفسق
اي لا بعد القاضي انجبر بعد الفسق الذي هو غير سماع في المحرمات
وساير وجوه البذر بل ان الاولين لم يحجروا على الفسقة وبخالف هذا
استدراج انجبر بالفسق المقول بالبلوغ بل ان انجبر كان ثم بالثاوية
نفاوه وههنا ثبت طه في وسماع بقاء فله بلزم وسماع كفا بالفسق
للاستصحاب به كفا به للزك في سماع وبخالف السذير فانه يعصى
منه بضيع المال والفسق لا يحق فانه ربما لا يعصى المال الا فيما
سوى وان كان فاسقا ومقصود هذا انجبر حيانه المال قوله وانه

اي

اي ولي القاضي امر من عاد سذير دون سواب واجد طنه الذي
بعد انجبر عليه بذلك بخلاف من عاد جنونه فانه لا يليه القاضي بل ابو
ثم جده كما في حال الصغي والفرق ان عود انجبر تعرف كل احد فلا
حاجه معه الى نظر القاضي واجتهاد بخلاف عود البذر خالصه
قال الله تعالى واسئلوا النبي اي اصبروهم فلا بدع اخيار الصبي
لمعرف حاله في الرشد وعدمه ومصلف ذلك باختلاف طبقات الناس
فولد الماجر يحس بكسبه والشرى والمهاكس فنهما يدفع اليه قدر من
المال ويختار في المهاكس والمساومة فاذا لال الله الى الحق عقد
الولي ولو تلف المدفوع اليه لا خيار في يد فله ضمان على الولي وولد
الزراع يحس بالمراعاة وسماع على القولع بها والمخوف عما سئل بحرفه
والمرأه ما من العطين والغزل وحفظه وسماع وصورة طعة عن المهر
والغار وما اشبه ذلك من مصالح البت ولا تكفي المره الواحدة
في ضمان بل لابد من حزين واكثر ما يلحق بالحال وتفيد غلبه النظر
برشده ووقت له خيار قبل البلوغ بل ان اسم الستم على غير البالغ قوله
باب الصلح الصلح هو صلح الصلح هو صلح الصلح هو صلح الصلح هو صلح
فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وعن ابن عمر ان النبي صلح
قال الصلح جائز بين المسلمين المصلحا اصل حراما او حرم حلالا ووقفه على
اشهر ثم الصلح بعد الخضوع اما ان يحرم من المتداعيين او من المدعي واحضى
ولا ولي ان جرى على غير ذلك فاما من العين او الدين والصلح عن الدين
اما صلح معاوضه او صلح حطوطه وصلح المعاوضه هو الذي يجري على غير الحين
المتعاونه فان لم يكن ذلك العين منفعه بل عين اخرى او دناضع وان عقد
لفظ الصلح كما اذ لا داعي دارا فاقربها المدعي عليه وصالحه منها على عدد
وبت فيه احكام البيع كالبيع بالعب والشفعة والمنع من الصرف قبل الفسخ
واسرابط الفسخ في المجلس ان كان العوض منفعه في علم الربا واشترائط
التمايز في محار الشرح ان كانا من جنس واحد من اموال الربا وجبان
القالف عند الخلف والفساد بالجر والخذ والشروط الفاسده وان
كان ذلك العوض منفعه فاجاز ثبت فيه احكامه بارت كما اذا صالح العين

المدعى على سكتي دار شهر وقد تناول قسمي صلح المعاوضة والعين قول النصف
 الصلح على غير المدعى مع او اجاز ويدخل فيه قسم آخر منه وياتي واما ان الصلح كخطه
 بقوله وعلى بعضه هبة او ابراء وذلك ان الصلح على بعض المدعى ان كان عننا كما اذا كان
 عن الدار المدعىة على نصيبها او ثلثها فهو هبة لبعض المدعى عن موافقة موصوع وكون
 لفظ الصلح وشرط القبول وعقد من امكان القسط في حق الطرف في الصلح
 يصح بلفظ البع والصلح على الرهن ايضا ينقسم الى صلح معاوضة والصلح على حصة
 فالاول هو الجاري في غير العين المدعى وهو الذي قلنا انه يدخل في قوله على غير المدعى
 وهو الذي قلناه انه يدخل في قوله على غير المدعى فان كانا ربهين متفقين في العدة
 فلا بد من مضي العوض في المجلس واما شرط ثبوت الصلح وان لم يكونا كذلك
 فان كان العوض عن صلح الصلح لم يشرط مضي في المجلس وان كان عن صلح ابراء
 شرط الثبوت في المجلس دون القبض وقد تقدم ذلك في البيع والثاني
 هو الجاري على بعض الدين المدعى وهو ابراء عن البعض للغير فان استعمل لفظ ابراء
 او في صناعه كما اذا قال ابرأتك عن حصة من العدة التي عكرك وصالحتك عن
 الباقي برئت ذمته عما ابراء منه ولم يشرط القبول ولا قبض الباقي في المجلس
 وان اقتصرت على لفظ الصلح وقال صالحتك عن العدة التي عكرك على وجه صواب شرط
 القبول بان اللفظ في وضع بعضه قوله واغاي ولغا دون سبق خصوصه
 صا طي عن دارك بالف لم يصح وان صح حمله بلفظ البيع بان لفظ الصلح لا يطلق
 الا بعد تقدم حصوله قال الراعي بعد عمل الخلاف فيه فكانت هذا الخلاف في
 فاما اذا استعمله ونوبا البيع فانه يكون كتابه لا شك فيه ويكون على الخلاف في انعقاد
 البيع بالكتابات قوله ومن اجل اي ولغا الصلح من اجل ان من قال بانه عكرك
 المدون باسقاطه جاز ولا يلحق ولا يسقط نعم لو عمل عليه المصلح وقيل المسقط
 سقط لا ما جرى من له نقاء ولا سقاء وكذلك الحكم في المكسر والصلح
 قوله والخط مع اي ولغا الخط مع هذا الصلح كما لو صلح عن الف رجل او
 مكسر على غصنه حاكم او صحه لانه لم يزل عن بعض المقدار لصاحب الخطول او الحصة
 في الباقي في الصلح باقر له ما يقابل بالعض ولا في الصلح لا يلحق فلا يصح ما يزل
 عن بعض المقدار لصاحبه واذا لم يصح ذلك لم يصح النزل قوله وهكذا اي
 ولغا عكس الصلح المذكور وهو الصلح عن الحال والصلح عن الموجب لانه وعلمى بيب

نفسه

المدعى

المال بالخاق لاجل والرضا بالمكسر ولكن لم يلغوا خطه مع فلو صلح عن حال
 او صلح على غصنه موط او مكسر صح اذا ليس فيه شبهة المعاوضة بل هو
 مساكين وروحيين احدنا خط بعض القدر والثاني وعدا يلزم فاما ان يطالب بالدية
 في الحال قوله وبالا نكاراى ولغا الصلح مع انكار المدعى عليه فلو ادعى على
 شخصه ارا مثلا فانكسر بمصالحا صلح معاوضة على ثوب اود من اوثقه
 لم يصح اذا لم يكن نصيب معاوضة مع الانكار وكذا لو قال المنصرصا لحي
 دعواك على كذا لم يصح بل الصلح عن الدعوى لم يصح مع انه لم يزل انصافا
 مجرد الدعوى لم يعتاض عنه وكذا لم يصح صلح الخطط مع انه نكار كما لم يصح
 صلح المعاوضة معه ولم يفرق بان المصالحا في الخطط متوافقات
 على ان النصف ملامح المدعى اما المدعى فزعمه استحقاق الكل
 واما المدعى عليه فليس له النصف ثم حكم هبته منه والخلاف بينهما في
 جهة استحقاق لا غير بل ان القابض والدافع اذا اختلفا في الجهة فالقول
 قول الدافع كما لو دفع اليه درهم وقال دفعها عن الدين الذي به الرهن
 وانكر القابض او دفع الى ذوجه درهم وقال دفعها عن الصداق وقال
 ذهبنها فالقول قول الدافع واذا كان كذلك فالدافع مما خفي فيه بقول
 انما نزل النصف لدفع التفتي صى لم يروى الى القاضى ولم يقيم على منه
 زور والقابض مضطرب ذلك ونزعم انه حق فله توافق بينهما على استحقاق
 النصف قوله لم يصح له انى لم يلغوا صلح نكار مع انه جنى نكارة
 عن المدعى عليه ان قال له جنى المدعى افرىك المدعى عليه عندي كفى
 في صالحتك له امانه لم يظفر افرىك حوفا من ان نزعه منه فصالحه
 المدعى بان قول له نسيان في دعوى الوكالة مقبول في البيع والشري
 وسائر المعاملات وان قال هو منصر وعبطان في نكار وطالب الصلح للمدعى
 عليه فطعا للخصومة فصالحه لم يصح ان كان المدعى عننا وصح ان
 كان دينا والفرق انه لم يكن ملك الغير عننا بقراؤه ولم يكن
 فصا ودين الغير اذ به وان طلب الصلح لفسه بعين اود من فان
 كان المدعى حشا فهو اساع دين في ذمة الغير فلا يصح وان كان عننا
 هو ترى غير القاضى المخصوص فان قدر على نزع صح والا فلا على

يتم في اول البع فان صالح وقال انا قد علم على ما سزاغ فظهر الوجهين
عند المرافعي انه يصح العقد النفا بقوله والثاني لما كان الملك في الباطن
للمدعي عليه وهو عاجز على ابرائه والمفهوم من قول المصنف وقد رآه
لم يكن في مجرد قوله انا قد علم بل لابد من حصول القدر وقال لا مانع
الوجه ان يقال يقال ان كان لا جنى كاذبا فالعقد باطل باطنا
وفي مواضع في الظاهر لتمام الوجهين وان كان صادقا حكم
بصحته العقد باطنا وقطع بواحدية لكن لما زال يد المدعي عليه لم يحج
قوله ولم يصرف الى الحق جرت الحالة بذكر الصفات الواقعة في الميراث
والمزاحات عليها في كتاب الصلح لما ان النفاض فيها مانع بالصلح
وبان يظهر في جانب احد المتنازعين ما يستحقه للاختصاص
الميراثا فان يكون اشتراكا على التعميم كالطرف او على الخصوص كالجدان
والسقوط منقسم الى شارب وغيره والمراد بالشارب الطريق الذي لا ينظر
عن الاختصاص والناس كلهم سواء في استحقاق المرور فيه وليس بعد
ان يصرف فيه بخلاف سحر وبناء دكه وان لم يصيب الطريق
ولم يضرب المارة سواء اذن في مام فيه ام لم يذن ذلك المكان الذي
شغله الغراس والبناء يخرج عن صلاحته الطروق فيه وقد رزح
المارة وحسن عليهم المراقبة فيصطلون بها وايضا اذا طالب المدعي
اشبه مكان البناء والغراس ملاك وانقطع اثر استحقاق الطروق
فيه بخلاف ما جنى على سائر قولته وضار بالمارة مستصبا اي جنى
تحت الجناح والسباب ونفهم عن عطية على ما قبله عدم اشتراط الضرر
واذا امتنع التصرف بغير الصغار فاطنك بالضرار والاضابط لما لا
اشترائه في الشارع ووضع على جوان من الساباط وما لا يجوز ان
لا يضرب المارة من ذلك يجوز لم يوافق الناس على اشتراكه جنى في
جميع المقاصد من غير انكار وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
نصب بيد من ارباب في دار الحباس ففقد الجناح عليه وما يضرب المارة
ولما منع الضوء من الطريق لا يجوز وموضع الضرر فيها معلوم بخلاف
الجناح او الساباط فذلك امير المصنف على ذكره والمرجع فيه الى حال

الطرق

الطريق فان كان ضيفا لم يمتز فيه القوسان والقوافل مسعى ان
يكون مرفعا حيث يمتز المارة عنه مستصبا وان كانوا همرون فيه
فليس له ارتفاع الى حد يمتز به الراكب مستصبا والمجهر مع الكنيسة
على راسه على البعير لانه وان كان نكرا فليس هو ولا بشرط
الزمان عليه كما مكان مرور الراكب مستصوب الراجح ان وضع اطراف
الرماح على ما كانت لئلا يضره من قوله ان عسرات امصا
اولا على اعتبار المرور مستصبا فيما اذا اضاف وكما قال وضار بالما
مستصبا ان لم يسع وبالمجمل مع الكنيسة ان وسع والمراد بالسعة الضيق
ما بعد حتمه شأن اليه من امكن مرور القوسان والقوافل وعدم
اختلافه ويجوز لكل احد ان يدفع من شارع الى ملكه ابواب كفتش
لما ان السوارع على ما به كالموات لا يملكها عن الملك ولا يختص
فالاصول فيه ما به وجواز ارتفاع الارتفاع في مقاصدها
وهو الطروق ويستوفى في الحكم الحوان المحدث في الصحاري والبلاد
قال في مام وصدر في الموضع سائر ما له طريقان احدهما ان يجعل في مكان
ملكه شارعا وسبيله مبتلا والثاني ان يجمع جماعة بين اوقية
وركو ملكا فافلا بين الدور والمساكن ويحتوا الله ابواب شمس
على من شئ ما يفضي طريقا ملكا ويوان بصير موضع الموات فان
مسار طريقه الرقاب فلا يجوز بغير قوله وفي الشارع وفي السكة
المستند في سفر ملك كل واحد من اهلها من راس السكة الى الباب
دان لان هذا القدر يوجب ترفيق وعرفه هنا وما عداه فملكه في علم
غير اهل السكة فلا شر له فيه ولا لمن يلاصق حد دار السكة من
غير ان ينفذ الباب وهذا نفهم مرقوم الى ما به قوله فانما شرع
جناحا اي اذا كان السكة ملكا لمن فخرناه فانما شرع اليها احد منهم
جناحا يادن من موضع الجناح بين ياه وراس السكة سواء كان الجناح
منارا او غير منار لما ان التصرف في الموضع المشترك بين رعا السكة
لا يجوز وهذا كما انه لا يجوز ابراج الجناح الى ملك الغير بغير رضاه
وان لم يضر ولا يجوز الصلح عن ذلك على عوض لما ان الضواء

تابع فلا يفرقه بالحدود واما يبيع القرار كالحجر مع القم ولا يعتبر في ذلك
اذن من باب من موضع الجناح ورأس السكة اذ لا حق له
فيها وراعيها به قوله ويصح بابا اي واما يفتح من ليس له باب
في السكة بابا اليها باذن لها كلهم لمضروهم اما مرور الفاع عليهم
او مرورهم على الفاع واما يفتح باب فيها بابا آخر ابعد من رأس
السكة مع سدله وبه وبدونه باذن من موضع الفاع من بابا وراس
السكة لما قرى الجناح وكذلك اذ يفتح بابا آخر اقرب الى رأس
السكة من غير ان يسهل للاول بالاذن المذكور فان الباب الثاني اذا
انضم الى الاول او ثلث رتبة الناس ووقوف الدواب في السكة
مضروون به واما اذا فتح بابا اقرب الى رأس السكة من الاول
وسدله وبه وقد زل عن بعض حقه فلا منع منه ولا حاجة الى
الاذن والى هذا ايضا بقوله لا اقرب بسدله لغيره اي لا يحتاج الى
الاذن اذا فتح بابا اقرب مع سدله وبه فممن منه لا حاجة الى الاذن
في الصور الثلاث للهوى يفتح الباب بغير قوله ولا في دار
اي ولا يحتاج الى الاذن من دار ان تزل صفيان سجد باب
احدهما الى سكة منسدة فاراد فتح باب في داره الواحدة من الدار
الغرض وان سد باب للهوى فان المرور مسحت له في السكة
ودفع الطائر من الدارين بصرف مصادف لخاصة ملك فلا منع
قوله ولا للملاصق اي وكذا لا يحتاج الى الاذن من له دار ملاصقة
للسكة من غير ان يكون له باب اليها ان ستم تحت لا يمكن الدواب
والخروج منه ونقل الرافعي فيه وفيما اذا فتحه للاستصناء دون سطراف
وجهم ثم اصحها عند اي القسم الكرخي انه يمكن منه لانه لو دفع
جميع الجدار لممكن منه فله ان يمكن من دفع بعضه اولى وللثاني
لا يمكن ان الباب شعرت به حتى لا سطراف فحسب ان سدل
به على سطراف هذه عبارة الرافعي ولا اشعار له بكون الوجه
له هو مع عند معظم الصحابة وصحت منع من فتح الباب
فلها له عنه اهل السكة على كل باراذ يجوز مع التفرغ لغير الهواء المتحركة

لنحو اسراع الجناح وبحول الميزان كتحول الباب قوله ولا حق ولا
ان فتح كونه لا يستصانه فانه لا يحتاج اليه الا في المصادف
الملك بل له ان يزيل الجدار بالكلية ويحول مكانه شيئا كما وعدا
المصنف بقوله لا اقرب الى آخره يحتاج الى الاذن مع قوله بالاذن
اخره في الجمع لكن قد علم تمام ان الملاصق الذي ليس له
باب الى السكة اذا فتح البابا يحتاج الى اذن جميع اهلها
خلافاً عن هذه الصورة فاطل في الاذن في قوله بالاذن غير حال عن
نوع احوال قوله لو ابقى اهل السكة على سد بابها او قسمة
ارضها بينهم لم يمنعوا منهم متصرفون في ملكهم واستدعى القاضي ابن
ما اذا كان فيها مسجد قدم او حادث وكل المسلمين يحقون الطرف
المع فلا يمنع منه قال الرافعي وعلى قايه لا يجوز له شرعاً
الضرر وان رضى اهل السكة لحق سائر الناس قوله وضع
عطف على قوله يشرع اي واما يبيع الشريك لجرار شريك بالاذن
ايضا وقوله في الباب بجرار لا خاص اعم من قوله هنا جراد
لان ذلك من اهل الشريك وخاص ملك الغير لكن اذا علم امتناع
به سفاع بالمسرك من غير اذن الشريك علم امتناعه في خاص ملك
الغير بطريق لا يولي فليس له احد السريكتين في الجرار المشترك ان
يبدوا او يبيع منه كونه او يضع عليه حذرها دون اذن الشريك
لأنهم كسائر موال المشترك لا يستفاد احد السريكتين بالامتناع
بها وكذلك الجدار الخاص بطريق لا يولي كما قرى واما خلاف حديث
مرره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسعن احدكم حاره وان وضع
خشب على جداره وانه لما دوى ذلك نكس القوم رؤسهم فقال ابو هريرة
ما لي اراهم عنها مضطربين والله لا رعتها من احكامكم اي لا صنعت
هذه السنة من اظهرهم في علي لا صاحب جمعا من الاولين ولقوله
صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس عنه قوله
الى الرجوع اي انما يشترط سفاعات المذكورة بالاذن المذكور الى
حين الرجوع عن الاذن فاذا حصر الرجوع لم يجوز شيئا منها لان الاذن

في ذلك اعانة فجاز الرجوع فيها وذكره امام انه لو فتح من باب في
 في السكة بابا نرضا اهلها كان لها الرجوع مما ساءوا ولم يرجعوا
 بالرجوع شيئا خلافا لما لو اعادته رضى للبناء ثم رجع فانه لم يقطع البناء
 مجانا قال الراعي وهذا لم يجد لغيره والقاس ان لم يفرق والذى
 نفهم من قول المصنف هنا الى الرجوع جواز الرجوع عن القلع في وضع
 المدح قبل الوضع وبعد وكذا في غيره واما انه هل له القلع مجانا
 ام لم فهو ساكت عنه ولم يلزم من جواز الرجوع الممكن من القلع مجانا
 وقد صرح في كتاب العارية بالرجوع في ايجاز مع ان الراعي
 قال في مسئلة ايجاز هنا واذا رجع فلا يملك في انه لم يملك من القلع
 مجانا قال وما فائدة رجوعه فيه وجهان اظهرهما انه يخبر من ان
 سعى باجرع ومن ان يقطع ويضمن ارض النقصان كما لو اعاد
 ارضا للبناء قال في المذهب المان في اعانة المولى للبناء
 فصيله اخرى وهي التملك بالقيمة وليس لما لك الجدار ذلك لان
 به من اصل جاز ان يسبق البناء والجدار مانع فلا يستتبع
 والثاني رواه امام عن حكام القاضي انه ليس الا لهجرة ولا
 يمكن من القلع اصلا لان ضرر القلع يتداعى الى ما هو خالص الى
 المستعير لم يجزوع اذا رفعت اطرافها من جدار لم يمسك
 على الجدار الثاني قوله ولم يلزم اي اذا استغ احد الشريكين
 من عانة ما انهدم من البناء المشترك لم يلزم الشريك للغير عليها
 كما لم يلزم زلزلة رضى المشترك ادلا به عليه ان يجر ملك نفسه
 ولم يملك غيره وكما ان طالب العانة قد يضرر بامتناع الشريك
 فالشريك ايضا يضرر بتلف العانة وكذلك الحكم في نفسه النهر
 والبر والقناة المشتركة قوله ولم يتركها لغيره ولا يلزم ايضا
 ترك العانة بانه نفسه لم يمتنع من العانة بانه نفسه عانة بعض
 خلاف ما لو اراد العانة بالالة المشتركة وللشريك منعه اذ قد يترتب
 لغرض آخر وينبغي ان يقرر الجار والمجور في قوله بانه حاله
 ضمير العانة في قوله ولم يتركها اي ولا يتركها كما به بانه ولم يتركها

للغير

للغير لم امتناع اعمال المضمير قال في التعليق ويمكن ان يكون
 المضمير مضمون بما اذا كان الجدار مشتركاً ومخصصاً لغيره
 الجدار لم يترك لو كان من مشتركاً ايضا كان القياس عدمه مقالة
 باعادة الجدار لعدمه مقالة باعادة بالالة المشتركة اذ ربما يريد
 غير المعبد ان يبنى الجدار فيه كما يريد ان يعبد بالالة المشتركة
 وقد دخل في عبارة المصنف مسالة الجدران المشتركة والسفلى اذا
 انهدم فذلك من الشريك في الجدار وصاحب الجدار باعادة الجدار والسفلى
 بانه نفسه ليصار الى حقه وليس له عانة بهذه المشتركة فان
 غلبت الدار اذا كان لواحد وسفلى لم يتركها بل يتركها على كل منهما اسم
 الشريك في الدار واذا اعاد ذلك بانه نفسه فهو ملكه بضع عليه ما شاء
 ويروى عنه ما شاء فلو قال شريك الجدار لم يتركها بل يتركها نصف
 القيمة او قال صاحب السفلى لم يتركها بل يتركها نصف القيمة لم يلزم اجابة
 كما لم يلزم ابتداء العانة قوله ولم يتركها بل يتركها نصف القيمة
 واعلم انه ان اراد بذلك ان غير المعبد لم يلزم المعبد بالانة ترك
 له سقاع بالمعاد فهو مجرى على اطلاقه لكنه واضح لم يحتاج الى بيان
 وان اراد ان المعبد بالانة لم يلزم غير المعبد ترك له سقاع بالمعاد
 فليس ذلك على اطلاقه لان له ان يمتنع من سقاع بالمعاد بغيره
 وغرضه وهذا بخلاف ذلك ذكره الراعي وغيره نعم ليس له منع ليس له منع
 صاحب السفلى من السكون فيه لان العينة ملكه قوله ولم يتركها
 اي ولم يلزم الشريك البديل ان اعاد وهو قيمه ما شاء من الجدار والسفلى
 وخصه ظاهر قوله وان لم يمتنع اي وان ادعى رطل على رجلين الا
 في ايدهما بصدقة احدهما وكذلك يقرر ثبت له النصف باقرار المصدق
 والقول قول المذهب في انكاره فان صالح المدعى المقر على مال
 فله كثر من ذلك بالتمتع ان ملكها سبب من مملوكون او لا يملك
 له خد المالكين بالتمتع وكذلك ان ملكها سبب واحد لهما في
 الظاهر بصدقة الصلح واسفل الملك الى المقر وله سواد ان قال بصدقة
 الى المدعى دون تقص فان ملكها سبب واحد لو عرض المالكين لكون

النسب المصنف مالكا لنصيب في الحال لم يكن له لاخذ بالشفقة
لمعترضة بطلان الصلح ذكره في التعليق قوله واليد في جدار
في الى آخره اذا تنازعا جدارا حائلا بين ملكيهما فلم حالك ان احدهما
ان لم يكون متصلا ببناء احدهما خاصة اتصال ترصيف على ما
سابق فان يكون مفصلا عن سائرهما جميعا او متصلا بها فاكيد
في مثل هذا الجدار للمنازعة فان امام احدهما بننه يعني له والى
حلف كل منهما للآخر فان حلفا او كلا جوار الجدار بينهما نظا هو اليد
وان حلف احدهما ونكل للآخر معنى الحالف بالكل ويكون حلف كل منهما
على التصرف الذي لم له على الجميع الحالة الثانية ان يحصر احدهما
باتصال ترصيف حصة لم يكن احدا له بعد بناءه فصرح جانه لم ان
اتصاله امانة ظاهره على غيره ويصرفه وصورة ان يدخل تصريف من لسان
الجدار المتنازع منه من جدار الخاص وتصرف جدار الخاص في المتنازع
فيه وبين ذلك في الزوايا وكذلك اذا كان احدهما ارجح في تصورا لالة
بعد تمام الجدار بان ايجار من جدار ارتفاعه عن للهرن قليلا قليلا
واذا ارجح جانه حلف وحكم الجدار له الا ان يقوم بتمه على خلافه فلا يحل
الرجحان لمكان احداث التصريف المذكور بعد بناء الجدار بصر طوبى
وادراج اخرى والسقف المتوسط بين علواهما وسفل تفرق الجدار
المتوسط بين الملكين فاذا تنازعا فان امكن احدا له بعد بناء العلوان
يكون السقف غالبا مسعوب وسط الجدار وتوضع ركن الجدار
في البق مضمون البق متين خوف اندسهما في شراجهما في سقاف
فانه ارض لصاحب العلو وسما لصاحب السفار وان لم يكن احدا له بعد
بناء العلو كما سابع الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد احداث ذلك
في العلو ويجوز يد صاحب السفار له تصالقه ببناءه على سبيل التصريف
قوله لا يجوز الا لمن اخص ببناءه كدع فانه لا يكون اليد فلو
كان لهما فقط عليه جندع لم يصرح جانه لم ان وضع الجندع لم يدع على
اليد والملك لان من العلوان من جود وضع الجندع على جدار الغر
تغير اذن الملك فلول مقتضا افتاء بركه وايضا وضع الجندع في السقاف

من احدهما وكان كما لو تنازعا دارا في يدهما وانما احدهما اكثر لم يصرح
جانه قوله ويجوز بشرط قول الشافعي رضي الله عنه ولا يضر الى
من اليه الخواص والدواخل وما انصاف اللين وما مواضع القضاى لا
ارجح شئ من ذلك قال المفسرون الكلام اراد بالجوارح الصور والكمالات
المحمدة في ظاهر الجدار وبالدواخل الطاقات والمخارج في باطن الجدار
وبانصاف اللين ان يكون الدار من لسان مقطع ويجعل له طرفا
الى جانب ومواضع الكسرى جانب ومعاقد القوط يكون في الجدار المصنف
من العصب او الحصر واعلم ما يكون ذلك في الستور من السطوح
مستدحيا او مضبوط وربما جعل عليها خشم معبره فيكون العقب
جانب والوجه المستوي من جانب وانما لم يصرح شئ من ذلك لان كونه من الملكين
علامة قومه في شراك فلا يعارضه هذه سبب الصعوبة التي معظم
منها الزينة كالتمصيص والترقيق قوله وفي الدابة تنازعا اثنان احدهما
راكبها والآخر متعلق بلجامها للراكب لا للمتعلق لان استلاء الراكب على
الدابة اكثر واليد في التمسك الذي تنازعه صاحب الجدار وعينه لصاحب
الجدار على العروة دليل الملك واليد اذ لم يجوز اخذ النساء في عروة
الغير بخلاف وضع الجندع واليد عروة الخاب الذي علوم لواحد وسفل
للآخر ومنازعتها لصاحب السفار ان كان المرقنة الدهليز لم يقطع
تفرق عنها واصحابها بصاحب السفار بصرفا وان كان المرق في
القدر جعلت العروة والدهليز بينهما لم يكن لكل واحد منهما نصيبا
بالطريق ووضع الامتعة وعبرهما قال الله مام وكان له بعد ان يقال ليس
لصاحب العلو الحق المير ويجعل الرقعة لصاحب السفار ولكن لم يصرح
احد من العلماء وان كان المرق في الوسط من اول الباب الى المرق
منها وما وراء ذلك لصاحب السفار وقد صح المصنف من الدابة ومنه
والعروة ثم ذكر ما يعضى اليد فيها على الترتيب وهو من باب اللف
والنشر قوله باب شرط الحواله
الى آخره عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق العين
ظلم واذا ارجح احكم على ملق فليستع وروى واذا ايجار احكم فليختار وهو

اللفظ له وروى فاذا اجعل بالفاء ولعل حذف الترتيب من المتفلا
 من الفاء انه اذا كانت المطرظ لما من الغنى فليقبل من اجل دينه
 عليه فان الظاهر انه يحترق عن الظلم ولا عطر ويدار الحول على سبب احود
 محيل ومحتال ومحال عليه ودين على الجبار ودين على المحال عليه بشرط
 في صحة الحول شروط منها ما يرجع الى الجبار والمحتال ومنها ما يرجع
 الى الدين فيما يرجع الى الجبار والمحتال رضاهما اما رضا الجبار فلا
 اعاد الحق من حيث شاء فلا يعين عليه بعض الجهات فتراها انما
 رضا المحتال فلا بد منه في ذمة الجبار فلا يقدر الى رضاه كما ان الاعيان
 المسوقة للشخص لم يبدل امرضاه ويعرف رضاهما بالايجاب والقبول كما في
 سائر المعاوضات ولا يشترط رضا المحال على ما في المحال على الحول حاسب
 للمعاضات والمحال عليه محل الحق والصرف فصار كما اذا باع عبدا
 لم يشترط رضاه واما الحق للجبار فلم ان تسوفه منه ونفسه كما لو ولى
 بالاسفقاء وكما من اشترط رضاه يرى القلب عليها جانب من اسفقاء
 كان المحتال مستوفى ما كان له على الجبار ونرضه المحال عليه فتعذر
 بقدر اراضه من امر رضاه وهذا اعني كون الحول احتمالا او اسفقاء
 اصل شديد التوغل في سائر الباب قوله وثبت دين الى آخره
 اي وشروط الحول موت دين على المحال عليه حتى لا يصح الحول على من لا دين
 عليه بناء على انها اعصا من فله بدين شيء يجعل عوضا عن حق المحتال
 ونشترط ان يكون الدين الناشئ على المحال عليه له او اصله الزم فلا يصح
 الحول على بيع الكتاب بان يحمل السيد عنهما على مكاتبه لان البيع ليس له
 ولا اصله الزم والمكاتب استقطب متى شاء فله يكن الزام الدفع الى المحتال
 ونصح الحول بغير الكتاب بان يحمل المكاتب سيدا على انسان لان ما
 احاله عليه من سفر والكتاب لانه من جهة السيد فحق ادى المحال عليه
 وجب على السيد القبول ونصح الحول بالثمن في بيع الجبار بان يحمل المشتري
 الباع على رجل وعلم بان يحمل الباع رجلا على المشتري لان اصله الزم
 وهو حاز له واختار عارضه فله معطى حكم اللكم ولا يقطع الجبار بالحول
 المذكور وساقى انه ان ابيع ضيق والبيع انعطفت الحول بل انما اغا

صحت على بقدر اعضاء البيع الى الزم فاذا لم يعرض اليه ارسل الحول
 ويعلم ما ذكرنا ان الجعل في الجعالة ما يصح الحول به ولا عليه قبل العمل
 يصح كلاما بعد الزم وفي قوله كتم الكتاب حذف بقدر كما يحول بضم
 الكتاب قوله وتساوى الدين بشرط الحول ايضا تساوى دين الجبار
 ودين المحتال في القدر والصفة لانا وان جعلنا ما معاوضه فليست على
 حصة المعاوضات التي يقصد بها يحصل نيل او حط شيء وانما هي معاوضة
 ارفاق ومساخمة للحاجة فاشترط فيها التساوي في القدر والصفة كما في العرض
 فلا قال بغير عشرة ولا حال على موطن ولا باقرب لا يوجب على ابعدهما ولا
 باجه على اراء ولا يصحاح على كسر ولا بالعكس وبشرط سادها في الجبس
 ايضا فلا حال بالمراسم على الدينين ولا بالعكس لما ذكرنا ان هذا العقد لم
 يوضع لتحصيل ما ليس بحال وانما وضع ليصل كل شخص الى حقه وكان
 المصنف راي لا كفاية بذكر التساوي في الصفة والتساوي في الجبس
 قوله بعلمها اي مع علم الجبار والمحتال بالتساوي المذكور لان الحول ما هو
 فلا بد من علم المعاوضين بحال العرض قوله ويتحول اي حكم الحول اذا حوت
 بشروطها ان يتحول بها حق المحتال من ذمة الجبار الى ذمة المحال عليه
 صبرا الجبار عن دين المحتال وبراء المحال عليه عن دين الجبار فان مات
 المحال عليه او ادرك او جهد الدين وحلف لم يكن للمحتال الرجوع الى الجبار
 كما لو اذ غرض عن الدين وحلف في يد واحد الشافعي رضي الله عنه على
 ذلك وجهين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم تعرض للملأه في قوله ولذا
 اجبر احدكم على ما لم يملك فليصل ولو تكن المحتال من الرجوع لما كان للدين
 لما كسر فادع والثاني ان الحول اما ان يتحول بها الحق عن الجبار او
 يتحول ان يتحول فقد رتب فعه موجب ان لا يعود اليه كما لو ابراه وان
 لم يتحول فليدفع المطالبة كما في الضمان قوله او كان المحال عليه مفلسا
 عند الحول مسريه الى ان لا يملك من المعروف بالحول اذا جهل المحتال
 كما لطاوي بعدها فلا يرجع المحتال بطلب ايضا والمحق ايضا بالضرر فهو
 سببه ترك النقص فصار كما لو اشترى مائة وصادف معونا فنه هذا اذ لم
 يجر فاما اذا شرطت بيان مائة مائة فليس ايضا فانه لو ثبت الرجوع بالحلف

في شرط اليسار لعب الرجوع عند مظهره فان لم يمسار نفص في الزفة
كما لعب في البيع ثبت الخمار سواء شرطت المسار عنه ام لم يشر
ومعنى الى كثر صورة المثل ان يبيع عبدا ويحل غريمه بالثمن على المشتري
ثم ثبت حرمة البيع اما بان يصادف المتابعان على حرمة ان لا يبعد
نعم الجيد ووافقها المحتال على ذلك او لم يوافقها ولكن يوقع التثنية على الحرمة
فليثبت بطلان البيع وعدم سوت الثمن على المشتري فمطلر الحولاء وقد يتر
المشتري عن البطلان هنا بما يعساح منه عطف عليه ما يفسخ بعد
لا نفقار و التبعير المظلال في الفسخ مع كسرا في كلهم العهدة كما ستم
المستفاد من فاهم كسرا يعبرون عن العقد الباطل فانه يفسوخ والبينة
المذكورة مصاد ان يعمها العبد وان يندى التهمين على سبيل الحجة
قال صاحب المذهب والروايات لا يصادف ان يعمها المتابعان لانها
كذبها بالدفول في البيع وان لم يكن منه والمحتال غير موافق فلها حلفه على
نفي العلم والله شاهد بقوله وحلف المحتال ان يحمى واذا طلف فمطلر
في حقه فلم اخذ المال من المشتري وعلم رجوع المسمى على البائع المحار في البيع
انه لم يرجع لم يبق ظلمي المحتال بما افاد والمطلوم لم يرجع الى على مظهره
وعن الشيخ ابي طرد والقاضي ابن كح والشيخ ابي علي انه يرجع لانه قضى
بانه ولم يرد الرافعي والنواوي على اراد الوجهين هكذا من غير تصريح
بالصحيح وان نكل المحتال حلف المشتري ثم ان جعلنا الثمن المرددة
كما لم يرد بطلت الحولاء وان جعلناها كما لانه فهو كما لو طلف لانه ليس له
اقام السنة قوله اي يفسخ الحولاء ايضا منه المبيع بالجنا ولانها
انما صحت لمصدر البيع الى الزم فلي لم يصر اليه انفسه وكرهه يفسخ بتر
المبيع بالله قاله او الخالف او لعب ان احوال المشتري البائع كما لو اشترى
عبدا بانه مولا و احوال البائع بالماء على رجل ثم اطلق على عب قد يبعد
فرقه بطلت الحولاء سواء انفق الله قبل مضي المحتال قال الحولاء
او يحد لانه عقد ارفاق ومسامحة فاذا بطل منه مكر بطل منه ارفاق
البائع فمسا على الواستري سنا بدران مكره ويطوع با دار الصحاح
ثم لقي بالعب فانه ستره الصحاح واما قال بطلت مكر المكره لبيعي

البرج

البرج بصفه الصفة وقاس من جعل الحولاء احصاها ان لا يطلر كما
لواستبدل من الثمن ثوبا ثم رد المبيع بالعب فانه لم يطلر ما ستره
رجع ثمر المثل قوله لا البائع اي يفسخ الحولاء بتر المبيع بما ذكر ان احوال
المشتري البائع على رجل فان احوال البائع رجلا على المشتري فانها لا
يفسخ بالرق المذكورة والفرق ان الحولاء ههنا يعلق به حق غير المتعارف
معدا ارتفاعها بفسخ محض بالمعاقد وصار كما لو اشترى عبدا
بجان ومضنه وباعه ثم وجد ببيع العبد بالجارية عبا فرقه ما يفسخ البيع
الثاني لانه يعلق به حق ملك واذا انفس الحولاء في صورة احوال المشتري
فان كان البائع قد مضى المال من المال عليه فليس له بقاء عليه لانه قبض
ماذن المشتري ولو قد لم يسقط مطالبه المشتري عنه بل حقه الرجوع الى المشتري
ويشعر حقه فمما قضه فان كان بالفا فعليه بدله وان لم يكن قد قبضه
فليس له مضنه لانه عاد الى ملك المشتري كما كان ولو طلف وقبض
لم يقع عنه وهو يقع عن المشتري ما روى على نقار اصله دون بعد بطله
جهة المخصوصة التي هي الحولاء فيه نحو الخلاف الذي تضمنه بحتم بالظهر
قبل الزوال ههنا حيلته فلا الا لكن لا يصح ههنا المنع بان الحولاء
قد رطلت والوكالة عقد آخر خالفها واذا لم يفسخ الحولاء في صورة
احكام البيع فان كان المحتال قد قبض الحق من المشتري رجوع المشتري
على البائع وان لم يفسخه فلا يرجع المشتري عليه حتى يجرى حكمه القبيح
ولا يقال الحولاء كما لبعض بدله ان المشتري والمزوج اذا احوالا بالثمن والعقد
سقط حتى اكسب لمن العوام انما يكون بعد حقه المصنف لا بعد ما
في حكم قوله باب صح ضمان اهل التبرع
بجماع وانه خيار متعاذ على صحة الضمان روى عن ابي امامة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الماعز مودة والدين يرضى والزعيم غارم وقد
استدل ايضا بقوله تعالى وانا به نعيم على ان شرع من قبلنا جملنا ما لم
ينسخ وبشرط صحة الضمان كون الضمان اهلا للتبرع فلا يصح ضمان
الصبي والمجنون والمعتق عنه والمهرم الذي يهدى والمجنون عليه بالسنة
لعلم اهلهم للتبرع ولا يصح والوطء لا وق فيه ضمان المجنون والفلس

كشراه في الزمة وقد مر واعلم ان ظاهر كلام المصنفات الضمان تبرع
مطلقا وكذا قاله امامنا الغزالي رحمه الله ويحتمل ان المصنف قصد بذلك
جعل تبرعه عليه المذخور من قبيل الضوابط لا الحكم على الضمان بكونه تبرعا
قال الراجح في القول بكون الضمان تبرعا انما يظهر من ما ثبت الرجوع فانما
ثبت هو امر من لا يحض تبرع قال ويدل عليه ان الرواية حكى في
الحرم عن نفع الشافعي انه اذا ضمن في مرض الموت بعرض اذن من عليه
الحق فهو محسوب من ثلثه وان ضمن باذنه فهو محسوب من راس المال لا
للورثة ان رجعوا على صير وسوان لم يكن تبرعا فلا يصح من المظن
كما يصح وماير الصرافات فان اذن فيه الوطي فليكن كما لو اذن في البيع
قال النووي الذي قاله امامنا ابو الصواب قال وقيل الراجح انه ليس بها
فاسد فانه لو سلم انه كان تبرعا وقوله اذا اذن الوطي كان كما يصح
بعضه فانه الوهيان فاسد ايضا فان البيع انما يصح على وجهه
ما اذن الا فمخرج او مصلحة والضمان غير كماله بالمصلحة واما ضمان
المرضى قال وشايب اكاوي هو معتبر بالثلث لانه تبرع فان كان
عليه دين معروف فالضمان باطل وان خرج بعضه والثالث صح فيه ولا
يصح الضمان والعبد ما ذونا كان في الجاه او غريبا ذونا لم ي
اشاء مال في الزمة بعقد فاشبه النكاح وان ضمن باذن سيد حج
والمبتدوام الولد كالغني في الضمان وكذا البعض ان لم يكن مملوكا
السيد مهاييا او كان ضمن في نوبة السيد فان ضمن في نوبة
صح قطعا ويجوز اذا ضمن في نوبة ان يخرج على اختلاف في المؤن
وهو كسب النحر انها جارية في المماه وضمان المكاتب بلا اذن
كضمان الغني وبلا اذن فالكواشي على الكلاف في تبرعاته ونحو ضمان
الزوجة دون اذن الزوج كما يصرها في قوله وهو المثل اي ونحو
الضمان عن الميت لما روي عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في عتق فلان وضعت قال صلى الله عليه وسلم ما روي
صاحبكم دين قالوا نعم حرهم قال صلوا على صاحبكم فقال علي رضي الله
عنه مما علي يا رسول الله وانا بها ضام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

نصرته عليه ثم اقبل على علي فقال جزاك الله عن نفسك وولك دهالك
 كما فلكك دهان اخيك وروى انه اني حصار فقال ما علي صاحبكم
 دين فقالوا نعم ديارنا فقال ابو قتادة مما علي يا رسول الله فضلي
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم وله فرق بين ان خلف الميت وقفا وبين ان
 خلف فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحث عن ذلك قال العلماء كان ائمة
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة على من لم يدين في اول نفسه لان شفاعته
 موجهة للمؤمنين ولم يكن صنف في مواله سبحانه فلما فتح الله الفتوح قال
 انا اولي بالمؤمنين انفسهم وروى انه قال في خطبه من خلف مالا
 فلورده ومن خلف كالا اودنا فكله الى وحدته علي قال يا رسول الله ربي
 كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى ويعلم من جهة الضمان عن الميت
 انه لا يشرط رضا المصنوع عنه اذ يجوز اداء دين الغير بغير اذنه فالزام في
 الزمة اولى بالجواز ولا يشرط ايضا معرفته كما لا يشرط رضاه قوله والضامن
 اي ويصح الضمان عن الضامن وعن ضام الضامن وهلم جرا لانه كما لا يشرط
 في نوبه المطالبة عليه قوله واكال موقبله اي ويصح ضمان الدين اكال
 موقبله وعلمه لان الضمان تبرع فاختاره اختلافا للدين في الكفنة
 للحاجة ثم اذا ضم الى موقبله ثبت لا يشرط الا كمال التزم ولا يقول
 الحق لا جل بالدين الى ان يشرط عليه موقبله ابتداء ولا بعد الحلول في
 حتى لا يشرط دون الكفنة كما لو مات لا يشرط عليه الدين للمجهول واذا ضم للمجهول
 حاله والتزم التبرع بالمعجل مضمونا الى التبرع باصل الضمان لم يشرط الحلول
 ولم يلزم الوفاء بشرط المعجل كما لو التزم لا يشرط المعجل ولو كان الدين موقبله
 الى شهر فضمنه موقبله الى شهر فهو كالمضمون موقبله قوله الحق ما يب اي
 مع الضمان الحق ثابت فلا يصح ضمان ما لم يثبت بعد وارت كان سمي
 نحو قرض او بيع لان الضمان لو شاع الحق فلا سبق وجوب الحق كالمشكك
 قوله عرف اي عرف الضامن من له الحق فيشرط ان يعرف الضامن المصنوع
 له لان الناس سفا وتون في لا سفاهة ولا سفاهة شرها وسفاهة
 وسفاهة بعض محلف بذلك اخلافا لثبنا والضمان مع اسماه عزروا ضرر من غير
 ضرره قوله كالمذكر اي صح الضمان الحق ثابت كاصح ضمان المذكر وان لم

يمكن ثلث وسمي ضمان العهدة ايضا وهو ان يضمن بالثمن المسمى
على الضامن ان يخرج المبيع صحيحا وانما صحته وان كان من بيل ضمان
ما لم يشك بعد من الحاجة تنس الى معاملته من لا يعرف من الغمارة
ولا يوثق بدهه وذلك وخاف عدم الطهر لو ظهر له سحقا ومحتاج الى التوثق
وقد اطلق الناصر عليه وادع عوم الصكوك قبل ذلك على حوان قوله بعثر
الثنى اى يثبت لصحة ضمان الدرك ان يكون بعد قبض البائع الثمن فلا يصح
قبوله من الضامن انما يصح ما قبله ضمان البائع ولزمه دفعه على تقديره سحقا
وقبل العن لم يحقق ذلك ويحذر على هذا ان يجعل قوله كالدرج مثلا للثمن
الثالث وكل ما خلا جعله ياتى عن نوع يعترف بذلك حملنا قوله كالدرج على
انه مظهر لغير قوله والرهارة كما يصح ضمان الدرك والعهدة للمشتري يصح
ضمان ردها جنس الثمن للبائع اذا اشك في ان الموقى هل هو الضرب الذى
سحقه ام لا مطالب ايضا والضرب والمحق اذا انقلا المقبوض على المشتري
وكذا ضمان ردها جنس المبيع للمشتري وكذا ضمان العيب في المبيع وهو ضمان
العهدة ان خرج المبيع معيبا وكذا ضمانات الفساد وهو ايضا ضمان العهدة
ان بان فساد البع سبب على سحقا لعطف شرط معتبر في البيع او بان
مفسده وكذا ضمان نقصان الصحة للبائع بان يزل المشتري الثمن بصحة
بتمه البائع فيها مضمون ضمان النقصان ان كان كذا وكذا من جانب البائع
وانما جازع ذلك من الحاجة تنس الى معاملته الغمارة ومن لا
يوثق بالطهر كما تنس الى الضامن سبب سحقا وقوله وشملها اى
وشمل هذه الصوره كلها ضمان الدرك حتى لو قال ضمانت لك الدرك ثم خرج
المقبوض رديا او معيبا او ناقصا او بان فساد البع لزم الضامن واطلق
الرافعى والناوى معا له حكاه وجهين عن الامام والمغالى في اندراج
ذلك تحت مطلق ضمان العهدة وقيل الرافعى في شرح القصور بعد الاكلا
في ضمان العيب والفساد بهذه العبار فان قلنا بالصحة اذا خسر ذلك حيا
ففى ادر لجه صب مطلق ضمان العهدة وجهان اقرهما المنع لان البائع
الغنم وضمان العهدة الرجوع سبب سحقا فالمصنف على هذا مخالف للرافعى
في هذه المسألة الا ان تنس الفرق من عطى الدرك والعهدة وشملها لثمن

دون

دون الثاني ومع هذا فلا يخلص من المخالفة لتصرح الرافعى بما تضمنه
برأوى اللعطين وعدم الفرق بينهما والى اعلم فصرح لو اختلف
البائع والمشتري في نقصان الصحة صدق البائع بيمينه فاذا حلف
طالب المشتري بالنقصان ولا يطالب الضامن به حيدر برأه ذمته فلا
يطالب الا اذا اعترف او قامت عليه يمينه ولو اختلف البائع والضامن
في نقصانها فالمصدق الضامن لان حيل برأه ذمته بخلاف المشتري
فان فعهه كانت مشغولة حتى البائع ولا حيل بقا الثمن قوله لم يفته
الغدار لم يفتقه المدة المسبقة للرجوع فانه لم يصح ضمانها شاء على انها انما
يجب بالتمكس ولم يشك بعد بخلاف يفته المدة الماضية لحقق بمومها
وبخلاف يفته النعم يشك بطلوع الفرج قوله لانم اى صح الضمان على ثبات
واصله اللزوم والديون الناس ضمان ادرهما مالا مصره الى اللزوم
بحال وهو محكوم الكفاية فلا يصح ضمانها كما لا يصح الرهن بها وثانها ماله
مصر الى اللزوم فان كان لهما في حال الضمان صح ضمانه سواء كان
مستقرا كدين له ماله او لم يكن كما لم يقر الدفول والثر قبل قبض المبيع لحاجة
التوسق ولم ينظر الى احتمال سقوطه كما له نظر الى احتمال سقوطه المسدق
بغيره براء والرق بالعيب وان لم يكن لهما حال الضمان فان كان
لاصل في وضعه الجواز لم يصح ضمانه كالجواز كجواز قبل الفراغ والحر
ولو بعد الشروع فيه ونصح ضمانه بعد الفراغ منه كما مر في الدرر وان كان
لاصل في وضعه اللزوم كالمرة في نعت الحمار صح ضمانه لانه شتى الى اللزوم
سفه من قريب ومحتاج فيه الى التوشى وفيه خلاف وفي التمه ان
الخلاص مفروض فيما اذا كان انخار للمشتري او لهما اما اذا كان انخار
للبائع وصدع ضمانه بلاء خلاف لمن الدين لانم في حق حيله واشاد
الامام الى ان يصح ضمان مفزع على ان انخار لا يمنع نقل
الملك في الثمن الى البائع اما اقامته فهو ضمان مالم يشك بعد وقد
ذكر مثل هذا لا سدر آل في الرهن به ايضا قوله معلوم احتراز
عن ضمان الجهول فانه لا يصح لانه اساس مال في الذم يعقد فاشبه
البيع ولا جارة ويصح ضمان الدرك وان لم يصح ضمان الجهول لانه

معلومة السق و العدد وان كان مجهول الصفة واللون مع الرجوع
 في الصفة واللون الى غالب اهل البلد ولا يجوز ضمان الله على العاقلة
 قبل تمام السنة لانها غير ثابتة بعد افاد المصنف بعطف اهل الله على
 قوله معلوم انها كالمسند في اشراط المعلومة قوله كالمسند
 اي الضمان كالمسند في اشراط المعلومة واستدناء اهل الله من ذلك
 فلا يصح له براء عن المجهول بناء على انه تملك له اسقاط ويصح له براء
 عن اهل الله لما مر قوله ومن واحداي الضمان من واحد الى عشرة
 ضمان تسعة فلو قال ضمان مائة على اقل من درهم الى عشرة
 صح هذا الضمان وكان ضمانا بتسعة ادخل في الطرف ولا يفتقر في
 الضمان لانه لا يلزم مسعد اخرجه خلاف الطرف الثاني و ايراد
 الرافعي هنا يشعر بصحة كونه ضمانا بعشرة لانه نقل عن صاحب
 المذهب انه صح ذلك وصرح بصحة في المحرر ان النواوي
 صح كونه ضمانا بتسعة بناء على نقل الرافعي في قوله عن السراج
 والعراقي انه صح وموافقة الغزالي لم في ذلك قوله كالمسند
 اي قول القائل من واحد الى عشرة بغير الضمان كما انه كذلك في
 قوله فلو قال لزيد على عروا اعد الى عشرة كان ذلك اقرا بتسعة
 لما ذكرناه واصح له الشيخ ابوطامد بانه لو قال مرهنة الغنم الى هن الخ
 بطل الخاء لا وفي في قوله دون لا غير قال الرافعي وما ينبغي ان
 يكون احكم في هذه الصورة كما ذكره بل هو كالمسند بغير من
 هذا الجواز الى هذا الجواز اي فلا بد من ارضاء واقعة النواوي
 على هذا لا يفتقر وقد يقال ان كان المقربة يرضى فيما ذكره الشيخ
 فهو كالمسند وان كان التمسك بعد بغير الفرق بينهما قوله والكفاية
 عطف على قوله في اول الباب ضمان اهل التبرع الى صح الضمان
 والكفاية بالبدن وسمى كفاية الله ايضا واستدل على صحتها باطابق
 الناس عليها في العقود ومما سلكه الله بها واصل الكفاية بالبدن
 الزلم احضار من سعى حضور مجلس الحكم عذر له استعداء بالثبات
 حتى ادعى او استغفاره من مال او غيره كالمسند وحده العطف

مبدا

نحو

مصحح الكفاية بدن لقراءه معنى رجل زوجها فان احضور سعى عليها
 وبدن الملب والصبى والمجنون في بده فاب وغيرها اذ قد سعى
 احضارهم لقيم الشهادة على من سعى اذ احملوها كذلك ولم يعرفوا
 اسمهم وانسابهم ثم ان كفل ياذن الصبي والمجنون فله حطالة التي
 باحضارهما عند الحاجة وان كفل بعزادته فهو كالكفاية بدن العاقل
 الدائم بخلافه قال لا مالم ولو كفل رجل سقلا بدن رجل بالبصرة
 لم يصح الكفاية لان من بالبصرة لم يلزم احضور سقلا في الخصومات
 والكفل فرع المكفول ببدنه فاذا لم يجب عليه احضور لم يمكن اجاب
 له حضار على الكفل قوله وبما لا سقى اي صحت الكفاية بدن من سقى
 حضوره وبما لا سقى حضوره البدن دون من سقى كالرأس والروع
 والعقب والكبد والرباع والجزء الثاني كالمسند والروع خلاف ما سقى
 البدن دون كالمسند والرجل فلا يصح الكفاية به قوله رضاه اي صح
 الكفاية برضاه المكفول ببدنه ولا يصح بدونه رضاه بناء على ان الكفاية
 بغيره عند الجرح كما ساق فاذا مكفل بغيره لم يمكن احضاره اذ لم
 يلزم له جابه حسنة فلا يكون في الكفاية فائدة بخلاف ضمان المال فانه
 يصح بدونه رضا المضمون عنه لظهور فائدة قوله لم يحق استدعاء
 اي لا الكفاية لم يحق الله تعالى فانها لا يصح كفاية الزنا والجرم لانها للتوثيق
 وحدود استدعاء سعى في دفعها ما امكن بخلاف حقوق الله من غير
 والعقوبات قوله وما الى الكتاب اي ولا الكفاية لما كان الكتاب لان
 ضمان هذا المال لا يصح كما في الكفاية بدن لمكانت له اولى ان لا
 يصح مستطرة المال الذي يكفل بدن من سعى عليه ان يكون حث
 لوفقة ضمانه يصح قوله كالكفل مثال لم سعى حضور فان الكفل
 سعى حضور مجلس الحكم عذر له استعداء مصحح الكفاية ببدنه قوله
 ولو قبل السنة لعلم ان الحق الذي يجوز فيه الكفاية ان يشك على المكفول
 ببدنه باقره او سببه وذلك وان لم يشك لكن لو سعى عليه فلم يشك
 صحت الكفاية ايضا وان انشأ فذلك وهو المزمع قوله ولو قبل السنة لان
 الحضور سعى عليه حجاز الزلم احضار وسعظم الكفالات في الخصومات

سعي قبل موت الموقوف ويجوز الكفالة بدون الغائب والمجوس وان
يحدث حصول الغرض في الحال كما يجوز من المعسر ضمان المالك ويحل
يكون المكفول سديا مقبلا فلو قال كفلت بدون اصد هذين لم يصح
كما لو ضمن احد الدنان قولك وعن اى وصحت الكفالة بعين يلزم
مؤنه ردها اعلم ان العين في بدغير مالها اذا كانت مضمونه عليه بل
مؤنه ردها كما لمعصوب والمستعار والمستام والمبيع قبل القبض بخلاف
بها فان التمس اذا كان فيه مضمون مضمونه والكفالة بالهبة المضمونه
بصوران احدهما ان تضمن ردها ومضى كلفا له به براف ^{الكا} صحيح لم يمس
الها والثاني ان تضمنه بمثلها لو بلغت فلا يصح لمن القمه قبل التلف
لم يثبت وجوبها فيكون ^{لها} ضمانا مالم يحجب ذلك ان يقول ويغني
المضجع ايضا الكفالة بان تحت للبائع حق حجبها اذا لم يثبت وجوب
تسليمه بعد وكلفه به صاحب بدل على صحها وقد يقال انما يعتبر موت
الحق في ضمان الدون دون الكفالة بالادان وهو ضمان بدلهما ^{بها}
قبل السنة كما مر قال في العلقه وانما قال في الكتاب بعين يلزم
ردها ولم يقر بعين يلزم ردها لم يمس ردها اذا لم يكن لرده
مؤنه كالمهر لم يصح الكفالة به مسترط في صحة الكفالة سرطان ان
يكون مضمونه وان يكون تمام لرد مؤنه حتى لا يصح كفالها مالا مؤنه في رده
من ضمان المضمونه على ما في العلقه والكفالة بدون العبد الجاني
ضمانه يعلق المالك برقبه كضمان العين وقد يفرق بان العين
المضمونه صحيحة وبغير العبد ليست صحيحة وانما المعصية يحصل
بغيره من بدله وبدله مجهول قوله ويحدث اى ويحدث الكفالة
كما يحدث ضمان المالك حيث لو رثه لم يكفول له بعود مؤنه مطالبه الكفيل
باحضار المكفول به قوله وبرى اى وبرى الكفيل بتسليم المكفول
به حيث شرط التسليم فيه سواء طلبه المشتري او لم يطلبه بمرأاه شرط
ان لا يكون هناك ما يعيد سلطان وصليب وجب بغيره لم يمسح
بتسليمه وجب اياكم بالحق لا يمنع صحة التسليم لم يكن احضار وطلبه
بالحق اعلم انه اذا عتق في الكفالة مكانا للتسليم بعين ولا يبرأ تسليمه في

غير

غرض لك المكان لم يخلد في الغرض باحد من فانه ما كان وان اطلق
عمل على مكان الكفالة لم يمسح فلو اتي الكفيل بالمكفول به في يد
المكان الذي يحس السلم فيه جاز للمكفول له قوله ولم ان يمنع ان
كان له فيه غرض بان كان قد عتق محبوس لم يمسح فلو كانا بجدة من
بعينه على غرضه ضلله الكفيل في مكان آخر وان لم يكن له فيه غرض
قال الرافعي انه يلزم قبوله فان استخ ربح الى الحاكم لم يسلم عنه فان لم يكن
حاكم اشهد شا هدين انه سلم اليه قوله وحضور اى ويرى الكفيل
ايضا حضور المكفول به لمجل الكفيل باز حضر وسلم نفسه عن جهة الكفيل
وهذا كما يرا الضامن بادان به صير الدين واولم سلم نفسه عن جهة الكفيل
لم يبرأ منه لم يسلم اليه ولم احضر جهة وكذا وسلمه اجنى له عن جهة الكفيل
سلمه عن جهة فان كان يادنه فهو كما لو سلمه الكفيل وان كان بغيره
اذنه فليس على المكفول له القبول لكن لا يبرأ من الكفيل قوله وان مات
المكفول به او اصفى او هرب الى حصة لا تعرف الوكيل موضع لم يلزم الكفيل
المالك الذي يكفل سبه لم يمسح فلو لم يمسح فلو لم يمسح فلو لم يمسح
فانقطع لم يطالب برده راس المال نعم اراد المكفول له اقامة الشهادة
على صورة المكفول به بعود مؤنه لم يقطع ^{بها} الكفيل طلبه لا حضار ^{بها}
احضار مالم يدرى كما لو كفل ابتداء من الميت وبلغت العين المكفول
بها لموت الشخص المكفول به فاذا بلغه لم يلزم الكفيل شيء قوله وشرط
لزمه اى ولو شرط في كفالته البدين ان التمس له اذا عجز عن تسليم المكفول
به لزمه الدين فثبت بهذا الشرط لكونه عارضا في معنى العقد وفقد
الزمام الدين كزمام احد صحه الضمان المعلق قوله وان عجز عن
اى وان عجز الكفيل موضع المكفول به الذي غاب اليه فخله احضار ولو
كان على ما في القصر كما لو كان مال المدون غائبا في هذه المسافة
وعجز احضاره لكنه مبررة الذهاب وبها لم يمسح فان مضى لم يمسح
ولم يحضر حبس حشد الى حضوره وان لم يدرى بوضعه بان غاب

انقطع فيها ضريح لم تكلف الكفيل باحضار لعدم إمكان قال الرا
بعد عمل الخلاف فما اذا كانت على مسافة القصر ولو كان غايبا من
كفيل فالحكم في احضار كما لو غاب بعد الكفالة قال وما حكمناه متى قام
في كفالة من المصروع لرباب على انه لم يلزم له حضار فان الكفالة حينئذ
لم فائدة فيها بسط قولنا بلفظ ^{للمصروع} اي صحيح الضمان والكفالة بلفظ ^{للمصروع}
وصحبه ^{للمصروع} في المال كقوله ضمت مالك على فلان او تكفلت مالك عليه
او تحملت او بغيره او الزمة وفي الدين كقوله كفلت دين فلان وفي الملك
او البدن كقوله انا هذا المال او باحضار هذا الشخص كفيل او ضامن
او زعيم او جهل او قتل كقوله اوقى المال او احضر الشخص كفيل فانه لم
يسر بالزعم وانما هو وعد قوله بلا شرط اي صحيح الضمان بلا شرط براء لا صيا
وهو المضمون عنه فلو قال ضمت مالك على فلان بشرط برائه عنه لم يصح
لانه شرط مخالف لمعنى العقد قوله وخيار اي وبلا شرط خيار فله يصح
الضمان بشرط الخسار للمضار لانه يناقض مقصود الضمان ولما جاز اليه
لمن الضامن على بعض من الغرر وشرط الخسار المضمون له لم معنى له
لمن اخبر في براء والمطالبة اليه ابدا ولو علق الضمان بوقت او غيره فقال
اذا جاء رأس الشهر او قديم زيد فقد ضمت اوان لم مالك غدا فانا ضامن
لم يصح لانه عقد من العقود فلم يقبل العلق كالبيع ونحوه ولهذا لم يصح بقاء
اخصا بان يقول انا ضامن الى شهر فاذا مضى فانا بريء والكف لا كالف
في جميع ذلك قوله كما براء لا يصح شرط الخسار والعلوق والباس في
الضمان كما يصح ذلك في براء والقياس ان يصح تعليق براء لانه اسقاط
كلامه في قوله لم باخر اي لو تجوز الكفالة بشرط التاخير الى زمان معلوم
في احضار المكفول به جاز الحاجة وعلى هذا فلو احضر قبل مضى المدة
واسلمه وامتنع المكفول له من قبوله وكان له غرض في بقاء متاع مثلا ان يكون
منه عايش او دمه موصلا لم يلزم القبول كما ترقى تسليمه في غير المكان المعين
ونعم من قوله معلوم انه لو شرط احضار اجلا مجهولا كالحضار لم يصح الكفالة

قوله

قوله ومطالمان اي اذا صحح الضمان بحقه المضمون له جواز مطالبة الضامن
وله سقط مطالبة عن المضمون عنه بل يخبر في مطالبتها ومطالبة واحد
منهما لمن عرض العقد التوثيق قوله وان ابرا اي وان ابرا المستحق
له صير من حقه برى الكفيل وكفيل الكفيل لانه اذا سقط له صير
سقط فيه بخلاف العكس اعني اذا ابرا الكفيل لم يبرأ منه صير لمن ابرا
الكفيل اسقاط للتوثيق وذلك لمعنى سقوط ابراء الحق كفيل الزم
ومرأى بالكفيل ههنا ما نعم الضامن بالمال والكفيل بالدين والعرض لو
قال وان بريء صير لكان احسن لثبوت براءة بالبراء وبإدراك الدين وبإدراك
عنه وبالحول به وعليه فان الضامن يبرأ الجميع ذلك قوله وكل اي ولو ضم
دنيا موصلا فمات له صير حل عليه الدين فلم يحل على الضامن ولو مات
الضامن حل عليه ولم يحل على صير حل عليه الدين فلم يحل على الضامن
لمن الحق برعى لا حل واذا اذ المسحق الحال من ترك الضامن لم يكن له
الرجوع على المضمون عنه قبل حلوله به جاز قوله والمفلس اي ولا يحل
الدين الموجب على المفلس اذا جبر عليه لمن المقصود من التاخير
الخصم لم يكتسب في ماله جبر ما مضى به الدين وهذا المقصود
فان بخلاف صورة الموت فان وقع له كسب قد بطل وكذا لم
يحل بالحيون لمن القيم له ان يتاح للمحزون ثمن موصلا عند ظهور المصلحة
فاذا لم يمنع المحزون التاخير ابدا فلا تعلق به جبره واما كان ادبي
قوله وللضامن اي اذا مات له صير وحل عليه الدين واخر المسحق المطالبة
كان للضامن بالاذن ان يطالب المسحق باصدقه من تركه له صير في
الحال او ابراء ذمته لانه قد سلك التركة فله يجد موصلا اذا اعزهم قوله
وطالب اي وللضامن بالاذن ان يطالب له صير بخلفه من الضمان ان
طالبه المضمون له بالمال كما انه يعزم اذا اعزهم وليس له طلب التخليص
قبل ان يطالب لانه لم يعزم شئ ساء ولا اوص عليه طلبت بخلاف ما لو
استعاد عن الغرر للرهن ورهنا حيث للمالك المطالبة بالفك والغرق

ان الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر قوله لا يتسلم المال
اي ليس للضامن بالاذن طلبه لا يصير يتسلم المال اليه ليدفعه الى المسحق
ولا نفيه قبل ان نغم بناء على ان مجرى الضمان لا يشبه حق الضامن لا يصير
لمجره الضمان قوله ويرجع الى كثر اى ويرجع الضامن بالاذن اعلم
ان الضامن اربعة احوال احدها ان يضمن بالاذن لا يصير ويوقى باذنه
ويرجع عليه وان لم يشترط الرجوع لانه صرف ماله الى منفعة الغير بما مر
فاشبه ما لو قال اخبرك لهلف دابتي فحلقها وباسها ان يضمن ويوقى
بغير اذنه فلا يرجع بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الميت
بعد الضمان عنه ولو كان للضامن غير اذنه الرجوع لما صلى لبقاء الدين ولقد
عليه السلام اما ان يرد بجله ولو بقي الدين لما حصر التبريد وثالثها ان
يضمن باذنه ويوقى بغير اذنه وهو كالاول وقد ناهى قوله المصنف وللضامن
بالاذن وانما يشترط الرجوع لمن لا يجل في الباب ^{بذلك} وقد صادف
ممكنين ولا فرق بين ان يمكن مراجعته لا يصير واستدانة ومن ان لا
يمكن ومن لا يدا قبل المطالبة ويجوزها ورايتها ان يضمن بغير اذنه
ويؤدى باذنه وهو كالثاني لمن لا اذن في اذنه بعد اللزوم بالضامن
في حكم اللغو وقد اختلف المصنف عنها بقوله بالاذن وان اذن في
به اذ بشرط الرجوع في هذه الصورة فنه لاعتلال الله امام احدهما
يرجع كما لو اذن في به اذ بشرط من غير ضمان والثاني له لان
مسحق الضامن والمسحق له عوض لا يجوز مقابلة بعوض كسائر الحقوق
الواجبة قال النواوي ^{بذلك} اصح قوله والموقى عطف على الضامن
المستحق في قوله ويرجع وهو مستحق في الخصة اى ويرجع الضامن بالاذن
كما تقدم ويرجع الذي ادى دين الغير غير ضمان ان اذاه باذن
المدفون ولم يخرج منها بشرط الرجوع بناء على المعاد في مثله والمعاملات
وان اذاه بغير اذنه لم يرجع لانه متبرع بما فعل ومخالف ما اوجبه طعام المظطر
لعدم كونه متبرعا بل يحس عليه اطعام المظطر استسقاء لمجته ومخالف
الله

المعبر على القبول بامضائها التوليد لها سعة با خسارة المتهب ولما اخذ
المدفون ههنا قوله وباقل الدين اى ويرجع كل من الضامن بالاذن والموقى
بالاذن ان كان الذي اذاه رجس الدين وعلى صفة مثل الموقى وان
كان الموقى خلاف ذلك فان كان الدين اقل من قيمته الموقى فلا يرجع
بالزوال لانها متطوع بها وكذلك ان كان بالعكس كما لو صالح عن الف على عبد
لساوى تسعاه لم يرجع الا تسعاه لانه لم يغم سواها فعلى للسعد برمت
يرجع الا باقل للدين من الدين وقيمة الموقى وفي التهذيب انه لو باع العبد
بالف وبقا صار رجوع بالالف بلا خلاف لانه ثبت في ذمته الف ولو قال
بعثتك العبد بما ضمنه لك على فلان قال النواوي المختار صحة البيع وان
يرجع بما ضمنه قوله ان اشهد اى ويرجع كل من الضامن بالاذن والموقى
بالاذن ان اشهد على به اذ رجس او رطله وامراته او عذرا واحدا اعتقدا
على ان يحلف معه وكذا يرجع ان اشهد مستود الحال جبان فاسقاطا لانه
لا اطلاع له على الباطن وكان معذورا ولا تكفى اشهاد من يعرف طعنه
عن قريب لانه لا يضمن الى المقصود وان ادى من غير اشهاد فان
ادى بحضور الموقى عنه يرجع لانه اذا كان حاضرا هو اولى بالاحتياط
والمقصود ترك الاشهاد منسوب اليه وان ادى في غيبته لم يرجع ان لم يصدق
المسحق وهو المضمون له او الموقى اليه لانه مقصود ترك الاشهاد اذكار
من حقه به حيث لا يثبت طريق له ساب على بعد راجحه وتصدق
عنه لمن المسحق منكر والطلبه كالحايات صفة المسحق فان صدق
الموقى عنه اضافة الرجوع وان كذب فذلك لسقوط الطلبه باقرار
المسحق واظهر اقوى من البينة مع انكاره ويفهم اطلاق الكتاب ان
اذا توافق به صير والضامن او الموقى والموقى عنه على به اشهاد
بانت الشهود او غابوا ثبت له الرجوع لانه اتى بما عليه قوله والقول
لمنصر لا يشهد اى اذا قال الضامن او الموقى بالاذن اشهدت وبانت
الشهود وانصر به صير او الموقى عنه اصر به شاهد فاقول قول المنصر

منه ان لا يصار عليه شهاد فان قال اشهدت فله نادر فله نادر فله نادر فهو
كالعلم شهود ولو قال لا تدري وربما سنا فله نادر فله نادر فله نادر
مريض الى آخره قال صاحب النسخ لو كان على رجل سعون درهما
فما مرض وضمن عنه بائع ولا مال له غيره فجات من عليه الحق ولم
شرك الا غنة واربعين درهما مات الضار ورجع كان لصاحب الحق مطالبه
ورثة الضار ستم ورجع ورثة الضار على الميت ثلثه ورجع صاحب
الحق على الميت ثمة عشر درهما هذا لفظ ما نقله الرافعي وانه صرح ان الضار
في مرض الموت اذا كان تحت ثب الرجع ووجد الضار مرجعا فهو
محموب من راس المال واذا كان تحت لا تحت الرجع او لم يجد مرجعا
لم يكن له صير معسر فهو محسوب من الثلث ونظر في ذلك وجه اسرط مرت
لاصيل في صورة المدة ومنى وبك لا يصار سلمي الدين فلا دور لان
صاحب الحق ان احد الحق من ترك الضار ويقع بينهما لان ورثة الضار
لا يجدون مرجعا وان لم ينف التركة سلسل من وقع الدور كما في الصورة المذكورة
وصاحب الحق فيها بالخيار ان شاء تركه لا يصار بها وحسب لا يقع
انضا وله مطالبه ورثة الضار ثلثين يقع بينهما اذ لم يبق للاصير تركه حتى
عرض فيها رجوع وان اراد لا يترك الضار لزم الدور لان ما يهره
ورثة الضار يرجع اليهم بعضه من جهة انه يصير المعلوم دنا لم على اصير
مضا ديون به مع صاحب الحق في تركته ويلزم من رجوع بعضه ذبا
التركة ومن ذبا التركة ذبا المعلوم ذبا الرابع وطريق استخراج ان
يقال باخذ صاحب الحق من ورثة الضار مائة ورجع اليهم ثلث نصفه
لان تركه لا يصار نصف تركه الضار مائة سعي عديم تسعون الا نصف شيء
وهو يعدل ثلثي مائة بالضم والبالف نصف شيء ومثله شيء فاذا
تسعون الا نصف شيء يعدل شأ فاذا اعيرونا وقابلنا عدلت تسعون
ونصفا فيكون الشيء ستمين جان لنا ان الما خود ستمين وحسب يكون
التمين دنا لم على لا يصار وقد بقي لصاحب الحق ثلثون مضا ديون

في تركته ستمين وسهم وتركه غنة واربعون باخذ منها الورثة ثلثين وصاحب
الحق غنة عشر وسعوط باقى دينه وهو غنة عشر ويكون الحاصل للورثة ستمين
ثلثون نصيب عديم وثلثون اصدوها من تركه لا يصار ذلك مثلا ما يلف ووقع
بها وهو يملكون ولو كان المصور كما ذكر كون الضار له مثل الدين الذي
هو التسعون لكن تركه لا يصار ثلثون واليه شأن هو له ولو كان صير ثلثه
اي ولو كان لا يصار ثلث ما للضار لعلنا باخذ صاحب الحق شأ ورجع الي
ورثة الضار مثل ثلثه لان تركه لا يصار ثلث تركه الضار مائة سعي عديم تسعون
الا ثلث شيء يعدل ثلثي المائة بالضم وهو ثلثا شيء ومثله شيء وثلث
فاذا تسعون الا ثلث شيء يعدل شأ وثلثا فاذا اعيرونا وقابلنا عدلت
تسعون ستمين فيكون الشيء غنة واربعين وذلك ما اذ صاحب الحق
وصار حنا لورثة الضار على لا يصار وبقي لصاحب الحق عليه غنة واربعين
مضا ديون في تركته بسهم وسهم فجاء بينهما مائة نصفه فمحصرا لورثة
الضار منها غنة عشر وقسم غنة واربعين فالجميع ستمين وذلك ثلثا
تركه الضار مائة التبرع بالثلث قوله او باخذ بشر الى ما ذكرناه او لان
صاحب الحق بالخيار ان شاء اذ جمع تركه لا يصار وحسب لا يقع دورا
من ورثة الضار ثلثين وان شاء احد من تركه الضار مائة سعي الدور
الخيار ثابت في الصورة من ذلك لغيرها قوله باب

انما يصح الى قوله اسركنا عن انه هرس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال انا مالئ السركين ما لم يفرق بينهما صاحبه فاذا فانه خرجت من بينهما
يعني ان التركة تبرع من مالها والسركين من اسين اما ان حدث بلاك اختيار
كما في برك او باختيار والثاني اما ان لا سعلت بالتجارات ومحصرا الفوائد
وهو رباح وهو معدول حرم قصده الباب كما ذكره او يعلق بها وهو المقصود
وسمى الى اربعة ابواب احدها ترك الخان وهو المراد بقوله انما يصح
شرحه اهل التوجيه والتوكل الى غير ما سمع بذلك ثمة شبه استواء
السركين في ولاية الفسخ والصرف واستحقاق الدر على قدر راس المال

بالاستواء طريق غنائ الدابة او شبه منع كل واحد منهما للآخر من التصرف
كما سمي منع العنان الدابة وقتل من قدام عن الشيء اي ظهر سمي
به امانه ظهر لكل منهما لصاحبه و امانه اظهر وجوه الشرع ولذلك اصبوا
على صحتها وقتل من المعانة وهي المعارضة لان كلاهما خرج ماله في معارضة
اخراج تلفه ومن غير ذلك و اشار المصنف بقوله انما يصح الى ان انواع الثلثة
تظهر لا يصح وساقى ذكرها والى ان هذا صحة هذا النوع موقوف على
امور منها اهلية المتعاقدين للتوكل والتوكل فان كل واحد منهما صرف في
جميع المال في ماله فحق الملك وفي مال غيره ما ذنه فهو حيل وصاحبه وهو كل
بالصرف وتكره شياءه الذمى ومن لم يحترز عن الربا ولم يد من لفظ يد
على مذهب في التجان والصرف فان اذن كل منهما لصاحبه صريحا فذاك وان
اقتصر على مجرى قولهما اسرى كما لم يكف لقصور عن هذه و احتمال كونه احدا
عن حصول الشفعة في المال ولم يلزم من حصول الشفعة جواز التصرف الا
يؤى انهما لو ورثه مالا لم يصرف فيه احدهما الا باذن صاحبه قوله في مال
شتر الى المعقود عليه وهو المال ولا شرط فيه ان يكون بعدا ولا مثليا
بل يجوز الشفعة في المنقولات اذا كانت مشتركة على الشيوع فان لم يكن
شاعطرت الشفعة فيها اب سبغ كل منهما نصف ماله منها نصف مال صاحبه
مستورا لكل شريكا منها حيث ما في الميزان كما ذكر المصنف اي منعه
فاد اخرج رجلان كله متعاقدان من المال و اراد الشريك فله ان يخلط
المالين خلطا متساوي مع الميزان والا فلو تلف مال احدهما قبل التصرف بلف
عن صاحبه ونحو اشات الشريك في الباقي فله جواز الشفعة عند اختلاف
اكثر كالمزاج والناس او الصنف كالصالح والمكسر او العسقة والجدان
او الصنف والشرع ولا يكتفي خلط الاكثري ايضا بالحرمان مكان المتساوي
وان عسر واذا سح نصف كل منهما نصفه ففي هذه الصور صحت الشفعة
فيها كما يصح مثله ذلك في المنقولات وسعى ان يسهل الخلط و لا شاعية
على العقد وان ما خرج من المجر وان وقع في مجلس العقد اذ لا اسرى عند

قوله وان اختلف القدر اى له شرط تساوى المالكين في القدر لا يصح
الشريك مع التفاوت ويكون للرجح بينهما على نيب المالكين ولا شرط
ايضا العلم بمقدار النصيب حال العقد بل يصح وان جهل كل منهما
مقدار نصيبه انه النصف او الثلث او غير ذلك اذ الحق له يعودهما
وقد تراخيا بذلك وعلى هذا يكون الاثر بينهما جميعا كما للمصنف قوله
وكل اى وكل واحد من الشريكين ويكمل التلف لما تفرقه سبغ نيبه ولم يفر
بقدر البلد ولم ياكفب الفاضل ولم يسا في مال الشريك دون اذن
شريك ويد كل منهما يد امانه ومصدق في التلف والرق على صاحبه وسبغ
يجوز احدهما او اخاه او موته قوله والرجح اى و مراحم الشريك ان
يوزع الرجح واختران على قدر المالكين باعتمادا او فلو كان لهما حصة
خسنة فمئة مائة وللآخر حصة خمسة خمسون فالرجح بينهما بالتساوي والتكسوة
شرط التوزيع على ذلك في العقد او لم بشرط وسواء ساويا في العمل
او تفاوتا قوله وفسد اى وفسد الشريك بشرط التفاوت
في الرجح مع التساوى في المال او بالعكس قوله ولكل اى اذا فسد
الشريك بسبب الشرط المذكور لم يؤثر ذلك في فساد التصرفات لوجود
تلفه فيكون الرجح على نيب المالكين ويرجع كل منهما باجره مثله
في ماله ولو تساويا في المال وفي الهي وقع نصف عمل كل واحد منهما
في ماله فله سبغ به اجره والنصف تلف من عمله الواقع في مال صاحبه
عنه مثل بريم مبيع في العاص وان ساويا في المال وتفاوتا في العمل
بان كان عمل احدهما ساويا ماله وعمل الآخر ماسن فان كان عمل المشترك
له الزيادة اكثر من نصف عمله ماله ونصف عمل صاحبه خمسون مبيع خمسون
بعد العاص وان كان عمل صاحبه اكثر لم يرجع بالمحسن على المشروط له الزيادة
لانه عمل وجد من احد الشريكين لم بشرط عمله عوض والعمل في الشفعة
لما يقابل عوض بدين ماله كانت الشفعة صحيحة و زاد عمل احدهما فانه لم
يسحق على الآخر شيئا وان تفاوتا في المال كالف والدين وفي العمل ايضا
فان كان عمل صاحبه اكثر اكثر بان كان عمله ساويا ماله وعمل الآخر
مائة مائة عمله في ماله وثله في مال صاحبه وصاحبه على العكس فيكون لصاحب

لاكثر ثلث المائتين على صاحب ثلث المائتين على صاحب
 وقد رما واحد متع في الساق وان كان على صاحب ثلث المائتين
 والمعادت كما قرئت على صاحب ثلث المائتين في مال شريك وثلاثا
 على صاحب ثلث المائتين في مال شريك فله صاحب ثلث المائتين
 على صاحب ثلث المائتين ولصاحب ثلث المائتين على صاحب ثلث المائتين
 بعد الساق لصاحب ثلث المائتين على ثلث المائتين في العار ولصاحب
 ثلث المائتين على صاحب ثلث المائتين ولصاحب ثلث المائتين على ثلث المائتين
 بالثلث فصا سنى لصاحب ثلث المائتين وقول صدق الى ثلث
 من احكام الشريعة ان مد كل من الشريكين يد امانه بكل الموضع والوكيل فلو اشرك
 شيئا وقال اشترى للشركة وقال تقف بار لنفسك وهذا خلاف يقع
 عند ظهور الخسران او قال اشترى لنفسى وقال تقف بل للشركة وهذا خلاف
 يقع عند ظهور الربح صدق المتري لانه اعرف بقصد قوله انتهى
 به حسن منه وجع الفم وقطعها على انها اسمها به ومنه الوصل محذوف
 بعدها لما في نحو قوله تعالى اصطفى البنات لقريته العطف عليه بام ولو
 ادعى الشريك خسرانا او ادعى رد المال الى شركة صدق ايضا كما لموضع
 والوكيل بغير جوار قوله لم يقسم اى لو قال صاحب اليد احسبنا مال الشركة
 وهذا قد خلاص لي وقال تقف لم تقسم بعد وهو مشترك لم يصدق صاحب
 اليد بل القول قول الثاني للقسمة لان ثلثا مال بقاء الشركة وعلى معنى القسمة
 البينة قوله وينسخ احدهما اى اذا قال احد الشريكين معنى الشركة
 انسخ العقد لكونه عقدا جانبا من ايجائين وانغلا جمعا عن التصرف
 لم يرتفع العقد واذا قال احدهما للفرع عز لك عن التصرف او لا تصرف في
 نصبي انزل الخطاب ولا يغزل العازل عن التصرف في نصبي المعزول
 وهو المراد بقوله ونعزم تقف اى ونعزل احدهما معزل تقف الذي هو الخطاب
 بالغزل دون العازل قوله ولما بيع مال عن شريك الى شركة الوجه وبني
 على ما ذكره الغزالي ان مع الوجه مال الخا من مال زوج لكونه بعض الزوج
 ومنهم من صورها بان سري وجه في الذمة ونفوض بيعه الى طاهر على
 ان يكون الزوج بينهما المصنف شمل الصوتين ولا شمل على ذكره الغزالي

ان صورتها ان شرك رجلان وبعدها عند الناس لمبا على الذمة
 ان اجل على ان ما يباعه كل واحد منهما يكون بينهما سبعة وبنو بان
 لا ثمان فما فضل فهو بينهما ودخل هذه الصورة في بيان المصنف غير واضح
 وبني بطله على الصور كلها اذ ليس بينهما مال مشترك رجوع الله عند المفاصلة
 بم ما سريه احدهما في الصورة الثانية والثالثة فهو له حصصه وخسرانه
 ولا مشارك منه تقف اى اذا كان قد صرح بالاذن في الشراء وقصد المشتري
 بكونه مبيع وفي الصورة والثالثة حصص من المالك ينفذ في البيع بمجر
 فاسد مبيع السع ويكون له اجرة المثلر وجميع الثلث للمالك وبني على ان
 ولم يذكر المصنف شركة بهديان وبنا شركة المفاضة اما شركة بهديان
 فهو كوان شرك الدلالة لان اواكحالات او غيرهما من المحترقة على ان ما
 لكسان يكون بينهما على تساوا وتفاوت وبني باطله سواء الساق في الصفة
 او اختلافها كالحياطة والنجار من كل واحد منهما سريته ومنا فعه محصر
 نفوات وهذا كما لو اشركا في سريته وبني مبيع لكون الدار والنقل بينهما فانه
 لا يصح واذا اكتسبا ساقان انفسه نظرا لهما عن تقف فلكل منهما كسبه
 فالحاصل مقسوم ساقا على قدر اجماع المثلر بحسب الشرط واما شركة المفاضة
 وبني ان شركا لكون بينهما ما لكسان وريحان وبنو بان من عزم وبني
 كصرا ايمانهم وبني باطله ايضا ووجه بطله بان ظاهره في الشا معني
 في اصداف العرائس ولا اعرف ساقى الدار لكون باطله ان لم يكن شركة
 المفاضة باطله يعني لما فيها من انواع الخرد واجهالات الكسرة قوله
 باب صحة الوكالة الى الخ

على مشروعة الوكالة في الجملة بالاجماع وبما شب عنه صلى الله عليه وسلم انه
 كان يوكل السعاة والحياء الصدقات وانه وكل عروم البادية في شري
 شاهة لا ضمه وعمر بن امة لقبيل نكاح ام حبيب الى غزوة كند والحاكم الراية
 الى بحوزها مالا عنى ولا شك ان الوكالة نفوض والبعض يكون في شيء
 وبصدد ومحبص الى شخص ومحبص لشيء هذه سريته لكان الوكالة الركن
 في ما وكل فيه شرط ان يكون مالا للمنا به كالمعاملات من نحو البيع
 بانواعه كالم والصف والتولية وغيرها ونحو الهبة والوصية والصحة والبراء

والحوالة والنقمان والكفالة والشركة والمضاربة والبرعة واكواله والمسافات ولا بداع
ولا حارة والوقف والوصية والنكاح والخلع والطلاق المجزئ والرجعة ونحوها
المطلقة ولا غناى المجر والكتاب ونحوها وكذا قاله والوقاية بعب وسائر النسخ وقد
ذلك كما بقوله من عقد فسخ نعم ما يوعى العقد يكون التاخير فيه بالتوكل تصيرا وعرضا
بقوله بالنسبة لمن لا صلح فيها اعتناع النسبة اذ لا سان بها مقصود الشخص ابتلا واختارا
واستثنى الحج للاخبار الواردة فيه وركعتا الطواف للبيعة وفريق الزكوات والكفارات
والصدقات الخاقاها بسائر الحقوق المأله وذبح النجاسات والهدايا بالنسبة التي صلى الله عليه
قوله ومضى حتى اى من لا غناى والادون وغنى ذلك قوله وعقوبه اى ومضى بمقربة
بهون التوكل في استفاء حدها لقول الامام والسند في قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم
به فارجموه وقال ايضا واحدا انسى على امرأة هذا فان اعرف فارجمها وكذلك عقوبات
الادمان وكذا استفاءها من حق المحقق بانه حتى يستوفى بالنسبة في الحضور فكل من في الغيب
كسائر الحقوق واعمال العفو كما قال رجوع الشهادة فيما اذا ثبت ما كتبه وانه لا يمنع الاستفاء
في غيبه قوله وبما كان مباح اى صحيح الكمال في ملك المباحات كاحياء الموات ولا حظا
حتى يحصل الملك للموكل اذا قصد الكل بانه اضرابا للملك فاشبه الشراء قوله حقوق
ريد انه يحسن لكل من المتع والتمتع عليه ان وكل بالخصوص وفي الخصم اولى مرض وليس له امتناع
من خصوص الموكل بانه يملك في خالص حقه فممكن منه كما لو وكل بالاستفاء الدين من غير رضاه
قوله اما ما جاء في قوله اى يجوز التوكل بالخصوص سواء كان المطلب فيها مالا اى حقوق
للادمان كالفصل من وجه الفلز فلهذا في حدها اذ تعال فانه لا يجوز التوكل في اسبابها
منه على الذرة واما التوكل في الاستفاء بعد الثبوت وقد تقدم بانه يجوز قوله والمعا
اى للمعاصى كالقتل والعنف والسرقة والغصب فان التوكل مفضل له فيها لاجل احكامه في حقها
لان كل شخص بعينه مقصود بالا متناع فيها قوله ولا قيد اى ولا قيد قرار فلو قال وكلتك
لفلان لم يصح بانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكل كالتشال وانما يطلق التوكل بالاسباب قوله
ولا يصح اى ولا يصح العا لغيره وكلية لغير فلان على هذا القول فلا يجعل نفس التوكل بالاول
اقرارا لاجل جعل نفس التوكل بالبراء ابراء قوله والشهال اى ولا الشهال واليمين فانه لا يجوز التوكل
بهما الخاقاها بالعبارة قوله كما للعان ولا يلاو مثالا لليمين واما الظهار فكل ذلك ايضا بناء
على ان المخلب فيه معنى اليمين في الطلاق وفي معنى اليمين الذر ويعلق الطلاق والعنى والاذن
وفي النية انه شئ علقه وصية او علقا قوله المعلوم بان يحتاج لوقته قابل النسبة اى وجه الوكالة

في قال

في قابل النسبة المعلوم بشرط في الموكل فيه ان يكون معلوما من كل
وجه لمن الوكالة انما جوزت لعموم الحاجة وذلك بمعنى المشايخ فيها
بل من بعض الوجوه حتى لا يعظم الضرر وهذا معنى قوله بعل الضرر
اى وجهه من العلم واصحابه على معنى المصدره فلا يكفي ان يقول امرأ
شأ او حيوانا او دميعة بشرط ان سعت ان عبد او امه وستن النوع
من الترتي والمهنتى وغيرهما اذا الحاجة لمساكدين الى عبد مطلق
وفي المهرام عن طاهر فلا يملك واذا اختلفت له صنف الدار خلة
النوع الواحد اختلا فاطا هرا كما صنف الترتي من القفاقي وغيره فلا بد
كعين الصنف ايضا او الثمن بان يقول اسيرى عبدا تركيا معاقا اى
عبدا تركيا بالف والعرض للصنف مدعى عن البعض للنوع كما في
القفاقي قوله وقدر المبرأ الى قهه وكثيرا ي اى اذا وكله بالبراء كفى علم
الموكل بقدر المبرأ ولم يجب له العلم بالبراء بذلك ولا يحسنه خلاف ما اذا قال
بع عبدي بما باع به زيد فانه شرط لصحة الوكالة فانه علم الوكيل
بمن العهد معلوق به فلا بد ان يكون على بصيرة ولعمري في المبرأ
ولو كان الموكل جاهلا بقدر ما باع به زيد فانه لم يضر ولو وكله بخصومة
خصما له صح وان لم يحسن من تخاصم حصول العلم بالخصم وصاكنه
في الخصومة وهو كما لو وكله ببيع امولاه واطلق ولو وكله بملكه بطلت
زوجاته وعقبي عبده وبيع امولاه صح بانه معلوم من حيث التفصيل وكذا
لو قال وكلتك باستفاء ديونى او استرداد ودايعي خلاف ما لو قال
بما ابي من كل قليل وكثير فانه لا يصح كالموكل وكلتك بكل قليل وكثير
او فوضت الملك جمع له شياء او انت وكلني مصروف في مالي كيف
قوله من تمكن اى صحة الوكالة في قابل السام صريح من تمكن
من ذلك القابل وهذا اشارة الى ما شرط في الركن الثاني من
الوكالة وهو الموكل وذلك ان يكون ممكنا من ماسم ما وكل
فيه الا ان الملك لنفسه او لغيره على غيره فخرج بقدر الثمن من الماسم
الصبي والمجنون والنام والمغنى عليه فلا يصح منهم التوكيل ولا من المراه
في النكاح ولا من الفاسق بوجه الله وحكم توصل السكان حكم ما يرضاه

وخلية قولنا حكم الملك او الولد بوكيل الاب والجد في النكاح والمالك
وكذا في النكاح فانه ممكن من تزوج اخته في الجملة وذلك عند
اخذها وشبهه الاب والجد من حيث انه لم يعمل بخلاف مجر كلاح في ذلك
وخرج عنه بوكيل الوكيل اذ ليس بمالك ولا ولي نعم لو اذن له الموكل
في التوكيل لفظا او دلل عليه قرينه كما لو وكله ففلا يتأق من اصاب
لمحبه او لمن اصاب به لم يلق منصبه جاز له التوكيل فيه لمن يقض
مثل هذا التصرف الى مثل هذا الشخص لم يقصد منه الاستئذان
وكذلك لو كثرت المصرفات التي دخل فيها ولم يمكنه ان ياكل جاز
له ان ياكل فيما يزيد على قدره مكان واليه الاشارة بقوله لقدر المجوز عنه
يعني لا يجوز له التوكيل في القدر المقدور عليه اذ لا ضرورة له ان يعلم
انه اذا اذن له الموكل في التوكيل فله ثلث صور لانه اما ان يقول كل
عن نفسي او عني او يطلق ففي الصورة الاولى اذا جرى التوكيل في ذلك
انقول الثاني بعزل الاول اياه وموته وحنونه وكذلك بعزل الموكل
ولو للثاني لانه وان كان وكيل الوكيل لا الموكل فهو فرع الفرع
فرع اصله صدر فيعزل بعزله وفي الصورة الثانية اذا فعل الوكيل ما
قاله الموكل فالثاني وكيل الموكل وله عزل اتما شاء وليس لواحد
منهما عزل للغير ولا بعزل بالانزال للغير وحكم الصورة الثالثة حكم صورة
الثانية بان التوكيل تصرف يتولاه باذن الموكل فتقع عنه واذا وكل الموكل
في صورة سكوت الموكل القرينة وينبغي ان يوكل عموما ولو وكله عز
نفسه اطلق الراضي فيه وجهان قال وهذا لان القرينة المجوزة للتوكيل
كما اذن في مطلق التوكيل قال النواوي اصحها لا يجوز وحش ملك
الوكيل التوكيل مشروط ان يوكل امينا يعاونه لمصلحة الموكل اما ان
يعتق له من ليس بامان ولو وكل امينا ثم نسق صل له عزله اطلق
الراضي وجهين وقال النواوي اتسهما المنع فخرج لو وكل في تصرف
وقال له افعل ما شئت لم يكن ذلك اذ نافي التوكيل على اصح الوجهين
ومصرف قوله افعل ما شئت الى تصرفه نفسه قال النواوي ولو قال
كل ما يصنع هو حار هو كقوله افعل ما شئت قوله في القاضى اى الوكيل

في

في التوكيل كالمقاضي في الاستئذان فله ان يستنب في محل وطته باذن
الامام وان منع من استئذانه فلا يستنب وان اطلق فان دللت القرينة
على انه اذن كما لو اوسع محل وطته بحيث لم يتأق له مباشرة القضاء منه
في الجميع فله ان يستنب في القدر المجوز عنه دون المقدور عليه كما مر
في توكيل الوكيل قوله ولا عني يريد انه ان عني مسمى ما شرط
في الموكل التمكن فانه يصح منه التوكيل في السبع والثرى للضرورة
وان لم يكن ممكنا من ذلك منه قوله لا يسع اى لا يصح لاجل
ان بوكيل سبع عبيد لم يمكنه بعد او باعترافه او بطلان دوج سنكها
لانه لم يمكن من مباشرة ذلك منه فلا ينظم منه انا به غيره فله قوله
لم يمكن اى صحة الوكالة في قابل الناب صرح من يمكن منه التمكن
لنفسه مثله والضمير في منه وفي مثاله راجع الى قابل الناب اعلم انه
كما شرط في الموكل التمكن من مباشرة التصرف الموكل فيه نفسه بشرط
في الوكيل ايضا التمكن من مباشرة مثله لنفسه وذلك بان يكون صحيح
العبار فلا يصح توكيل الصبي والمجنون في التصرفات سوى ما
ساق في الاستئذان على احوار الطفر عن اذن في الدخول واصال الحجة
والمرأة والمحرم سلوبا العبارة في النكاح فله توكيلان فيه كما لو وكله
قوله كما لعبد يجوز ان يكون مطلقا اى يصح وكالة التمكن كما يصح
وكاله العبد في قبول النكاح ولو بغير اذن سيده وان لم يكن متعنا
من القبول لنفسه بغير اذنه لانه انما منع من القبول لنفسه لما ساق
من المهر وموت النكاح والافه في نفسه صحيح العبارة يصح قبله غيره
ومحوز ان يكون تشلا اى مثال المتمكن العبد في قبول النكاح فان
تمكن من قبله لنفسه في الجملة وذلك عند اذن السيد له فيه ولا
محوز بوكاله في ايجاب النكاح لانه لم يزوج انتمه فاولي ان لا يزوج
بنت غيره ولا في السبع والثرى لما فيه من تعاقب العبد بالوكيل والآخر
والجواز عليه توكيلان في قبول النكاح لانه في ايجابه كما لعبد والمجوز
عليه توكيل فيما لم يلزم ذمته عهد وكذا فيما يلزم له يصح شراء في الزينة
وتوكيل المرأة في طلاق زوجة الغير وخلعها ليعطنها من طلاق نفسها

بامر زوجها ولم يتوكل في ربحه نفسها ولم في اخضرار النكاح وفي اخيار
الفراق وجهان قوله و الطفل معطوف على متمكن اي صحة الوكالة
للمتمكن وللطفل اعلم ان للطفل اذا فتح الباب واخبر عن اذن اهل الدار
في الدخول او اوصى الهدية الى انسان واخبر عن اهلاء جهدها
جاءت لعمارة على اخيار في الدخول والقبول ان انصف اليه فاس او رتب
العلم لعقبة الحال اما ان ذلك في الحقيقة علم بالقران لم يجره وان
لم يضمن فان كان غاربا غراما من الكذب لم يعتد وللمعتد افتداء
بالسلف في ذلك فانهم كانوا يصنعون في امثاله وحشد فهو وحيل
من جهة المذن والمهدي فصح بوقله في ذلك وان كان مسلوب
العبارة في غيره قال الراجح واعلم ان يجوز ما اذا كان على سبيل
التوكيل فلو انه وحل في غيره فالحساس يخرج على الخلاف في
ان التوكيل هل يוכל فان جاز لهم ان يكون الصبي اهله للتوكل
ايضا قال النوادي قال في الحادي لله ب والوصي والقتم
ان يוכל في بيع مال الطفل ان شاء عن نفسه وان شاء عن الطفل وفي
جوانه عن الطفل نظر قوله بايجاب اي صحة الوكالة بايجاب انه
لا بد من لفظ من جهة الموكل بدل على رضاه بصرف التوكيل اذ كل
احد ممنوع من التصرف في حق غيره وبه بايجاب مثل قوله وكلتك
او فوضته اليك وانك قد وما اشبه ذلك ولو قال بع واعتني فخرهما
حصل له ذن قال الراجح وهذا لما دسني اجابا وعلى هذا فقوله
بايجاب او ما يقوم مقامه ونعم ما اقتضاه على ما بايجاب انه لا يثبت القبول
باللفظ وان كان له بايجاب بفساد العقد كقوله وكلتك لمن حصة
التوكيل اياه ورفع جوفاشه اياه الطعام لم يصح الى القبول اللفظي
نعم بشرط عدم الرد حتى لو رد وقال لا اقبل او لا افعل بطلت الوكالة
ولو ندم واراد ان يفعل لم يندفع بل لا بد من اذن حديد اذ الوكالة جاز
مرتفع في التوليم بالفسخ فلان يرتد في له نداء بالرد كان المولي
قوله وان علق اي اذا علق الوكالة بشرط فقال اذا قدم زيد او
جاء راس الشهر فقد وكلتك هكذا او فانت وكلني لم يصح كسائر العقود

لكنه اذا وجد الشرط فقد تصرف المالكون له لمن المذن حاصل
وان فسد العقد فصار كما لو شرط في الوكالة عوضا مجهولا بان قال
مثلا بع هذا العبد على ان العشر من ثمنه بفساد الوكالة ولو كان لو
باع صح البيع واثر فساد العقد سقوط الجعل المستمي ان كان قد سمي له
جعلا ورجع الى اجرة المثل وهذا كما ان الشرط الفاسد في النكاح
يفسد الصداق المستمي ويوجب مهر المثل وان لم يوثق في النكاح
لما ان علق التصرف اي فقط وذلك بان يجوز عقد الوكالة بشرط
للتصرف شرطا نحو ان يقول وكلتك ان سيع عبي هذا ولكن
لا يبعه حتى يجي راس الشهر فانه يصح الوكيل ولا تصور ان بعد حصول
الشرط ويثبت له جعل المستمي ان تصرف على وفق الشرط فقوله
لما ان علق التصرف مععلق بقوله فسد الجعل وبصح الوكالة الموقفة
مثل ان يقول وكلتك الى شهر قوله وان ادارها اي وان ادار
الوكالة بان قال وكلتك بكذا واذا عزلتك او كلما عزلتك فانت
وكيلي بمعنى ما فسد هذه الوكالة لعلها بالعزل مع صحة
التصرف فاذا لم اراد الموكل ان لا يصح التصرف ايضا فسيده ان
يدبر العزل فيقول واذا عزلت وكلتي فانت معزول ثم تعزله ففسخ
تصرفه لم يلقم له ذن والمنع واعتضاد المنع بالمدار وهو المحر في حق
الغير او بكرر العزل فيقول عزلك عزلك ان لم يكن التعليق بكلمة
كلما انك بنحو واذا مالم يصح التصرف فلا يصح عود ذن الى
من واحد فاذا عاد العزل به ول زال بالثاني واما اذا قال كلما
عزلك امضي العود بعد اخرى فلا يفسخ معه بكرر العزل بل ادارته
كما وجعل الراجح معها ومضى مثل ما اذا لم يفسخ امضاة المشرع
وقد يتوهم الناظر في قوله وان ادارها انه يبرع على الوجه الضعيف
في تصحيح الوكالة المعقولة وليس بهم كذا ذلك وانما المراد منه ما ذكرناه
من كون التصرف بفساد بفساد الصورة الوكالة المعقولة فاراد
المصنف المشي على طريق المنع من التصرف في هذه الصورة قوله
ويبيع اي ويبيع الوكيل ان اطلق الموكل به ذن ثم المثل من بعد البلد

حالة ما ليس الفاحش ولم يغير نقد البلد من العروض والنقود
ولم يثن موطن قاسا على الوصية ولم يثن العرف يدل على عدم ضمان
الموكل به فتعبد لا تطلق بمعنى العرف كما لو وصى له في الصنف
بشئ الجرد واطلق فاشترى في الشئ لم يصح ولو كان في البلد عدلان
واحدما اغلب لزمه البيع بالاغلب وان استويا في المعاملة باع بالافضل
للموكل وان استويا في المنفعة ايضا فخر قوله وما يتلخ به اى وسع
الوكيل المطلق في البيع بالغبن اليسير وهو الذي يتساح به
الناس غالبا ولم يتغابون به بخلاف بيع ما يساوي عشرة بتسعة
فان مثله ختم غالبا بخلاف بيعه بثمانه قال الروماني ومختلف القدر
المحتمل باختلاف اجناس الاموال من الثابت والعبد والعقار
وغرها قوله ومن بعضه اى وبيع الوكيل المذخور من بعضه
كايه وابنه وسائر اصوله وفروعه ثم المثل على ما قرأه لوباع به من
اجنبى لصح فاشبهه بالوباع من صدقة وبيع مرفعه اى ولزم الصغير
ولم ينفه وان اذن له الموكل في البيع من طفله ونفقه لم ينفه
البيع منهما المستقصا لهما ونفقه البيع للموكل لا مستقصا له وبما غرضنا
متضادان وايضا فلا اتحاد القابل والموجب في البيع من ماله قوله
ولم يشترط الخيار اى ولم يبيع الوكيل في صورة لا تطلق بشرط الخيار
لنفسه ولم يوقله ولم يطلقه وكذا لم يبيع بالعكس وهو انه اذا وقله
بالبع بشرط الخيار فلا بيع بدون شرط انما عا لم يصب الموكل
وجوبا على ما تضمنه العرف في مثله قوله وان زيدا علم انه كما يجوز
للكوكل بالبيع ان يفتق عن ثمن المثل كما يجوز له ان يفتق عليه في
طالب بالزيادة وان باع بثلث المثل ثم زاد راغب قبل الفرق فلتفتق
البيع وبعده منه فان لم يفتق افسخ البيع لم يفتق العقد كماله
العقد لما تقرر انه ليس ان يبيع بثلث المثل وهناك من يدل الوباء وقيل
المصنف وان زيدا في المجلس افسخ بماله على ما اذا لم يفتق فان لا يفسخ
مرتب على ذلك وعلى هذا لو بدلا للراغب بطلان كان قبل التمكن من البيع
منه فالقوله محال وان كان بعد فقد ارتفع ذلك البيع فلا بد من سعة طرد

فكر

قوله ويقتضي اى الوكيل بالبيع المطلق مالم يقتضي التمسك
المبيع لم يثن في تسليمه قبل قبض الثمن خطرا ظاهرا وقد علم من ذلك
انه ملك قبض الثمن لم يثن من قوايج البيع ومقتضاه فيكون الاذن
في البيع اذ نفيه وان لم يصرح به وامامت لم البيع اذا كان حلالا اليه
فاولى ان يملكه بعد قبض الثمن ان البيع يقتضي ازالة الملك وجوب
التسليم ولا حفا في ان الوكيل يعقد المصروف ملك المصروف لا يفتق
ويعقد التسليم ملك تسليم راس المال لم يثن شرط صحة العقد ولو وصى
بالبيع ومنعه من قبض الثمن او لم يملك لم يثن ذلك ولم يفتق
تسليم المبيع مطلقا يعقد مطلقا ان يفسد شرط المنع منه لم يثن
الممنوع منه هو تسليم الوكيل للمبيع والمصنف هو تسليم المبيع في الجملة لم
تسلم الوكيل له ولفظه العوض في قوله وبعض العوض اعم من الثمن والمبيع
وكافة اراد ان يفتق فيه للعران من الجانبين فان به المبيع من المصروف
كسبه الثمن من البائع قوله وان اطلق اى اذا اذن الوكيل في البيع
الى اجل واطلق جميع الوكيل المتعارف في مثله فان لم يكن فيه عرف
راعى لا نفع للموكل قوله وان اشترى المعب الى كتم الوكيل بالبري
اما ان يكون وكيله بشئ موصوف او بشئ موصوف او بشئ معين الحالة
لا ولى ان يكون وكيله بشئ موصوف ولا يفتق الا السلام
فضله لا تطلق السلامة كما اذا سلم في ثمن موصوف اسحق السلام
وتخالف عامل القراض حيث يجوز له شري المعب لم يفتق الموصوف
هناك الرخ وقد يتوقع الرخ في شري المعب وههنا الموصوف لا يفتق
او يجوز ان يكون مقصودا وانما يقتضي السلام دون المعب ولو خالف
واشترى المعب فان جهار المعب وقع للموكل وان لم يساو ما اشتراه به
كما لو اشتراه لنفسه جاهله ومعارف مجرجه العين فانه يمنع الوقوع عن الموكل
مع سلامة المبيع لم يثن الخيار فلو وقع للموكل الزم وحظه الضربة
والعيب يثبت الخيار فالحكم لوقوعه للموكل لا يورط في الضرر وقد فهم
من التقيد بالخيار ان الموكل اذا علم المبيع لم يقع للموكل سوا المشتري به او
لم يسان لم يفتق بالسلام قوله وروى اى والوكيل ان سفره بالرد

في الصورة المذكورة لمحتسب ان الموكل اقامة مقام نفسه
في هذا العقد ولواحقه والثاني انه لو لم يكن الرد الى استقل
الموكل فربما لم يرضى الموكل مسحذ الرد لكونه على الفور ومعنى
المبيع كله على الوكيل وفيه ضرر ظاهر والثاني هو معتدله صاحب
واورد عليه انه لو لم يثبت الرد لكان كسائر ما كان من العقد فلا
اثر لما فيه وايضا فان من له الرد قد يعذر في التأخير لم سباب
فعله كما نت مشاوره الموكل عذرا قوله ان رضى الموكل اي
اذا ثبت الرد للوكيل فلو اطلع الموكل على العيب ورضيه سقطت
الوكيل بخلاف عامل الغرض سقى له الرد وان رضى المالك لحظه
في البيع قوله او عتني اي او عتني الموكل الذي اسره الموكل
يعني مال الموكل وهذا اشارة الى الحالة الثانية وهي ان يكون
وكيله بشري شئ معين فان اشتراه بغير الزم فالذهب انها
كما لو في الوقوع للموكل وفي افراد الوكيل بالرد اولا انها اولى
منع افراد الوكيل بالرد لجواز تعليق عرض الموكل بعينه مسطر
نشا ورته واولى ايضا بالوقوع عن الموكل لذلك وان اشتراه
يعني قال الموكل في ايضا كما لو في الوقوع عن الموكل
لم في افراد الوكيل بالرد اذ لم سقى هنا كلا على الوكيل الى المشتري
يعني مال الغير لم يوقعه وقد فهم من قوله او عتني المشتري بالعين
عطف على قوله ان رضى الموكل ان الوكيل يفرقه بالرد فيما
علاها من الصورتين انه قال اولا وردة بعين سواء وهله بشري
موصوف او معين واشترى في الزم او بعين مال الموكل ثم ارجع
من ذلك صورتي عدم الرضا وبعين الذي اسره بالعين فعلم
من ذلك موت الرد للوكيل في الصور الباقية ومن عملها ما اذا
وقله بشري موصوف فاسره بالعين وبعبارة الرافي في بعض
ان المذهب في هذه الصورة خلاف ذلك انه بعد فراغه من ذكر
الحال قال ويصح ما ذكرناه في الحالتين مفروض فيما اذا اشترى
الزم اما اذا كان الشري بعين مال الموكل لمحتسب فلنا هناك

عن الموكل فهنا لم يصح وصحت فلنا منع ذلك هي هنا وهله للموكل الرد
فهو وهما ان اصحاب هذه عبارة ولا يحق امضاؤها لما ذكرناه ثم قيل
قال ويمكن ان يكون الوكيل مبين على المعنى السابقين
ان عملنا افراد بالرد بانه اقامة مقام نفسه في العقد ولواحقه
فكذلك هي هنا وان عملنا بانه لو اخر وبما لزم العقد وصار المبيع كالا عليه
فلان المشتري ملك الغير لم يوقع له بحال قوله والموكل معطوف على الغير
المستتر في قوله ورد اي ورد الوكيل كما قر ورد الموكل ايضا حيث يوقع له
اذا اطلع على العيب انه المالك ولم يسقط الموكل برضى الوكيل او
تقصير قوله وبما ساق الحق لم يتوفى اي الوكيل باثبات الحق على
تخص ليس له ان يتوفى منه وبالعكس اي الوكيل باله سقاء ليس له
ملا باب وذلك لان احدهما لم يرضى للغير لكونه في احدهما
اذنا في نفسه وايضا فالوكيل قد يرضى الوكيل لهما ولم يرضى للغير
وانما كان للوكيل في البيع ان بعض الثمر وسلم المبيع لمن البيع عقد
بعضه احورا منها سلم المبيع وبعض الثمر في ان يمكن من قضائهما
قوله وان عتني الى كفي صارت هذا الفصل ان الوكيل يلزمه اساع
لمخصصات الموكل ورعاها المفهوم منها بحسب العرف فان عتني
المشتري بان قال بع من زيد بعين البيع منه ولم يجوز ان يبيع من غيره
لجواز ان يكون السويع لمعين حسن المعاملة او محتاجا الى المبيع
او ماله اقرب الى الحق وابعده عن الشبهة من مال غيره وكذا ان عين
القدر بان قال بع ماله بعين البيع بها ولم يجوز ان يبيع ماله وهاوله
ان يبيع بما فوقها كما ينبغي اذ المقصود من بعين القدر ان لا يسقط
فيها من العرف وكذا ان عتني الثمن بان قال بع في يوم كذا بعين
البيع فيه ولم يجوز ان يبيع قبل ذلك التاريخ ولم يعد له ان يبيع قصد البيع
في ذلك التاريخ لغرض صحيح وكذا ان عتني المكان من سوق ومحو
يعني وان لم يظهر منه عرض صحيح اذ قد يكون له فيه عرض لا مطلق
عليه هذا اذا لم يقدّر الثم فاما اذا قدر كما اذا قال بع في سوق كذا
ماله فباع ماله في غيرها فقد نقل النواوي انه يجوز وعزاه الى صاحب

الشامل والتمتع وعمرهما وكذا ان عتق الجنب فقال بيع بدنا بعتن
ولم يجزئ البع بالبر لعم قال في التوجيه ولم خلاف في انه لو قال بالقب
حرم فباع مائة دينار لم يجز قال الرافعي وانما كان كذلك لان المثل
به ليس هو الماحور ولم يسهل على محصل امر بتحصله والوكيل صرف
بالاذن فاذا عدل بالمكوف فيه لغا نضره وفيه احتمال ظاهر ذكره ابن
الح والرافعي في التوجيه لان من رغب في الدرع فهو في البيع مثل
عدوها من الدنانير رغب هذا هو العرف وكما ان البيع بالدنانير
غير ماذون فيه فالبيع باكثر من القدر المعين غير ماذون فيه ايضا
ومع ذلك فله ان يبدل الماه بالماه من كمالاته فاذا صححنا البيع للمالك
اعتمادا على العرف فكذلك البيع بالدنانير قال الرافعي وعلى هذا
الاحتمال فالبيع بعرض ساوي مائة دينار شبه ان يكون كالبيع بمائة
دينار فصرح اذا قال له بيع مائة مثل له ان يبيع بها وهناك راغب
بالزيادة قال الرافعي فيه وجهان احدهما نعم لموافق صريح اذنه والثاني
لما لو اطلق الوكالة فباع ثمن المثل وهناك راغب بالزيادة وقال النوادي
اصحهما المنع لانه ماحور بالا حياطة والعطية قوله وبذلك اى وللوكيل
ان يبدل القدر الذي عيّنه الموكل في البيع والشراء بالمصلحة
بعتن لولا كان في التبدل مصلحة مالم ينه الموكل عن التبدل فلو قال
بيع مائة كان له ان يبيع بما فوقها اما ان يكون قد عتق المشتري
فان قال بيع مائة لم يجز ان يبيع باكثر منها لانه قصد ارفاقه وكذلك
اذا نفع الزمك فقال بيع مائة ولم يصرح باكثر منها لم يجز ان يبيع بالاكثر
وببيع مائة وبما دونها مالم ينقص عن المثل وكذلك في جانب الشراء لو قال
اشتر مائة جاز ان يسري بما دونها اما اذا نهاه عنه ولا يشترى بما فوقها
وكذا للوكيل ان يبدل الاجار بالاجل وبالعكس على وفق المصلحة مالم
ينه الموكل عن التبدل فلو قال بعه الى اجل وتين فصره او دلنا لم حاجة
الى البان وميلناه على المصالح كما هو المذهب على ما مر في الف فباع
بثمن حالي فان باعه بما يساويه حالا لم يصح لانه يكون ناقصا عما احر به
فان اشترى به الشيء بقدر اقل مما اشترى به نفسه وان باعه بما ساد

الى ذلك لا جبر فان كان في وقف لم يمت منه من الهب او السرقه
او كان لم يمت منه في الحال لم يصح ايضا وان لم يكن في شيء من ذلك
صح لانه زاده خيرا وكذلك لو قال بيع بكذا الى شهرت فباع به الى شهر
ولو قال اشتر حالا فاشترى موقلا فان اشترى بها رغب فيه الى ذلك
به حل لم يصح الشراء للوكيل لانه يكون اكثر وان اشترى بها رغب فيه
حالا الى ذلك لا جبر لظهور المصلحة قوله وشراء شاه موقوف
على القدر اى وبذلك سري شاه بشري شاتين وصورة الماه
ان سلم الى وكيله دنارا لشراء له به شاه وصفها فاشترى الوكيل
شاهين بتلك الصنف بدنانير وكل واحد منهما يساوي دنارا فانه
يصح الشراء ويحصل الملك منهما للوكيل لانه زاد خيرا مع حصول ما طلبه
منه فاشبه ما اذا امر ببيع شاه بدنانير فباعه بدنانير او بشري
شاه بدنانير فاشترى صنف دينار ودروي ان النبي صلى الله عليه
وسلم دفع الى عمرو السارق دينار للسري له به شاه فاشترى به شاه
وباع احدهما بدنانير والنبي صلى الله عليه وسلم بدنانير وشاه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم بارك الله في صفعه منك وجه الدلالة
فيه انه قرر على شرائها والزم العقد فيها واما بعد لانه مما فلا
يدل على عدم وقوع الشراء للنبي صلى الله عليه وسلم لجواز كونه
وكيلا مطلقا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم في بيع احواله لهما اذا
راى المصلحة فيه لم يقل ان قدر كونه وكيله في بيع احواله لم يقل
فيه مالم يملكه بعد وان قدر توكله في بيع احواله وما سئل عليه
وقع في الخلاف المشهور في بيع ماسمكة لما نقول ذلك الخلاف
اذا خصص بيع ماسمكة بالتوكيل فاما اذا جعله ماسمكة لاهل الموهلة
فانه يجوز وهذا كما لو قال وقف على سبي ولد من اولادي لم يجوز
لو قال على اولادي ومن يولد جاز قوله يساوي اى ساوي كل
واحدة من السابقين دنارا كما صورنا الماه ومفهوم هذا القيدانه لوم
تساو واحد منهما او احدهما دنارا لم يصح الشراء وان زادنا معا
على الدنانير لانه على خلاف القياس فنصنفه على موهلة النص

قوله وبالمقصود أي والوحييل من جهة المدعي تدعى ونعم التنبه
وسعى في تعديلها وحلف وطلب الحكم ونفع ما وقع وبسبب الآيات
ومن جهة المدعي عليه تنكر ويطعن في التنبه ويسعى في الدفع
مما أمكنه وليس لوحييل المدعي أن يقر عليه بعض الحق أو نقول
الحولم أو بالمصالحه على مال أو بان الحق موحد ولمان يصالح مع
المدعي عليه ولمان يرى عن الحق لمان اسم الخصومة لم يتنا وانشأ
من ذلك وليس لوحييل المدعي عليه أن يقر بالحق ولمان يصالح
لما قر وأما ثمة الوحييل لموكل فان كانت في غير ما هو وحييل فيه
كما لو شهد له بعبد وقد وكله ببيع دابة فقبول وان كانت فيما هو وكله
كانت قبل القول لم يقبل لانه ثبت له عليه ولمان يصرف وان
كانت بعد فان كانت بعد الحوض في تلك الخصومة فذلك
يقبل لانه مهم عشه قوله و اظهار صدقة وان كانت قبل الحوض فيها
قبل لانه ما اصب خصما و لم يثبت لنفسه حقا فاشبه ما لو شهد قبل
التوحييل قوله والصالح الى آخره لو وكل انسانا بالصالح عن
التم على غير نفع صحيح العفو كما لو فعل الموكل سفه وذلك لان
الصالح على الخمر وان كان فاسدا فاما سعلق بالعرض لكنه صحيح
فما سعلق بالقصاص صحيح التوحييل فاما لو فعل سفه صحيح لمان
صحيح التوكل في العقد الفاسد بخلاف ما لو وكل في الصلح والتم
على غير فصالح على غير ما فانه يلفو وسعى القصاص على ما كان
لمستبداده ومخالفة لمر الموكل وفي الصورة لا يفي وافق الموكل
واقي بما امر به وكذلك الحكم في عكس مرق وهو انه اذا وكل بالصالح
عن التتم على غير نفع صحيح وان صالح على غير لم يصح لما قر وكذا
لو وكل بان يخاف زوجته على غير او غير قوله ونفسد أي يفسد
الوكال بالصرف الفاسد فلو وكله ببيع او شري فاسد مثل ان يقول
بيع او اشترى وقت العطاء لم يملك العقد الصحيح لان الموكل لم
يأذن فيه ولم الفاسد لان الشرع لم يأذن فيه وهذا هو معنى فساد
الوكال بالصرف الفاسد قوله واسرى ولو سلم الله الفا وقال اشتر

نظر

بعض هذا الخلاف فاشترى في الزمة لسفد ما سلم الله في منه لم يقع
الشرى عن الموكل لانه امر بعقد سفح لو تلف ما سلم الله اليه وهو
ان بعقد لا يفسخ لو تلف ما سلم الله اليه بل يلزم الف آخر وقد لم يرد
ذلك وكذا بالعكس بان قال اسرى في الزمة وسلم هذا في ثمة فاشترى
بعنه لم يقع عنه لانه ربما يرد حصول ذلك المشتري له على تقدير
سلامة تلف المسلم اليه ولفه ولو سلم الله اليه وقال اسر كذا ولم يعلم بعنه
لحق الوحييل امر الموكل في البيع من الشري بعنه وفي الزمة قوله
وان حالف أي وان حالف الوكيل امر الموكل في البيع كما اذا قال لم
بيع هذا العبد فباع عبدا آخر اوال بعير الف فباعه بآخر بطل البيع
كسب العضوي لوقوعه على غير الوجه المأذون فيه وكذا لو خالف
في الشري بعنه كما اذا قال لم اسر كذا ما به فاسره بما بين من
عن مال الموكل لان الشري بالعين كما بيع وكذا لو اشترى في الزمة
ووافق لكنه سمي هو والبائع الموكل بان قال بعته من موكل وقال
الوكيل اشترته له اذ لم يجر بينهما مخاطبة فلا سعلق العبد بالوكيل
والعقد عقد عهده وخالف النكاح حيث يصح بهذه الصغير
لم يجوز الا كذلك لان البيع احكاما سعلق بالمجلس كالحيار وغيره
وبلكن لم يحكم انما يمكن اعتبارها بالمتعاقدين فاعتبر جريان المخاطبة
بينهما بخلاف النكاح فان الوكل قد سفاه محضه قوله وفي
الزيم أي وان خالف الوكيل بالشري امر الموكل واشترى في الزمة
كان قال اشترى ما به فاشترى مما بين في الزمة فان لم يسم الموكل وقع
عن الوحييل لان الخطاب وانما صرف الى الموكل اذ وافق اذ لم يوافق
لم يوافق لعب الله وكان كاجني سترى لغرض في الزمة وكذلك
ان سماء يقع عن الوكيل وبلغوا التسمية لان سمية الموكل غير معينة
في الشري فاذا سماء ولم يمكن صرف العقد اليه صار كانه لم يسم
وهذا كله جواب على القول الجليل في منع وقف العقود والغاة
بصرف العضوي واما على القدم فمسك الوكيل سبيل خلاف
صوقف الشري له في الزمة على جارية ان احار وقع عنه والمذعن

الوجيل وكذا الشري بعين ماله و البع منعقد ان موافق على
ذلك القول قوله وحكم العقد اي واحكام العقد في البيع
والشري سلق بالوكيل الموكل حتى يعتبر رونه دون الموكل
ويلزم العقد لمفارقة التوكيل مجلس العقد ويلزم بمفارقة الموكل
ان كان حاضرا معه وتسلم رأس المال في السلم والتقابض حيث
ستطعصر ان قبل بمفارقة الموكل والفسخ محارر المجلس وخيار
الروية على القول به ثبت للوكيل دون الموكل حتى لو اراد
الموكل لا جانه كان الموكل ان يفسخ ذكره في التمه قال الرافعي
وفرق منه ومن خيار العيب حيث ولنا لردة للوجيل اذا رضى الموكل
بما لم يكدسكن المضي اليه واما التي فطالب به الموكل والموكل
لما مرف في باب العبد الماذون والمالك فها مسمى الموكل لموكله
ثبت للوكيل اولا ثم منتقل الى الموكل بالثبت للموكل ابتداء
كما اذا اسرى به للطفار يست الملك للطفار ابداء وطلبه لو ثبت
للوكل بعينه عليه انوم اذ اسماه لموكله وطلبه حتى يوقه وينزل
يعزل واحداى الوكالم عقد جائز والجائز من جميعها منها اذن واباه
وقد بدو الموكل في الشعر الذي انا ب فيه او في شابه ذلك الشخص
وكذلك الوكيل اذ قد لا يفرج له فاما لزم اضرارها جميعا فيعزل
الوكيل يعزل واحدا منها اي من الوكيل والموكل فاذا قال الوكيل ائمت
نفسى او اخرجها عن الوكالم اعزل ولا يسط حضور الموكل خلافا
لمالى حنفه وكذا اذا قال الموكل عز لك او دفعت الوكالم او قسمها
او اطلقها او اخرجك عنها اعزل سوا ابتداء في التوكيل او قبل
في الخصومة بسؤال الخصم وقال ابو حنيفة اذا كان التوكيل مسكلا
للخصم لم يعزل وتوضد واطلاق المصنف انه يعزل قبل بلوغ الخبر
الغزل اليه اذا اعزله في عسبه لم يرفع عقد له محتاج فيه الى الرضا
فلا محتاج الى العلم كالطلاق فعلى هذا ينبغي ان يشهد الموكل
على العزل بان قوله بعد بصرف الوكيل كتب عزله غير مقبول
وبما استدل به على نفوذ العزل قبل بلوغ الخبر اليه انه لو حث الموكل

لكن

اعزل الوكيل وان لم يبلغه الخبر ولو وصله سلم عبد او اعتاقه
ثم باعه الموكل او اعقبه فقد تصرفه واعزل الوكيل ضمنا وان
شعر بالحال لم ينفى تصرفه واذا لم يعتبر بلوغ الخبر في الغزل الضمني
ففي صرح الغزل اولى واما عدم انزال القاصي قبل بلوغ الخبر فلما لم
المصالح الكلية بعلمه وكذلك سئل الوكيل بمحمد الوكالم مع علمه
بها بلا غرض في المحرم لان جرحها والحالة هذه بقاها فاما ان
جرحها لمسيان او لغرض في احضاها خوف ظالم فلا سئل واعلم
ان مضمي ما في الوسيط والوجيز وشرعي الحاوي ان يكون
الضمير في قوله ومحمد عائدا على الوكيل لانه صوروا المالك بحكم
الوكيل خاصة ومضمي ما في النهاية واختلافه ان افطار
الموكل التوكيل هل يكون عزله وتقريب الرافعي ذلك واكلاف
في محم الوكيل ان يكون الضمير المذموم عائدا على قوله واحد
فيكون المعنى وينزل الوكيل بمحمد واحد من الوكيل والموكل لكن
صرح غيره على الوكيل خاصة بقوله بعد هذا وزوال اهله واد
حيث اعاد لفظ واحد ولم يقر زوال اهله فافهم ذلك وزوال
اهله واحداى وسئل الوكيل ايضا بزوال اهله او اهله موكل
لكل التصرف موت او جنون وان لم يمتك او اخمأ وفي ضعف
الجنون اخرج بكسفا او الفليس في كل تصرف لم يفسد نفسه والفليس
وكذا لو طرأ الوق بان وكل حرا فاسرق وكذلك سئل بزوال
ملك الموكل عن محم التصرف كما اذا اعقب او باع او مات العبد لك
وهله ببعه وان آجم وفي التمه انه سئل ايضا بان له جارة وان
منعت البيع لم يبق مالكا للتصرف والتموه علامة التدم بان من يريد
البيع لا يوجب لعلم الرغبات سبب له جارة ويروج الجارية كالجارة
ولا سئل بعرضه على البيع ولا يتوكل ويكره الخ فصرح قال التوازي
لو وحل رجلين فعزل احدهما لم يفسد فوجها في الحاوي والمبطل
اصحها لم يفسد بصرف واحد منهما حتى يمتد لك به اهله والماني
لكل التصرف بان له صرافا تصرفه قوله وقد الوكيل اي وينزل الوكيل

بردة الوكالة ما قال رددت هذه الوكالة لما قررت كونها عقدا
جائزا ومنهم من قال ان كانت صنعة الوكيل بيع او اعطى او نحوهما
من صنعة المولى سخر بردة الوكالة لان ذلك اذن و اياها فانه
ما اذا اباح الطعام لغرسه لم يرتد برقة المباح له و اعلم اننا جئنا
قلنا الوكالة جائز اذنا الخالصة عن الجوارف اما اذا شرط جوعه
واصعقت شرابطه جان وعقد العقد بصنعة المولى وان
عقد بصنعة الوكالة قال الرافعي يمكن بحركة على ان لا اعتبار
بصنع العقود او بمعانيها قوله لم يرتد اي لم يخل الوكيل بغير
فيما وكل فيه كما لو ركب الدابة او لبس الثوب وبصرفنا من ذلك ما يقع
حكمه فانه بالتعدي ولم يلزم من ارتفاع الممانعة انواع الوكالة لان الوكالة
اذا اذن في التصرف وانه حكمه يرب عليه فلا يلزم من ارتفاع
هذا الحكم بطلان اهل العقد كما لو ركب الدابة المقصود منه اصدار الثوب
ومن حكمه فانه لم يلزم من ارتفاعها بطلان اصدار الثوب بخلاف الهبة
فانها اتمام محض فلا يبقى مع التعدي فيصح صرف الوكيل بعد
تعديه قوله لم يلزم اي وضم الوكيل ما عدى فيه ان يلف المنة ان
بعد التعدي ومضى منه اذ لم يتعد في الثمن واما ان يلف المتعدي
فيه وسلمه فانه يزول عنه الضمان بمجرد البيع فانه يرتفع العقد سلفه
قبل مضى المشتري فيكون البلف على ملك الموكل وبعده الضمان
في الصور المذكورة ان رد المشتري المسع على الوكيل بعيب يعود
العقد قوله ولفنا في هذه الى قوله من عنها قد يوجد ذلك
في بعض النسخ لله سبحانه عنه ما ذكره في باب الرعاوي وحاصله
ان خلاف في الوكالة قد يكون في غير ذلك واد اختلف وجاز
في هذه فقال احدهما اذ لم يلزم في بيع هذا الثوب وبقى في
هذه فالفقير قولنا في هذه من انما صرح عدم تلفه وانما
قالنا في هذه ولم نقل الموكل لم يلزم ثبت كونه موكلا مع بقائه للاذن
وكذلك لفا التمسك على اصدار العقد واختلفا في صفة الخصمات
او المقادير كما لو قال ما ادب لك في تاجير الثمن او في بيعه عشرة اذ
في

في بيع كله او نحو ذلك كان القول قولنا في الصفة لم يلزم عدم
هذه فاما بقية الوكيل والموكل لوف حال تلفه الصبر عنه
ولم يلزم ما كان القول في اصدار العقد قوله وجب ان يكون في الصفة
والمقدار كذلك كما ان الزوج لو اختلفا في عدد الطلاق كان القول
فيه قول الزوج لم يلزم لوان اختلفا في اصداره كان القول قوله وفرقوا
بينه وبين ما اذا قطع الخيط بوف غيره قبا وقال كذلك امرى وقال
المالك بل امرى ان يقطع قصاصا كان القول قول الخياط
على قولنا لوان اختلفا في اصداره كان القول قول المالك
لان المالك هناك يريد الزلم الخياط بالشرش ولا حل غيره وههنا الموكل
لم يلزم الوكيل غرامه وان لزمه الثمن فاما يلزم بحكم اطلاقه البيع وكذلك
اذا اختلفا في التصرف فادعى المادون له انه بصرف على وفق
المادون وقال في هذه لم يصرف بعد فان جرى هذا خلاف بعد
العزل فالقول قولنا في التصرف ولم يقبل قول المدفون له اذ
بينه لم يلزم غير ما لك للمصرف حيث وكذا المذهب فما قبل القول
لان اصل عدمه ولم يلزم بقوله تلفه بزوال الملك عن السلعة
بوجوب ان لا يقبل خلاف ما اذا ادعى الرد او البلف فانه سعى
دفع الضمان عن نفسه لم يلزم الموكل شيئا قوله ومضى الثمن وحلف
بأن مضى الثمن وصورة الملك ان يوكل شخصا بالبيع وبعض
التمس او بالبيع وقلنا ان بعض الثمن ثم سقيا على البيع ويختلفا
في مضى الثمن فقوله الموكل مضى وبلف في يدى وسكره الموكل
فان جرى هذا خلاف قبل تسليم البيع فالقول قول الموكل
لان ما صرح عدم المضى وان جرى بعد تسليمه فالقول قول الموكل
لان الموكل نفسه الى الجنان بالتسليم قبل مضى الثمن ويلزم الضمان
والموكل بغيره فاشبه ما اذا قال الموكل طالعك برقة المالك
الذى دفعته اليك او ثمن البيع الذى مضى فاشبهت بقصرا
الى ان يلف المالك وقال الموكل لم يطالبني ولم اك مقصرا
فان القول قوله وهذا البصر فما اذا اذن في البيع مطلقا او

حاله فان اذن في البيع وفي التسليم قبل قبض الثمن او اذن في
البيع ثمن مرجل وفي القبض بعده جاز فلهما ما يكون حاما
بالتسليم قبل القبض فالخلاف بعد التسليم كما لا يختلف قبل
قوله فان اشترى من ان القول قول الموكل في معنى صفة
الاذن فان اشترى الوكيل حاربه بعشرين ديناراً وقال الموكل
ما اذن في الشراء بعشرة وحلف انه لم ياذن في الشراء بعشر
فان كان الشراء بعين مال الموكل وذكر في العقد ان المال
لفلان والشراء له فالحق باطل لوقوعه بعين مال الغير وقد
ثبت بين من له المال انه لم ياذن في الشراء المذكور فلو ان
لم يذكر في العقد وقال بعد الشراء اني اشترت له فان صدق
بائع الجارية في الوكيل فالحق باطل ايضا وان كذب البائع وقال
انما اشترت لنفسك والمال لك حلف على معنى العلم بالوكالة
وحكم صحة الشراء للوكيل في الظاهر وسلم الثمن المعين الى العام
وغرم الوكيل مثله للوكيل وان كان الشراء في الذمة فان لم
ستم الموكل ولكن نواه كانت الجارية للوكيل والشراء له ظاهر
وان ستمه فان صدق البائع بطل العقد ايضا لثبوتها على كونه
للغير ويؤيد كونه بعينه وان كذب البائع وقال انت
بطل في سمته ثم اشترى الوكيل وكان كما لو اقتصر على التهمة
وحسب ابطال العقد فالجارية على ملك البائع وعليه رد ما
اخذ وصح صحناه وجعلنا الجارية للوكيل ظاهرا وزعم انها ليست
له واغامر الموكل فليست له الحاكم ولم يبق للموكل ليقول للوكيل بعك
الجارية بعشرين وبقيل الوكيل مصر الجارية ظاهرا وباطنا
او يقول له الموكل ان اذنت لك في الشراء بعشرين فقد بعك
بعشرين فاذا قال له ذلك وقبله الوكيل حلت له وصح العقد مع
العلية لانه لا يتصور صحة الاستعداد للقبض فلم يضر التعرض
له كما لو قال هذا زوجه مالي العايب ان كان باقيا ولقوه بعك
ان ثبت وسواء اطلق البيع او علق لم يجعل ذلك اقرا بما قاله الوكيل

وكذا

112
وكذا باللفظ وان امتنع الموكل من له صابه او لم يرفق الحاكم به
فان كان الوكيل كاذبا في دعواه اذن الموكل في الشراء بعشر
لم يحل له وطبها ولم التصرف فيها بالبيع وغيره ان كان الشراء
بعين مال الموكل لان الجارية حرة للبايع وان كان الشراء
في الذمة ثبت الجاز لوقوع الشراء للوكيل ضرره كونه مخالفا للموكل
وفي التهمة انه اذا كان كاذبا في الشراء بعين مال الموكل فالوكيل
بمعها اما سفس او بالحكم لان البائع يكون احدا مال الموكل
عن استحقاقه ودرغيم الوكيل للموكل فله ان يقول البائع رد
مال الوكيل اذا غرمه ان كان مالفا لكنه قد يعذر ذلك بسبب
اليمين فله اخذهم من الجارية التي هي له وان كان الوكيل صادقا
لم يمكننا باطنا بل بمشيئة الموكل وللوكيل عليه الثمن فهو كمن لم يعل
دين له نودته وطهره بغير جنس حقه من ماله وبجى الخلف في انه
صل له سعة واخذ الحق مرثية ولا صحح ان له ذلك ثم باشر الحمد
سفسه او رفع له الرأى القاضى حتى يسعه فيه وجهان صح
ههنا ان له سعة بنفسه لان المظفور بماله في سائر الصور يتجى
المال لنفسه فسلطه غيره عليه فلا مسعود وههنا الموكل لم يده
المال سفسه واذا قلنا لسه ان باخذ الحق من ثمنها فتوقف في
حتى يظهر ما لكها او باعده القاضى وحفظه فيه وجهان مذكوران
في نظائره ولو اشترى جارية فقال له الموكل ما وكلتك سراها واغا
وكلتك بشراء غيرها وحلف على ذلك بعك الجارية المشرية في
يد الوكيل واحكم على ما روى الصور السابقة ورفق الحاكم وسلطه
كما سبق قوله ولغير المصدق اى اذا طوبى من عنده مال غيره
باله داء فقال له اودى اله ماله شهاد على له داء بطران كان ممن
له تصديق فيه كالحاصب والمستعبر والقيم والوصى والوطى في يد
مال التيمم اله فله ذلك وان لم يكن عليه منه الاخذ وكذا الوكيل
بالسنة الى غير الموكل والمدبون في هذا الحكم كن له يسار قوله في
ههنا قوله وضمن الوكيل اعلم ان الوكيل باء الدين اذا

ادعى اداه الى المسحق وانكر المسحق له اداء فالقول قول المسحق
مع السنة لم ياتن الوجيز حتى يلزم فصدقة ولا صار عدم له اداء
فاذا حلف طالب الموكل لحقه وليس له مطابقة الوكيل ولا تغيير
قول الوجيز في اداء على الموكل وان اتهمه لم يجرم بالاداء
الى من لم ياتنه فكان مرفعه له شهاد عليه فاذا لم يعم اليه على اداء
ضمن للموكل ما نغرمه المسحق بسبب مرفعه له شهاد على اداء هذا
اد البقي له اداء من الوكيل في غيبه الموكل واما اذا ادى حضوره
فلا يضمن لكونه المقصر بتوكله شهاد والحكمة هذه منسوبة الى
الموكل وقد تقدم بطر المالك في باب الضمان وكان المصنف رحمه الله
على ذلك لم يتعرض لهذا المفصل هنا ولابد منه ولا فرق بين ان
يصدق الموكل الوكيل في الاداء او لا يصدق وعن ابي الطيب
الى سلمه وجه انه لا يضمن عند المصدق قوله لا الموضع اى الموضع
لا يضمن بتوكله شهاد على دفع الوجيز الى وكيل المالك اذا
انكر الوكيل دفعها اليه بخلاف الوكيل بعضاء الدين فانه يضمن
بتوكله شهاد على اداء قال في الوجيز لمن حتى الوجيز له خفاء
اى وليس كذلك قضاء الدعوى والرافعي بعد فعل الوجيز
في وجوب له شهاد على الموضع في كتاب الوجيز قال وهذا يعنى
عدم الوجوب اظهر عند صاحب الكتاب وفي المذهب ان له ول
يعنى الوجوب اصح وبني حكم الضمان على ذلك واعتبر حضور المالك
وعنده كفاي الوكيل بعضاء الدين قوله واقام بالجر عطف على
له شهاد اى واغرم المصدق في اداء طلب اقامة السنة على وكالته
من نزع انه وكل المسحق بسبب الحق وان صدقة في الوكالة
اعلم انه اذا كان له ضمان دين في ذمة غيره او عين في يد غيره
فان ذلك الغرات وقال انا وكيل رب الدين او العين بالمصرف
فامضه فلن عليه الدين او عنده الدين ان يمنع عن الرفع
الحق قام السنة على الوكالة وان صدق بتدعي الوكالة فيها وذلك
لا حتم انكار الموكل الوكالة ولو دفع اليه الحق من غير ان يعم منه

على

على الوكالة ثم حضر المسحق وانكر الوكالة فالقول قوله مع السنة فاذا
حلف فان كان الحق عننا اخذها من القاض ان كانت باقية
والا فلا يجرم من شاء منهما ولا رجوع الخادم منها على المسحق له
مطلوع نزعهم والمطلوب لا يرجع الى علي من ظلمه قال في السنة
هذا ان يلف من غير فريط منه فاما اذا حلف بمصروط منه فان
غرم المسحق القاض فلا رجوع وان غرم الدافع فلا الرجوع لمن
القاض وكل عند الوكيل يضمن بالمصروط والمسحق ظلم
الدافع باخذ القهر منه وحقه في ذمة القاض فلا رافع ان استوفى
ما للمسحق في ذمة القاض مما اخذ المسحق منه وان كان الحق
دنيا فلا مطالبة الدافع بحقه واذا غرم قال في السنة ان كان المدفع
باقا فلا استرداد وان صار ذلك للمسحق في ذمة ظلمه سعى
وذلك مال له ظميره وان كان بالفا فان فريطه غرمه والا فلا
وليس للمسحق مطالبة القاض ان يلف المدفع عنده لمن المالك
للدافع برغم المسحق وكذا ان لم يلف على قول له كثر من القاض
وضولى نزعهم والمأخوذ ليس حقا له وانما هو مال للمدين فلا يعلق
للمسحق به قوله لا على الراجح اى ليس بغرم المصدق طلب اقامة
السنة على الراجح والحواله ان صدق مدعيهما اعلم ان الشافعي رحمه الله
نقض فيما اذا اقر بدين او عين من بركة انسان وانه مات ووارثه
فلا ن على انه يلزم الدفع اليه وليس له طلب اقامة السنة على الراجح
بعد المصدق والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها صيرورة
الحق للوالت نزعهم مع حصول الناس عن عود الميت وانكاه
وعدم الياس عن انكار الموكل مع بقاء الحق له ولو جاء بغيره وقال لم
علم الدين احالف عليك ملكك فصدقة لزم الدفع ايضا ولم يكن له
طلب السنة على الحوالة عتراضه باسقاط الحق اليه كما في الراجح
قوله وان ثبت مصدق الوكيل الى لغيره اذا ادعى على انسان
انه دفع اليه متاعا لسعد وضمن ثمنه وطالبه بريقه او قال بعينه
ومضت ثمنه فسلمه الى وانكر المديعي عليه فاقام المديعي بینه على ادائه

وادعى المدعي عليه انه كان قد تلف اورد في صيغة محو
 ان قال مالك عندي شيء او لم يذمني تسلم شيء اليك قبل
 قوله في الرد والتلف انه اذا كان قد تلف اورد في صيغة
 في النكاح ولم يكن من كلامه ما مضى وان اقام عليه بينه
 سمعت منه وان كانت صيغة محو انك ما وكلتني او ما دفعت
 الى شيئا او ما مضى الثمن وهذه صورة ملك الكتاب فسطران
 ادعى التلف او الرد قبل المحو لم يصدق له ما مضى لقوله
 ولزم الضمان وان اقام بينه على ما ادعاه لم يسمع منه على ظاهر
 عنده ما وهو الذي اورد في الوجه من محو له كذب هذه
 البنية والرافعي بعد ان نفاى هذه المسئلة وعين قال اولها
 انها تسمع له لو صدق المدعي لسقط عنه الضمان فذلك اذا قامت
 عليه قال وايضا لما نذر في الوديعة يعني به انه ربما كان ناسيا
 ثم نذر الحال فصار كما لو قال لم يمت لي ثم حاربها فعلى هذا قول المصنف
 لم يسمع منه التلف والرد قبل المحو مخالف لما يروى في عند الرافعي
 وان ادعى الرد بعد المحو لم يصدق لصورته خائفا لكن لو
 اقام عليه بينه سمعت و الدلائل ثارة بقوله وبعد سماع منه الرد
 اي وادعى الرد بعد المحو سماع منه لان غايته ان يكون
 كما لغايب من ابتداء المحو ومعلوم انه لو اقام بينه على الرد
 لسمعت وان ادعى التلف بعد المحو صدق منه لسقط المطالبة
 عند مرد العين ولكن يلزم الضمان لهانه وهذا كما اذا ادعى الغاب
 التلف وهو المراد بقوله وصدق في التلف ويضمن اي وفي دعوى
 التلف بعد المحو يصدق منه ويضمن البدل قوله

باب المصنف مواضع

فيه قول في اللغة هو بثبات وقول في قرأ الشيء اذا ثبت واقر به اذ
 اقره القرار ولم يثبت هذا التصرف الشرعي اقرارا لكونه افساحا
 بل انه اخبار عن موت سابق وله صراحة في الكتاب قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم

قال ائمة المفسرين شهادة المروي على نفسه اقرار ومن السند نحو قوله
 صلى الله عليه وسلم لا ينس احدنا انفسه على امره هذا فان اعترف
 فانهمها ثم النظر في المقر والمقر له والمقر به والصيغة قرار
 اما المقر فكل مكلف مواظبا قهره والصبي لم يصح اقراره ولو بالملك
 والوصية على ما ذكره في باب الحج ولو ادعى انه بلغ بالاهتمام
 او ادعت الجارية البلوغ بالحض في وقت احكامها صدقا وان
 مرض ذلك في خصومه لم يحلفا له لا يعرف ذلك الموجه بها فاشبه
 ما اذا علق العتق بمشئة الغير فقال ثبت يصدق من غير من
 وايضا فانها ان صدقا فلا يحلف وان كذبا فضعف حلفان
 واعتقاد المصنف انها صغيران وقرب بهام المسألة والارباب
 الفقهاء فان في حلفها بقدر الصبي والصبي لم يحلف فاذا لو
 حلفا لما حلفا وليس دعوى البلوغ اقرارا صلا من الصبي له
 اذا قال انا ما عظم سلوغي سابقا على قوله فلا يكون اقرارا
 الصبي حتى يحتاج الى استدراك ولم يعرض المصنف هنا لكونه
 مطلق التصرف ولم يبد منه لكنه استعنى عن التعرض له هنا بما ذكره
 في باب الحج وقد مر تفصلا اقرار المفسر ودخل في قوله المصنف
 السرطان والرهق والمريض على ما ساق قوله لعلى اي صيغة
 به قول كقول القائل على كذا او في ذمتي كذا لقولان وهو اقرب
 بالدين طاهرا وقوله عندي يعني اقراره بالدين ولو قال له قمتي
 الف قال في الهدية هو من قال الرافعي شبه ان يقال هو صاحب
 للدين والعين جمعا قال الواوي قوله اقرار العين معناه انه عجز عند
 به طلاق على ان ذلك عن مودعه عندي قال الغواني حتى
 لو ادعى بعد قولها انها كانت ودعة تلف اوردتها قبل قوله
 بعنه خلاف ما اذا قلنا انه دين فانه لو فسر بالوديعة لم يقبل
 ادعى التلف لم يصدق بل يلزم الضمان قوله واعتقت ابي وكفوت
 لشركه الموصوف عبد اعقب شركه منه فانه اقرار بعقوبت
 نفسه بالمرأه مواظبا به قوله ولم نعلم فيه لف ونشأ في عقول

الجواب من قال لك زوجي فانه اقرار بان له زوجة له وكقولهم نعم
 الجواب من قال اسير عبيدي هذا فانه اقرار بان العبد ملحق
 الشري قوله ومعنى اى وكقولهم لمن تدعى عليه معنا معنى الذى
 تدعى فانه اقرار له بالعبودية لا كقولهم صالحى عما يدعى فانه لا يكون
 اقرارا اذ ربما سدد به قطع الخصومة ولو قال اليس لك الف فقال
 بلى كان مقرا بالالف وكذا لو قال نعم لمن كل واحدة من هاتين
 الكلمتين فقام مقام كل اخرى في العرف وان كانت نعم عند عامة
 العرقة لمصر ما ثبت فيها او اثباتا ولكن صنعته قارى على معنى
 اهل العرف لا على دقائق العرقة ولو قال هل لك الف
 فقال نعم فهو اقرار وكذا لو قال صدق او اجل او ابرأ منى عنه او ضمه
 في جواب من قال لي عليك كذا وعلم منه انه براء والعصاة وان
 قال املنى فقد جعل المصنف اقرارا وقال الراجح لو قال في الجواب
 اعطى غدا او ابعت من ماضى او امهلي يوما وامهلي حتى اصرف
 الدرهم او اصح باب الصدوق او اقدسى باخذ او اطلحد اليوم او
 بدم القاضى او ما اعتد ما سقا ضاه جميع هذه الصور اقرار عند
 ابي حنيفة وانه صحاب مضطرون والميل الى موافقه في اكثر الصور
 اكثر ولو قال انا مقرب ولم تقرب اولت منكرا كان اقرارا اما
 اذا قال انا مقرب ولم تقرب او قال لست منكم لم يكن اقرارا لجواز ان
 يريد به قولهم بطله ن دعواه او بان الله واحد قال الراجح وهذا
 يدل على ان الحكم بات قوله انا مقرب اقرار فاما اذا خاطبه وقال
 انا مقربك به والا يجوز ان يريد به تقرب لغيره ولو قال انا افرلك به
 لم يكن اقرارا لجواز ان يريد الوعد بالاقرب في ثانی الحال وكذلك
 لو قال في جواب قول العالم لي عليك الف زنه وضه لا يكون اقرارا
 لانه لم يوجد فيه صيغة الزم ومثله هذه الصيغة قد يوجد عن مستهزى
 وسامع في المحج وكذا لو قال اسوف وانزل قوله اهل اشارة
 الى ما يعتبر في المقر وسقط عنه ان يكون اهلا لا سحفاق المقر
 والا كان الكلام لغوا فلو قال هذا الجار او لرب فلان على الف بطل

اقراره وان لم يكن المقر وان لم شرط قبوله لفظا فان كذب فان
 كان المقر به مالم يحبر المقر على العقب ولا سرهم الحاكم من يد
 المقر لم يولى حفظه الى ان يظهر ما له بل شرط في يد المقر كما كان
 لمن يد بشعر بالملك ظاهرا وبه قوله الطائفة عارضه انكار المقر
 فسقط وايضا فانما يعرف ما له وبه في يد امسى فهو اولى الناس
 بحفظه ولورجع المقر عن التأكيد وصدق المقر لم يدفع اليه الا
 باقرار جديد لسقوط حكمه بقراره ولى قوله معتن بالجر صفة
 لاهل وهو الشرط الثالث في المقر وذلك ان يكون معنا نوع تعين
 يوقع معه الرهوي والطلب فلو قال لسان او لواحد من بني
 آدم او من اهل البلد على الف لم يصح اذ لا طالب له بخلاف ما
 لو قال عصفت هذا من احد هذين الرجلين او هو له الثلث لتوقع
 الطلب مع هذا النوع من التعيين قوله كمل مثلك للمقر
 بشروط الثلث فاذا قال كمل فلا بد على او عندي الف واسند
 الى جهة صحيحة بان قال ورثة من اسه او اوصى له به فلا يصح
 به قوله وكذا ان اطلعه ولم يسند الى جهة اصلا عملا على الجهة الممكنة
 في حقه واما اذا اسند الى جهة فاسد بان له على الف اقراضه
 او من ثمن ما باعه منى فاكذى بعضه اطلاق الحاوي صحه لا فرق
 ايضا وهو الموافق لما في شرح الراجح ووجهه انه عقب لا قبل بما هو
 غير معقول ولا مستظم فاشبه ما اذا قال لثلاث على الف لم يلز منى
 وقال النواوى لا يصح في هذا الحال البطال وبه قطع الراجح المحرر
 فانه قرار في المسجد كالا قرار للمهر واسند الى الجهة الصحيحة بان يقول
 من غلم وقعه ولو قال لعبد فلان على او عندي كذا صح وكان لا قرار
 لسيده بخلاف ما اذا قال لدا له فلان اذ لا تصور المعاملة معها
 وبصور مع العبد نعم لو قال لفلان على سبب هذه الدابة الف صح
 ولزم عملا على انها على عليها او اكثرها قوله فشرى عبد الى الغنى
 اى بالفاء في قوله فشرى ليدل على انه وقع لغيره المكلف بواحد ما ظهر
 الفرع ان يقول لما لك عبد لعقب هذا العبد ويظهر المالك ثم شرط

منه فشرأف فداء مريضة لا عترة تحريمه فلا ثبت له شيء من احكام
الشراى كما لخيار والرد بالعيب وغير ذلك وهو سعي من جانب البيع
ثبت له احكام البيع من الخار وغيره حتى لو وجد بالثمن المعين عبدا
كان له رده واسراده العبد بخلاف مالو باع عبدا واعينه المشتري
ثم خرج الثمن المعين معبدا فانه اذا بقى له اشتري العبد لم يتناقما
على عتقه بل يعدل الى ممتد ويوقف واما العبد المذكور في حكمه
الكتاب فان الباع لم يعرف باعتاقه والمشتري لم يعينه واذا امار
العبد وقد اكتسب ماله ولم وارث له اخذ المشتري الثمن من تركته
لانه ان كذب في كونه حرا فالكل وان صدق فالكل للبايع لحكم
الولاء وقد ظلم باخذ الثمن منه وقد ظفر بماله فلم اخذ قدر حقته منه
ويكون الباقي موقوف على اذا كان صنفه اقراره انك اعينه
فان كان صنفه انه حره كان ماله لست المال لم يصفى اقرار
فلا ماخذ من تركته شيئا قوله وبفدا شيئا الى ضبط ما سقد فيه قوله
وهوان يقال كل ما يمكن المكلف استاؤه شرعا بفدا اقرار به
صفدا اقرار الوكيل بالبيع لم يمكن من الاستاء قال الراجح محتاج
الضابط المذكور الى استثناء صور منها ان الوكيل اذا قال بغير
كما اذنت فقال الموكل لم يصرف لم يقبل قول الوكيل على احد القوم
مع قدرته على الاستاء وكذا لو قال استوف ما امرتني باسفاءه
ونافعه الموكل ومنها ان استاء نكاح الثيب الى ولتها واقرار
غير مقبول قال ويمكن ان يزاد فيه ويقال صفدا اقراره نسا في
الصرفات المتعلقة به التي يستقر باشائها او يقال ما يقدر على
النساء الواحد المقر بوجوب اقراره وما يلزم تفعله في حق الغير ومخرج
المساير قوله ومن المريض اى وسفدته قلل من المريض اعلم
ان المريض يصح اقراره بالنكاح وموصات العتوبات وبالمال منها
او دنيا لا حصي وكذا للوارث اذا الطاهر انه لم يقر الا عتقه ولا
يقصد حرا غيره فانه انتهى الى عتقه بصدق فيها الكاذب ويوجب
الفاجر ولو اقر في المرض بانه كان قد ذهب من وارشه وامضى

في الصحة لم سفد اقراره بالصحة لعدم يمكنه من اشائها وهذا ما
رتبه الغزالي وعن القاضي حسن انه اخذ القبول ولم يصرح
الراجح بالصحة وقال النواوى القبول ارجح قوله ومن المرأة
اى نفدته قلل بالنكاح من المرأة العاقلة البالغة اذا صدقتها الزنى
لمن النكاح حق الزوجين مثبت بنفاذها كما ليس ولا جازع فيها
ولم فرق في ذلك بين البكر والثيب ولم ين ان يكونا مسلمين
او غريبين وفي القدم بطايب غير الغر من المسلمين لانه سها عليها
ولم يكن اطلاقه قلل بالنكاح كما لم يكن في طلاقه دعواه
بل لم يبد من انفصال بان يقول زوجتي منه ولمى بحضور شاهدين
مقبولى شهادة نكاح ورضاي ان كان ممن يعتبر رضاهما
ولم يمنع بكنه الولي من قبول اقرارها عتقه كان او فاسقة
لمنها بقر محقق على نفسها لم غير المجبر اى قراره بالنكاح من الولي
غير المجبر فانه لم سفد منه اذ ليس به شارة بخلاف المجبر ولو قال
المجبر وهو ثيب كس زوجتها في بكارتها لم يقبل اقراره انفسا الي
وقت قلل قال الراجح في كتاب النكاح يمكن ان يجاعل على خلاف
في العبد اذا اقر بعد الحجر بدنه اسند الى حاكم القبول وفما اذا
اقر المريض بانه ذهب ووارثه في الصحة قوله والعبد ايجد
لمن العبد اعلم ان العبد اذا اقر بدنه معاملة بفدا اقراره ان كان
ما ذونا له في التجارة والا فلا وان اقر بدنه مطلقا اى غير مقيد
بمعاملة ولم غيرها لم سفد ولم ينزل على دين المعاملة لاحتمال انه
اراد دينه بانه ف وان اقر بحمايه لم سفد ايضا للمالك و سفد
للعقوبه مثاله اذا اقر بالزنا وشرب الخمر والعذف وما يوجب الفصال
سفد واقم عليه ما يوجب المقربة لعدم التهمة فان لكل نفس محبوبة
على ما قراره من العتوبات واذا اقر بقرته بوجوب القطع قبل اقراره في
القطع له تعلقا رضى اسفد قطع عبدا باقراره من غير ذكر عليه
ولم يقبل في المال الذي اقر بقرته اذا كان مالفا لم لو اقر مالك
الانه سعلت الصاير بدمته بطايب به بعد العتق وكذا لو اقر بقرته

او انما ف لم يوجب القطع بهذا اذا كذب السيد فان صدقة تعلى الف
مرفقة كما اذا قامت عليه منه مباح فيه ان صار السيد الغداء
واذا اح فيه وبقي شئ من الدين لم يسع به بعد العطف قوله و قد لم
اي و قد لم يقرر المعنى على ما قبله بالدين سواء اقر بالدين او لم
و آخر فلما اقر مريض بعين ماله لم يمان ثم اقر بدين آخر مسعرق
او غير مسعرق سلمت العين لا قوله ولا شئ للثاني بل انه ما لم يقرر
ولم يعرف له مال وكذا لو اقر بالدين او لم ثم اقر بالعين اذ لا حرار
بالدين لم يضمن حجرا في العين المبرى انه مفقود بصرفاته في العز
قوله لم اقرار الصحة اي لم اقدم اقرار المكلف في الصحة على
اقراره في المرض ولم اقرار المحدث على اقرار الولي ولو اقر في
الصحة بدين لا يمان وفي مرضه بدين آخر فيما ايضا سواء مضاربا
في التركة اذ الوارث خلفته فاقرا كما قلهم قوله وحين لم يدر
بهم اعلم ان لا قلهم يدرسون منهم كما اذا اقر شئ ونحو وانما اعلم
لهم في ما لم قلهم انه اخبار في حق سابق وكما ينجر عن الشئ مفرا
فقد يحبر عنه مبهما فاذا اقر بهم وطولب بالكفر فاستخرج جسد كما
يحبس عنده متناع عن اداء الحق لمن السان حق واجب عليه
قوله ولزيد الى آخره ثم الى ان المقوم المجهول ويمكن معرفته
من عمران راجع المقر في نفسه فله عيس وذلك بان يحل على مقر
وله ضمان احد هما ان يقول له على من الدرام وزن هذه الصحة
او بقدر ما باع فلان عبده وما شبه ذلك فارجع الى ما احال عليه
والثاني ان يذكر ما يمكن استخراج الحساب وقد اشار المصنف
الى صور من ذلك منها ان يقول لزيد على الف ونصف ما لم يرد
ولعمرو على الف ونصف ما لزيد على فلان واحد منهما الفان
ولو ذكر الثلث مع النصف بان قال لزيد الف وثلث ما لعمرو
ولعمرو الف وثلث ما لزيد فلان واحد منهما الف ونصف الف
وهو خمس الف هذا اذا عطف الكسر على الف والنصف والثلث
المعنى اعني حوالا في المثال المذكور فاما او اسدي وقال لكل

115
منهما الف الا نصف ما لا ذكر كان لكل منهما الف الا ثلث الف
ولو قال لكل منهما الف الا ثلث ما لا ذكر كان لكل منهما الف الا
رابعه وقد اشار الى طريق استخراج بقوله يريد الى آخره واعلم
ان العدم الذي يعطف عليه الكسر مستثنى منه كما لم ف في مثل
المذكورة عطفه المصنف المعنى يعني العدد الصحيح المعنى ولم
ذلك ان الكسور لها مراتب كالعشر وما فوقه من التسع والتم الى النصف
وفوق النصف التمام الذي هو مثل المعنى ففي صورة العطف
ينظر الى عدد الكسر المعطوف وينبغي الى المراتب التي فوق الكسر المعطوف
بجده اي يكون له رتبة بعد الكسر المعطوف ان كان كسرا واحدا
مثلا كان له رتبة واحدة وان كان كسرين او ثلثه كان له رتبة
مستثنى او ثلث وجراد المصنف بالعدد هنا ما شمل الواحد فما فوقه فاذا
ارتقت بعده الكسر خد الى ارتفاعه مراتب الكسور او غيرها
منسوبا الى العدد المعين ويزيد بعد الكسر المعطوف ايضا على المعين
اي يكون الزيادة ايضا بعد ذلك الكسر كما ان له رتبة كان بعده
فان كان الكسر واحدا زدت الذي انتهى له رتبة اليه مرة واحدة
وان كان اكثر فاكثر على عبه في قوله لزيد على الف ونصف ما
لعمرو ولعمرو على الف ونصف ما لزيد لما كان الكسر المعطوف كسرا واحدا
وهو النصف ارتقت الى ما فوقه مرتبة واحدة وهو المثل ودرته والمخبر
عليه اي زدت مثل له الف على الف مرة واحدة فصار المجموع والباقي
الفرض لا شك ان الف من الاثنين لا حدهما صدق عليها انما الف
نصف لا لغيره قوله لكل الف وثلث ما لا ذكر يرتقي الى ما فوق الثلث
مرس واحد وهو النصف ويزيد من واحدة من المعنى عليه اي يزد
نصف المعنى الذي هو له الف وهو خمس مضمون مجموع الجانبين
الف وخمس م وصدق على المجموع من احد الجانبين ان الف وثلث
ينظره والجانب الآخر وقد ذكر المصنف قوله بعد ذلك ومن فالاكثر
بهما سواك حتى العوق في قوله ما فوق الكسر ان يكون المنفوق
ولا رتبة بعد الكسر المذكور كما ذكرناه انفا والثاني معاني بقوله

يزيد أي يكون الزيادة أيضا بعده كما في وحسن العكس لزوم
 الفصل من الظروف ومعلوم غير معلوم قول في العطف أي
 الزيادة المذكورة على الوجه المذكور إنما يكون في العطف والآن
 في ما ساء فأنما يكون النقص عوض الزيادة والنزول إلى ما دون
 الكسر بدل لا رتقاء إلى ما فوق لكل الف المصنف ما لا خلاف منزل
 لمرته واحد إلى الثلث وينقصه مع والمعين الذي هو الف واه
 ينقص ثلث الف منه يبقى سبعة وستة وستون وثلثين وهو المقرب
 لكل منهما وصدق عليه أنه الف إلا نصف المقرب وفي قوله
 لكل منها الف إلا ثلث ما لا خلاف ينزل إلى الربع وينقصه من المعين
 المذكور فلكل منها سبعة وخمسون وصدق عليه أنه الف إلا ثلث
 هذا المقدار هذا كما إذا كان الكسران والمقداران مقيمين
 من الجائز كالنصف والنصف مع الف وثلث الف وكذا الثلث
 والثلث إلى غير ذلك ولوقال لكل منها الف وثلث ما لا خلاف يبقى
 إلى ما فوق الثلث ثم يبين بأن عدد الكسر ثمانية وما فوق الثلث
 ثم يبين ما المثلثان ما فوق الثلث النصف وما فوق النصف
 المثلثون يزيد المثلث على الف وثلثين فيكون لكل منها ثلث الف
 ولوقال لكل منها الف إلا ثلث ما لا خلاف ينزل من الثلث إلى الربع
 ومن الربع إلى الخمس وينقص عسي الف من الف لما ذكرنا مسبقا
 ستمائة وإذا كان لكل واحد منهما ستمائة صدق أن لكل واحد
 منها الف إلا ثلث ما لا خلاف وعلى هذا القياس في جميع الصور التي سبقت
 منها الكسران والمقداران وكذا لو ذكر ثلث كسور أو أكثر كقولهم لكل
 منها الف إلا ثلثه أرباع أو أربعة لخماس أو خمسة أسداس ما لا خلاف
 متفق في استخراج في جميع ذلك بالطريق المذكور **قوله** أو يضرب
 إلى آخره إشارة إلى طريق آخر لا يخرج عن معنى الكسرين ومما
 شرط اتفاق المقدارين وهو أن يضرب مخارج لعد الكسرين يخرج
 بقسمة فاصلة سقط منه الحاصل من ضرب عدد أحد الكسرين على عدد
 وحفظ الباقي بعد السقاط وتزيد مثل كل كسر من الحاصل من ضرب

في المخرج على الحاصل منه في العطف وينقص في ما ساء ما يزيد
 في العطف وينسب الحاصل بعد الزيادة أو النقص إلى المحفوظ
 وهو الباقي من ضرب المخرج في المخرج بعد اسقاط الحاصل من
 ضرب عدد أحد الكسرين في عدد ثلثي أو يضرب الحاصل بعد الزيادة
 أو النقصان في المقدار المعين وينقسم المبلغ على المحفوظ فلكل
 واحد من المقدارين سلك النسبة في النسبة والخارج والقسم في القيمة
 فلو قال لزيد على الف إلا نصف ما لعمر ولعمر على الف إلا
 ثلث ما لزيد فلزيد ثلثه لخماس الف ولعمر أربعة لخماس الف لم يكن
 يضرب أحد المحضين في الآخر فحصلت سقط منها الحاصل من
 ضرب عدد أحد الكسرين في عدد ثلثي وهو واحد مائة وخمسة وخمسون
 والستة نصفها ستمائة بنفسها إلى الخمسة يكون ثلثه أخماسها فلزيد
 ثلثه أخماس الف أو يضرب الثلث في الف يصير ثلثه الف يصيرها
 على الخمسة يكون الخارج ثلثه لخماس الف فلزيد ثلثه أخماس الف
 وهي ستمائة ثم ينقص والستة ثلثها يبقى أربعة بنفسها إلى الخمسة يكون
 أربعة أخماسها فلعمر أربعة أخماس الف أو يضرب أربعة في الف
 يصير أربعة آلاف بنفسها إلى الخمسة يكون الخارج أربعة أخماس
 الف فلعمر أربعة أخماس الف وهي ثمانية ولوقال لزيد على الف
 ونصف ما لعمر ولعمر الف وثلث ما لزيد فلزيد الف وثلثاها ولعمر
 الف وستاها لأنك تضرب أحد المحضين في ثلثي وتسقط الحاصل
 ما ذكرنا سبقت الحاصل المحفوظ كما في ما يزيد على الستة نصفها
 يصير ستمائة بنفسها إلى الخمسة المحفوظ يكون مثلها وأربعة أخماسها
 فلزيد الف وأربعة أخماسه أو يضرب الستة في الف يصير ستة آلاف
 بقسمها على الخمسة فيخرج لزيد الف وأربعة أخماسه ثم يزيد على الستة
 ثلثها يصير ثمانية بنفسها إلى الخمسة يكون مثلها وثلثه لخماسها فلعمر الف
 وثلثه أخماسه أو يضرب الثمانية في الف يصير ثمانية آلاف بقسمها على
 الخمسة فيخرج لعمر الف وثلثه أخماسه قوله ولزيد أي ولوقال
 لزيد على الف إلا ثلث ما لعمر ولعمر على الف إلا نصف ما لزيد كان

في قوله فلان على ما كان نفسا باقل ما يتقوى ولم يقبل عالم يقول
 كما لخص نحو الكلب وجملة الميتة قال الامام والوجه القبول بالتمتع الاول
 وكذا يقبل نفسا المستولى لانه منفع به ويستاجر قال الراعي وان
 ضرر بوقف عليه فينبغي ان يخرج على الخلاف فان الملك للوقف هل هو
 للوقوف عليه وكذا لو قال فلان على ما عظيم او كثير او كبير او جليل
 او نفيس او خطر او غرناؤه او ماك واتي ما يقبل نفسا باقل ما يتقوى
 لانه مختار ان يرد به غطم عظم ويكفر مظل ووزر غاصبه والخان فيه
 وقد قال الشافعي اصل ما اتى عليه المقررات ان الزم الى القس وطرح
 الشك ولم استعمل عليه ولو قال لزيد على ما اكثر حرمك فلا يقبل
 نفسا باقل ما يتقوى وان اكثر ماك فلا يملكه مختار ان يرد به ان الذي
 لزيد على حلال وماك فلان حرم والقليل من الحلال اكثر بركة
 من الكثير من الحرام او انه غير متعرض لللف بخلاف العتق وكذا
 لو قال له على اكثر مما شهد به الشهود على فله زنا حتمك انه يعقبد
 انهم شهدوا زورا وكذا لو قال اكثر مما قضى به القاضي على فلان
 لم يرضاء القاضي قد استند الى شهادة الزور والحكم الظاهره بغير
 ما عدا مدعى قولى حرمه اى وقيل في حرمه نفسا بحسن شعور
 وفيها فانه وزن الدرهم لله لقي وهو سنة وواثق كل واثق
 ثمان حبات وخمسائة فيكون الدرهم حرمه حبة وخمسائة وكل عشرة
 دراهم سبعة مثاقير والمراد بالحبة حبة الشعير المتوسطة لم يفسر لكن
 قطع من طرفها مارق وطاى والدنسانان وسبعون حبة منها هكذا
 روى عن ابن عبد القاسم سئلهم وحكاها الخطابي عن ابن سريج
 ولو قال على حرمه او حرمه صغير كان كما لو قال على حرمه كان لعظم
 الدرهم صريح في الوزن والوصف بالصغير يجوز ان يكون حرم
 الشكل قولى بالنافع اى قبل نفسا درهم بالنافع كذا روى طبر
 الشام الواحد منها اربعة وواثق ان وصار كونه ناقصا بقوله حرمه

وطى ان الفرق بينهما عشر وكيف لم والحق اخضعه الشئ فيبعدان
 تقبل في نفسا لا يلقى ما لم يفارقه نفسا حرمه قولى وماك اى وقيل
 في قوله فلان على ما كان نفسا باقل ما يتقوى ولم يقبل عالم يقول
 كما لخص نحو الكلب وجملة الميتة قال الامام والوجه القبول بالتمتع الاول
 وكذا يقبل نفسا المستولى لانه منفع به ويستاجر قال الراعي وان
 ضرر بوقف عليه فينبغي ان يخرج على الخلاف فان الملك للوقف هل هو
 للوقوف عليه وكذا لو قال فلان على ما عظيم او كثير او كبير او جليل
 او نفيس او خطر او غرناؤه او ماك واتي ما يقبل نفسا باقل ما يتقوى
 لانه مختار ان يرد به غطم عظم ويكفر مظل ووزر غاصبه والخان فيه
 وقد قال الشافعي اصل ما اتى عليه المقررات ان الزم الى القس وطرح
 الشك ولم استعمل عليه ولو قال لزيد على ما اكثر حرمك فلا يقبل
 نفسا باقل ما يتقوى وان اكثر ماك فلا يملكه مختار ان يرد به ان الذي
 لزيد على حلال وماك فلان حرم والقليل من الحلال اكثر بركة
 من الكثير من الحرام او انه غير متعرض لللف بخلاف العتق وكذا
 لو قال له على اكثر مما شهد به الشهود على فله زنا حتمك انه يعقبد
 انهم شهدوا زورا وكذا لو قال اكثر مما قضى به القاضي على فلان
 لم يرضاء القاضي قد استند الى شهادة الزور والحكم الظاهره بغير
 ما عدا مدعى قولى حرمه اى وقيل في حرمه نفسا بحسن شعور
 وفيها فانه وزن الدرهم لله لقي وهو سنة وواثق كل واثق
 ثمان حبات وخمسائة فيكون الدرهم حرمه حبة وخمسائة وكل عشرة
 دراهم سبعة مثاقير والمراد بالحبة حبة الشعير المتوسطة لم يفسر لكن
 قطع من طرفها مارق وطاى والدنسانان وسبعون حبة منها هكذا
 روى عن ابن عبد القاسم سئلهم وحكاها الخطابي عن ابن سريج
 ولو قال على حرمه او حرمه صغير كان كما لو قال على حرمه كان لعظم
 الدرهم صريح في الوزن والوصف بالصغير يجوز ان يكون حرم
 الشكل قولى بالنافع اى قبل نفسا درهم بالنافع كذا روى طبر
 الشام الواحد منها اربعة وواثق ان وصار كونه ناقصا بقوله حرمه

في قوله فلان على ما كان نفسا باقل ما يتقوى ولم يقبل عالم يقول
 كما لخص نحو الكلب وجملة الميتة قال الامام والوجه القبول بالتمتع الاول
 وكذا يقبل نفسا المستولى لانه منفع به ويستاجر قال الراعي وان
 ضرر بوقف عليه فينبغي ان يخرج على الخلاف فان الملك للوقف هل هو
 للوقوف عليه وكذا لو قال فلان على ما عظيم او كثير او كبير او جليل
 او نفيس او خطر او غرناؤه او ماك واتي ما يقبل نفسا باقل ما يتقوى
 لانه مختار ان يرد به غطم عظم ويكفر مظل ووزر غاصبه والخان فيه
 وقد قال الشافعي اصل ما اتى عليه المقررات ان الزم الى القس وطرح
 الشك ولم استعمل عليه ولو قال لزيد على ما اكثر حرمك فلا يقبل
 نفسا باقل ما يتقوى وان اكثر ماك فلا يملكه مختار ان يرد به ان الذي
 لزيد على حلال وماك فلان حرم والقليل من الحلال اكثر بركة
 من الكثير من الحرام او انه غير متعرض لللف بخلاف العتق وكذا
 لو قال له على اكثر مما شهد به الشهود على فله زنا حتمك انه يعقبد
 انهم شهدوا زورا وكذا لو قال اكثر مما قضى به القاضي على فلان
 لم يرضاء القاضي قد استند الى شهادة الزور والحكم الظاهره بغير
 ما عدا مدعى قولى حرمه اى وقيل في حرمه نفسا بحسن شعور
 وفيها فانه وزن الدرهم لله لقي وهو سنة وواثق كل واثق
 ثمان حبات وخمسائة فيكون الدرهم حرمه حبة وخمسائة وكل عشرة
 دراهم سبعة مثاقير والمراد بالحبة حبة الشعير المتوسطة لم يفسر لكن
 قطع من طرفها مارق وطاى والدنسانان وسبعون حبة منها هكذا
 روى عن ابن عبد القاسم سئلهم وحكاها الخطابي عن ابن سريج
 ولو قال على حرمه او حرمه صغير كان كما لو قال على حرمه كان لعظم
 الدرهم صريح في الوزن والوصف بالصغير يجوز ان يكون حرم
 الشكل قولى بالنافع اى قبل نفسا درهم بالنافع كذا روى طبر
 الشام الواحد منها اربعة وواثق ان وصار كونه ناقصا بقوله حرمه

وطى ان الفرق بينهما عشر وكيف لم والحق اخضعه الشئ فيبعدان
 تقبل في نفسا لا يلقى ما لم يفارقه نفسا حرمه قولى وماك اى وقيل
 في قوله فلان على ما كان نفسا باقل ما يتقوى ولم يقبل عالم يقول
 كما لخص نحو الكلب وجملة الميتة قال الامام والوجه القبول بالتمتع الاول
 وكذا يقبل نفسا المستولى لانه منفع به ويستاجر قال الراعي وان
 ضرر بوقف عليه فينبغي ان يخرج على الخلاف فان الملك للوقف هل هو
 للوقوف عليه وكذا لو قال فلان على ما عظيم او كثير او كبير او جليل
 او نفيس او خطر او غرناؤه او ماك واتي ما يقبل نفسا باقل ما يتقوى
 لانه مختار ان يرد به غطم عظم ويكفر مظل ووزر غاصبه والخان فيه
 وقد قال الشافعي اصل ما اتى عليه المقررات ان الزم الى القس وطرح
 الشك ولم استعمل عليه ولو قال لزيد على ما اكثر حرمك فلا يقبل
 نفسا باقل ما يتقوى وان اكثر ماك فلا يملكه مختار ان يرد به ان الذي
 لزيد على حلال وماك فلان حرم والقليل من الحلال اكثر بركة
 من الكثير من الحرام او انه غير متعرض لللف بخلاف العتق وكذا
 لو قال له على اكثر مما شهد به الشهود على فله زنا حتمك انه يعقبد
 انهم شهدوا زورا وكذا لو قال اكثر مما قضى به القاضي على فلان
 لم يرضاء القاضي قد استند الى شهادة الزور والحكم الظاهره بغير
 ما عدا مدعى قولى حرمه اى وقيل في حرمه نفسا بحسن شعور
 وفيها فانه وزن الدرهم لله لقي وهو سنة وواثق كل واثق
 ثمان حبات وخمسائة فيكون الدرهم حرمه حبة وخمسائة وكل عشرة
 دراهم سبعة مثاقير والمراد بالحبة حبة الشعير المتوسطة لم يفسر لكن
 قطع من طرفها مارق وطاى والدنسانان وسبعون حبة منها هكذا
 روى عن ابن عبد القاسم سئلهم وحكاها الخطابي عن ابن سريج
 ولو قال على حرمه او حرمه صغير كان كما لو قال على حرمه كان لعظم
 الدرهم صريح في الوزن والوصف بالصغير يجوز ان يكون حرم
 الشكل قولى بالنافع اى قبل نفسا درهم بالنافع كذا روى طبر
 الشام الواحد منها اربعة وواثق ان وصار كونه ناقصا بقوله حرمه

أي ذكره متصلا كما لو استثنى فكانه استثنى من الذم و انقضى وان ذكره منفصلا
 لم يفتقر عليه وزن ورام لا سلم الجان صدقة المقر له ان لفظ الذم
 صريح في المقدار المعلوم واما انقضى في بلد متعارف فيه التعامل بالدرهم
 الناقصة قبل انقضاء نفسه من الدرهم المقره بالنقص وان لم يصار اليه
 حمل الكلام على بلد البلد الجان العرف اثر امتنا في تقدير الفاظ اهل
 العرف و التفسير بالمعشور كما لتفسير بالنقص ان يقر المعشور
 سلخ وزن يقره الدرهم و لو قسر محض ردق او قال اردت من سكره و غير
 حان في البلد قبل كما لو قال على ثوب ثم ضرب بجيش ردق او بما
 يعتاد اهل البلد ليسه و يحالف ما لو قسر بالنقص منه مخرج ساءا اثر
 به و ههنا خلافة و يحالف البيع حيث يحل على سكره البلد الجان السع و ساءا
 و الغالب ان المعاملة في كل بلد تقع بما روج فيها و المقرار احصا عن
 حق سابق فخر ثوبه معاملة في غير تلك البلد فوجب الرجوع الى ارادة
 قوله لا بالكفوس اي لا يقبل نفس الدرهم بالكفوس لانه عند المطلة
 انما يستعمل في النقر قوله و الف في العبد اي و قتل في قوله لفلان
 الف درهم في هذا العبد بنفسه يارش عنائه بان قال اردت ان
 جنى عليه او على ما ارشها الف و سعلت الف برقة و كذا لو وزن
 اردت انه من يوفى عنده بالف له على قبل له من الدين وان كان
 في الذمة فله يعلو طاهريا رهون فصار كما لتفسير يارش الحناية
 و كذا لو قال اردت انه وزن في ثمن عشرة الف و اسيرت انا الناقص
 بل لانه ختم و لم يلزم الا عشر العبد قوله و هو لك عارية اي و قبل
 قوله هو لك عارية و يقال ان قوله هو لك اقرار بالملك لو اقتص عليه ذكر
 العارية بعد مناهة فيكون على القوانين في بعض من قوله ان اللزم
 له خصاص بالملك او غيره فان مجرد و امكن الجار على الملك
 حملت عليه لانه اظهر وجوه له خصاص وان و صلبها ذكر وجه آخر
 من له خصاص بل كما في ملكنا و على ذهني مباحث الحنفية
 انه ان نصب قوله عارية كان بمنزلة ما قبله فيكون لكونه من الكرامة
 الاول وان دفعه كان مقدرا على ثلثه اذ المختار في مثله انه خير لثمة

محذوف فظهر جعله في باب يعقب به قرار بما يرفعه قوله واستثناء
 اي و قبل استثناء متصلا اعلم ان الاستثناء في الكلام معهود وفي
 الكتاب والسنة مجوز فهو جائز في قرار و الطلاق بشرط ان يكون
 متصلا باللفظ فلو انفصل سكره او كذا جنى لم يقبل و سكره النفس
 والعنف لا يمنع من اتصال قال في مام ولا يقبل المعبر ههنا الخ بما يترجم
 الجواب والقبول فان له جاب و القبول صرح ان من شخص من
 وقد ختم من كلامي شخص مالا فخر من ايعاض كلهم شخص واحد
 و بشرط ان يكون المتكلم قد قصد الاستثناء من اول الكلام
 فلو بدله عقب الكلام او في اثناء ان مستثنى لم يقبل قال الراغب
 كتاب الطلاق وما ذكرنا من الاتصال لفظا و اعتبارا المقصد باول
 الكلام حكمه في الاستثناء وفي التعليق بسببه لله تعالى وفي سائر
 التعليقات واحدا و اعتبار القصد في الاستثناء من اول الكلام
 باعتبار الله في الكتابات و بشرط ايضا ان لا يكون مسعرا لتعني
 شيء من المستثنى منه و لانه رفع لما اشبه فله يقبل كما لو قال است طالق
 طلاقا يقع عليك و المسعوف كقوله له على عشرة الف قوله
 له على شيء الماشا او مال او مالا اذ يمكن حمل الثاني على اقل من الاول
 فله مسعوف قوله بلا جمع مسعوف اي لو عطف عدد على عدد اما
 في المسعوف او في المستثنى منه او فيها لم يجمع بين المعرف من العدين
 او به عدد فلا يكون استثناء في مثله على ثلثة دراهم الا حرمين
 و حرمها مسعوف حتى يلزم الثلثة بل يصح استثناء الدرهم و بطل الثلثة
 اذ به حصاره مسعوف فلا يلزم الا درهم واحد و ذلك لان العطف له
 بعضي في شرا من كل وجه بل كل من المعطوف والمعطوف عليه نفوذ
 بالحكم وان كانت الواو للجمع المسمى انه لو قال لعن المدخول به انت
 طالق و طالق لم يقع الا واحدة و لم ينزل منزله ما لو قال انت طالق
 طاهرين و كذا لو قال على درهما درهم الا حرمها لم يجمع المستثنى
 منه بل جعل استثناء درهم من درهم ليلغو و يلزم ثلثة دراهم و لو قال
 على درهم درهم و درهم الا حرمها حرمها بطل الاستثناء لا يغل فيه

جمع المذوق او لم يجمع فلهذا من جمع من الجمع من الجاسين
ومن فرق فرق كذلك لم يمتنع الحكم بخصص احد الجانين
بالجمع والنفوق دون تلف قوله او اخرج عنه معطوف على قوله
يسرق اي سيطر في قوله لا سبأ المتصل ان لم يسرق او سرق
ولكنه اخرج عنه بعضه فلم يبق مسروفا حنذا نحو ان يقول له على
عشر العشرة اربعة فان الكلام باجره وقد اخرج في لا يخرج
المستثناه اربعة فيكون المستثنى على الحكم منه فلا يكون مستغرا
مقتل ويلزم اربعة لها الباقي بعد اخراج اليه قوله ولومن
بني اي يقبل لا سبأ ولو كان من بني فان لا سبأ والنفي اثبات
كما انه من ثبات بني لانه من النفي وهو الصرف وانما يكون
الصرف من لا ثبات الى النفي وبالعكس فلو قال ليس فلان على شيء
الم حرم لانه حرم وان قال له على عشرة اربعة اثمانه فغلبه
سبعة لان المعنى اربعة اثمانه اثمانه يلزم الثمانية والواحد
والباقي من العشرة ولو قال له عشرة اثمانه اثمانه السبعة
وهكذا الى الواحد لانه من والطريق فيه وفي نظاير ان يجمع كل ما
اثبات في احدي يدك وكل ما هو في اليد الاخرى ثم يسقط
النفي من المثبت فيكون الباقي هو المقربة او يخرج المستثناه لا خبر
والذي قبله وما بقي منه يخرج مما قبله ولا يزال يغادر كذلك حتى ينتهي
الى اول قوله كما لطله اي يقبل لا سبأ في كل قرار كما يقبل
في الطلاق ويجمع ما تقدم من التفاسير المذكورة في قرار جوي في
الواقع في الطلاق وقد استعنى المصنف بقوله هنا كما لطلاق على اركان
هذه المسألة في باب الطلاق استطلق تلك امة واحدة استرط في
قبول لا سبأ فيه ان يكون متصلا متصلا من اول الكلام ولو قال
است طالق ثلاثة اثمانا لغا لا سبأ لكونه مسروفا امة ان يخرج عنه
بان يقول امة امة واحدة فمع طلقه ولم يجمع المذوق في مثل استطلق
ثلاثة امة طلق او بالعكس ولو قال است طالق ثلاثة امة امة
الواحدة وقعت طلعتان لما في قوله وغير جنس محروم عطف على نفي

اي يقبل لا سبأ ولومن غير جنس كما اذا قال له على الف حرم الموثبا
ولكن بشرط ان لا يسر التوفع كما يعرف به لالف وان فسر بذكر
لها النفي وكذا لا سبأ ولزيم لالف كما ملا منه بن ما اراد باللفظ
فصار كما لو لفظ به قوله والمستثنى اي وقل قوله والمستثنى هذا الجيد
ومات غير حيث قال هو العبد لزيد الم احرم ثم مات كل العبد
المثار الهم سوى واحد منهم فادعى ان ذلك الواحد الباقي هو المستثنى
حتى لا يلزم شيء قبل منه لان المستثناه من المعناب يصح صحتها من
المطلقات فوهذه الدار لزيد الم هذا البيت وهذا النص لا لمة
وهذا القطع الم هذا المثلث وهذا الخاتم الم هذا الفضي الم غير ذلك
اذا قال هو الم العبد لزيد الم واحدا منهم صح لا سبأ عن العين
الرجوع اليه في عين المستثنى قوله وعلى بالمقرر اي وعلى بمسرق قوله
على الف مثلا بالموت ان اتصل ذكره بقرينه على الف وان ذكر
مقتلا لم يقبل مات اول كلامه يلزم لواقصر عليه وهو في نفس بانه
مدع فغلبه ثبات وهذا فيما يقبل التاجر والمعجار كالقلم القرض
واما الذي يلزم التاجر كالدنة المضروبة على العاقل فان ذكر ذلك
في صدر اقراره بان قال قبل ان يجمع فلا ناطق ولا نعتي من دينه
كذا موقلا الى سنة اثنا وها كذا فهو مقبوله امة وان قال على كذا مائة
حمل العقار موقلا فهو كذا التاجر في نحو الترخيص اذا انفصل لم يقبل لما
ان كلامه ملزم وهو في لا سبأ الى تلك الجهة مدع قوله ولين عبد
اي ولو قال لزيد على الف وفسر على الفور ثم عبد باعه منه زيد
ولم سلمه بعد وقال ان سلم سلمت لالف قار بغيره ولم يطالب بالالف
الم بعد تسليم العبد وهذا من باب تعقيب قوله بانه فان المذكور
اخر في ذلك الباب مرفع المقرب وهما خلافا نعم لو قال على الف
من ثمن عبد وامصر عليه ثم قال مفضولا من من عبد لم يقبل
ولا يفرق بين ان يعين العبد فيقول مبيع هذا العبد اذا سلم سلمت
وبين ان يطلق فيقول مبيع عبد وقال ابو حنيفة ان عتي قبل
ان يطلق لم يقبل ولزيم لالف قوله ولين اي وقيل قول المقر

يعبر لغيري وما فهمت باليمين وفي الصور المسقمة يعبر قوله من غير
 فعل على هذا اذا حلف انه لفي ذلك لم يلزم شيء وكذا في الطلاق فان
 من لفي كلمة الطلاق لمعه لم يعرفها لم يقع طلاقه كما لو لفي كلمة الكفر
 فكلهم بها وهو لا يعرف معناه لم يحكم بكفره قال المتول هذا اذا لم يكن له
 مع اهل ذلك اللسان احصاء طقات كان لم يصدق في الحكم وليس فيما
 منه ومن استعالي قوله ووضع اي وقبل يفسر قوله على الف
 بوجهة فلو قال فلان على الف والى بكلف وقال اردت هذا
 وهو بوجهة عندك وفي عليك الف آخر ديننا وهو الذي اردت بقولك
 عليت قبل قول المقر منه لان الوجهة يجب حفظها والعلمه بلها ومن
 ما لكما فلعلم اراد بكلمة على به خبر عن الواجب في الثبوت في الزم وبها
 ايضا انه تعلت فيها حتى صارت مضمونه عليها فلذلك قال على ويقيم
 من اطلاق الحلف انه فرق بين كون الفسار بالوجهة متصلا بقوله
 على وكونه متصلا عنه فلا وجه لتخصيص صاحب التحلية بقوله الفسار
 بما اذا انصار لتصرح الراجح بان الاصح القول حاله بفضال ايضا
 قوله ويلزم وردة اي وقبل قوله في تلف ما قرره ما كونه بوجهة وقبل يفسره
 بها وكذا قبل قوله في بقاء بعد قرار وحكي به ما من غير ما صواب انه قال لو
 لالف مضمون عليه وليس بامانه لان قوله على بغيره لا يلزم فلو ادعى
 تلف الذي نعم انه بوجهة لم يسقط الضمان عنه ولو ادعى بقاء لم يصدق
 لانه ضار وانما يصدق الموت واستشكل الراجح حيث انفك والتوجه
 اما انفك فلا بد فضا ايراد غير ما والغزالي انه ان لفي التلف بعد
 بقرار صدق واما التوجه فلا بد كلمة على كمال يجوز ان يراد بها حيرة
 مضمونه عليه ليعلم به يجوز ان يراد بها وجوب الحفظ والتحلية كما مر قوله
 وللحلف اي وقبل يفسر قوله على الف في تقع اودينا بالوجهة
 لم يصدق باليمين بل لالحلف المقوله ان المقرب الف آخر عمر الوديعه
 وانما لم يصدق المقر هنا بحسنه لان الوديعه عين فلا يوصف بكونه
 دينا او في الزم قوله وذلك الى لفي اي ولو قال هذا التوب لفلان
 وكان ملكي الى ان اي الى حين بقره لزم معضتي اول كلمة ولغا آخر

كلاف

كلاف الشاهد اذا شهد بان فلانا اقر فلان بهذا التوب وكان ملك
 الى ان اقر فانه لم يقرب شهادته والفرق ان المقر شهد على نفسه
 فتواحد بما تصح من كلامه ويلغى ما لم يصح منه واما الشاهد فشهد على غيره
 فمعتبر اذ لم يتناقض واعلم ان قولك المصنف وذاته وما عطف عليه من
 الصور في موضع المبتدأ وقوله آخر الزم خبره قوله وعلى اي ولو قال
 على الف لم يلزم لزم لالف مواجده لم يعضتي اول كلامه والغاية خسر
 وهذا من باب تعقيب القول بما ساقه ومن ذلك ايضا ان يقول
 على الف فضنه او من ثمن خمر او من ضمان شرط الخمار معني هذه
 الصور كلها يلزم معضتي اول كلامه ويلغى لفي قوله وفي مرات اي
 اي ولو قال له في مرات اي الف لزم خلاف ما لو قال له في مرات اي
 من اي كسائي والفرق على ما ذكره الغزالي انه في الصور الثاني
 جميع من قرار واضافه المرات الى نفسه مناض كما لو قال توفي
 لزيد بخلاف الصور الاولى ومنع المناقض من الاضافة المذكورة
 ويعلق دين الغريب فان لم يكن كل من يضمن لورثته على الصحيح
 والدين معلق بها وقال لا يثرون الفرق انه اذا قال في مرات اي
 فقد اثبت بعلق حق المقر بالبركة وذلك لم يحتمل الا ساء واحبا فان
 المبرهات التي يلزم بالموت يرتفع به ولم يعلق بالبركة واذا قال في
 مرات من اي فقد اضاف التركة الى نفسه ثم جعل المقر ساءعضا
 لها وذلك قد يكون بطريق اللزوم وقد يكون على سائر التبرع فاذا
 فتر التبرع قبل واعتبر فيه شرط قوله او في الكيس اي اذا قال له على
 الف في هذا الكيس لزم سواء كان فيه الف او لم يكن فيه شيء اصلا
 لان قوله على يصفى اللزوم ولم ينظر الى ما عقبه به بعد ذلك وان كان
 في الكيس دون لالف لزم التمام كما لو لم يكن فيه شيء ولو قال له على الف
 الذي في هذا الكيس فهو كماله في الزم التمام ان يعرض ما في الكيس
 فانه يلزم وانما يلزم المقدار الذي في الكيس لم غير لوجه من التعريف
 واما ضافة الى الكيس هذا هو المراد بقوله التمام ان نقص ويوصف
 على الضمرا المستد في قوله لزم قوله في لفي اي في قوله لالف الذي في الكيس

ولم يكن إشارة الى ذكرناه من انه يلزم الالف في الصورتين وان لم يكن
في التكميل شيء وقوله ثم متعلق بجميع المسائل المقدمة من عند قوله
وذا الى هنا وقد ذكرنا انه في موضع خبر المبتدا قوله وما جعل طرفه
عطف على المفتي في قوله في التمام اي يلزم التمام في الصورة المذكورة
ولما جعل طرف المقرب او مطروحة فان قرأ بالمطروحة لم يلزم قوله
بالطرف وكذا العكس واصل هذا ما تقدم معلوم عن الشافعي رضي الله عنه
من البناء على التقى فاذا قال فلان عندي زيب في جرحه او سيف
في غده لم يكون مقرا بالجرح والغده احتمل ان يرد في جرحه الى وفي غده لي
وكذا لو قال له عندي غده سيف او جرحه فها رب لم يكون مقرا بالسيف
والزيت وعلى هذا تقاس غيره حتى لو قال له عندي هبة على راس
عمامة او في رجله خف لم يكون مقرا بالعمامة وعن صاحب انه يكون
مقرا به وبالعامة والخف ايضا لان العبد له يد على ملبوسه وما في يد
العبد فهو في يديته فاذا اقرب بالعبد للغير كان ما في يده لهلك الغير
خلاف المنسوب الى الغير ونحو وعامة له حجاب على ان لم يخرق
ولو قال له عندي دابة مسرجة او دار مفروشة لم يكون مقرا بالسر والفرش
خلاف ما لو قال مسرجها ونفرتها وفلاف ما لو قال ثوب مطرز لم يكن
الطرز جزء من الثوب المطرز وان ركب عليه بعد السج قوله والجار
بالجاره اي ويلزم ايضا الجار بالجاره الجار ما فلو قال له عندي
جاره في بطنها جمل وقال هذه الجارية له وكانت حاملا لم يدخل الجار
في قرارها وان دخل في بيعة لم يكن قرار اجار عن حق سابق وربما
كانت الجارية له دون الجار بان كان الجار موصى به يؤيد ذلك انه لو
قال هذه الجارية لفلان لم يحلها صح ولو قال بعثك هذه الجارية الى
عملها لم يصح قوله خلاف فصح الخاتم اي فانه يلزم بعثي انه لو
قال له عندي خاتم فنه فصح ثم القصص مع الخاتم لان القصص متناوب
باسم الخاتم حتى لو اقتصر على قوله عندي خاتم ثم قال بعد ذلك ما
ازهت للقصص لم يفسد لكونه رجوعا عن بعض المقرب به ويقبل الرافعي
في قوله عندي خاتم فنه فصح وجهين ثم قال اصحها على ما ذكره في التمهيد

انه ليس لمقراى بالقصص ولم يصح الوجه الثاني واخبار المصنف
في شرح اللباب ايضا انه لم يكون مقرا به قوله وما لي لفلات معطوف
على المفتي اي لم يلزم له قوله بجرحه ولم ينعلم ما لي فلان فان شرطه قرار
ان لم يكون المقرب مملوكا للمقر به فلا بد من قوله بان لم يقر ليس بازاله ملكا وانما
بواجب ادراكه مملوكا للمقر به فلا بد من قوله بان لم يقر ليس بازاله ملكا وانما
او توفى الذي املكه لفلان كان متنا قضا والمفهوم منه الوعد بالهبة
خلاف قوله مكنى هذا لانه اضاف الى نفسه السكينة وقد سكت لانه
ملك غيره قوله او الف في طي اي وكذا لو قال له الف في مالي او
في مراكبي من اي لم يلزم وكان وعدا بالهبة للاضافة في قوله مالي وتلك
خلاف قوله في مراكبي اي وقد قرأ لفرق بينهما واعلم ان هذا كله فيما اذا
اقتصر على قوله كذا ولم يذكر حرف الزم فان ذكره فقال له على الف في مالي
او في مراكبي من اي فهو اقرار بكل حال ذكره الرافعي قوله والمعلق
اي ولم يقر المعلق فانه لم يلزم به شيء كما لو قال اذا جاء راس الشجر
او قدم ريد فلولا زعم الف لم يوجد صنف الزم جازمه واما قوله فافلا
عن واجب سابق والواقع لم يعلق بهذا اذا اطلق او قال قصدت
التعلق فان قال قصدت به كونه موصلا الى راس الشجر فافلا قوله
وان آخر اي وان آخر التعلق بان قال على الف ان شا الله
وان شك او شك فلان فذلك لم يلزم به شيء كما لو قدم ولم يخرج حيلة
الخلاف فيما لو قال له على من يخرج او حبر يربط دخول الشجر على
الحيلة بصورها جارا من الجملة الشرطية والجملة اذا صارت جارا من جملة اخرى
تعتبر معناها وقوله من ثمن خمر لم يغير معنى صدر الكلام وانما هو سابق
فلا يلزم من عدم بعضه انه لم يقر عند التعلق عدم بعضه في الصورة
الافرى نعم لو قال له على الف اذا جاء راس الشجر وقال اربط به الناجار
لزم موصلا بذلك قوله والالف الف اي لو قال له على الف الف لزم
الف واحد لا حتمال ارادة التاكيد بالانكار وكذا لو ذكر عشرات قصدا
ولو قال الف فالف وازاد العطف لزم الفاز والافانق انه لم يلزم الا الف لان
الف قد سطر لغير العطف ويوجد بالنفس ونقص فيما اذا قال اس ظالم

انه يقع طلفان و اكثر من علي بعد النصيب و مرر اياه كتم في قوله
ان نريد قدريم ما نتم ومثل هذا لا يقع في الطلاف وفيه نظروا بان
الطلاف اشياء ولا اخبار ولا شأنا اقوى واسرع بعدوا ولذا لو اقر اليهم
بدريم وعذا برهم لم يلزم اما حريم ولو لم يلفظ بالطلاق في الوعد وقعت
طلقان ولو قال له علي الف بل يلزم اما الف لجواز ان يقصد
بمستدراك مسدود حاجته اليه مسدودا وكذا لو قال له بل الف
او لكن الف ولو قال له علي الف مع الف او مع الف او فوق الف او
فوق الف او تحت الف فذلك لم يلزم اما الف واحد لجواز ان يريد مع
الف او فوق الف او تحت الف وايضا فقد يرد في الجمل او تحت في الزيادة
وقول المصنف اوجه الف الف مبتدأ خبر قوله لغزا الف قوله والف
والف اي وقوله والف والف والف ثم الف الف مضاة العطف
المغايرة واعتناح ارادة التاكيد وكذا قوله الف مع الف او مع الف
الفان خلاف ما لو تقدم في قوله فوق او تحت والفوق ان الوقف
والحتم رجعا الى المكان مصنف بهما نفس الف والف الف والبعيد
يرجعان الى الزمان فلا يصف بهما نفس الف ولم يبعد امر يرجع اليه العلم
والتأخر وليس ذلك اما الوجوب عليه وكذلك قوله الف بل الفان
اذ لم يكن ان يقصد بل في المذکور قبلها لم يتم ما بعدها على ما
قبلها وانما المقصود نفي قصار على ما قبلها واثبات الزيادة
عليه قال النافعي وهذا شكل لما اذا قال انت طالق طلقه بل طلقان
فانه يقع الثلاث قال ولا عري لم لم يصرفوا فيها بصرفهم فيما سبق من
المساير ثم الذي ذكرناه معروض فما اذا ارسل ذكر المقرب فما اذا
قال عندي هذا الف بل هذان الفان لزم الثلثة لان الف المعين
لم يدخل في الف المعين وكذلك لو اختلف جنس الف والثاني
مخوف على حريم بل حاران كما في قوله وعريم الى اخره اي لو
قال على حريم لزم ثلثة حريم لان اقل الجمع ثلثة ولو قال له علي الف
والف والف لزم ثلثة لان ان يريد تأكيد الثاني بالثالث فيلزم
الفان احتمال اللفظ ذلك مرجح ان الثاني والثالث في قوله

قرار

بالود

بالواو وعدم خالف الفضا منها خلاف ما لو اراد تأكيد له بالثاني
او بالثالث فغلاف ما لو لم يرد تأكيد اصلا قوله وعريم بل وشاران
ان لزم كل ما ذكره نفي الدريم مع الدارين لعدم استمال الدارين على
الدريم فله يمكن حل بل على انها لا خراب عن نفي قصار على الدريم
واثبات الزمان عليه كما فعل في قوله علي حريم بل حريمين ولا يمكن ايضا
الجل على نفي كل منهما معين القول بلزومها قوله وكذا حريم اي ولو قال
علي كذا حريم كيف كان الدريم يعني وفوق او منصوبا او محروزا او
لم يلزم اما حريم واحد لكون الدريم نفسا لما ايمه بقوله كذا وعن ابن حنفية
انه اذا لزم عشرون حريما لم يزل عليه مفرد نصب لمنه واجاب الله
بانا لم نسطر الى تعقيب في نفس اللفاظ المبهمة ولم نوازق المبهات بالمبسطة
بل ليراه لو قال علي كذا حريم بالجر لم يلزم مائة حريم اما في رواية الطحاوي
عن بعض اصحابه اي حنفية انه قال بالموجب والزم المائة والمشهور عنهم
انه لم يلزم اما حريم واحد كما هو مذهبها هذا القول لفظ كذا فاما اذا ذكر
فان عطف الثاني على الاول ما كوا او بنم ونصب الدريم بعدهما
لزم حريمان لكون الدريم نفسا لكل منهما من حيث المعنى حنفية
العطف غير اننا نقدر في صناعة تعقيب عنهما وحدهما ونقدر حذف
مثله عن تلقف ثم طمة العروة اختلاف في مثله هذا المذکور الثاني لم
للاول على ما عرفت في موضع وان لم يعطف الثاني على الاول او عطف
الثاني ولم ينصب الدريم لم يلزم اما حريم واحد كما لو لم يكرر اما اذا لم يعطف
فلا يتم التاكيد واما اذا عطف ولم ينصب الدريم فلقد جعل الدريم
منبرا حق بعدد اللفظ مثله ويجوز ان يريد بنفس اللفظ معا بالدرهم وحده
يكون المراد وكل منهما بعض حريم قوله وواحد في الف اي ولو قال له
علي حريم واحد في الف حريم لزم حريم واحد لم يرد الحساب في
المعنى سواء اراد الظرف او المطلق احدا بالقياس فاما اذا اراد الحساب فان
يفهم فكذلك لم يلزم الا واحد لما سئل ان يريد مائة يفهم وان فهم لزم ثلثة
وان اراد المعنى لزم الف وهو كالمطلق فانه لو قال انت طالق طلقه في
طلقين واراد الحساب وفهم وقعت طلعان وان اراد المعنى وقعت ثلثان

اراد الطرف واحدة وكذا ان اطلق او اراد الحساب ولم يفهم قوله
 و اطلق في الف مخرج مبهمة اي اذا قال فلان على الف مخرج
 او الف وثوب او نحو ذلك مما عطف فيه من على مخرج كان المعطوف
 عليه ومثوله الف في المثال المذكور باقيا على ايهما حتى يجوز له تفسيره
 بغير جنس المعطوف وهو ظاهر قوله في الف وفيه عشرين لئلا يفسد
 في قول القائل على الف وفيه عشرين مخرجا بهم وفي قوله الف وفيه
 وعشرون مخرجا فليس له تفسيره بغير جنس المخرج بل الكل ورام
 اذ لم يحطف المخرج على الف ليجعله متنازلا للمعطوف فصار تفسيره
 للمخرج بمصنف العطف قوله وفيه النصف اي وليس المصنف ايضا المخرج
 في قول القائل على مخرج ونصف لست الذر الى انه النصف من
 المخرج غيره بخلاف ما لو قال على نصف مخرج فله تفسير النصف بما شاء
 المنة كونه من المخرج في هذه الصورة غير سابق الى الفهم قوله وذا
 لم يزد بل لم يزد اي ولو قال هذا المالك لزيد بل لم يزد او عصبه من زيد
 بل لم يزد علم المالك لزيد لست لزيد بل لم يزد وعنه لغيره حال بين
 عمرو ومن ماله باله لزيد لله والجيله سبب الضمير كالم يلاف بدليل انه
 لو عصب عبدا فابت من يده فممنه ولو باع عبدا وامضها واستوفى
 الثمن ثم قال كتب لعبها من فلان او عصبها منه لم يقبل قوله على الميرك
 وغرم القمه للمقر له وهذه الصورة اولى بالغرم فاقبلها لغوثة فيها على
 المقر له مضمونه وتسلمه وانه استوفى عوضه وللغرض بدخل في الضمان
 بدليل انه لو غرم حرة امة فملكها واحبها ثم اجتمعت حمانه جان غرم
 المخرور الجين لما لك الامة لانه باخذ الغرم ولو سقط مسا من غير
 حمانه لم يخرم ويبنى على الغرم في الصورة المذكورة ان لم تدعى العير المسعة
 ان تدعى القمه على ما يباح بقاء العير في يد الميرك قوله عصب
 اي ولو قال عصب هذا المالك من زيد وهو ملك لعمرو لم يخرم بل ان
 له وارثين فما تقدم من افسس وانه قوله في ما يخرم من اكله بالثاني
 ولا منافاة هنا لجواز ان يكون الملك لعمرو ويكون في يد زيد
 با جارة او رهن او وصيه بالمنافع فيكون له ضد منه غاصا فعلى هذا اذا مضى

زيد

زيد بربى مضمنا قوله وسار بخير الى آخره في هذا الفصل ان يرد
 الى قراره بمضى بعد المقرب لمن لا قرار اخباره وتحدد الخبر لما
 بمضى ان يرد الخبر عنه منزل المخرج على شيء واحد الى اذ اعرض ما
 منع من ذلك وحكم بالخام اذا عرفت ذلك فاعلم انه لو اقر لزيد سار بخير
 بان اقر له يوم السبت بالف واقر له يوم الاحد بالف لم يلزم الى الف واحد
 وان اقر بهما في مجلسين او كتب بهما مكررا او اشهد على كل منهما وكذا
 لو اقر له بلخيرين كما لو اقر من بالعمرة وجمع بالعمرة وكذا لو اقر له بغيرين
 زائدونا فص كما لو اقر من بالف وجمع بمكررا وظهر في قوله في كثير وكذا لو
 اقر من مطلق وجمع بمضاف كما لو قال مرة له على الف وجمع لغيره في
 الف من ثمن عبد نزل المطلق على المضاف الى اذا اضاف الى سبب
 كما لو قال مرة له على الف من ثمن عبد وجمع له على الف من ثمن جارية
 او وصفيها نصفين كما لو قال مرة الف صحاح واخرى الف مكررا فانه
 يلزم الفان لمعذرا لجمع والتميز على واحد فقوله واحد خبر ملتبس بمقدار
 في قوله وسار بخير اي وانه قرار سار بخير وارا د يكونه واحدا اتحاد
 المقرب قوله ولو بكل شاهد اي ولو شهد بكل واحد من ثمن قرارين
 شاهد واحد كان شهد شاهدا بانه اقر يوم السبت بالف او بعصب
 دارثم شهد شاهدا بانه اقر يوم الاحد بالف او بعصب بكل الدار
 انصافا بين الشهادتين واثبتنا الف والعصب لانه في قوله لو شهد
 بفسه وانما هو اضرار عرثا صطرا الى اخره والى اعانها الى اقرار
 عنه خلافه ساء كما لو شهد شاهدا انه طلق يوم السبت واخر انه طلق
 يوم الاحد لم يثبت لهما واما شيء لهما لم ينفقا على شيء اذ كل من
 ثمن شامس بوجوب اعراسه وليس هو كما اضرار حتى بعد منه اتحاد
 الخبر عنه وانه فعال كما في شاهد فلو شهد احدهما بانه مكررا سبق او دفع
 يوم السبت وشهد الاخر بانه فعل لذلك يوم الاحد لم يثبت شهدتهما في
 قوله فص ال بانه با قرار ذكر الى قوله وانكر لما كان في قوله
 فليكون بالمال وقد يكون بالنسب وفزع من الكلام في قوله شاع في
 الثاني ولا يصح قوله بالنسب الى اذا كان المتعلق بالصفات المعينة في

شأن المقرن ثم لم يحلوا ما ان لم يكن النسب منه او بغيره فالقول كقول
هذا الذي وشرطه ان يكون المقر ذكرا ولو استلحق ولد
واقصرت على جود الدعوى لم يقبل اقرارها وان كانت غردا
وفارق الرجل من وجهين احدهما انها يمكنها اقامة البينة على الولاية
من طريق المشاهدة والرجل لا يمكنه نفس الحاجة الى اثبات النسب
بجود الدعوى والثاني انها اذا اعترت بالنسب وكما انها بغيره عليها
وعلى غيرها وقد بطل اقرارها في حق الغير مبطلا للجميع واعترض
عليه بانه لا يلزم بطلانه في حق الغير بطلانه في الجميع بل ينبغي ان
تؤخذ به في حق نفسها كما في اقرار بالمال ودخل في اطلاق قوله ذكر العبد
مصحح اقرار بالنسب بان العبد كالحق في امر النسب لا يمكنه منه
في النكاح وبوطى الشبه ولم اعتبار ما يترجم من الاضرار بالنسب
انقطاع المرات عنه لو اعترف بان واستلحق لثايله اخ بغير اقامة
ان ادعى الى انقطاع المرات عن نفسه وشرط ايضا في المقر بالنسب ان
يكون مكلفا فلا يصح اقرار الضيق والمجنون وهو ظاهر وشرط
فيه ايضا ان يكون المقر مجهول النسب لان من استلحق منه نور النسب
من غيره كذبه الشرح فان النسب الثالث وتخصيصه ليس الى غيره
ولا فرق بين ان تصدق المقر او بكذبه ولا شرط ان يكون حيا
بل لو استلحق حيا طعم مات بعد البلوغ او قبله كان له مال او لم يكن
اذ ليس شرط طرف المالك تصدق على طه طه بل اذا كان هذا
للمصدق ولم ينظر الى التمه بطلب المال بل يورث بان اصل النسب
مبنى على العليل ولهذا شبه بمجهول مكانه حتى انه لو قبل ثم استلحق
قتل وحكم تسقوط الفضا ومن شرط ان يكون الموقوف مكرما ولو كان
المستلحق في سنة لم تصور ان يكون ولدا للمستلحق بان كان
الكبر سنه او مثله او اصغر ولكن بقدر ما تصور معه كونه ولدا لم
يصح له ان يترسبه بان احسن بكذبه وشرط ايضا ان تصدق المقر
اذا كان ممن يعتبر تصدقه كذا قال الراجح واحترز بقوله اذا كان
يعتبر تصدقه عما اذا استلحق صغيرا فانه ثبت نسبه من غير تصديق فلو
استلحق

استلحق بالغا وكذبه لم يثبت نسبه اما ان يقيم عليه بینه فان لم يكن بینه
مكلف فان حلفت سقطت دعواه وان نكر حلفت المدعي ونسب نسبه
ولم استلحق البالغ فلم يصدق ولم يكذب بل سكت مقتضى ما ذكره الراجح
ووافقه النواوي فانه ان لم يثبت نسبه وعقضى قول المصنف بغيره
ان لم يكره حث اعتبر عدم انكار من جهة المقر ولم يعتبر تصدقه
ان يثبت نسبه ولو استلحق صغيرا فلما بلغ كذبه لم يندفع النسب بذلك
لان النسب مما لا يتأمله فاذا حكم بسويه لم يتأثر به نكاحه كما لو ثبت
بالسنة وهذا هو المراد بقوله اما ان بلغ وانكر وعلى هذا فلو اراد المقر له
مكلفه قال ان الصباح ينبغي ان لا يمكن منه بانه لو رجع لم يقبل
فلا معنى لحلفه وان استلحق محبوا فافاق وانكر فهو كالصبي
قوله بانه يلاذ اي يثبت بالاقرار المذكور النسب مع ايلاد له المقر له
بالنسب ان كان له قرار له ولد له اميه وكان المقر بالنسب قد نذر
بالعقوق في ملكه لعلم ان من له جارية ذات ولد فقال لولدها هذا
ولدي من هذه الجارية يثبت نسب الولد دون استيلاء الجارية لاحتمال
انه اولدها بالنكاح ثم ملكها وكذا لو قال انه ولدي استولدته في ملكي
او حلفت به في ملكي قال الراجح انقطع للعقال وكانت ام ولد
له محالة ومنه نظر لاحتمال انها كانت موهوبة عند العاقبة وفي موت
له استقلاله والحالة هذه خلاف مشهور قال وكذا لو قال هذا ولدي
منها وهي في ملكي منذ عشرين سنة وكان الولد ارسنه وهذا كله
مفروض فاما اذا لم يكن الجارية موهوبة ولا فرائشا لما اذا كانت موهوبة
لم ينسب الولد الى السيد ولم تعد له استلحاقه للحقة بالزوج وان كانت
فرائشا لم يان اقر بوطها فالولد سلحفة حكم الفرائش لم يان قرار ولم يفرق
في قرار بالاستقلال من ان يكون في الصحة او في المرض فان
اشاء نافذ في الحالكين اذا عرفت هذا رجعا الى مسألة النكاح هي
بالاذا كانت له احوال غير موهوبة ولم يفسد منسب ولكل منها
ولد فقال احدهما ولدي حلفت به امه في ملكي امرناه بالنسب كما
لو اقر بطلاق احدي زوجته فاذا عتق احدهما ثبت نسبه وكان قرار

ودرته وصارت امه ولد وهذا هو المراد بقول المصنف بالاملاذ
الى قوله ان عتي واحترز بقوله بالعلاف في ملكه حالوا فصر على محله
سلاحات او قال مع ذلك ايضا ولدت في ملكي ولم نقل علفت به
في ملكي فقد مر انه لم يثبت به اتم الولد لا حتمك المذكور قوله لو
وارثه اي اذا مات السيد قبل النكاح قام وارثه مقامه في النكاح
معه وبكون حكم بعينه حكم بعين السيد في النكاح والحرية وله رث
وامته الولد ولو قال المصنف ثم وارثه بدل قوله او وارثه لكان احسن
فان لم يكن وارث او نفي او قال لا لوري عن العاقب ويجوز ظهور الحال
للقائف بعد موت المالك فان كان قد راه او يراه قبل الدفن او في
عصبة فجد الشبه وان عجزا عن النكاح بالقائه اما لعنه او الحائنه
الوالدين او نسبه لها او لا شك في الحر عليه او هنا منها ليعرج احر منها ولا
يخطر بخلو غنها حتى نسبها خلاف ما لو نافع اشار في ولد ولما قاف
لمن به شاء ههنا في ان الولد اهما فلو اعترنا لا سبب بها انتسابا
جميعا اليه فلا يرتفع شك في قوله بجرى العاقب اي العرف انما يؤثر في محله
حرية وخرجت له دون نسبه وارثه لهما على خلاف القياس وانما جرد
الخبر بهما في العاقب فلا يعارض النكاح والميراث واذا لم يثبت نسبه لفرقة
قال به امام المذهب انه لا يصح به امته الولد لانه لم يثبت النسب فاذا
لم يجعله ولدا لم يجعلها امه ولد وحكي الراجح في كثير منها خصوصا ان
المقصود من امته الولد العاقب والفرقة عامله فيه فكما يفيد حرته يفيد
قربها فقوله المصنف بجرى العاقب يعني ان حر على عصبة وعقبها لوافق
ما عليه لا كثرون ولذلك اخبار لفظ العاقب على الحرية لكون المتكلم منه
الى الزهر هو احرية الطائفة وحرية لفرقة كذلك خلاف حرته الولد قوله
ولا حد اولاد امه اي وان كان له قران المذكور لم حد اولاد امه
عتي المعنى وهو اضعف من المعنى وصورة المسألة ان يقول من لانه
اما ثلثة اولاد وهي عشر مزرعة وله مستقرته للسيد احد هؤلاء ولدت
به امه في ملكي مطالب بالنكاح من عتيته منهم فهو حر نسب وارث
وامه متولد فان كان المعنى موه وسط فالأكثر رقيق وله صغير حر

سبب ان لم يتبع استبراء بعده وسط وان ادعاه فلا يلحقه لا صغير
تبعه على ان نسب ملك المعنى بمعنى ذلك لكن يكون حكمه حكم
سبب بعني بوفاء السيد لانه ولد له الولد ولحق الولد اذا ولدت
زوج او زنا عتي ولدها بعني وان كان المعنى موه كبر فالقول
في الموه وسط وله صغير كما مر في له صغيرا ذاعتين له وسط ولو مات السيد
قبل النكاح عتي وارثه فان لم يكن وارث او قال لا اعرف عتي
له ولد على القائف والحلم في بعين الوارث والقائف كالحكم
في بعين السيد فان عذر بعين القائف فالنص انه يفرع منهم
معرفة الحرية وموت له سبب على ما مر واعرض المرنى بان له صغير
قر بكل حال عند موت السيد لانه اما ان يكون هو المقر او يكون
ولد له الولد بعني لموت السيد واذا كان حرا بكل حال وصح ان
لم يدخل في القرعة لانه لم يخرج على غيره ملزم ارفاقه واحاب
من سلم حرته له صغير وهو الصحيح بانه لم يدخل في القرعة ليرق
عقب لغيره بل ليرق ان حررت عليه ونص العاقب عليه وقد تقدم
ان القرعة لا اثر لها في عر العاقب فلا يثبت النسب والميراث وعن
المرن في المختصر الكرخ ان له صغيرا سبب بكل حال لانه من ان
يكون المراد بالاملاذ سلاحات وسن ان يكون ولراثة الق صارت
فراشاه بولداه عرقه قال الراعي حرته صحاب على اهم في الطفر
على اعتراضات متباينة لكن الحق المطابق لما تقدم ان يفرق
بين ما اذا كان السيد قد ادعى له استبراء بعد ولادة له صغيرا
بين ما اذا لم يدعه وساعد في الحالة الثانية قوله وله توقف ثلاث
اي وحسب له حكم بموت السيد له توقف ثلاث وان سبقنا ان
اعلمهم ولزم لانه اشكال وقع الياس عن ذواله فاشبه ما اذا غرق المتوار
ولم يدر ايتها ما قاما معا او عني القائف لا يورث وله توقف قوله
ويثبت نسب غير الخوف لما فرغ من الكلد في القسم وهو هو
الحاق النسب بنفسه شرع في القسم الثاني وهو الحاقه بغيره فانه
ان يقول هذا اخي ابن ابي او ابي او هذا اخي فليكون له النسب

بالجد وبشرط في ثبوت النسب هذا الملحاق كون المقر وارثا فلا
ثبت باقراره جانب ولومات مسلم عن ان كافرا وقابل او ربي لم
يقبل اقراره عليه بالنسب كما لا يقبل اقراره عليه بالمال ولا باقراره
في حق الملحق به فمادام الشخص حيا ليس له حق في هذا
نعم من قوله الولد وبشرط كونه حاضرا للميراث فلو مات وخلف ابنا
واحد فاقربا باخ اخر ثبت نسبه ولو خلف اثنين او ابنتين ومات
فلا بد من اتفاقهم جميع وكذلك يعتبر موافقة الزوج والزوجة لانهما
من الورثة وكذا المولى فلو خلف بنتا واحدة فان كانت جانزة بان
كانت معتقة ثبت النسب باقرارها وان لم يكن جانزا فواقعته مام
فلذلك بناء على ان مام له حكم الميراث ولو كان في الورثة صبي
او مجنون لم يثبت النسب باقرار غيره من الورثة بل ينظر بلوغ الصبي
وافاقه المجنون فان ماتا قبل ذلك ولم يحلفا سوى المقر ثبت النسب
من غير حاجة الى تحديد قهر وان خلفا ورثة سواء اعترفوا بواقعته
قوله فان سبق انكاره علم ان سبق انكاره صور عنها ان سبق
انكاره من الملحق به بان يكون قد دفاه ثم اسلمه وادسه
بعد موته فانه ملحق كما لو اسلمه المورث بعد النفي ولو اقر غيره
ومنها ان سبق من بعض الورثة ثم موت الميراث ولو خلف اب
المقر فانه يثبت النسب باقراره بان جميع الميراث قد صار له وان
خلف وارثا اخر غير المقر فاقرب ذلك الميراث ومنها ان سبق
من الوارث الجانز ثم موت ونقر وارثه ونكح المصنف قوله انكاره يكون
صالحا لجمع هذه الصور قوله او انكراي وان افكر المقر ثبت النسب
فان ذلك لا يمنع من ثبوت نسب المقر له وصورة ان نقر به بن
المسروق المعروف النسب صلا باخو مجهول فانكر المجهول نسب
المعروف لم يثبت نسب انكاره نسب المعروف ولم يحجج الي
اقامة البينة على نسبه وثبت نسب المجهول باقراره المعروف
لكن بانته وادب جاز ولو اقربا باخو مجهول ثم انها اقربا باخ ثابت
وانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه ثبت نسب الثالث

فاعتبر

فاعتبر موافقة لثبوت نسب الثاني ولو اقر باخو مجهول وصرف
كل منهما لا يثبت نسبها وان عذب كل منهما لا يثبت نسبها
نقره من الجانز وان صرف احدهما لا يثبت نسب
المصدق دون المكذب هذا اذا لم يكن المجهول قواما فان كانا
نوعين فان كانا نوعين فلا اثر للمكذب احدهما لا يثبت بل اذا
اقر الولد باحد يثبت نسب كليهما قوله ولو مات ان حجج
اي اذا اقر الوارث الجانز يثبت حجت المقر كما اذا مات عن
اخ فاقربا بن الميت ثبت نسبه ولو مات لانه لو ورث لحيث
ولو حجه لخرج عن اهلته لا قهره بسط اقراره واذا بطل لا قرار
فلا نسب ولا ميراث فليزم من تورثه عدم تورثه وكل ما ادى به
الى نفيه استحالة ثبوت قوله وان افكر بعض الجاهل
وان افكر بعض الورثة نسب من اقرب به البعض لا يثبت كما لو اقر
احد لا يثبت المسدودين باخ وانكر الآخر لم يأخذ المقر به شيئا من
الميراث في طاهر الحكم لان تورث فرع النسب وانه غير ثابت لعدم
اتفاق الورثة على قهره وامافي الباطن فعلى المقر اذا كان
صادقا ان يترك في نصيبه الميراث لانه عالم باستحقاقه وعلم
علمه حقه وحقه الذي حصده في الصورة المذكورة بل على يد المقر
صاحبه فلم يثبت من هذا والثالث من ذاك والطريق تصحح
المكالم ان يضرب اصل المسألة على قول المنكر المقر وهو ثلثه مسلح
سنة ثلثه منها المنكر وثلثه للمقر باحد منها المقرب منها سقى للمقر سهما
قوله باب صح اعادة اهل البرج الى اهل الطائفة
سل انهما منسوبة الى العاد لان في طلبها عارا وقيل عارا بعراي
حار وذهب فسميت عارية لغيرها من يد الى يد وصل من العاد
ولا عتواد وهو تداول القوم الشيء بينهم وذكي الخطأ في الغرب
ان اللغة العالية العارية بالكثره وقد حفف ولا صار فيها قوله تعالى
ولمعاون الماعون فتر بعضهم بما يستعصم الحيران بعضهم بعض
كالود والفاس والقدر وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال

العارة مضمونة ولها اركان واحكام فالركن الاول المحرر وسطر
ان يكون اهلا للبرج يعقد ان لا عار يتبع بالمنفعة فلا يصح
اعارة الصقي والمجنون والمحرر عليه والمكاتب بغير اذن السيد
والثاني المستعير وسطر منه ان يكون من اهل البرج عليه يعقد
للمشار على اجاب وقبول اما نقول او فعل وهو المراد بقوله من البرج
عليه ولا حراز بالعقد عن الصقي واليهيم فان اما اهله البرج عليها
ولكن لا يعقد والمالك المستعار وسطر ان يكون عينا بقصد المنفعة
لا يكون اسفاه تلك المنفعة باستهلاك العين بل يكون مسفاهها
بعد بقائها كالعبد والدواب والدور والساب لا كالمطعم فان
منفعها في اسفادها وخرج بقوله المنفعة ما اذا قال اعترتك
هذه الساة لذها ونسها قال الرافي لوقا ملكك ذها ونسها
في هبة فاسد وما حصار في يد من الدرة والنسار كالمعوض بالهبة
الفاسدة والساة مضمونة عليه بالعارة الفاسدة ولوقا الحق ك
ذها ونسها فوجيان احدهما انه كقوله ملكك والثاني انه اباة
صححة والساه عارية صححة وبه قطع المقول قال النواوي هذا
اصح واخاه ايضا القاضي ابو الطيب وصاحب الشارح فاعل
هذا لا يطرد قول المصنف لمنفعة اذ يكون العارية لا سفاة عن
وبعضه ظواهره ضار في المنافع والمصلحة في الناف او الساة عليها
عزك لعلها ثم نذر ها عليك قال ابو عبيد وللعب اربعة اسماء
بضعها مريض العارية المبيحة والعارسة ولا قفار ولا خيال قوله
ملوك الى آخره فان شروط المنفعة المقصودة من العارية فيها
ان يكون ملوك المعير او ملوكه فيجوز للمستاجر ان يعير لانه مالك
للمنفعة بدليل انه يجوز له اخذ العوض عنها يعقد له جارة وكذا
الموصى له خذ العبد وسكني الدار بخلاف المستعير وسيا في
ومنها ان يكون قوم اعزازا عن الضعيف وعبادة اعزازا عن المحرم
وسيا في ذكرها قوله معلومة الجنس اعلم ان المستعار اذ لم يسفع
به المصلحة واحدة كالسبا الذي لم يصلح الا لمن يفسد لم يحل

في

في اعارته الى العرض لا سفاع وان كان يسفع به بجهتين فصلا
كما يرض يصلح للزراعة والبناء والداية يصلح للركوب والحمل
منسحق ان يكون الجهة الواحدة من جهات السفاع معلومة الجنس
وان لم يعلم نوعها كما لوقا لهرتك هذه السفاع للزراعة وان لم يعلم
المزروع فانه يصلح للزراعة وله ان يزرع ماشاء لا مطلق اللفظ ولو
لم يعلم جنس المنفعة ايضا صح في وجه وهو الذي اورد الروايات
وصاحب المذهب ولا يصح منه من الجهة بخلافه جارة لا ينفك
لختم في الاعارة ما لا يحتمل في جارة واصح الوجهين انه لا يصلح
لان الاعارة معونة سرعته جرت للحاجة فليكن على حسب الحاجة
ولا حاجة الى الاعارة المرسل قال الرافي وعلى هذا فلو قال لوقا
لنفعك به ما بدا لك او لنفعك به كيف شئت فوجها لم يصلح شأ
وكذا النواوي وصح المصنف الصحة ثم قال وعلى الوجه الاول للمنفعة
ان يسفع به كيف شاء لا مطلق الا في وقت وقال الروايات يسفع به
بما هو العكس فيه وهذا احسن قوله لا المستعار بالنصب عطف على
عنا اي لا يصلح اعارة اهل البرج المستعار وهذا هو الذي اورد
عنه بقوله ملوكه لان المستعير غير مالك للمنفعة بدليل انه لا يجوز
ان يوجر وانما ايج له لا سفاع والمصدق لا ملك نقل به باحة الى
غيره كالصنف الذي ليس له الطعام ليس له ان يبيعه لغيره نعم
للمستعير ان يستوفي المنفعة بوجبه قوله والنقد هو ما اصر
بقوله فوبه لان منفعة النقد في غيره بفاق ضعيفة فلا يصلح اعارة
الدراهم والدنانير وان كان فيها منفعة الزين بها والضرب على
طبعها لمات هذه المنفعة فلما يقصد منها وهذا معنى ضعفها قال
الرافعي بعد نقل الخلاف في المسألة سبق الى الفهم من كلامهم ان الخلاف
في جارة لا مطلق فاما اذا صرح بغرض الزين وقد اخذ هذه
بعضها وان ضعفه منسحق ان يصلح وبطحة اجاب في التهمة
قوله والصيد الى كثر وهو ما اصرز عنه بقوله فلا يجوز للحلال اعارة
الصيد من المحرم لانه محرم عليه واحكامه فلو فاعل ولف في يد المحرم

ضمن الجزاء استعجال و العهد للحلال ولم يجوز اعانة الجوارح للاستماع
 واما الخدمة ويجوز ان كانت استعانة من محرم او امرأة و الا فلا
 خوف الفتن اما اذا كانت صغرى لم يمسها او مسحة فقه وجهان
 اطلقهما اليرافقي وقال النواوي احصهما الجواز وبه قطع جماعة منهم
 صاحب المهدب و اطلاق المصنف يقتضي عدم الفرق وهو الموافق
 لما في الوجيز و الوسيط وقد حكم في الوسيط بالصحة وان كانت
 استعانة محظورة قال اليرافقي وبه ان يقال بالفساد كما جاز
 للمنفعة المحترمة وبشعره ما اطلقه المعظم من نفي الجواز وبكره اعانة
 احد المتدينين من الولد للخدمة لمن استخداها مكروه ولفظه ما في المسألة
 نفي الحل قال النواوي الذي قاله صاحب انه يكره كراهة نزيه
 وكذا اعانة العبد المسلم من الكافر كما يكره رهن الجارية الحنابلة
 من فاسق اما ان يوضع عند عدله قوله بايجاب وقبول اي صح
 استعانة بايجاب من المعبر كاعتك هذا او حده لم يفسح به وقبول من
 المستعير كقبولت او استعرت ويقوم الفعل مقام اللفظ من احد
 الطرفين لما عنهما فلو قال المستعير اعني فسلمه المالك اليه صح
 العار به وكذلك لو قال المالك صد لم يفسح به فاحده مشبه بالآلة
 بابا حة الطعام ولوراء عاريا فاعطاه قمصا فلسه او الفئ لصفه
 وساده او فرش فراشا فجلس عليه لم يكن ذلك عار به خلافا للثوب
 حيث جعله عار به لعدم اعتبار اللفظ في واحد من الطرفين وهذا
 هو معنى المشبه بالضميمة قوله واعرك اي ولو قال اعرك
 عماري لم يعرك فرك كان ذلك اجارة بطرا الى المعنى لكنها
 اجارة فاسدة بلهالة العرض فعلى كل منهما لغيره مثار دابة لا خبر
 ومن نظر الى اللفظ جعل اجارة فاسدة ونظر فانه اختلاف في
 الضمان وعدم قوله واغسل اي اذا قال لقصار اغسل هذا
 الثوب او لحياط غطه فهو استعارة ليدنه حتى لا يسخن لغيره
 كان مريعا احدى يجره على ذلك العار به ام لا وسواء بدأ المالك
 بالامر او العار بالالتماس قوله ومؤنه اي مؤنه رة العار به حيث

مؤنه على المستعير لعله عليه السلام على اليد ما اخذ حق برده
 وايضا فانها ترفع بوضع معروف فلو لم يحجر مؤنه ردها على المستعير
 لم يمنع الناس منها وهي مضمونة ولأنه ما لم يجب رده الى مالكه
 وجب قيمته عند التلف كما لما حكي على سبل السوق ولو اعاد
 بشرط ان يكون امانة لغا الشرط وكانت مضمونة ثم الواجب قيمة
 يوم التلف لا اصى القم ولامعة يوم القبض لمن في الجاه بها الخ
 ضمان للجاء بالاستعجال وهي غير مضمونة على الصحيح لكن القابل
 باحدهما يمنع كونه غير مضمونة مطلقا بل على تقدير رد العين وبني
 على هذا الخلاف ولذا العار به اذا دل في يد المستعير ان فلنا
 انه مضبوط الغصب كان مضمونا عليه والافلا وليس له استعجاله
 بلا خلاف قوله بالاستعجال اي انما يلزم المستعير قيمة يوم التلف
 اذا كان التلف في الاستعجال بالاستعجال اذ لو كان التلف بالاستعجال
 بان المحي الثوب باللبس مثلا او تلف الدابة بسبب الجمل المالكون
 فيه لم يجب ضمانه لحدوثه عن سبب مذكور فيه بخلاف ما لو احسب
 وكذلك للاجاء ما تلف منها بسبب الاستعجال المالكون فيه لم يلزم ضمانا
 وما تلف منها بغير هذا السبب لزم ضمانا قوله وان اركب اي وقته
 على المستعير وان اركب المالك دابة بصدق عليه لا لشحله صلحته
 فاما الذي اركبه دابة لشغله فمكلف في يده من غير تعد فلا ضمان
 عليه لانه لم يأخذها لغرض نفسه وكذلك لو سلمها الى راض لبروضها او
 كان عليه متاع بنفسه فاركب انسانا فوقع كحفظ المالك ولو اوقف المالك
 غيره فعلى الموقوف نصف الضمان قوله ومن المستاجر معطوف على
 المفتي اي الضمان على من اركبه المالك لشغله ولا على المستعير المستاجر
 والموصى له بالمنفعة لانها بضمان وهو نايتها الا ترى انه اذا اوصى
 استعارة ارضعت العار به وانه يسرق بغيره على المستاجر باسقاط
 المستعير ومؤنه الرق في هذه العار به على المالك ان ردها
 المستعير عليه وعلى المستعير ان ردها على المستاجر قوله وسبق المالك
 اي وسبق المستعير لا سباق المالك او مثله او دونه ضررا من نوع

المأذون مالم ينه المعبر عن غير المذكور اعلم ان تسلط المسحور على
سفع بحسب اذن المعبر وتسلطه فاذا اذن له في الزراعة لم يكن
له البناء ولم الغراس بل هما ليسا من نوعها وضربهما فوق ضررها
وان اذن له في زرع الخنطة فلم زرعهما وزرع ما ضرره مثل ضررها
او دونه كالشعر وليس له زرع ما ضرره فوق ضررها كالذرة والقطر
هذا اذا لم ينه عن زرع غيرها فاما اذا نهاه عنه فليس له زرع غيرها
اصل قوله وبالزراعة اي وسفع بالزراعة في الارض الذي استعارها
للغراس والبناء وان لم يكن الزراعة من نوعها بل هما اقل ضررا
منهما بل عكسه وهو لا يسفع بالغراس والبناء في الارض المستعان للزراعة
لما قرره يسفع بالغراس في المستعان للبناء وكذا العكس لا يختلاف
جنس الضرر فان ضرر الغراس في باطن الارض اكثر من ضرر عروقه
وضرر النساء في ظاهرها اكثر قوله ورجع اي ورجع المعبر
العارية متى شاء ولو قبل انقضاء المدّة في العارية الموقّعة لم يأن
المصارفها الجواز والمستعبر الرّد متى شاء لمّا فيها مبرم وتبرع فلا يلحق
بها المألزم قوله كالجدار اي كاعانة الجدار لوضع الحجر عليه فان
للمعبر الرجوع في ذلك متى شاء ولو بعد وضع الحجر والبناء عليه
ولكنه لا يمكن من القلع مجانا بل فائدة الرجوع والحالة هذه انه يجزى
من ان يبقى باجره ومن ان يعلق ويضمن للشيء كما لو اعاد ارضا
للبناء قال في المذهب اما ان في اعانة الارض له فصلة اخرى وهي
عكس البناء بالقدر وليس لما لك الجدار ذلك لمن لا يرضى اصله فجاز
ان يستعج البناء والجدار تابع فلا يستعج قوله وللدفن اي وكاعانة
الارض للدفن الميت فان للمعبر الرجوع فيها ان اندرس اثر الميت
واما قبل الاندراس وبعد الدفن فليس له الرجوع لما في البش فترك
حرمة الميت وله الرجوع قبل الحفر وبعد مالم يوضع الميت وكذا بعد
الوضع مالم يوارى بالتراب ثم حكى الرافعي عرسا جالسا ان مؤنسا الحفر
اذا رجع بعد الحفر وقبل الدفن على ملك الميت وقال النوادي
كذا هذا هو في نسخ الكتاب مالم الرافعي وهو فله في الفاعل المتعبر

فان المتولي قال اذا رجع في العارية بعد الحفر وقبل الدفن
غرم لولي الميت مؤنة الحفر لانه باذنه في الحفر او وقع في الزرع مالم ينه
وقوت عليه مقصوده لمصلحة نفسه فهذا لفظ المتولي محرومة قال
النواوي وهو الصواب والله اعلم قوله وللزرع اي اذا اعاد ارضا
للزرع فزرع المستعبر ثم رجع المعبر قبل ان يزرع فان كان
مما اعتاد قطعه قطع وكلف به والى بقي الى الاكل باجرة المثل
من يوم الرجوع لمن المعبر انما اباح له المنفعة الحرة وقت الرجوع
فصار كما لو اعاد دابة الى بليد ثم رجع في الطريق بلزم نقل متاعه
ما من باع المثل وليس للزرع كالغراس والبناء حتى يحترق المعبر
من الخصاك المذكورة فما بعد لمن للزرع امدا سطر علاف الغراس
والبناء فانها للتاسد قوله لمان عتت اي لم ان عتت المعبر
مدة الزراعة فامنع والزرع غير مدرك وكان ذلك لمقصود
المستعبر في الزراعة بالتأخير فان المعبر لم يلزم ابقاء الزرع وكافة
هذه بل لم يملك مجانا وكذا لو عمل السيل نوى او حياض لغرض الي
ارضه فعلمه ردها الى مالكها ان عرفه وانما ردها الى القاضى
فلو ثبت في ارضه احبر مالك النوى والحقبات على فلع ما ثبت
لمن مالك الارض لم ياذن له فهو كما لو اشترى اخصان سجرة الغفر
الى هو اذ ان له قطعها هذا في جميع السبل الذي له قيمة فلو عمل
السبل ما لم يملكه من نواه واحدة او صفة مثبت هي للمالك بارض
لمن النجوم انما حصل له في ارضه قوله فقلع مجانا اي فالحكم في الصخر
ان فاقع الارض يعلعها مجانا قوله كما للغراس اي كما لو اعاد ارضا للغراس
والبناء فان له القلع مجانا ان شرط القلع عند الرجوع وعلى المستعبر
تسوية الحفر بعد القلع ان شرطها ايضا ولا فلا لمن شرط القلع
رضي بالحفر وان لم يشرط القلع اصلا فان اراد المستعبر القلع فله ذلك لانه
ملكه فلم يملكه عنه وان لم يرد له لم يكن للمعبر القلع مجانا ولو بعد حضي الملك
في العارية الموقّعة لانه محترم لم يشرط بعضه وسان المدّة يجوز ان يكون
للمنع من احداث الغراس او البناء بعدها لكنه يحترق المعبر من ثلاث خصال

امان يبقى الغراس او البناء باجرة المثل واما ان يعلقه ويضمه النقصان
وهو ارس التفاوت من فتمه ثانيا ومقلوها واما ان يعلقه عليه
نقصه فاي الثلث اخار المعبر من الرجوع وله يصح مال المستعير
فان لم يرد الرجوع على وجه ما يتضرر به المستعير ويطرأ له باضرار المعبر
لانه هو الذي صدرت منه هذه المكرمة وطالت ملكه للرجوع وهو اضرار
والبناء والغراس يرجع باجرها ولذلك يبيعها في البيع وفي اخار
المعبر لا يفسد بالهجرة او التملك بالقيمة وجه آخر انه لا بد من رضا المستعير
فهناك ان احدهما اجارة والآخر بيع قال الرافعي ويمكن تقدير وجه
ثالث فارق بين التملك بالقيمة فثقال اذا اخار المعبر المستعير
عليه وهو كملك الشفع السعصع قبرا وسن لا يفسد باجره وقال انه
لا بد منه من رضا المستعير قال ويستخرج هذا الفرق من قول من يقول
من لا يحاب صغير المعبر من خصلتين القلع وضمان الارش والتملك
بالقيمة وهكذا ذكره القاضي ابو علي الزجاجي واكثر العراقيين وغيرهم
قال وشبه ان يكون هذا اظهر في المذهب وقد جرم النواوي بان
المصحح في المذهب هو الخبر من الخصلتين فعلى هذا يكون المذموم في الكتاب
مخالفا لما اخاره لكنه موافق لما قطع به الامام والغزالي والمصنف
في المحرر ايضا موافق من خصلتين لكن جعل السعة بالهجرة مخرج
التملك بالقيمة ثم قال ومنهم من يزيد خصلته ثالثة وهي التملك عليه
بالقيمة ويقول نا حيار المستعير على ما يختار المعبر من الخصال الثلاث
قوله فان اى كلف المفرع اى فان امتنع المستعير من الخصال
الثلاث المذكورة كلف مفرع الارض لان الارض مفوض الى اخار المعبر
في تلك الخصال على ما مر فعلى المستعير ان يوافق او المفرع ومن قصر
حرم المعبر على خصلتي القلع بالقرش والتملك بالقيمة قال لو امتنع
المعبر منهما وبذلك المستعير للهجرة لم يكن للمعبر القلع مجانا وكذلك ايتى
بذلك للهجرة وبها اجاب الذين ختروا من الخصال الثلاث اذا امتنع
منهما جميعا ثم لا يمنع الحاكم الارض مع الغراس والبناء عليها لغرض الضرر
بل يعرض عنها الى ان يحار اشيا قوله وله الدخول قبله اى والمعبر

دخول الارض والمسفاغ بها قبل المفرع والمستعير الدخول لسقي الغرس
ومرقة البناء ضيانه لملكه عن الضياع وليس له الدخول لغير المفرع
بغير اذن المعبر قوله وان قلع اى وان قلع المستعير حيث لم
يشرط المعبر عليه القلع لانه ان سرق الحفر لانه قلع باضرار فلزم
رد الارض الى ما كانت عليه قوله ولكل اى ولكل واحد من المعبر
والمستعير مع ملكه من القلع ومن ثالث وهكن المعبر وبعض المستعير بالقلع
والتملك عليه لا يمنع من صحة بيعه لثالث كما ان يمكن الشفع من ملك
الشفع لا يمنع من ذلك ثم المشتري من المعبر يحضر محرا المعبر
المشتري من المستعير من له المستعير المشتري الخيار في الفسخ اذ كان
جاهلا بالحال قوله والقول اذا اختلف مالك الدابة وراكبها فادعى
احدهما احدهما المذمومة في الكتاب والآخر للهجرة فالقول للمالك وكذلك
اذا اختلف مالك الارض وزارعها ومجموع صور الاختلاف في الدابة
باعتبار صور الثلثة المذكورة اثنا عشرة صورة ست في الدابة
وست في الارض والمذكور منها في الكتاب ثمان صور اربع في الدابة
وهي دعوى المالك العصب والراكب للهجرة ودعوى المالك الاجارة
والراكب للهجرة وعكسها ودعوى المالك الاجارة والراكب العصب
ودعوى المالك للهجرة والراكب للهجرة وبقية صور ثمان غير مذكورة
في الكتاب وهي دعوى المالك والعصب والراكب للهجرة وهكس فسات
صور بفضله في الدابة ستا والمذكور منها في الكتاب اربع وكذلك
صور بفضله في الارض على هذا القياس ثم يعلم ان الحكم ليس على هذا
لان طلاق المذمومة في الكتاب فلفصل القول في بعض هذه الصور
من الفصل لتقاس على الباقي فنقول اذا اختلف ركب الدابة ومالكها
فقال له الراكب اعزنيها وقال المالك بل اجرتكما فان كانت الدابة باقة
وقد مضت مدة لمثلها للهجرة فالقول قوله المالك مع منسبها اختلفا في
المنفعة وكان كما لو اختلفا في عين فقال المالك بعثتها وقال مع من
يلزم بل وهبتها فان المصدق هو المالك وكما لو اكل طعام الغنم وقال
كنت احبته لي وانكر المالك كذا قاله الرافعي ههنا وقال في باب البيع اذا اختلف

بمثل هذا بالف ففكاه بل وهبته حلف كل حينها على نفي ما يدعيه
صاحبه هذا هو المشهور ولو غسل ثوبه غسالة او غاطه غاطا
ثم قال فعله بالوجوه وقال مالك التوب قول واحد بخلاف ما خرج
حيث كان المذهب فيه ان القول قول مالك المنفعة والفرق
ان الغسل فوت مفعله نفسه ثم انتهى لما عرضا على الغرض
المتصرف فوت مفعله مال الغرض و اراد اسقاط الضمان عن نفسه فلم
يقبل وان لم يضمن ماله لمثلها اجرم بل اختلفا عتب العقد بالقول
قول الراكب مع منعه من ان يدعي لنفسه حقا ولم يتلف المنافع على المالك
فالمدعي على الحق هو المالك وفما قرىلف المنافع بحمد الراكب
فنجد القول باخاطيا بطهران اطلاق المصنف ان القول للمالك
لا مطرد في هذه الصورة وان جرى خلاف المذكور بعد هلال الدابة
فان هلكت قبل حضي مدة لمثلها لجره فالراكب يقر بالقصد والمالك
منكرها فهو كالموافق لشخص بشئ وانكره المقر وان هلكت بعد حضي
منه لمثلها لجره فالراكب يقر بالقصد والمالك منكرها ويدعي ان جرة
فان كانت بجره مثل القصد او اقل احدها بلا من ساء على ان
يصله في الجهة لا يمنع لا خذ وان كانت اكثر اخذ قدر القصد
بلا من والزايد باليمن وحكم خلاف في الارض حكمه في الدابة
ولو قال المتصرف لجره في هذه الدابة او لا يرض وقال المالك بل غصبها
فان لم يضمن ماله لمثلها لجره فلا معنى لهذه المنازعة اذا لم يرض
ولم المنفعة ورد المالك الى المالك وان مضت مدة لمثلها لجره فهو
لو اختلفا في العانة وقطاعة على ما سبق وذكره مالك المالك يدعي
هنا لجره المثل كما تدعي هناك المستحق هذا اذا كانت العين باقية فانا
اذا كانت هالكة فان هلكت بعد حضي مدة لها لجره فالمالك يدعي
لجره المثل والقصد بحجة الغصب والمصرف منكر لجره ويقر بالقصد بحجة
العامة فالحكم في لجره على ما قرعند مع العذر واما العين فقد قال في
المذهب ان اختلاف الجهة يمنع لا خذ فلا يضرها الا باليمن وان اختلفا
منع فان قلنا العارية بضمضمان الغصب اولم يقره ولكن زوجه نعم التلف اثر

عدها

احدها بلا من وان كانت فمة نوع التلف اقل احدها بلا من وفي الرأى
بحاج الى العين وان هلكت قبل حضي المدة المذكورة لزمت القيمة
ثم قاس على المذهب ان يقال ان جعلنا اختلاف الجهة مانعا حلف
والا اخذ من غير من ولو قال المتصرف اجر منها وقال المالك بل غصبها
والعين باقية فان لم يضمن ماله لجره فالمصدق المالك فاذا اطلق
استرد العين وان مضت فالمالك يدعي لجره المثل والمصرف مقر بالمعنى
فان استويا او كانت لجره المثل اقل احدها بلا من وان كانت اجرة
المثل اكثر اخذ قدر المستحق بلا من والزايد باليمن قال صاحب
المذهب ولم يجز ههنا خلاف لا اختلاف الجهة كما لو ادعى المالك
مباذلة جارة والمتصرف صحها بخلاف المالك وما حد لجره المثل وان
كان خلاف بعد مائة العين في يد المتصرف منه وبلغها فالمالك يدعي
لجره المثل والقصد والمتصرف يقر بالمعنى ومنكر القصد فالمالك اخذ
بقربه بلا من واخذ ما ينكره باليمن وعلى هذا فتن الحكم في سائر الصور
فخرج اذا استعمل المستعير العارية بعد رجوع المعير وهو باطل لجره
لم يقر لجره آخر اذا مات المستعير بغير علمه ورثة الورثة وان
لم يطالب المعير بباب باب المسئلة الى
المقصود في هذا الموضع تعريف الغصب مع بيان حكمه اما تعريفه فلهذا
عبارات مختلفة منه منها انه سئله على مال الغنى عدوا وانا وقيل عدوا
انه سئله على مال الغنى يعرف وهذه العبارات لجره وطا واضارها
ما مروق قال لا حاجة الى التقيد بالعدوان بل ثبت الغصب وحكمه
من غير عدوان كما اذا اوقع ثوبا عند انسا ثم جاء واخذ ثوبا للموقع
على ظن انه ثوبه اولى به الموقع على ظن انه ثوبه وصل كل مضمون على
ملكه فهو مضمون كالمعوض بالشئ الفاسد والهدية والرهن اذا
تعدى فيها وهذه لجره ومنه قال اللاني واشبه الجارات واشبهها
بلا وط والثبات في الصورة المذكورة حكم الغصب لا حصة وقال
النواوي كل هذه الجارات ما قصه فان التكب بجلد المسه وعينها مما
ليس بمال لا يضر فيها مع انه يغصب وكذلك خصا صات بالحقوق الاضار

انه بالاستسلاء على حق الغير وفي المصباح ان قول المصنف علي
مالك الغير احتراز عن سبلاء على نحو الكلب والخمر لعرفانه لا يوجب
الضمير اذ مال كان قصدته عند اذ كثر النواوي وان المصنف لم
يقصد التعريف الغضب الذي يوجب الضمير فانه قال بالاستسلاء الملائمة
ضمن قوله بالاستسلاء معان بقوله ضمير واما حكم الغضب فالاحتراز
واجاب الضمير وفي الكتاب والسنة ما يدل على تحريمه قال الله تعالى
ولا تأكلوا اموالكم بسكم بالباطل وقال عليه السلام من غصب
من ارض طوقه من سبع ارضين يوم القيمة وللجماع ايضا منعه
على تحريمه واجاب الضمير قوله مستولون ومكاتب اشارة الى انهما
كالقن في كون سبلاء عليهما موجبا للضمير كما ان المدير كذلك لكن
ادخاله المكاتب هنا في جملة سبلاء مع لغيره له عنها في ضمان حيث
حكم بعدم الحث اذا حلف انه مال له وكان له مكاتب فيه نظر
واما اظن استناد في الفرق الى العرف بالماء المنازعة قوله
ظلم احتراز عن اخط المسحق قدر حقه وما لم يجر حيث له لانه فانه لم يضمن
وقد دخل فيه كل يد يد على يد الغاصب فانها يد ضمان على ما يات
كان ركب اي سبلاء الموجب للضمير في الدواب كان ركبها
وفي الفرش كان جلوس عليها وان لم يعلما لانهما غايه سبلاء بضم
سبلاء واعتبار التفريق بينهما فاسا على القبض في البيع وسائر العقود
غير مستقيم بان القبض في البيع له حكمان احدهما دخول البيع في ضمان
المشتري وذلك بحصول الركوب والجلوس من غير ثقل وهو المقصود
هنا والثاني يمكنه من التصرف فان كان الركوب والجلوس بادن
البيع حصل بهما التمكن ايضا والافلا والتفريق ايضا كذلك لانه انما يثبت
التمكن من التصرف اذا كان بالاذن فلا حاجة الى اعتنا مع الركوب والجلوس
قال الرافعي وشبه ان يكون المالك بصورة بما اذا قصد الركوب
والجلوس سبلاء اما اذا لم يقصد ففي السنة ان في كونه غاصبا
وعنه وقد سوى النواوي بين قصد سبلاء وعدمه وهو الموافق
لما طلق في الكتاب ويؤيد ما ذكره الرافعي بعد هذا فمحل على هبة

من يقصد السكنى واذ عجز المالك انه غاصب سواء قصد سبلاء
اولم يقصد قال فان وجهه بضم سبلاء يعني عرقه وفي السنة
ان هذا اذا كان المالك غاصبا فاما اذا كان حاضرا فان عجزه وجلس
الفرش ضمن وكذا ان لم يزجه وكذا حيث منعه من دفعه والتصرف
عنه وماسا في نظر في العقار ان يكون غاصبا اما
لصنف قوله ونقل اي في غير الدواب والفرش من المعولات
اذ بالنظر بضم سبلاء فيها قوله واذ عجز في العقار اي اذا كان
مالك العقار فيه فان عجزه ظالم ضمنه ولم يشترط في ضمانه دخله اذ قد
مر في السج انه لا يعتبر في ضمان العقار دخوله والمصرف فيه وانما المعيد
التمكن من التصرف والخله وتسلم المفتاح واذا كان حصول التمكن
بممكن الباع ضمنا وجب ان يكون حصوله بتسلطه واذا لم يصح
بالغير غصبا وان لم يوجد الدخول هذا ما يدل عليه كلامه صاحب
فانهم لم يعتبروا بالاستسلاء ومنع المالك منه وفي الوصية انه ان
ازيح ولم يدخل لم يضمن قال الرافعي ولم يذكره مام المالك كما ذكره صاحب
الكتاب ولكن قال لا حصار الغصب بضمير لا يحتاج فانه بمثابة
منع المالك عن ما شئته وجعل هذا على ما ذكره اكثر من هبة هكذا
قال الرافعي وكانه اراد مام قدره على حاج من غير استسلاء والذي
اعتبر به اكثر من في ضمان العقار بالاستسلاء عليه مع منع المالك عنه
لا صرح بغيره عنهم الرافعي والنواوي وكان سبلاء انما يحصل بحواجز
المصاح هنا في اقتصار المصنف على مجرد الاستسلاء بطر لمصرح
بانه لا حصار به الغصب مع تعريض الرافعي له وجعل على ما ذكره اكثر من قوله
او دخل اي كان اذ عجز المالك في العقار وان لم يدخل او دخل وان لم
يزح المالك بل صار لا يجعلا فيه لكنه انما يضمن هنا النصف لان العقار
حسب في يده وبه المالك فقول النصف منصوب بفعل محذوف بغير
ضمن النصف بل عليه قوله لغيره لولا لعله بما بعد لجاز ان يقدّر
مستويا به قوله بقصد اي حال كون الدخول بقصد سبلاء حتى لو
دخله لا يقصد سبلاء لكن استظنا به فحذله اوسى ان ارضاه

ان

لم يصدر من سبأ فلو انهم في هذه الحالة لم يظنوا خلاف ما الورع
المنقول من من يدي صاحبه لستظروا اليه لستظنوا او شرب ان
رضه سلف في يده فانه يضمن لمن اليد على المنقول حقيقة فلا
تحتاج في اثبات حكمها الى قوته وعلى العقار حكمه فلا بد من حصة
من قوته قصد سبأ وهذا خلاف سبأ بالمرحاج فاما سبأ
فانه يحتاج الى قصد لما قران وجهه نفس سبأ يعني عن قصد
قول لا ضعف اي ان دخل ضعف بقصد سبأ و المالك
القوى فانه اذا بعد مثله متوليا فلا يضمن ثانيا من الدار ولا يضمن
لا يمكن محتمل نعم اذا لم يكن المالك القوى في العقار ودخله الضعف
على قصد سبأ كان غاصبا لمن سبأ عاصرا واثروا المالك
سهولة اذ الله وسهولة حريه هو كما لو سلب ولنفس ملك تكون غاصبا
وان سلب على المالك استراعا وتاديبه قوله ضمن هو العام في الجار
والجود اعني قوله في اول الباب بالاستيلاء اي بالاستيلاء المذكور
ضمن المستوي المثلي لانه اقرب الى النالك والمفقوم بالقمة وان لم يلف
الزهر رقي بعنه وضمن مؤنة الرد واسار الى ضبط المثلي بقوله ما يحصر
الى لغز واراد بالقدر الكل او الوزن فالمثلي هو ما يحصر للكل
او الوزن ويجوز التمسك به وانما لم يقل المقدد بل قال ما يحصر القدر بل
المفهوم من المقدد ما اعتيد بقدره مخرج منه الماء وهو مثلي وكذا
الرباب ولما قال ما يحصر القدر دخلا فيه وانما اشترط جواز الالم فيه لانه
فيه ثبت بالوصف في الزمة والمثار المضمون بالسلف شبه من حيث الوجود
في الزمة وخرج بهذا الشرط ما يحصر القدر والمجواب والمعروضات على البناء
ويؤخذ عن اطلاق الحكم بضمائر المثل ان الغاصب يلزم تحصيل ولو بالكره
ممن مثله لمن المثار كالعين وحسب ذلك العين وان لم يضمن في مؤنة اضيق
قمة وفي وجه صحيح النوازي وغيره انه يلزم لمن الموجود بالكره لانه
كالمدعي كالمدة واما الطهارة وحالف العين لانه يعتد فيها دون المثار
قوله كعصر نحر مثالي للمثلي وليلف فان العيص مثلي وخرج بلفظ
بذلك على الله قوله فان فقد اي فان فقد المثلي بعد لزوم بان

سلف العين فلم سلمه حتى صار له يوجد في ذلك البلد وما حوله
ضمنه باقضي القم من يوم الغصب الى يوم فقد المثار لمن وجود
المثار كبقائه عن المصوب من حيث انه كان ما حورا بتسلمه كما
ما حورا برق العين فاذا لم يبقا غم اقصى قمة في المدين كما ان المفقود
يضمن باقضي قمة بهذا المعنى ولم يظن الى ما بعد فقد المثار كما
نظر الى ما بعد يلف المصوب المفقوم ولم يرق اي اذا خرم الغاصب
القمة لم عواذ المثار ثم وجد المثار فليس للمالك رد القمة وطلب
المثار ولم للغاصب الاسترداد وبذلك المثار لمن له عرفه انفصال
البدل واذا تم الحكم بالبدل فله عود الى المبدل كما لو صام المعسر
في الكفارة المنة ثم ايسر قوله كان طالب اي لم رد فاما ترك كما
رد في هذه المسئلة ويحتمل اذا غصب مثليا ولف عند في بلد ثم
ظفره المالك في بلد آخر فله مطالبة بالمثار ان لم يكن لنقل مؤنة كالمزيم
والدنانير وان كان لنقل مؤنة لم يكن له طلب المثار ولم للغاصب
تكملة بقول المثار لانه من المؤنة والضرر ولكن للمالك ان يقره
قمة بلد التلف فاذا احدها ثم اجتمعا في بلد السلف فليس للمالك
رد القمة وطلب المثار ولم للغاصب الاسترداد والبلد لما مر في المسئلة
المسئلة قوله لم كما يبق اي لم رد ولم استرداد في المسئلة ولي
كما في المسئلة الثانية لم كما يبق ويحتمل اذا غصب عبدا فابق للمالك
ان يفرج الغاصب قمة العبد لم حصول الجلالة ولزوم الضرر وعبارة
باقضي القم من يوم الغصب الى يوم المطالبة وليس للغاصب ان
يقول القمة لمن قمة الجلالة لست حقا ثانيا في الزمة حتى يحجر على مؤنة
او براء عنه بل لو ابراه المالك عنها لم ينفذ واذا احدها ثم عاد العبد
رد القمة واحذ العبد لمن احدا القمة انما كان لحصول الجلالة منه ونسب
وقد زالت والفرق بين العبد والممكنين والفرق بين العبد عن حقه
المصوب والمثار بل حقه فله يلزم حقه من الرجوع الى عين قمة
ملكه من الرجوع الى بدل حقه ثم القمة الماخوذة في حصة العبد ملكها
المالك كما عليها عند السلف وسفد صرفه فيها ولا يملك الغاصب

كما يمكن وصف العبد اذا قطع احدى يديه وغرم نصف قيمته قال النواوي
حكى صاحب السان عن الفقهاء ان المالك لم يملك القيمة الماخوذة للمخاض
بل يمنع به على ملك الغاصب لئلا يختص في ملكه البلد والمهدل قال محمد
شاذ ضعفت منه عليه لئلا يعر به قوله وحبس اى والغاصب اى
حبس العبد بعد عوله الى اى يستحق القيمة الماخوذة منه للمجمل هذا ما
حكاه القاضي حسين عن نقض الشافعى كما حكى سوب الحبس للمشركى
قال الرافعى لكن يقدم فى البيع ذكر الخلاف فى موت الحبس للمشركى
ومنا ان الظاهر المنع قال وشبه ان يكون حبس الغاصب فى معناه
والمنع هو اخسار الامام فى الصورة بين ولوا يعق المالك والغاصب على
ترك الرد فلا بد من بيع لمصر المقتضى للغاصب قوله وان حصل
اى وان حصل من المثلثى مثلى آخر ثم يلف منه الغاصب ما طلب به
منها كما لو غصب سمها واخذ منه سرجا ثم يلف عنده كان المالك بالخيار
لغزقه ما شاء ومنها وان حصل من المثلثى مقدم كما لو غصب تمرا فاعذ منه
خلا فان كان المقدم اكثر قيمة غزوها والاخر المثلثى وكذلك الحكم
فى عكسه كما لو غصب رطبيا وقلنا انه مقوم وصار تمرا ثم يلف عنده اما
اذا حصل من المقدم مقوم آخر كما لو غصب انا ورضه فصاره حبس
فالحكم فيه بين وهو وجوب اقصى القيم فى الحاكم وهذا اقسام يغير
المقتضى فى يد الغاصب من حال الى حال ثم يلف عنده معيار
احكامه قوله وغير اى وضم غير المثلثى وهو المقوم اذا يلف فى يد
باقصى القيم من يوم الغصب الى يوم التلف لانه فى حال زبده القيمة
غاصب مطالب بالرد فاذا لم يرد ضمن يده وانما حبس القيمة من يده
البلد الذى حصل منه التلف وبفاوت القيمة قد يكون لزبده ونقص
فى المقتضى وقد يكون احسن ارتفاع لا سوات وانما خاضها ولو تكررت
لا ارتفاع ولم عفا من لم يضر كل زبده وانما يضمن اكثر هذا فى ضمان العين
اما المنافع فالمذهب انه يضمنها فى كل بعض ولا يعاض المدة باجتهاد
فه ولو يلف بعض المقتضى رد الباقي مع تسط المالك من اقصى القيم
كما لو غصب ثوبا قيمته عشرة فعادت باخفاض السوق الى درهم ثم لبس

وابلده حتى عادت الى نصف درهم رد الثوب مع غمه درهم ولو ابلد
مستقوما من غير غصب لزم قيمته يوم التلف فان حصل التلف بتدريج
ومرأته واختلفت القيمة فى تلك المدة كما اذا جنى على يده ثوبا
يومئذ مائة ثم هككت وقيمة المثلثى حسون قال القفال يلزم مائة لما اذا
اعتبرنا الاقصى فى اليد العادية فلان يضمنها فى نفس التلف كان
اولى قوله وان عادى ضمن المالك من المقتضى المقدم ان عادى
لو غصب جارية سمته مائة فوجعت بالفرار الى حسن ثم عادى كما لو
غصب سمها وعادت القيمة كما كانت فانه يرد لها ويرد معها خمسين
السمين الثانى غير اول قوله ان ذكر اى ان يترك الممنوع من
او صنع فانه لا يضمن بل يحجر القات بالعائد كما لو غصب عبدا صانعا
فنى الصنع فى يده ثم ذكرها او علمها والفرق ان السمين ذبالة فى الجسم
محسوسه صانع لما كان ويذكر العلم والصنع لا يعد فى العرق شامورا
ولو علم صنع لغيره لم يحجر بها الممنوع بل خلاف قوله وان قطع اى وان
قطع من العبد المقتضى عضو مقدار ثوبه كبد او واحدة فان ارشها بمقدار
نصف قيمته بناء على ان جراح العبد من قيمته كجراح الحق وردته فضر
الغاصب العضو الموقوع باكثر من ارش ما نقص من قيمة العبد
ومن المقرر قوله بالاكثير غير متعلق بقوله بقدر بل بقوله ضمن اى
المقطوع المذكور بالاكثير ولا فرق بين ان يكون القاطع هو الغاصب او احدا
مقرر المقدار عليه والمالك مطالب به فان زاد ارش النقص على ذلك
المقدار فالزائد على الغاصب وان زاد المقدار على ارش النقص طوبى الغاصب
بالزائد والقرار على الجاني بخلاف ما اذا سقطت يده باخرة سمارة فانه لا يطالب
باكثر من ارش ما نقص وهذا نفهم وقوله وان قطع ونفهم منه ايضا ان قطع
يد قصاصا او فى سرقه لم يطعوا به كما كسقوطها باخرة وقد اطلق الرافعى
ومن بعده على التردد لكونه شبه السقوط من حيث انه يلف بلا بدل وشبه
الجناية بحيث حصوله بالاخسار قوله وضمن ثانيا اى وضمن الغاصب
للمالك ثانيا ان اخذ المالك ما اخذ المالك والغاصب وصورة المصلحة
ان العبد المقتضى اذا جنى فى يد الغاصب حان به رضى المالك متعلقا

برقبته ثم تلف العبد في يده فاحذر المالك منه أقصى القيم فلا يخفى عليه
أن نعيم الغاصب وان سعلت بالقيمة التي أخذها المالك من حقه
كان متعلقا بالرقبة فسلط بيد لها كما ان العين الموهونة اذا انزلها فقل
توثق الرهن بيد لها فاذا اخذ الجاني عليه حقه من تلك القيمة رجع المالك
بما اخذ على الغاصب لانه لم يسلم له بل اخذ منه حياءه مضمونه على الغاصب
ثم الذي ياحذر الجاني عليه قد يكون كل القيمة بان يكون المورث مثل القيمة
وقد يكون بعضها بان كان اقل منها ولم يرجع المالك على الغاصب اقل
ماله اخذ منه المخفى عليه بان الباقي قد سلم له وقوله المصنف وصحنا
محمل على ذلك على انه يضمن ثانيا فاصحبه او لم يغلق هذا قوله ما اخذ سائر
الفعول اعني ضمن و اخذ قوله الجاني متعلق باخذ قوله في
فرد حقه اي دفعا اذا غصب فرد حقه دون الفرد تلف عند المصور
ضمن نصف قيمه المجمع حتى لو كان الفردان جميعا فبمتهما عشرة فلما غصب
احدهما وتلف عند صاحبه فمئة الباقي الى ثلثه لم يضمن سبعة ولا ثلثه
بل خمسة كما لو تلف رجل احدهما وتلف الآخر فانه سوى بينهما ونصف كل واحد
منهما خمسة هذا اذا غصب احدهما الحظ فقط فاما لو غصبها جميعا فبمتهما
عشرة ثم ردة احدهما ومئة ثلثه وتلف الآخر فقد قطعوا بانه يلزم سبعة لان
بعض المخصوص قد تلف والباقي نقص قوله كان فتح اي ضمن الغاصب
ان تلف المخصوص عند كذا ضمن من تلف مال الغير كان فتح عن غير
اعلم ان موجب الضمان غير مخصصه الغصب بل هو تلف ايضا موجب بل هو
اكثر فانه يجرى موجب اسعال الضم بالضمائر والغصب يجرى ولو موجب
وانما موجب دخول المخصوص في ضمانه حتى اذا تلف اسعالت اللم بالضمائم
ثم لا خلاف قد يكون بالمباشرة وقد يكون بالتسبب فوجبات الضمان اذ ائله
اشات اليد العادة ولا خلاف بالمباشرة ولا خلاف بالتسبب ولما كان احدهما
ولا خلاف بالمباشرة طاهر لم يعرض لما المعصية وشريع في ذكر امثلة له ف
بالتسبب واما لمعنى الفرق بينهما ما في الجائزات ان شاء الله تعالى في
جمله امثلة السبب ان يعجز بعض طائر مخرج في الحالك فان الفاعل
ضمنه سواء خرج الطائر من غير اضطراب او اضطرب ثم خرج من الفتح في حقه

سفر ولولم يطر في الحالك بل وقف لحظة ثم طار لم يضمن لانه حيوان له اخسار
مضاف خروجه بعد التوقف الى اخسار ما الى سفر الفاعل وحكم القيمة
والعبد والمجنون المقيد حكم الطائر وقوله كان فتح عن غير عاقل
يشير المجمع ويخرج العبد العاقل فلا يضمنه من فتح باب السجن عنه وان كان
ابقا ولو فتح القفص فوثب قمر في الحالك ودخله ومالك الطائر قالوا
يلزم الضمان ايضا كانه جعلوا الفتح اغراء التمس كانه سفر للطائر ولو كسر
الطائر في خروجه قارورة انسان او كان القفص معلقا فاضطرب فخرج
الطائر وسقط وانكسر فمضاه ايضا لان فعل الطائر والحالة هذه منسوب
الى الفاعل ولو كان شعيرة جراب مشدود الراس وعنه جار مخرج فخرج
الجراب فاكل الحمار في الحالك لزم الضمان كما في مثله امثلة قوله او فتح زقا
اي اذا فتح راس نقي مضاع ما فيه بقران كان مطروحا على الارض
فاندفع ما فيه بالفتح ضمن وان كان منتضبا لم يصح ما فيه بالفتح لو وقع على
حاله لكنه سقط بقران سقط بفعله بان حرك الوعاء وحذنه حتى اقصى
الى سقوطه ضمن ايضا وكذلك يضمن لو سقط بما يقصد بحصوله بفعله كما
لو فتح راسه فاحذ ما فيه في الساعط شائشا حتى ابتل اسفله وسقط من
سقوط بالملات الناصي عن تلال الداشي عن القطار الناصي
عن الفتح وهو ما يقصد بحصوله بالفتح وان سقط بامر عارض من ذلك
او وقع طائر فلا ضمان كما ساقى في سقوطه بهبوب الريح ولو فتح راسه واحذ
ما فيه في الخروج ثم جاء آخر فمضاه ضمان الخارج بعد السكس على الثاني
بعلها لانه مع ذلك كالجار مع الجارح ولما كان جارضا هذا اذا كان ماني النقي
مايعا اما اذا كان ماني النقي مايعا اما اذا كان جارضا فاشترت الشمس فاذا ابت
خرج وضلع او ذاب سرود الزمان وتأثر هلك الهواء يلزم الضمان ايضا وليس ذلك
كالسقوط بهبوب الريح لان الشمس يذهب ولا يخرج مكنون الخروج بفعله ولما كان
شمس ما يعلم شروطها مكنون الفاعل معرضا لما فيه للشمس وذلك بضم
تلاوت بهبوب الريح فانه ليس مما سطر ولو جاء شخص آخر غير الفاعل فاقعد
نابا عند الجارح حتى ذاب وضلع وجب الضمان على الموقد بان انقاد النار
عنده وبقربها منه بصرف قه بالمضغ ونسب الى الله قوله لان سقط

برج يرميها ذكرا من السقوط بامعان من المستعرضة قوله اوفج الحيز
اي ان سقط برج واما ان فتح باب الحوز فسرق غيره المالك اودن
سارقا فسرق او امر غاصبا حتى غصب اوبنى دارا فالعت الرخ قريبا
ثوبا وضاح فانه لم يضمن عليه في شيء من ذلك لانه لم يوجد منه اثبات
يدعى المالك ولم يباشر اطلاق ولم يثبت بكن يعلق القمار به اما القمار
بغيره فلا يثبت فيها اصلا اذ لم يقصد منها الدار ذلك واما ما سواها فلا يثبت
طرا عليه المباشرة المخار فامطعت الاضافة الى السبب وكذلك لو حبس المالك
عن شيء حتى تلف لم يضمن لانه لم يصرف في المالك انما يصرف في المالك
قال الرافي وكان هذا التصور فيما اذا لم يقصد منعه عن الماشية وانما هو
حبيسه فاقضى للعرالى هلاكها قوله ومنفعة البضع اى ضمن منفعة
البضع بالمقننات بل بالقوات ملو عصب حارس ووطيها لزم المهر ولو لم يطاها
لم يلزم شيء بقوات منفعة بضعها لان اليد لم تثبت على منفعة البضع بل
السيد بزواج المرأة المقتضية ولم يسمها لان الغاصب عايله ولو يدعى اثارة
نكاح امرأة ادعى كل منهما عليها ولم يدعي احدهما على الآخر وان كان عند
واذا اقرت لهما حكم بانها زوجة وذلك يدل على ان اليد لها ايضا
فان منفعة البضع تحت استحقاق ارضا للحاجة وسائر المنافع
تحت استحقاق ملك تام بدليل ان من ملك منفعة بالسيجارة
نقلها الى غيره بالعرض بان يوجر ويغير العرض بان يعمر والزوج المستحق
للمنفعة البضع لم يملك نقلها بوجه اصلا وكذلك منفعة الحق انما يصح بالتقو
للقوات فلو وجروا او استخروا في غير ضمن اجرة مثله وان حبس
منافعه لم يلزم شيء بقواتها لان الحق لم يضر تحت اليد منها فبها نفوت تحت
يد ومنعنى عدم ثوب اليد على منافع الخزان لم يجوز لمستاجر الخزان
بوجه وان لم يسقر لجرته اذا سلم نفسه لمستاجر او لم يستعمل المستاجر كما هو
النه القفال لما على ان منافعه نفوت تحت يد المالك ان لا يكثر من حيازته
القفال في المثلين كأنهم نوا للعر على الحاجة والمصلحة قوله وعن
مجرد عطف على البضع اى ومنع منفعة غيره بالمنفعة العبد والشاب وعقود
بالمقننات وبالقوات يجب اليد الحادية لانه مضمون بالعقد القاسد ومنع

بالقوة

بالغصب كما لمعان ولما بها مقنن لئلا المالك لما في الجارة فاشبهت
الهيئات واما ما ضمن المانع به من الجرة فقد قرأت المذهب منها فمما
في كل بعض من ابعاض المدة باجره مثالا فيه لما بقصى للجر ولو غصب
واحبسك مدة لزم لجره مطالعته في تلك المدة وان لم يطالع فيه ولو كان
العبد المقتنن بحسنة صناعته لزم لجره لعلها اجرة ولم يجب لجره
الكل قوله لمن الكلب اى لم يستفد من كلب فانها لم يضمن لانه غير مقنن
سائر على عدم جواز اجارته ومن غصب كلب صيد او حرام لزم رده
مع مؤنة الرد ان كان له مؤنة واما اصطاده الغاصب به فهو له للمالك
لان الجارصة الة وكان التقايد هو الغاصب فهو له لو غصب شيئا او قويا
واصطاد بها وكذلك ما اصطاد به سائر الجوارح من الطيور وغيرها ولزم
الغاصب لجره مثل المقتنن واما صيد العبد المقتنن فانه مالك له لغيره
لم يستقل العبد بالصيد وهو طاهر وطهور لم يصرح المصنف بذكره بل استدل
بالمنعز عليه فقال ولم سقط لجره اى ولم سقط لجره لجره مثل العبد
المقتنن بصدقه الذي باعه المالك لانه لو كان في يده ربما صرف منه
الى امر يد على اضعا في قيمه العبد وكذا لم سقط لجره بارش نقص
المقتنن فلو لم يمس الثوب حتى لم يلزم شيء لجره المثل لكن لما قبل
المقتنن اجرة مثل السلم وما بعده لجره مثل الناقص وكذا لم يسقط
لجره بضمين الفرقه وهو ما نغم غاصب العبد لا بقى رفقه المخلو فانه لجره
العبد لم يسقط به بل يلزم لجره لجره لما قبل بذل القيمة ولما بعده ايضا لان
حكم الغصب باق وانما وجبت القيمة للمخلو بضمين لجره لقوات المنفعة
وعلى هذا فالروايد الحاصلة بعد بذل القيمة مضمونة على الغاصب ولزم مؤنة
ردها وجبته لا بقى في اباة سعلت ضمانها بالغاصب قوله والرب مقنن
عطفها على قوله ومنفعة البضع اى ومنع الغاصب الرب والعصير بالمثل
ان نقص عنها بالاعلا ولم ينقص فمما بقوله لانه موقوف على الضرر المانع
المستحق قوله نقص وضروقه لا خصار قد هونت على المصنف في واضح
كسر من هذا الكتاب ما يمتنع في العتمة او مختلف في اعتناعه واقره المصنف
في قوله فمما باعتبار كل واحد من المذكرين وفيه النص انه اذا غصب زيبا فعلا فلما

ان ينقص عنه او يعمته او كلاهما او لا ينقص شيء منهما فان نقص عنه
دون مئة كما اذا عصب صاعا فمئة حرم فعاد بالاغلال الى نصف صاع
والقيمة حالها في الباقي ومثل الناقص بالمال غلاظ لم يبدل بمقدرا
فصار كما لو اخصى العبد والزائدة الحاصلة اثر محض ولم يجز به النقص
كما لا يحق به الغاصب سوا اذا لم يكن نقصان وان نقص بالمال غلاظ
مئة دون مئة رقه مع ارض النقصان وان نقصا جميعا فالواجب مع
الباقي ومثل ما ذهب بالاغلاظ الى ان كان ما نقص من القيمة اكثر مما هو
من العين فله مع مثل الناهب ارض نقصان الباقي وان لم ينقص
منها رده ولم يثنى عليه وهو ظاهر واذا عصب عصرا واغلاظ علم وكان في
الرافعي منه وعنه اجزما نعم لم يمتنع بالمثل والثاني لم والفرق ان
الناهب منه ماله ورطوبه مائة لها والناهب من الزيت زيت مقوم قال
وهذا اصح فيما ذكره الشيخ ابو حامد والقاضي الرباعي ثم قال وارايد
صاحب الكتاب يعني الوحد يعني ترجع الوجه له قال وربما نقول
من ربح الناهب في الزيت المائه ايضا وهذا الحق من الرافعي لم ينقص
نقص الوجه له من حيث المعارك كنف والنواوي قد عزم في اصدار الرقة
منصوح الثاني عن ابن ابي عمير في كلهم الرافعي طريقه من الوجه
له ولم يمتنع كون العصر على الحلة في الزيت اذ فيه وجه انه يرد
غيره عليه فعلى هذا جعل عصب العصب كزيت مخالف للاصح في نقل الرافعي
والنواوي ولم يذكر العصب في المحرر بل قال فيه ولو غصب ثوبا او ذهبا
فلعله ما الى غيره قوله لم العين المخط اى لو كان بالجارية المخصوصة من مفرط
فزال في يد الغاصب ورجع الى حذو غلال ولم ينقص قيمته بل ان كان
لمن العين ليس له بذلك فلا ف ما اذا اخصى العبد ولم ينقص قيمته بل ان كان
بدم مقدرا وهو كال القيمة قوله ونقصان الكساد اى ولا ينقص انقص
القيمة بسبب كساد السوق ولو غصب ما قيمته عشرة فزله بحاله وقد عادت قيمته
الى عزم لم يلزم شيء خلافا لما في ثوبان الغاصب بعباس الماس لا يثنى من المصنف
قوله والملاهي الى غيره اى ولا ينقص ايضا الملاهي كما يظنون ما كسر المصنف
ذلك الصلب والصنم فلا يجب في ابطالها شيء لم يمتنع من استولى على حرمه لم يملك

العين والصنم والمشروع في كسرها ان ينقص اجزاؤها حيث سئل عن قصد
ردها الى الله المحرمه التعبد الذي سأل في ابتلاءه به جاز ولم يجوز اوراقها
ان كان رصاصها مقبولا فان اخرجها ضمن رصاصها وانما عيبه قصار على
نفسه لا يمتنع اذا لم يكن المحتسب منه اما اذا منعه من يده فلم يملكه باق
وجه كان ولم يضمن الحق وان كانت محترمة او كانت للزنى اذ لم يملكه لما واذا
لم يضمن الحق المحترمة وحق الزنى معهما بطريقه ولم يفرق في عدم الضمان
ان يرتبها حيث يجوز اوراقها او يرتبها حيث لم يجوز ذلك ولم يفرق
خوفا من الزمة اى اذا نظا هروا بشرها او بيعها وورد في الزنى الله مطلقا
وغير المسلم ان كانت محترمة ردت اليه واما ارتفعت طهرت الى طهارة في غمور
لها تمام قوله ورتق المخصوص اى ويجب على الغاصب ان يرد المخصوص
مع الزائد الذي حدث فيه لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت وضمن الزائد
ان يلف لم يملك المالك ولو حصل ذلك الزائد ففعل الغاصب كما لو غصب
وصاعها حليا ردها على عيبتها فلو زالت تلك الحلة في يد الغاصب
الصنف وان حصلت من جهة لم يمتنع ما ردت ما ردت للفقير والقول المحقق
في زائد المخصوص اذا كان اثره محضا ان الغاصب لم يمتنع به سألوا
ثم ان لم يكن ردة المخصوص الى الحلة لا يملك رده بحاله مع ارضه النقص
ان ينقص مئة وان امكن فان رضى به المالك لم يملك للغاصب رده اليه
ما كان عليه الا ان يكون له عرض في الرقة بان غصب حرقه وضمنها
درهم بخلاف ذلك السلطان او على غير عيان لم يمتنع خاتم العزير وان
الزم المالك الرقة الى الحلة لا يملك لزم ذلك مع ارضه النقص ان ينقص بماله
فل يملك الزكاة ومن صور الزائد الذي يمتنع نقصان الثوب وخطاؤه
مخط المالك ونقصه من اطلاق قوله ورتق المخصوص وجوب رده في جميع
هه حوال وكذا في غيرها ولو زال عنه ما اسم كما لو طعن الحنط او خسر الدقوى او
ضرب الطين لينا او محو ذلك وله ملك الغاصب المخصوص شيء من ذلك
قوله ورد الباب اعلم ان نقل الغاصب الباب عن لا يرضى المخصوصية
ولا يكون من غير حداث حفر فيها بان كسب عن وجهها وقد يكون ما حداث
حفر فيها بان حفر بها او سوس بها اما الحلة التي يملكها كمالها احاد الغاصب

على ردة التراب ان كان باقيا وان تلف والمحقق بهبوب الرياح او السيول
احبره على ردة مثله وان لم يطالبه بالردة فان كان للغاصب عرض فيه
بان دخل الارض بغيره وكان ذلك النقص مرتفع بالردة ويندفع عنه
الحريش او كان قد نفل التراب الى ملكه واراد يفرجه او الى ملك غيره
او الى شارع يخاف الضمان بسبب التعثر به فلم يسهل استئصاله وان لم يكن
شيء من هذه الغرض وهو ملك الكتاب وذلك بان يقرأ ال مرات او
احد طرفي الارض المخصوص الى تنقو فلا بد من اذن المالك في الرد حتى
لومعه من الرد لم يرد وكذا اذا لم يمنع ولم ياذن ولو منع وحالف فرد المالك
مطالبه بالتفريطا واذا كان له غرض في الرد ففرد به منه المالك من الوسط
لم ينسب وان كان في حله مبسوطا قوله او لم يرض في الظم اشارة الى
الحالة الثانية وهي ما اذا احدث فعل التراب حفره الى الارض كما لو حفر
فيها بيرا فان امر المالك وطهره لزم الظم وان لم يامر فلم يسهل استئصاله به بل قد
عزفه خطر الضمان بالروي فيها وايضا فقد يكون له في الظم شيء من
مغراض المتقدمة فان قال المالك يرضى باستلام البير فان كان الغرض
غرض في الظم سوى دفع ضمان الردى فلم الظم وان لم يكن له غرض
فليس له الظم ويندفع عنه الضمان بغيره للرضا الطاري بعد الحفر
بالرضا المقرون به وهذا مفهوم وقوله او لم يرض اي المالك بالحفر
واستلام البير لانه جعل ذلك شرط لردة التراب في صورة الظم فاذا
منطوقه انه اذا لم يرض المالك باستلام البير بردة التراب ويطم به مفهوم
انه اذا رضى لم يطم لكن ليس هذا المفهوم على اطلاقه فان المالك اذا
رضى وكان الغاصب عرض سوى دفع ضمان الردى من الارض المدة
كان له الظم كما قرأه الله تعالى نفهم ذلك من قوله حيث لم يرض فانه يرضى
اعتبار عرض الغاصب في ردة التراب مطلقا حتى اذا كان له غرض
لم ينظر الى اذن المالك وما الى رضاه قوله وسواء الحفر اي اذا
ردة الغاصب التراب وقد كان حصاره من التراب عنها جفر لزم استئصالها
واعادتها الى هبتها وفي كل عام البايح اذا قلع حجار المدفون في الارض
المسبعة ولا يلزمها ارساب العظام المحض لانه مما يمكن النصب بالمثل ويصار

الى النعيم بالقمة بخلاف الجدار اذا هدم الغاصب او الهدم في يده
فانه لا يبعد بل يجرم له الهدم وقرق الامام منها بان ظم الحفر لا يمكن
بمفاوت وهيات الامنة بحلف خشيته ذلك بذواته مثلك وهذا
بذوات القم حتى لو دفع لبنه او لبن من راس الجدار وامكن الرد من
غير اخلاف الله كان ذلك كشيء الخطية كظم الحفر قوله ورد الحرف
اي ولو غصب ثوبا ومنه حرقارة الحرق مع اذن النقص وتصلاته منها
كان عن المخصص باقيا بعض ردة عنه عن المالك واذا كانت الارض
على المثل يمنع من العدول الى القمة فالقمة على العين اولى بالمع
وما فرق في ذلك من ان يبقى بحاله او يغير ولو حسب سجد اسما
آخر كالطين الحنطة على امره وملكه الغاصب بحال خلافا لما في حقه
قوله والساجه اي ردة الساجه ايضا يعني اذا غصب ساجه وادرجها
في ثاب او بنى عليها او على جرم مخصص لم يملك المخصص بل عليه الرد
من البناء وردة الى المالك لانه بنى على ملك الغير عدوانا فلا يرد
ملك المالك قاسا على ما لو غصب ارضا وبنى عليها هذا اذا لم يغير الساجه
فان يغيّر يثبت اذا اخرجت لم يكن لما قيمه في مستهلكه واذا اخرجها وردد
لزم ارض النقص ان دخلها نقص ولا يلزم اجرة مثالا وكذا فيما اذا ابنى الثوب
بغيره لزم الردى ولا جرمه ولو اخرج الساجه في سفسه بطران لم ينف من الرد
هلاك نفس وما ملك فان كاتب على وجهه رضى او كاس رسا على الوسط
واخرجت الساجه في اهلها ولم يغير من سفسه الحرف او لم يكن فيها شيء
وما ملك وما حفر هلاك السفه نفسها بربع ودرت وان كانت في الجنة
البحر وحفر من النزع هلاك حيوان محتم سوا كان آدميا اما الغاصب ان
غيره او غير آدمي لم يزع حتى يمار الى الساجر وان حفر من النزع هلاك
اما نفس السفه او غيرها فذلك الهالك اما الغاصب او لم يضع ماله فيها وهو يعلم
ان فيها ساجه مخصص او غيرها فان كان لغرضها لم يزع وان كان لها
فوجاهة قال الرافعي اصحابا عنده مالم يزع كما يهدم البناء لرد الساجه
ببال مما يصح عليه والثاني وهو لا يصح عنى لبن الصاخر وغيره انه لم يزع
لان السفه لا يزع في الحرف فصار الصبر الى انسابها الى الشطوط والساكنة

المدرجة في البناء للتأيد هذه عيابه الدافعي في طاهر في ان تصح عند
 ما تبرز من الوجه الثاني وقد صرح النواوي بذلك فقال ما صح ما
 تصح ان الصالح وهذا خلاف ما في الكتاب وصح ما يرفع قوله القم
 المحلوم الى ان سائر النزع فحسب ردة الساجدة اثنى النقص والحق
 وستره القم واذا قلنا لم يال في النزع لهلاك يال الغاصب كما يرفع
 ما في الكتاب فاحصلت اثنى فيها الساجدة سفيان الغاصب ولم يوقف
 على الساجدة المبرج الجمع ففهم وجها قال النواوي كذا اطلقوا
 فلا ترجح وينبغي ان يكون ارفعها علم النزع قوله كما خاط الى
 الخط المخصوص ان خطبه بخوف حكمه حكم الساجدة المدرجة في البناء
 وان خطبه بجرع هو ان فاما محرم او غيره والمحرم ان كان آذنا و
 من نزع منه هلاكه لم يرفع وعلى الغاصب منه ثم ان خط به جرح نفسه
 فالضمان مسبق عليه وان خط به جرح غيره بآذنه وهو عالم بالنقص فمرد
 الضمان عليه وان كان جاهلا فهو كما لو اطعم المخصوص غيره وفي معنى
 خوف الملاك خوف كل محذور يجوز العدول معه الى السهم من الوضوء
 ويخصص المصنف خوف الملاك بالذكر قد شعر بخلاف ذلك وان
 كان غير التلحق فان كان غير ما قول فالحكم فيه كما في التلحق غير انه لم
 اعتبار بمقتضى السنن وان كان ما قول فان كان غير الغاصب لم يرفع
 وكذا ان كان له من الحيوان حصة في نفسه المبري انه نوح بالاعاق عليه
 وينبغي من الالة لغير مصلحة واذا لم يقصد بالذبح كل منه منه لانه على
 عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير ما كرم واما غير المحرم كالكلب العقور والخنزير
 فلا يال لهلاكه ويرج خلاف كلب الصيد والماشية والحيث انه مام الكلب الذي
 لم يرفع منه بالمورثات واذا مات الحيوان فان كان غير التلحق نزع منه
 الخط وفي التلحق وجها قال الدافعي اصحها على ما ذكره في النهاية
 انه نزع وانما لم يرفع في الحق لحرمة الذبح ولم يبعد النواوي الصحيح بالنهاية
 بل اطلقه وهذا خلاف ما في الكتاب والمرد غير محتمل مبرج الخط منه سواء
 كان مريدا عند ضابطه جرحه او طرأت الالة بعد ذلك وقول المصنف ان
 ارتد سائر الثاني عند طهارة ذلك على ما في طريقه لا طهارة لانه اذا
 نزع

الخط من كان عالما عند الخطه فلان نزع من كان مريدا عندها
 اولى وكذا الحزق واما الزاوي المحسن والمجرب ففي التمه انهما كالمصنوع
 هذا بات لان نفوت زوجهما مسحق فالخطا بالمت وصح حجة المذبح
 لا يجوز غصب الخط ابتدا بخطابه الجرح عند عدم الخط الحلال
 وصحت قلنا لم يرفع يجوز ذلك قوله وكسر الطرف اي اذا وقع دينار
 في مجرم مثلا ولم يكن اخراجه منها الا بكسرهما كسرت وما عزم على صاحب
 الدينار ان وقع فيها فعلم مالك الخبره عدا او هوا وان وقع فيها بفعل
 مالك الدينار او من غير يفرط من اخراجه مالك الدينار اثنى نقص النزع
 منها كسرت الخلف من ماله ونقص من ماله وكذا اذا حصار ضار انسان
 في بيت غيره ولم يكن اخراجه المسقف البناء قوله وعصيرا على اي
 ورد الغاصب عصيرا غصبه وحال في يده على ما لم يكن الخلل اطار
 فزع ملكه وعلى الغاصب اثنى النقص ان كانت قيمته الخلل انقص بولا
 فلا شيء عليه سوى ردة الخلل وكذلك حكم الذبح اذا ذرعه والسنة اذا
 سرف عند الخلل اذا حلال والجلد اذا ذبح منها فروع ما هو عليه
 او يخصص به فعلى هذا لو تلف في يد قبل الالة غرمها قوله وان مع
 الى الخلل اذا غصب ثوبا وصنفه فاما ان يكون الصنف ايضا مضمونا
 من مالك الثوب او غيره او يكون فان كان مضمونا او المالك فان
 لم يورث بفعله نقصان فالثوب المخصوص للمالك وما شئ على الغاصب
 ولم لم ان زادت القيمة من الموجد منه اثر محض وان حدث بفعله
 نقصان غرم المورث واذا امكن النقصان للمالك اجاب عنه وليس الغاصب
 النقصان اذا رضى المالك وان كان الصنف مضمونا او غير المالك فان لم يرض
 بفعله نقصان فلا غرم على الغاصب وما جبا الصنف والثوب شي كان
 في الثوب المخصوص المصنوع حتى لو حصلت زبالة على قيمتها بان كانت
 قيمة الثوب عشرة مثالا وقيمة الصنف كذلك وصار الثوب المخصوص وي
 ثلثين فالزبالة بينهما بالسوية وان حدث نقصان فان كانت قيمة الثوب
 المصنوع والنقصان كما جردون العشرة فان صارت عشرة فهو لصاحب
 الثوب والصنف ضاع اذا النقصان محسوب على الصنف لان ما هو الثوب

والصنع وان كان عينا فهو كما لصفه المانع للتوب وغيره الغاصب
لصاحب الصنع فتمت وان صارت حصة عشر فهو من صاحب
التوب والصنع ابتداء لان البعصان على الصنع كما قرر وغيره
الغاصب لصاحب الصنع بصفه فتمت وان لم يكن الصنع معصوبا
بل كان للغاصب فان حدث بمصانف فبطل الصنع والانه منهما كما قرر
ولا نفوذ المالك بالصنع الذي لم يكن فضله بخلاف نحو العتق والقصاة
لانه غير مالك للغاصب انتم الى ملك المقتضوب منه وليس العتق
القصاص ونحوهما كذلك لانهما اثار محضة واعلم ان لا كثيرين اطلقوا القول
بان القصاص محسوب والصنع لما قرره في الشامل والتمه انه ان كان البصير
لحفا من سوق الساب فالبعصان محسوب من التوب وان كان
لحفا من سوق الصانع فمن الصنع وكذا لو كان التوفيق بسبب الحاقلة
الرافعي ويمكن ان يكون اطلاق منزه على هذا الفصل
قوله والزم اي والزم الغاصب مع الصنع ان طلب مالك التوب
مع التوب لانه لا يمكن من بعده وصر على المذهب اذ هو كسج داره قرر
لما من حيث انها لا تنافي في سفاخ باحد ما دون تلف فاصناع الغاصب
منع له من سعي ملكه وان قلنا بالوجه الثاني فلا شك في عدم السعي عليه لقلة
الراغبين قوله لا بالعكس اي لا يحرم مالك التوب على سعيه ان
طلب الغاصب مع الصنع لانه متعبد فلا يتسلط سعيه على ازاله فملك
غير المتعلق قوله وفعل الصنع اي والزم الغاصب ايضا مع الصنع
حيث يمكن فصله عن التوب ان طلبه المالك كما يلزم قلع الزرع والذائر
والبناء اما الزام قلع الزرع والغراس كقولهم صلى الله عليه وسلم ليس عرف
ظالم حق واما قلع البناء فبالقياس على الغراس وقيل لا يحبر على
قلع الصنع لما فيه من الضرر بخلاف الغراس فانه لا يصنع بالقلع ولما لا يضر
بالقلع يعول الى ما كانت والتوب لا يعول وهذا اصح عند العراقيين
وبه ولا يصح عند البغوي في طائفة واحسان لا يأم ونقل قطع الزرع
به وان مرضع الوجهين ما اذا كان الغاصب كسره الفصل خسرانها تنبأ
اما الصانع المقتضوب بالكلية او طائفة بالاحسان الى قيمه الصنع ومن حرمه

الصانع ان حدث في التوب بعضه سبب الفصل لا يفي بآرثه قيمة
المقتضوب قوله وان نقص اي والزم الغاصب قلع ما ذكر وان
يخص به التوب وهو رضى ما يلزم رضى لذلك مع سقوطه كما مر في نظام
وان رضى صاحب التوب ما يباع الصنع والمغايب قلع فان نقص
به التوب فعليه ارش قوله ولا يحكم اي ولا يتحكم مالك التوب
والحر من الضعف والزرع والغراس والبناء على الغاصب بالقيمة بخلاف
المعبر اذا رجع والفرق ان المعبر لا يمكن من القلع محانا فاحاج
الى التملك بالقيمة والمالك حينئذ بخلافه وان بذل اي وان بذل الغاصب
الصنع لمالك التوب لا يحبر المالك على القبول كما لا يحبر على قبول البناء
والغراس قوله والجانب المانع الى لزوم العلم ان المقصر الحاصل
في المقتضوب نفعان احدهما ما لا يراه له فعلى الغاصب ارش ورد
الباقى سواء كان المرش قدر القيمة كما في قطع يد العبد او دونها وسواء
قات معظم منافع الباقي او بطل اسمها او بطل النوع الثاني ما لا يراه
لا يزال نزاد الى الملاك الكلي كما لو اخذ من الحنطة هبة او بلحا
ويمكن فيها العقب الساري منق الشافعي انه كالحلاك حتى خيم
الغاصب بذلك المقتضوب من مثل اوقية لانه مشرف على التلف ولو
بركه حانه لفقد فكافة هالك وعلى هذا لمن يكون الحنطة المبكوة وجاهل
احدهما يبقى للمالك كما يكون الحدودان قاطعا حقه كما لو تجس زينة
ولنا لا يظهر بالفصل فان المالك اولى به والثاني انها تصير للغاصب
لانه ملحق ما للمالك في حق المالك وكذا خلط المقتضوب بغيره هلاك
ان لم يميز احدهما عن الآخر كخلط الزيت بالزيت والحنطة بالحنطة سواء كان
المخلوط به مثل المخلوط او اجود او اردا فان حق المالك في ذلك المقتضوب
يحوز رد عنه بخلاف ما اذا خلط بالشمري المغلس حيث قدر بالشرية فيه
والفرق ان الاول يثبت التزكيم لما حصل للبائع تمام حقه بل احساج الى البضار
وهنا حصل للمالك تمام البذل قوله لا خلط البر بالشمري اي فانه
يعز فلا يكون كالحلاك بل عليه له لبقا طواغ شر قوله وضمن اي
وضمن اخذ المقتضوب من الغاصب مطلقا وكل من يرس على يد الغاصب

ففي يد ضمان معني ان المالك يختبر من ان يطالب الغاصب عند
وي ان يطالب من رتب يد على يد سوار علم الغصب او لم يعلمه طنه ايت
على حال الغير بغير ادنه والجهل عند مسقط الضمان اما قرار الضمان فنه
وذلك ان الشايف ان علم الغصب فهو كالمطالب بطلب بطلب
به الغاصب وان تلف في يد المخصوب استقرضانه عليه حتى اذا غرم لم يرجع
على له ولو غرم له ولو رجع عليه هذا اذا لم يحلف ديمته في يد المالك كانت
في يد الثاني اكثر اما ان كانت في يد المالك اكثر فلا يطالب بالزيادة
الماله ولو استقرضانه وان جعل الثاني الغصب فان كان يد في ضمانها
يد ضمان كالمستعير واليه تارة بقوله او ضمن ان اخذ من المالك مسقر
ايضا الضمان عليه وان كانت يد امانه فان استوفى ما تقابل الذي غرمه كما اذا
غرم المستاجر من الغاصب بجره المثل للمنافع التي استوفاه وهو الممراد
بقوله او اخذ مقابلته اي مقابل ما غرمه فانه يسقرضانه ضمانه عليه وان كان
الرجوع بما سلمه للغاصب وتجره المساعة بانه كالمستعير للمنافع فظهور
رجوع الثاني على له في مثل صورته فاما عداها يرجع قوله كالمستعير
موقوف على ما اخذ الذي تضمن لو اخذ من المالك فالمشتري للمخصوب الغاصب
اذا تلف المخصوب في يد ضمان فانه اكثر ما كانت القبض الى التلف لا يضر
الزيادة التي كانت في يد الغاصب ثم يرجع المشتري بما تضمنه عالمه كان
او جاهلا من الثرى عقد ضمان فان اشتري سائ من ماله وتلف في يد
تلف من ضمانه وقد شرع المشتري من الغاصب في الثرى على هذا الحكم فان غرم
للمالك قيمه مثل المخصوب لم يرجع بها على له وان كان الرجوع بالثمن المذوب
ثامنا قطعنا قال الراجح في ذلك ان يقول ان كان المراد بكونه عقد ضمان
اذا تلف المبيع عبده تلف من ماله واستقرضانه الثمن فهذا سلم لكن لم يكن غراما
فه على ان تضمن القيمه ومعلوم انه لو لم يكن المبيع مخصصا لم يلزم ثمن بالتلف
فكان الغاصب مغررا موقعا اياه في خطر الضمان ويرجع اليه وان كان المراد
غيره فلا يلزم ان الشري عقد ضمان على نفسه وقال دينا اساق هذا
الى ما حكى عن صاحب التفسير انه يرجع بالمفروض بما زاد على قدر الثمن سواء
رجع في له بزيادة او زادت القيمه بعد الشري فانه اذا رجع بما زاد على قدر الثمن

وغيره

واسترد الثمن لم يلزمه ضرر قوله بالجزء اي كالمشتري فانه لا يرجع بما
غرمه ليكلف جزء ما اشتراه وتلف كله امانه لا يرجع ما غرمه لتلف الكل
فقد مر انفا واما تلف الجزء لمحت المخصوب عند حمله نحو غي وشكل فان
كان نفع المسمى استقرضانه عليه وان كان باق سماويه فكله عند
لاكثر الا صاحب فلا يرجع بما غرمه من الارش كالم يرجع بالقيمه عند هلال
كل سويه من الجمله وله جزء وينسب الى نقص الشايف انه يرجع
وقرر ان شرح بان العقد يوجب ضمان الجمله ولو يوجب ضمان جزء
على من نراد بدله ان اذ لعبت المنع قبل القبض لم يكن المشتري ان يخذ
العقد ويطالب البائع لجزء من الثمن بل امانه يفسخ او يحل كل الثمن
تلف استرد كل الثمن فلم يلزم من ضمان الكل ضمان الجزء واحب بان
المسح في يد البائع غير مضمون بالقيمه بل بالثمن فاذا تلف سقط الثمن
واذا لعبت امكن رده واسترداد جمل الثمن فلم يمكن المشتري من طلب
الذي هو معتبر للعقد وحط من الثمن وانما يصار اليه للضرورة واما منافع المبيع
فان المشتري تضمنها للمالك باجرة المثل ثم استوفاه منها نحو السكنون
والركوب واللبس لم يرجع بضمانه فان نفعه عاد اليه وتلف المنفعة
وحالة الضمان على مباشره لا ف اوطي وكذلك المهر اذا غرمه بالوطي
لم يرجع به لهذا المعنى وقد عرض له في الكتاب بقوله والمهر وهو
محتوف على الجور بالكاف ولم يختصا من له المشتري قد دخل اطلاق
ما اذا وقع الغاصب الجاربه المضمونه فوطها الزوج جاهلا فغرم المالك
ولا يرجع به طنه شرع فيه على ان يضم المهر بخلاف ما اذا غرر بحره اقبض
غرم المهر حيث يرجع على الغار في اصح القولين بان النكاح ثم صح
ان يسفع بالمضغ فاذا فسح امضى الفسخ استرداد ما بدله وههنا
النكاح باطل وانما غرمه بانه مسفع المضغ حتى لو كان المخدوم
عن محل له نكاح الحرة لم يثبت له الرجوع بالمهر لم يطلان النكاح ولو استردا
الزوج وغرم للجزء لم يرجع بها على الغاصب طنه بالنكاح لم يسلطه
على له سحره خلاف الوطي اما عدم رجوع المشتري للمخصوب في ضمان
ما استوفاه من منافعه فقد علم من قوله او اخذ مقابلته ونفهم منه

ان المنافع التي قامت بحسب يد مرجع بصمانها على الغاصب لانه
لم يتلفها ولم يشرع في العقد على ان يضمنها ولم يرجع بارش امصار
البكر اذا غرم لانه بدل جزء منها المثل فاشبه ما اذا قطع عضو من
احضانها وهو داخل في قوله بالجزء قوله لم يضمنه الولد الحر عطف على
المعنى فيكون اثباتا اي لم يرجع بما غرمه كالمهر لقيمة الولد الحر فان
رجع بما اذا غرمها لانه شرع في العقد على ان يسلم الولد حرام من غير
غرام ولم يوجد منه نفوس وارث نصان الولادة في المهر كما لو ارش
المعصب بنحو العمى وقد مر انه لم يرجع به وانما سقطت الوارثا اذا لم يعلم
تحريم الوطى فان علم فالولد يرفع للمالك عرس لكونه يوطى
زنا حنفيا وقد فهم من قوله الجرم ان المسمى اذا غرم قيمته الولد
الروفق لعله لم في يد مرجع بها كما لم يرجع بغيره قوله كذا
نصان شأنه اي لم يضمنه الولد فانه يرجع لما لم يرجع بارش بعض
شأنه وصورة المثل ان سمي المسمى او غرم في الارض المخصوصة
سقطت المالك فلا شك انه سقطت قيمته البناء المخصوص والغراس
المقلوع ويرجع المسمى بارش المصان على الغاصب لشرعه
في العقد على ظن السلامة وانما جاء هذا الضرر من تغير انفاق
دني الهذب ان القياس ان لم يرجع بما اتفق على العبد وما
اذا من خارج الارض لانه شرع في الشراء على ان يضمنها قوله
دبري اي دبري الغاصب باكل المالك طعاما المخصوص اذا غرم
الغاصب على سبيل الضمان قد تقدم حكم قرار الضمان عند تلف المصون
في يد من رتب يد على الغاصب اما عند ائلافه فان استقر في الارض
عليه لان الملاك اقوى مراسات اليد العادة وكذلك ان علم
الغاصب عليه كل اذا قدم الطعام المصون الى اجنبى صنفه حتى اكله
كان القرار على كل ما كان او جاهلا لانه المثلف واليه عادت
منفعة ولو قدم الى ما كذا الكرم في ملك النجاشي برى الغاصب
ضمانه بناء على ان القرار على كل شيء وكل شيء من صواب
انهم راوا البراءة ههنا اولى وسقطت هناك لمن تصرف المالك في

البلاد

ائلافه ضمن قطع علقه الضمان ولو دخل المالك دار الغاصب واكل
طعاما على اعتقاده انه طعام الغاصب فاداه هو طعام المصون
دبري الغاصب وطعاما لانه ائلف ما في نفسه في جهة منفعة من غير
تغريم الغاصب قوله وقصاصه اي وكذلك براء الغاصب يقتل
المالك عبد المصون قصاصا بعينه كالفرو مثالا وان جهل ان ملك
لانه المثلف ويجوز ان يجر قوله وقصاصا على ما اذا قبل قال العبد
المصون بان كان القاتل ايضا عبدا فان الغاصب ببراءة هذه
الصورة ايضا لمن المالك احدهم بغيره ولم يطرحه القصاص الى
مفاوت الفقه كما لم يظفر في المهر الى بقاوت الدية وان كان قال العبد
المصون قرا فاعله قيمه قيم القدر سواء قبل الغاصب او اجنبى وسحق
المالك من ان يطالب بها الغاصب او الجاني لكن القرار على الجاني
نعم ان كانت دية من قبل بيع العبد اكثر ونقصت في يد الغاصب فعليه
ما نقص علم اليد قوله والاداء اي ويرى الغاصب باي بلاد المالك
حارسه المصون بان زوجه الغاصب الجارية فطهرها واستوارها وهو
جاهل بالحال وان تلفت عند المالك بعد الرجوع فهو كما لو اودع
المصون عنده تلفت وساقى قوله واهله قال في التعليق وكذلك
براءا بهاب المالك المصون اذا وجهه الغاصب منه فعلى هذا يكون
العطف في اتيابه على قوله باكل المالك ومعنى ما في المصباح
ان يكون العطف على قوله بالرجوع لانه قال وكذلك لو زوج جارية
المصون من الغاصب او اتيها جاهلا بالحال او اودعها بغيره بلاد
ويرى به الغاصب قوله واقتناء اي ويرى الغاصب ايضا ان
المالك العبد المصون ساءه غاصب بان قال له الغاصب اعتقه
فاعتقه جاهلا بالحال وانما يرى بذلك ان تصرفه الى جهة صنفه المالك
سقف وغادت مصلحتها اليه قوله وقد اي وبغذ العتق في الصورة
المذكورة لصدوره عراهله مصداق الحجة فانه اضافة الى دمه وهو
من دفع بالجهل ولا غرم على الغاصب بالخبر بان المالك هو المباشرون لقرار
الغاصب لعتقه عنى ففعل جاهلا قال الراجح في نفقه العتق وجهان اه

نفذ نفق وقرعه عن الغاصب وجهان وحكى عن التمه ان التصح
المنع من غير اقامة للتصحيح على التمه ولو قال المالك للغاصب
اعية عنى او مطلقا فاعتق عتي وبرى الغاصب وقول المصنف
واعتاقه صالح للجار على هذه الصورة لجواز كون الضمير واجعا الي
الغاصب قوله لا يداعه الى كثره وبرى الغاصب بما مر من هذه
المذكرات فلو اوضح الغاصب المخصوب عند المالك مبلغ في
لم يبرأ الغاصب وكذا لو رهنه منه او اخذه اياه لم ينل التملك في هذه
الصور غير ما تم ولذلك لم يسقر الضمان فيها على وجه جنوى ولو صال
العبد المخصوب على ملكه فعلم المالك في الدفع لم يبرأ الغاصب ايضا
سواء علم انه عبده او لم يعلم لان هذه خلاف هذه الجهة كما خلاف العبد
نفسه ولهذا لو كان العبد لعنه لم يضمنه قوله

باب في الشفعة الى غير ذلك

ما حوزة من قام شفعة كذا اذا جعلته به شفعيا وكان الشفع
يجعل نصيبه نصيب صاحبه وفوت في الشفع حتى يملك مخرج
ثبت للشريك القديم على الحادث وله صدقها اخبار ردة في مساير
الباب اذ كل ما دل على ملك من باب فقد دل على اصد ذلك الباب
لمن الدال على المقيد دال على المطلق ثم المظنهما ثبت فيه الشفعة
وهو العقار الثابت المقيم فلا شفعة في المنقولات وان سعت مع
الحقار او كانت السفى لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او
حايطة وله صراز بالثابت عما اذا كان بين اثنين غرفة منه على سقف
احدهما او لعنه ما يباع احدهما نصيبه لم يثبت فيها الشفعة لشريكه بل منه
لما ولا يثبت في كالمسولات ولو كان السقف المبني عليه مسركا بينهما
ايضا فكذلك اذ لمسات للسقف في نفسه فلا ينفذ سائلا لما هو عليه ولو
كان السفار مسركا بين اثنين والعلو حصصا باصهما فباع صاحب العلو
العلو ونصيبه من السفار لم يخذ الشريك الا السفار لان الشفعة لا تثبت
الا في شريكه ولو شريك في العلو وهذه الصور الثلاث اراد المصنف
لا علو فقط كذا في المصباح ولك ان يتوقف في ساول هذه الحالة للقوة

الثالثة اذ معنى كلام الشفعة ثبت في عقار مع ما علو بيع وصره كذا
الصورتين لا ولين هل قوله فقط على ثلثي الشريك فيه بعد وانما
فياجل على ذلك منع من ساول الصورتين لا ولين واحترز بقوله عما لو
كان جميع العلو والسفل مشتركين وباع احد الشريكين نصيبه منها شفعة
للكثرة العلو ايضا ساعا للسفل وله صراز ما لمنقسمهما المنقسم معنى انه
اذا طلب احد الشريكين حصته لم يجز لغيره عليها العدم امكان شفعة
به بعد القسمة من الوجه الذي كان سفعه به قبلها ولا عبرة باحسان
شفعة به بعد من وجه آخر للتفاوت العظيم بين احسان المنافع
فلو كان بينهما طاحونة او حمام او برفياح احدهما نصيبه بطران كالتا
كسره يمكن ان يجعل طاحونين و الحمام كثيرا الموت يمكن جعله حمامين
والبير واسعة يمكن ان يلقى فيها حائل بصرية يبرى لكل واحد
موضعه ينفق فيه المسمى ويرى من شفعة فيها وان لم يكن كذلك
وهو الغالب فلا شفعة بناء على ان المحض في موت الشفعة ثبت
دفع صزر القسمة من بدل موتها والحاجة الى افراد الحصة الصان
الله بالمرافق الواقعة في حصة صاحبه كما لمصعد والناكفة وكذا ذلك
ادحق الشريك اذا رغب في مع نصيبه ان يخلص شريكه من الضرر
فاذا لم يفعل سلطه لا يثبت على ارضه لما روى انه صلى الله عليه وسلم
قضى بالشفعة في كل شريك لم يقسم ربع او خابط لا يكره ان يبيعه
حتى يوض شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يوف
فولحق به الحديث ومعصناه ان الشريك الباع يعصى تركه لان
وان الشريك الآخر لا يكون احق به من المشتري اذا جرى البيع بعد
انه يذاني ولم اعلم احدا من الشافعية ذهب الى ذلك والحق احق
ان يبيع ولو اشترك انسان في دار صغيرة لم يصرها عشرة فباع صاحب
احد نصيبه لم يثبت لشريك الشفعة لانه آمن من طلب مشتري القسمة
او فائدة له فيها وقد بران بطلب ما ياب لانه يكون منعنا
مضيقا ما له فاسنى المعنى الذي له جله ثبت الشفع وهو دفع الضرر
لشائى من القسمة ولو باع صاحب النصيب لاكثر نصيبه ثبت الشفعة

لصاحب الحشر ما عظمى ان صاحب له كثيرا اذا طلب القسم بحاج
 قوله ما بعده اي مع تابعه بعض شئ الشفعة في العقار مع شئ بها
 في تابع العقار والمراد بهذا التابع للعتبات التي كانت مقولة في بيع
 ثم اشتهر في العقار للدول كالمشرك والاسرار وفي نواب مسجهاش
 الشفعة فيها تبعا له ان بيعت مع العقار اما صرحا او بعبارة وان بيعت
 منفردة لم يثبت الشفعة فيها لانها في حكم المعولات اذ كانت في حال
 مقولة ومسمى الى ذلك وان طاب امرها وليس معها ما يحلها
 له ولو كانت على شئ من العقار التي ثبت فيها الشفعة معانها فان كانت
 موهبة واقتلت في البيع شرطا لم يثبت فيها الشفعة بل ماخذ الشفعة
 الموهبة والشتر حصصها من الثمن وان كانت غير موهبة ودخلت في
 البيع شرعا احرها الشفعة لدخولها في مطلق البيع ولو لم ينفق احرها
 الى ان ما برت احرها بعد التاخير والحكمة هذه بان حصة علق
 بها قبل ذلك وزايدتها كزيادة الشجر من سوتها وطول اغصانها
 قال الرافعي وفي العوفا في بعض جري الطاحونة وعبان فالوجه
 في القمار التي لم يور قول كالمترى العقار الذي ثبت فيه الشفعة
 كالمرواها حصص المصنف بالمتنظر لما فيه من الحث وهو ان حصة
 الداران كان في حجب نافذ لم يثبت الشفعة فيه اصلا لان مثل
 هذا الدرب غير ملوك وان كان في حجب غير نافذ وقد مر في باب
 الصلح ان الدرب ملك مشترك بين سكاك فان باع احدهم نصيبه
 من الممتصين والمشارك الشفعة فيه ان كان منقسما بالمعنى الذي
 تقدم وان باع الدار بتمرها فلا شفعة لشركاء المهر في الدار بتمرها
 لم فيها فصار كالموابع شقفا من عقار مشترك مع عقار غير مشترك وان
 ارادوا اخذ الممتصين نظرات كان للمترى مراعاة الى الدار واكله
 فتح باب اخر الى الشايع لم يثبت فيها الشفعة لما فيها من ضرر بالمترى
 وانما اشتهر الشفعة لدخ الضرر فلا يزال الضرر بالضرر وقول المصنف
 امكن الشايع فتح نصيب الشايع على نزع الطامض اي او امكن
 الى ان يبيع في باب له وقد بين على ظاهر من غير تقدير خافض فان

امكن

امكن سعدى نفسه لكن قول اظهر وصفت المعنى واما في الشايع
 وعلم على صاحب الشريع وجعل امكن معني يمكن على اشار المصنف
 بالحققة مع هذا قوله للشريك اي الشفعة للشريك وان كان كذا
 في الجار له صفا او مقابلا لقوله عليه السلام الشفعة ففالم يقسم فاذا
 وقعت الحدود وحرف الطرف فلا شفعة قوله لو ارث مريض انما
 خص الوارث المذكور بالتقسيم لما فيه من ابراهام وقوع البيع من المريض
 وصورة ان يبيع مريض في مرض موته شقفا من عقار له جنى
 مع مجابة كالموابع شقفا مساوي الغنى بالف ووارث المريض
 شريك في ذلك العقار فصح البيع وباعه الوارث بالسعد لان
 مجابهة البائع مع المسمى وهو احصى عنه والسعيح تمكك عليه
 مجابهة معه من المريض قوله والولي اي وكالولي يعني ان لا ياب
 او الجدا اذا كان شريكا للطفل في العقار يثبت له الشفعة فيما باعه
 من نصيب الطفل وكذا اذا اشترى الطفل شقفا من عقار له فيه
 شريكه كان له في ذلك الشفعة لقوله وولته ودفور شفعته فلا يهتد ولهذا
 كان بيع مال الطفل من نفسه وبمكسره واما الوصية والقيم اذا باع شقفا
 للطفل وهو شريك له فليس له اخذ الشفعة منه لو مضى منه لم يور
 ان يترك النظر ولا شقفا للطفل وسامح في البيع لبايعه بالشفعة
 وهذا كما انه لا يملك من بيع مال الطفل من نفسه ولو اشترى شقفا للطفل
 وهو شريك في العقار كان له في ذلك ما يملكه من ثمنها اذ لم يور في الثمن
 لما خذ منه قوله ممن طرا الى قوله الولد اي ثبت الشفعة للشريك ممن طرا
 ملكه على ملك الشريك وعدى الشفعة من لمتهمها معنى في هذا الشفع
 اخذ والمشتري ما خذ منه بشرط ان يكون ملك الماخوذ منه طاريا
 على ملكه خذ حتى لو اشترى عقارا معا لم يثبت له صلاهما شفعة على الآخر
 باستواهما في وقت حصول الملك وبشرط ايضا ان يكون المالك
 الطاربي معاوضه فلا شفعة في الموروث اذ لا اخيار للوارث في
 خلاف من ملك اخيارا فانه كان حصة ان لا يدخل على الشريك ولا
 نصيبه فاذا لم يفعل سلك الشريك عليه وفي الموهوب والموصى والواهب الموهب

والموصى له بعد المنة من الواهب والموصى يقول بمرحها ولو اخذ الشفع
لم يخذ عن اشتقاق وتسلط فلا يكون مقارنا منه ووضع الشفعة على ان
ياخذ الشفع بما اخذه المملك فلو وهب بالموافق ثبت الشفعة على
لمنه ملك معاوضة وبأخذه قبل القبض لم يضر بها اعتبارا للمعنى
والمالك العايد بالاقالة لشفعة فيه لما ترقى البيع انها فسخ لم يخلو بها
الشفعة كما لم يخلو بالمرقة بالعيب من الفسوخ وان كانت شتمت
على تيراد العوضين فليست لها احكام والمعاوضات المبررى انه معين
فيها العوض الاول ويدخل في قوله معاوضة ما اذا جعل الشفع لغيره او
او جعل في جعله او راس ملكه سلم او صداقا لم يرد او عتقه لما اوجزها
عليه او صالحه عليه عن ملك او دم او جراحة او جعله المكاتب عوضا عن العوم
ثبت الشفعة في جميع ذلك قاسا على الشرى بما مع المعاوضة ولو اؤمضه
شقصا قال في التمه العوض صحيح والبيع لغيره اذا ملك المبيع في الشفعة
في الجعالة انما ثبت بعد العلم بان المملك حينئذ محصل للعامل ولو
بذل المكاتب شيئا عوضا عن بعض العوم ثم بخر ورق بطلت الشفعة
بطرا الى عروجه اخرا عن العوض ولو قال مستولرة ان خدعت ولدي
شرا بعد وفاتي فلك هذا الشقص محدمة ملكك الشقص وبطلت الشفعة
لانه وصية معتبرة من الثلث كسائر الوصايا والخدمة شرط للاسحقاق
عوض قوله وللشركة اى والشفعة لكل واحد من الشركاء بقدر ملكه
بريدانه اذا اعتقد المسكون للشفعة وبما وثب حصصهم كما اذا كانت دار
من ثلاثة لم يخدم بصفتها وللثاني ثلثها وللثالث سدسها وباع اقدم
نصيبه ثبت الشفعة للعوض على قدر حصصها على عدد رؤسها لان
الشفعة من مرافق الملك فيقدر بقدر الملك كحسب الجدة المشرك بالبيع
والثالث فلو باع صاحب النصف في الصورة المذكورة نصيبه اخذ صاحب
الثلث مثلى ما اخذه صاحب السدس ولم يجعل بينهما بصفتين واما
اذا استوت الحصص فلا اسكان ويؤخذ من اطلاق قوله وللشركة انه
لم يعتبر اتحاد سبب الملك حتى لو ملك شركاء سبب واحد وغيرهما
من الشركاء بسبب آخر باع احد المالكين بالسبب الواحد نصيبه لم يحص

الشفعة بصاحب بل ثبت لجميع الشركاء كما لو باع احد الشركاء في الدار نصيبه
من رجلين او وهبه ثم باع احد الشركاء نصيبه من ذلك النصيب
لم يخصص الشفعة بصاحب بل ثبت له وللشريك القديم وكذا لو كانت دار
لشخص فمات عن اثنين ثم مات احدهما عن اثنين ثم باع احد هذين
نصيبه لم يخصص الشفعة باخذه بل ثبت له وبه قوله ولو وصى المشتري
اى ولو كان في علم الشركاء المشتري ثبت الشفعة لجميع الشركاء حتى ثبت
للمشتري ولغيره من الشركاء بريدان المشتري لو كان له في الدار شركة
قد يمه بان كانت من ثلثة اثلاثا حلا فباع احدهم نصيبه من احد الآخرين
كان المشتري مع الشريك تلقى شريكتين في الشفعة استوائهما في الشركة
فلا ياخذ الشريك تلقى الا نصف المبيع ولم يطر الى بعض النصف على
المشتري فانه لن يميز من دخوله في هذا العقد ولو قال المشتري لشريكه
خذ الكل او اترك الكل لم يملك به قوله وان يعود بعد اى
وللشريك به خذ بقدر امك وان لم يكن ملكه سقرا عند خذ بل بقدر
يعود وذلك كما اذا باع احد الشركاء نصيبه بشرط الخيار للمشتري
ثم باع الشريك تلقى نصيبه قبل ان يفسخ الخيار ساق للمشتري به قوله
الشفعة ساق على ثوب ملكه في زمن الخيار وان لم يكن سقرا فيس
وانما سقرا فيما بعد ولو فسخ البيع بطل حكم الخيار قبل ان يفسخ الشفعة
بطلت شفعتها ان ولنا الفسخ برفع العقد من اصله وان قلنا برفع حصص
فهو كما لو باع ملكه قبل العلم بالشفعة وان فسخ بعد فسخه فالحكم في الشفعة
وان فسخ بعد فسخه فالحكم في الشفعة كما حكم في الروايد الحادثة في زمان
الخيار ولم يؤخذ الشخص بالشفعة اذ ابيع بشرط الخيار للعاملين او للبائع
وصه لما فيه من ابطال خيار البائع وبما سبيل الشفع الى اضرار البائع
وابطال حقه بخلاف ما اذا باع مع شرط الخيار للمشتري وصه حيث لا يفي
في الشقص اياه والشفعة ملط عليه بعد لرفع العقد وقبله اولى به
وتم يفرق اى ولم يفرق في شذو بالشفعة شقص واحد في عقد واحد
فليس للشفعة ان ياخذ بعض الشقص المبيع في عقد واحد ويترك البعض لما فيه
من ضرر بالمشتري بل ان باع كل حقه او ترك فانه فاعن بعض حقه سقطت

شفعته في الكل لا يمنع السعيف كما لقصاص اذا عفا المحقق عن بعض
سقط كله وفي الشامل انه لو اشحق شقصا بالشفعة فجاء وقال اخذ
بصفة سقطت سفعته في الكل وبلغ من قوله سفعه عقد انه يجهل
المفروق في شقصي عقد وفي شقص عقد من اما الاول فكل لو باع
شقصين من دارين في صفة واحدة والثريك فنهما واحد ويجوز
للمشرك ان يأخذ احد الشقصين دون تلقوا انه لا يقضي الى التبعيض
الذي لا يوجب الضرر وهو بعض الشيء الواحد فان تعدد الشريك
في المالك المذكورة بان كان الشريك في احدى الدارين غير الشريك
في الاخرى فلا شبهة في جواز امتصاص كل منهما على اقل ما يوثق به واما
الثاني فكل لو اشترى اثنتان شقصا واحدا من شخص واحد فله بيع ان
يأخذ بصفة احدى ما فاقه لانه لا يفرق على كل منهما ملك وان تعدد الباع
بان باع اثنتان من شركاء الدار شقصا من واحد جاز التفريق ايضا بان
يأخذ الشفع حصته احد الباعين لان تعدد الباع يوجب تعدد العقود
المشترى فصار لكل لو ملك بعقد من قوله وان عفا واحد اي اذا
اشحق اثنان فعفا واحد منهما عن حقه سقط حق العافي وثبت الحق
بكله للآخر فان شاء ترك الكل وان شاء اخذ الكل وليس له ان يعطى
احد حصته لو لم يعفو لما فيه من المفروق على المشتري وهذا هو المراد بقوله
احد تلقى الكل اي ان شاء لانه يلزم له ضد قوله كما لا يظن الى اخذ
اي اذا عفا احد الشريكين عن حقه في الشفعة احد تلقوا الكل كل حاضر من
الشركاء فانه اذا اراد الاخذ احدا لكل فلو كانت دارين اربعة بالسوية فباع احدهم
نصيبه وثبت الشفع للباقيين ولم يحضر منهم الا واحد فليس له الاقتصار على حصته من
الشقص لانه ربما لم يضر العاقلان مسوق الشقص على المشتري ولا كان الصبر
الى ان يحضر لكنه يحترس ان يأخذ الكل او ترك الكل ثم اذا اخذ الكل
فحضر احد العاقلين ساطع في الماحوز بان يأخذ منه بصفة بصف الشريك
لم يكن الا سبعان فاذا حضر الثالث فلم ان يأخذ من كل واحد منهما بلثلث
فذلك وحسب كصالحه سواء وهذا معنى قوله فيما بعد ثم قاسمها الثالث ولو
اراد الثالث ان يتصا على اخذ ملك الشقص ثلث المخرج ايضا لان احده

اسے

١. الثالث ما يفرق الحق على له ول إذا لمحت ثبت لهم الاثنا واحده والثالث
يفرق الصفقة على المشتري وعلى هذا يتحرر الثاني من المشتاطرة
فمن أخذ الثالث كما صرح به في الكتاب وقوله لما فاما حصار له من فوائد
يشترى ان لا يتوخى له ولك من المناخ وحصار له من التجرع و الثمر وسائر
الفوائد سلم له فلا يزاوجه الثاني والثالث فيه وكذا الثالث لما يزاوجه الثاني
فما حصار له بعد المشتاطرة من الفوائد كما ان الشفع لما يزاوجه المشتري فيها
قوله وعهدته عليه اي ولو خرج الشقص مسحقا بعد الترتيب المذكور
كانت حصة كل منهم على من قبله مروج له ول على المشتري ستة منه كل
الثلث ورجوع الثاني على له ول ستة منه نصف الثم ورجوع الثالث على
له ول من ستة من كل منهما ما دفع اليه من القلک وتسلم الثم فيها ستة هكلا
وقع قوله ثم قاسمها الثالث تقدم معناه ولو قدم المصنف ايضا لكان
احسن اعدم اصحاب من قوله لما فاما حصار له الى آخره بالثاني وتاخير ذكر الثالث
قد يوحى له خصص ول لو كان الثاني احد من له ول ثلث ما في يده
ثم قدم الثالث واراد ان ياطرعه ول نصف ما بقي في يده ولم يعرض للثاني
فلا كلام قائم في اليمه وهكلا قد يظهر ما ول قول المصنف ثم قاسمها الثالث
وان اراد الثالث في الصورة المذكورة المفروضة ان يأخذ من الثاني
ثلث ما في يده فلم ذلك لانه يقول ما من حصة له ول منه ثلث فان ترك الثاني
حصه حيث لم يشاطر له ولي فلا يلزم مني ان ابرك حقى قال له صاحب ثم
له ان يحى الى له ول مقول له صم ما معك الى ما اخذ له لبقته نصفين فلما
منها وبما تقدم والشقص هكلا انما يصح منه من ثمانية عشر لما يحتاج اليه
عدله ثلث وثلثة ثلث واقلا تسعة حصار منه ثلث في يد الثاني وستة في
يده ول ثم يخرج الثالث ويد الثاني واحدا ونفقه الى الستة التي في يده
تكون سبعة بعتسائها والسبعة لما ينقسم على اثنين في تسعة صلبة ثمانية
عشر كان الذي بقي مع الثاني اثنين باحد كما مضى وس في المضروب
به الستة وليكون اربعة فهي حصته ببقى اربعة عشر من له ول والثالث
الكل منها سبعة واذا كان ربع الدار ثمانية عشر كانت حصة اثنين وسبعين
قال الله في هذا ما ذكرناه لا يكونون وفقوا عن ان يشرح قوله ويملك

وملك الشفع العصى بلفظ من جهة لقولك تمكنت او احدث بالشفعة
او احدثت لها خذها وطعنوم قوله في حق الشفعة وانا مطالب بها مقام
قوله ملكك او احدثت من المطالبة بغيره في التمكك والملك لا يحصلان
بالرغبة المجرة واشترائهم كون اثر معلوما للشفع في التمكك مع عدم شرائهم
ذلك في الطلب يدل على انه ملكك بالطلب قوله بما صار مقبولا
اي وملك الشفع مع ما كان غير منقول وقت الشراء كما لبناء ثم صار
منقول بعد ذلك بانه يندفع فاد اشترى شقضا من دار ثم انهدمت من
غير تلف شيء من اجرائها اخذ الشفع العصى مع النقص بمسح الثمن منقول
عرضت بعد البيع ويعلق حق الشفع به ولا عتار حال جريان العقد
ولهذا لو اشترى دارا فانهدمت يكون النقص والعصى للمشتري وان كان
العض لم يخلع السع لو عرضت من قبله قوله برضا المشتري اي
يملك ما ذكر بلفظ نحو ملكك مع رضا المهرى الى قوله يعني ملك في المهر
بجوه اللفظ بل يعتبر مع ذلك احدا موثله احدها رضا المشتري بكون الثمن
في ذمة الشفع وطعن طمع رضاه بذلك ان يعلم الشقص اليه الشفعة
معاوضه وملك في المعاوضات بسوقف على العرض ولا عفي انه
لوياع شقصا من دار عليها صفا محرز فب او حصة باصهما وجه القابض
في المجلس ولم يجز الرضا سقاء الثمن في الزمة بعد التفريق وثانها فضاء
القاضي له بالشفعة بعد اثبات حقه فيها عنده وطلبه لما لم يكن الشفع من
منه المشتري شرعا حتى كان العقد عقدا له اذ انما من لا يخرق
الترك فاذا طلب وتاكد طلبه بالفضاء وجب ان يحكم له بالملك ولا
يقوم اشها عدلين على اخسار الشفع مقام فضاء القاضي بها لغيره
وهذا هو المراد بقوله لا يبالا شيئا وذلك لما سلم الشفع الى المشتري مثل
التم الذي سلمه المشتري ان كان مثليا وقمة ان كان منقلا فان
امتنع المشتري من تسليمه حتى يبينه او يرفع الامر الى القاضي حتى يبينه
الملك واذا ملك الشفع الشقص باحد الطرفين لا يبين لم يكن له ان يجبر
المشتري حتى تسليم الشقص حتى يوقى الثمن وان كان المشتري قد
سلمه قبل ادائه الثمن اذ لم يبين ان يوضحه بان اقر حقه واذا لم يكن الثمن

حاضرا وقت التمكك اهل ثلثة ايام فاذا انقضى ولم يحضر منحه الحكم
ملكه قوله وقمة يوم العقد في المقوم يريد ان الذي يدعى ان يملك
ليس مع المشتري فما اذا كان الثمن مقبولا وقمة يوم العقد على الشقص
طعن اسبق العقد با بطلان الخيارات يوم العقد هو وقت اثبات
العصى ولحقاق الشفعة قوله كما يبيع الى قوله احمله للمقوم
وعنها ما قد يكون مثليا فاذا اصدق امراته سقضا احده الشفع مهر مثلها
لان المضع مقوم وقمة مهر المثل وكذا اذا خالها على شقص ولا اعتبار
بمهر مثلها يوم النكاح ويوم جريان السنة ولو منع المطلقة شقص احد
الشفع بقمة مثلها لما لمهر بان المنفعة هي التي وجبت بالطلاق والشقص
عوض عنها ولو اخذ من المكاتب شقصا عرضا بين الزوجين اخذ الشفع
مثل الزوج او يبعثها ان كانت مقومة ولو صالح بين الزوجين على شقص
احده الشفع بقمة الزوجين والدية ولو جبر الشقص لغيره لمصلحة في جارك
او راس ملك في السلم احده في الاصل بقمة المصلحة وفي الثاني مثل السلم
فه او قمة ان كان مقبولا قوله وحصة اي وملك الشفع الشقص
بقوله ملكك مع تسليمه مثل ما بذل او تسليم حصة الشقص مما بذل ان باع
الشريك الشقص مع منقول كسيف صفة واحدة فهو زوج الثمن عليهما
باعتبار قمتيهما واخذ الشفع الشقص حصته من الثمن باخذ المنقول وان
كان من مصالح العقار كالليران والآب الحرب والعبد العاملة البستان
ثم النظر في قمتيهما الى يوم البيع فانه وقت المقابلة وكذا اذا بيعت الشقص
سلف ما غره بالعقد كما لو يلف بعض الوجه بان عشيها السيل معروفا اخذ
الباقى حصته من الثمن وكذا لو يلف السقف والحدان نحو احراق بناء على
ان لا يبين كما حد العبد كطراف العبد وصفاته ولا فرق بين ان يكون
الملك باقيا مما وانه او بان يلف منقلا ولو بعيب الشقص بما لا يفرق بالعقد
كالسواك صراد او انكسار يبيع او اضطراب سقف كذا الشفع من الاضطرار
التي ومن الترك فصارت اقسام النقصان في الشقص بعد بيع ثلثة
احدها ان لا يلف شيء من اجرائه ولكن سقضا بعضها عن بعض بالتمديد وهو
الذي اثار اليه المصنف او لا بقوله بما صار منقولا وثانها ان سلف منه ما يفرق

منه بالعقد وهو الذي ذكره أنا والثالث ان مقتضى ما يفرق
بالعقد وهو مدلول عليه بغيره لفظه قوله ولو خسر اي ولو خسر
المشتري سبب بغيره الصفة عليه في صورتي مع الشقص مع المبيع
والعيب بما يفرق بالعقد اما في الاول فيلزم فيها عالما بالحال واما
في الثاني فلا ينافي كقوات بعض المبيع في يد البائع قوله وان خرج
مستحقا اي وان خرج الثمن الذي بذله الشفع مستحقا لغرض لم يطلعه
من الشفع وان كان عالما به لم يقصره الطلب ولا خذوا الشفعة
لم يحق مال معين حتى يطل باسحقاقه واذ لم يطل ابدل الشفع
بالثمن المستحق غرض والمفهوم من اطلاق قوله ابدل انه لا فرق بين كون
ذلك الثمن معينا بان قال عليك الشقص هذه الدلهم او غير معين
بان قال عليك مائة درهم ثم بعد الدلهم المسحقة قال النواوي الصحيح
الفرق بين الحالين ثم اطلق الراجح او لا عر كايه تمام وجهين في
انا ستن ان لم عليك باء او المسحق ويصير لان الى ملك جديد او يقول
ملك والثمن من عليه ان في آخر الفصل عند شرحه الفاظ الوجيز قال
لكنه يعنى الغرض حكم بان المظهر ان ملكه لم يطل وهو لا في المفهوم كالمع
الجمهور يستلزم في طالع العلم والذي يفرق من انصار المصنف على قوله
ابدل انه لا يحتاج الى ملك جديد بل يكفي مجرد به بدال واهلهم وخروج
الثمن الذي بذله الشفع زنا اي عا ساخر وجه مستحقا فلا يطل الشفعة
وعلى الشفع به ذلك واذ اعلم ان الشفع لم يطل يخرج الثمن مستحقا عما
فقد علم انه لم يطل لخروجه ردا بطريقه على ان لفظ الزيف قد مر
ما يعم الختام والرهق موضح الحكم في الصورين من مطروق اللفظ هو
كله في الثمن الذي بذله الشفع اما الذي يفرق المشتري اذا ظهر اسحقاقه فان
معنا بطل البيع والشفعة وان كان في الزمة فعلى المشتري به بدال
والبيع والشفعة محالما والبائع استرداد الشقص لحيته الى ان بعض الثمن
قوله وطقة اي وطق الشفع حظ البائع بعض الثمن عن المشتري في زمر
الخيار لما مر في البيع ان ذلك لا يحق بالعقد حتى كان لم يعقد الا الباقي بعينه
الخط مستحق الشفع ايضا حتى لم يفرق الباقي ولو وقع البائع عن المشتري

في

في زمن الخيار كان كما لو باع بلاء ثمن فلا شفعه للشرك لانه يصير هبة
على راي وبطل على راي ونعم من قوله زمن الخيار انه لا يلحق الخط
بقود الزرع لانه لا يلحق العقد بل هو امر مستقل قوله وبالعيب اي في
الشفعة ايضا الخط سبب العيب بان وجد بالشفع عيب قبل خذ
الشفع وامتنع الرد به لحدوث عيب آخر فنه عند المشتري وطقة عن الثمن
بعضه حكمه ان يش ككون الثمن حذو من القدر الباقي قوله لا يفاوت
القيمة بعيب العوض اي كالحقة يفاوت القيمة بعيب العوض وذلك
فما اذا اشترى شقصا بعبد مثلا ثم بعد اخذ الشفع الشقص اطلع
البائع على عيب في العبد لم يكن له ملك الشفع كما لو باع المشتري بل
ما خدفته الشقص من المشتري ثم ان كانت مثل قيمة العبد فذال
وان زادت او نقصت فلا يرجع من ذلك الزيادة من المشتري والشفعة
ما فيه بان الشفع قد ملكه بالوصف المدفوع فلا يغير حكمه بعد ذلك
فقوله لا يفاوت القيمة بزيادة التفاوت من معنى الشقص وعوضه فانه
لا يلحق الشفع اذا ردة البائع العوض سبب عيب العوض ولو وجد البائع
العيب بالعبد وقد حدث عيب آخر فاخذ المشتري المثل من متاع
الرد نظران اخذ الشفع الشقص بعينه للعبد سلما لم يرجع عليه المشتري
وان اخذه بعينه مغيبا يرجع عليه بما ابدل من ثمنه قوله وبعضه
اي ولو تصرف المشتري في الشقص ببيع او وقف او غيره ذلك صح تصرفه
لوقوعه في ملكه وسوت حق التملك للشفع لا يمنع صحته كما ان حق ملك
الواهب بالرجوع لا يمنع تصرف المتهب ثم انه مع وقوعه صح ما لم يطل
بل للشفع بعضه بخلاف تصرف المشتري المعلن حيث يطلحق الفسخ
للبيع ونصرف المرأة في الصداق بطلحق الرجوع مطلقا قبل الدخول
الى نصف العين ونصرف المتهب بطلحق الرجوع الواهب والفرق ان
حق الشفع ثابت باصل العقد فلا يمكن المشتري وابطاله وحق البائع
والرجوع لم يطل بالكلية بل يسقط الى الثمن والقيمة ولو كان بان تصرف المشتري
لمنع الشفع ولا خذ الشفع لانه ابطال حقه بالكلية واما الواهب فانه رضى
سقوط حقه حيث سلمه الى المتهب وسلمت عليه ولم يرد من الشفع رضى لا يسلم

قوله واذا باع اي اذا باع المشتري الشقص او تصرف فيه بما ثبت فيه الشفع
كما صدق فالشفع بالخيار ان شاء تصرفه واخذ الشقص بالبيع سواء كان
يكون فيه الثمن اقل او من جنس مواعيل اسروان شاء لم يقصه واحله واما البيع
الذي لم يثبت فيه الشفعة كالوقوف والهبة فهو الذي معناه ان اراد
لاخذ الشفعة قوله ومنع اي ومنع الشفع من المشتري الشقص بالخيار
يعني اذا اشترى بشرط الخيار و اراد رده والشفع يريد اخذه بالشفعة فله
منه من الرقة وكذلك اذا وجد المشتري عيبا بالشقص و اراد رده
واراد الشفع اخذه و يعني يكونه معيبا كان اولى بالاجابة منه حقيقة سابق
على حق المشتري فانه ثابت بالبيع ومان العرض الطاهر للمشتري ان شاء اطلاق
والوصول الى الثمن وهذا العرض صالح باخذ الشفع واما لو قلنا ان المشتري
حق الشفع بالكلمة ولو قد منا الشفع حصرا للمشتري مثل الثمن او قيمة فعلى
لورقه بالعيب قبل طلبة الشفع ثم طلب الشفع احب وضخمة او يقول
سنا ان الرقة كان باطلا ولو اشترى شقصا و اقل من الثمن ف اراد البائع منع
البيع والرجوع الى الشقص بسبب فلا من ياتي و اراد الشفع لاخذ بالشفعة
قديم الشفع وكذلك لو اصدق امرأته شقصا ثم طلقها قبل الدخول والبيع
يريد اخذه بالشفعة فله اخذ نصفه وهو اولى من الرجوع في المصنف
فله من رجوعه الى الزوج بالشطر بعد ما له عليه ان حقه ثبت بالعقد
و حق الزوج ثبت بالطلاق وحق البائع بالثمن فلا من او سبق الحقين اولى
بالرعاية وايضا فان حق الشفع اقوى من حقهما اذ للشفع بقص تصرف
المشتري وليس للبائع بعض تصرف المشتري عند افلاسه واما للزوج بقص
تصرف الزوجية كما تم وايضا فلولم يقدم لبطانة بالكلية ولم يبطر حق البائع
والزوج بالكلية بل ينقل الى البدل قوله ما بالعيب اي ومنع الشفع بوجع
البائع الى الشقص بافلاسه من المشتري ما رجوعه اليه بعيب العوض فلو باع
شقصا بعد ثم وجد بالعيب عيبا و اراد رده والرجوع الى الشقص و اراد
الشفع اخذ الشقص لم يكن له من البائع والرجوع الى الشقص هذا ما اقول
بهام فيه طريقة قاطعة و فرق بينه وبين ما اذا اراد المشتري رقة الشقص
وزلجه الشفع حيث كان فيه قولان البائع يعني الرقة في غير حق الشفعة

بناه

بنيته في محلها و اما كالم الراخي والنواوي بمقتضا عدم الفرق ان
الحالات في صورتين واحدهما كون المذهب في هذه الصورة كالمذهب
فما تم قوله والزوج بالجر عطف على البائع اي ومنع رجوع البائع
والزوج وقد يجوز فيه النصيب عطف على مفعول منع اي ومنع الزوج
من الرجوع وقد مررت المسألة شرحها قوله والقول للمشتري اي والقول
قول المشتري في انكار شريكه الطالب بالشفعة بان المصنف عدم الشك
ويحلف على نفي العلم شريكه لا على نفيها فان نكل حلف الطالب
على الب و احد بالشفعة و لذلك الحكم لو انكر يقدم ملك للطالب على
ملكه وكذا لو انكر الشري وقال ما اسريت هذا الشقص بل ورثته او الهبة
ويحلف على ذلك وان نكل حلف الطالب على البت و احد بالشفعة
واذا حلف المشتري على نفي الشري لم يثبت الشفع اما ان نفي البائع
كما سأل يعول في الشري والشري اي في انكارهما عند اخذ المصنف
والطالب فيها وكذا القول قول المشتري عنده خلافا في قدر الثمن
المشتري به الشقص بان قال المشتري اسرته بالف وقال الشفع
بل بحسبه لانه اعلم بالعقد الذي باشره من الشفع ومان لا صير بقاء
ملكه الى ان ينزع منه بما سمعان على سحاف لا سريخ به قوله و جعل
اي والقول للمشتري في جهار قدر الثمن صورة المسألة ان يسمى الشقص
كف من الدراهم مثلا وسعد الوقوف عليها لملفها او لغنيها و لم يبرح
البائع باحضارها ولم يلب الخاضع من مقدارها او بصدقة المشتري والشفع
وصنف فالشفع له حالان احدهما ان يعين قدرا او يقول اسرته وكذا
ان قال المشتري لم يكن معلوم القدر يفسع منه ذلك ويحلف عليه لانه
مختار ويحلف ما اذا ادعى انسان على غيره الفاق قال المصنف عليه ما اخرج
كم لك على حيث لا يفسع منه ذلك فان الماتج ههنا هو الشقص على الثمن
انجوهك وسعد صدق المشتري لا يمكنه اخذ بالشفعة وكان ذلك انكار الله
في قدره فقول المصنف ان قدرا شاة الى الحادثة ولي ويحق ان يعين
الشفع قدرا في دعواه وانما جعل ذلك شرطا في كون القول للمشتري
في لقائه الجهر لما سأل ان الشفع اذا لم يعين القدر لم يسمع دعواه فلا يقبل

مخلف المسمى حينئذ قوله وسقط أي وسقط الشفعة حيث جاز
قدرا المشتري لمن أحاط بالمجهول غير ممكن قوله ولا يسمع وهو العلم
إشارة إلى الحالة الثانية وهي أن لا ينعين الشفع في قدر بل يدعى على التمسك
أنه يعلم قدر الثمن ويطلبه بالسان فلا يسمع هذه الدعوى حتى يحضر
مخلف المشتري حينئذ أنه لا يعلم قال الأصحاب وعلى هذا فطر
الشفعة في ذلك أن ينعين قدرا فإن وافقه المشتري فذاك وإلا حلف
على نفسه فإن نكل استدل بنكوله وحلف على عنته وإن حلف
المشتري زاد وأدعى ثانيا وهكذا نفور إلى أن نكل المشتري فنفسد
الشفعة بنكوله وحلف وهذا لمن العين قد يستند إلى الخوف بدليل
جواز الحلف على خطابه إذا سكنت نفسه إليه قوله وإن أقر
أي وإذا اختلف الشفع والمشتري في الشري فقد قرأت القوت
للمشتري في أنكار الشري حتى لا تثبت الشفعة إذا لم يقر الباع
الذي هو الشريك القديم بالبيع فإن أقر الباع بالبيع والمشتري
بنكوه ثبت الشفعة لمن أقر لم يضمن إثبات حق للمشتري حتى
الشفعة فلا يبطل حق الشفع بانكار المشتري وعلى هذا فيسالم
الشفعة الثماني الباع أن لم يعترف ببعض الثمن بأخذ الشفع
منه ويكون عهده عليه لأنه سلفى الملك منه وكان الشفع
في هذه الصورة هو المشتري وإن اعترف الباع ببعض الثمن
قرر الثمن يد الشفع كما يقرر المقرر به في يد المقر عند كذب
المقر له قوله وإن أجبر أي وإن أصبر الشفع موقوف رواه
بيع شريكه السقف بل إلى طلب لاخذ بالشفعة ولو أقر الطلب
بطل حقه لأن الشفعة على الفور لما في الحديث من قوله علم الله
الشفعة كحل العقال أي أنها نفوت إذا لم يبرأ إليها كما لا يخفى
الذي محل عنه العقال قالوا ولما فيها حق خيار ثبت منه في البيع
لدى الضرر وكان على الفور قياسا على الرد بالعيب فكأنهم
اعتبروا بقولهم ثبت منه عن خيار الشرط وقد علم من خيار المجلس وفيه نظر
ودخل في قول المصنف معقول رواه عدل واحد مما كان أو عبدا ذكر

أو انني لم أختار وأخبارهم مقبولة قوله ما إن غاب أي لم يزل المبيعة
ما إن غاب شفع آخر وهو شرك فان للشفع الحاضر والحالك هذه
باجتر الطلب إلى حضور الشريك لأنه تاخير لعذر في أن لا ينفذ
ظاهرا في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه إذا الحاضر إذا أراد لاخذ بل منه
أخذ الكل ثم إذا حضر الغاب شاطعه على ما مر قوله أو أجل
الثمن أي وما إن أجل الثمن مع الشفع كما لو باعه بالثمن إلى سهمه فإنه
لا يلزم الشفع المبررة أيضا بل هو الخيار بين أن يعجز ولا يأخذ
الشفع في الحال وبين أن يصبر إلى أن يحل ثم حل لحقته بدل
الحلف ويأخذ الشفع وليس له أن يأخذ بالحلف موقفا بل من الدم
مخلف فقد لم يرضى المشتري بزيادة الشفع وإن رضى الباع بزيادة
المشتري ولم يكن الرام وسقط الحلف حال لما فيه من جفاف ولا
يجب منه المشتري على الطلب قوله أو كذب أي وما إن
كذب المحبر في حضي الثمن قال باعه بالدينارين وكان البيع
بالدرهم فترك الشفع المبرر أو عفا فإنه لا يسقط حقه لأنه ربما
يجد الدرهم دون الدينارين وكذا لو كذب في نوع الثمن كالتسليم
والهروى وكذا لو كذب في قدر الثمن فأجبر بالمال ما قال باعه
بالفلس وكان البيع بالفلس فحلف ما لو كذب ما لم يضمن فقال باع
بالفلس فحلف ما إن أنه بالفلس فإنه تسقط حقه لأنه إذا لم يرغب فيه
بالفلس فالفلس أو لم يفتقر المصنف أو زاد أي في قدر الثمن اختار
عمله نقص قوله أو في قدر البيع أو لم وان كذب المحبر في قدر
البيع ما إن قال باع كل نصيب ما إن باع بعضه أو بالعكس فإنه لا
يبطل حق الشفع بترك المبرر أو العفو عنه بقا يرغب في الكل
دون البعض وبالعكس نعم أو قال باع كله فترك المبرر أو عفا
بما إن أنه باع بعضه بالفلس بطل حقه لأنه إذا لم يرغب في الكل بالفلس
ففي البعض به أولى فليس بالكذب في قدر البيع عذرا على كل
حال وكذا لو كذب في المشتري فقال باعه بدينارين وكان البيع بدينارين
لم يبطل حقه بترك المبررة والعفو ومن ذلك أن يقول المشتري اشتري

لنفسه ثم بان انه كان وكيل او قال المخرى باعه من فلان ثم بان انه
باعه منه ومن غيره او ناكس وكذا لو قال باعه بكذا حالا فعفا
ثم بان انه باعه به موقلة او قال باع بكذا الى شهر فان انه الى شهرين
لا يبطل حقه في شيء من ذلك ترك المبررة والعفو بخلاف ما
قال باع بكذا موقلة فعفا ثم بان انه باع به حالا قوله بالعاده اي
بكر الى الطلب بالعادة ولم يكلف ابتداء على خلاف العادة
بالعدو ونحو بل يرجع منه الى العرف ما بعدت منه بقصر او توانا
في الطلب سقط الشفعة وما لم بعدت بقصر لم يبرأ من عذر به
لم يسقطها ولم يحق ان اعتبار الفور والمبررة انما يكون بعد علم
الشفعة بالبيع اما اذ لم يعلم حتى مضت سنون فهو على حقه قوله
نفسه او نابه اي لم يتعنت اي يكون المبررة الى الطلب بنفسه
بل اما نفسه او نابه قوله وان اثم الى قوله عن الممن اشار الى
ما لم يخل بالمبررة ويكون عذرا في التاخير واعلم ان الله عذر على غير
احد مما لم يظفر زواله عن قريب كالمرض المانع من المطالبة فسخي
للمريض ان يوكل ان قدر عليه فان لم يفعل بطلب سبعة والخوف
من العدو كالمرض وكذا الحبس ان كان ظملا او بدنت وهجره
وعاجز عن سنة عسار ومن هذا ضرب الغيبة فاذا كان المشتري في
بلد والشفعة في غيرها فعلى الشفع ان يخرج طالبا كما بلغه الخبر
او بعث وكذا ان يكون الطريق مخوفا او كان حق مخط او برد
مفوط ويجوز التاخير الى ان يجد رعبه بصحبها هو او وكيله من زوال الخطر
المفوط او البرد المفوط الضرب الثاني ما سطر زواله عن قريب بان
كان مشغولا بصلوة او طعام او قضاء حاجة او في حمام فلم يأت تمامه ولم
تكلف قطعها على خلاف العادة وان كانت الصلوة بقاء ولو دخل وقت
الغسل او كل او قضاء الحاجة فلم ان سبعا بها فاذا فرغ طالت الشفعة
ولم يلزم حصف الصلوة ولا مضار على اقلها بحري ولو لقي المشتري
فلم عليه لم يبطل شفعته لان الله يقول الكفر هو الله وكذا لو دعي
بالركن كان قال بارك الله في شفعة مسك لم يبرأ قد يدعوها ليركبها

نصفه مباركة وكذا لو قال بارك الله لك نزيك قوله لك وكذا لو بحث
عن الثمن فقال ليكم اسريت لانه ان تعلم قدر الثمن فلا بد له من البحث
عنه وان علم ويجوز ان يريد اود اقرار المشتري كحالة سارعه فيه
ولو قال اسريت رخيصا وبالشبهة ثم عصبه بالطلب بطل حقه لانه
فصول ما عرض منه ولو اقر الطلب ثم اعند مرض او صبر او غيبة
وانكر المشتري فالقول قول الشفع ان يعلم الحاضر الذي يدعيه
والما لم يصدق المشتري ولو قال انما اخبرت لاني لم اصدق المشتري
فان اخبره مقبول رواه بطل حقه والما فلا قوله ثم اشهد اي كان
عجز عن المبررة بنفسه ووكيله اشهد على الطلبية ولو دفعه للهو الى
الحاكم وترك مطالبه المشتري مع حضوره جاز ولو اشهد على الطلب
ولم يراجع المشتري واما الحاكم لم يكفه فان لم يقدر على التاخير لم يلزمه التلف
بقوله اخبر او عذرت بالشفعة ثم في الرد بالعيب قوله فان ترك
اي وان ترك ما قدر عليه من المبررة بنفسه او نابه او الرفع الى الحاكم
ثم لا يبرأ بطل حقه لان السكوت مع التمكن من ذلك مشعر بالرضا
لان تركه تركا منه مؤثرا او تقلي منه فانه لم يبطل حقه لكان العند
ولم يفتي بعد نقله في ترك التوكيل المقذور عليه بل لوجه قال صحها
بطلان الشفعة والثاني لم يبطل والمالك ان لم يلزم منه مؤثرا
نفسه ولم يفته بطل حقه وان لزم احدهما لم يبطل ووافقه النووي
مصحح المصنف علم البطلان بترك التوكيل الذي فيه احدهما
مخالف لتصحها قوله او باع اي وان ترك المقذور او باع ملكه او
وهبه بطل حقه وان كان ببعه او هبته حاله جاهلا بثبوت الشفعة
لانها انما تثبت لبيع سواء المشاككة وضرب المقاسمة وانما يلزم ذلك
من الشكك فاذا باع بصبه او هبته فقد ازال سببه الشفعة ولو باع
او هب بعض بصبه بطل ايضا لانه انما استحق الشفعة بجميع بصبه فاذا
باع بعضه بطل بقدره واذا بطل البعض بطل الكل كما لو عفا عن بعض
الشفعة قوله لانه ان صالح اي بطل حقه ان فعل لم يقل ان صالح
عن الشفعة على ما لا ياهل نفي هذا الصلح خلاف ما اذا كان عالما

بالفساد كما ترى في حق الرد بالعيب قوله او قاسم اي واما ان قاسم وكل
 الشفع الذي وظرفه القسمة مع شركائه والمسمى منهم فاذا قاسم
 الوكيل والشفيع غير عالم لم يبطل حق الشفع لكونه معذورا وهذا
 احده جوه عن شكل الذي ذكره المزني في تصوير ثبوت الشفع
 مع حوان القسمة وله شكلان ينوان المقاسمة ضمن الرضا من الشفع
 واذا رضى الشفع بما لكه المشتري فكيف يعرض ثبوت الشفعة
 مع ذلك وفيه اشكال ثان وهو ان القسمة يوضع الشرك وبرد
 العلة بينهما الى الجواز فكيف يتصور ثبوت الشفع على مذهب
 الشافعي بعد وقوع القسمة فاجاب له صاحب عن شكله اول
 بان صوروا جهة القسمة مع بقاء الشفعة في صورها مقاسمة الوكيل
 على ما قرأنا منها ان جبر الشفع ان البيع بالفسخ يعفو وبقاسم
 او بان الشقص اسفل اليه كسبه ثم يبيع ان البيع كان باقل من المالك
 ولا يسفل كان يعرض فصح القسمة وثبت الشفعة ومنها ان يقاسم
 الشفع المشتري على ظن انه وكل البائع الى غير ذلك من الصور
 واما الاشكال الثاني فاجب عنه بان الجواز وان لم يكن به في
 الابتداء فقد يكفي به في الدوام عند حصول الشركة في المبدأ
 ولم يخرج على الخلاف في بطلان الشفعة فما اذا باع نصيبه جاهلا
 بالشفعة لمن الجواز في الجملة ضرب اتصال صورته التوقيضي في
 وسوء الجواز ولذلك اختلف العلماء في بقاء الشفعة قوله وتسمى
 زرع اي وان زرع المشتري او بغيره في نصيبه بعد القسمة
 في الصورة المذكورة لم يكن للشفيع القلع مجانا كنعان حتى الوجع بالارض
 امرهونه من الفزع مسبق الشفع زرع الى ان يدرك فحصد لم يزل
 اعدا منظر خلاف البناء والغراس ولا يطالب بالرجوع خلاف المعبر اذا
 رجع في الارض المسعانة بعذر زرعها فانه يعمم بالرجوع والفرق ان المشتري
 يزرع ارض الغير والمشتري يزرع ملك نفسه وهذا كما باع ارضا بغير علم
 له بطالبه المشتري بالرجوع مدة بقاء الزرع قوله وناق كالعارة مبتدئا
 وخبراي وناق المشتري بالرجوع مدة بقاء البذر في نصيبه بعد القسمة كبناء

الشفيع

المشتري في العارية وكذلك غراسه فان اصاب المسمى القلع فلا يفسد
 ولا يكلف تسوية الحفر لانه كان متصرفا في ملكه وان حدث في الارض
 نقص والشفيع ان شاركها على صحتها وان شاركها وان لم
 يخر المشتري القلع فللشفيع الخيارات ان يتقار بالرجوع والملك بقية
 يوم لا خد والنقص مع عدم ارش النقص كما ينعرض العارية وهذا
 خلاف ما لو زرع او بغيره في الشقص قبل القسمة فان للشفيع
 القلع مجانا لمحق الشفعة بل بان احد الشرك اذا انفرد بهذه الصفة
 في الارض المشتركة كان تلحق ان يعلق مجانا لغيره في ملك الشرك
 قوله بآب الفراض وكل اي الفراض
 وكل وكل في شيء خاص وهو الجواز بان حصته ان يدفع الى
 غيره ما لم يجزئه على ان يكون الربع منها مسترد في المالك اهلية
 التوكيل في العامر اهلية التوكيل وسعول بما سئل به التوكيل ولا يجوز
 لولي للطفل والمجهول التوكيل في امور الطفل كذلك يجوز ان يقارض على
 مالها مستوى في ذلك باب والجدة وصية ما والحام وامنه واستفاد لفظ
 القراض من الفرض وهو القطع يقال فرض الفار الثوب اي قطعه ومنه
 المعراض سمي هذا العقد مراضا لان المالك امطع قطعه من ماله
 فدفنها الى العامر او لانه اقتطع ويطعه من الربح وتسمى مضاربة ايضا
 اما ان كل واحد منهما يضرب في الربح بسهم او لما فيه من الضرب بالمال والعلب
 واجب على جهة القراض باجماع الصحابة رضي الله عنهم وما روي عن علي
 رضي الله عنه له طي بتم مضاربه وايضا فان السنة الظاهرة وانه بالمساقاة
 وانما حوت الحاجة فان مالك البخر قدما بحسن بجهدها وله مفرع له ومن
 تحسن العمل فلا مال ما يعل فيه وهذا المعنى موجود في القراض ثم للقراض
 اركان منها الصيغة كما في غرس من العقود فاذا قال ضاربك او قارض
 او عاملك على ان الربح سنا كذا كان اجابا صحيحا وشروط منه القبول
 على اتصال المعبر في سائر العقود وكذا لو قل خذ هذه الدراهم وانجو
 فيها على ان الربح سنا كذا امقر الى القبول وان قلنا بان مثله في الكالة
 لا يصح لكون القراض معاوضة ولا تقاس على الجحالة في عدمه فسقار

الى القول لخصاص العراض بعامل محتمل قوله في خالصه قد
الى كثره اشارة الى راس المال في العراض وهو من حمل اركانه
وسقط منه ان يكون خالصا فلا يجوز على الدرامم و الدنانير
المعشونة لانها نقد وعرض يساقي انه لا يجوز على العرض وان
يكون نقدا مضروبا وهو الدرامم و الدنانير دون الفلوس ودون
النير وكل ما ليس مضروب كما في العروض لان العراض معاملة
سبل على اقرار اذ العلم فيه غير مضبوط والرجح غير حوثوق به
وانما حوز الحاجة فخص ما سبل التجارة عليه و يروج لكل حال
وكان معول السرح الى محمد في تحليله لخصاص ما كسبت
على التبعاج وبسط ايضا ان يكون معينا فلور في اليه كسبت كل منهما
الف وقال قارضتك على هذه الدرامم ولو قال قارضتك على
هذه الدرامم ولو قال قارضتك على دين على فلان فامضه
واجز منه لم تجر لان لا يجوز القراض على العروض لعسر التجار والعرض
فيها ومعلوم ان الصرف في الدين اعسر وكذا لو قال للمدين
قارضتك على الدين الذي لي عليك لم يصح وهو اولى بالطلا
ما قبله لان المأمور لو استوفى ما على غيره ملكه لا يرضى القرض
ما على المأمور لا يصير للمالك بعزله من ماله ومضه للآخر بل لو قال
اعزلي قدر عتي من مالي فعزله ثم قال قارضتك عليه لم يصح لانه
لم يملكه ولو كانت له درامم في يد غيره ودعته او غصبها مقارضة
عليها صح لتعنتها في يد خلاف ما في الذمة اما لو قارض على دراهم
غير معنه ثم عندها في المجلس فقد اطلق الرافعي والنواوي الحكاية
والمقام انه يجوز كما في الصرف والسلم وعين صاحب المذهب بانه لا يجوز
ولم يصح بالتصحيح ومعضي اطلاق المصنف تصحيح ما في المذهب
وسقط ايضا في راس المال ان يكون معلوم القدر فلو قارضه على
كيس من الدرامم او صبره مجهول القدر يصح لانه اذا كان راس المال
مجهولا كان الرجح مجهولا وعالفا راس المال في السلم حيث يجوز كونه مجهولا
القدر على احد القولين ان السلم لا يعقد لمصحح والعراض بقدر لمصحح ونحو

من راس المال والرجح ولو دفع اليه ثوبا وقال بعه واذا مضت ثمنه
فقد قارضتك عليه لم يجز لجهالة والتعلق وسقط ايضا ان يكون راس
المال معلوما للعامل مستقل باليد عليه ولو شرط المالك ان يكون
الكيس في يده يوفر الثمن منه اذا اشترى العامل شيئا او شرط ان يكون
اوان يكون الكيس في يد ثالث او يرجع ثالثا لم يجز لانه قد لم يجد
عند الحاجة او لم يساعد على رايه مضبوط علم التعريف والراجح
الى المضبوط والقراض موضوع للتوسع في طريق التجار ولذلك
اجتهد فيه ضروب من الجهالة كما حل بالقوت مع قوله للتجار اشارة
الى العلم وهو ركن آخر في العراض وسقط منه كونه مجازا ولو قارضه
على درهم لشري به الخطه ومطعمها ونحوها وسع الخبر او يحذر من
الرجح لم يصح العراض لهما لهما مضبوطة يمكن له سداد عليها
وهو التجار التي لم تضبط قدرها وليس الحاجة الى العقد عليها فظهر
فيها للضرورة جهالة العرضين وكذا لو قارضه دراهم لشري بخلا
ومواشي او اراضى مولاتك رقاها لثاها او نساها او غلاها
على ان يكون منها لم يصح لانه ليس استر باحا بطريق التجار اذ
التجار في الصرف يبيعون واشترى وهذه النفوايد محمل من عيب المال
لان من صرفه وكذا لو شرط ان يري سكره وبصرطادها لكون الصدمها
ونحو ذلك لم يصح ويكون الصيد للصايد وعليه اجرة الشك للمالك قوله
لم يرقه اي للتجارة لا للتجارة موقفه مطلقا او في البيع لعلم ان القراض
يعتبر فيه بان المدة بخلاف المساقاة لان المقصود من المساقاة القرض
ولها وقت معلوم مضبوط بالمدة والمقصود من القراض الرجح وليس له مدة
مضبوطة فلم يشترط فيه التاقي ولو اوقت وقال قارضتك الى سنة كذا
ومعه من الصرف بعدها مطلقا بعا وشري منه لارض لانه ذلك
كل مقصود العقد اذ قد لم يجد رايها في المدة فلا يصح التجار والرجح
ولذلك نفى ان كان التاقي في البيع وصره بان قارضه الحسنة
فبعد من البيع بعدها دون اشري لانه قد يكون عند عروض عند
اوضاء السنة وضمة العراض ان سمنه العالم ما في من في آخره لم يميز

رأس المال عن البيع فالمنع عن البيع بعد مخالفت لمعنى العقد واما
لو كان التام في الشراء فعد كأن منع من الشراء بعد السنة
وجوز البيع فلا فترتان المالك يتمكن من منع من الشراء متى شاء
فجاز ان يتعرض له في العقد بخلاف المنع من البيع هذا اذا اقتصر
بالمنع مع التام فلو اقتصر على قوله قارضك سنة لم يصح ايضا لم تن
قضية ايهما العراض امتناع التصرف بالكلية وقول المصنف مطلقا يجوز
ان يرد به الحائض اعني التام مع المنع من التصرف وبدونه ويجوز
ان يرد به التام في البيع والشراء مع ما لم يحذف المنع منها وهذا الذي
ناسب قوله اوفى البيع وكما يصح العراض الوقت لم يصح المعلق ايضا
وهو ظاهر ولذلك لم يذكره المصنف قوله وفي ذلك اي لا حاجة مؤنه
ولا حاجة في شيء نكره ان شرط العارض جانب العارض ان لم يكن
مستقفا عليه بالعمد فلو عتق نوحا للجار فيه فسد العراض ان كان
ذلك النوع مما يندد وجهه كالحرث والخيول البلق لمن ذلك يضمن
على المقصود وان لم يكن مما يندد فان كان مما يندد حيفا وشتاء كما هو
والحيوان والحرث والبرص وكذلك ان كان مما لا يندد كالقول في الرطوبة
اذ لم يمنع الخاف فيه في زمان وجهه ويخالف ما اذا قارضه مدة لها قد
يقضى قبل ان يسرع ما عنده من العروض ويحو القول في الرطوبة سهل الفرق
فيه ما لم موجودا واذا انقطع لم يبق عنده شيء ولو قال لم يسر له هذه
السلعة لمن ففما عداها بما لم واسعا وكذا يفسد لو شرط ان لا يسرع
شئى الا من فلان للمصنف واليه تارة بقوله وهو شخص بعين
ولا يجوز شرط المعاملة مع شخص معين سوا كان سا عا لم يفسد من عند
المتاع الذي يجر فيه غالبا ام لا فليس شرط بعين نوع في العراض
للمصرف بخلاف الوكالة لمناها به محضه والحاجة ليس اليها في حال
الحاجة والعراض معاملة معلون بها غرض كل المتعاقدين فيها كان
العامل اربط يلا كانت اقضى الى مقصودها واذا جرى تعارض
لم يكن للعامل مجاونه كافي ما يرا القواعد المستفاد ولواذن في البر
جاز له الصرف فيما ليس من المشوج من لا يسم والخطر والكمات والصفي

دون البسط والفرس وكذا المكية على ما صحح النواوي لمن ما به لا يصح
بزازا وان كانت ملهية قوله ومحرقة اي ولا مع حرفة فانه لم يصح
ايضا كما لو قال قارضك على هذا اللباد لشئى به فقلنا ونعزله
او عرله ونسجه او ثوبا ونقصه لما قرمن ان مثل ذلك يمكن له استجار
عليه مستغنى عن العراض عليه قوله وعمل المالك اي ولا يصح
عمل المالك مع العامل بشرط ان يشترط استقلال العامل بالتصرف
كما شرط استقلاله باليد فلو شرط ان يعمله المالك سببه فسد
انقسام المصرف بعضه الى انقسام اليد وبطلان استقلال ولو شرط
ان يعمله بعد المالك لم يفسد لان العبد مال يدخل تحت اليد والمالك
اعارة واجارة فاذا دفعه الى العامل فقد جعله معينا وخادما للعامل فوقع
نصرته للعامل بعبادة هذه اذا لم يصترح بحج العامل فاما اذا قال على
ان يعمل معك عبدي ولا تصرف دونه او يكون بعين المال في يده فانه
يفسد لم يحاله قوله وشرط البيع منها اي العراض تؤكل باعجاب وقبول
وشرط البيع منها فلو شرط البيع للمالك لم يصح لانه ليس بعامل ولا مال
الا ان شرط عليه العمل مع العامل فيكون مراصا مع رجلين وهو داخل
في قوله وشرط البيع منها لان المراد من المالك والعامل واحد او اكثر
ولما ان يكون المالك هو عبدا للمالك او العامل وشرط كون البيع بين
الثلاثة اثارا فان حاصله اشتراط ثلثي البيع للمالك العبد هو ايضا داخل
في قوله وشرط البيع منها وخرج عنه ما لو شرط كل البيع للعامل ففقال
قارضك على ان جميع البيع لك فانه قارض فاسد وليس بعرض
صحح اعتبار اللفظ دون المحتى وما لو شرط كل البيع لنفسه فايضا
قارض فاسد وليس باضاع لما قرره بشرط في البيع المشروط ان يكون
معلوما لهما فلو قال قارضك على ان لك في البيع شركا فسد ولو قال
على ان مثل ما شرط فلان لعلان فان علماه صح والفسد ولو قال
على ان البيع يساوي ثلثي نصفين صح من ذلك على المصنف كقولنا
هذه المراد بيني وبين فلان يكون اقرا بالمصنف بشرط ايضا ان
يكون العلم بالبيع من حيث احرته لمن حيث التقدير فلو قال لك

الرجح اولى منه حرم امواله والباقي سنا بالسوة فسد القراض لانه ربما
 طرح منوى ذلك القدر من احدى اقسام ارجح والرجح وكذا لو شرط
 احصا من ارجح صنف من المال اذ ربما حصل الرجح المفضله
 دفع الله القرض بلا تميز وقال رجح ارجح الى ورجح كلفه فسد ايضا
 لانه خصصه برجح بعض المال فاشبهه بالوكانا ميمزين قوله كثر الميثاق
 اى شرط في رجح القراض كونه بينهما معلوما بالرجح كما شرط ذلك في ثمر المساقا
 للعللة المتقدمة قوله كان شرط الى اقوم خص هذا المثال بالذكر لانه
 من الخلاف فلو قال فارضك على ان نصف الرجح لك وهما لنفسه
 جاز لمن مالم ينسبه الى العامر يكون له حكم المصارف يكون الرجح بينهما معلوما
 بالجنه ونصح الميثاق به بخلاف العكس وهو اذا شرط لنفسه وسكت
 عما للعامر لان الرجح مع المال فيكون للمالك الماد الا نصف شئ منه
 الى العامر ولم ينصف قوله وان فسد اى وان فسد الواض باحلال
 بعض الشرط كما مر بعد صرف العامر لانه متصرف بالاذن والاذن محدود
 وهذا كما ان صرف الوكيل في دفع فاد الوكالة وليس كالوفد السبع لانه
 ينفذ صرف المشتري لانه المشتري افا صرف بالمالك ولا ملك بالسيف الفا
 واذا صرف العامر القراض الفاسد وحصل رجح كان الرجح كله للمالك
 لانه فائد ماله وانما سحق العامر بعضه بالشرط في العقد الصحيح نعم سحق
 ليجب مثل علم سوا كان في المال رجح اولم يكن لانه علم طمعا في المسمى
 فاما اذا لم يعلم له وجب ان يرد علمه وقد بعد ذلك فبمئة كما اذا
 اشترى سائر في سدا ومضنه مئلف لم يرد بمئة هذا اذا لم شرط في العقد
 كون كل الرجح للمالك فان شرط ذلك لم سحق العامر سنا لانه علم مجازنا
 غير طامع في شئ قوله وهو كالوكيل اى والعامر كالوكيل في نقد
 تصرفه بالقبضة وعدم جواز بيعه وشراؤه بالعين والنسبة دون الميزان
 واذا باع بمئة بالاذن وجب عليه الا شهاد ولو تركه ضمن وبه حاطة الي
 الا شهاد في البيع حال لانه يجب المسح الى استيفاء الثمن ولو كان ما ذونا
 في التسليم قبل قبض الثمن لم يلزم الا شهاد ايضا لعدم جريان الحالك
 بالا شهاد في البيع الحالك قوله لم في البيع شرا لانه يفارق العامر

الوكيل

الوكيل من ذلك ان الوكيل لا يجوز له البيع بالعروض ويجوز للعامر لان
 المقصود من العرض له سراح وقد يكون البيع العرض كما يبيع بالتمليك في ذلك
 وكذلك لا يجوز له شري المحب اذا اراد منه رجحا بخلاف الوكيل قوله
 وشري انه اى واما في شري من يعنى على المالك فغير اذنه لم يقع
 عنه لمافه من يعنى راس المال ثم ان استراه يعنى مال العرض يظهر
 من اصله وان اشتراه في الذمة وقع عن العامر ولزمه الثمن من ماله وان
 اذاه من مال العرض ضمن واذا اشترى الوكيل من يعنى على الوكيل
 وقع عن الوكيل لانه قد رضى بعبد ان يبقى له اسع به وان عتق عليه
 ناكم ثوابه وانما منع منه العرض لقونه قصد الرجح فيه وصرى العامر زوجة
 المالك او زوج ماله كشراه من يعنى على المالك لانه لو سب المالك
 لم يفسخ النكاح ويضرب به فالظاهر انه لا يقصد بالاذن وانما يقصد
 ماله حفظ والعبد الماذون في التجارة كالعامر في شري من يعنى على
 المالك بعونه اذن في اصح القولين ان السيد انما اذن له في التجارة
 وليس هذا من التجارة في شئ وراى لانه مام القطع بذلك فيما اذا قال
 اتجر ورة الخلاف الى ما اذا قال له اشتر عيدا فصرف من العيارين
 وعلى الفرق جرى صاحب الوجه وسعه المصنف واذا اشترى
 العامل من يعنى عليه لم على المالك فان لم يكن في المال رجح صحيح الشري
 ولم يعنى عليه كالوكيل سترى من يعنى عليه لموكلا وكذا ان كان رجح ان
 قلنا ان العامر يمكن حصته من الرجح بالفسحة وان قلنا بملكه بالظهور
 صحيح الشري يعنى عليه قدر حصته والرجح لانه يمكن بعض اصله او فرع شري
 الى الباقي بالسقوط ان كان موصرا قوله وان فاض ماله اذن الى الرجح
 اذا فاض العامر عنه فاما ان تقاضيه بالزنا للمالك او بدون اذنه والحالة
 التي يصور على وجهين احدهما ان يسلخ العامر من الدين وسبب
 وكلا مع القراض في الثاني كانت المالك سلم اليه المال وان اذن له
 في ان يقاض عنه ان بداله فهذا صحيح كما لو قاضه المالك بفسحة
 ولا يجوز ان شرط له ان يفسد الرجح لما قرانه لا يجوز شرط شئ من الرجح
 لغير المالك والعامر وثانها ان لا يسلخ العامر من الدين بل يقاض عنه

باذن المالك على ان يكون ذلك الغير شريكا في العمل بمقدار ما شرط
 له فهذا فاسد واليه الاشارة بقوله ولو كان شريكا بمقدار ما شرط اي
 وان فاض لتكون شريكا فسادا لوصح لكان الثاني فرعاً للاول فلو
 من جهة والقراض محال له بقضى محال القراض فيها فلا بد من اعر
 موضوعها وهو ان يكون اصلاً لمعاقد من مالكا لمعلمه والثاني عاملا
 لمالك لم قوله اودون اذن اشارة الى الحالة الثانية وهي ان
 يعارض العامر غيره بدون اذن المالك وهذا فاسد ايضا لمن المالك
 لم باذن فيه ولم يأت على المال غيره وصنف اذا تصرف العامر الثاني
 ورجح على ان الغاصب اذا انخرق في المال المخصوص ما حكم تصرفه
 ولمن الرجح الحاصر اما اذا تصرف في غير المخصوص فهو تصرف الفصول
 واما اذا باع سلماً او اشترى في الذمة وسلم المخصوص فما الزم ورجح
 فعلى الحد الرجح للغاصب لمن التصرف صحيح والتسلم فاسد
 ضمن المال الذي سلمه وسلم له الرجح اذا يعرر ذلك في الغاصب في
 ملكنا ان اشترى العامر الثاني بعين مال القراض فهو باطل وان
 اشترى في الذمة ورجح فالرجح كله للعامر ولول ان الثاني تصرف
 له ولك باذنه فكانت كالوكل ورجحته وعلى من ول للثاني اجرة المثل
 قوله وترجي المصلحة اي اذا اشترى العامر سلماً على ظن الملاءة
 فان معباً وتنازع المالك والعامر في الرد وتركه فغل ما فيه الخط
 والمصلحة وان لم يتنازعا فللعامر ان سفره بركة ان كانت العينة
 في الرد ولم ينعم من ذلك رضي المالك بخلاف الوكل فان العامر ضا
 حق في المال وان كانت الغنمة في امساكه لم يمكن من الرد فلو كان
 بقصده العقد وصحت له الرد للعامر سبب المالك بطريقه وفي
 قوله وان سافر اي ليس للعامر ان يسافر بمالك القراض بغواذن
 المالك لمن فيه خطر او عرضاً للهلاك فلا ينبغي ان يستقر به فلو سافر
 دون اذنه ضمن المالك وضمن من المالك ايضا اذا باعه ويصح
 بخلاف ما اذا بعته الوكل ببيع سلمه فيها ثم باعها وضمن عنها
 فان المثل يكون مضموناً عليه فان العدوان لم يوجد في المثل وهذا

سبب العدوان السفر ومن اذنه مكان المالك وانه شامل للثمن ولا يعود
 الى ما به بالعود من السفر واليه الاشارة بقوله وان عاد اي ضم وان عاد
 من السفر لم يوجب الضمان السفر يعني اذن المالك وبالعقد يزول
 ذلك قوله وصح ببيع اي صح بيع المال في البلد الذي سافر اليه
 بالثمن من ثمن البلد الاول ومثله كمال لو كان فيه اما ان يكون القصاص
 بقدر ما سلف من به وصحت بيع البيع اسحق الرجح لمكان اذن قوله
 واجرى النفل مبتدأ خبر قوله من المال اي وان سافر العامر باذن
 المالك واجره فعلى مال القراض يكون من المال وكذا لجره الكيال و
 الزمان والحارس والرصد والجر عمل المتأخر النفل من الخزانة الى السفر
 او بالعكس كل ذلك من المال وليس للعامر ان يتولاه سفه لان
 الاستجار لمثل من مصلح التجارة فان فعل سفه لم يحق به اجره
 بل هو شرع منه ويزيد اعناء بالسر باح قوله وعليه بعمدة اي وعلى
 العامل بعمدة بعمدة في السفر كما في الحضار وبما لم يحصل له قدر البعثة
 وتخل بمقصود العقد بشرط كون البعثة من المال في اداء العقد
 لكونه مخالفاً لمقتضاه وعلى العامر ايضا ان يتولى سفه ما جرت به العادة
 من سائر الساب وطبها وفرعها وادراجها في نحو الصندوق واخراجها
 منه وعمل الجص من المال ووزنه كالذهب والمسك وبعض الثمر وعمله
 وصوف المتاع على باب الحانوت وفي السفر بالنوع عليه ونحو ذلك وعليه
 للجره ان استاجر لئلا يزم ان يتولاه سفه من هذه المذمومات قوله
 ويمك اي ويمك العامر حصه الرجح بالقيمة بالظهور اذ لو ملك الظهور
 كان شريكاً في المال وكان يزم ان يكون النقصان الحادث بعد ذلك
 سائعا في جميع المال اصلاً ورجحاً فلما انخرق الرجح دل على عدم الملك
 وايضا فان القراض عقد جائز والعمل غير مضبوط فوجب ان لا يحق
 العامل العوض الا بتمام العمل كما في الجماعه فاذا ارتفع القراض بالفسخ والمال
 ناضق واقتسماه وهو نهية للفر او كان قد ربا من المال ناضق واخذ
 المالك واقتسم الباقي اسفره ملك العامر وكذلك سفره ملكه بارتفاع
 العقد وبضوض المال من غيرته على اصح الوجهين لارتفان العقد

والوقوف بحصول راس المال كذا ذكره الراجحي والنواوي رحمهما الله والمصنف
 حصر باب الملك في القسمة ولا خلاف ولا تردد كما سلف فيه على القول
 المذكور وكذا يرد عليه ما لو قسم الربح بالبراهي قبل فسخ العقد فانه لا يفسد
 بل لو حصل بعد خسران كانا العام حبره مما اخذ من الربح فاحتل ما ذكره
 طرد او عكسا قوله وانلاف المالك اي وممكن ايضا باللاف المالك المالك
 فانه اذا التفت عنهم خصه العام وكان لا خلاف بمثابة الاسترداد ولو استرد الكل غم
 حصه العام فكذا اذا التفت وذلك ان العام وان لم يملك حصته من الربح
 قبل القسمة بالظهور فلم فيه حتى يولد حتى يورث عنه اذا مات كما سلف ويقدم
 على الغرماء لعلحق حقه بالعين وله ان يملك بان ينسحب عن العمل بعد ظهور الربح
 وسعي في السضيق لما خد منه حقه فاد التفت المالك المال غم حصته لما ذكره
 حقه فيها وان لم يملكها بعد قال العرافي لا خلاف كالقسمة ووجهه الراجحي
 بانه التفت ملكه وملك غيره اذ حق غيره ولو يمكن بوجه ملك نفسه ولو يعطى حق
 الغير بغيره حق الغير وذلك ضمن مقصود القسمة وهو التميز وان التفت حتى
 المالك ضمن بدله وبقي الغرض في بدله كما كان وان التفت العام ارفع الغرض
 وقوله البدل وفيه بحث سابق ان شاء الله قوله لا الزيادة العينة اي ملك
 العام بالقسمة ما شرط له من الربح الذي هو زيادة غير عينه حصلت
 بعلم العام اما الزيادة العينة فلا يملك منها شيئا اصلا بل يملك المالك منها
 ليست من فوائد التجارة وذلك كغير الشرا المبراه للقراض ونباح الهمة
 وكسب الرقيق وولد الجارية وجرها اذا وطئت بالثبته وكذا بدل منافع
 الدواب وغيرها اذا استعملت عدوانا او باجالة بصدد من العام فان له
 ما جاز اذا راي فيها المصلحة واطلق تمام والغزالي القول بان هذه الزبالات
 كلها قال قراض وقصل المنوط فقال ان كان في المال ربح وملكنا العام
 حصته بالظهور فالجواب كذلك وان لم يكن ربح او لم يملكه من صواب على ما
 من مال القراض كالزبالات المنصلة وقال عاقلهم بضرورة المالك قال الراجحي
 وشبه ان يكون هذا اوي واذا جعلت قال قراض وفي الوجيز والوسيط
 انها من الربح وقوله تمام وغيره يعني في الربح ورأس المال وقوله المصنف
 لا الزيادة العينة غير موافق لما ذكره تمام والغزالي من معنى ما ذكره ان يملك

العام

العامل شأنها وهو موافق لما اخبره المصنف والراجحي والمصنف المذكور
 بان المذهب انه لا يملك الربح بالظهور قبله وقبلها اي وقبل القسمة بوث
 حق يملك الربح وان يملكه العامل لما خسرانه حتى يولد وعبر بالربح التفت
 الحاضر بالخفض السوق والسحب والمرض الحادث من ان متاع هذا
 النقصان حيران يبور بالربح الذي هو وفاته لرأس المال وان كان النقصان
 يعوab عن كماله عراف والسرفه وغيرهما فان حصار بعد التصرف
 في المال معا وشري فلذلك يحبر بالربح وان جعل قبل التصرف
 كما اذا دفع اليه الفنى حرمه فراضا صلف الف قبل ان يصرف
 فانه سلف من رأس المالك التفت الثاني بان العقد لم يتأكد بالعمل
 بخلاف ما لو اشترى بالالف من يوسر مالا صلف احدهما فانه سلف
 من الربح ويحصر به لانه يصرف في المال فلا ما خد شيئا من الربح
 حتى يهما يصرف فيه الى المالك هذا اذا تلف بعض المالك
 اما اذا تلف كله بانه سماء قبل التصرف او بعد اربيع القراض وكذا
 لو التفت المالك او العامل ان التفت احسب في القراض في بدله الماخوذ
 منه على ما قر وكذا لو التفت بعضه واحده بدله وانما يحبر بالربح اذا يوزر
 احدا البدل من المصنف ولو التفت العام المالك قال تمام بربيع القراض
 لانه وان وجب بدله فانه لا يدخل في ملك المالك الم بعضه وحينئذ
 يحتاج الى استئناف القراض قال الراجحي ولكن ان يقول
 وجهين في ان مال القراض اذا غصب او اتلف من الخصم فيه اظهرهما
 ان الخصم المالك ان لم يكن في المال ربح وبعدهما ان كان فيه
 ربح والثاني ان للعامل المخاصم بكل حال حفظ المال قال فثبت ان
 يكون الجواب المذكور في قوله حتى يعرفها على ان العام خصم
 سعدران يقال انه وان لم يكن خصما لكن اذا المالك واحد عاد
 العام الى التصرف منه حكم القراض لئتم مثله فما اذا كان العام يور
 المصنف قوله فاني نسخ الى آخره تقدم ان القراض وكاله في
 لا يبداء وقد نصيشر في كنهها ولكل من المتعاوين نسخ من غير
 حاجد الى حضور الآخر ورضاه لكونه عقدا جائزا وكذلك يفسح لكل

ما سمي به الوكيل كما قرأوا اذا انسخ لم يكن للعامل ان يسري بعد
ثم سطر ان كان المالك قد سطر دنيا فعل العالم بالقاضي ولا يستفاد
سواء كان فيه ربح او لم يكن بل ان الدين ملك ناقص وقد اوجبه
ملكه كما لا فله كما اخذ وان لم يكن دنيا فان كان نقدا من جنس
راس المال ولم يربح اخذه المالك وان كان فيه ربح افسماه بحسب
الشرط وان كان الحاصلا يربح حرامهم مكره وراس المال صحاح
فان وجد من يدينها بالصحيح وزنا ووزن ابد لها والبايعها بغير
جنسها من النقد واشترى بها الصحيح ويجوز ايضا ان يسحبها
بغيره ويشتري به الصحيح ولم ينظر الى احتمال ان يعرض مع الغير
وان كان المال نقدا من غير جنس راس المال او عرضا فعليه
رد قدر راس المال الى جنسه حتى لو امتنع كان للمالك تكليفه
البيع وحصل جنس راس المال سواء كان في المال ربح او لم يكن
في عمله ان يرد المال كما اخذ والمالك في رد المال الى ما كان
كله وعونه وقول المصنف قد رد راس المال شيئا الى ما قبله تمام
عن قطع المحققين به ان ما يلزم سعيه ومضغه قدر راس المال بما
الزائد عليه محكمه حكم عوض آخر يشترط فيه امان لم تكلف واحدهما
سعيه بما سعيه بطلب المالك او دونه او دونه سعيه بعد البلاد
ان كان من جنس راس المال وان كان من غير جنسه باعه بما يري
المصلحة فيه من نقد البلد وراس المال فان باعه بنقد البلد
حصل به راس المال ولفظ الرد في قول المصنف فعليه رد
قدر راس المال صالح لذلك كله اى فعليه رده بطريق شرعي وان
رضى المالك بقاء المال بحاله غير مبرور الى جنس راس المال
ولم يربح فيه فله العالم السعي اذا توقع ربحا بان وجد ذبونا سري بربا
قوله رد الى كثر قد مر ان العراض سعيه بموت احد المتعاقبات
فاذا مات المالك وارثه والعالم لا سحران على العقد فان
كان المال بعد اهلها ذلك بان يتناقعا عقدا بشرط ولو صور الوارث
او القم بامر بلفظ التقدير والرك بان يقول للعالم رد ريك او ريك

على

على ما كتب عليه صح ايضا لغهم المعنى وقد سئل المهر بلساء
عقد على موجب العقد السابق وان كان المالك عوضا لم يجر المهر
لمن العراض الاول قد ارتفع وهذا فراض متنايف فمضغ اراده
على العراض والعامل بيع العراض من غير حاجة الى اذن الوارث
الكفا وبان من مكفى الوارث المالك منه بخلاف ما اذا مات العالم
حيث لم يكن وارثه من البيع دون اذن المالك لانه لم يربح
مصرفه ولم يربح بوقوع التقدير في العقد الذي فيه ربح قبل القسمة
لجواز العراض على المشاع ولذلك يجوز مع الشريك بشرط ان لا يشارك
في اليد ويحصى العالم بربح نصيبه وبان كان في ربح الباقي
عما شرط مثله راس مال المورث منه ربح ما بين وحدته الوارث
العقد على المناصفه كما كان من عيران بقتسا فراس مال الوارث
ما سان من الثلثاء والمائة السامه للعامل لما مر انه ملك حصته بالنظر
وارتفاع العقد وان لم يجره منه وقد ارتفع العقد بموت المالك عند
القسمة باحد المائه وقسطها من الربح وباحد الولد راس مال وهو
المائة وان بقى ولو اجر المائة حتى بلغت ستاين كان
كل مائه ربحا مائه ما اخذ العالم المائه التي لم وقسطها من الربح وتجميعها
ما سان وباحد الولد راس مال وهو مائة وربعها مائة بقتساينها
نصفين فجميع ما يحصل للعالم بثلثاء وللولد مثلها قوله وما
استرد الى لفرم اذا استرد المالك طائفة من المال فان كان
قبل ظهور الربح رجع راس المال الى القدر الباقي وان كان بعد ظهور
الربح فالمتبرع سلع ربحا واصلا على النسبة الحاصلة من حصة الربح
وراس المال وسقرر بالاسترداد والحالة هذه ملك العالم على ما
عصه حسب الشوط مما يورح فيه فلا سقط بالمقصات الحاصلة
وان كان له استرداد بعد ظهور الخسران كان الخسران موزعا
على المتبرع والباقي فلا يلزم حصة المتبرع من الخسران بالربح
الحال بعد كما انه استرد الكل بعد الخسران لم يلزم للعالم شيء
ونصير راس المال فيما نحن فيه الباقي بعد المتبرع وبعد حصته من

من الخيران مثلك استرداد بعد الرج راس المال مانه ربح فيها
عشرين ثم استرد المالك عشرين فالرج سدس المال يكون
المأخوذ سدس ربحا وهو ثلثه ورامم وثلث درهم وسدس ملك
العامل على نصفه اذا كان الشوط المناصفه وهو درهم وثلثا
درهم حتى لو انقص السوق وعاد ما في يد الخائن لم
يكن للمالك ان يأخذ الكل ويقول كان راس المال مانه وقد
اختلف عشرين وهذا تمام الماء بل يأخذ العامل من الثمان درهمين
وثلثي درهم وربع الباقي وهو ثمانية وسبعون درهما وثلث درهم
ومثالي استرداد بعد الخيران راس المال مانه خسر عشرين ثم
استرد المالك عشرين فعاد المال الحسني فالخيران موزع
على المسترد والباقي وللمالك صير حصه المسترد حتى لو ربح بعد
ذلك مبلغ المال ثمان لم يكن للمالك اجدا الكل بل يكون راس المال
خمس وسبعون لمن حصه كل عشرين من الخيران خمس والخمسة التي
هي حصه العشرين المسترد لا يجبر بالرج ليعررها بالاسترداد وانما
يجبر بالرج باقى الخيران وهو خمسة عشر فمصر راس المال بعد
الخبر خمس وسبعون والخمسة الرابطة بقسم بينهما نصفين فمصر
للمالك من الثمان سبعة وسبعون درهما ونصف درهم قوله
والقول للعامل اى اذا سابع المالك والعامل في نصف المال فادعي
العامل نصف صدق بمنه كما لمودع نعم اذا ذكر سبب التلف بنفسه
فمصر مشهور وكذلك اذا تنازعا في ربح المال فادعاه العامل
للمالك وذكر في الخيران وفي قدر الرج بان قال العامل ما ربحت
شيئا وقال المالك بل ربحت صدق العامل بمنه في هذه الصور
كلها وكذا اذا تنازعا في النسي عن الشئ بان قال المالك كنت
عن شئ هذا العبد وقال العامل لم ينهي عنه فالقول قول العامل
لان ما صدق عدم النسي ولانه لو كان كما يزعمه المالك لكان حائسا
وبما صدق عدم الحياء وكذا اذا تنازعا في نية الشئ بان قال استرد
هذا الثوب للراض وقال المالك بل لنفك وانما يقع هذا

161
في خلاف غالبا عند ظهور الخيران فيه او قال العامل اشترته
لنفسى وقال المالك بل للقراض وذلك عند ظهور الرج غالبا
فبالقول قول العامل لانه اعرف بقصدك ونية ولانه في يد فاذا
ادعي في الصورة الثانية انه ملك صدق قوله وقدر له ما
اى وللعامل ايضا اذا تنازعا في قدره ما الذي هو راس المال
بان قال المالك دفعت اليك الفس مثلا وقال العامل بل الفس
سواء كان في المال ربحا او لم يكن لمن له ما عدم دفعه للمالك لم ينال
في خلاف في قدره ما عند وجه الرج سببه لا خلاف في القدر
المشروط من الرج لمن قدر الرج متفاوت لا صلا وساق انهما
بالحال عند خلاف في القدر المشروط مدعى ان يحالفا
هنا ايضا لما نقول في خلاف في القدر المشروط اختلف في كيفية
العقد ولا خلاف ههنا اختلف في العوض مصدق فيه
النافي لما لو اختلف المتبايعان في فضل الثمن بان المصدق هو
الباع قوله فارض رجلين الى اخره فربى على ان القول للمالك
في قدره ما ولو فارض رجل رجلين على مال مشروط ان يكون
نصف الرج له والباقي بينهما بالنسيه ثم قال المالك له ما الذي
دفعت اليك الفان وصدقه احداهما وقال الآخر بل الف لزم المقدر
ما اقربيه وحلف المنكر وقضى له بموجب قوله ولو كان الحاضر الفس
احد المنتصر ربع الف الزائد على ما اقربيه والباقي باخذ المالك
وان كان الحاضر ثلثه الف فزعم المنكر ان الرج منها الفان وانه
سحق منها خمسمائة فسلم اليه وبأخذ المالك من الباقي الفس من
راس المال لم يفاق المالك والمقر عليه سوى خمسمائة سمانها
ابلا ثلثها للمقر وثلثاها للمالك لم يفاقا ثم على ان ما يأخذ المالك
مثلا ما يأخذ كل واحد من العاملين وما أخذ المنكر من الزبال كالتلف
ولعلم ان المراد بالاصرفه قوله وقال من ربح راس المال وهو مبتدأ
تخير الفان وفاعل قال فخير مسترد يعوده على ما يعوده عليه الضمير
في قوله فارض وانما ذكرت هذا صرحا لانه حب العلة ففسر المالك

بالمحصل وجعله فاعلا لقاب وقد رتبته محذوفا لقوله القاب فقال
أي ولو فارض رجلين وقال له صل وهو المالك راس المال
القاب هذه عبارة ولحقني في هذا التقدير الذي قد رتب من
البعد ولو قال المالك كان راس المال دنائره وقال العالم
بل جراحهم فالمصدق هو العالم أيضا ولو اختلفا في أصل القراض
فقال المالك دفعت إليك المال لشري لي وكالة وقال من غ
يد بل قايصدي فالمصدق هو المالك فاذا اختلف أخذ المال
ورده ولم شئ عليه لكفر قوله وحالفا أي ولو اختلفا في المشرط
من الرج فقال العالم سيطرت لي نصف الرج مثلا وقال المالك
بل بلمة حالفا لهما أصليا في عوض العقد فاشبه اخذوا المساع
في الثمن وإذا اختلفا ونسخ العقد أحصى الرج والخسران بالمالك
وللعالم راجع مثل هذه وإن كانت أكثر من النصف الذي يترجم
في المثال المذكور قوله ولو قال رعت كذا أي ولو قال رعت كذا
يم قال علط في الحساب إذا الرج كذا أو تبين أن الرج أو قال
كذب فعاقلت خوفا من انزعج المال من يدك لم تقار رجوعه لأنه أخذ
لحق لغرم فاشبه ما يرد لا قادر قوله وبعد أي وبعد قوله لو قال
خسرت بعد الرج الذي أخسرت عنه نقبل قال في السمة وذلك
عند الاهتمام بأن عوض في الرج سواء كساد فان لم يحتمل لم يقبل ولو
أدعى الخسارة عند الاهتمام أو التلف بعد قوله كتب كاذبا فما
قلت بل أيضا ولم يبطل إمامه بذلك للقول السابق قال النواوي
في أصل الروضة هكذا نص عليه والرافعي نقل عن الروماني أنه
أبى نصه قوله باب المساقاة هي أن يعامل المالك على عكس أو كروم
لتعديدها بالسقي والترية على أن يارزق الله من ثمر يكون سقيا
ولفظها مأخوذ من السقي لأن أجمع له موال وأكثرها مؤن وعبارة
السقي خصوصا بالحجار فانهم يسقون من الآبار ولا صارت جوارها
مارواه ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل حمير على شرط ما يخرج

منها

منها ما يخرج منها من ثمر وزرع ومن جهة المعنى أن مالك لا شئ
قد لم يحسن تعديدها أو لم يسفرح له ومن يحسن وسفرح له قد سلم
بملك لا سجار فحتاج له ولله استعجال والثاني إلى العلم ولو
استأجر المالك لزم غنم رجعة في الحال وقد لم يحصر له شئ من الثمار
ولتهاون العالم ولم يذكّر المجهول في تعديدها لم يحصر له من ثمارها
شئ ودعت الحاجة إلى يجوز هذا العقد ثم المساقاة على الخبر
وردت به السند والكروم في معناها وقد علم من المصنف قول المصنف
إنما يصح عدم صحتها في غيرهما من لا سجار إذا لم يجب الزكوة في ثمارها
فأشبهت سائر الثمار والزكوة يجب في ثمر الخيل والكروم يجوز
المساقاة فيها سعيًا في ثمرها ليرتفع به المالك والعالم
المسالكين جميعا وإن الخمر تاتي في ثمرها لتطبخ عنها ثمارها وثمار
لا سجار مستثناة من سائر الثمار وإذا عذر الخمر بعد نفيها من العالم
الثمار والمالك والمالك ما مانده قوله المغروس احترامها إذا ساقاه
على ودي لغريمه وتعهده منه كذا على أن يكون الثمر الحاصل منها
فإن هذا فاسد لأنه قد لم يعلق ولم حاجة إلى اهتمام هذا النوع
من الغرر وأيضا فالغريم ليس له في المساقاة فضله اليها كضم
غير التجارة إلى عمل القراض وإذا عمل العالم في هذا العقد الفاسد
استحق أجري المثل أن كانت الثمر متوقعة في ملك المالك والمفلا
لأنه وطن نفسه على العمل بجائنا كما لو شرط كل الثمار للمالك قوله المعلن
احترارها إذا ساقاه على إحدى الحريتين لم يعتن بها فانه لم يصح الجهار
بالعمل كما لم يصح مع الجهار بالعوض فما إذا ساقاه على أنه إن سقى
ماء السماء فله الدلت أو بالدلالة فله المصنف قوله المرنى احترام
عما إذا ساقاه على طريقته لم يرها فانه فاسد إذ شرط رونه الحديقة
ولا سجار وإن جوز باسع العاص فان المساقاة عقد غرر من حيث
العوض معدوم في الحال وما جاهلان بمقدار ما يحصر ويصفان
فلا يحتمل فيها غرر عدم الروم أيضا قوله حجب الثمار أو ما يح
يحوز المساقاة قبل خروج الثمار يجوز بعده أيضا نص عليه في التلخيص

العقد والحالة هذه ابعد عن الضرر والثوق بالثأر فهو أولى بالجواز
ودوى الروح والبوطى المنع لمن المقصود من المساقات أن يخرج
الثأر بالعلم وقد خرجت به على الراجح في محل القولين بله طرف
وقال اظهرها ان القولين معا اذا لم يبد فيها الصلاح فاما بعده
فلا يجوز بلا خلاف لمن يجوز المساقات لزم الثأر ونميتها وهي بعد
الصلاح لما تثر بالعلم والثاني اجراء القولين بعد بدو الصلاح
مالم ينهض بضجها والثالث اجراء القولين في جميع الاحوال قال وهذا
مضمون اطلاق المصنف هذا كلامه الراجح وقد سعى المصنف الغرض في ذلك
وخالف الراجح في قوله اظهرها ان القولين معا اذا لم يبد فيها الصلاح
قوله وعلمه ما يخلل اى وانما يصح المراجعة في الساقى المحلل من
الكريم سعا للمساقيات بشروط نذكر ولا يصح استعمالها اما المخابرة
فلا يصح الا استقلالها ولا سعا والمراجعة مبي المعاملة على بعض بعض
ما يخرج منها والبذر من مالك بعض والمخابرة مبي هذه المعاملة
والبذر من العامر ما حوذه من الجبار وهي بعض الرضى او من الجبر
وهي كاد وقد اشتهر في خبر الهذلي عنها قال ابن عمر كجا خابر ولا
مى ذلك باسما حتى اخبرها رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عنها وبركاتها وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عنها واما المراجعة ففي رواية ثابت بن الضحك ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عنها وابطل في عام لعمد المخابرة دون المراجعة قال النووي قد قال
الجواز المخابرة والمراجعة من الجواز اصحابنا ايضا انهم وامن المدة
والخطاى وصنف ابن خزيمة فيها جردت فيها على ما كانت الواحدة
بالنهي عنها وجمع بين احادث الباب ثم تابعه الخطاى وقال ضعف لعمد
حسن حديث النبي وقال هو مضطرب قال الخطاى وابطلها مالك
وابوصفه والشافعي لم يسمها على علمه قال فالمرارة طرية وهي
عمل المسلمين في جميع ما مضى لم يطل للعلم بها اخذ قال النووي والمخابرة
المخابرة والمراجعة وتاويله ما ثبت على ما اذا شرط لم يحد ما زرع قطعه
معيته ولكن لعمد اخرى والمعروف في المذهب ابطالها فله يورع مسائل الباب

خبره

في شرط صحة المراجعة على ما عليه الفريخ على ان يكون على ما شرط
بين الثأر او الكريم مع المساقات على ما سوار سعالها وعلى ذلك
ما في الحديث انه صلى الله عليه وسلم ساقى اهل حبر على نصف القر
والزروع وبسبب صحتها الحاجة لعسر ذلك وهذا في الدستان ويشترط
فيها بعد اذ كان سوار بالسقي و افراد الساخى بالعمارة لا سفاق لا سوار
سقى الساخى وبعليه فان امكن في ارض لم يجر المراجعة على الساخى بشرط
ايضا انقاد العامر فلا يجوز ان ساقى واحدا وزاير آخر لمن الغرض
البيعية لا محض وشرط ايضا اتحاد العقد تاكيدا للبيعة ولو فظ الجا
تمثل المساقات والمراجعة فلو قال عاملك على هذه الثأر والبي
منها بالنصف كفى واما لفظ المساقاة والمراجعة فلا يعنى اهما على
بل ساقى على الثأر وتزاع على الساخى وحديثان قدم المساقاة
على المراجعة واتى بهما على اتصال فقد اجرت الصفة وجد الشرط وان
فصل بينهما لم يصح لمن المراجعة سح فلا يفرق وكذا ان قدم المراجعة وعنه
اخذت المصنف بقوله بعا اذ التايع لم يقدم على المتبوع كما لو مزح الرهن
بالسح المشروط به على ما قرأناه لا يجوز تقديم الرهن على البيع ويؤخذ
من اطلاق قوله محال انه يجوز ذلك وان كبر الساخى المحلل اذ
الخاصة لا تخلف بالقلة والكثر وكذلك يجوز مع اختلاف العدد المشروط
من الثمر والزروع بان شرط للعامر من الثمر الثلث ومن الزروع النصف
مثلا قوله ما المخابرة اى فانها لا يصح اصلا وانما صحت المخابرة
سعا للمساقيات ولم يصح المخابرة بعا لمن الجبر ونصف المراجعة بعا في قصه
حبر وهي شبه بالمساقاة لانه لا يتوقف على العامر الا المراجعة المخابرة
قوله موقفة اى انما يصح المساقاة موقفة فلا بد من ما فيها كما لا حارة
لها لو تابدت لصاد من ليس بمالك كالمالك ومنه اضرار بالمالك وانما
فان المقصود من المساقات بعد سوار لخروج الثأر ولخروج الثأريه
معلومة سهل ضبطها خلافا للعراض فان الرخ الذى موى المقصود
منه ليس له وقت معلوم فصار التايب مقصودا اذ رجا بمصداقة المدة
المقدرة ثم التايب سقى ان يكون زمان تعلم او طعن حصول الرخ

عادة فلا يصح المساقاة الموقفة زمان بل يحصل الربح منه في الحال
لحلوه عن العوض كما لمساواة على له شجار التي لم يثمر واذا علم العالم
لم يثبت اجماع المثل ان علم ذلك والما استحقها وكذلك لا يصح الموقفة
زمان حتى يحصل الربح وعدمه منه احتمالا سواء وعن ذلك اصرز بقوله
غالبها لم يثبت عقد على عوض غير موقوف واما غائب الوجوه فاشبه السلم
في مدهم الى وقت حتى ان توجد منه ويحتمل خلافة به ان اقتتلا شجر
او السنن العروة فذلك وكذلك الربعية ونحوها اذا علمها وان
اقتتلا شجر اكل الثمر يصح ايضا على اصح للوجهين عند العوالي لانه
المقصود من العقد والراد صاحب المصباح شعر لموافقة المصنف
للمعالي في ذلك وهو صحيح عند اكثر من على ما قاله الرافعي انه لا يصح
لان الادراك مقدم وشاخر ولم يقدرا بعد ربه له جارات ولا حال
في العقود ويجوز التامت باكثر من سنة كما لا حارة اذا لم يثبت التام
من الجوز المشروط في السنن ولو ساقاه سنن وشروط له ثمر منذ
بعضها وله شجار تحت شجر كل سنة لم يجوز له ان يثمر ذلك السنه فلا يكون
للعالم شئ او المالك السنه فلا يكون للمالك شئ ولما بان محلو
الترشي المدة عن الثمر مثل ان ساقاه عشر سنن والثمر لا يتوقع
الطفي العاشر ويكون هذه السنون مثابة شهر من السنة الواحدة
وهذا هو المراد بقوله ولو اخر سنن اي لو كانت عليه حصول الربح
وتوقعه اخر سنن اصب المساقاة كما ذكرناه ولو حصل الربح قبل سنة
التوقع لم يصح العام منه شئ واذا اصب زمان حصل الربح فيه غالبها
واعق حصوله فلا تقي للعالم كما لو قارضه ولم يربح قوله ومع الشريك
اي يصح المساقاة مع له هني ومع الشريك في الطريقة اذا شرط له زمان
على ما كان بحقه بالملك كما اذا شرط له ثلثي الثمر وهو شريك بالصف
ولو شرط له مقدار ما بحقه كما لنصف في الصورة المذكرة او في
كالثلث لم يصح لانه لم يثبت له عوضا بالمساقاة بل شرط عليه في الثمالي
الثاني ان يترك بعض ثمره ايضا واذا علم في المالك لم يثبت اجماع
المثل كما في نظامين كما في بعضها وفي الكل خلاف من المرفق وان شيد

والصحيح ما ذهب اليه المرفق وهو عدمه له سحقات ولو شرط في
المساقاة مع الشريك ان يتعاونوا في العمل فثبت وان اثنى له زمان
على ما بحقه بالملك كما لو ساقا في احسن هذا الشرط ولو ساقاه من غير
شرط لم يضر قوله بشرط عمل فله من اي يصح المساقاة مع الشريك
ومع شرط عمل فله المالك مع العامل وان لم يصح شرط عمل المالك
معده كما في العارض وهذا فيما اذا شرط ان يتعاونوا في العمل ويكون
يدين فاما اذا شرط ان يكون المدير الى الغلة ويعمل العامل براه
او ان يهلا ما يقع رايها ولا يجوز وحسب يجوز شرط عمل الغلة فلا يدين
بالروية او الوصف قوله وبقية اي ومع شرط بقية العالم المذموم
على العامل فان يجوز ذلك لان العمل في المساقاة على العالم فلا يعد
ان يلزم مؤنه من يعمل معه وهو كما سيجار من يعمل معه ويؤخذ عن
اطلاق المصنف البقرة انه لا شرط بعد ربه بالمرحطة الوسط المعتاد
لانه يتساحح مثل ذلك في المعاملات وان شرط بقية الغلة في الثمار
البعوى لا يجوز لان يبقى يكون مجهول وقال صاحب التصانح لانه يكون
من صلاح المال قال الرافعي وشبه ان يوسط فقال ان شرطها
من جرة معلوم بان تعاقد شرط ان يعمل الغلة على ان يكون
ثلث الثمار للمالك وثلثا للعامل ونصف الثلث للمالك الى بقية الغلة
فان جاز وكان المشروط للمالك ثلثاها وان شرطها في الثماليين
غير يقدر جرة لم يجز ولو كانت له سهم الحديقة علمان يعملون منها لم
يدخلوا في مطلق المساقاة لانه قد يربد سجد لهم في شغل آخر ولو شرط
استجار العالم من الثمر من يعمل معه بطل العقد لان بقية المساقاة
ان يكون للعمال وموئنا على العالم ومان الباقي من الثمر يكون
جهول حتى لو شرط له ثلثي الثمر لنصف الثلث الى الثماليين وحاصل
الثلث له فعن العفالي انه يصح وانه احتسب شرط للجمع من الثماليين
فاوطف ان يثبت شرط ادارها من ساير اموال المالك والله لا يشك
بقوله لان استاجر باجر على المالك اي لا يصح المساقاة بشرط ان يستاجر
العامل اجرا ليعمل باجر على المالك ولا يبقى للعامل الا الدهقنة والحق

كما لا يصح شرط العكس على المالك وان عمل مع العالم او راجع في
العالم ان مضى المساقاة ان يكون المهر على العالم وان نسبت
كافي الغرض قوله سائب اي انما يصح المساقات بالصيغة
كغيرها من العقود كحوائف قول سائب على هذه النسخ او عالمك
عليها بل كما قال الله وسعقد بكل لفظ يوقي معناها كقول سائب
الملك تخلي لسعدها على كذا او اعطى هذه النسخ او بعد هذا
قال الرازي وهذا يجوز ان يكون جوابا على ان مثله من العقود
سعقد بالكتابة ويجوز ان يكون ذهابا الى ان هذه اللفاظ
قوله بالقول اي مع القول فلا بد منه في المساقاة وبالحق فيه
الوجه الذي في الغرض والوكالة للزومها وجولها قول سائب
اي يصح المساقاة سائب ونحوه باللفظ لا جاز كما لا يصح له جاز لفظ
المساقاة ولو قال المالك استأجرتك لسعده محلي كذا من ثمارها
لم يصح لان لفظ لا جاز صريح في غير المساقاة فان امكن منعه في
موضوعه بغيره والافوا جاز فاسد هذا اذا قصد بلفظ لا جاز المساقاة
ولو قصد بغيره لكان نظرا لم يخرج الثمر لم يصح ايضا لان شرط لا جاز
ان يكون اما في الذمة او موجه معلومة وان فوجب ودرافه الصانع
جاز سوا شرط من خاله محسنه او جزا شايها هكذا اطلقوه وهو ممكن
فهي الطمان وان لم يبد فيها الصلاح فان شرط له ثمر غلبه معن
جاز شرط القطع وكذا لو شرط كل الثمار وان شرط حراثتها كالصنف
لم يجوز ان شرط قلعه اذا لم يجوز مع مثله وعللوا امتناعه بانه لا يمكن
قطع الصنف الا على الم يقطع الكل فيضرب القانع بقطع غير المبيع فاشبه
لمع جزم معتن من كحسب وهذا بناء على امتناع سمة الثمار لانه
فاما ان جوزت بناء على انها افراد يمكن قطع الصنف من غير قطع
المجموع قوله يعرف اي اذا كان في الطريقة بغير الثمر فصلا عدا
كالصنف والبرقي وشرط بفاوتنا في القدر بينهما كان ساقاه
على ان لا من الصنف في الثلث ومن الرطب النصف مسمى ان يعرف
كل المتعاقدين مقدار اشجار كل النوعين حتى لو جهلاه او احدهما لم يحز

لما فيه من الضرر بمعرفة كل من افواخ الاشجار انما يكون بالنظر والتميز
وول للتحقق ويعلم من قوله ان شرط بفاوتنا انه لو لم شرط بفاوتنا
كان ساقاه على ان لا النصف او الثلث من الكل جاز وان جهلاه
او احدهما قد كل نوع والفرق ان مدرقة من ثمر الحديقة منها معلوم
بالجزم وبما الجوزب النوع والصفة وهناك القدر مجهول ايضا لانه
اختلاف ثمر النوعين في القدر يكون قد راكم من ثمر الكل مجهول
لان المسمى على المسمى بصفة لا كثر وثلث لا قل وعلى المسمى لا كثر
ثلث لا كثر وصفة لا قل قوله من العالم على اي وجه كل المتعاقدين
العمل جملة لمعرفة ان على العالم ما سعلق ثمره لا شجار وزمان الثمار
ولم شرط معرفة العمل بصفة بل العرف الغالب في كل ناحية بقصدها فظهر
عليه هذا اذا علم المتعاقدان العرف الجوزب عليه فان جهلاه او احدهما
وجب الفصل محال قوله وفيه ان يعلم ان المساقاة والغرض من كل
في كثر ويعرفان في كل مما سركان فيه اسرطكون الثمار والتميز
مخصوصة بالمتعاقدين ومثرتك بينهما ومعلوم بالجزم انما مقتدر وغير ذلك
وما يعرفان فيه ان المساقاة لانه ليس بامس احد المتعاقدين فصح اختلاف
الغرض لان الغرض في المساقاة في لسان سفي محالها وفي الغرض في
الاعمال بعد الجرف فاشبه الغرض الوكالة والمساواة لا جازة وبغيره ايضا
في ان العالم على حصته من الثمار بالظهور والفرق ان الربح وقامة
لراس المال عن الخسران فلم يملك العالم ساقاه حتى سلم راس المال
عن الخسران الهوج الى الخزان ولست الثمار وقامة لا شجار قوله ويعمل
الى كثر الصنا بط فيما يجب على العالم من العمل كل عام متكرر كل
وحتاج اليه الثمار لزيادتها او لصلاحتها فوعلى العالم وانما اعتبر التكرار
كل سنة لان ما لم يكرر كل سنة سمي اثم وقامة بجداد بفتح المساقاة
وتكليف العالم مثل ذلك ايجاف به في المهر المتكرر المحتاج اليه
السقي وما يبعده من اصلاح طريق الماء وينبغي ان يكون فيها يخرج
الحماه وادان الدولاب ويعرف ذلك وعنه بقلب الغرض بالمساعي ولكن
في المراجعة قال في الشئ وكذا يعونها بالزبر وفيه بحسب العادة

ومنه الملقح والطلع الذي يلحق به على المالك لانه عن مال وانما تكلف
العامل العزم ومنه نحوه الحشيش المضرو وقطع الفضائل المضرة
بالشجر وقد فسر بصرف الحرد في لفظ الشافعي رضي الله عنه بذلك ومنهم
من فسر برد الحرد عن وجوه العناقد لصبها الشمس ومنه يعرض
الكرم حيث جرت العانة به قال في التمه ووضوح الحشيش فوق العناقد
صونا لما عن الشمس عند الحاجة قوله لحفظها والجراد خضع هذه الممالك
الذكر لما فيها من الخلاف فاصد الوحيين ان حفظ الثمار على العالم كما
ان حفظ المالك المضاربة فان لم يحفظ سقمه فعلمه مؤنه من يحفظ
ودخل في اطلاق قوله لحفظها حفظها عن الطيور والزنا بربان يجعل
كل غنقه في كس ملاء فلهذا ذلك عند عوان الحالة به والكيس على المالك
وكذلك يلزم العالم حداد الثمار على صاحب مات الصلاح به كحصار وكذلك
يحفظها عند نراة العادة به واما ما لا يحسن كل سنة وتصد به حوطه وهو
فوق على المالك تحفر به بار ولا يآرد وناؤه الخطان ونصبه لا يواب وبالله
وكذا الآلات التي تكون بها العزم كالقاس والمحول والمساه والمخار وكل
عن سلف في العزم كذا الغران المخرانه وادان الدولاب وخارج الارض
الخارجية واقاردم التلم اليسر التي سق في الحدان مسجوع العرف
وكذا وضع الشوك على رؤس الجدران وكل ما يجب على العالم بحوزة السمار
المالك عليه ولو شرط على المالك في العقد بطل العقد وكذلك
لو شرط على العالم ما يجب على المالك ولو فعل العالم بغرا ذن المالك
لم يحمى سنا وان فعله ناديه اسحق للهجرة قوله فان هرب انما الى الفاء
بنيها على ان هذه المسافة معروفة على ان المسافة لمنه اي اذا سب
ان المسافة لمنه فان هرب العالم قبل تمام العزم بطران بيع المالك
بالعمل او مؤنه بغير حقائق العالم بحاله والرفع الى الحاكم واشتد عند
المسافة لتفدي طلبه فان وجد اخرج على العزم والا استاجر من
من مال العالم ان كان له مال والا باع نصيبه من الثمار كما او بعضه
بحسب الحاجة واستاجر منه ان بلا صلاح الثمار او اسعوض عليه
المالك افعرا عنه او من يت المالك واستاجر به بعضه العالم اذا رجع

او

او بعضه مريضه من الثمر بعد بدو الصلاح او لتعذر كل واحد يمكن بيع
نصيبه قبل بدو الصلاح لما عزم استناع شرط القطع في الشارع ودون
المصنف اسعوض عنه تحويل على ما ذكرناه من الترتيب وان اقصى طامس
لا سعواض مطلقا ولو وجد القاضي مستاجر باع ما وجبه الى المالك
التمار اسعوض عن سعواض وعصار العرض قوله ثم سق المالك
اي ثم ان لم يقدر على مراجعة القاضي سق المالك بالاشهاد على ذلك
او بعمل سقمه حتى ثبت له الرجوع للضرورة قوله واما اي وان لم
يفعل ما ذكرناه بل اسقوا ما سقمه مع العدة على مراجعة القاضي او بكونه
ولكن لم يشهد مع احكامه اشهاد فهو متبرع بما رجوع له واما صار حاكما لفسه
على غيره وتوجد من قوله واما بعد قوله بالاشهاد مطلقا انه لم يرجع ايضا
اذا لم يشهد لعدم احكامه اشهاد لانه عذر نكر فاق الذي رجع الجمهور
انه اذا لم يشهد لم يرجع من غير فرق بين ما كان وعدمه كما ذكره
الاشهاد المعتبر ان يشهد على العزم او لا سحار من غير العرض الرجوع
فهو كثر اشهاد قاله في الشارح قوله كما لا يخفى اي المالك اذا سق
او عمل من غير مراجعة حاكم وما اشهاد متبرع كما لا يخفى اذا عمل للعالم اذ
استاجر من يعمل عنه فانه متبرع ايضا لم يرجع على العالم بشئ وهذا
واضح قوله او يفسح موقوف على قوله ثم سق المالك اي اذا عذر
تمام العزم بالاسعواض يحرم المالك من ان سق على ما قد وسن ان يفسح
العقد لانه بعدد اسعواض المعقود عليه فاشبه ما اذا اتى الجهد المبيع
قبل القبض ولكن اذا جوزه فسخ العقد اذا لم يخرج الثمر قال الرافعي
لذلك او دونه لا يثرون فاما اذا خرج الثمر فهو مشترك فان باعها الصلاح
مع نصيب العالم كله او بعضه بقدر ما استاجر به ويعمل وان لم يبد
يعذر مع نصيبه وحده شاعا لما قد فاما ان يبيع المالك نصيبه مع بشرط
القطع في الكل واما ان يشترى المالك نصيبه ان دلنا مان بيع الثمار
قبل بدو الصلاح من صاحب الشجر سعي عن شرط القطع
وان لم يغب المالك في بيع شئ ولا شراء وقف للعرضي نصيبه
قوله باجره شرا اي يفسح مع غيره لغيره ما عمل العالم بربان المالك اذا

فسخ العقد قبل خروج الثمرة فما ذكرناه غرم للعالم بغير مثل ما علم قبل الخروج يقال
توزيع الثمار على الجرم مثل جمع الثمار ليس معلومة عنك العقد يصح
العقد التوزيع فيها قوله كان اسحق الشجر اى خرم المالك للعالم اجره مثل
عمله فما ذكرناه كما انه يعرفه ان اسحق الشجر وذلك كما اذا عصب بصر واستنك
رجلا لغيرها ولهم مضربا ثم ظهر لاسحقا فاحذها المسحق بغيره الخاص للضمان
لغيره مثل قوله وان تبع اى المالك ان يفسخ وان جاء اجنوب وقال
نفسح وانا ابيع بالعمريه عن العالم ولهم المالك اجابه هذا المتبع منه قوله
بأنه وبصرى بدخوله ملكه لغيره بالعمريه من غير شعور المالك حتى حصلت
الثمار سلم للعالم نصيب منها وكان لا جنوب متبعه على العالم قال الراجح هذا
ما ذكره ولو قيل اذا وجد من سبيع بالعمريه كان كماله لو وجد له مال سناجر
او وجد من يرضى حتى لا يجوز للمالك الفسخ لكان فيها قوله وان مات
اى وان مات العالم لم يفسخ المساقاة الا اذا وردت على عنه فان خلف
مكة تم الميراث العلى بان سناجر منها من يعمل وان لم يخلف ساولى الميراث
بما لم يجبر عليه بان منافعها صرفة وانما يجبر على بؤفه ما على الميراث من
تركه فان اراد اتمام العمريه او استاجر من ماله من سم فعلى المالك عليه
ان كان امنا مستديرا الى لعمريه المساقاة ومنوع قوله وبه خبر ان لم يكن تركه
انه يجبر عند وجودها واحتياج الميراث عن سناجرها فاستاجر الحالك وعقدها
لا يفسخ على الميت خلاف الحق اذا هرب وجهها لم تم الميراث العلى والقول
في سوت الفسخ اذا لم يخرج الثمار في الشركة وفصل الثمار اذا خرجت على ما
في الحرب قوله وهو ايجب اى العالم امن حتى لا يصنع سلف في يد
من غير نقصان وهو على المالك على العالم الحياء والرفق في الثمار والسف
لا يقبل حتى يس قدر ما خان فيه وحذر الدهوي وعند التحرير اذا انكر العالم
فالقوله قوله مع منته وكذا اذا اتى الرق او السلف كان القول قوله قوله
ومخاضه اى وشئت ضامه باقوله او بالثمن او بمن المالك بعد نكولها
عليه الحالك مشفعا امنا سرف عليه ان الحفظ بالمعروف وان لم يحفظ به
اذ لم يرد بالكلية واستاجر الحالك عليه عاملا لانه يعمل عنه واجزى لا جبر والميراث
على العالم قوله باج

الى

الى قوله وقبوله صلا في هذا العقد من الكتاب قوله تعالى فان ارضعن لكم
فاترن اجورهن وقصه صوى وشعب عليها لثاليس ومن الخبر نحو
قوله عليه السلام اعطوا لا جيرة قتل ان عقت عرقه ومن لا ترغوا ربي
ان عليا اجربته من يهوى لسمي كل دلو به بتمرة والحاجة الدائمة
الله ظاهر وقد جمعوا على صحة الاما من قول عبد الرحمن بن كيسان
بأنه صم والياساف وصحبه باور منها ان يقول اكربك هذه الدار واجرتك
منه كذا بكذا فيقول الخاطب على نصيبك قلت او استاجرته او اكرمت
وكذا لو قال ملكتك منفعتها شرا فقبل صحح فان لا جارة عليك منفعتها
يعوض وكذا لو اضاف لفظ لا جارة او لا كرا الى المنفعة فقال اجرتك
منافع هذه الدار او اكرمتها يصح ويكون ذكر المنفعة ضرها من التاكيد
كما لو قال في البيع بعثك عين هذه الدار او دفعها ولو قال في لا جارة
بعثك منفعة هذه الدار شرا لم يصح بان البيع موضوع للملك لا لغيره
فلا يستعمل في المنافع كما لا يصح البيع بلفظ لا جارة ولو كان لا جارة
في الزمة فقال الزمت ذمتك كذا بكذا فقبل جاز واعتني من لفظ لا جارة
والكراهة وما يتد من اتصال القول بالاعجاب في جميع هذه الصور
في البيع واغالم بذكر المصنف اعلم القول لظهورها واستصحابه يقوم
مقامه قوله باجر اى صحته لا جارة باعجاب وقبول مع اجره فانه جيرة
من اركان لا جارة وشرطها ان تكون مشاهدا ان لم تكن في الزمة
نحو ان يقول اجرتك هذه الدار لهم ولا ينظر لظهورها مع مشاهديها
لأنها كالثمراذ المنافع المحقة بالامان الموهبة لعلقتها بعين حاضر وليست
كرايس المال في السلم الجري في مثلها قوة زوان كانت في الزمة شرطها
ان يكون معلوم القدر كالثمراذ المبيع قوله لا بالعمارة اى لا يصح
اجارة الدار بعمارتها او الدابة بعلقتها لجهالة وكذا لو اجرها بمرام معلوم
على ان يصر فيها الى العارة ويبيع به المستاجر حاز وان احلفنا في قدينا
انفسه فقد اطلق الراجح والنواوي ههنا على قولين من غير تصحيح
في ان القول قوله من وجهه ومحل الجهر بعد اى لا يصح ايضا
استجاره لا جيرة ومحل جارة بعد الجهر كالموقف اساحرك لظهوره في الحقة

سلك دفتها او يصاح منه او بالتحالة او لسلخ هذه الشاة كلها او استاجر
 مريضه لم رضاع طفل رضى عنه بعد القطا لم او قاطف الثمار جزء
 منها بعد القطاف او الحايك لتسج الثوب ينصفه لم يصح شئ من ذلك
 وسحق الحجر اجرة مثل عمله ولا صرفه ما جاء في الحديث انه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع الطمان ونسروا باستجار الطمان على نحو الخطة
 بتغير من دفتها وعلك من حيث المعنى بان حتى لا يجبر ان تعمله
 في خاص ملك المستاجر وفي مثل هذه الصورة لا يقع عمل المستاجر خاصة
 بل والمستاجر ايضا فان الاجرة غير ماصلة في الحال على الهيئة المشروطة
 وانما يحصل بعمل الاجير من بعد فلهذا انعم مقدور عليها في الحال قوله
 بعد احترازه عما لو استاجر اجرة من محله قبل العمل كما لو استاجر اجرة
 من الخطة لطحن الباقى او استاجر الموضع بجزء من الوقت في الحال فانه
 صحيح ومعنى التحليل بعدم وقوع العمل في خاص ملك المستاجر ان لا
 يصح نحو استجار الموضع بالجزء المذكور وهو الذي حكاه الامام والخزرج
 عن صحاب ثم اعترضوا عليه بان القياس الجواز ولم يفتروا وقوع العمل
 في الحال المشترك الامر بان احد السريكتين لو ساق في صاحبه وشرط له
 زيادة من الثمار جاز وان كان عمله يقع في المشترك قال الرافعي مظاهر
 المذهب هذا الذي لا اليه قوله وان اطلق للجر تجر اعلم ان للجر
 اذا كانت في الزمة فهي كالتمن في الزمة في انها ان شرط فيها التاجير
 او التجميع كانت موجلة او منجزة وان شرط فيها التجميع كانت موجلة
 وان اطلق فكلها تجلب ايضا وملك جميعها المكري نفس العقد في سحر
 استفاوها اذا سلم العتق الى المستاجر لانها عوض في معاوضة سحر
 بشرط التعمير سحر عند طلاق كالتن قوله حال بالجر صفة اقوله
 باجر ولذا ما بعد اى صحة لا جارة باجر حال مقبوض في المجلس لا جارة
 الوافقة على الزمة فلا يجوز في اجرتها التماس ولا الاستدانة منها ولا
 الحوالة بها وعليها ولا الاء بها بل يجب التسليم في المجلس كراس المال
 في التسليم لان هذه لا جارة سلم في المنافع واذا بقوله لا في حال العتق
 ان ما ذكر قبله في اجارة الزمة ولا معنى انقسام لا جارة الى واثق على الغير

كما اذا استاجرد اية بعينها ليركها او يطل عليها او شخصيا بعينه لمناطه ثوب
 والى واردة على الزمة كما اذا استاجرد اية موصوفة للركوب او الخيل
 او قال الزمت دفتك خياطة هذا الثوب قوله كاستاجرته انما
 خص هذا المثال بالذكور لما فيه من الخلط ولا ظهوره اجارة على الضافة
 الى المخاطب وفيه وجه انه اجارة في الزمة لمن المتصوي حصول
 العمل من جهة المخاطب وبكأنه قال اسحقك عليك كذا وانما يكون
 اجارة عين على هذا اذا اراد فقال استاجرته عنك او نفسك
 لكذا او استاجرته لك ليعمل نفسك كذا واجارة العقار لا يكون الا
 عينه لانه لا يشترط الزمة واذا كانت الاجارة عنه لم يجب تسليم
 للجر في المجلس ولا طولها ويجوز استدائها والحوالة بها وعليها ولا يبرأ
 عنها لانها حينئذ تكون كالتمن في البيع قوله في رضاع المرأة اى صحة
 الاجارة في رضاع المرأة وفيما عدالك في محض منفعة اعلم ان الاجارة عقد
 يصدره المنافع دون العتق هذا موطن ما رتبته بحق بها الامكان
 بانه لضرورته او حاجة حافة ملحق تلك الامكان حينئذ بالمنافع
 من خلك الاستجار لم رضاع الطفل فانه بحق به منفعة وعنق لمنفعة
 ان يضع الموضع الصبي في حجرها ويلقمه الثدي ويعصره بقدر
 الحاجة والعين اللبن الذي يصفه الصبي وانما يجوزوه وانما هو ب
 اسحقاق اللبن الحاجة اذ لو منعوا ما احتاج الى سري اللبن كل فجة
 ولا يحق في ذلك من المسقة العظمى ثم السرى لم يكن الا بالحلب
 الطفل لانه باللبين المحلوب واضح الوجهين على ما ذكره الرافعي ان تضر
 المسناول بهذا العقد معلما وهو وضع الصبي في حجرها والقيامه بالثدي
 وعصره واللبس بحق مع القول تعالى فان ارضعتن لكم فأتوهن
 اجورهن على للجر نفلا رضاع لا باللبين وايضا فلما امرت وضع
 اللهاية لمن بحق بها المنافع فان اسحق بها عين الحاجة تدعو
 اليه فهي ما بعد كذا استاجر وفيها يبرأ من حوزة سقايتها والبر
 نسا جرد لسقي ماؤها هذا اذا استاجرها للارضاع ولم ينف الخضاة
 فان استاجرها لحض لا رضاع ونفى الحضانه وصورة الامام بان تضر

على صرف اللبن الى الصبي ويقطع عنه نحو في الحجر ونحو جاز ايضا
 كما يجوز ان يستاجر لجرد الحضنة والظاهر ان هذا هو الذي اراده
 المصنف بقوله في رضاع المرأة فانه اخذ على سائر انواع المجازة لورثته
 على العين وكان قال لا يتناول عند المجازة العين الا في هذه
 الصورة وفيما علاها تحض المنفعة هو المتناول بالعقد ولو اراد الصبي
 الاول وهي ما اذا لم يسف الحضنة لزمت مخالفة للرافعي في التصحيح
 لما قرأته صحيح فيها كونها صارا المتناول بالعقد هو فعلها والشرط مع
 وايضا فلا يستقيم حصر مثل ذلك في الرضاع فان استجار الدار
 وفيها بغير ما كذلك الا ان قوله بعد ذلك ومحض منفعة مقومة قد اشعر
 بانه اراد بقوله في رضاع المرأة ما اذا قصد به المنفعة والعين ولو قال
 في منفعة لم يضمن استيفاء عين قصد كما قاله الخرافي في الوسيط
 لكان اقرب وقد خرج بقوله ومحض منفعة نحو استجار الشاة لتناجها
 او صوفها اوليتها فانه باطل لم ينعقد له ملك بعقد المجازة بل بالبيع
 فكون هذا بالحقيقة مع اعيان معدومة ومجهولة وخرج ايضا استجار
 الناقة لركوبها ولبنها واستجار البستان لسكناه وثمان لعدم كونه في محض
 منفعة قوله مقومة الى قوله للمستاجر شرط والمنفعة وقد ذكرنا ما بعد
 ما احتزر عنه لكل واحد من هذه الشروط على الترتيب وانما اشترط كونها
 مقدرة لحسن بذل المالك في مقابلتها والمالك ان يذل لها سواها للمنفعة
 كما يمنع من شري ما لا ينفع به واسرطت القدرة على تسليمها والعلم
 بها كاشتراط في البيع فان المجازة كما قالت تلمذة صنف من البيع
 المنفعة واشترط حصولها للمستاجر لئلا يجتمع العوض في ملك واحد كما
 قال استاجرت وابتك لتوكها عشرة واكثر اعيانه في هذا الشرط بالاجاز
 عن استجار للعبادات كما ساقى قوله في الكلمة الى قوله وصلته
 الى ما احتزر عنه بقوله مقومة اي لا يصح استجار البساع بكلمة البيع
 الكلمة توجب بها السلعة ولا يعب فيها والمحكي عن الامام تميمي ان ذلك
 في البيع المسقر ميمته في البلاد كالخبر والكم واما الساب والعبيد
 وما حلفت قدر المثر فيه باحلاف المتعاقدين فمخصص مع البتاع

لها ثم بد فانه يجوز الاستجار عليه واذا لم يجز الاستجار حسب طبعه
 على الساع فلا شيء له فان يعب بكثرة الترداد وكثرة الكلام في البيع
 امين المعاملة فله اجر المثل لما تواطع عليه المتاعون ولا يصح ايضا
 استجار الدرامم والدنانير والطعام ليزين الحوائج بها فان التزين
 منفعة عظيمة ضعيقة فلا تكون مقومة والحي المذكور في اعارتها والنظر
 في اطلاقه عارة من غير العوض اخبر التزين لما في هذا اذ لا يصح
 المجازة عند الاطلاق لمن يعب الجبة في المجازة لم يبد منه قاله الرافعي
 واستجاره شوار لم يصف الشاب عليها والوقوف في ظلها وربط الدواب
 بها كاستجار الدرامم والدنانير لم ينعقد لكونه عراض قال
 الرافعي وذهب بعضهم الى ان لا يصح هذا الصفة على خلاف المصنف
 في مسأله الدرامم لانها منافع ميمه ومنفعة التزين ضعيفة واجاز المصنف
 استجار السباع للاستئناس وكذا كل استئناس بلونه كالطاووس او صوته
 كالغندليب ولم يجوز استجار نقاعة للشم قال الرافعي وكانت المنع باس
 من ان النقاعة الواحدة لم يقصد للشم فيكون استجارها كشرى الحبة
 الواحدة من الخنطة والشعر قال فان كثر فالوجه الصحة لانهم يتصواع على
 جواز استجار المسك والرياحين للشم ومن التفاح ما يواطى من كثر من
 الرنا حين قوله وعلمه الكلب وصيده اي ولا يصح استجار الكلب لحراسه
 نحو الذئب والماشية ولم للصيدين ان يقتنوا ممنوع الحاجة وما يجوز الحاجة
 لم يجوز اخذ العوض عليه وايضا فانه لا قيمة لعينه فذلك لمنفعته بخلاف
 استجار نحو الغنم والباندي والشبكة للصيد والتمتع بالدفع الفار فانه
 جائز قوله وللزينة اشارة الى ما احتزر عنه بقوله معدومة التسليم اي لا
 يصح ان يستاجر للزينة ايضا لما لها غالب الحصول ولا يكفها التملك
 مطار المقارنة بل ان اصابها بغير عظم او سبل نادر امكن ان يترفع
 لمن مثل هذه الزينة في حكم مد لم يقدر عليه اذ لم اثر لجرد لا مكان
 بدليل امتناع استجار العبد في نفسه والمقصود مع امكان عونه منها
 بخلاف المراض التي لها ما د اريم من نهر او عين او ينوا وما غاب
 الحصول كبعض اراضي الجبال التي سقى بها الخلع والمطيرة الجبال الغالب

الحصول وكذا التي لم ماء لها ولكن كنفها المطر المعتاد و الذراو التي تصبها
من التلوح المعتاد فانه يجوز استجارها للزراعة لان الطاهر حصول
المقصود والمكي الطاهر كاف المربي ان انقطاع ماء النهر والعين
يمن ايضا لكن لما كان الطاهر منه الحصول كفي صحة العقد واما
المراضي التي على شط النهر او الفرات او غيرها مما يحلوها الماء ثم يحترق
ويكفي ذلك لزراعتها وفيها تفصيل وذلك ان استجارها للزراعة بعد ما
علاها الماء وانحصر حتى وان كان قبل ما يحلوها فان لم يوثق به ولم يخلب
حصوله لبعض اراضي البئر لم يصح وان كان موثوقا به كالمدة بالمصر
صح وكذا ان كان الغالب الحصول كاللبن من اراضي البئر وان
استجارها وقد علاها الماء ولم ينحصر بعد فان كان لا ربحي الم نحسار
لم يصح استجارها وكذا لو كان فتردد فيه من العجيبين وزواله مسكوك فيه
وان كان ربحي الم نحسار وقت الزراعة بالعادة فقد قال النواوي صح
المجانة على المذهب المنصوص سوا كانت المجانة لما يمكن زراعتها
في الماء كما رزاهم لغرس وسوا كان راي الموضع مكسوفه ام مكي مرتبة
لان اصفاء الماء لم يكن شئ من ذلك ومن ان لم يرم يصح في قول
وقيل لم يصح لغير الم رز ونحو قال وجه المذهب القاسم على ما لو
استاجر اراضيه بامتعة يمكن التسول سعلها في الحال فانه يجوز على
الصحة واما ان لم يكن مرتبة فلا تن استجارها بالماء من مصالحها فانه
يقورها وينقطع العروق المسترخ فاشبه استجار الجوز بالمشق هذه عبارة
النواوي في اصل الروضة ولعل ان كل ارض منع استجارها للزراعة ان
الترابها لسكنها او ربطتها بالدواب او نحو ذلك جاز وان الترابها مطلقا
فان قال الترتيب هذه الموضع المضاة ولا ماء لها جاز ايضا لان
عرف بقى الماء ان الاستجار لغير الزراعة ثم لو حذر ماء من موضع
وزرعها او زرعها على توقع حصول الماء لم يمنع وليس له البناء فيها
ولا الغراس نقت عليه ووجهه بان بقدر المدة يفسد طاهر الموضع
عند انقضائها والغراس والبناء للثابت ولم يقل عند جاز ولا ماء لها
بل اطلق وان كانت بطح في سوق الماء الهام يصح العقد لان الغالب

في مثلها الاستجار للزراعة وكانه ذكرها والى هذا اشار المصنف بقوله
ومطلقا وتوقع اي لم يصح استجار الموضع للزراعة بلا ماء ومطر
كأن كما قرره استجارها مطلقا من غير ذكر الزراعة وغيرها في العقد
اذا كانت الموضع تحت توقع فيها الزراعة كما ذكرنا خلاف ما لو كان على
قله جبل لم يطح في سوق الماء الهام فان استجارها مطلقا صح وكفي
هذه القرينة صادقة ويكون كما لو صرح بالاستجار لغير الزراعة لم يصح
وللزمان اي لم يصح الاستجار للزمان المستقبل في المجارة العينة
فلو قال اجرتك هذه الدار للسنة القابلة او الشهر الاتي لم يصح لعدم
العقد على الاستيفاء المستقبلي الحال وكذا لو قال اجرتك سنة ابتداءها
من الغد او اجرتك هذه الدابة للركوب الى موضع كذا على ان يركبها غدا
لم يصح قياسا على البيع فانه لو باع على ان يكون التسليم بعد شهر او يوم
كان باطلا ولو قال اجرتك سنة فاذا انقضت فقد اجرتك سنة اخرى
فالعقد الثاني باطل كما لو قال اذا جاء راس الشهر فقد اجرتك من كذا
واحتوز بقوله في العينة عن اجارة الزمة فانها تحتل التأخير كما اذا قال
الزمت ذمتك حل كذا الى موضع كذا على دابة صفتها كب وكنت غدا
او في غرة الشهر الاتي مثلا وهذا كما لو اسلم في شئ موصلة وان اطلق
كان حاله قوله من المتاجري لم الاستجار للزمان المستقبل من
من المتاجر كما لو اجرد ان سنة من زيد ثم اجرها منه سنة السنة الثانية
قبل انقضاء الاول فانه يصح ما يصح المدين مع اتحاد المتاجر فضا
كما لو اجرها لنفسه في عقد واحد بخلاف ما اذا اجرها سنة وزيد ثم اجرها
من عمرو السنة الثانية ولو اجرها من زيد سنة واجرها من زيد من عمرو سنة
ثم اجرها المالك من عمرو السنة الثانية قبل انقضاء سنة ولي صح ايضا كونه
المكمل له ولي لم يقل الراجح عن المذهب انه لا يجوز ان يجرها المالك
من زيد في السنة الثانية ومن فداوى القفال انه يجرها من زيد ولا يجرها
من عمرو لان زيد هو الذي عاقده مضمنا الى اسحق بالعقد وهو
السنة الثانية ولم يصح الراجح والنواوي صحح احد البعدين اعني
فما رجع الى منع اجارها وزيد واما جواز اجارها من عمرو فقد تم تصحيحها

له من اجرائها فيه الخلاف الذي في المسئلة ولي اعني طار الزمان المستعمل
من اسماجر اولا ولفظ المصنف ايضا عمل من كلام زهد وعمود
يصدق عليه انه متاجر في الجملة اما انه قد يرجح صدوقه على غيره دون
زهد باعتبار انه المالك للمنفعة حينئذ دونه فيكون فيه اشعار بترجيح
ما في المذهب ثم نعل الراجح عن القفال انه قال ولو اجر دار سنة
وباعها في المدة وجوزناه لم يكن للمشتري ان يوجها السنة الثانية من
المتاجر لانه لم يكن بينهما معاقل وتروى في ان الوارث هل يمكن
اذا مات المكري في المدة من الوارث ناسبه ولا يجوز اجار نحو الدار
والحانوق شهرا على ان يمنع به في الايام دون الليالي من زمان
الامتناع لا اتصل بعضه بعض فيكون اجارة الزمان المستعمل وفي مثله
في العبد والهبة يجوز لهما لا يطعان العلم الدائم ورفهان بالملك
العلة وان اطلقت الاجارة قبله او بعدا في الاجارة المستاجر للزمان
المستعمل فانه يجوز ولما ان بعد سفر الحج ونحس المستاجر للخروج فانه يجوز
وان كانت له مال الحج لا يقع في الزمان المستعمل ويدان له ناسا
اذ اجر نفسه للحج عن غيره اجارة عنه مقدمة على اشهر الحج سرتين اصلها
بعد المسافة لتحقيق العذر في التقديم حتى لو كان المسافر لم يجز
الحج في اشهر الحج لم يكن له سفار عقب العقد والثاني التهيأ للخروج
مستطاب وقع العقد في زمان خروج الناس من في لك البلاد حيث يتعار
المتاجر عقب العقد بالخروج او باسبابه من شري الزاد ونحو ذلك
وقع العقد قبله لم يصح بناء على امتناع الاستجارة للزمان المستعمل
واما الاجارة الواقة على الذمة كقول الزمخشري ذلك محصيل الحج اعني
يجوز تقديمها على الخروج لا محالة بل يجوز فيها تعيين ما بعد السنة
ولا وفيه مني امكان الحج لان العارضة اجارة الذمة بمثابة الدبر قد يكون
حالة وقد يكون مجالا وان اطلقا العقد فهو كما لو عتيا السنة الواقي
قوله او لربك شتر الى الله حان التي تعرف بكر العقب وهي جميع
عقبه والعقب النوبة وهي ان سعاب اسان على دابة واحدة فمكرهاها
على ان يركب احدهما نصف الطريق والآخر النصف او هذان ناو هذا

فذلك

فهذه الاجارة صحيحة وردت على العين او الذمة لا يتصل زمان
الاجارة بعضها بعض خلاف ما لو اجر دابة الى موضع لركبها هونانا
ثم المستاجر زمانا فانه لا يجوز لتاخر حق المكري وعلق له جارة بالزمان
المستعمل وان اجرها على ان يركب المتاجر في بعض الطريق وذلك
ومشي في البعض صح كما لو اجرها من اشئ عنه مثبته سيجاق
في الحال لكن المكريان او المكري او المكري بعسمان فيكون الباقر
الواقع من ضرورة القسمة والتسليم فلا يضر واذا جرى العقد على
التعاقب مطلقا فان كان في ذلك الطريق عادة مضبوطا بالزمان
باب يركب يوم وسرل يوما او بالمسافة بان يركب فرسخا ومشي فرسخا
العقد عليها وليس له طرما ان يطلب الركوب يومين او اكثر والنزول
كذلك لما في دولم المشي من التعب وان لم يكن عادة مضبوط فلا بد
من السان فيه لا يتبدل وان اختلفا في من سلا بالركوب اخرج بينهما
وان اكرى دابة من اسن ولم يعرف للتعاقب في الهمة انها ان احتملت
ركوبها اجمعا على الركوب والتم فالرجوع الى المهاباه والتعاقب كسبق
ولو قال اجرتهك نصف هذه الدابة الى موضع كذا صح كما يصح اجارتها
الى نصف ذلك الموضع وهي اجارة لنصف منفعتها الى ذلك الموضع
على ما شاعه فصح كما يصح بيع المشاع بعسمان اما بالمسافة او الزمان
قوله ولا يجوز اي ولا يجوز الاستجارة لقطع سرق صحنه وقطع يد صحنه
وكذا استجارة الحائض لكس المسجد ولا سجاد لتعلم التورية والتمسك
السحر والفحش والحان الصغير الذي لا يحتمل الله اذ لا يجوز شيء من ذلك في الشرع
والمعجزة عنه حسا وقد فهم من قوله صحح انه يجوز الاستجارة لقطع سرق صحنه
اذا اشتد الوجع وقال اهل الخبرة ان القطع بزيده وكرهه يجوز الاستجارة
لقطع يد متاكلا اذا قال اهل الخبرة انه نافع فان سكن وجع السن فجد
استجارة انصحت له جارة ليعذر القطع ولولم يسكن ولكن امتنع المتاجر من القطع
يقال في الشام لا يحبر عليه الا ان اجبر اذا سلم فيه ومنعت من امكان العمل
وصح على المتاجر نهجه قوله من مكره اي ولا يجوز لغير الزوج استجارة امرأه
منكوبة دون اذن زوجها لان او قاهها مسخرة عن الزوج فلا يقد شرعا

على بوضعه ما التزمه ولو آجر السيد الجماعة المنكوبة من غير الزوج جاز ولم
يكن للزوج منعها من المتاجرات من يد السيد في المصنف لا يمنع
الزوج من الزوجي اذا كان اسجاء منكوبة باذنه للارضاع قوله
وجوز له اي وجوز للزوج استجار منكوبة ان هو كفس وطخ وغير ذلك
وكذا يجوز له استجارها لمريضه ولزم منها اذا لم يسجد عليها لمريضه شرعا
وكان كسائر الفقهاء هكذا اطلقوا وبغنى ان يكون ذلك محولا على
ارضاع غير اللبن الماسا في البعقات انه يجب على لقم ارضاع اللبن
ولدها قوله ولا يجوز للقرب اشارة الى ما احتريه عنه بقوله يحصل للمتاجر
وقد قرآن اكثر الحناء في هذا الشرط نذكر حكم القرب في الاستجار
وضبطها امام الحرمين فقال هي على نوعين اصلها القرب الى يتوقف
بها على الله مما يدخل النساء منها يجوز له استجار عليها لمن الاستجار
استنابه خاصة وما يدخله النكاح يجوز له استجاره عليه كالحج ونفقة الزكاة
قال ومن هذا القبيل غسل الميت اذا اعتبرنا فيه النية لجران النسابة
وثانها العرب التي يتوقف على عدلها على الله وهي تنقسم الى فرض كفايه
والى سائر غير مفروض القسم الاول فروض الكفایات وهي على ضربين
اصلها ما يخص امراؤه في الاصل لخص معين وموضع معين ثم
تؤمر به غنى ان يحجز كجهيز الميت بالسكنى والخسار وحفر القبر وحمل
الجنان والدفن فان هذه المراتب محض تركه الميت فان لم يكن عند
حب على الناس القيام بها لم يترك هذا يجوز له استجارها لمن لا يجر
غير مقصود بفعله حتى يقع عنه وغد من هذا القسم يعلم القرآن
فجوز له استجاره له هذا اذا لم يعين واحد لم يشرع هذه العمل فان عين
واحد لتجهيز الميت مثلا فذلك يجوز له استجاره في الاصح ولم ينظر
الى البصير العارض كما لم يضر تعين طعامه على شخص مع جواز
غيره له الضرب الثاني ما ثبت امراؤه في الاصل لخص غير محض
السكنى وموضع كالحج فلا يجوز استجار المسلم عليه لانه مكلف بالحج
والذبح الملة فيقع عنه ويجوز له استجاره عليه ولو الذبح عليه القسم الثاني
شعار غير مفروض كالمذات ويجوز له استجاره عليه ولو جاد الناس من

اورالم لانه علم معلوم بجواز اخذ الرزق عليه ويجوز اخذ الصنع عليه ككفايه
المصنف وعلى هذا فعل اي شيء باخذ الموزن لغيره فيه اوجه
قبل على رعاية المواظفة وقيل على دفع الصوف وقيل على العمل
والاصح انه باخذ على جمع الاذان بجمع صفاته ولم يبعد استحقات
الصنع بهذا كراهيه تعالى كما لم يبعد استحقاتها على تعليم القرآن وان
استجار على راة العران ويخرج على هذه المقاسيم الصور التي ذكرها
المصنف منها الامامة في الصلوات حتى في التراويح وغيرها يجوز
الاستجار عليها لمن الامام مصل لنفسه ولا بد له جاز وان لم ينو
الامامة ومصلحة الجماعة فائدة يحصل له دون المتاجر ومنها العفة
لا يجوز له استجاره لمن المصنف له يتعلق بعلم امن الناس عامة وايضا
فاعمال القاضي غير مضبوط ومنها التدريس لا يجوز له استجاره من هو
مستعد للتدريس العام من غير تعين من يعلم وما يعلم لانه كالجهد
في انه اقامة مفروض على الكفاية بات على الشيوخ ولانه غير مضبوط
تخلو في ما لو عين المتاجر شخصا او جماعة يعلم مسئلة او مسائل مضبوط
فانه يجوز واما قوله يجوز للزكاة اي لغيرها الى قوله الجهاد فقد تقدم ذكر
هذه الصور شرها في القسم المذكور قوله موطن اشارة الى حصول
في شروط المنفعة معلومة كما يعتبر في البيع العلم بالمبيع عينا وقولا
وصفة لذلك يعتبر في الاجارة العلم بالمنفعة عينا اما ان يوجر عينا معينة
او يلتزم في الزمة كما في السلم ولا يجوز ان يقول آجرتك احدى هذه العبد
كما لا يجوز ان يقول نعتك احدهما ويعتبر ايضا العلم بالصفة حتى لا يجوز
اجارة العين الغاية واما العلم بالقدر هو المقصود بالذكور هنا ولم يبد
في نوعي جارة لغير الوارثة على العين وعلى الزمة بخلاف المبيع
فان الشيء المحتسب اذا بيع بعنى مشا هدية عن العلم بقدره والفرق
ان المنافع ليس لها حضور محقق وانما هي متعلقة بالمستقبل فالمشاهد
لا تطلع فيها على الغرض وقد اشار المصنف الى ان بقدر المنافع
تكون نظريتين احدهما الزم كذا اذا استجار الدار لسكنها سنة والثاني
محل العلم كاستجار الخياط الخياطه تؤب معنى والدابة المركوب

الى موضع معين وقد سمي الطريق **الاول** كما في العقارات فان ضاها
 لا يضبط الا بالزمان وكما لارضاع فان تعدد اللبن لم يكن ولا سبيل
 الا الضبط بالزمان وقوله وان طاب اشارة الى انه يجوز ان يطول
 الزمان الذي بعد رتبة المنفعة حتى يجوز الزمان على سنة وعلى ثلث
 منه ايضا لكن قال معظم **الاصحاب** ان يكون المدة حيث الهاد
 الشيء غالبا قالوا فلا يجوز الجرد اكثر من ثلث سنة والدابة توجر الى عشرين
 والثوب الى سنة او اثنين على ما يلقى به والمراعى الى عام سنة واذا
 اجر اكثر من سنة لا يجب بعد رتبة كل سنة وقد يمكن بعد من المنفعة وكل **الطريق**
 اعني الزمان ومحل العمل كما سيجار الخياط فانه يمكن ان يقال لخط
 لي يوما خياطة موصوفة وان يقال لخط هذا الثوب وكذا استجد
 الدابة للتردد عليها في الحاج اليوم مثلا وللركوب الى موضع كذا فان
 اقتصر على العتق باحد الطريقين كفي وان جمع بينهما فقال استاجرك
 لخط لي هذا القمص اليوم لم يجزوا اليه الا ثلثه بقوله لم يجرها اي تعني
 لم يجرها جميعا لان في الجمع بينهما غررا لما حجة اليه لجواز انتهاء العمل قبل انتهاء
 اليوم وبالعكس وهذا كما لو اسلم في معز خطه شرط ان يكون وزنه
 كذا ليصح ما حتمك ان يزيد وينقص ليعذر التسليم قوله ويعرض
 اي في الاستحالة للارضاع بقدر الزمان كما مر ويعني الطفل الرضيع لا خلاف
 بالحيوان **العرض** حاله ونوعه الموضع الذي يرضع فيه اهو سنة ام منها فان ارضاعها
 في منها اسهل عليها وهو بالارضاع في سنة اشد وثوقا قوله وطول
 البناء اي وفي الاستحالة للبناء بعين طول البناء وعرضه ومرضعه
 سواء كان البناء على الارض او على السقف وسواء كان التعيين
 بالزمان او بالعلم لا خلاف العرض بذلك قوله بارتفاعه اي بعينه
 ما قترع العين ارتفاع البناء وكيفية من كونه مضدا او ضا في جهات
 البحر او لبن او غير ذلك حيث كان البناء على السقف او استاجر لا جبر
 العمل اذ العرض يختلف بذلك وله تحت السقف كل شيء والبناء على الجدار
 كما لبناء على السقف ونعم مما ذكره ان البناء اذا كان على الارض
 وقد ر بالزمان لم يلزم بعينه ارتفاع او الكيفية لارضاعه تحت كل شيء

وان بعين الطول والعرض والموضع لم يبد منه في كل صورة قوله
 ويعرف الراكب اي ومن مجرد اية للركوب وجب ان يعرف الراكب
 بالروية او بذكر صفته في الضخامة والخفاة لمعرفة وزنه تخشعا ما ذكره
 الامام والعزالي قال الراجح واكثر **الاصحاب** على اعتبار المشاهدة قال
 لكن احاط الوصف للتمام بها اشبه في المعنى لانه بعد التحسين للمشاهدة
 قوله والمحل اي وان كان الراكب في نحو عمل فلا بد ان يعرف المكمل
 المحل ايضا بالروية او بذكر صفته سعة وصنعا ووزنه لما فادتها التحسين
 كما لمشاهدة سوار كان من الحامل المغلابة الخفاف او الخراسانية الثقالة
 ولو امصر على ذكر الصفة دون الوزن او العكس لم يكف لبقاء الجمار
 سهولة ان الله ولم يبد في العمل ونحوه من وطأ يعرفه فجلس عليه مني ان
 يعرف ايضا بالروية او الوصف واما الخطاء الذي سئل به وهو في
 من المظهر يكون وقد لا يكون يحتاج الى شرطه واذا اشترط فلا بد
 منه ايضا من الروية او الوصف اما اذا كان فيه عرف مظهره مكفي **الطريق**
 كما يكفي في العمل وغيره عند اطراف العرف فيه قوله وقدرا الطعام
 اي وعرف قدر الطعام الذي يحمل ليوكل في الطريق فانما كسار المحمولات
 في انه لم يبد من رويته او بقدره بالوزن قوله ويفصل المعاليق
 ويعرف بفصل المعاليق كالسفر والادارة والقدرة والقيمة ونحوها
 روية او صفة ووزنان شرط عملها في الاجابة فان استاجر للركوب
 من غير شرط المعاليق لم يجر عملها لا خلاف الناس فيه وقد لا يكون
 للراكب معاليق اصلا قوله والدابة اي ويعرف الدابة بالروية ان كانت
 الاجابة على غيرها وان كانت في الزمة فلا بد من ذكر جنسها امي فرس
 بغل ام حمار ومن ذكر نوعها امي من الخيل العربية ام غيرها ومن ذكر الانثى
 والذكورة لا خلاف في العرض فان لا نبي اسهل سيرا والذكر اقوى ولم يجر
 المصنف للذكورة والابوثة وكانه راي وخواص في النوع ولا بد ايضا من ذكر
 سيرها نحو كونها مملحا او قطوفا ومن ذكر السير بالنهار والليل
 ومن ذكر المنازل قريبا وبعدا حسب الاعرف في ذلك فان كان لم عرف
 في السير والعرى والمنازل جاز المطلاق وعمل على المتعارف قوله

والمحول اى وان اجرا الدابة للمحل فلا بد ان يعرف المحول رونه وان كان
 حاضرا فان كان في طرف وجب ان يتجه بالكد نحونا لوزنه وان
 لم يكن حاضرا فلا بد من تقديره بالكد او الوزن ان كان مكلا والتقدير
 بالوزن اولى في كل شئ منه احصر وطرد من ذكر جنسه عند عدم
 الحضور فان تاشع الحد بدو القطر المتساويين في القدر مختلفا اذا
 كانت في جان المخرج الزنة لم تثبت معرفة جنس الدابة وصفها بخلاف
 الجارة للركوب فان المقصود يحصل المسامحة في الموضع المنقول اليه
 فلا يختلف الغرض حال الحامل اذ كان المحول زجاجا او خرifa او اشبهها
 فلا بد من معرفة حال الدابة بالوصف قال الراغبى ولم يطرأ في سائر
 المحولات الى تعليق الغرض بكيفية سير الدابة سرعه وبطء وقوة وضعفها
 وحملها عن القافلة على بعض التقادير ولو نظر والها لم يكن بعدا
 والكلام في المعاليف والسيرو الشرى على ما ترقى الجارة للركوب
 قوله ولما من مع الظرف اى لو قال اجرتك هذه الدابة للمرأه
 من ولم معرض لجنس المحول بل انصرف على ذكر الوزن خاصة مع ذلك
 فكان الظرف من جملة الماء بقوله مع الظرف في موضع الخبر لقوله ولما
 من وتقدير الكلام في جارة الماء من اجان مع الظرف قوله ومن
 اى ولو قال اجرتك للمرأه من بذكر جنس المحول ووزنه لم يضر الظرف
 فيه وعندك تعتبر معرفة الظرف بالرؤيه او الوصف اذ ان يكون هناك
 غرار مماثلة منضبطه لا يضر العرف باستعماله قوله والحرائه اى اذا استأجر
 الحرائه وجب معرفة الارض صلابه ورضاؤه وكذا اذا استأجر حفرة نهر او بئر
 او فناء ولم يضر تقدير القدر اياها بان بان يقول حفرتي شهرا او بالعمد مقدرة
 الطول والعرض والعمق وجب على من جبر اخراج التراب المحفور وان انهار
 شئ من جواب البئر لم يلزم اخراج ذلك التراب واذ انتهى في الحفر
 الى موضع صلب او حجارة فان كانت تحت بعلمه المحول وجب عرضه
 وان لم يعلمه المحول او مع الماء فلان انتهى الى القدر المشروط
 ويعذر الحفر انسخ العقد في الباقي ولا يسخ فيما يوزع المستحق عليه
 ما لم يرض على ما بقي قوله ولا سيما اى وان استأجر للاستفاد

معرفة

معرفة الدلو وموضع البئر وعمقها بالمشاهدة او بالوصف ان كان الوصف
 بان يقول مثلا كسنتي خمسين دلو احذر هذه البئر بهذا الدلو او بالزمن
 بان يقول كسنتي هذا الدلو من هذه البئر اليوم ولا يجوز التقدير
 بالارض بان يقول كسنتي هذا البستان او جربا منه فان ربه محله من
 الهواء وبروونه وكيفية حال الارض ولا يضمن قوله وعلى المكري
 اى ويجب على المكري للدار ان سلم الدار وسراحيها اى الحلال والباقى
 خالصا ان لم يتمكن من ذلك سفاح والوادى قوله وبها الحب واو الحال
 فلو كانت مملوكة فلكم كبرى الخيار وكذا يستنع الحمام وهو الموضع الذى
 نصبت اليه العشاكة قوله لان امتلات اى لا يجب على المكري المنع
 ان امتلات البئر والبالوعة وكذا المسفع في دوله من طر بل السبع
 على المستأجر بان يتلاءم حصاره فصار كغير الكناسات الحاصلة
 في دوله جارية فان نقلها على المستأجر لمصوبا بفعله وكذا نقل
 الرماد عن شئ فان اراد ان يكله من سفاح فليقلها وكذلك لا يجب
 على المكري كبح الثلج عن عروسة الدار خفي او كنف كما لا يجب عليه
 كسر الدار وكبح السج عن السطح وظيفة المكري لانه كحارة الدار
 فان تركه على السطح وحدث به عيب فالمستأجر المختار قال الراغبى
 وفشروا الكناسات التى يجب على المكري تطهير الدار عنها بالفسوق
 واسقطوا الطعام ونحوه دون التراب الذى يجمع بسبب الريح لانه
 حصل بفعله قال لكن قد مر ان يلج العروسة لا يجب على المكري نقل
 ليه كالكناسات مع انه صار بفعله قال التوابع هذا لا يضمن ضعيف
 والصواب انه لا يلزم المستأجر نقل التراب كما قاله صاحب قال وليس
 المراد بما سبق في يلج العروسة انه يلزم المستأجر نقل بل المراد انه لا يلزم
 لموجر فكذلك ههنا لا يلزم واحده منها قوله والمفتاح اى وعلى
 مكري الدار تسليم مفتاحها للمالك من سفاح بخلاف ما اذا كانت
 معادة لا يقال حيث لا يجب تسليم القفل لمن لا يملكه بل لا يضر المفتاح
 في العقد الوارد على العقار والمفتاح حار تابع للخلف ثم هو امانة
 في يد المستأجر حتى لو ضاع بغير تقصير لم يلزم شئ وابداله من وظيفة المكري

ولكن لا يحبر على ذلك لما فيه من الزام تسليم عن لم يتناولها العقد
وهذا هو المراد بقوله بلا محرم اي لا يجب على المكري كدفع مضاج
آخر بعد مضاج الاول لكن اذا لم يجد بيت للمساكن الخياطه صلا
بمضاج قوله والعامة اي وعلى المكري العناية على المضاج
لكن بلا كره اي بلا اجبار عليه كما في محرم المضاج بل اذا احتج
منها ثبوت للمساكن الخياطه اذا انقضت المنفعة حتى لو وكف البيت
لترك البطين فعن صاحب ان له الخياطه اذا احدثت سببه
بعض قوله كما نترج المصوب اي لا يحبر المصوب على العناية كما لا
يحبر على انزع العين المتماجره اذا غضب مع قدرته على ما يرفع قال النووي
شعني ان يكون الصبح هنا وجوبه لا يرفع ثم قال الراجح ولم يشك انه اذا
كان العقد على موصوف في الزمة ولم يرفع ما يملكه بطالب باقامه عقده
قوله ولكاف اي ويجب على المكري في اسجاد الدواب للركوب
لكاف والخزاع والتفرو البرع والخطام سوا كانت لا طرة على العين
او الزمة اذا لم يتمكن من الركوب دونها والعرف مقدر بكونها على
المكري وفي السرج عند اراء الفرس صحح الراجح في المحرم اساع الخراف
وهو فيه مضطرب ولا يخفى ان هذا اذا اطلقا العقد فاما اذا قال
الركنك هذه الدابة العانة بلا كاف ولا غيره لم يلزمه شيء من ذلك
قوله وفي الزمة اي واذا استاجر للركوب في الزمة وجب على المكري
الخروج مع الدابة لسوقها وتنقدها واحاطة الركوب في الركوب والنزول
وراعى العانة في كنفه العانة مدخ البعر للمرأة لانه يصعب عليها الركوب
والنزول مع قيام البعر وحاف عليها الكشف وكذلك لو كان الرجل
مرض او كبرا او كان مغوط العنز بعرب النصار او الحمار من شئ ليسه
الركوب ولا اعتبار في القوة والضعف حال الركوب بل حال العقد
وعلى المكري ايضا ان يوقف الدابة لنزول الراكب لكل ما لا يتيسر فعله
را كما لقضاء الحاجة وصلاح الفرض بخلاف التفريط ولا كل واذا انزل
انظر المكري لرفع حاجته ولم يلزمه المبالغة في التحفيف ولا القصود
الحج وليس لا بطاء والتفريط عن الروابي في العرة ان له النزول

اول

اول وقت الصلوة لئلا فضيلة واذا استاجر الخراف الزمة فعلى
المكري رفع الحمار والحمار وعظمها وعليه ايضا الظرف الذي سئل
فيه المحول وتعلم من قوله وفي الزمة ان هذه الاشياء لا يجب على
المكري في اجارة العين ووجه ذلك بانها اذا وقعت على عين الدابة
فليس عليه الم التمسها بالاكاف وفي معناه واذا كانت في الزمة
فقد التزم التفريط لمصلحة سائر والعرف يؤيد ذلك وكذلك على المكري
في اجارة الزمة للاستقاء الدلو والرسا بخلاف اجارة العين فيما
كا لطرفه وعن القاضي حسن ان الرجل ان كان معروفا
بالامانة بالآلات فيه لزمه ان يمسكها قال الراجح وهذا صحيح
في الوفاء ومنه الديار والسياف والبدرية وحفظ المتاج في المنزل
كما لو فاء قوله وعلى المتاجر الخراف وعلى المتاجر للركوب كل ما
كان للمتمسك على الراكب كالخيل وتابعه من المظلم والخطاء والوطاء
والجبل الذي سلبه الخراف على البعير الذي سلبه احد المحلن الى
الآخر والعرف مقدر بذلك قوله والخطا اي وعلى المتاجر الخراف
الخطا والكماء والخبر وللصباح الصبح والكل الذرور ولها اعيان
فلا يحمى على ما جبر بالاجارة وامر الدين في الرضاع على خلاف
القاس للضرورة والراجح نقل الخبر ثلث طرق وقاله اشبهها ان
الرجوع منه الى العانة فان اضطربت العانة وجب السان والباطل
العقد واشهرها القطع بانه لا يجب على الوراق والمالك انه على الخلاف
في ان الدين هل يتبع للمسجد الحضانه وواقعه النوادي الى في قوله
اشبهها فانه ابدله بقوله اصحها ثم قال واذا استاجر الخراف والصباح
وهل في الخراف الكمال فالقول في الخطا والصبغ وطلب الخراف والذرور
كما ذكرناه في الخبر هذا هو المشهور واذا ادرك ظهر لك خلاف
من تصححها وتصحح المصنف قوله ولا سمع اعلم انه اذا استاجر
بارة الحضانه وحدها او للارض وحدها صحح كما مر وقد تقدم ان المصحح
بالسجاد للارض ما هو واذا اطلق استجاره حدما ولم ينف التفر
لم يتبعه لانهما منفعتان يجوز افراد كل واحد منهما بالاجارة فكانت كسائر

المناخ في علم السحبه والحضانه عبارة عن حفظ الصبي وتحتله
وقفل لاسه وثيابه وتطهير من النجاسات وتدهنه وتكسبه ^{الطعام}
في المهد وربطه وحركه فيه لئلا ينام قولا وان احلما اى وان اجر
للارضناع والحضانه صريحا وانقطع اللبن انفسح العقد في الارضناع
بناء على صح الوجه الملائه على ما ذكره الرافي ان المعقود عليه
كلما وان اطلق الحسار لم حلهما وعلما سبعة ^{الطعام} لانها جميعا
مقصودان وقد جعل ^{الطعام} في او ايل الباب عند ذكره اشتراط
كون المنفعة بدون العين ان المصلد المتناول بالعقد ^{الطعام} فعملها والبر
سكن سعا ومضى ذلك عدمه لا يفساخ لكن يشب المتاجر الحياه
لان انقطع اللبن غيب كما لو استاجر طاحونه فانقطع ماؤها واذا قلنا
بافساخ العقد في الارض سقط قسطه من الاجرة ونسب الحضانه
بسطها بناء على الصحيح في نفوذ الصفة وطريقه ان يوزع المبيع
على اجرة مثل الارضاع او الحضانه وتسقط لجره ما تبقى من مدة الارضاع
فان بقي نصف من الارضاع نظرا الى لجره مثل الباقي والماضى ووجه
نصف المسمى عليهما فلو كان المسمى عشرة واجرة كل منهما مثل لجره ^{الطعام}
كما مر ولكن لجره مثل الباقي من مدة الارضاع ضعف لجره مثل الماضى
منها سقط من الخصة ثلثاها وثبت ثلثها مع الخصة التي هي قسط الحضانه
قوله وبذلك الطعام اعلم ان الطعام المحول للاكل في الطريق ان
شرط ان يبدله كلما اسفص او لا يبدله ابع الشرط والمفان نفى
بعضه او كله سرقة او تلف او فنى كله بالكل فله المبدال كما يرد
المحولات وان فنى بعضه او كله سرقة او تلف او فنى كله بالكل فله
المبدال كما يرد المحولات وان فنى بعضه بالكل فله المبدال كما لو باع بعض
المحول قوله والمستوفى اى يجوز المستوفى المنفعة وهو مستوفى ^{الطعام}
ان يبدل نفسه بغيره كما يجوز ان يوجر ما استاجر من غيره فاذا استاجر
دابة للركوب فلم ان يركبها مثل نفسه في الطول والقصر والضيق
والخفاف ومنى هو اخف منه وكذلك يلبس الثوب من هو في مثل حاله
وسكن الدار مثله دون القصاص والحداد لزادة الضرر وكذلك

ان

بذلك المستوفى به اى الذى يصلح ان يستوفى به المنفعة المستوفى
بالاجارة بغيره كالثوب المعين للخطا والصبي المعين للارضناع
او التعلم والاعظام المعينه للرعى لان المستوفى به ليس بمعقود
عليه وانما هو طوبى لا سقاة فاشبه الراكب المعين فاذا استاجر دابة
لحمل العطن جاز له حمل الصوف والوبر ولحمل الحديد فله حمل الرصاص
والنحاس بخلاف ما اذا استاجر المحل فاراد اركاب من لم يزد وزنه
على وزن القدر المحول او بالعكس فان الظاهر فيها المنع لظهور
التفريق ونعم من جواز ابدال المستوفى به ان الثوب المعين للخطا
اذا تلفه سبيخ بل يبدل له بان المعقود عليه العمل فلا فرق بين ان
يوقعه في ذلك العين او في مثله بخلاف تلف الدابة المعينه او الصبي
المعين وهو المستوفى منه حيث يفسخ به العقد اذا كان طارة
على العين كما ساق لفوات المعقود عليه بذلك وهو المنفعة
المخصوصة ولم يجوز ابداله كما يجوز ابدال المبيع واما الاجارة الواردة
على الدابة فيجوز فيها ابدال المستوفى منه بغيره عند التلف او السب
ولم يفسخ العقد بذلك لعدم ورود علمه بخصوصه مثل ان استاجر دابة
صفرتها كذا للركوب او للحمل او يلزم اجيراعمله في ذمته فبذلك الدابة التي
عينه ولا جبر الذى عن بعد ذلك بغيره ما اذا تلف او عيبا في اجارة
العين ثبت الخيار بالكعب كما ساق واعلم ان الفسخ ادخال الباء
على المبروك من معقود فعلمه ابدال والتبدل وما انصرف كما في
قوله تعالى وبذلناهم بختهم استبدلون الذى هو ادنى لكى
يوضر فكان الحسن ان نقول المصنف وبذل المستوفى الكنية جري
على ما هو المتداول على ^{الطعام} لانه من يجرى المفعول ^{الطعام} وله عن الباء ^{الطعام}
في ذلك بعض مشرع كلامه والخطب في ذلك متن وقوله
في الزمة متعلق بالمستوفى منه خاصة ونقد عدم جواز تبدل اى
العين واما المستوفى والمستوفى به فيجوز ابدالهما مطلقا قوله
وسرع اى واذا استاجر ثوبا للبسه مدة لم يجز ان ينام فيه بالبدل ويجوز
التوم في غير الثوب العوقا في المعلوم المعلوم العله بالقبول والى السب

دون البتة واما العوقاف فملزم هو نفعه في سائر اوقات الخلق
وانما يلبس ثياب الجمل في اوقات التي جرت الحان بالبحر فيها
لحالة الخروج الى السوق ودخول الناس عليه ويجوز المراجعة
بالثوب المتاجر للباس من ضرر رداء دون ضرر اللبس
يجوز المتزاور له ان يضره باللبس قال في التمه واذ استاجر
للا رداء لم يجز المتزاور ويجوز الدعي قوله والمتاجر اي ويد المتاجر
على نحو الدابة والداريد امانه فلا يضمن النكاح منها من غير تعد
ولا يضمنه من حق المنفعة ولا يمكن استيفاءها الا باثبات اليد
على العين فكانت امانه عنده كالخلاء التي اشترى ثوبها ولم يجعل
كالستوة التي مضى فيها سمنا اشترى حيث يكون البستوة مضمونة
عليه في اصح الوجهين لانه اخذها لمنفعة نفسه ولم يضره في مضى
فها قوله كالا جبراي فانه امن ايضا على بعض ثوب الذي
استوجر لحاطه او صنفه او قصاصه والعبد الذي استوجر لتعليمه او رقما
او غير ذلك اذا تلف في يده من غير تعد او ليس اخذ اياه لخصه
بل هو لخصه وغرض المالك فاشبه عامل القراض واعلم ان الجبر اذا
لم يكن مفردا باليد كما اذا قعد المتاجر عنده حتى يجر او يجر الى
بسه ليحل فقد قطع الجبر بان الضمان عليه لان المالك غير حاكم اليه
في الحققة وانما المالك استعان به في عمله كما يبعث بالوكيل والاعلام
وان كان مفردا باليد فاما ان يكون اجيرا مشتركا وهو الذي
يقبل العمل في ذمة كما هو داب الخاطين وغيرهم فاذا التزم لواحد
ان يلزم لغيره مثل ذلك العمل وكأنه مشترك بين الناس وله ضمان عليه
كالمتاجر لما قر او مفردا وهو الذي اجرت من شخص مد ومقدرة
لغيره فلا يمكن تباع مثل ذلك العمل لغيره في تلك المدة وهذا اولى سفي
الضمان من المشترك لان منافعه مخصصة بالمتاجر في المدة وكان
يد كيد الوكيل مع الموكل فالأصل ان الصحيح من مذهب الشافعي
رطبي ليعنه ان يجر الا يضمن مطلقا الا انه كان له يوجبه حوفا
من اجراء السوء وهذا فيما اذا لم يوجد من الاجر بعد ولا يضمن فان

ذهب

وجب الضمان لم يحاله كما لو ضرب جبر على التارب والتعلم الصفة
فما من تارب الصبي بغير الضرب يمكن وكل لو اسرى الاجر
على الخبر في الاقار او الصبي الخبر قبل دمه او تركه في التنوير
فوق الحان حتى احرق ونحو ذلك ومما اختلف فيه جبر والمتاجر
في انه هل يعدى وجاوز المعتاد ام لا راجعنا فيه عدلين من اهل
الخبر فان لم يجدوا راجعه فالقول قول جبر لان اصل برائه
عن الضمان قوله والحامي اي وكالحامي فانه امن ايضا في حفظ
الشاب حتى اذا ضاعت بغير تقصيره لم يضمنه لانا ان فلنا ان
الذي باخذ من الماء وهو متطوع بحفظ الشاب واعاره نحو السطر
والمازار فطاهر ويكون السطر مضمونا على الدار وان فلنا انه اجبر
الحام والسطر ولا زار وحفظ الشاب والحامي حينئذ اجبر مشتركا
فلا يضمن ايضا كسائر اجراء وكذا الدار له يضمن السطر ولا زار له
متاجرا وهذا الوجه اظهر من الاول لان الماء غير مضبوط حتى يعاين
بالعوض قوله وان اعطى المدة اي المتاجر امن في مدة الجارة
وكذلك هو امن وان اعطى المدة فيما قدرت منفعته بالربان فلا يضمن
ما تلف في يده من العين المتاجر بعد مضي المدة بناء على انه
لم يلزم الرق ولم يضمنه حينئذ وانما علمه الحمله منها وسن المالك اذا
طلب منها امانه فلا يجب ردها كالوديعة قوله او قد امكن استيفاء
اي واذا اعطى مدة امكن استيفاء المتاجر بالمنفعة فيما قدرت
منفعته بغير العمل بالزمان كما اذا استاجر دابة ليوكيها الى موضع معين
فلم يركبها حتى مضت مدة امكن المضي الى ذلك الموضع فان الدابة
تكون امانة في يده بناء على امر قوله وتقرر الاجراء وتقرر على المتاجر
بغير المسئلة في الاجارة الصحيحة ولجزم المثارة الفاسدة ان مضت
مدة الجارة وان لم يفسد المتاجر بالعين المتاجر لانهما الاجارة بينهما
مدتها وليس له الا سفع بعد المدة ولو اسفح بعدها لزم لغيره المثل
المستحق ولو ضبط المنفعة بالعمل دون المدة كما اذا استاجر دابة ليجعل عليها
الى موضع معلوم ومضتها وامكها عنده حتى مضت من يمين فيها المستحق

فذلك سقير بهجرة عليه فان المكوى مكنه من اسفاح باقضى المقدور
 فسنقر بهجرة كما لو كان الضبط بالمدى واما فوق من ان يكون
 عدم اسفاح المستاجر بعدد او بغير عذر حتى لو حلف لمخوف الطرف
 او لعدم الرفقة اسقير بهجرة عليه فان عوضها وبقي منافع الدابة
 في المدة بلع عند مع مكنه من السفر عليه الى بلد آخر ومن استعملها
 في البلد تلك المدة قوله عتق المستاجر اي سواء كانت له جارة
 على العين او في الزمة سلم دابة بالوصف المشروط الى المستاجر
 مضت المدة عنده فان بعض سفر بذلك قوله او هو حتى اي الذي
 استوجر قرو ذلك بان اجر الحرف مئة معلومة او لغير معلوم ومعلم نفسه
 فلم يسع المستاجر حتى مضت المدة او مضت من مكن فيها ذلك العر
 فان اجرة مسرور بذلك ومحرر المستاجر الحر الجارة وان كان الحر
 يدخل تحت اليد ولا يحصل منافعه في يد المستاجر ولا يدخل في ضمانه
 الا عند وجوبها ولذلك منع العفال من ايجاره ولم يقل بمقدور اجرة وفيه
 بهما بنى للعر على الحاجة والمصلحة مع علي ان الحق لا يدخل تحت اليد
 الغزالي في كتاب الغصب الى التره في ذلك وفيه خلاف تحت اليد
 في المقر ونحو جار وضمان منافعه بقواتها عند حبسه وهو كالمقر بذلك
 قوله وضمن الى الحق تقدم ان المستاجر امن حتى لو استاجر دابة
 للركوب او الخمر وربطها ولم ينفع بها فما تب في لا مطبها لم يضمنها نعم لو انده
 عليها فسلكت وكان المجهول في مثل ذلك الوقت ان يكون الدابة
 في الطريق ضمنها لمن التلف والحالة هذه جاء وربطها في لا مطبها فينسب
 المستاجر في ذلك الى نوع من المقصود اذ لو ركبها حينئذ لم ينسب التلف
 لهذا السبب بخلاف ما لو كان المجهول في ذلك الوقت ان يكون الدابة
 تحت السقف كحلح الليل في الشتاء قوله او يعتدى اي ضم المستاجر
 ان يعتدى كما لو ضرب الدابة او كسرها فوق الحافة وعادة الضرب يختلف
 في حق الراكب والرافض والراعي وكل راعي فيه عادة اعتدائه وتحمي
 في لا حجير للرافض والراعي لا يحمي في المستاجر للركوب واما الضرب المعتاد
 اذ اقضى الى التلف فلا يوجب ضمانا ويختلف ضرب الترفع فانه وجب

الضمان فان تاديب القمى بغير الضرب ممكن ومن صور المعتدى
 ان مستاجر الدابة لحرمانه من بالشعور فحمله عليها مائة من التروكلا
 عليه لم يلب التروكلا فصح ثقله على موضع واحد والشعور خفف فما ظه
 من ظهر الدابة اكثر وكذلك لو استاجر لحرمانه من بالشعور فحمله مائة من
 من التروكلا لزيادة ثقل التروكلا بخلاف العكس فان المقدار من الحج سواء
 والشعور خفف قوله واجر وضمن المستاجر اجره مثل ما زاد بريدانه اذا
 استاجر دابة لحرمانه من ستمياه وكان المحمول اكثر فان كانت الزيادة
 بقدر مانع من التفاوت بين الكملين في ذلك المبلغ فلا عسر بها
 وان كانت اكثر كما اذا كان المشروط عشرة اصع وكان المحمول اقل
 فان كاله المستاجر وعمله سلف فغله لجره المثل لما زاد مع المشي المشروط
 وان كاله اجنبي وعمله بلا اذن فعليه للجر الزيادة عليه الرق الى الموضع
 الميقول منه ان طاب المستاجر وان حمله المكوى فبأى قول واجر
 المثل اي وضمن اجر المثل ان عدل عن الجنب المشروط الى غيره كما
 اذا استاجر لارض للزراعة فخرس او بف لانه يصرف فيها عامه مستحقه
 فاشبه ما اذا صرف في ارض اخرى غصبا قوله وضرا الى الحق اعلم انه
 اذا استاجر ارضا للزراعة جنس معين جاز له زراعة ما ضره مثل خلو
 اودونه فان المعقود عليه مسفعة لارض والمزروع طريق في لا سقاء
 فلا معين كما اذا كان له حق على غيره بخير من ان يتوفيه نفسه
 او غيره وليس له زلفه ما ضره فوق ضرر ذلك الجنب وذلك واضح
 وضرر التروكلا فوق ضرر الشعير وكل من الدقة والارز اشد ضررا من
 التروكلا الدقة فلا تها عروقا غلظه سشرة الارض ويستوفى قوتها
 واما الارز فلا تها يحتاج الى السقي الدائم وانه يذهب قوت الارض فلو
 يعتدى المستاجر فزوع الدقة بدلا عن التروكلا مضت المدة وحصد ذلك
 خير المالك من ان ياخذ لجره المثل لزراعة الدقة ومن ان ياخذ
 المشي وارش نقصان لارض قدر ما زاد على نقصانها بزراعة التروكلا
 هذا مانع عليه الشافعي في المختصر وجهه ان المثل يشبه بزراعة الغاب
 من حيث انه نبع مالم يحرقه ويحرقه لجره المثل وشبهها بما اذا استاجر دابة

الى موضع وجاوزه من حيث انه استوفى القدر المسحق وزاد في الضرر
وموجه المستحق وبذل المالك لما زاد بحسونه منها راضا فان المكري
سحق ليجزى الذرة والمستاجر سحق بمفعله راحة البر وقد فانت
بعضي المدة فاما ان ياخذ المكري ما سحقه ويرد ما اذن من المسحق
واقا ان سقاها وياخذ الزبالة قال النواوي وهل يصير ضمانا
للارض غاصبا وجهان حكاهما الشافعي في المستظهرين اصحهما لاخذ
اذ لم يتخاضعا لم بعد حصاد الذرة فاما اذا تخاضعا بعد الزرع
وقبل الحصاد فلم يلقها في الحال واليه الاشارة بقوله والقلع حالة اي
اي وخير بين اجر المثل وسن للتم والميراث ان تخاضعا بعد الحصاد
وسن المذكور والقلع ان تخاضعا قبله واذا قل فان يكن المستاجر من
نذاعة البر زرع او لا فلا وعليه يجمع المدة لانه المقتول لمقصود
العقد على نفسه ثم ان لم يحسن مده ما راد من بها فذلك وان مضت
بعض المالك من اجر المثل وقسط تلك المدة من المسح وزيادة البعصان
وكذلك اذا استاجر دارا ليسكنها فاسكنها الحدادين او القصارين او دابة
لحمار عليها قطعنا فخر عليها بعدد حديد بعض المالك من ليجزى المثل وسن
المستحق والزيادة وكذا في صورة التميز فيها المسحق عما زاد فان تميز
كما اذا استاجر دابة ليجزى عليها خمسين مثاقيل رمانة او الى موضع فجاوزه فلو
المستحق واجزى المثل لما زاد وقد علم ذلك من قول المصنف اوله واجزى
ما زاد قوله وان حراي وان حرا المكري زابدا على المشروط جاهلا
بالحال بان ليس عليه المستاجر وكان المحول وقيل هو بانه اصح وكات
ماه وعشر مثلا فلف الدابة بالحمل وزعت قيمتها على ماله والزيادة ضمن
المستاجر من قيمتها فسط الزايد مضمون في المثال المذكور جزا من العقد
جزا من قيمتها كما لو عمل المستاجر على ما ياتي من لعله المحول وسن
لعله ذلك وتسلمها الى المكري بعد عقد جارية كما لا يخفى الى الجار
شرعا وان حرا المستاجر زابدا على المشروط فلف الدابة فان ائتم
باليد ولم يكن معها صاحبها غرم والقمة قسط الزايد بالطريق الذي
من انفا ولا ضمن نصف القيمة لان التوزيع على المحول مستقر في ذلك

وغيره

كما لو خرج واحد جراحات وآخر جرحه واحدة حب حب على كل منهما
نصف الدية فان نكحات الجراحات لم تضط فلا معنى للنظر الى
عدادها وهذا كما لو زك الجلاء واحدا على الماء بضم جزا من الدية
بما به لم نصف الدية وان تلف الدابة في الصورة المذكورة مستغر
الميرضمن عند الفراق باليد لانه ضار بالخيل ولم يضر عند عدمه فلو
لانه ضار بالخيل وقد خرج بقوله جاهلا ما اذا حرا المكري الزايد عالما
بالحال وصنفان لم يعمل المستاجر سقا فلا ليجزى لما زل ولا ضمان على
المستاجر اذ الف الدابة بالحمل وان قال المستاجر اجل هذه الزبالة
فا جابه فهو مستعير للدابة في الزبالة فلا ليجزى له لما زاد سواء كان عالما
او غافلا وسواء كان المستاجر جاهلا بالزبالة او عالما فسكت لانه لم
يأذن في نقل الزبالة ولا حب عليه ضمانات الدابة وله مطالبته المكري
برد الزبالة الى الموضع المفقول منه وليس للمكري ان يوقها
بدون رضا المستاجر قوله ولا اجر اي ولا اجر لمن عمل اخره فلا شرط
اجر حتى لو رفع ثوبا الى قصار بقصر او جلس من يدي حلاق لحاق
رأسه ففعل ولم يجز منهما ذكر لغيره ولم يضرها لم سحق ليجزى ان المحول لم
لزم عرضا حمله كما يجوز ان يكون مقابلا بعوض يجوز ان يكون مجانا
فصار كما لو قال اطعمني خبزا فاطعمه بضمضات عليه وقد تقدم في باب
التهان ان ذلك استعارة بلفظه لانه ان دخل الحمام فان الحمامي سحق
عليه ليجزى وان لم يشرطها لان الدابة مستوفى مفعله انما يكون
وصاحب المفعول هو الذي صرفها الى الغير في حكمة الغتال ونحوها
فاقرقا قوله وان خاط الى لقم اذا دفع ثوبا الى ضياع لفصله
ومخط خطا فام سا زها فقال الخطا هكذا امرتني وقال المالك بل امرت
ان يصفه قصا فالقول قوله المالك لانه لو اختلفا في اصل التلف
كان القول قوله فذلك اذا اختلفا في صفته وهذا كما لو قال وعلى هذا
اذا حلف المالك على نفي لغيره ناكبا اعذارش البعصان والخطا
وهو بين منه اقباء وقصا لانه بين منه قباء وعين مفضل لانه اصل البعصان
ما دون منه ولا ليجزى عليه الخطا لانه اقبى منه انه لم ياذن ففعله الخطا

قوله وسلف معنى الدابة الى آخره اي بهذه المذمومات مفسحة
فمنها تلف الدابة المعينة في العقد او لا جبر المحتسب فيه وذلك
ان كان قبل القبض او بعده وقبل مضي مدة لمثلها لجمع انفس العقد
بالكلية وان كان في خلال المدة لمفسح في الباقي منها دون الماضي
كما اذا اشترى عشرين وقبض احدها وتلف بغير قبض البقية مفسح
العقد في الباقي منها فقط وجب فيما نحن فيه قسط ما مضى من
المتع اذا وزع والتوزيع على قيمة المنفعة وعلى لغير المثل لا على نفس
الزمان واجم المثل صلت فيما نريد لجمع شهر على اجرة شهر لكثر الزمان
في ذلك الشهر فلو كانت مدة الاجارة سنة وقد مضت منها ستة اشهر
لكن لغير المثل منها ضعف لغير المثل في المدة الباقية وحسب المتع
لثناه وان كان بالعكس مثله ونفاوت للجمع في المدة كنفاد
القيمة فيما ذكرنا من العدم ونعم من قوله معنى الدابة ولا عبرتها
اذ لم يعتنى في العقد لكونه على الزمان لم يفسح الا جارة بملفها قوله
وفي الحج اي وسلف لا جبر في الحج بعد ان لزم مفسح الا جارة ايضا بالنسبة
ونقسط المتع على العمل والسر جمعان للوسايل حكم المقاصد ونعت
في السير الكثر مسعدان لا يقابل شيئا وقوله ان لزم شرط في ايجال
القسط لا في الفسخ الا جارة حتى لو مات لا جبر قبل ان يحرم انفس
الا جارة ولم يمت شيئا من الجمع سواء مات قبل الاخذ في السير او بعد
لانه لم يتصل بالمقصد فصار كما لو حضره جيرة البناء الا ان عند
موضع البناء ولم ين لم يمت شيئا قوله وانما يلزم الدار اي وبان يلزم
الدار المستأجرة وضاد لرض المستأجرة فهو السيرة اثناء المدة
او بجائحه بطرقه لا سبب مفسح الا جارة بالقسط ايضا لما مضى كما مر
لاننا نلزم الفساد المذكورين بنفوت بهما المنفعة بالكلية فكانا كموث
الدابة المعينة في العقد قوله وحسبه اي ومفسح بان يحسب المستأجر
غير المستأجر فقولنا بحسبه مصدر مضاف الى المفعول والفاعل موقوف
غير المكتري ويضل فيه المكري والغاصب والمخف انه اذا اكري عينا
لم ولم سلمها او حبسها غاصب حتى انقضت المدة انفس الا جارة لا نفوت

العقد

المحقوق عليه ولو امسكها بعض المدة ثم سلمها انفس في المدة التي
تلف منها فمما دعي الباقي بخلاف فيما اذا تلف بعض المبيع
قبل القبض قوله وقد رتب المدة احتراز عما اذا لم يكن المدة مقدرة
كما اذا اجر دابة للركوب الى بلد ولم يسلمها او حبسها غاصب حتى مضت
مدة يمكن فيها المضى اليه فان لا جارة لم يفسح بذلك لعل في هذه
الا جارة بالمنفعة دون الزمان ولم يعذر استيفاءها ومخالف طمسها
في مثله فانما لو لم يقرر به للجمع لصاعت المنفعة على المكري قوله
لا يموت العاقد اي مفسح الا جارة بما مر لا يموت العاقد مبررا كان او مستأجرا
كما لا يفسح البيع لموت العاقدين وبما للنكاح فيما اذا زوج احد ثم مات
واما الفسخ لا جارة لموت احد من جهة انه مروه العقد من جهة
انه عاقد فان مات المستأجر قام وارثه بمقامه في استيفاء المنفعة
وان مات المورث ترك المال عند المستأجر الى انتهاء مدة الا جارة وان
كان لا جارة في الزمة فما الزمة من عليه فان كان في التركة وقار استوفى
منها لموفيه والا فالوارث بالخيار ان شاء وقاه واستحق للجمع وان
لم يموت فالمستأجر فسخ الا جارة قوله لا البطن لا طه يعني البقي بقوله
لم يموت العاقد فيكون اشياء اي مفسح الا جارة لموت البطن لا قول
من الموقوف عليهم اذا اجر الوقف ثم مات لان المنافع بعد موته ولا طهية له
عليها ولا سببه اذ لا يملك البطن الثاني لا يحق من الاول بل من الواقف
فلا سند بصره في حق من بعده ومن لا حجاب من لا يحسن التصريح
حكم هذه المسئلة بالافساح لا سبب له نقلا منقول بطل الا جارة
لموته لما سنا له صرف فمما لا عمل له ولا يقول مفسح واذا اجر الناظر الوقف
لم يفسح الا جارة لموته سواء كان هو البطن الاول او غيره لانه مظهر للكل وله
حصة بصره بعض الموقوف عليهم قوله ويلو لعلهم بومعطوف على
البقي لا دل اي ولا سبب لغيره الا حلتهم فان اجاز الويل لا يطر به
اعلم انه يجوز للويل اجاز الطفل ايا كان او وصيا او قما اذ اراد المصلحة
فيها لكن انما الواجب مدة بلوغه بالسنة ولو لم يلغ في ابناءها بان كان اشبح
فاجر عند سنين بطل الا جارة فمما نريد على مدة البلوغ وصحت فمما لا نريد

بالقسط ويجوز ان يوجع منه ما يسلح فيها بالنسب وان احتمل البلوغ بالاحتياط
 لمن لا يملك دوله الصبي ولو اتفق له حلاله في أثناء المدة لم يطل لها
 لانه كان ولما حين تصرف و قد يصره على المصلحة فله ان يملك
 اذا اجر السيد عبده فاعفاه لم يفسخ به جارة لمن السيد از المدة
 عن المنافع مدة جارة فاعتاقه انما يتناول ما كان ملكا له وايضا
 فانه اجر ملكه ثم طرأ ما ينزل الملك فاشبه ما اذا اجر ثم مات قوله لا
 خيار اي و لم خيار للصبي في فسخ جارة اذا بلغ بالاحتياط كما لو
 تزوج ابنه ثم بلغت وكذا لم خيار للعبدة في الفسخ اذا عاق لمن السيد
 تصرف لغيره في خالص ملكه فلا وجه له فيرض عليه قوله ويجوز اي و لا
 رجوع للعبدة على سيده في المدة المذكورة باجرة المثل للمدة الواقعة
 بعد العاق لانه تصرف من منافعه حين كان مملوكا لم يقد له ثم
 مضى كما لو تزوج امته واستقر معها بالدفول ثم استحقها لم يرجع سعي الماشق
 الزوج بعد العاق وبقية العبد المذكور بعد العاق الى اعضائه
 جارة في نكاح المال لمن السيد قد زال ملكه وهو عاجز عن تعهد
 قوله وخير المتاجري وخير المتاجر في فسخ جارة ان بعض الذي
 استاجر نوصانا متفاوت به للجهنم اذ هو عيب حجب للفسخ لمن
 العبد والذات وانقطاع ماء البهر وانكسار وعام الدار وهو عاجز
 وانهدم جدرانها وكذا ان غضب العبد المتاجر او اوق او اعطى شرب
 الارض المتاجر للزراعة لم يفسخ به جارة بشئ من ذلك بل يجب
 الخيار للمتاجر وفي انفساخها غضب المتاجر خلاف مبنى على الخلاف
 في انفساخ البيع باللاف لا جنى المبيع قبل القبض قال الرافعي الذي
 نص عليه الشافعي واجاب به صاحب انفساخ الجارة وان كان
 البناء المذكور بمضى صحيح عدمه لا يفسخ فغلب هذا ما اخاره
 المصنف من عدمه لا يفسخ ويؤثر الخيار مخالف لما نص عليه الشافعي
 واجاب به صاحب واذا قلناه بالمتاجران يفسخ وبشره للجهنم
 وله ان يحز وبطالب الغاصب باجرة المثل قوله ان يجر المتاجر
 الخيار في الصور المذكورة ان يجر المتاجر الى الدار كباصلاح

ما يقبل الصلاح كجارة الدار واسراج المصنوب يريد الغاصب ورد
 المبيع والماء فلا يثبت له الخيار حينئذ لزوال موجب قوله او فسد
 الزرع معطوف على قوله ان يجر اي و لم ان استاجر ارضا للزراعة
 فزرعها ثم فسد الزرع بجاحه كشدته حر او كثرة مطر او غير ذلك مما
 يتعلق بعصاكن في الارض فان المتاجر لم يثبت له خيار بذلك لم يخط
 شئ من الجهنم لمن الجاحه لحقت ملك المتاجر لم يفسخه الارض
 فاشبه ما اذا استاجر دكانا لبيع الزيت فاحترق بترقه لم يفسخ
 الدكان قوله وجب المكري اي وكذا لم خيار للمتاجر اذا حبس
 المكري العين المكرمة من غير تعدد مدة كما اذا حبس دابة اكرها
 للركوب المحموض ولم يسلمها للمتاجر حتى مضت مدة يمكن فيها المنة
 الى ذلك الموضع قاسا على المشتري حيث لا يثبت له الخيار بان
 تمنع البايع من تسليم المبيع مدة ثم سلمه وفي الوسيط ان المتاجر
 الخيار بذلك لتأخر حقه وليعلم ان الغصب المذكور في خيار الخيار
 بصور بما اذا لم يقدر المدة اذ تقسم ان جارة العتمة يفسخ بحسب
 الغاصب ان قدرت المدة والغصب في اجارة الزينة يوجب له ذلك
 لم انفساخ ولم الخيار قوله او ظهراى وكذا لم يثبت للمتاجر ان يظفر
 عذره من اسفائه المنفعة سواء كانت جارة على عين او فقة
 وذلك كما اذا استاجر دابة للسفر فرض او صانوتا لحرفه ففدله او تلف
 الات تلك الحرفة او حيا ما يتعد عليه الوضو لانه لم يخل في المعقود
 عليه فلا يؤثر عذر العاقد وقاسا على ما اذا ظهر العذر للمكري فان الحنفية
 توافق على عدمه لا يفسخ به وقول المصنف للعامة لشماع عند المتاجر
 كما قر وعذر المكري كما لو مرض مكري الدابة للسفر ويحج عن الخروج
 معها او اكبرى داره واهله ما فرون فعادوا او لم يكن متاهلا
 قتا هل قوله ولا خاصم الى آخره اي ولا خاصم المتاجر من غصب
 المتاجر او سرقتها وقد على ذلك عن نص الشافعي لانه ليس له
 ولا يملك المالك واشبه الموضع والمستعير حيث لا خاصم غاصب
 الوديعة والجاره وكذا الميراث لا خاصم غاصب الموهون الذي وراي

الإمام وطائفة ان خاصة المتأخر والمرتب اقرب الى القسامة
 المتأخر حتى المنفعة مطابقة للمستوفى والمرتب حتى
 سبب بالمرهون وكان له طلبه والحق لك اشار المصنف بقوله
 ولا مس خلافه ولم يعرض للخلاف في هذا الكتاب الى في موضعين
 هذا اصرهما والثاني في باب الوقف في حله الوقف على المولى
 قوله باب صحة الجحالة اعلم
 ان عقد الجحالة عبارة عن الزلم جعل على عمل وصورة ان قول
 من رد عبدي او دابتي الضامه فله كذا ووجه جوازها مع ما فيها
 من جهالة العمل والعامل حيث اوجه اليها في العمل المجهولة واسنانها
 لها لقوله تعالى ولئن جاء به خير بعد واحد اركانها الصفة الدالة على
 الماذن في العمل بعض فله من ملامتي لمن رد ضالته انسان غير اذنه
 سوار كان معروفا يرد الضوال ام لا لانه علم لم يلزم له المالك
 صفع يرها واسار المصنف الى اعتبار الصفة المذكورة بقوله بالزلم اذ
 لا يلزم انما يكون باللفظ وافاد ان اللفظ في العمل من غير الزلم
 جعل لا يجب لزوم الجحالة وهو كمال الضمان قوله اهل به جاز
 اشارة الى ان ملزم الجحالة يعتبر بكونه مطلق الصفة ولا يصح الزلم
 الصبي وغيره من المجهولين وانما خص الجحالة بالذكر لانه اشبه بالجحالة
 من البيع فان كلا مقابلة منفعة بماك غير ان الجحالة لا شرط فيها
 بعين العامل اذ لا يمكن المعين من المقصود ولا العلم بمقدار
 العمل ويلزم من عدم اعتبار المعين في العامل عدم اعتبار القول
 ولو كان معينا فلا شرط ايضا فله بطحا بل يكفي انما قال بالعلم قوله
 جعل معلوما اي شرط كون الجحالة الملزم معلوما كما لا جرة اذ لا حاجة
 الى اتمام الجحالة فيه خلاف العلم وايضا فلا يكاد يفت احد في العلم
 اذ لم يكن الجحالة معلوما فلا يحصر مقصود العقد قوله معوضا غير
 معوض اي الجحالة وان كان كما لا جرة في لزوم كونه معلوما فهو متعارفا
 في انه لا يشترط كونه معوضا في المجلس خلاف الجحالة في بعض صورته بان
 وهي اجارة الزمة قوله صحة السام احراز عن رد الضامه

من

عن غير ان يسمع النداء بالزلم فانه لا يفتحق الجحالة حتى يشرع
 بالرد قوله بالفرار اي انما يفتحق السام الجحالة بتمام العلم
 وقواعده حتى لو سمي في طلبه لا يفتحق وبقا فوات لا يفتحق على باب
 داريته او هرب او غصب لم يفتحق العامل كما لم يفتحق سحفا
 معلوت بالرد وهو المقصود وعالف ما اذا استاجر من يحج عنه فاني
 بعض العمال ومات حيث سمي لا يفتحق بقدر ما علم في احد القولين
 ومن قوانيها بان المقصود من الحج العواب وقد حصر بعض العمال
 بعض الثواب وهما لم يحصر شي من المقصود وبان لا جارة لانه
 يجب العمل فيها بالعقد وسبق شيئا والجحالة جازم لا يشترط فيها
 شي الا بالشرط ولم يوجد ويعلم تمام ذكرناه انه اذا رد لا يفتحق لم يكن له
 حصة الى اسفاء الجحالة لان سحفاق بالتمكيم ولا يحسن قبل
 سحفاق قوله وفتر الى قوله ابعد اي والمليزم ان يفتحق الجحالة
 قبل العلم بالزلم والنقصان وتغير الجنس لانه عوض في عقد جازم
 فجاز بغيره كالقن حال جواز البيع فلو قال من رد عبدي فله عشرة
 ثم قال من رد فله خمسة او بالعكس فالعبر بالنداء لغير هذا اذا كانت
 المعبر قبل الشروع في العمل واما اذا غتر في انشاء العمل فالظاهر
 على ما ذكره الرافعي بامره في الرجوع الى العمل المثار قال بان النداء
 لا يفسد ذلك والفسخ في انشاء العمل بعض الرجوع الى العمل المثار
 وكذا للمليزم ان يفتحق الجحالة بان بعض العامل العلم كان رد من كان
 اقرب من المكان الذي ذكره للمليزم فلو قال من رد عبدي مريدا كذا
 فلم يشار وجوزنا الجحالة في العلم المعلوم فله نصف الطريق اسحق
 نصف الجحالة وان رد مريدا اسحق الثلث ولو قال سحفاق
 ان رد مريدا فله دينار فله عشرة غير فلا شيء على المليزم لذلك
 الغير ثم ان قصد الغير المعاونة للمعين بل لسا له في الدينار
 او قال عملت المالك اولى بقصد شيئا اصلا اسحق المعين نصف الدينار
 فقط و الى ذلك اشار المصنف بقوله او معاون المعين غير لانه فانه سحفا
 بان يوزع على غيره نوس العامل وخط عنه ما تحت غير المعين هذا

اذا عاون المعين غرس له للمعين فلو عاونته اي فصدان يكون المحل
له اما بعض او جانا فللمعين تمام الجعل لانه قد يحتاج الى شئ
بالغير ومقصود المالك بقدر العبد بايت وجهه امكن فلا عمل لفظه
على قصر الجعل على المخاطب ولا شئ لذلك الغير على المعين الا
ان يلزم له الجعرة ولا يزيد الجعل ان زاد العالم الجعل كما لو قال من بق
عبدى من بعد اذ فله كذا فله من مكان ابعد من بعد اذ لم
يسحق زكاة لانه لم يلزم له ذلك قوله لعل معلوم اي لا يتطابق الجعلة
في تحمل الجعالة بل يصح لعل معلوم لانه جازم مع كون الجعل مجهولا بالافتقار
فاولي ان يجوز مع كونه معلوما وجميع ما يعتبر في الجعل لحوار جازم بعينه لحوار
الجعالة سوى كونه معلوما فلو قال من خاط فوفى هذا او حج عفى كذا فله
كذا صحت الجعالة واسحق السامع الجعل المستحق بالفراغ خلافا للمذنب
حيث قال سحق الجعرة المثل وجعله اجابة فاسدة قوله وان حصل
اي وان حصل الجعل لغير الملزم بشرط انه لا يشرط وقوع الجعل في ملك
الملزم بل لو قال غير المالك من بق عبد فلان فله كذا اسحقه الرازي
على القائل بل لعله وليس ذلك كالزعم الثم في بيع غنم والثواب على
هبة غنم لانه عوضا بملكها فلا يصور وجوبها على غير من حصل له الملك
وليس الجعل عوضا بملك قوله وهي جازم اي والجعالة جازم من
الجانين لكل واحد من الملزم والعالم فسخ قبل تمام الجعل قال في الفقه
لمن الجعالة شبه الوصية من حيث انها تعلوق اسماها بشرط
فجاز الرجوع عنها كالوصية ولم يعف للفسخ بعد تمام الجعل ولا اثر له من
الدين قدرتم واد البق الفسخ فان كان قبل الشروع في الجعل
فلا شئ للعامل وان كان بعد فان فسخ العالم سحق لما علمنا
لانه اشترط احتياك ولم يحصل غرض المالك بما علم وان مسح الملزم فله
اجرة مثل الجعل كذا عطف سعة بفسخ غنم وربما عتبي موعظه لا صحاب ذلك
بانه ليس له الفسخ حتى يضمن للعامل لعموم مثل الجعل وذكر المتولي ان ما علم
العامل بعد فسخ الملزم لم يسحق له شئ ان كان عالما بالفسخ والاني على
الاخلاف في صرف العمل بعد العمل وقبل بلوغ الخبر واذا فسد الجعل

المستحق كما اذا جعله خيرا او خيرا او مجهولا كان قال من رد ابقي
فله ثوب او ان ردته فعلت ان ارضيت فسد العقد المستحق
بالجعل اجرة المثل كما في العراض الفاسد وكذا لو جعله مخطوبا
ودكره ما في المخطوب اصحاب من اذن بها يخرج على القولين
فما اذا حصل المخطوب صداقا حتى يرجع في قول المبي فيه
المستحق وثانها القطع بالجعل المثل بان العوض ركن في الجعل
بخلاف الصداق فكله وحلف اي اذا تنازع المالك والعالم
في شرط الجعل فارتفع العالم وانكره المالك حلف منكهم وهو
المالك لمن لا يصر عدم الشرط وكذا لو تنازعا في شرط الجعل
في عبد معين مثلا فقال العالم شرطه على بق هذا العبد
وقد ردته وقال المالك بل عطف غيره حلف منك شرطه في المعين
وهو المالك لانه يعرف به وكذا لو تنازعا في سعي العالم فقال العالم
سعت في بق وقال المالك ما سعت فيه وانما عاد العهد فنفى
حلف منك السعي وهو المالك ايضا لمن لا يصر عدم ما يرضيه العالم
ولو تنازعا في قدر المشروط حلفوا والعالم للجعل المثل كما لو اختلفا فيه في
العراض وفي جازم قوله باب موات
الصلوات ما رواه سعد بن زيدان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرف ظالم حق ومن
عاشم انه قال عادي الارض لله ورسوله وروي موتان لا رقي
ولرسوله ثم مي لكم متى اياها المسلمون والموتان بفتح الميم والواو هو الموات
وفعل الخطا سكنى الواو ايضا مع فتح الميم فذه الاصل يدل على جاز
الصلوات وعلى حصول الملك به ويدل على اسماها حديث جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احيى ارضا ميتة فله اجرها اكل
العواقي منها فهي صدقة والموات ما ليس لمعور ولم يعلم له مالك وهي
ان تكون من اراضي بلادهم او لا تكون والقبض هو ان لا يكون
قطلا في اكله لانه في بلادهم جاز للمسلم ان يملك بالاصحاب سواء
اذن له ما فيه ام لا الفاء بادن رسول الله صلى الله عليه وسلم فله وكذا ان

عمان جاهله لفتح علمه اليهم عادي ارض الحدث ونعم من قول المصنف
وان عمر جاهله انه ان عمر عمان اسلامه لم يملك بالاحياء بل انه ان عرف
ماله فهو له او لو رثته وان لم يعرف فهو اما المسلم او ذمي وحكمه حكم الاموال
الضائعة قوله وان لم يملك اي الموات المذكور عملة المسلم بالاحياء
وان اعلمه بنحو حجر او قصب او جمع يراب هو اليه ويسمي خ كى بحجر او هو له عند
الملك ولكن بحجر المعجى حتى به من غيره فاذا ابله غيره واحياه ملكه
وابطل حق الاول لانه حق سيب الملك وان كان عندها منه
فانته ما اذا دخل في سوم غيره واشترى قوله او اقطع بشهر
الى ان اقطاع السلطان ايضا بفنائه لخصاص كالحجر ولا يمنع من ملك
بالاحياء لما قر وقد سعى ملكه او بانه اذا انضم الى اقطاع الى التجرع
ملك الغير بالاحياء وهو وجه في المسألة وهو ان الحجر يمنع مطلقا
سواء انضم اليه الى اقطاع لم يملك قوله عملة المسلم اختار غير الكافران
ليس له احياء موات المسلمين ولا ملكه به وان ادن له الامام فيه لما في قوله
صلى الله عليه وسلم تم هي لكم مني اهل الملوك من الدلالة على الضمير
بهم وانما جاز له لا حشاش والمصطيد من اراضي المسلمين فان ذلك
ما يخلف فلا ضرر به المسلمون خلاف رقاب الاراضي قوله
اي الموات المذكور عملة المسلم بالاحياء مع ما فيه من معدن باطن
الذي يظهر جوهره بالمحالة كمعدن الذهب والفضة والحديد وهذا
خلاف فيه على ذكره الرافي لانه بالاحياء ملك الارض باخرها وهو
اخرها هذا اذا لم يعلم ان فيه معدنا فان علم واحد علمه دارا فقد اطلق
الرافي والنواوي فيه نقل طريقين من غير تصحيح احدهما انه على
القول بانه ان المعدن هل يملك بالحفر والعرفه واصح القول بانه يملك
كالمعدن الظاهر والطريق الثاني القطع بانه يملك كالمعدن يعلم واما النفع
المحمية بعد قال الامام فظاهر المذهب انه يملك لم يملك المعدن لا يوجد
دارا ولا حرره والقصد فاسد قوله وموات الكفر يستمر الى القسم
الثاني والموات وهو يكون مراد من بلاد الكفر عملة الكافر بالاحياء
وكذا المسلم ان لم يرعه الكافر يثبت المسلم عنه ولا يملك الا سلاطه

غير مملوك للكفار حتى يملك عليهم وان رعاه الكافر حتى يملكه قوله
بالقنوط معلق بقوله عملة وهو ان الاحياء لا يملك ان الاحياء
ويعد في الشرع مطلقا مبدل على ما بعد احياء في العرف كما يقال
في العصور والحروز ومختلف باصلا فبعضه من عمان الموات فان
قصد بالاحياء اعماد زبره للمواتين او ظهر لخصف الثمار او لجمع نحو
الخطب فلا بد من القنوط ويعلق الباب عليه اي وكسبه من قوام
علق عليه الباب بالعين المهملة اذ اركبته واعا نهب على ذلك لانه قد
سحق بالملق بالعين المجهلة ولم يكن يصب سقفا واحجار من غير
بناء بان المملوك لا يصر على مثله في العدة وانما يقرر المختار قوله
مع عرس الباع اي اذا قصد بالاحياء اعماد ياب اي بستان فلا بد من
القنوط المعتاد في مثله ويعلق الباب على ما مر مع عرس الاحياء وان لم يعتبر
الزراعة في اعماد المزروع بان اسم المزروع يقع على النفعه مثل الزاوية
واسم الباع والستان لا يقع عليها قبل العرس قوله مع سقفت
المسكن اي اذا اراد بالاحياء المسكن فلا بد من القنوط والعلق
المذكورين مع سقفت البعض للمبوء للمسكن وبان اسم الارض يثبت بغير
والمعتبر في القنوط ما جرت العادة به سواء كان بالطرب او بالطين
او القصب او الخشب ولم يعطف قوله مع سقفت على قوله مع عرس لانه
لو عطف علمه لم يضي توقف الاحياء للمسكن على الارض وليس كذلك
فقطعه عنه واتى لفظه مع ليعتد اعتبار القنوط والعلق فيه كافي الباع
قوله ويجمع نحو الراب اي اذا اراد من رعية من الموات فبعضه في
احيائه جمع الراب حواله لفصل الحياء عن غيره وفي معناه العصب والحجر
والشوك وما حاصه الى القنوط فان معظم المزارع بارز ولا بد
ايضا من سوية الارض بطن المصطنع وكسح السطح وطرأها وليس
تربها اذ لا يثبت الارض للزراعة بدون ذلك والمصنف لم يعرض له
وذكره الرافي وغيره واما سوية ما لها عجز بر او نهرا وسوية وساقه
وان كانت النفعه محب تكفي لزراعتها ماء السماء فلا حاجة اليه وان
كانت محتاج الى ساق الله فلا بد منه ايضا ونعاس على ما ذكره عن موقوف

الحياة وحاصل عمران يجعل كل ما كان من الحياة لاجله على هبة
وتقع معها اسمه عليه في العرف ويعلم بما ذكره انه لم يمتنع القصد
الى الحياة في حصول الملك به وقال له ما ان لم يمتنع في العاجلة
الملك المتملك كسائر الدول واحاد البساتين بفند الملك وان لم يمتنع
قصد وما فعله المتملك وغيره كحفر البئر في الموات وكزراعة قطعة
من الموات اعتملا على اسم السماء ان انضم اليه القصد افاد الملك والا
فحياتان والا يكتفى به المتملك كتسوية موضع النزول وسبقه من الحجة
لم يمتنع الملك وان قصد ووافقه الرافعي على ذلك ومنهم ايضا من كان
المصنف ان من قصد السكن مثله ولقي مما ملك به الزريرة لم يمتنع
ذلك في الملك به ما اجاب انه اذا حوط البقعة ملكها وان قصد السكن
لمنه مما ملك به الزريرة لو قصد لها وجعله الرافعي مخالفا للاصحاب في
ذلك لما فيه من كفاية ياد في الحارات ابدان قوله في الموات
ملك على ما عرفت فانها ملك بالهياة وان لم يمتنع الموقف لبعاق
حق الوقوف بها فاشبهت المواضع التي سعلت بها حقوق المسلمين
عموما او خصوصا كالمساجد والطرق والرباطات في الطرق والمواضع
التي تصلح فيها الجرد خارج مصار والمقاع الموقوفة على معين
او غير معين قوله والمعجوراي ولا المعجور فانه لم يمتنع للاجاءة فيه بل هو
ملاحة بان الحياة له صلات الملك وهو مملوك وان كان للكفار فهو
كسائر اموالهم فاذا استولوا عليهم يملك او غير مملوك لم يمتنع حكمه ولا حرمة
المعجور وان كان غير معجور لم يملك المعجور اسحق في سحافة المواضع
التي هي من مرافقة واصح الوجهين انه ملك معا كما ملك عرصه الدار ببناء
الدار وان لم يوجد في نفس العرصه احياء وما يجوز مع الحرم وصر على
ما اجاب به العبادي كما لا يجوز مع سرب من صر وقال لو حفر
اسان براء على ان يكون نفس البئر له صر بها وعمرها لا يفر لم يمتنع وكان
الحرم لصاحب البئر وللغير لغيره علم قوله كالتالي اي وعمره المعجور
كالنادي للغير وهو مجتمع القوم حولها وكذا مريض الخيل وعناخ
له بئر وعده صاحب الهندس منى البهايم من حقوق القرى وقرى غيرها

من القرى منه والبعيد والمحيط كالمري وسكوت المصنف عنهما
لم يمتنع في كونها لم يمتنع لم يقصد بهذه المذكورات حصر الحرم فيها والله
قال كالتالي بالكافي قال الرافعي بعد ذكر صور من الحرم وكل
ذلك غير محذور وانما هو بحسب الحاجة قوله وموضع الدواب اي
وعمر البئر موضع الدواب وعمره البئر البئر البئر ان كان لا يمتنع
بها والمواضع التي يمتنع في النافع وكذلك مصب الماء والموضع
الذي يجمع فيه الماء لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه والموضع
الذي يطرع فيه ما لم يمتنع منه كل ذلك على حسب الحاجة وما جاء في حديث
عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم من احتقر بيرا فلم اربحون ولها
لعطن ماشية وفي حديث اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرم
البئر البدئي عنه وعمره من فريعا حرم البئر العاجية عنون ذراعا
غير محمول على الحد عند الشافعي واصناف الروايات في ذلك
عمول عنده على اختلاف القدر المحتاج اليه اذ يخلف ذلك خلاف
البقاع والبدئي البئر الذي احده في سلبه ولم يكن عادته
فاله في القصاص واما القناه فابارها لم يمتنع منها حتى يحترق الحرم
فحرمها القدر الذي لو حفر منه لبعض ماؤها او حفر منه انهارا وانما كان
وختلف ذلك بصلابه من رض ورضاوتها واليه ثلاثه يقول او بعض الماء
لو حفر للقناه فله يجوز احصاؤها الحفر حيث مفضل ماها كما ليس لغيره
ان مصرف ميا من سابه ما يمتنع خلاف ما اذا حفر بيرا في ملكه بعض
ما من ملك حيث يجوز قال ابن الصبغة والفرق ان الحفر في الموات
ابتداء ملك فلا يمكن منه اذا تضرر الغير وههنا كل منهما مصرف في ملكه
قوله ومطير الرباب اي وحرم الدار في الموات لم يطير الرباب والتمليك
لربا والكناسات ومصب المناب والمتر في الصور الذي فتح السب
الباب وليس له لها اسحق المير قباله الباب على امتلاك الموات بل يجوز
لغيره احصاء ما في ملكه الباب اذا بقي له المير وعده جماعة من اصحاب فاء
الدار من حرما وقال ابن الصبغة عدي ان حطاب الدار لم يمتنع لغيره
ولا حرم ولو اراد محي ان يبي يمتنع من ان يمتنع من ان يمتنع من ان يمتنع

ما نضر الحيطان كغير البير نضرها قال الراعي واعلم ان جمع ما فضلنا
 في جرم الملك معروض فما اذا كان الملك محفوفاً بالموات او متاخراً
 من بعض الجوانب فاما الدار الملاصقة للدور فلا حرم لها من ملك ولا من
 متعارضة وليس جعل موضع حرم الدار يولي مرصعة حرمها اخرى قول
 وبصرف اي ولكل ان تصرف في ملكه بالعلية واما ضمان عليه ان
 افضى بصرفه منه الى تلف المان يكون متعددا وكذا ان تصرف فيه
 خلاف العادة فله ان يجعل ملكه المحفوف بالمساكن مديغا او مديما وان جعل
 حائوتا له في صفة العطارين حائوت حلال او قصار له تصرف في
 خالص ملكه وفي منع اضرابه وهذا اذا احتاط واحكم الجدران حسب
 ما يلقى تقصده فان فعل ما فيه الغالب منه ظهورا اخلل في حيطان الجار
 كما اذا وقع الثقب دقا عتفا يبرح منه الحيطان او صلب الماء في ملك
 صحت سسره من التلاوة اليها منع منه ونعم من اطلاق المصنوع اذا
 ايجاد المدفعه انه يجوز لكل ما لا نضر الملك وانت ضرا ملكه فانه ساذي الدواع
 الكريمة في المدفعه من قبحه ان احكم الجدران به يجوز ما نضر الملك واصار
 الرومان في مثل هذه الصوة ان يجتهد الحاكم فيها ويمنع اذا ظهر له
 البعث وصد الفساد قال وكذلك القول في اطلالة النساء ونحو الشر
 والقرز كونه في اكله ولو جفرو في ملكه براء او بالوجه وفسدها ما يبرأ الجار
 ذلك ولكن لا يمنع منه ولا ضمان عليه سبه قول وان استولى ايوان
 استولى الممل على ما يراه الكافر من موات الكافر ونزب الممل عنه افارة
 الاستلاء احصا صا كما احصا من المحر ويطهره عنه بناء على ان الاحقة
 بالبحر لا ينفذ جواز البيع بل يصير الغانم احق باحياء اربعة الخنازير واهل
 الخمس باحياء خمسة فان لهرض الغانم عن احيائه فاهل الخمس احق به
 منهم شركاء الغانم وان لهرض بعضهم فالباقيون احق فان ترك الغانم
 واهل الخمس جميعا ملكه من احيائه من الممل قول واعلم اي وان علم
 على الموات علامة للغانم نحو صب سحبي او قرد مصب او جمع رباب او دميم
 صار احق به من غيره ولم يملكه من سبب الملك للصا ولم يصبه وانما صا
 احق لان لا حياة اذا افاد الملك وجب ان تفقد الشرع فيه الاحقة

مع الشري قوله او اقطعده مام اعلم ان لا قطع لا قطع لا قطع لا قطع
 طرث علمه من وابل عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطعده
 ارضا محضوت واطع الزبير حضر فربه فاجرى فربه حتى قام ثم
 رعى سوطه فقال لقطعهم الى حيث يلح سوطه وفائدة لا وطاع في الموات
 مصر المقطع احق باحياء كالبحر قوله ودره بقدر بشر الى ان المصح
 سخي ان لا يزيد على قدر كفايته مصنوع على الناس ولا يحرم ايضا
 ما يمكنه القيام بعماره وكذا مام لا يقطع الا من تقدر على احيائه
 بقدر ما تقدر قوله مالم يطر اي انما يصير احق مالم يطر الزمان واستعمل
 باحيائه فلم يستغربه وطاك الزمان مقدار ما بعد مثله طويلا في الحالة
 قاله السلطان اني ارفع بذلك عن هذا فان ذكر عذرا او استعمل
 اعمله مدة ربه يستعملها للغانم وله مقدار مثله ايام بل المظرفي التقدر
 الى السلطان فاذا مضت ولم يستغل بالعمال بطل حقه قوله ولا يسعه
 اي ولا يسع المستولي والمحر والمقطع ما استولى عليه ويحرم واطعده لان
 حق القتل لا يباح كالشفيع لا يسع حق احد السفعة قوله ويحرم مام
 يعلم ان الحق لا هو محمي من الموات لمواسعها وينبغي سائر الناس من ارضي
 فيها وكان يجوز لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمي نفسه ولكنه لم يفعل وانما يحمي
 ليعصم ما بل الصدقة ونعم اجرهم ويضلل المجاهد في سبيل الله ولما غفر رسول الله
 فاما حاد لا يحون اصلا وليس اللغام ايضا ان يحمي نفسه فان ذلك يخصه
 صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمي الله ولا رسوله ويجوز ان يحمي مام
 وكذا ولاية لمصالح المسلمين من نحو نفع الصدقة واجرهم والنفقات وماك
 الضعفاء عن عباد في طلب الحق وكذا اضل المجاهد من ان يحرم نفسه
 حتى واستعمل على المحمي موطى له تعالى له حتى وقال له باحق اضم جناحه
 للمسلمين وانق دعوة المظلوم فاهلها محابة وادخل بب الصرمة والغنمة
 وابلل بعمى عوف وعفاف فانها ان يملك ما سبها برصعان الى غل
 وزروع وان رتب الصرمة والغنمة ان يملك ما شته باقى بعياله مقلد
 ما امر المؤمنين باكل الماء والكلأ اليسر على من الذهب والورق وايم الله
 لولا المال الذي اعمل عليه في سبيله ما جئت على المسلمين قوله وبعض

اى ويجوز للامام خاصة ان ينقص المحي الذي حماه او غيره من جهة انه انما
 جاز ذلك نظرا للمسلمين برعاه مصلحة حالته وقد ينقص النظر فيه
 ويقع على ما كان وعلى هذا فلو اوصى المحي بآداب المالك ملكه وكان
 المذن في الحصة نقصا وان استقل بالاحصاء لم يملك ومنع منه خلاف
 الحجر ذلك لما فيه من الامتصاصات على الامام والمصلحة على غيره قوله
 لم ينقص اى لم ينقص المصنع احد الامام ولم يغير وهو الذي حماه
 الله صلى الله عليه وسلم لانه نقص الشارع فلا ينقص بالجهل عاك وهذا النقص
 موقوف عند انجازه ومنع بالمال الموهن كبعض الفرقة الذي خلاف في
 المالية ويغيره بلا خلاف ونقل النوادي فروها من مآيل المحي ينبغي ان
 تكون عليه حفاظ من جهة الامام لمصالح اهل القوم من ادخال مواشهم
 وادخالهم الى مام بالسلطف بالصعفاء من اهل الماشية قال القاضي ابو حامد
 فان كان للامام ماشية لم يدخل المحي لانه من اهل القوم فان فعلة
 ظلم المسلمين ومنها انه لو دخل المحي من هومن اهل القوم فرعى ماشيته
 قال ابو حامد لا شيء عليه لم يغير ولم يغير ولكن منع من الرعي ونقل
 ابن كنج ايضا عن بعض الثاقي انه لم يغير عليه قال النوادي وليس هذا
 مخالفا لما ذكرناه في كتاب الحج ان من ائلف سنا من شجر النعير او حشيشة
 ضمنية على موضع وعنها انه يحرم على الامام ان يحى الماء العذب حتى
 الجبال وابل الصدقة وغيرها بلا خلاف ذكره الشيخ بصرف هذه
 انه يحرم على الامام وغيره من الولا ان ياتوا من اصحاب المواشي موقفا
 عن التمسك في المحي او المواشي ذكره الماوردي في المعكامل السلطانية
 قوله والشارع اشارة الى المناخ المشتركة واعلم ان نقاع الرض
 اما مملوكة واما محبوسة على الحقوق العامة كالشولخ والمساكن جدد
 والمقابر والرباطات المستقلة في الطرق واما منقصة عن الحقوق
 الخاصة والعامة وهي المواشي فبذلك اقام المعصية التي مقصود
 على الكلام في القسم الثاني اما السوايح فيمنعها من صليته الطروق ويجوز
 الوقوف فيها واكلوس العرض من جهة والمعاملة ونحوها بشرط ان
 ينص على الامان سواء اذن الامام في ذلك ام لا لا ينافي السابق عليه

في سائر المقاصد وله ان يملك على موضع جلوسه بالانصر بالمائة
 من نحو ثوب وباريه وفي بعض هذا المارفاق لم يزل الزجة وبعان
 لم يصح الرافعي وما النوادي سنا منها واطلاق الكتاب قد ينقص
 ثبوته لم ويجوز للامام ان يقطع بقعة من الشارع لمن يبيع بها
 المذكور ان له النظر والاختصاص في ان يجلوس فيه مضرا لم ولهذا
 يزوج من راي جلوسه مضرا وفي وجه يجوز للامام ان يملك من الشوايح
 ما يضر عن حاجه الطروق ولا خلاف على ما نقله النوادي انه ليس
 للامام ولا لعنه من الولا ان ياتوا من يبيع بالجلوس والسح وبيع
 في الشارع عوضا قوله واهي ضرر مقدم والمبتدأ موقوفه فما بعد
 سبق اى واهي بالمنافع المذكورة من سبق اليه كذلك لما روي
 انه صلى الله عليه وسلم قال من سبق الى ما لم يسبقه لم يهزم قوله
 وان طاك اى السابق الى الشوايح والمساجد اى وان طاك
 عكوف عليها فلا يزوج لانه احد المرتفعين وقد ثبت له اليد بالسبق فلا
 يزال قوله حتى ترك اى يوافق الى ان يترك الحرفه مفارق موضع
 من الشايع لذلك فحسب بطرقة وكذلك اذا ترك التعلم في المسجد
 بطل حقه وان لم يترك الحرفه استقل الى موضع آخر فكذلك وان فارق
 الموضع على ان يعود فان مضى زمان انقطع عنه الدين القوام والماله
 في ذلك المكان بطل حقه ايضا والافله ان العرض من بعض
 الموضع ان يعرف فمعامله ولا فرق من كون المفارقة لحذر كالسفر
 والمرضى او لعرض عذر ولا يخفى انه لا يطرده رجوعه بالليل الى بيته
 فليس لعنه من ارضه في اليوم الثاني وكذلك لا سواك الى عام
 في كل امسج او في كل شهر مرة اذا اتخذها مقعدا كان اى به في اليوم
 الثاني وان يملك سنا ايام ولو اراد غيره ان يجلس فيه في مرة غيبته
 القصص الى ان يعود لم يمنع كمالا يعطى مفعلة الموضع هذا في جلوس
 الغير للمعاملة اما غيرها فلا يمنع عاك ولو كان جلوس السابق في الشارع
 لخواسته بطرقة بالمفارقة مطلقا والطواف الذي يتعد كل يوم في
 موضع من السوايح بطرقة للمعاملة وما من مرفوض في غيره قوله

قوله وللصلوة اي والسابق الى المسجد للصلوة فيه احوط موضع
من غرس في تلك الصلوة ما في غيرها وان غاب قبلها لم يضر
او مضى حاجة او عجز وقصور فلو صلى به اذا عاد الله سوار ترك
في الموضع سجدة ونحوها لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من مجلسه
في المسجد فواجب اذا عاد الله ولمنع من اجلوس في المسجد للبع
والشرى والحرفة اذ حرم المسجد بأك احاطه حايوا وقد روى ان
عثمان رضي الله عنه رأى خاسطافي المسجد فاجبه وماروي عن
الشيخ اي طامد وطامد معه اثم عدوا رباب المساجد ما يعطى للبع
والشرى لمقا عدله سواق فالنظر هوان ملوهم بالرباب الحرفه الحاجة
عن حد المسجد ولمنع ايضا من استطراف على العقبات والقراء في المساجد
توقفا لما قوله وفي الرباط اي والسابق الى موضع في الرباط
المسبل في الطريق احوط به ولا يجوز اخراج سوار وظل ما ذن
الام او بدونه ولا يبطل حقه ان غاب لحاجة كسرى طعام وكبح لا يله
ان يلف احدا في موضعه ولا ان يركب متاعه في اذ قد لا يجد غيره
وقد لا نامن على متاعه وكذلك اذ اسكن موضعا من المدارس
الحوائق من هومن اهليا مده وغاب ايتاما ولا يلزم عاد فواجب
بموضعه انه الفه وان طاك غيبه بطل حقه ونزج من المدرسه
الموقوفه على طلبه العلم من ترك لا سعال به قوله وفي معدن
ظاهري والسابق الحق في معدن ظاهر وهو الذي يظهر
من غير علم ومعالجة وانما العلة في تخصيصه كالسوط تجار الرجب والبرم
والفارد والموجيا والمخ ولوجب ان لم يحج الى صفر ومخه رباب
ولا يملك المعادن الظاهر احدا لا صا وليس للسلطان ان يوطعها
بل هي فوضى من الناس كالمساء الجارة والكلا والخطب وفي
الحديث ان امير المؤمنين المارني استعظم رسول الله صلى الله عليه
لمح ما رب فاراد ان يقطع وروي فاقطعه فقبل انه كالماء
العد فقل فلا اذا قوله الى قضاء وطراى السابق الى المعدن
الظاهر احوط الى قضاء وطراى ومقصاه انه ما صراى عن السوط

وان طاك عكوفه وهو معصني عارة الغزالي ايضا واظهر الوهين
على ما نقله الرازي انه نزج فان عكوفه عليه كالحجر والحويط
للمناخ للغير قال الرازي هكذا ذكره مع جعلهم له ظهور في مقاعد السواق
انه لا نزج قال ويمكن ان يفرق بينهما لسد الحاجات الى نيل
المحلل ونه يحفى ان اعتبار السابق في استحقاق حيث انهم
اثبات فضا عدا وصاف الملكا زاول فاما اذا اتسع المكان وكثر النمل
احد كل من السابق والمسوق ما شاء قوله فاما على اي اذا
ثبت ان السابق احوط وكان قوم سقون ارباضهم من ماء مجرى
كماء النهر الذي يحفر بحيرات الماء لا يحفرها من فاه على وهو اقرب الى
الماء اسبق فسقى ارضه الى ان يبلغ الماء الى الكعبين طرث عمرو
من تحبب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى المسير
ان يسلك حتى بلغ الى الكعبين ثم يرسل على الى سفر وقال
الزبير بن خزيمة خاصة نصالي في سراج من احوط سقوف بها الفلاسق
زبير ثم ارسل الماء الى جارك فغضب نصاري وقال ان كان
ابن عمتك معترضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسوي زبير
واحبس الماء حتى يرجع الى الجدار ثم ارسله كان صلى الله عليه وسلم
اشار الى الزبير راي فيه السحرة وخصه واسمى الزبير عن بعض
فلا اسما نصالي في ادب استوعب الزبير حقه في صريح اكل ولا يظفر
فل هو خاطب ابن ابي سلمة والشرائح جمع شريح وهو النهر الصغير
وفي الجهر شرح الولقي مفسر واخر ارض ذات حجارة سوء ولكل
اصل الجدار واذا بلغ الماء الكعبين اصل الجدار قوله وسرح
اي وبعد بلوغ الغضب الكعب يرسله الى سفر ولا يحبس في ارضه
الكثير من ذلك لما قر ومنع من قطع منه الماء قبل بلوغه الكعب فان ذلك
هو قدر حقه فلا يجوز قطعه هذا فيما اذا لم يكن النهر ملوكا فان كان
ملوكا كان حفر نهر ارضه الماء من الولقي العظيم او من النهر
المعرق منه فالما باق على حاجته لكن مالك النهر احوط به فليس له
مراحمته في سقي ما يرضى واما الشرب والاعتمال ومنع الذواب فحق

الى عاصم وصاحب النعمه انه ليس له المنع منه قوله والمحزاي المحز
 من الماء المباح في نحو اناء ملك المحرز فليس لغرض مزاحمة فيه
 كما لو احسن او احطب وان دخل ثمنه في ملك انسان بخوسيل
 فليس لغرض احسن مادام فيه لم يتنازع الدخول في ملكه بخراذه لكن
 لو اذن ملكه واذا خرج منه اذن من شأه واما غير المحرز كما الذي يمنع
 من موضع لم يحسن باحد ولا يصح لاحد في انما من رفع سواء لما في الحديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابن شريك في ثلثه الماء والنار والكل
 قوله وان ساوق اي وان حضرا ثمان معان من سبق ماء مباحا
 وضاق المخرج او قل الماء اقرح منها ولا يحق انه اذا اراد اصرها للثمن
 ولا فقر محتاج اليه للشرب قدم المحتاج للشرب وكذلك يعرف فيما اذا
 تساوقا موضعين من شاي للمعاملة او من مسجد للصلوة او للتعليم
 او من رباط للسكنى وصاق الموضع قوله وفي البئر اعلم ان المياه
 ثلثه اقسام عام وهو الذي يجري منه كماء النار والفرات وسائر
 اودية العالم والعيون وسيل المطار و خاص وهو المحرز وقدر
 القيس والياك ما يترده بين العموم والخصوص وهو مياه الابرار
 والعنات في موضع انها عاصلة في المواضع المخصصة بالانسان
 شبه الماء المحرز في اناء ومن حيث انها بيدك وبسط الناس
 فيها شبه المياه العامة وصغر البئر يقع على اوجه اخرها ان يحفر
 في الموات على قصد الارتفاق دون التملك كمن نزل في ثمرات
 حفرة للشرب وسقى الدواب فالحق اولى بماها واليه لا شأن به
 وفي البئر المحفورة للرفق حافرها الى التملك فاذا ارتحل المرتفق عنها
 صارت كالبئر المحفورة للمائة فان غاد فهو كغيره وثانها ان يحفر
 للمائة يكون ماؤها مشترك بينهم والى فرقك صميم ويجوز له سقا
 منها للشرب وسقى الزروع فان ضاق عنها فالشرب اولى بها
 ان يحفر للتملك وفي الملك يكون ماؤها ملكا له ثمة ثمة ملكه فاشبه
 الثمن واللبن ويكفي هذا عن نصيب في القدم ويجب عليه ان يترك
 الفاضل عن حاجته لما شئته الغير كذا في اي هدم ان التوصل الى الله

تأخر

يال من منع فصل الماء لمنع به الكلا منه الله فضل رحمته بالقيمة
 والمراد ان الماسة برعى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع
 بين الكلا وما يجب بزمه لزرع الغير ككونه ملكا له ولولا الحديث لما قلنا
 بوجوب البذل لما شئنا ايضا وشرط الماء وهو لوجوب البذل بشرط
 احدها ان لا يجد صاحب المواشي ماء مباحا قد غرم به النواوي من غير
 ان ينسب الى الماء وهو والثاني ان يكون هناك كلاً برعى ولا
 لم يجب قال النواوي على المذهب والياك ان يكون الماء في مسقر
 فاما الماحض منه في اناء فلا يجب بزمه وان مضى عن حاجته ويعلم من
 البذل في البئر المذكورة وجوبه في البئر المحفورة بطريق لا وطى فلا يجوز
 منع ما مضى عن محتاج اليه للشرب اذا اسقى بئر له ولا منع مواشيه
 ولم يمنع سقى زرع الغير ويحصر في الفاضل الذي يجب بزمه الماشية
 غرض اما الواجب بزمه العطش ادى محتج فلا يستوفيه ان مضى عن
 الزرع والماشية واما البئر المحفورة لم يقصد التملك ولم يقصد غرضه وهو
 الرابع من اوجه الحفر فلا اختصاص بالمياه بالخاف والناس حكم فيه سواء
 قوله وشركة القناه بحسب العراى اذا اشرك جماعة في حفر قناه او نهر
 للتملك اشتركوا في الملك بحسب اشتركهم في العراى فان شرطوا في التملك
 على قدر ما يملكونه من رضى فليكن عمل كل واحد على قدر ارضه
 فان زاد واحد مقطوعا فلا شئ له على الباقي وان زاد ملكها اوطى
 له عوضا رجع عليهم باجره ما زاد وحكم القنول حكم ما زاد وفي ملك ماها
 وفي لزوم بزم الفاضل وغير ذلك اما ان حفرها لغير الارتفاق لملك
 سقى ثم اشرك في القناه او النهر لم يشبه الماء بان نصيب حشبه
 على وجه سفر في عرض النهر ويصح فيها نصيب يتساوون مع تفاوت
 الحقوق اما ان صاحب الثلث مثلاً لا خريعه ولا قدر نصيبه وسوق
 كل واحد نصيبه في ساقه الى ارضه وان اقتسموا بالمهاناه جاز ايضا قوله
صحة الوقف الى قوله وفي المعين
 عليك قسم الشافعي رضي الله عنه ببيع نهر على الغير الى حفر في الحفرة
 والى مغلق بالموت والثاني هو الوجه وهو ان صاحبها يملك محض

كالهبات والصدقات وثانها الوقف وهو من مذهب الهاء وسمى وقفا
لما فيه من وقف المال على جهة وقطعاه عن غيرها من الجهات
والصرفات ولا يصل فيه ان يخرج في الله عنه ملك ما به سهم من حيدر
استراها فقال يا رسول الله اصببت مالا لم اصب مثله قط وقد اريدت
ان اقرب به الى الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم حبسك الله وسبل الثمارة
وبروي محلهما عن صدقة لا يتباع ولا يوهب ولا يورث وقد جعل العلماء الصدقة
الجارية في قولهم صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ترك
صدقة جارية وعلم سعة به ووالصالح يدعوه الحديث على الوقف واستمر
اتفاق الصحابة على الوقف قوله وفعله ثم الوقف لكونه بيها انما يصح
من اهل التبرع فلا يصح وقف مال الصبي والمجنون والمجور عليهم منهم
ولم من المتصرف في ماله ولم يدفعه من الصدقة لانه تملك صدقة او عين
وسبعة فاشبه سائر التملكات وايضا فالوقف لا يحصل الا باللفظ
محسره بغيره فالوقف اوجب فلو بني بناء على هيئة المساجد واذن في الصلوة
فيه لم يصح سجلا سواء صلى فيه ام لم ولو كان الوادع في الدفن في ملك
لم يصرفه سواء دفن فيه ام لم والصرح من الفاظ الوقف ما ذكره المصنف
الى قوله وكما ومنه بينهم ان المذكور قبله صريح ونهم من يصدق قوله
بصدقت بقوله صدقة محرمة الى كثر انه لا بد من اطلاق المذكرة
لكون صريحا اذ هو يتجمل انما يستعمل في التملك المحض فاذا ذكر
معه احد هذه الفاظ الحق بالصرح لا تصرف ذلك عن التملك
ونهم من كلمة او في قوله ولا يتباع ان ما قبله يكفي في الصلوة او من قوله
ويجعل سجدا انه يكفي في مصرح سجدا وان لم يذكر سجدتين لغير من الفاظ الوقف
ولو قال وقف هذه البقعة على صلوة المصلين صارت سجدا ايضا واما
الكناية فمثل ان يقول حرمت وابتيت هذه البقعة للمساكين او هي محبة
او مودة فلو بد من الله بان التحريم والى ابد لا يستعملان مستقلين
غالبا بل يؤكد بها شي من الفاظ المصلحة فلم يكونا صريحين بخلاف محبة
حبست وسبكت لكن استعمالهما مستقلا واستعمالهما شرعا وعرفا واما لفظ
صدقت اذا عرفت بهانته الوقف صح بها الوقف ان استعمالها في غيرها

كان قال بصدق هذا على المساكين وان استعمالها في معنى واحد
كان او جماعه كان قال بصدق عليك او عليكم لم يكن ذلك وقفا
وان نواه بل سندا فيما هو صريح فيه وهو التملك المحض قوله في
مملوك اشارة الى الموقوف وشروطه اي صحة الوقف في مملوك فلا يجوز
وقف نحو الكلب وكل ما لا يملك ولا وقف اجر نفسه لمن رقبه ليستعمله
له واما منافعه وان وردنا ها مملوكه له فلا يجوز وقفها ايضا لمن لا يصل
سدعي اصلا حبس المستوفى منفعتها على امر الزمان وقد يقال قول
المصنف مملوك سائل المنافع لكن قوله بعنده نفوذة محجها وكذا قوله
معين قد يجوز ان يقال محجها ايضا وفيه بعد ولو قال في عن مملوك
كما قال غيره لكان صريحا في اخراجها ومن هذا يعلم ان ملك المنافع
دون الرقبه لا يجوز وقفها سواء ملكها موقفا كالمستاجر او موقفا كالموكل
ودخل في اطلاق قوله مملوك المضرر والمشاع والعقار والمنقول
وقد وقف عمر رضي الله عنه ما به سهم من حيدر مشاعه وقال صلى الله عليه وسلم
واما خالده فقد حبس له رعيه واعبد في سبيل الله وايضا فلا طباق
اهله حصار في جمع العصا على وقف الحصر والعقار والبرو البسط
في المساجد ولما روي وقف المشاع اذ السراة من خاصه العتق
ولو وقف نصف عبده ثم اعتق الباقي لم يعتق الموقوف قوله معين
احتراز عروق وقف نحو ثوب او عبدة في الزمة فانه لا يجوز كما لا يجوز احتاق
عبدة في الزمة ولا يجوز ايضا وقف احد العبدتين كما لا يجوز بيع وان
جاز اعتاقه وقد ذكرنا ان قوله معين يجوز ان يقصد به اخراج المنافع
ايضا على بعد قوله منقول اي يكون حيث يغير الثقل من ملك شخص
الى غيره فان الصحيح ان الوقف من الملك عن الواقف ولا يجوز
وقف آلات الملك ونحو الصنم اما لانه لا يملكها ولا يملكها لا يملكها
ويقتد اي اما لعيانها كوقف ثوب الثمار والحيوان للابان وبه وباء
واما منافعه كالدور والارض ولا يملكها ان يكون مغفلا في اكله لا يجوز
وقف الجرد والمحسب الصغير والبرق الذي رعى روال زبانية
كما يجوز تكليح الرضيعة وعلى هذا ينبغي ان يجوز وقف المستاجر اذا

وقف المالك وان لم يجر وقفه من المتاجر كما قرأت من رقبته مملوكة للمالك بالشرط
 المذكورة وليس فيه الا العجز عن صرف المصلحة الى جهة الوقف في الحال
 وذلك لا يمنع الصحة كما لا يمنعها فيما قرأت انما وقف ماله في الغايه
 وهذا هو الذي يعرض ايراد الرافعي بصحة صريح النواوي بانه المذهب
 ولكن اطلاق قول المصنف فيما بعد والمتاجر بمعنى انه لا يصح وقفه
 من المالك ولا من المتاجر وقد صرح به في المصباح وصحح وقفه
 المالك من المالك بقوله لان فائدة المالك في وقفه في مقاصد الوقف
 محرومة على الوقف المنقطع ولا يرد على بعضهم ان وقفه على المسجد صح لما في
 وان وقفه على انسان قلنا باسقاط المالك الى الموقوف عليه فهو على الخلق
 في بيع المتاجر ان منعنا بيعه استغ وقفه وان صحنا بيعه حرم وقفه على
 الخلاف في المنقطع ذلك قوله بغيره احتراز عن الطعام ونحوه ان
 منعه في استهلاكه فلا يجوز وقفه ولا وقف نحو الرصاص فانها سريعة
 الفساد وانما شرع الوقف لتكون صدقة جارية ولا يجوز وقف الدرهم والدينار
 ان قلنا لا يجوز اجارتها وان قلنا يجوز اجارتها جاز وقفها لتكرري ويجوز وقف
 الحلق لعرض اللبس وعلى ما هم انهم الحقوا وقف الدرهم لصاغة منها
 الحلق بوقف العبد الصغير وتروى فيه ان الصغير يصير الى حالة
 لا سماع منه وهذا يحتاج الى احداث لعمالة خیار قوله كما لم يدبر
 مثال لما ذكره فانه مملوك معتن الى آخره ثم وقف المدبر يرجع ان قلنا
 بان التدبير وصيه وان قلنا انه يخلق عتق بصفه وهو جائز ايضا كما ذكره
 المصنف ثم اذا وجدت الصفه بعد الوقف عتق وبطل الوقف ان قلنا
 المالك في الوقف او للواقف وان قلنا الموقوف عليه لم يعتق بل سعى الوقف
 قوله لا المستطاع الى قوله وفيه اي ولا يكتفى بالوقف اذا وقفها فانه لا
 يصح ان ليست مملوكة على ما قرأت بان ذلك كلف مع النسبة على ما في المتاجر
 اذا وقف المالك من الحث منه قال النواوي صح صحة وقفه لم يرد
 ولم يخار له عند الرواية قوله على اهل تملكه اشار الى الموقوف
 عليه بشرط فانه اذا كان معنا ان يمكن تملكه بان الوقف عليك العين
 والمنفعة ان قلنا باسقاط المالك اليه وتملك المنفعة ان لم يسلط فهو الوقف
 علي

ولا يجوز وقف الدرهم
والدينار

على الذي كما يجوز الوصية له والصدق عليه ولو وقف على نفسه واطلق
 لم يصح خلاف مثلا في العبد بان الهبة ليست اهل المالك حال ولا العبد
 وبوجه من اطلاق المصنف لا يسميه انه لا يصح الوقف على علمها
 ايضا قال المصنف والخلاف فيما اذا كانت مملوكة اما الوقف على علمها
 والطهور المباحة فلا يصح بها بل خلاف ولا يصح الوقف على الحبس خلاف
 الوصية بان الوقف تسلط في الحال والوصية سعت بالاسماعيل ولا على
 الميراث والخيرت لانهما مقفولان لم يعلما والوقف صدقة جارية فكيف لا يوقف
 ما لا يدوم لا يوقف على ما يدوم ولا يصح وقفه نذر ملكه على نفسه بان الوقف
 تملك المنفعة وطرها او مع الرقبه ولا يملك تملك نذر ملكه لنفسه قوله
 كشرطه ان يعصى امره دونه اي لا يصح وقف نذر ملكه على نفسه كما لا يصح
 وقف شيئا على الفقراء مثلا بشرط ان يعصى امره دونه لكونه دعوا على
 نفسه وغيره فعلى هذا لا يصح ما يعتد الواقفون للبناء القائم على
 ارض الغير من اشراط صرف لغير الارض من الربح لكونه هبة دنا عليهم
 وهذا يقع كثيرا في اوقاف الديار المصرية وغيرها فليست به وكذا لا يصح
 ان ياكل الواقف من عمار وقفه او سفع به واما قول عثمان رضي الله عنه في البر
 التي وقفها دوى فيها كدلاء المسلمين فلم يخل ذلك على سبيل شرط بل على
 سبيل خيار بان للواقف ان ينفع بالواقف العامة كما لصلة في
 النفع التي جعلها مسجدا ونحو ذلك وان اسعى الواقف التولية لنفسه
 وشروط عليها لغيره في صحة هذا الشرط وجهان كما لو جهن في المباح
 اذا انصب عاملا في الزكاة هله ان يخذ سهم العامل قال النواوي صح
 هنا جواز وبطلان ان التصالح ان ذلك بمعد باحق المثل ولا يجوز
 الزبالة الا عند من اجار الوقف على نفسه قوله ولو وقف على الفقراء
 ثم صار فقيرا جاز اخله منه اي وان لم يجر وقفه نذر على نفسه لم يرد
 لم يقصد بنفسه وانما وجدت فيه الجهة التي وقف عليها فجاز اخله باعتبار
 الجهة وكذا لو وقف كتابا على المسلمين للقرأة فيه او قدرا للطبخ
 فيها او نحو ذلك يجوز له لا سفع بما وقفه معهم قوله ويعنى العبد موقوف
 على قوله لا يسميه اي لا الوقف على العبد نفسه فانه لا يصح ان المذهب انه لا

ثم رده الى غير الموقوف كما اذا وقف على ولد ثم على الفقراء ونحوهم وفي معنى
الفقراء العلماء بعد انقراضهم عادة قوله بشرط الخصال اي لا يصح
الوقف بشرط الخصال اذ من حمل شروط الارزوم فلو شرط الواقف الخصال
لنفسه او لغيره بطل كالاعتق والصدقة وكذا لو قال وقفه بشرط ان
ابيعه او ارجع عنه متى سئت لان الوقف ازالة الملك الى الله تعالى
كما اعتق او الى الموقوف عليه كالمبيع والحبب فمفسد بهذا الشرط على الفقهاء
قوله وعلى من يوجد ولا يصح الوقف ايضا على من سيوجد من ولد
سيولده او لغيره او مسجد سيدي او نحو ذلك وهذا هو الوقف المنقطع
الاول والمذهب بطلانه لانه لم يجرم مقادير ابدانها
سي عليه خلاف المنقطع للفقهاء كما لو قال وقف على اولادى ولم يذكر
من يصرف اليه بعدهم او على زنديق على نفسه ولم يذكر عليه فان المذهب
صحيحة بان مقصود الوقف القربة والثواب فاذا ثبت مصرفه في الخلف
سهل استدلاله على سبيل الخير وكذا المنقطع الوسط كما لو وقف على اولاده
ثم على رجل ثم على الفقراء ولورق البطن الثاني وعلينا انه يرتد برده
كما هو المذهب فانه منقطع الوسط ايضا قوله وان انقطع اشارة الى
انقطاع الوسط او للفقراء اي اذا انقطع الوقف في الاولك ثم انقطع
اماني الوسط او في الفقراء كما ان ايضا لم يطل الوقف ولم يعد ملكا لان وضع
الوقف على ان يدعم ويكون صدقة جارية وذلك مما سافه الحكم بالبطالان
واضا فقد صرف ماله الى جهة قربة فلا يعود ملكا كما لو بذر هديا
الى ملك فلم يقبله فقراؤها واذا بطل الوقف بالانقطاع المذكور كان ريعه
لارب الناس الى الواقف كما يصرف اليه اذا لم يعرف ارباب الوقف
وعلم معرفتهم اما ان الواقف لم يعرض لم بان قال وقف دارتي
ولم يذكر الموقوف عليه وقد مر انه لا يصح وفيه قول لغيره انه يصح وحجة
الوقف المنقطع واما لانه اندرس شرط فبطلت ارباب الوقف لذلك
قال الغزالي في الوحد كوقف منقطع للفقراء في مصرف ولم تعرضت
الرافعي لذلك في الشرح حتى احتاج النواوي الى ان يذكر في نوايد الوقف
عند ذكره لم اندراس الشرط فقال الغزالي وغيره فان لم يعرف

ارباب

ارباب الوقف جعلناه كوقف مطلق لم يذكر مصرفه مصرف الى ملك
المصارف لكن قول النواوي فما حكمه عن الغزالي وغيره جعلناه
كوقف مطلق مضافا لما ذكره الغزالي ومقتضاه ان يكون المصحح
الصحة كما في الذي لم يذكر مصرفه فعلى هذا قول المصنف كان لم يعرف
اربابه يكون مرفعا على القول الضعيف الذي هو الصحة سواء كان الجار
للارباب لعدم التعرض او لم اندراس الشرط لانه ان لم يقل من قال هو
كوقف مطلق على ان مثله في مصرف بل في الصحة والبطالان
قوله وعلى اثنين اي الوقف على شخصين ثم على الفقراء
فان احدهما كان نصيبا للآخر بان شرط ان يقال الى الفقراء انقراضهما
جمعا ولم يوجد واذا امتنع الصرف اليهم فالصرف الى من ذكر الواقف او الى
والرافعي بعد نقله وجها ثانيا في المسألة وهو ان نصيب الفقراء قال والفقراء
وجه ثالث وهو ان لا يصرف الى صاحبه بل الى الفقراء ونقال حاز الوقف
في نصيب الميت منقطع الوسط قال النواوي معناه ان يكون مصرفه
مصرف المنقطع بل انه يحكى خلاف في صحة الوقف قوله وسبع شروط ان
لا يجرى واذا شرط الواقف ان لا يوجد الوقف مع شرط سواء منع
الربا على سببه او منع اللجان مطلقا وكذلك سبع شروط ان نقصا المذكور
على الشيء او سببه منها وكذا ما ذكره شروطه في المقتضى وحديث المصنفين
وزمان لا يحقق لما في ذلك من وجوه المصلحة فلو شرط في الوقف
على العلماء ان يكونوا على مذهب كذا او في الوقف على الفقراء ان يكونوا
غريبا او مشايخ لم يجر مصرفه الى غيرهم وان شرط احصا من المسجد باصحاب
الحدث او الراي او بطلانه معتد به فالذي صرحه الرافعي بصحة في
الحديث وقال في الشرح شبه ان يكون الفتوى به انه ينعى شرط في ذلك
وهو اقمه النواوي في التصحيح وقال المراد باصحاب الحديث الفقهاء الشافعية
وباصحاب الراي الفقهاء الحنفية قال وهذا عرف اهل زمان قوله
اي وتولم امر الوقف وبني النظره لعل كان نصيب الواقف وفي قوله
ان يكون للواقف في الاصل لانه المصروف صدقة فهو لفق من يقوم بمصالحها
وصرفها الى مصارفها وقد ثبت ان غرضه ليعنه كان على امر صدقة ثم جعله

خفيته وبعدها لذوي الرأي من أهلها فإذا شرطها الواقف لنفسه أو لغيره
أبغ شرطه ولم يفرق بين تعويضه لما في صوته وبين وصيته بها ولم
يبد من صلاحه المتولي أي الناظر لوظيفة التولي والنظر والصلحية
بصفتين أشار إليهما المصنف بقوله عدل كما في إذا أمانة لم يد منها
وحصولها بالعدالة واعتبار الكفاية لا هتداء إلى المصالح في الصرفات
فما كل عدل أمين حسن الصرف على وجه الحظ والمصلحة ولا فرق
في اعتبارهما بين الواقف وبين المنصوب من جهة فحسب شرط الواقف
التولية لنفسه اعتبارا بكونه عدلا كافا وقول المصنف عدل كاف ^{الواقف} نفسه
قد تناول ذلك لمن الواقف إذا شرط التولية لنفسه وقد نصب نفسه متوليا
لم أن المتبادر إلى الفهم من هذه العارة كون المنصوب غير الناصب ولا
فرق أيضا في اعتبار الصفتين بين الواقف على الجهات العامة وبين
الوقف على المعين فلو كان المنصوب متجما للصفتين لم أحسب
أولاهما أصبهما نزع احكام الوقف منه قوله معر إشارة إلى وظيفة
المتولي وهي العارة والبيان وقصير الدرع وصرفه إلى مصارفه
ومسكته وحفظه أصول والخلات على وجه حساط ولم يجوز أن
يأخذ من مال الوقف ساء على أن يضمه وأقراض مال الوقف حكمه
أعراض مال الطفل قوله يأخذ أي ويأخذ المتولي يعني الناظر ما يشرطه
الواقف من الربع على تولته ونظم ويكون ذلك لغير علمه وبغ من يخص
به هذه الحالة أنه لم يأخذ ساء إذا لم يشرط له الواقف وهو صحيح
وفيه الخلاف المذكور فما إذا استعمل انسانا ولم يذكر له لغير ولو شرط الواقف
عشر الربع لغيره ثم علمه بطل استحقاقه وإن لم تعرض لكونه باعرا ففي قايك
القفاك أن استحقاقه لم يطل ما في العشر وقف عليه فهو كاحد الموقوف
عليهم قال الرافعي ويجوز أن يقال إذا استعمل لغيره لغيره البغوض أجزا
من العارة فالعادة بعضي بأن المشروط لغيره علمه وإن لم يصح بكونه
لغيره ويلزم من ذلك بطلان ما يحقق بالعدل قوله وإن رشم
أي وإن رشم الواقف للناظر بعض الصرفات المذكورة من العارة ^{الواقف} ^{الواقف}
وقرهما فالذي رشم لم يشره متصا عليه فلو جعل العارة لواحد ولا جاز لغيره

لم يعد كل منهما مرسوم له ولو فوض النظر إلى اثنين لم يسقط أحدهما بالآخر
ولو قال وقف على أولاهي على أن يكون النظر لعدلين منها
ولم يكن فهم سوى عدل ضم الحاكم إليه عدلا آخر قوله ويعلم أي
والواقف أن يعزل من ولاه النظر ونصب غيره كما يعزل الوكيل أو
نصب غيره وكانه نائب عنه قال الرافعي وسه أن يكون المسألة
مضمونة في التولية بعد تمام الوقف دون ما إذا وقف بشرط أن
يكون التولية لفلان لمن في فتاوى صاحب التهذيب أنه لو وقف
مدرسة على أصحاب الشافعي ثم قال لعالم فوضت إليك تدريسها
أو أذهب وحدث فيها كان له بتدريس لغيره ولو وقف بشرط أن يكون هو
مدرسها أو قال حالة الوقف فوضت تدريسها إلى فلان فولد لم يجوز
تبديله كما لو وقف على أولاد الفقراء لم يجوز التبديل بالاعتناء قال
وهذا حسن في صفة الشرط وغير موضح في قوله وفيها وفوضت
المدرس إليه قال النواوي هذا الذي استحسنته عام الرافعي هو الصحيح
أو الصحيح قال ويتعين أن يكون صورة المسألة كما ذكر ومن أطلقها
فكله محمول على هذا وقد صرح المصنف بذلك فقال ما إن جعل توليته شرطا
وفي فتاوي ابن القلاح أن الناظر المعين حال أساء الوقف
لوعزل نفسه فليس للواقف نصب غيره فإنه لا يظلم بعد أن جعل النظر
حالة الوقف لغيره بل نصب الحاكم ناظرا فعلى هذا سعين جاز قول المصنف
وعلمه على ما إذا كان النظر للواقف ونصب نائبا عنه فله أن يعزله ويستبدله
والفلا وفي فتاويه أيضا أنه إذا جعل حاله الوقف المنظر لزيد بعد إسقاله
الوقف من عمرو إلى الفقراء فعزل زيد نفسه قبل إسقاله إلى الفقراء
لم يفسد عزله وما ملك الواقف عزل زيد في الحال ولم يعد لها بعد وفها
أنه ليس للناظر أن يسند ما جعله من سناك قل مضى النظر إليه وفيها
أنه لو شرط النظر للراشد وولاه فابيت كل واحد منهم أنه لا يرشد أشركوا
في النظر من غير استقلال إذا وجدت أهلية في جميعهم فإن وردت في
بعضهم احتقن بذلك لمن التمسات معارضة في رشدها وطقت وبقي
أصل الرشده فصار كما لو قامت به رشدا لجمع من غير فصل وكلمة الشريك

لعدم المزية واما عدمه استقلال كما لو اوصي الى شخصين مطلقا
وفيه انه لو كان له النظر على موضع في بلد ان شئ ثابت اهلية
نظر في مكان منها ثبت اهلية في باب ما كن من حيث انما مانع
ثبت من حيث الكفاية ان ثبت اهلية النظر في سائر الوقوف
في فتاوي البغوي انه لم يبدل بعدم موت الواقف القيم الذي نصبه كانه
يجعل بعد موته مثابه الوصي قوله وان سكت اي وان سكت الواقف
عن التولية فلم يشطها لم حدف الى كم لم للواقف ولم للموقوف عليه
اذ سلك بالوقف حق الموقوف عليه وغنى من عدمه وكان صاحب
النظر العام اولى بالمطرفه قوله والواو اي اذا عطف بعض الوقف
عليهم على بعض بالواو كما لو قال وقف على اولادي واولاد
اولادي فمضى الواو الشريك بينهم في سحقات فسوى من الكل
ولم يقدم احد على احد اذ شروط الواقف مريضة بالم يكن فيها ما ساني
الوقف وان زاد عطف بالواو قوله ما ساسلوا او قوله سلسلوا
فلذلك حكم بالشركة ويجوز هذه الزيادة على اسمهم قوله وم اي اذا
عطفت ثم قال مثلا وقف على اولادي ثم على اولاد اولادي
فهو للرب لا تصرف الى البطن الثاني شئ ما بقي من البطن الاول
احد قال الراعي هكذا اطلقت الجمهور والقاس فيها اذ مات واحد من البطن
وهو ان يحق في نصبه الخلاف المذكور فيما اذا وقف على شخصين او
جماعة ثم على المساكين مات واحد الى مصرف نصبه قال ولم يرد
عرضه الا للشيخ ابي الفرج السرخسي فانه سوى من الصورتين وحكي فيها
ههنا لكن رواها على نسق آخر فقال احد الوجهين ان نصيب الميت
لصاحبه والثاني انه لم يقرب الناس الى الواقف تاك الراعي وهذا
اشارة الى ما ذكرنا انه القاس في تلك الصورة ثم قال راب لصاحبه
انه تصرف الى اقرب الناس الى الواقف ذكره في كتاب الشهادت
قال النوادي ما اطلقت الجمهور ان من بقي بعد موت بعض من اولاد
اولاد الخلاف ما اذا مات احد الشخصين قوله وبه على اي ذلك
قوله الواقف وقف على اولادي واولاد اولادي فمضى الواو
فالمعنى الاولاد

اولاد قرب فانه قرب معناه الترتيب ايضا وان كان العطف بالواو
لظهور قوله المعنى الاولاد في الترتيب قوله وبما اول الذرية
اي لو قال وقف على خري او عقي او سلمي دخل فيه الخافد وهو
ولد البنين والبنات قريهم وبعدهم ذكرهم واسماهم وعما له يد على دخول
اولاد البنات في الذرية قوله تعالى ومن ذرية داود سليمان الى ذكر عيسى
وليس له المولد البن والواو اي اذا قرب جمل في الترتيب بوقف نصبه لم
من سله وعقبه لم يحال قوله والولد اي وبما اول الولد البنات
والخشي المشكل لما كان حينا عند الوقف على الولد لانه من النصارى
لم يسم ولدا فلا يحق العلة لمدة الميراث اما علة ما بعد لا تفصل فانه
بحكمها وكذا له ولاد الحادث علوقهم بعد الوقف بحقوق اذا انفصلوا
ولم يتناول المعنى باللعان ايضا لم يقطع فيه وخروج عن ان يكون
ولدا قوله والخافد اي في الخافد ايضا فان اسم الولد لم يتناول
هذا وهم لا يقع المعنى اولاد الصلب الميراث انه سظم ان تعاكس
هذا ولده وانما هو ولد ولده قوله والبنات والبنون اي لو قال وقف
على البنين والبنات وهم من الصنفين دخل فيه الخشي لم يخرج عنها
لم احد الصنفين اذا اقتصر عليه فقال وقف على البنين مثلا او على
البنات حيث لم يدخل فيه لا يبقى له من بعده من هولا ولا من هولا
قوله وعلى المولى اي الوقف على المولى هو وجود المعنى الذي هو
المولى والعصق الذي هو المولى هو سلفا فاسد لمن اسم المولى يوضح
ويستخرج من اللفظ المشترك على معنييه دفعه واحدة لما يقرر في اصول وعمله
على واحد معنيي حكم ملازم اللهم موجب الفساد وقيل صح ونفس من النصارى
لهم لما قد رجع كل من الوجهين في الوقف في الواحد والثاني في الترتيب
وصح النوادي السلي وتقل وصح عن الجواني ايضا وعلى الراعي وجهين
آخرين صحة الوقف واحصاه بالمعنى وصح واخصاه بالعصق وتقل
النوادي وجهها فاسنا عن حكمه الذي هو انه يوقف حتى يظلم
ثم قال وليس بشئ ولم يعرض المصنف لهذا الخلاف في هذا الكتاب الهنا
دفع الجارة كما في قوله ومع واحد اي الوقف على المولى هو وجود واحد من

والعشق فقط يصح ويكون له وهذا واضح قوله وعلى بن النعمان
أي وعلى بن النعمان شرط الواقف في الصفات وغيرهما كما عرفنا إذا قال
وقف على بن النعمان وبناتي ثلاثين أسعدي مائة أو يرفع
من بناته أسفي أسهما فإذا أعاد فقرا أو طلقها زوجها عادته
قال النواوي ولم أره ضابطا لغيرها في حال العدة قال
ونبغي أن يقال إن كان الطلاق باننا أو فارق بفسخ أو وفاة
لمننا لم يزوج في نعت العدة وإن كان رجعيًا فلا لمنها زوجة
قوله والصفة المقتضية على الجمل المعطوف بعضها على بعض والمتأثرة
وهي سببها يرجع إلى الكل مثال الصفة المقتضية أن يقول وقف على
محتاج أو طاهر أو أحفادي وأخوتي معبرًا بالجملة في الكل ومثال
المناخض وقف على أولهوي وأحفادي وأخوتي المحاوج ومثال
سنة أن يقول وقف على أولهوي وأحفادي وأخوتي إلا أن
واحد منهم هكذا ملوك وفيه نظر لأن مثل أولهوي وأحفادي لغرض
لم يعد حلا في اصطلاح الحرية والمكة المشهورة في الأصول بأصلها في
والحنفية في يعقب سنة الجمل ليست هذه سنة منها بل هي مثل قوله
تعالى في آتة العذف فأجلدهم ثمانين جلدة ولم يقلوا لم يها دة أبدا
وأولئك هم الفاسقون أم الذين تابوا قال الرافعي بعد عتله
الصفة المناخض ولا سنة بما ذكرنا أنها يرجعان إلى الكل هكذا أطلقوا
ورأيهم ما يقصد بقدين أحدهما أن يكون العطف بالواو الجامعة
فأما إذا كان العطف بكمهم مخصص الصفة ولا سنة بالجمل الضميمة
والثاني أن لا يحل من الجمل كلام طويل فإن كل ما قال وقف
على أولهوي على أن حرمت منهم وأعقب مصيبه من أولهوي المذكور
مثل خطه شهرين وإن لم يعقب مصيبه للذين في حرجه فإذا انقرضوا
فموصوف إلى أخوتي أم أن يفسق واحد منهم فالسنة مخصص
قوله والوقف ملزم أي وحكم الوقف للرفع فلا يجوز الرجوع فيه سواء
تضي به قاص أم لا وسواء سلكه الموقوف عليه أم لا ثم إنه المعنى وينبغي
الوقف للرفع كل تصرف قاذح في عرض الوقف أو في شرط الواقف سواء

ذلك المصروف من الواقف أو من غيره فلا يجوز بيعه وهبته ورهنه
ومحذ لك ولم يخالفه شرط الواقف على ما في قوله والمشهد على
في المسجد منفك عنه إحصايات الوقفين إذ جعل الوقف مسجدا
فكل ما عن الملك كتحريم الرقبة قال في المصباح مبرعا على كون
المشهد حرا بالعرف المذكور فلو حصه الواقف بأصحاب الحديث أو الراي
أو طائفة أخرى لم يحصرهم على أصح الوجهين وفيه نظر فإن لا يركب
صحح الرافعي في المحرر وقال في الشرح أنه إن يكون الفتوى به
أنه يبيع شرط الواقف في ذلك ووافق النواوي فيه ولم يلزم من انفكاكه
عن إحصايات الملكة عدم إحصاها من حصه الواقف بالصلوة فيه
قوله والوقف ملك لله تعالى يعني أن ملك الواقف يزول عرقه الوقف
لم يوطأ بغير تصرفه عنه وينقل الملك منه إلى الله تعالى كالمعنى ومجناه أنه
منفك عن إحصايات الوقفين ولما ملكه الموقوف عليه وإن كان حيا
وأما قوله المصنف المسجد عن غيره من الوقف وإن اشتركا في الموطأ
بإحصايات عنهما لأنه لا خلاف فيه خلاف غيره ولما كان المسجد أو غيره
المعنى المذكور من غيره بل لا يخفى قد يجوز مع غيره في الجملة كما لا ريب في
إذا تهدمت وعذرت عمارتها على سائر عمارات المسجد حيث لا يجوز
ذلك فيه وإن تهدمت وعذرت الصلوة فيه قوله ومعنى أي إذا وقف
نحو عبد على شخص سق عليه الموقوف عليه أن لم يشترط الواقف نفسه
في جهة ثم لا كسب للعبد يعني أن عتق الواقف لنفسه جهة السق عليه
منها ولا فإن كان له كسب معقته في كسبه فإن لم يكن له كسب معقته
على الموقوف عليه أن ولنا بأن الواقف ملكه وإن ولنا بأنه ملك الله تعالى
معقته في بيت المال كما لو عتق عبدا لا كسب له إذا قاله الرافعي وعلى
هذا قول المصنف وسق الموقوف عليه مع إطلاق القول بأن الوقف
ملك لله تعالى لموافق ما ذكره الرافعي وقد يقال إنه أراد بكون المعقته
على الموقوف عليه عند عدم بيت المال وإن ولنا بأن الوقف المعقته
ملك لله تعالى ويوضح لي هذا صاحب المصباح أيضا وقد لا كسب عند
أن اعتبار الكسب بعد اعتبار الجهة التي شرط الواقف فيها قوله ويملك أي

الموقوف عليه ربع الوقف وهو فوائد ومعافاة مصروف فيها تصرف
المالك في ملكه فان ذلك هو المقصود من اشاء الوقف
فان كان الوقف شجرة ملك ثمارها دون اغصانها لم يمتنع
قطعها منه كمنع الحلاف وان كان حيوانا ملك الصوف واللبن
وكذا الساج لمن المطلوب منه الدر والنمل والساج كاللبن هذا اذا
اطلق اما اذا وافقه على ركوب انسان ولم يشترط الدر والنمل والساج
فقد قيل ان حكمها حكم الوقف المنقطع كغيره وقال صاحب المذهب ينبغي
ان يكون للواقف قال الراجح في هذا اوجه بان الدر والنمل لم يمتنع
اوقافا ولا لغزا بل هما غير اصيلين في الوقف وكوز الوقف لبعض المنافع
قالوا لو وقف نورا للامراء صار ولم يجز استعماله في الحرام ولا يجوز ذبح
البهائم الموقوفة المأكولة وان خرجت من سماعها اذا صارت تحت
بعض موتها لم يذبح ففي الصحة انه يجوز ذبحها للضرورة وبيع اللحم وشري
بدله بمئة من جنسها ووقف واذا مات فالموقوف عليه اوليها
واذا دعه فالظاهر في الصحة عود وقفه وبطل البضح اي
وكذلك البضح وهو المهر الذي يوجب بطي الحريم الموقوفة فان الموقوف
عليه ملكه من الفوائد فكان كاللبن والتمس قلنا لا الوطي اي
كالوطي فان الموقوف عليه لم يملك بطي الحريم الموقوفة فلا يجوز له
وطيها ولا للواقف كما لا يجوز للاجنبي اما اذا لم يشأ اما فظا هو واما
على القول بثبوت فلا يملك ناقص لم يدرث نقصانه بطيها وقد
خرج بهذا القيد وطي لم الولد قوله وشاؤن برهان زوج الجارية
الموقوفة جان حصنا لما ثم القاضي هو الذي يتولى بوجها نساء على ان
الوقف ملك لست اقل لكن شأور الموقوف عليه لعاق حقه بها قوله وان
اندرس اي وان اندرس شرط المواقف فلم يعرف مقاديرها سحفا
او كسفه الترتيب بين ارباب الوقف فثبت الغلبة بينهم بالتسوية اذ ليس لهم
اولي بالتقدم والتفصيل من بعض قال الراجح في ذلك بعض المتأخرين
ان الوجه الموقوف اليه اصطلاحهم قال وهو القياس قوله وسري
اي ادا مال العبد الموقوف فان لم يوص به فله العتاق اذ ذلله وهو العتقة

من القابل سواء ماله لا جنى او الواقف او الموقوف عليه بناء على
ان الوقف ملك للملك ومشتري ماله عبد كثر لكونه وقفا حكاه
فان لم يوجد مصفح عبد حلاف ما اذا لم يصفح لم يجد بعضها الم
شقص شاة لانه لم يصفح بعض الشاة ووقف بعض العبد واذا اشرك
ببدله عبد وفضل منه شيء فله يرضه ملكا للواقف او صرف الى الموقوف
عليه اطلق الراجح في وجهين عن حكاية القفال في مقادير قال النواوي
الوجهان معا ضعيفان والمختار انه يشتري به شقص عبد لانه بذلك
جزء من الوقف والعرب على وجوب شري عبد ثم العبد الذي يجازى
سهم الحاكم على القول بان الوقف ملك للملك ولا يجوز للمالك ان
يسره ويقمه بمقامه ولان من شرط في صحة شيء ليس له استغناء بنفسه
لغيره وقول المصنف مثله يوجب منه انه لا يجوز شري جارية بقره العبد وبالحكم
وفي جوار شري الصغرى بقره الكسرة وكسره وجهان اطلقها الراجح وقال النواوي
اقولهما المنع وهو المفهوم من قول المصنف مثله قوله ووقف يوجب منه
ان يصير وقفا لمجره الشري بل لم يدر من عقد جديد وفيه وجهان جازيان في
بطل الموهون اذا تلف والذي قطع به صاحب الصحة انه لم يدر من العبد
قال الحاكم هو الذي ينشئ الوقف قال النواوي صح انه لا يذبح الشاة
الوقف ووافق المتولي لغيره هذا كل اذ لم يوجب القتل القصاص
وان اوجه وقلنا الملك للواقف او للموقوف عليه وجب القصاص واستوفاه
المالك وان قلنا الملك للملك فهو كعبد من المالك والطاهر وجوب
القصاص قال في السمد وسنوفه الحاكم قوله وان حق اي اذا وقف
شجرة فحقت او قلحتها الروح لم يطر الوقف فيها فلا يجوز سبها لانها عين
الوقف الذي لم يباع ولا يورث ويسفح نحو جارية حرة موهنة كذا اذ
للوقف في غيرها وحضر المسجد اذا بلبس ونجاسة اخشاب في البحر واسار
الكعبة اذ لم يبق فيها مفعلة ولا جهل ببيع ولا مضح ونضوبها المكاتب
من غير فائدة وهذه المنكر اذ لم يصلح لشيء سوى تفريق ذلك وان
يمكن ان يحرمه ابواب والولع قال في الصحة يجهد فيها الحاكم في استعماله
فما هو اوجب الى مقتضى الواقف وكذلك الدار المنهدمة واذا اشرف

الجزء على نكسار الدار على نه نديهم فكذلك وإذا سعت هذه الأشياء
صرفت ثمنها إلى مصالح الوقف ولو أنهدم المسجد بغير أو غير المحلة
ونفق عنها الناس وبطل المسجد لم يعد ملكا حاك ولا يجوز بيعه أصلا
كالعبد إذا اعتق ثم زمت ولم يشبه جفاف الشجر لوقف العمار وعوض الناس
ولم يملك من سماع في الحاك بالصلوات في عرضهم ثم إن لم يحضر أهل الفساد
على نفسه لم يقضى وإن صرف بعضه وحفظ بعضه وإن راي الحاكم
أن يخرجه سجدا آخر جاز وما كان أقرب إليه فعولاه ولا يجوز أن
يعمر بيرا أو حوضا وكذا المحض الموقوف إذا أخرج بعضه صرف بعضه إلى
حوض آخر إلى مسجد من لاهة لغرض الواقف ما أمكن وما اشتره الناظر
للمسجد أو وهب منه وأهب من المحصر والقنا ديرا ونحوها ولم يوقف
بجوز بيعه عند الحاجة بلا خلاف فإنه مملوك قوه

باب الهبة إلى آخره يقدم في
أول الوقف أن من أقسام التبرع التملكات المبرمة إليها الهبة ومنها
الهبة والصدقة وساق ذكرهما أمسا الهبة بعد مل ماها المراد بالهبة
في قوله تعالى وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وهو صار فيها
للجماع وأضار ذلك عليها طرث فغان ليرشتر أن إياه التي إلى التي
صلى الله عليه وسلم وقال في حاك أبي هذا غلاما فقال أكل وأرك عات
مثله قال لم قال استرك إن يكونوا الملك في البر سواء قال نعم قال فلا إذا
الحدث وقيل المصنف تملك شرا التملكات كلها بقوله بلا عرض للهبة
عن المعاوضات وفي بعض النسخ تملك بلا عرض ولو عرض إلى الهبة المطلقة
لم يصح بوابا أصلا سواء كان الواهب بطرا الموهوب منه أو لعل منه أو بالملك
وهو المراد بقوله ولو من الهبة يعني ولو وهب للهبة فانه مل للموهوب
منه عرض كما لو أعار دارا لم يلزم المستعير شيئا فكذا هذا الحاقا للأعيان بالملك
وسبغ ذكر هذه المسألة فيما بعد على مقتضى ما في نسخة أخرى ولو قال هبت
ملك هذا بدينهم كان بيعا كما تقدم في باب البيع ولا بد في الهبة من غيباب
والقبول باللفظ كسائر التملكات من البيع وغيره ولا يجوز تأخير القبول
عن الغيباب بل يعتبر التواصل المعتاد كما في البيع قوله كما عرفت أعلم أن العرب

في الجاهلية كانت تستعمل لقطس وهي العري والرقى أما العري فخرقة
من العروصورتها أن يقول لعمرتك هذه الدار مثلا أو جعلتها لك عمرتك
أو صونك أو ما شئت أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى به ثلثة أحوال
أحدها أن يقول مع ذلك فادامت في لورثتك أو لعقبك مسقط هبة
فإنها هي الهبة بعينها عبرة طول العبرة فإذا مات فالدار لورثته فإن لم
يكن له وارث فملك الملك ولم يعود إلى المعرك حال طرث جابران
التي صلى الله عليه وسلم قال إنا نرجو أن يعمرى له ولعنه فإنها للذي أعطيتها
لأنه أعطى عطية وبعث فيه الموارث الحالة الثانية أن يصبر على قوله
جعلته لك عمرتك ولم يعرض لما زاد عليه في الحالة الثالثة فذلك حكمه
حكم الهبة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال العري مراث ما هبها وعطى
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يعبروا لعلها في أن يعبروا الملك وليس
بأمر الملك يعمر ما ساق أسقام إلى ورثته مريده بل هو شرط للاستقرار
كفء وهو كل أحد بعد رحمة الحالة الثالثة أن يقول جعلته لك عمرتك
فادامت عاد إلى أو إلى وارثي أن مت فلا تتركون علي الهبة صحوة
والشوط المذكور ماخ لأنه لم بشرط على المعري ما وله قطع ملك عليه وإنما شرط الوقف
إليه بعد الموت وحسنه قد صار الملك للورثه وكانهم أخذوا باطلا ف
لا يضار وعدلوا به من قاس سائر الشروط الفاسدة قوله أو وهبت
ملك إلى آخره أشار إلى الرعي وهي أن يقول وهبت منك هذه الدار
عمرتك علي أنك إن مت قبل عادي وأن مت قبلك أسعرت عليك
أو جعلتها لك رقي أو أرقبها لك ويصح وقف من الرقي كان كلاهما مرقب
موت صاحبه وحكمها حكم الحالة الثالثة من العري لأن قوله إن مت قبلك
أسعرت عليك لا أثر له في المنع صقي قوله إن مت قبل عادي عادي وعلي
الجهد بصره وبلغوا الشوط لقوله صلى الله عليه وسلم لا بعدوا ولا رقبوا فاعا بطر
عمرى أكدت قوله لا وهبت أي صحح الهبة عامر لم بقوله وهبت منك عمرتك
لأنه من تأمت الملك لجواز موت زيد قبل الموهوب منه وكذا لو قال
عمرى أو صونك خلاف ما إذا قال عمرتك أو صونك لأن ثبات ملك الموهوب
حالة فلا تأمت منه قوله ولا يصح الهبة أيضا بقوله نعمك كذا

بلائني لما نه من التهافت فان فيه بلائني شافى قوله بصلك قوله ولا
 يتعلق اى ولا يصح الهبة ايضا فعلق كقولهم اذا قدم زيد او طلعت الشمس غدا
 فقد وهبتك هذه الدار وكذا لا يصح مع ثاق كقولهم وهبتك الى سنة كما لا يصح
 البيع مع ذلك وكذا لا يصح مع باخر القبول ولا يجاب بل يعتبر التواصل المعتاد
 كما في البيع قوله فما ساع اشار الى الموهوب وهو معتبر بالبيع فان الهبة
 تملك تاجر كما لو ساع فما حاز منه جاز هبة وما لا يجوز منه عن مجهول او يجوز عن تسليم
 يجوز هبة وهبه الدين متى علم ابراء فان اعتبرنا القبول في ابراء فاعتبار هنا
 اذا جرى بلفظ الهبة او هبة وان لم يعتبر منه فان طرأ هناك الى اللفظ اعتبرناه
 وان بطنا الى المعنى فلا قال في الشارح وهو المذهب فخرج عرس الغيب
 لو وهب من عليه الزكاة منه على المسكين منه منه الزكاة لم يقع الموضع لانه ابراء وليس
 بملك واقامة ابراء مقام التملك ابراء وانه غير جائز في الزكوات قال الرازي
 ذلك ان يقولوا ذكرنا في ان هبة الدين ممن عليه نزل منه التملك او بعض
 اسقاط فان اعطينا ما حكم التملك وجب ان يقع الموضع قوله ولتأبى التمسك بقدم
 ان التبرعات الناحية لاله هبة وصدة وهذه وجه ضبطها ان التملك لا يعرض
 هبة فان انضم اليها كونها من المحتاج تقربا الى الله تعالى وطلبها لتأبى التمسك
 وان انضم اليها نقل الموهوب الى مكان الموهوب منه اكراما له فهو هبة ومنه
 اهلا الى العرائس الى الحرم فلا يتصور الهدية في العقار لا منافع المتفرقة للزكوة
 من الهبة ومن الصدقة والهدية بالعموم والخصوص فكل صدقة وهبة هبة
 سكت ولهذا لو صلب هبة فصدق حث وبالعكس ما بحث قوله وتلقى
 اى ولا يعتبر في الهدية التبرع والقبول باللفظ بل التبرع مرجحة المهدى كالاجاب
 والقبض مرجحة المهدى اليه كلقول لمن الهدى ما كان علم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقبلها ولا لفظ هناك على كجرى الناس في سائر العصار وكذلك كانوا
 سعتوا على ايدي الصيادين الذين لا عبارة لهم قوله والموهوب اى ولا يملك
 الموهوب في الهبات والهدايا والصدقات الا بالقبض روى ان ابا بكر عليه السلام
 رضى الله عنه جازع عشرين وسقاهما مرضى قال وددت انك حرة وانما هو
 اليوم ملك الله ولولا توقف الملك على القبض لما قال انه ملك المولى قوله
 وان مات اى وان مات واحد الوهاب والمهت قبل القبض وبعد العقد لم يفتح

لانه وان كان حائزا فانه يؤل الى المزم خلاف نحو الشركة والوكالة
 والوكالة فعلى هذا ان مات الوهاب بخر المولى في الا ماصوان
 مات بعض وارثان امضيه وكذا لا يصح العقد يكون احدهما
 او اغماؤه قوله في بعض النسخ ولم عوض اى ولم يحن الوهاب
 عوضا ولو وهبه من هو اعلى اذ اللفظ لم يعضه واذ لم يسحقه
 على الله على فاولى ان لم يحن على النظر والى وفى وهذا في الهبة
 المطلق او المقتدر معنى الوهاب اما المقتدر باسباب الوهاب فان
 كان الوهاب معلوما فالظاهر انه مع اعتبار المعنى مثبت فيه احكام البيع
 عقبة العقد ولم يتوقف على القبض وان كان الوهاب مجهولا بطل
 العقد بناء على ان الهبة لا يعرض الوهاب فبعد رخصته هبة
 الشرط الغرض يحالف بعضها وسما لجهالة العرض قوله ويرجع
 اى ويجوز ان يرجع المصارفما وهبه من فرعه او يصدق له لما في الحديث
 انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل يعطي عطية او هبة ان يرجع
 الى الله الدفعا يعطى ولله ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل الكلب
 اذا شبع فاء ثم عاد فيه ودخل في قول المصنف المصارف غير الهبة
 من المصارف كالم والجد من جهة الهبة واللقم والجد كذا فيهم كالباب
 في حصول العتي ودخول النعمة وسقوط القصاص فكذا في الرجوع
 وخرج عنه غير المصارف كالمخ والعم وسائر الاقارب لعموم قوله عليه السلام
 لا يحل لرجل يعطي الحديث واذا وهب المصارف من فرعه ذم له عليه
 لم يثبت له الرجوع منه بناء على انه ابراء قوله بالان الذي يرجع المصارف
 وهبه من الفرع مع الزائد المصارف لم ينع المصارف كما في غير هذا الباب
 دون الزائد المفسر كالولد والكسب وان بعض الموهوب يرجع منه
 ناقضا ولم يردش على الفرع قوله ما يملكه اى ويرجع المصارف ما رده
 الموهوب في ولله الفرع فان خرج عن ولله بان يلف في يده او زال ملكه
 عنه نسخ او غرس فلا رجوع للمصارف ولله طلب القيمة ويملكه بالبيع
 في اسقاط الرجوع الوفاء والكفاية وسيله والرهن من الاقباض
 وكذلك الهبة قوله ولو اسقط اى ويرجع المصارف ولو اسقط الرجوع فانه

لم يسقط به حتى الرجوع لعلقه بخان الموهوب فتدوم بدولم بقاءه في
ولاه الفرع وكذا يرجع فما اذا كان الموهوب عصرا فحجر ثم نصار
خلا لمن الملك الثابت في الخل سبه ملك الحصان وكان الملك
المول بعينه وكذا يرجع ولو دبر الفرع الرقيق الموهوب او علق
عنه نصفه او ذبح الحارة او اجر الموهوب لم يسقط الرجوع شيء
من ذلك لبقاء ولأيه الفرع وسعيه في الجارة كما لو بعد الرجوع كالرجوع
قوله كالباب اي ويرجع به صلا وان طرأت هذه المصروفات
يرجع في المبيع اذا بدت القربة بحب وان طرأ عليه ذلك قوله
اي ويرجع لو افكر الرهن والكاتب بان عجز المكاتب عن اداء
العوم لمن الملك الذي كان لم يزل قوله لان عاذاي لان
ملك الفرع ثم عاد بارت او شري او غيره ذلك لم يرجع له لان هذا
الملك عن استفادته حتى يزيله ويرجع فيه وهذا بناء على ان
الزائد العائد كالذي لم يعد واحج الروابي لذلك بانه لو وهب
من انه موهبه من حرره ثم وهبه الجدة من ابن ابن الموهوب لم
اوتل كان حتى الرجوع الهد الذي وهب هذا الملك له الاب قوله
او يزره لان عاد ولأب وهب من فيه جتا فزره الفرع وبس
او مضا فصار فرضا فانه لم يرجع فيه لان ما وهبه صار متهلكا قوله
رجعت اي حصل الرجوع بقوله رجعت فما وهب ورويت المال
الى ملكي ونقض الهبة او ابطلتها وبخودك ولو لم يات بلفظ ولكن
باع الموهوب او وهبه من غيره او اعقبه او وقفه او وطها لم يكن ذلك
رجوعا لمن الموهوب ملك من بدله بغيره بصفائه فيه فله الرجوع
باب فيه ويحالف المبيع في زمان الخيار فان الملك فيه ضحك
بان للمهر اي يجوز للمهر البعاط ما
ضاح لما روى عن زيد بن خالد الجهني قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عاصها ووكاها
ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والامساك بها قال وضالة النعم
بي لك والا ضحك او للذئب قال فضالة بهير قال مالك ولها معها

سقاوها وضادوها برد الماء وما لك الشجر حتى تلقاها ربهما واعلم
ان اللقطة فيها معنى الامانة والولاية ولا كسباب اما الامانة
والولاية فهي الامانة فان الملقط امس في مدة التعريف لم يضمن
الم يفرط والشرح فوص الى حظه كالوقت يحفظ مال الصبي
واما كسباب فهي الامانة من حيث ان له الملك بعد التعريف
وهو المخلب لمن مال المعروف مقصود والنظر اليه اولى اذا عرف ذلك
فاعلم ان قوله للمهر يدخل في عموم الذي فان له لبقا في داره بل
بغلبا المعنى كسباب كما انه يصطاد ويحطب ويدخل فيه القاتر
ايضا اذا جوزه له لبقا لكنه بكرهه في الكلاله وفي الصبي
للمهر شمل الجمع ويخرج الجدة وسائر ويصح له لبقا ممن يضمنه
حر ويضمنه ربيق على المنصوص فيما حكاه النوادي كما انه يصح حر
المكاتب لا استقلاله بالملك والتصرف كالمحرر ولم ذقه ملكا استغناء
المحقوق منها قوله لقط ما ضاع يدخل فيه المال وغيره ككلب يفتي
وسائر قوله يسقط او يعقل اصرار عا والعب الرجوع في داره
او القى اليه رجل في هربه كسبا ولم يعرف من هو او مات مورثه عن رجل
وهو لا يعرف ملاكها ففوق مال ضايع يحفظ ولا يملك ومن شرط
اللقطة ان يوجد في موات او شايخ او مسجد اما ما يوجد في ارض
مملوكة وعن النعم انه لا يوجد الملك بعد التعريف بل هو لص صاحب اليد
في الارض فان لم يتعهه فلهن كانت في يده وهكذا الى سبيهم
الى الحي ومن شرطها ايضا على ما في الهذب وغيره ان يوجد
في دار يملك او في دار الحرب وفيها مملون اما اذا لم يكن فيها
ممل فابوجود فيها غنمة خمسها لمهل الجنس والباقي للواحد
قوله كرفس بلا ضرب الجاهلية مثلك للقطه ويدخل فيه ما هو
بضرب الله سلهر واليسر بضرب اصلا واما ما هو بضرب الجاهلية
فقد تقدم الكلام فيه في باب الزكوة قوله لا المهر اي المهر
المهر اذا ضاع عن سببه والزمان زمان امن فانه لا يجوز له
لانه يصل الى ملكه بالدلالة عليه وان كان غير ممل او الزمان زمان

جاز اخذ كسائر احوال قوله ونذب اي ونذب لا لبقا اذ اوثي
سفه وامن الخيانة حفظا للقطعة على صاحبها ولا يحب وان خاف
عليها الصانع كما لا يحب عليه قبول الوجعة ولا نذب ان خاف
الخيانة وان كان غير فاسق في الحاك ولا يضمن بالترك
لم يحصل في يد قوله ولا شهاد اي نذب لا شهاد على لا لبقا
ولا يحب كما لا يحب لا شهاد على الوجعة اذا قبلها واما ما روي
في حديث عاصم بن حمار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من البسط
لعطه فليشهد عليها اذا عدل او ذوى عدل فاما مرفعه فمحمول على
لا سبحانه اذ لو كان للوجوب لما خسر من الواحد ولا من وقته
نظر قوله تعريف شيء اي ونذب لا شهاد مع تعريف شيء من
اوصاف اللفظ للشيء يعني لا يكفي لا شهاد على اصلها كما قاله
صاحب التمهيد بل يذكر اسم بعض صفاتها كما قاله فيهم لكون
في لا شهاد فائدة وله ستوعها ام لئلا يسر متوسل بها الكاذب قال
النواوي صح هو الذي اخبره امام قال والوجه له وساقط
لما فائدة فيه قوله للحفظ اي للحرق وقر البعض لفظ ما ضاع للحفظ
اعلم ان اخذ اللفظ له احوال الحاك لا يجب ان يأخذها لفظا
على لكنها ابداء في يد واصح الوجهين عند الامام والغراحي
انه يجب تعريفها حينئذ لئلا كتمانها مقويا للحق على صاحبها وثانها
قطع لا كثرة ان لا يحب و اليه لا شاة بقول المصنف ولا يعرف
اذا قالوا بان التعريف انما يجب لتحقيق شرط التملك وقال النواوي
ولا اقوى وهو المختار الحالة الثانية ان يأخذها على قصد الحيازة
او لا فخرال فيكون ضا منا غاصبا فلو عرف بعد ذلك واراد التملك
لم يكن له ذلك كالاغاصب ومباني الحالة الثالثة ان يأخذها
للملك و اليه لا شاة بقوله وللملك ومباني الحالة الرابعة ان يأخذها
لم يقصد خاذه و امانه او يقصد اضرارها وينسأه فلا يكون مضمونه
عليه ولا التملك بشرط قوله لا الممنوع مجرور عطفا على قوله ما ضاع
اي لا الممنوع صغار السباع بعصا قوته كما لا يبر ولا يحل والبغال او بشاة

عند قوله كما لا راب و الظبيا المملوك او بطيرانه كالحمام فانها اذا وجدت
في مفان لم يجوز لفظها التملك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي
يقدم مالك ولها معها سقاوها فلو احدثها على قصد التملك ضمنها
ولم يبر بالرد الى ذلك الموضع ولوردها الى الحاكم برك وان وجدت
في قرية او موضع قريب منها جاز لفظها لملها بوضع في العيران بامتداد
الميدى الخيانة اليه بخلاف المفان واما ما لا يمنع من صغار السباع
كالبشاة والعجور والفصائل ويجوز لفظه للملك سواء وجد في المفان
او العيران اذ لو لم يوجد لضاع بتمامه واشتت و احراز بعض الحائزين
واليه لا شاة لقوله عليه السلام في الحديث المتقدم بي ك اول خيل
او للذئب ونعم من اطلاق قول المصنف للحفظ اولا ثم حصص الممنوع
من البقايا الممنوع من صغار السباع بما اذا لفظه للملك انه يجوز
البقايا للحفظ للامام وغيره من احوال الناس حوطا له على الصانع
قوله وانه اي لا الممنوع وانه لا يملك لفظه فانه لا يجوز ملكها بالالبقايا
كما لا يجوز اسعاضها فان التملك لا لبقا اسعاض ويجوز ملك
العبد ولا مة التي لا يملكها كالمحمية وانه الرضا قوله وبالجم
اي ولا ضاع محرم مئة فانه لا يجوز لفظه للملك وانما يؤخذ للحفظ اولا
لقوله صلى الله عليه وسلم ولم يحل لفظها الا لم يشد اي لم عرف على الاول
والخمسائر البلاد كذلك والمحف فيه ان يكون مئة مثابة للنا بوجوه
التي حرق بعد اخرى فربما يعود من اصلها او ينعت في طلبها قوله
ولا ان احد اي ولا ان احد المملوق ما ضاع الخيانة فانه لا يجوز له
التملك اذا عرفه بعد ذلك على امركا لغاصب ليس له التملك
قوله حال محول التملك اي تملكه في غير الصور المذكورة حاله ان
انتهت قلته الى حد سقط قوله كالجبه من الحنطة والزبيب الواحد
ولا يجوز يحتاج الى التعريف حينئذ وملك ما يعل عنه بشرط التعريف
لان فاقه بطلبه ولا شرط تعريفه منه بل ان الشيء الحقيق يدرهم
فاقد على طلبه منه فانه في الخطر اذا عرفت بعد ما يلقى به من
نظن في مثلها طلب الفاقد وغلب على الظن لغرضه عن الطلب

جازا القلک وحققت ذلك باصلا في الروايات واداني العضة تعرف
في الحال ودانق الذهب تعرف يوما او يومين او ليلة ايتام
ثم القليل لا مقدار بل ما يخلب على الظن ان فاقده لا يكثر
اسفه عليه ولا يطول له في الغالب فقليل ما يخالفه فكلما
تذكر صفات معلية بقوله ان تعرف اي يكون التعريف بذكر بعض
صفات اللبظ في النداء دون الكل ولا يحصى ذلك بتعريف
القليل بل بحيث يجب تعريف اللبظ بذكر الملقط بعض اوصاف
اللبظ فانه اقصى الى الطغ بالمالك وقيل الراجح في اسرار ذكر
بعض الاوصاف وجهين احدهما شرط وانما هما انه يجب قال
واذا شرطنا فهل يكفي ذكر الجنس بان يقول من ضاع منه درهم
قال لا امان ما عندى انه يكفي لكن للغماس والوكلاء ومكان اللقاء
وتاريخه ولا يصعب للصفات ولا سأل فيها كمال بقدها الكارب
وهذا معنى قوله ان ذكر صفات فان بالغ في ضرورة ضا منا
وجبات اطلقها الراجح بوجها عدم الضمان بانه لا يلزم الدفع الى
بالسنة والضمات بانه قد يرفع الى من يلزم الدفع الى العاصف وقال
النواوي اصحاب الضمان قوله عليه موبه اي وعلى الملقط
للتلك مون التعريف وان ظهر المالك لانه قصد التملك وهذا
الحكم ايضا لا يحصى بالقليل واما المصنف لهذين الحكمين اغنى
بعض الصفات وكون الموت على الملقط بعد القليل ومثل الكثر
رما نوبم احصاها بالقليل قوله واخرى اي وملك غير القليل
وهو الكثر يعرف منه لقوله عليه السلام يعرف عفاها ووكاها ثم
عرفها سنة مبنية للملقط ان يعرف عفاص اللبظ ان كان لها
عفاص وهو الوفاة من بلد او قرية او غيره ذلك ووكاها كذا
وهو الخط الذي سدد به وجسها اذهب ام فضة ام سب وبعثها
اهرويه ام موبه وقدرها نوزن او عده ليلة محلة بماله
واستدل بها على صدق الطالب ويستحب بقية ذلك بالكمالية ثم عرفها
سنة لم يعرف استعاب السنة اذ لم يعرف في الليالي وله شتوب

الامام ايضا على المعتاد يعرف في السنة كل يوم مرتين في
طرفي النهار ثم في كل يوم مع ثم في كل اسبوع مرة او مرتين ثم في
كل شهر مرة لا ينسى انه يكرار لما مضى ولا يجب المباشرة الى التوفيق
بل المعبر التعريف سنة مطلقا وبه وجه يعرف قال الراجح وهو
يعرف السنة بان يعرف شهرين مثلا ويترك شهرين وهكذا وجهها
احدهما وبه اجاب الامام لانه اذا فرق لم يظهر فائدة التعريف فعلى
هذا اذا قطع التعريف من وجب له سناتف والثاني وهو
ما اورد العرافون والقاضي الرواني يجوز كما لو نذر صوم سنة
يجوز التعريف قال النواوي هذا الثاني اصح والظاهر قول صاحب
الجنابي متصلة انه وافق الامام في المنع من التعريف قوله في
بلد اي ان البقعة في بلد او قرية غرة في بلد لا لقاط وقرية
ولكن اكر يعرفه في البقعة والمحلة التي وجد فيها فان طلب
الشيء في موضع اضلاله الكثر ويعرف في السواق ومجامع الناس
وابواب المساجد كما لا يشك فيها الضمان قال المسائي في المعتمد
ان اصح حوار التعريف في المسجد الحرم بخلاف سائر المساجد
فان عنق لم سفر لم يسافر باللبظ وموضع التعريف الى غيره وليس
تسلمها الى غيره ليعرفه الاما ذن الحاتم فان فعل ضموا ان البقعة
في الصحراء فعن انه اسحق انه ان احارب به قافلة بينهم وعرف
والا فلا فائدة في التعريف في المواضع الحائية ولكن يعرف في
البلدان التي يقصدها قريب او بورت وان بدله الرجوع او قصد
بلد اخرى عرف فيها ولا تكلف ان تعرف قصده ويعدل الى ادب
البلد الى ذلك الموضع صحا الامام وباعه الخالي وهو محقق
قول المصنف واي بلد ان وجد في الصحراء اي سواء قرب
من ذلك الموضع لم بعد قال الراجح ولكن ذكر المتولي وغيره
انه يعرف في ادب البلدان اليه قال وهذا ان كان المراد منه
بوجوبه وبذلك وذلك ولا حصار وجهان في المسألة قال النواوي
بصح انه تكلف الحدود قوله وهو امانة اي الما خوف امانه في يد

الملقط ما لم يملكه سواء اخذ للحفظ او للملك او لم يقصد شئ منها
على ما تقدم ونفهم من قوله ما لم يملك ان امانته لم يزول قبل
الملك وان مضت منه التعريف وانها يزول بالملك ويصير
مضمونا في يد الملقط تحت الشرح انما يسلط عليه بشرط الضمان
يدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم ارعيا رضى الله عنه ان
نعم الدمار الذي وجد لما جاء صاحبه وانما يملك باختيار
الملك بالملقط لقوله مملكت ونحوه لانه ملكه ملك فاقترأ الى لفظ
كما تملك ما شئ قوله وان قصد اي اذا اذله على قصده لانه
ثم قصد الخيانة بعد ذلك لم يزول امانته بجره القصد كما لم يوج
قوله ومنه اي ومن الما خوف امانه ايضا اذا باعه الملقط باخر
الحاكم ان كان هناك حاكم واما استقلبه ونفهم من ذلك جواز بيعه
فعلى هذا يكون الملقط بالخيار في كل لفظ بين احكامها وبين غيرها
لانه نائب المالك في الحفظ فكذا في البيع فاذا وجد عوشتا في مفاز
ان شاء امسكها وعقرها وملكها وان شاء باعها وحفظتها وعقرها
ثم ملك الثمن وان شاء اكلها على سبيل ونفهم معنيها والحضلة الاولى
اولي من الثانية والثانية اولي من المالك ونفهم من قوله بالحكم انه
لم يجوز استقلاله بالبيع مع وجود احكامه ولو فعل ضمن قوله وما كماله اي
ويجوز للملقط ان ياكل اللقطة ان كانت مما يفسد كالخمر وللبيع لما
روي انه صلى الله عليه وسلم قال بين وجد طعاما فلما كمل مسجرا في شاة
بين لعين امان تملكه في الحاك فما كمل ونفهم ميمته واما ان يبيعه وماذا
لثمة واما امساكه مسجرا ههنا اذ امكن بيعه وساق وقوله كاشاه
مثال لما يفسد وكانه بيع الغراب في ذلك حيث قال في الوجز عند
ذكره ما يفسد وفي معناه الشاة فانه طعام محتاج الى الحلف في مضي
ذلك جواز اكلها وان وجدها في الحرات والذى نقله الرافعي
عن كبر بن حصص جواز اكلها بما اذا وجدها في المفاز دون
الحران فان البيع في الحران سائر وفي المفاز قد لم يجد من غيرها
ويستعملها الى الحران وقول المصنف او في الصحراء رجا شئ

بحصص اكلها بالصحراء لكن جعله الشاة مثلا لما يفسد بعضه
خلاف ذلك اذا لم يرح عند عاقبة الصحاب على ما نقله الرافعي
ان ما يفسد يجوز اكله اذا وجد في الحران كما لو وجد في الصحراء
وانما المرفي هو الذي اختار اذ لم يجوز بالطريق في التوقيت من
ما ذكره المصنف ومن ما نقله الرافعي في الفصلين اعني فصلا
لمنع من صغار السباع من الحيوان المأكول كالشاة وفضلا
بفسد على ما يظهر ان يقال الشاة الملقطة قد يكون مما عصى عليها
التلف والفساد فيكون حكمها حكم ما يفسد حتى يجوز اكلها في الصحراء
والحران جميعا وقد يكون كذلك فصحت جواز اكلها بالصحراء وكلمة
او في قوله او في الصحراء ظاهرا في افادتها المفصلة وكانه قال كالشاة
فانه بالكلية ان كانت مما يفسد او لم يكن مما يفسد لكن وجدها في الصحراء
قوله ولا خصص موطوف على قوله للملك اي ويجوز للملقط
المالك للملك والمقاط غير المال لخصصه من كماله او وجدها في موطوف
لعرقة منه ثم حصص ومنع به فان ظهر ما فيه بعد ذلك وقد تلفت
بضمه ولم يلزم اجماع ايضا لمصلحة تلك المدة ما لم يفسد جواز اكلها
قوله وحقيق اي ديا كماله ان يفسد ولم يكن عصفه على ما مر
وحقيقه ان امكن الحنف والممكن الحظ لصاحبه في البيع وطبا
فان كان الحظ له في بيعه وطبا بيعه واذا حقيقه فان تخرج الملقط
لمونه الحنف فذلك والبيع بخصه وانفق على حصف الباق في
كله فالحوان حيث باع جميعه بان علمه مكر وموهى اليه
ان بالكلية قوله وسئل عن رجل اشترى ثوبا فدخل الناس فيه
في قوله الحق اراد ان يبيعه فله ان يبيعه فانه لا يفسد في بيعه
بل يبيعه القاضى منه ويضعها عند عدل بان ملك او لم يملك
بقر في يد مكنف ما لا يانب وكذا المربد اذا التقط ولم يبيعه على
القاسق في التعريف لانه رجا بخون فيه حتى لا يظهر المالك بل
يضم اليه مستغنا عدلا ليراقبه فيه واما الصبي فعلى الوجه اذا شغى
بالقاط ان يبيعه ويبيعه مدة التعريف ثم ان راي المصلحة

في ملكه للصبي جاز ذلك حيث يجوز له الاستعاضة بان يملك اللقطة
كما استفاض وان لم ير التملك له حفظه امانة او سلمه الى القاضي
واذا احتاج التعريف الى موته لم يصرف من مال الصبي اليه
بل يرفع الامر الى الحاكم ليمسح جزا من اللقطة لموت التعريف وان
قصر الوقت تركه في يد الصبي حتى يلف او يلفه وجب الضمان
على الولي لان عليه حفظ الصبي عن سلبه وان لم يقصر ان لم يشر
باللقطة لم يضمن الولي مطلقا وبضمنه الصبي ان يلفه ولم ان
يلف كما لو اودع مالا مملوكا عنده لم يضمن وان يلفه يضمن قوله
والعبد اي ولقطة العبد بوجوب الضمان في رقبته كغصبه لعدم اهلية
لذلك اذا لم يملك ولا هو من اهل الامانة والولاية واعلم ان بعض
اطلاق المصنف عدم الفرق بين المالكين في اللقطة وغيره وقد
نقل الفواوي قطع عن ابن ابي هريرة في المالكين بالصفة واليه
ميل الامام واستنباه صاحب التعليق ايضا فقال العبد ليس له اللقطة
الا ان يقول له السيد اذا وجدت منك ابني بها قوله ولا خذ
اي واخذ السيد او له صبي اللقطة من العبد الذي ليس له اللقطة
لقط مسقط للضمان عليه لان يده اذ لم تكن يد اللقطة كان كما صدر
فيها ضابطا بعد فاذا اخذ من له اللقطة وكانت حاصلة في يد المالك
لان كل من هو اصل له اللقطة باب المالك قوله كقوله السيد اي
لا خذ من العبد لقطة مسقط كما ان تقرير السيد ما للقطعة العبد
في يده لقطة مسقط ايضا ان كان العبد امينا لان السيد اذا
علم وقدره في يده واستحفظ عليه ليعرفه اشبه بالوالد لقطعة السيد
سفيه واستعان بالعبد في تعريفه قوله والاعتد كما ماله اي
وان لم يكن العبد امينا فمصر السيد بعد بوجوب الضمان بوجبه
العبد وجميع اموال السيد على ما رواه الشيخ انه متعدي بتركه في يد العبد
قوله ويعتد اي ويعتد على المملوق بقوله اللقطة مع الزايدة
كان او مفصلة اذا ظهر مالها وهي اقرب منه ولم يملكها المملوق واقام
بثبته على انها له وان لم يقيم بثبته ولا وصفها لم يدرج اليه الا ان يعلم المملوق

انها

انها له فليزيم الدفع وان ظهر المالك بعد ان عكها المملوق وهي امانة
فله ان يخذها وليس للمملوق ان يلزم اخذها كما في العرض
وان حدث فيها عيب ردها مع ائتمن العيب لان الكل مضمون عليه
لو تلف فذلك التعريف وان حدث فيها زوال فان كانت متصلة بقدر
الصلو وان كانت مفصلة سلمت للمملوق لانها حدثت على ملك
وهذا حكم الزوال المتصلة والمفصلة في نظر المالك من غير هذا
ايضا لان في الصداق كما ساقى قوله وجاز اي وجاز للمملوق رده
اللقطة على من يدرعها اذا علم على ظنه صدقة سب الوصف ولا يجب
لمنه منع واحتاج الى التمسك ولا يكفي عدك واحد وان لم يخلع على ظنه
صدقة لا يجوز له الرد ولو قال الواصف بلزك تسليمها التي فمملوق
ان علف انه لم يلزمه وان رده الى الواصف ثم جاءه آخر واقام البينة
له فان كانت بامنه ابرهت منه ودفعت الى الثاني وان لم يدرع
خير من يضمن المملوق والواصف فان ضمن الواصف لم يرجع
المملوق للمكلف عنده ولا له ظالم يرمي الواصف فلا يرجع على غرض ظالمه
وان ضمن المملوق رجع على الواصف ان لم يقر له بالملك وان
اقر له به لم يرجع مواضعه كقوله هذا اذا رده نفسه اما اذا الزمه
الحاكم بالرد الى الواصف لم يكن لمقيم البينة بضمنه قوله وقم يوم
التملك اي ويعتد بقوله قيمة اللقطة في المتقوم ومثلها في المثلح ان
يلف ولا اعتبار بغير يوم التملك لثبوت الضمان من يومه والديك
على يعتد بالرد حدث على رضى له عنده ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر ان يرمي الدنار الذي وجد له ما حله صاحبه قوله ولقطة
طفل الى اخره اشارة الى باب اللقطة وهو الطفل المنيون في نحو
الطريق ضابطا اذ القطة متى نبوذا باعبا رانه نذ ولقطة بالاعتبار
انه بلقطة وابسانوا لصلو الباب بنحو قوله تعالى وتوا على الرزق الذي
وافعلوا الكبر وما كان النقط المنيون مناسبا بلقطة اللقطة
وصله المصنف به ولم يفصل بينهما سب وهو من روض الكفا بان صانه
للمنف المنيون عن الهالك فعوله لوط مبتداه من رضى اي على الكفاية

وقوله طفل احتراز عن البالغ فانه مسغن عن التعهد والمضامنة
فلا معنى له لقطا نعم لو وقع في معرض هلاك اعني لخلص
وبدفع في قوله طفل المهر فانه يلحق الحاجة الى التعهد والرسبة
وقوله نبذ احتراز عن غير المنيون فان لم يكن له اب ولا جد
ولا وصي مرجعتهما محظية من وظيفة القاضي سلمة الى من يقوم
لانه كان له كافل معلوم فاذا فقد قام القاضي مقامه كما انه
يقوم بحفظ اموال الغائبين والمفقودين قوله بالاشهاد اي
صحة الشهاد اشارة الى وجوب الاشهاد هنا خلاف اللقطة فان المقتضى
منها المال وله شهاد في الصفات المالكه مستحب وفي اللقطة تحتاج الى
حفظ احكامه والنسب فحيث لا شهاد كما في النكاح وايضا فاللقطة يسهر
امرها بالعرف وبما يعرف في اللقطة قوله وحضانه اي وتعهده
بالسيرة انما يكون لحر لا لعبد لان الحضانه بتبرع وليس للعبد اهلية
التبرع فاذا اللقطة بغراذن السيد اسرع من يد وان اذن السيد او علم
فاقر في يد جار وكان السيد هو المكلف وهو نائب في يد خذ والرسبة
والمكاتب اذا اللقطة من غير اذن السيد اسرع من يده ايضا وان اللقطة
باذنه ففيه الخلاف الذي في سريانة بالاذن قال الرافعي لكن الظاهر
المنع لان حق الحضانه وله وليس المكاتب اهلا لها فتسوم المصنف
سنة وسن العن في قوله وعن العن والمكاتب باذن السيد لقطة مخالفة
لما طلق هذا الظاهر لان فرض ذلك مما اذا قال السيد للمكاتب
اللقطة لي على ان الرافعي قال فيه ايضا وشبه ان يكون على وجهين
في التوكيل بالاصطلاح لكن الصحيح جواز التوكيل في ملك المباحات
قال فاما اذا قال المظلم لنفسك بغيره ما سبق ونقله المعتزليين
من غير تصحيح فمن بصفه حر اذا اللقطة في يوم بصفه هل يبيح الكفالة
قوله مسلم احتراز عن الكافر ليس له لقطه المحكوم باسلامه لانه
نوع سلب وولاهه ولن يجعلا لله الكافر على المؤمن سبيلا والمسلم لقطه
الطفل المحكوم بكفره قوله عدل احتراز عن الفاسق فانه غير مؤثر شرعا
وكانت منه سرياف وسوء التهمة فاذا اللقطة انزع منه قوله رشدا

احتراز

احتراز عن المبدأ المحجور عليه فانه غير مؤثر شرعا فلا يقر اللقطة في
نكاح وان كان عدله ويعلم من اشتراط الرشيد اشتراط التكليف بطريق
اللقطة ومنع اللقطة من يد الصبي والمجنون ايضا وله بشرط
الذكورة بل الحضانه بالاثبات المتق والمخفي اذ ليست بصفة اللقطة
عليه قوله ومن العن والمكاتب باذن السيد لقطة اي اللقطة
باذن السيد ومقدم النفس على ما فيه قوله وللكافر لقطه الكاخذ
اي اذا كان حرا رشدا عدله في دنه لان له اهلية الولاء على مثله
وان لم يكن له اهلية الولاء على المسلم قوله وقدم اي اذا ازدحم انما
على لقطه وكان كل منهما اهلا للقطا وقد سبق احدهما واللقطة
قدم السابق بالسبق ومنع القدر من حرمة فاما اذا اذبحها قبل لاخذ
وطلب كل منهما احده وحضانه جعله الحاكم في يده من رآه منها اذن
غيرهما اذ لا حق لها قبل لاخذ ولا تثبت السابق بالوقوف على راس اللقطة
من غير اخذ وان استويا في السابق فاخذه قدم العن على الفقار لانه
ربما يواسيه بما في ذن الفقار قد شغل بطلب العن عن الحضانه
فلو نفاذ ما في العن قبل بقدّم الثمن ما لا اطلق الرافعي منه عن حكمه
بهما وجهين فقال النواوي المصحح لا يقدم فان استويا في اصل اللقطة
قدم من ظهرت عدالته بالاضمار على المستود احتسبا للقط فان
استويا في الصفات المذكورة اقرع بينهما اذ لا وجه لا خراج عن ايدهما
فان فيه ابطال حقها الثابت باللقطة ولا ترك في ايدهما فان
اللقطة على الحضانه متعذر او متعسر المهاباة فبها اضرار باللقطة
بتلك يدعي من قطع له لاف واختلاف الفقهاء او له خلاف للاخص
بلاخص للتحكم فاعتن المصير الى القرعة كالزوجه ساقر باحدري
نوجاته وغير ذلك من المسائل ولم يقدم المرأة على الرجل خلاف الحضانه
بقدم لهم فيها على سبب ان المرء هناك شفقة لا مودة في الحضانه
وكذا لم يقدم المسلم على الذمي في اللقطة المحكوم بكفره ولم يقدم مثله
الطفل الى اهلها وان كان له سبب سنن او اكثر خلاف خبر الصبي
ننن من قوله فانه يقول هناك على الميراث الناحي عن الولاء وهو معلوم

قوله وسئل اي ويجوز ان سئل اللقطة من ياديه الي قرية
ومن قرية الي بلد فان ذلك ارفق ولا يجوز عكسه وهو يعلق
بلد الي قرية ومن قرية الي ياديه فان عيش اهل البلدة خشن
والعالم تصورهم عن معرفة العلوم الدينية والصناعات التي تكسب
بها في العلم اليها اضواء باللقطة ويجوز نقله من ياديه الي ياديه
ومن قرية الي قرية ومن بلد الي بلد لانها متقاربة في امر المعيشة
وتعلم العلوم والصناعات واليه شأن بقوله ومن كل الي مثل قوله
ويحفظ اي ويحفظ الملقط ياك اللقطة اسعلا لا من غير احتياج
الي اذن القاضي لانه مستقل لحفظ نفس اللقطة فاستقلاله لمصلحة
اولي ولكن لا تخاصم اذا ظهر في المال المخصوص باللقطة معانق قوله
كذا اي مال اللقطة كذا روضه هو فيها وليس فيها غيره ومن الواوي
وهما في البستان قال النواوي وطرد صاحب المصطفى الوهمين
في الضعة وهو يبعد قال وسعى القبط بانه لم يحكم بها قوله والموضع
اي وكما لموضع على اللقطة من عطاء ونحوه فان يترشحور عليه وكما لموضع
حكمة من يجوز ان يورثه مصوبه تحت فراشه وكذا الملقطون عليه
ويلبوسه وكذا ما تد عليه وعلى ثوبه او جعلة حبه من حلي ووراثه
وغيرها وكذا دابة عنانها في يده او حشد فلة في وسطه او ما يملكها
وامتعه موضوعه بغيره او دابة بقرية فانه لا يجعل له كما لو كانت بغيره
ولم المال المدفون حكمة ولو بقرية رقبه ملبوسه فيها ان حكمة دفنها لانه
لم يقصد بالدفن الضم الي الطفر خلاف ما يوضحه او يكف عليه قال
سليم ومن قول علي الرقعة لست سعي ما تقول لو ارثت به الرقعة
الي دفن بالبعد منه او دابة مربوطه بالبعد منه قال النواوي معناه
ان يجعله اللقطة فان لم يتركها انما يورثه الرقعة على كونه حكمة وما
سوى للدفن من هذه القوال اذا لم يجعل اللقطة هو لقطه ويكون
دكانا وقد يكون لقطه على ما تقدم قوله وسبق منه بالقاضي
اي وسبق الملقط على اللقطة وما له باذن القاضي اذا امكن
مراجعة ولو اوعى من غير مراجعة صار من ماله بكن له الرجوع بكنه

ودبعة لستم فابعثها عليه واذا دفع للمعالي الحاكم لم يجب اخذ المال منه
وتسليمه الي امن لمصرف اليه كل يوم بقدر الحاجة بل يجوز ابقاء
المال في يد الملقط في ١٠ بقاء منه كقمت اليتم باذن له القاضي
في ١٠ بقاء عليه من ١٠ قلمه بالاشهاد اي لم يمكن مراجعة القاضي
بان لم يكن في الموضع قاض لم يجب دفع مال اللقطة الي امن لمصلحة
بل يجوز للملقط ان يتركه في يد وسبق منه لكنه ان اشهد على ١٠ بقاء
لم يضمن لانه موضع ضروري وان لم يشهد ضمومه وجهه كافي لمهرب
عامل المساقاة لو الجمال وقد يقال بان هذا اولى بالجواز لان الملقط
نوع واهله على اللقطة محاذ ان مصرف فماله عند العجز عن القاضي
ولان عرضه ههنا ان يصدق فلا يضمن وهناك يلزم غير سباب الرجوع عليه
قوله ثم اكلم اي ثم ان لم يعرف اللقطة مال سبق اكلم عليه من بيت
المال من سهم المصالح لما روي ان عمر استشار الصحابة رضي الله عنهم
في بقاء اللقطة فقالوا من بيت المال ولان البائع المعسر سبق عليه من
بيت المال فاللقطة العاجر اولى وبوضوح اطلاق المصنف ان اللقطة
المحكوم بقره سبق عليه ايضا من بيت المال اذا لا وجه لخصه وفيه مصلحة
للمسلمين فانه اذا بلغ اعطي الحرم فان لم يكن في بيت المال مال او كان
هناك ما يواظم كسده بغير تعظم ضرره لو ترك قام اغناء البقرة كفاية
لمطريق البقرة بل بطريق الغرض حتى ثبت لم الرجوع كما يذل الطعام
للمضطر بالعوض لانه يجوز ان يكون دمعاً متب الرجوع على سببه
او جواز مال او قريب فالرجوع عليه والا يرضى من سهم الفقراء والمساكين
او الغارمين حسبما يراه اكلم قال النواوي اعتبار القرب عرب قل وركن
وهو ضعف فان بقاء القرب يسقط بغير المدونة قوله واللقطة
سلم اعلم ان اسلمه الشخص قد يكون مباشراً به لهما وقد يكون متبعية
غيره فالقوله اسلمه العاقل البائع فانه يصح منه مباشره لهما
بالغنا ان كان ناطقاً به كان ان كان احمس واما الصبي فقد مر
في باب الحجر انه لا يصح اسلامه مباشرة سواء كان متب او غير متب واما الثاني
اعني اسلمه البقرة فعلى ثلثه اقسام سبعة الاول وسبعة احداه صوب

بيعته الساني اما سعة الدار ففي اسلمه اللقط فاذا وجد اللقط حيث
سكن مسلم ولو باجرا او اميرا حكم باسلامه سعا للمسلم الساكن سواء كان
المسكن دارا مسلما او دارا كغيره قوله سكن مسلم اعتراف عن اخيار
المسلمين عليه فانه لا يكتفى واذا وجد حيث لم يسكن مسلم لم يحكم باسلامه وان
كان الموضع دارا مسلما فان داره مسلما على ما ذكره اصحاب على ثلثة اقسام
دار سكنها المسلمون ودار فقها المسلمون واقربها في ايدي الكفار بحرية
يودها ملكوها او صالحوهم ولم يملكوها ودار كان المسلمون يسكنونها
ثم جلوا عنها وغلب عليها المسلمون قال الرازي اعلم ان عدم الضرب الثاني
من داره مسلم شئ ان ليس من شرط داره مسلم ان يكون فيها مسلمون
بل يكتفى كونها في يد مسلم واسلمهم قال واما عدم الضرب الثالث فقد
يوجد في كل من اصحاب ما شعر بان لا يملكه القدم يكتفى بالتمسك بالحكم
قال ورايت لبعض المتأخرين ينزل ما ذكره على اذ كانوا لا ينعون
المسلمين بها فان منعهم في دار الكفر حيث حكم بكفر اللقط اعدم المسلم
الساكن وكان اهل البقعة اصحاب ملل مختلفة فالقياس ان يجعل جميعهم
دنيا واذا حكم باسلامه سعا للمساكن ثم استلحقه ذنبي بعد احكام واقام عليه
بنته لحقه وبعده في الكفر وارتفع ما حنا ظنيته وهذا يدل على ان
بيعته الدار ضعيفة وان اقتصر على جرح الدعوة ولا ينعى ولم ينعى
سعة في الكفر بل ما قد علمنا باسلامه فلا يغير ذلك بجرح دعوى الكافر وايضا
وهو ان يكون ولد ولكن حرمه وحينئذ لا يسع الدين النسب فقول
المصنف بعده اي بعد اسلمه اللقط يعني احكم باسلامه وهو طرف لقط
استلحقه قوله كطفل يشار الى القسم الثاني من اقسام البيعة في اسلمه
وذلك ممن كان احدا بوجه مسلم يوم علوه فحكم باسلامه لانه جزء من مسلم
وكذلك اذا كانا كافرين يوم العلوة ثم اسلما او احدهما قبل بلوغ الولد
حكم باسلامه في الحال وفي محضه بوسه جلاء والحدات سواء كانا وارثين
ام لا فاذا طرا اسلمهم الجد او اللق بوجه الطفل اذا لم يكن له اب وكذا ان
كان حيا لمن السعة للفرقة وانها لا يحدف محضه الاب وموته كسقطه القصاص
فلذلك اطلق المصنف قوله احدا بوجه لشراب والجد والجد مع صوة المتو

وبدونها

وبدونها قوله او من شاه اشارة الى القسم الثالث من اقسام البيعة
وهو سعة الساني فاذا سبي المسلم طفلا منفردا عن ابويه حكم باسلامه
لانه صار تحت ولايته وليس معه من هو اقرب اليه فبيعه كما بيع بوسه
وذلك لمن السبي لما ابطل حرمة قلبه قلبا فليما فعدم عما كان واسمع
وجه تحت الساني وولايته فصار كانه ولد ولو كان الساني ذقيا
لم يحكم باسلامه الذنبي وكون الذنبي من اهل داره مسلم لو اثر في اسلمه
غيره لما اثر في اسلمه نفسه واولاده ولو بايع الساني الذنبي من مسلم لم يحكم
باسلامه ايضا لمن ملك المسلم طرا وهو رقيق وانما السعة اثره ابتداء
السبي فان عدمه يحقق تحول المال بوجه ان سبي الزوجين يقطع
النكاح ويجرد الملك عليهما رقيقين لا يقطعونه واذا كان مع المساجد
ابويه لم يسع الساني لانها احب اليه فلو ماتا لم يحكم باسلامه ايضا لما تم
انفا ان البيعة انما ثبت في اسداء السبي ومعنى كثر السبي مع احدا بوجه
على ما ذكره النواوي ان يكونا معه في جنس واحد وعمدة واحد ولا
سقط كونهما في ملك رجل واحد قال النووي في كتاب الظهار اذا
سباه مسلم وسبي ابويه غيره وان كان في عكر واحد مع ابويه وان
كان في عكرين مع الساني قوله وان كفراي وان كفر اللقط حكم
باسلامه سعة الدار بان لم يهرب عن نفسه بالكفر بعد بلوغه فهو كافرا
صلي لا يريد خلاف من حكم باسلامه سعة الدار اصل او الساني فانه
اذا اعرى عن نفسه بالكفر بعد البلوغ كان كافرا كافرا اصل لان الحكم
بالاسلم في باح اصل مجزوم به لكونه على علم حنا بحقيقة الحاك في
باح الدار مبني على ظاهرا اذ اراد فاد العرب عن نفسه بالكفر من خلافا
ظاهرا كما لو بلغ واقربا لرق وان كان يقول لحره ساء على الظاهر
وهذا معنى قولهم سعة الدار ضعيفة قوله وهو اي واللقط
ان لم يدع اصدقة ولم يقرموه على نفسه بالرق حال اختيار اقره من
لان طاهر حاله الحره لان الله من خلقوا ليعصوا ولا يعصوا وايضا
فغالب الناس احرار وايضا فان لاصحاب اهل الدار ولا رقا مجلوبون
الها فان لاهي اصدقة او اقر على نفسه بالرق فاني قوله

ويصل به أي ويصل باللفظ المحكوم بإسلامه وحرية قرسم قبل
اللفظ المذكور غير سواء قبل بلوغه أو بعد بعد التعراب للإسلام
أو قبله لأنه مسلم حر معصوم هذا ما تضمنه إيراد الرافعي في فصل
الحساب على اللفظ فإنه يجري الخلاف في الأحوال الثلاثة أعني
قبل البلوغ وبعد بعد التعراب بناء على أن له وارث له معناه
وقال بعد ذلك كله ثم الأصح من القولين وجوب القصاص
فعلى هذا قول المصنف أن بلغ ولم يسلم أي ولم يحرم الإسلام
مخالفة لما صححه الرافعي ووجهه أن حكم السعة بطل بالبلوغ ولم
ثبت إسلامه بالاستقلال وكان ذلك شبهه في ذرء القصاص
وإذا علم أن الحر المسلم يصل باللفظ فالرقيق والذمي بطريقين
ثم لا مالم هو الذي يتوفى القصاص الواجب مسلم وله أن يعزل
عنه إلى الله أن رأي المصلحة في العفو والعدل والله العلي
هذا القصاص بالحدود المختصة وليس له العفو محالاً لأنه على خلاف
مصلحة المسلمين قوله وجب الذم أي إذا لم يوجب القصاص
بقتله للشبهة المذكورة وجب الذم لتقديم الحكم بإسلامه وحرية قوله
وحد أي وحد قاذف اللفظ المذكور بقذفه إذا كان محصناً
علا لم يضمن الحكم بإسلامه وحرية وكذا في بقطع طرف من أصله لما مر
واللفظ هو الذي يتوفى القصاص في طرئه أن كان عاقلاً بالغاً
والله فليس الإسلام استيفاءً لأنه قد يرد السفي وقد يرد العفو
فلا يوجب عليه وله أحد الأمرين أن كان المحقق عليه محمواً وقدر إليه
محتاج وليس لزوال علمه إمدت نظر خلاف الصبي قوله وارثه أي إذا
حصى اللفظ المذكور خطأ وارثه الواجب لختمه في بيت المال
لأنه ليس له عاقلة خاصة وماله إذا مات مصروف إلى بيت المال
إرثاً إذا الغنم بالخمر قوله وإن استلحقه إلى الغنم اللفظ كساً
المجاهل في أنه إذا استلحقه حتى علم الحق به أنه أقوله حتى فاشبه
ماتوا فتركه بمال وأيضاً فإن إقامة السنة على النسب مما تعسر فلو لم
يثبت بالأسحاق لصاحبه كغيره من نسب وقد شرط ذلك

إلى قرار بالنسب ولم يفرق في ذلك من الملقط وغيره لكن ينبغي
أن يقال للملقط من أس هو كمن يتوهم أن مداه لنقاط يفيد
النسب وأما لحاق الكافر كما سلف الملم في موت النسب
لمستوياتها في الجهات المثبتة للنسب وإن استلحق اللفظ شخصان
أما أهله من سلف لحاق حكم بالنسب أن كانت له صفة ما وإن لم يكن ذلك
لكل منهما وتجاوزاً فلا يقدم منه صاحب اليد بخلاف ما لا كبح
بعدم فيها سنة ذي اليد لأن اليد على الملك وبذلك على النسب
وصنفه معروض اللفظ على القاصف ولحق باقها الحق ولا صفة
العمل بقول القاصف ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قالت ففعل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعرف الشرور في وجهه فقال ألم تولى إلى محرز المدلح
نظر إلى أسامة وزيد عليهما وطعمه ودعطاها روسهما وبذت أقدامهما
فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض فأقرآن عليه السلام على ذلك
وسروا واستشار به يدل على أن القصاص حتى إذا لم يقر على
الحق ولم يستر بخلافه وسب سرور صلى الله عليه وسلم أن
المنافقين كانوا طعنوا في نسب أسامة لأنه كان طويلاً أسوداً
ففي ثلاث وكان زيد قصيراً من السواي والساحن أخنوخ بن
وكان طعنهم فحافظه لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كانا حبيبة
فلما قال المدلح ذلك وهو لم يرى إلا أقدامها سره وروى ابن عمر
دعافاً في رجلين ادعيا مولوداً قوله أهل الشهادات يشهد
إلى شرط في القاصف من ذلك أهلية الشهادات ليعرف بقوله
وجب كونه مسلماً عاقلاً بالغاً علاً ذكرنا بصراً ناطقاً ولم يشترط فيه
الحد بل يجوز له كفاً بقول واحد كما في الحكم والفتوى حديث المدلح
ولم كونه مدلياً إذ القصاص نوع من العلم فكل من علم عمل بقوله
قوله تجزى شرط في القاصف وهو كونه عجباً من لم يعرف علمه
بهذا النوع لم يعتد قوله كما أن من لم يعرف علمه بالهكام لم يعتد
بأخيه وكيفيته إن بعرض عليه وكذا في ثلثة أصناف بلث مرات
من غير أن يكون في واحد منهم أصابوه ثم تعرض عليه من أربعة في صنف

رابع فيه احدهما فاذا اصاب في الكل نفيا او ايجابا صل قوله
بعد ذلك وتبين من قول المصنف في اصناف من غير نفسه
بالرجال او النساء ان العهر لم يحص بحرض الولد في النسوة مع
انه بل بحود العهر بحرضه على القابض مع انه ان العهر مع
التم اولى وتبين ايضا انه لا بد من تكرار العهر ولا يكفي العرض
مع واحدة فانه قد يصيب فيها اتفاقا واذا حصلت العهر لغير
على الحاقه بعدها ولا يحتاج الى كبد العهر لكل الحاق
كان وطيا اي ان اسلمت اسان لقطا يمكن ان يكون منها حكم
بقول القابض كما حكم بقوله ان وطى انسان امرأه في طهر واحد شبه
او يملك عين وانت بولد لزمان تمكن ان يكون منها ولقوله كل منهما
لا متنازع الحاقه بهما فالولد لا يولد له معقد من ماء شخصي اذ
الوطي انما يكون على التعاقب فاذا اجتمع ماءه مع ماء المرأة فقد
الولد منها حصلت عليه عساو ومنع من اخلاط الثاني بما ذكره
وما بها وان تحال بين الوطيين حصصه فهي امانة ظاهري في حصول
المرء عن الاول مسقط بعلقة اما ان يكون له ولد زوجا في نكاح
صحح والثاني واطيا بكنيته او في نكاح فاسد فان له ولدا
اذ اللحق في النكاح الصحيح لا يثبت فيه وجه الوطى بل يكفي فراس
النكاح مع امكان الوطى وللمكان حاصلا بعد الحصة خلاف ما اذا
كان له ولد زوجا في نكاح فاسد فان المرأة لا تصار فيه راسا ما لم توجد
حصصة الوطى والحض بعد تنع من اللحق به وان كان الثاني
في نكاح صحح ايضا فهو نكاح كراس له ولد فيكون الولد للثاني
ولذا ان كان له ولد في ملك الفرس اذ الحض بعد بقطع اللحق
به ولا فرق في سلب المسلمين والواطينين بين ان يكونا مسلمين
او احدهما مسلما والآخر ذميا ولا بين ان يكونا حرة او احدهما حرة والآخر
عبدا قوله وان الحق اي وان الحق القابض الولد باحد المصلحة
او الواطينين ثم الحق بالثاني لم يبق له ولد الى الثاني
اذ لا جهتها لا تنقص بالجهتها قوله ثم نسب اي ان لم يوجد القابض

او

احد حتر فيه او الحق بهما او نفاه عنها ترك حتى يبلغ فاذا بلغ امرأه انتسب
الى احدهما ولا ينسب لغير السهم بل يقول فيه على ميل الطبع
الذي كره الولد الى الولد والقرب الى القرب بحكم الجدة ومقتضى
اطلاق المصنف انه لا يثبت بالبلوغ في اسباب بل يعتبر اسبابه اذا بلغ
سنت التمييز كما يحترق من ثوبين في الحضانه وهو وجه يلكه
الرافعي ثم قال والمذهب لا يثبت وهو بان اخوانه في الحضانه
لم يلزم بل له الرجوع عن اخياره قول وهذا اذا نسب الى احدهما
لزومه ولم يقبل رجوعه والعقبى ليس من احوال قول الملتزم وعلمها
البعق في من لا مظار واذا نسب الى احدهما رجوعه لغيره عليه بما اتفق
واذا نسب الى احدهما لعقد القابض ثم وجد عرضاه عليه فان الحق
بالثاني قد مناقوه على له نسب له من حذر او حكم قول وفي رواية اخرى
اي واذا تنازع انسان في حضانه اللقط بان قال كل منهما انا البعق
على ولده حفظه وحضانه حكم بمقتضى اليد ان احصى احدهما باليد
فجوز القول قوله مع عنته فانها شتره لقوله وان اقام كل منهما شبهة
صاحب اليد مقدم وان لم يحصى احدهما باليد فان لم يكن في يد واحد
منهما فهو كما لو اصاب معا وساما في حفظه بحاله الحاكم عند من رآه
منهما او من غيرهما وان كان في ايدهما فان حلفا او تكلا فالحكم
كما لو ازرعما على احد وبهما منسا وان مستويا الحاك وقد مر وان حلف
احدهما دون الآخر خص به قوله وهو دعوى اي من لم يعرف حرة
لقط كان او غيبه رفق برعوى صاحب اليد عليه رفق اعلم ان من
ادعى رقب صغيرا يسمى حرة سمعت دعواه لمكانها ثم ان لم يكن في
يده لم يقبل قوله واحتجاج الى البينة بان الطاهر الحر فلا يترك الى المحرم
عائف رهوي النب بان في قبولها مصلحة للطفل واسات حتى له منها
في القبول اضراء به وابيات رقب عليه ولان المذمومة نسب له في
الطاهر فليس في قبول قول المذمومة ترك لغيره والحره محكوم بها
طاهرا وان كان الصغير في يد الذي له رقب فليد ان كانت
سبب اللقط لم يقبل قوله ايضا واحتجاج الى البينة بان اصل الحره يختلف

بجرحه الدعوى خلاف ما اذا كانت اليد لم يسبب اللقطه لان الظاهر ان
 من هو في يده وهو مصرف فيه بصرف السادات في العبيد ملكه
 ولم يعرف حدودها بسبب لم يقتضى الملك ولا فوق من ان يكون
 الصبي ممزلا او غير ممز فقول المصنف لم يلقط محناه لما اذا كانت
 اليد مع لقطه فانه لم يحكم برق الصغير بجرحه دعوى اللقطه لما لم يولد
 ومحمد اى واما مع محمد ممن يعتبر بجرحه وهو البايع فانه لم يحكم برق
 ايضا بجرحه دعوى صاحب اليد حينئذ بل بدله من اليده وهو ظاهر
 قوله ان يبلغ بغير المبيع ومعناه ان محمد البايع
 يمنع الحكم بالرق لمحمد الصغير المحكوم برق اذا بلغ ومحمد فانه
 لم يمنع الحكم المتقدم بالرق ولم يقبل قوله ان ان يقسم منه على الحره
 لما قد حكى برق في حال الصغير فلا يرفع ذلك الحكم الى محجه لكن له
 علف التدفاه في المذهب قوله ان سنده اى من لم يعرف
 حرته يعلق بدعوى صاحب يد على امر او باقائه سنده على رة
 معضنه سبب الرق من ارت او شري او هبه او نحوها ولا يكتفى
 بالاطلاق هنا خلاف الشهادة على الملك في نحو دار اودة لانه
 لما من ان يكون اعتماد الشاهد على طاهر اليد ويكون اليد
 واذا اعتلخ لك واللقط محكوم حرته وطاهر هو الدافل بول هذا الظاهر
 الا عن محقق ومخالف سائر هؤلاء لان امر الرق خطوقه كان ولادة
 اى من اعتلخ العرض سبب الرق ان سدد واما ولادة امته اوانه
 ولدا امته فيكفى ذلك على هو الصحيح في الوصية اذا قصد قطع اعتماد
 لا سلا الى طاهر اليد وقد صدر وايضا فالغالب ان ولدا امته
 يكون ملكه ومنه قول آخر انه لا يكتفى باعتماد ان ولد امته حرا بالثبوت
 او مملوكا للغير بان اوصى بولد جارية للغير وبات فهي لوارثته والذي
 يملك الموهبي له فلا بد ان يعرضوا لكونها ولادة مملوكا بقوله باقائه اى
 وهو رقيق بما امر او باقائه على نفسه فاذا اقر اللقطه العاقل البايع
 على نفسه بالرق لم يخصص ولم يكتبه المقر له برق وان كان لم يشك
 ولو عاد بعد ذلك وصدة لم يلبس اليه لانه لما كذبه ثبت حرته بالاصل فلا

يعود دسعا قوله ان لم يقر شرط لشوب الرق باقائه وهو ان لا يكون
 اقر له مبيعاً بما ساقضه فلو كان قبل اقر له المقر له قد اقر لغيره بالرق
 لم يثبت برق للثاني وان كان له ول قد كذبه وانكره لما ان اقر له
 للاول ضمن يبي الملك لغيره واذا اقر المقر له او اخرج عن كونه
 مملوكا وصار حرا بالاصل والحره مطنه حقوق له تعالى والعباد فلا
 سبيل الى ابطالها بالاقراء الثاني خلاف نظر المصنف في الحال
 قوله ولم بالحره معطوف على قوله بالرق اى وان لم يقر بالحره
 ايضا وهو اشارة الى ضرورة اخرى من صور موقوفه لا اقر له بما ساقضه
 ويان يقر بالحره بعد البلوغ ثم يقر بالرق فلا يقبل اقر له الثاني
 لانه بالاقراء ول انهم احكام للمقر له في العبادات وغيرها فلم يملك
 اسقاطها وايضا فالحكم بظاهر الراء ما كذا عرافه فلا يقبل ما ساقضه
 كما لو بلغ واعرب عن نفسه بالاسلام ثم وصف الكفرة بقبول وجعل موقدا
 قوله لما يما يضراى وهو رقيق باقائه في كل شئ لما فيما يضرب غير
 في صرف سابق ولو جاء المصنف بغير موضع الباء في قوله بما يضرب
 لكان الحسن والمعنى انه اذا اقر بالرق حكم عليه بالرق في كل شئ
 في المستقبل مطلقا وكذا فيما يضرب غير في تصرفاته السابقة ولم
 حكم برق فيما يضرب غير من ذلك على ما ساق من الصور المعرفه
 عليه قوله فستمر بغيره على صلا المذكور فلو كان المقر بالرق امراه
 بزوجت قبل اقر لها ستم نكاحها ولم يمسح وسلم الى الزوج تسليم
 الحرار ولما ساقضه من طهر المنافع على المقر له لانه يعظم الضرر على الزوج
 والسيد المقر له بعد الدخول اقل للمعتق من المستحق ومن المثل ان
 المستحق ان كان اقل لم يقبل اقرارها في الرايد عليه وان كان مبر
 المثل اقل وقد بزوجت بغيره المقر له فلا يثبت التزمنه والولدان
 قبل اقر له حرو له على الزوج فممنه ان قوله غير مقبول في الزايف
 والحاصل بعد نعتي لانه وطهرها على علم برقها قال تمام هذا ظاهرا
 قبلنا لا اقر له فيما يضرب غير المستقبل اما اذا لم يقبله منه ما ضاى مستقبلا
 فمهران يقال حرهم صيانة لحي الزوج فان ولد من مصادق

كما اننا ادمنا النكاح صيانة لحقة في الوحي وسائر المقاصد ويحمل
ان يقال برهم وهو ظاهر ما اطلقه صاحب من العلوق وهو
فلا يعمل صحتها بالنكاح خلاف الوحي قوله وبعد له اقراء اي
في الطلاق سواء طلقها قبل اقارها بالرق او بعد وسواء كان
الطلاق رجعي او بائنا وفي الرجعي له المراجعة في جميع العدة
لمن عده الطلاق والرجعة حتى الزوج فلا يؤثر اقرارها فيها في حد
الموت شهرين وخمس ليل بالباياها كما لا يماه سواء مات الزوج قبل
اقارها او بعد لمن عده الوفاة حتى لا يقال ولا يضرر سقائها
قوله وينسخ نكاحه اي وان كان المقر بالرق رجلا وقد تزوج قبل
قوله فله ولها مات اقل من مقبول فما يضره دون ما يضر غيره حكمه بالسخ
ولم يقبل قوله في سقوط بل عليه نصف المستحق ان لم يدخل بها وجميعه
ان دخل وبوقى ذلك مما في يده من الثمن والى من كسبه في الحاك
او المستقبل فان لم يوجد فهو في دعة الى ان يعق كالديون التي
كانت عليه وقت قهر فانها توهى مما في يده ومن كسبه فان فضا
من املك الذي في يده شيء فهو للمقر وان فضا من الديون شيء فهو
في ذمته حتى يعق قوله وبعض منه اي واذا جفى على الباز
ثم اقر بالرق فان كانت الحنا بعد اخص منه سواء كان المقبول
حر او عبدا لمن القصاص يضره وان كانت الحنا خطا على
برمه قوله باب
الميت لا صار في الغرائض قوله تعالى توصيكم الله في اولادكم الى اخر
قوله وسيفتونيكم الى اخر السورة ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم
يجلوا الغرائض وعلوها الناس فاني امر بموضوع وان العلم سيقض
ويظهر النفس حتى يحلف انسان في الغرض فلا يجد ان من يقض
منها وفي الحديث ايضا انها نصف العلم قالوا لمن لا انسان حالتي
الحالة الحيوة والموت وفي الغرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموتين
مات وقد علق حق الغريمين ماله كعلق الدين باليهون وقوله
برقه العبد الجاني وفي البايع بالمسح اذا مات المشتري مغلما تقدم ذلك

الحق ويخرج من تركه كل شيء لتأكله بتعلقه بالنفس ثم يخرج منها
موتن بجهيزه بالمعروف لانه محتاج اليها واذا ماخذ الوارث ما سقى
عنه المورث ثم يعطى دونه منها والتركه من مضاة الدين كله هو
بالدين فلا ينفد بصرف الولث فيها قبل قضاءه وان بصرف فيها
الولث بناء على ان لم تدب ثم ظهر دين بركة ما باعه الميت بعث
او بالخيار مصير المورث عليه او يترقى منته في يده فخرها الميت في
عمل العدوان ولزوم الضمان ومنع الولث والعاقلة ادا الثمن والضمان
صح بصرف الولث في التركه وكذا في الدين منها ثم بعد قضاء
ديونه ينفذ وصاياه من ثلث الباقي على ما ساق في باب الوصية
قوله ثم الباقي اي ثم الباقي بعد اخراج ما ذكر لولث الميت لقوله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين واعلم ان الولث ان كان
له سهم مقدور في كتاب الله تعالى او سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو
صاحب فرض وان لم يكن فهو عصبية بشرط ان يكون بوره بجمعا
عليه فان من ودف ذوى له رطام لم يستهم عصبات وان لم يكن لهم
سهم مقدور والعصبية يجوز المال كله عند انفراؤه وماخذ القاصد عن الغرض
ان كان معه ذوفرض والعروض المقدرة ستة النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسدس فذو النصف خمسة منهم الزوج واليه
ثلاثة بقوله من ذى النصف الزوج وذلك عند عدم الولد فخرج
وارث للزوج من ولد او ولد ابن لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
ازواجكم ان لم يكن لهن ولد وهذا القيد يفهم من قول المصنف
فما بعد حيث يقول والربع الزوج وذلك على طريقته التي يسلكها
في هذا الكتاب من اطلاق اوله اعتمدا على التعبد لغيره وقوله
الزوج وان عطف عليه عطف مان لذي النصف او بدل منه ومن له
النصف ايضا بنت واصل صليته لقوله تعالى وان كانت واحدة
فلهما النصف وكذا بنت ابن واصل عند عدم البنات الصليته لغيرها
منها صليته وكذا لغت واحدة لم يورث ولغت واحدة له بقوله
تعالى وله لغت فلها نصف ما ترك قوله وعصب اي وعصب كل

كل من هو له روح يعنى النصف الصلبه ونبت لابن وللفت لابن
ولفت اب اخ لها سا وها في الدرجة وكيفية الاعلاء فتكون
المرث منها للذكر مثل حظ الانثى وهذا هو احد قسمي العصبه وهو
العصبه بغيره والقسم الثاني هو العصبه بغيره وساقى واحرز
بقوله سا وها عن غير المساوي فلا يعصب لفت لابن اخ له اب
ولا اخ له اب اخ له ابون بل يحجبها قوله وللفت لابن اخ له اب
ولفت لابن وللفت لابن وللفت لابن وللفت لابن وللفت لابن
ولفت لابن فلو حلف الميت بنها او بنت ابن واخوات والميت النصف
والباقي للاخوات فان كن سقوات فالباقي للفت لابن وللفت لابن
بحسب العصبه اب والنصف بحسب العصبه لم ولوا جمعت الميت الصلبي
ونبت لابن مع لفت لابن اولاد الميت النصف ولنت لابن السك
والباقي للفت وهذه المسألة متى صار في عصبه للفت بالكنات
لما روى ان ابا موسى الاشعري رضى الله عنه سأل عن رجل عنها وقال الميت
النصف وللعت النصف وانت ابن جده مستباح عن قتال ابن
مسعود واحرز بقوله ابي موسى فقال لقد ضللت اذا وانا من المتدينين
لم يضمن فيها مما مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للميت النصف ولنت
ابن السكس وما بقي للفت فاقى السائل ابا موسى فاخرع بقوله
ان مسجده فقال له سألوني ما دام هذا الخبر علم قوله والجداي
وعصبه لفت لابن المذكورين ايضا الجدة من علم لفت لابن الجدة من
مع لفت بناء على مذهب الشافعي في مقاسمة الجدة والفت ولا عرض
لكن ولا تعالى المسك من اهل البيت في مسك واحدة منها لفت واحدة
لاب اولادون مع زوج ولم وجدته في الق خرف بالا كدره فلان زوج
النصف وللعت الثلث والجدة السكس وعرض للفت النصف في مال
المسك من سنة الى سنة ثم يضم نصيب لفت الى نصيب اخيه
ويجوز منها الاثنا ونصف وسبعة عشر منى مما يحسن به الطلبة
فقال فيرضه منها اربعة من الوارثين باخذ احدهم ثلث مع المال
والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي اذا الزوج

باض

باخذ سبعة من سبعة وعشرين وللم سنة وللعت اربعة والجدة
الباقي وانما فرض للفت منها ان الجدة يرجع الى اصل فرضه
ولا سبيل الى استقاطها فزجعت من ايضا الى فرضها وانما قسم
المسلخات منها لانه سبيل الى بعضها على الجدة عرض لها بالرحم
وقسم منها بالعصبه بقية الجدة ليس هذا ما وجهت به المسألة وقاس
كونها عصبه بالجدة ان سقط وان رجع الجدة الى العرض كما يقولون
نبت لابن ولم وجد واخت للبنين البنات وللم السكس والجدة
السكس وسقط لفت لابن عصبه مع البنات وقد روى ان فيصة
بن ذؤيب انكر مضار زيد بن ثابت في الكرية وقتل سميت الكرية
لكن ذرا حمله فيها وقتل ابن امراء من الكريعات وحلصهم وقتل ابن
عبد الملك بن مروان سأل رجلا من الكرية عنها وقتل الكرية اقول
الصوابه واحرز فيهما فان سبيل سقط لفت وعند عمرو بن مسعود
للم السكس والباقي كما ذكرنا فيكون العول الى ثمانه وعند علي
عرض وتعالى كما ذكرنا بقدر نصيب لفت عليها ولو كان ذلك
للفت اخ سقط له محالة اذ لم فرض الاخوة ولو كانت اخوان فلان زوج
النصف وللعت السكس والجدة السكس والباقي لها ولا عرض ولا عول
وقيل المصنف في حسابها سعلق بقوله فلما النصف اي انما يكون لها
النصف في حساب الزوج وللم في حساب الجدة فان لها في حسابها
مع الجدة ما ينقصه العصبه على ما قرأ قوله ونبت لابن ابنه اي عصبه
نبت لابن ابن لابن وان لم يكن اخا بل ابن عنها قوله وان لم يكن
اي وان لم يكن في درجتها بل اسفل منها كما بن ابن عنها واسفل من ذلك
قال العرضون ليس في العرض من عصبه اخيه وعمة ابيه
وجدة ونات لعمامه ونات لعمامه وجدة الا المستقل من نبت لابن
اما عصبه من في درجة نبت لابن اناها فكل عصبه لابن البنات
ولفت لفتوات ولا يعصب من هو اسفل منها فلا يمكن استقاطه
لانه عصبه ذكر واذا لم يسقط فكيف يجوز عول من فوقه وكيف يزوج
بالمراث مع بعد ولو كان في درجتها لم يزوج مع قريبه ولهذا لا يعصب من

اسفل منه وما نصيب التي فوقه حيث لها فرض ومنه احمرز بقوله
 حيث لم فرض لها وذلك كما لو خلف بنا واحده صلبه وبنيت ابن
 وابن ابن ابن والبنيت النصف والبنيت الابن السدس وكل الثلثين
 والباقي لمن ابن ابن ولو كانت معه بنت ابن ابن كان الباقي
 بينهما اثلاثا قوله والثلث من اي ومن ذي الشركه المذكرات
 بعق كثر الساب وبنات الابن والعقبات لابوين اولاد ولفظ الكثر
 سناول ما فوق الواحد لوصول الكثر بعد الوجه والبنين فصاعدا
 الثلثان لما روي ان امراه من بني نضار ابنت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومعه بنات فقال ما رسول الله هاتان انسان سعد بن الوهم
 من ابويها معك ثم احد واحد عيها ماله وليس له مكان وما كان لها فاك
 التي صلى الله عليه وسلم بعضي الله تعالى منهما في ذلك فنزل قوله فان
 كن نساء فوق انفس فلهن مثل ما ترك فزعا النبي صلى الله عليه وسلم
 بعضي الله تعالى منهما والمرأه وصاحبها فقال اعط الميراث للسبا والمراة
 الثمن وحد الباقي وما سب السند ذلك قال العلماء كونه فوق زائدة
 كما في قوله تعالى فاضربوا فوق بطنها وبنات الابن عند انفراده
 كالبنات الصلبة ولا خفين فصاعدا من اخوات الابوين او بهاب
 الثلثان لقوله تعالى فان كانتا استس فلها الثلثان قوله والزوج
 اي ومن ذي الرث الزوج اذا كان مع فرع وارث للثمة اي ولك
 اوم ولدان منه او من غيره لقوله تعالى فان كان له من ولد
 فلكم الزوج كما تركن وللزوجة الزوج ايضا اذا لم يكن للثمة ولد وما ولدان
 لقوله تعالى وله من الزوج مما تركتم ان لم يكن لكم ولد والزوجة والثلث
 وبه ربع يتركن في الزوج اذ لو زهدنا لم نغرب ربع المالك ولزله
 نصيبت على نصيب الزوج قال الراجعي وهذا وجه اصح
 وكفى بالجماع حجة قوله والثمن اي ومن ذي النكاحات مع فرع
 للثمة لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم وقوله
 من محمول على الجس لدخل في الزوجة الواحدة فصاعدا وفيه تسامح
 او هو راجع الى قوله وزوجه واكثر هذا مولا ظهر قوله والثلث اي

ومن ذي الثلث لعم ان لم يكن للثمة فرع وارث وما ان كان له فرع
 وللثمة لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمرأة الثلث
 والمصدق بعدم الفرع وعدم الكثر من العقوة بينهم مما بعد قوله
 وولدهما اي ومن ذي الثلث والثلثي لعم والكثير لقوله تعالى فان
 كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث بقسم الثلث من ذكورهم
 واناثهم على السواء قوله شرك عصبه اي مع شرك عصبه ابوين
 شتر الى الملة المعروفة بالشركة وصورتها المشهورة روح ولم يخل
 لهم واخوان ابوين فللزوج النصف وللهم السدس والعقوبات للثمة
 الثلث والعقوبات ابوين شتر كما في الثلث وله سقوطان قوس
 العصبية ان سقطا ووجه الشك بان اولاد لعم لو كان بعضهم
 ابن عم شتر الباقي بغير لعم وان سقطت عصبية فالأخ من
 اولي لذلك والى هذا اشار لاخوان الاموين بقولهم لعربي لعم عنه لما
 وقعت المكلة في خلافة ولم يورثهم هب ان ابانا حارا السنا حرام واحد
 فشركم ولذلك سميت حاربه ايضا ولها اربعة شروط ان يكون في الملة
 زوج وان يكون فيها من باخذ السدس من لعم او حرة وان يكون فيها
 اثبات فصاعدا من اولاد لعم وان يكون من اولاد ديم بوس ذكر
 اما حرة او مع ذكور واناث وان شئت قلت عصبه كما قاله المصنف
 واراد به حسن العصبه ابوين ما واحدا منهم فلو لم يكن عصبه ابوين
 كان في المكلة زوج ولعم واخوان لعم ولخت ابوين اولاد فرض
 لها النصف ولو كان اخوان فرض لها الثلثان وعالب المكلة فاحترز
 المصنف عن ذلك بقوله عصبه ابوين ولو كان ولد لعم واحدا احد السدس
 والباقي العصبه من ابوين او بهاب ولابد من اخذ النصف والسدس
 لخصه لا سماع ولو كان بدل اولاد ديم بوس اولاد ديم سقطوا اذ
 ليس لهم ديم لعم حتى شاركوا اولاد لعم قوله وثلث الباقي
 اي ومن ثلث ذي ثلث الباقي لعم يريد ان للهم ثلث الباقي في
 مكي احدهما ما اذا ماتت امراه وخلف زوجها وابوين للزوج النصف
 وللهم ثلث ما بقي والباقي للاب والثانية ما اذا مات رجل وخلف

زوجته وابوين للزوجة الربع وللعم ثلث ما بقي والباقي للاب وقد
اشار المصنف الى المكس بقوله زوجين واب اي ثلث الباقي
للعم اذا كانت محلك واحد من الزوجين في مكس مفرد او مع اب
كما في المثالين المذكورين وجهوا الحكم في المكس بان يوزن
شادهما ذو فرض فيكون للعم ثلث ما فضل عن العرض كما لو شارك
من ويات كل ذكر وانثى لو انفردا احدهما المالك اثلاثا اذا اجتمعا
مع الزوج والزوجة وجب ان يكون الفاضل بينهما كاملا خ والفت
وبان لا يشارك الغرض اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة
ان يكون للذكر ضعف ما للانثى فلو جعلنا في زوج وابوين للعم
الثلث كاملا لفضلنا ما على ثوب ولو جعلنا لها الثلث في زوج
وابوين لم يحصل بفضلهما على النسبة المعهودة قال الامام وهذا
شكل بما اذا اجتمع مع ابين والواو يجوز ان يخرج في المكس بالكل
الصحة قل اظهار ابن عباس الخلاف والذي ما خذه لهم في المكس
وهو في سدس المال وفي الثانية ربعه اما ان السدس لما جعل لها
الثلث عند عدم الولد اسحب العلماء اتفاقا لفظ الثلث موافقة
للقرآن قوله والسدس اي ومن ذى السدس العربي ميات
من مع بنت واحدة للصلب فاذا حلف الملت بنها صلبه وبنتا
واحدة او اكثر من بنات من وللبن الصلبة النصف ولسات من
السدس لا غير بطل الثلث لان السات الصلبة لا ما حدت الشر
من الثلث فالبنات وبنات من ابين اولئك لان السات الصلبة
سوى من بنين وخرج البن على بنات من لقرنها وقوله في سوس
الى اعتبار الترتيب في القرب مقدم بنت الابن مع بنت الصلبة
على بنت ابن الابن وقوله المدة بذكر احتراز عن بنت من الابن
فانها لا يحق ساء وقوله بنت او مع بنت واحدة صلبة وهو احتراز
عما اذا كان من الصلب ساء فصاعدا هلث الثلثات ولا شيء
لبنات من ابين اما اذا كان منهن او اسفل منهن ذكر بعضهن على
قوله وللفت معطوف على قرني اي ومن ذوى السدس ايضا

الاخت

الاخت باب واحدة كانت او اكثر مع لفت واحدة ابوين بطل الثلث
ففي مع لفت ابوين كنف لابن مع البنات الصلبة فان كان
الملت اختان ابوين فلا شيء للوديات قوله وجه اي وفي
السدس حدة واحدة واكثر عن قصه من ذوب قال جات الجدة
الى اب بكر رضى الله عنه فساكنه مراهها فقال ما لك في كتاب الله
شيء ما علمت لك في سنة رسول الله فارجع حتى اسأل الناس
فقال الناس فقال المعبر شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقال نعم فقام محمد بن عبد الله بن
معاذ بن اسلم ما قال المضر فاعطاها ابوبكر السدس ثم جاب الجدة
للغرض الى عمر بن الخطاب فساكنه مراهها فقال ما لك في كتاب الله
وما كان القضاء الذي قضى بها اليك غيرك وما انا نرايد في العرض
ولكن هو ذك السدس فان اجمعتم فهو منكم وانكم خلت به فهو
وعن يونس ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لجد السدس له الم يكن
دونها ام وعن القاسم بن محمد قال جات الجدة الى اب بكر رضى الله عنه
فاعطى ام ثلث الميراث دون لعم ثوب فقال له بعض اصحابه
الى لو مات لم يرثها ومنعت التي لو مات ورثها فقال ابوبكر السدس منها
قوله المدة بذكر من اسثنى اي كام الى لعم ولا يرث بالعرض
وانما يري من ذوى سوام وقد دخل في اطلاق قوله وجدة المدة محض
الذكر كام اب اب سوب او محض بنات الى محض الذكر كام ام
لم اب اب اب فلوا جمعت جدات كثر في درجة واحدة استرغن
في السدس كام ام ام ام سوب وام ام ام اب سوب وام ام اب
سوب وعلى هذا القياس ساء منهن ودروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى السدس ثلث حرات من صل سوب وواحد من صل سوب ولا يرث
ملايات بالوارثين فاسوت منهن لعم ثوب ولم من فوقه من سوب
قوله سوى من داب جهين اي سوى والسدس من الخ
المدة جهين ومن المدة جهة واحدة ومثالي ذات السدس امرها لها
لثان زوج ابن منها الواحدة من بناتها لغيري قوله لها ولد فعد

المراه ام ام ابي هذا الولد ولم ام له فاذا مات الولد وصلى هذه الجدة
وجدة لغري مبي لم ابي امه مثلا سوى سنيها في السدين ولم يعط
ذات الجسمين ثلثي السدين يورثا لهما بالجسمين كما يورث ابن العم الذي
مواخ لهما بالجسمين فان التورث بالقراسين انما يكون عند اختلافهما والجد
مراه واحد قوله وولد لم ابي ومن ذى السدين ايضا وولد واحد
لم ابي اذا كان او اختا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله
اخ او اخت فلكل واحد منهما السدين والمرء اخ او اخت من تلقه وكذلك
هو في مراه ابن مراه قوله ونفرع اي ومع فرع يعني ومن ذى السدين
ايضا لابي مع فرع وارث الميت لعلم ان لابي في الميراث ثلث حالات حاله
يرث فيها محض الغرضه وهي ان يكون مع ابن او ابن ابن فله السدين
غير لقوله تعالى وطوبى لكل واحد منهما السدين مما ترك ان كان له ولد للاب
للابن او ابن مراه بن مراه اقوى في العصوبة وحاله يرث فيها محض العصب
وهي ان لا يحلف الميت احدا من الفروع وحاله يرث فيها بالجسمين معا وهي
ان يكون مع بنت او بنت ابن فله السدين بالغرضه لانه لم يعصار من ان
يكون الولد ذكرا او انثى والباقي بعد العرض باضر بالعصوبة لقوله صلى الله
عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما ابى فلا ولي عصبه ذكر وقول المصنف
ونفرع به بثلث الحاله وهي والغرض قوله وجد شرا الى ان الجد
كلامه فيما ترك الا انه شرط في ان ابي له ولي فان الحد الميراث
من ذوى السدين والجد كلامه في احكام الميراث الا في سبيل احدهما ان يورث
سقط به قوة والنفقات والجد سقطهم اذا كانوا مراه بنين او اب
الثاني ان يورث بقره تلقى الى ثلث ما سقى في صلب زوج وابون وزوجة
وابون كما ترك ولو كان موضع لابي حدهما لم يورثها اليه بل لهما الثلث
كلامه ان الجد ليس وها في الدرر فلا يجب تفصيله عليها الثالثة ان لابي
سقط ام نفسه ولم يكن له جد والجد لا يسقط ام لابي وان اسقط له نفسه
وتلقى اي ومن ذى السدين ايضا تلقى مع فرع لقوله تعالى وطوبى لكل
واحد منهما السدين مما ترك ان كان له ولد وقدم المصنف قوله ومع
وذكر بعد لابي وعطف على الجد ولحق لعلم ان هو لا يرث لانه يورث السدين

مع الفرع فعوله يفرع معلق بالثمة ودخل فيه كل فرع وارث من مراه ولده
وله حفاة قوله كل اخو لفظه اخو سخي ان يضبط هذا لفظه مصف
بأخو الجمع وضبطها بضم الفتح والياء وسند هذا الوارد اي لم يورث لهما
السدين مع فرع الميت على ما ذكرنا ان لهما السدين مع وجود اخو
الميت ملتبس بكثر فيها يعني وجود اثنين فصاعدا من مراه بنين
واغا الى لفظه قوة التي هي صفة مصدر لشمك به قوة والنفقات
من اي جهة كانوا ووضعها بالكثرة لئلا يبا على ان المعين حصول
التعذر والكثرة التي هي ضد الوحدة لانه يورث على مراه بنين وان كان
طاهر الا انه يقتضي الزيادة عليها فان اقل الجمع ثلثه لكن قد يعبر بلفظ الجمع
عن مراه بنين وروي ان ابن عباس اوجع على عثمان رضي الله عنه
بان قال له كيف يورثها الى السدين مراه بنين وليس مالا اخو فقال
عثمان ما استطع فحدثني كان مسل ومضى في البلدان وبولث الناس
به فاشا رالي اجمعهم عليه مل طواف ابن عباس وروي انه قال له جها
يورك ما غلغ واني فانه يجب سعلق بغيره وكان مراه بنين اوله كالحق
لنات له بن قوله وعصبه معطوف على قوله ذى النصف اي الباقي
لوارثه من ذوى الفروض المذكورة ومن العصب وقدم ذكر ذوى الفروض
لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما ابى وفي رواية فما ابى وفي
اخرى فما ترك العرض فلا ولي عصبه فذكر وفي رواية فلا ولي رجل ذكرها
سوال مشهور وهو ان يقال ما فائدة قوله ذكر بعد قوله رجل وقد اجاب
السلي عما ملخصه ان قوله ذكر صفة لاولي لاولي وله ولي معوق القرب
مراه بنين فكانت قال فهو القرب الميت ذكر جهة رجل وصلب له من جهة
ورحم فالاولي من حيث المعنى مضاف الى الميت ومن حيث اللفظ
الى رجل وقد شتر بذكر رجل الى جهة مراه بنين كما يقول هو لفظ اخو الفرائض
لما خواتمة ومثله هو صولة ي صولة عاقبة وذلك كثر في الكلام فانما
ينبغي صلب السدين على نفي الميراث عن مراه بنين الذي هو من جهة مراه
كالخال فانه اولي الميت ومراه بنين وله صلب وانما بقوله ذكر نفي
الميراث عن النساء بالعصوبة وان كن من مراه بنين الميت من جهة صلب

والمشكال التباس في المضافة والوصف اما المضافة فلا
تدخل النقص اذ اضيف الى شئ كان جزاءه فتوهم هنا انه معني
اولي الرضا حتى يكون رجل هو لا ولي واما الوصف فلو توهم انه ذكر
لكنه محصورا بـ رجل وكلاما على نعم اما الاولى فلان ولي ههنا يعني
القريب فهو كما لو دعي في قوله صلى الله عليه وسلم امكن لكل ثم اياك ثم
ادناك فادناك اى م قريب ولو كان مرد تو المكان
لم يحذر ادناك لما يجوز اعلمك وما نحن فيه قول عمرو بن العاصم في الزو
فان هو مطلق في ادنه اى في اقربه ومنه ايضا قول الشاعر
وليس المالك فاعلم بماك وان اعقته الم الذي

نالك به الخلا وتصفه لم قرب اترك والحقى وقرب منه قوله تعالى
من الذين اسحق عليهم الاولاد اذ لو لا اللع لقال اولياء واما الثاني
فلان اولي ايضا محصور معين جعل ذكر نعمته على ما قرأنا في جعله
باعتبار الرجل من لزوم العذر واللغو الذي يجب صون كلامه صاحب
الشرع صلى الله عليه وسلم عن مثله فتأمل هذا التفسير والشواهد
علمه وما يعضده لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتول على هذا
من البلاغة ولا يحازو كثر المعاني بعد غنى عن التاويل اخرج
له من البلاغة في بيان الى الكلام الخف واللفظ المستر ساقط
مفسدا للمعنى اذ لم يبق معه في الحديث سان حكم الطفل الرضيع
الذي ليس برجل وقد علم انه يرث ولد ابن ساعه والرجل ما يملك
في عرف اللغة الملبس ولا خلاف في بيان قرابة العلم والفرقة بينهم
من قرابة بهب وهذا كله مما يحى ان تصان منصب الرسالة عنه
وهذه فائدة علمه تساوى رسله هذا معنى كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد انصار
والنخص واما ترتيب العصباء فاما قدم الله من على بهب لان الله
جعل للاب مع السلس واعطاء الباقي واعنا فالابن بعصب لخته
والاب لم بعصب لخته فذل ذلك على قوة عصوبه ثم الاولى بعد
النسب بنو البنين وان سفلوا ثم للاب بن سائر العصباء لان
به وبعد الجد مع القوة ما يورث اولاد في درجة واحدة ولا يسقط الجد

بل يورثون معه كما ساقى وعلى كرم الله وجهه انه شبه الجد بالجد والجد
الكبر والبهب كالحلج الماخوذ منه والمب واخوه كما ساقى من
الجد من الحلج والساقية الى الساقية اقرب منها الى البحر
المبرى انه اذا سدت لدهما احرب للخرى ما بها ولم يرجع الى البحر
والى كون الجد مع القوة في درجة واحدة اشار المصنف بقوله وانه
حسب عطفه بالجد وعلى قوله ابيه دون ثم والضمير في ولده وابنه للاب
اى لم يلبى بهب وولده للبهب وهو يفرغ من غير مرتبة منها فدخل
في ولده للبهب لا في بنين ولده واولاد الجد وان علم مع القوة والجد
مع القوة الجدوة ووقع بهب على القرب والبعد وان بهب
يسقط بالجد وان علا فقوله وولده يحول على الطبقة الاولى من
اولاد بهب قوله وبهبة اى وبهبة في القسمة على الجد غير المثلث
من ولده بهب وذلك عند اجتماع الصنفين ليعنى القوة والفضول
ما يورثون والفضول للبهب واولاد بهب يورثون بهبة واولاد بهب
اى يورثونهم في العروص انفسهم ويعدونهم في القسمة وعلى الجد وعرف
هذه المثلث بالمعادة ثم اذا اخذ الجد حصته على بعض ما سيق
وكان لولد ولده يورث عصبه فلم يلبى الباقي ولا شئ له ولده بهب
لانه محجب بولد الجد وان لم يكونوا عصبه فساقى حكم ذلك
بماك العصبه جد واه بابوب واخ باب ربخل الثاني في القسمة
ثم الجد الثلث والباقي للفرع ما يورثون مثلك اخر جد ولده ما يورثون
واخت لاهب المال على عصبه حكم المعارة الجد سهمان والباقي للاخ
مثلك بالجد ولده واخت ما يورثون واخت لاهب الجد الثلث والباقي
لولد لاهب يورثون قوله وان زاد اى وان زاد الثلث على العصبه
عند عدم ذى مرضى الجد والقوة فالجد اظهر وهو الزائد يورثون
كنفسه ميراث الجد مع بهب وعلم القول فيه انه لما ان يكون مع الجد
والقوة ذو فرض اوله يكون بها حالتان الحالة الاولى ان لا يكون
معهم ذو فرض فالجد ضره من جز المقاسمه مع القوة وثلث عصب المال فان
اقامهم كان مثابه لغيرهم وان اخذ الثلث ولباقي سهم للذكر مثل حظ الأنثى

بعد المحافظة على ما قرين امر المعادة عند اجتماع اولاد يوسف واولاد
يوسف وقد استوى المقاسمه والثالث فلا فرق عمران الفرضين
ذكرون الثالث حينئذ لم يسهل وانما يكون المقاسمه خيرا اذ لم يكن
معه الاخ او اخت او اخ واخت او اخ واخت او اخت واخت فمضى
مسائل وانما هو بان اذ لم يكن معه ههنا اولاد واختان او اخ
اخوات فمضى مثل مسائل وفيما عدا ذلك يكون الثلث خيرا من القسم
والجارية الضابطه ان تفضو وتفضلت ان كانوا مثله فالقسمه والثلث
ستان وان كانوا دون مثله فالقسمه خيرا وان كانوا فوقها فالثلث
خيرا ووجهوا اعتبار الثلث بان الجد وتلقوا اذا اجتمعا اخذ الجد
مثلي ما اخذهم لها من المأخذ الا الثلث وتفضو لم يقصرون للمع من
السلس فوجب ان لا يقصروا الجد من ضعف السلس قوله
ومضى فرض اي وان زاد مع ذي فرض السلس او يترك الباقي بوجوب
الفرض على القسم فللمجد الحيز وهو الزائد وهذا اشارة الى الحاله الثاني
وهي ان يكون مع الجد تفضو وذو فرض والذو يترك معهم من ذوي
الفروض منه الثلث ومنه الثلث وتلقوا والجد والزوج والزوجه
وحينئذ سطر اما ان لم يبق بعد الفرض شيء او بقي واذا بقي
فالباقى اما قدر السلس او اقل او اكثر هذه اربعة احوال الاول
ان لم يبق شيء كمنه وام وزوج فقصر من الجد السلس ونزل في
العول والثاني ان يكون الباقي قدر السلس كمنه ولم يبق
الى الجد والثالث ان يكون دون السلس كمنه وزوج فقصر من الجد
السلس وعلى المالك وسقط تفضو وتفضلت في الفصول الثلث والرابع
ان يكون الباقي اكثر السلس فللمجد خيرا من الثلث من المقاسمه
مع تفضو وتفضلت وثلث ما سقى وسلس جميع المالك اما المقاسمه
فالمساواة امامهم وزولهم من له اخ واما يترك ما سقى فلا يترك لهم ما سقى
فرض له يترك جميع المالك فاذا كان معهم خرج قدر الفرض من خصالها
يترك الباقي واما السلس فلان الثلث لا يقصرون الجد عن السلس فلا يفرق
اولى والضايط في معرفة ما هو الحيز من الثلث ان العرض ان كان قدر
النصف

المصنف اودونه فالعشمة خير اذالم يكن مع الجد اما اخ او اخت او اخوان
 او بنت او اخ واخت فان زادوا فالب السات حرو وان كان الزوج
 فوق المصنف ودون الثلثين فالعشمة خير مع اخ واخت واختين
 فان زادوا فالسدس حرو وان كان قدرا الثلثين فالعشمة خير ان لم
 يكن الا اخت واحدة والا فالسدس حرو فان خلفت الميت اما وجدا او افا
 فللعم الميت والباقي من الجد وللعم نصفين وان خلف اما وجدا
 واختا فللعم الميت والباقي من الجد وللخت الثلثا وهو مذهب زيد
 ويعرف هذه المسئلة الخروا لخرق اقوال الصمعيه وكثيرا لصله فهم فيها
 معزذلى بكر للعم الميت والباقي للجد وعند عمر للخت المصنف وللعم
 الميت ما بقى والباقي للجد وعند عثمان لكل منهم الميت وعند علي
 للخت المصنف وللعم الميت والجد السدس وعند ابن مسعود للخت
 المصنف والباقي من الجد وللعم الثلثه وان خلف اما وجدا واختا
 وثلاثة اخوة فللعم السدس وبنت الباقي للجد ولو كان مع اخوان فالعشمة
 وبنت الباقي سواء مما خير من السدس وان خلف اما وزوجا
 وجدا واختا فللعم الميت وللزوجة الربع والباقي من الباقي وان
 خلف من وجدا وثلاثة اخوة فليس من الميت والجد السدس والباقي
 للزوجة قوله ثم خلف له بويى اى ثم اذا اخذ الجد حصته في المعان بطال
 كان ولذا له بويى عصيه ذكورا او ذكورا وانما ثا فلهم كل الباقي كما مر
 ولا شئ لولد له بويى وان لم يكن عصيه بل ابني او ابنت مخصان كان
 له خت وله بويى الى المصنف فان زاد شئ فلولد له بويى له خت
 له بويى الى الثلثين ولو خلف اختا له بويى واخنت او اخا لاب وجدا
 قيم المالك على همه للجد سهمان وللخت له بويى سهمان ونصف سهم
 وهو قدر مرضها والباقي لولد له بويى ونفهم من قوله الى المصنف انه
 قد سبق لها اقل من النصف كما لو خلف اختا له بويى واخا لاب وجدا
 للزوجة الربع والباقي على همه للجد سهمان والباقي با هذه للخت
 وهو دون النصف ولو خلف له بويى واخا او اخنت لاب
 وجدا للجد الميت والباقي للزوجة للاب وهو تمام مرضها ونفهم من قوله

الى المسلمين انه قد سقى اما اقل من الثلث كما لو صاف لغرض ما يورث اخيا
 ما ب وجد المال على خمسة الجديهما و الباقي للاخضى ما يورث
 وهو دون الثلثين قوله ثم يقع اى ثم الباقي بعد الفرض او الكل
 عند عدم الفرض ان لم يكن للميت ابن و لم يكن ابن وان سفل
 وما اب وما جد وان علا للاخ ما يورث ثم يقع لاب ثم ابن يقع ما يورث
 ثم ابن يقع لاب و الى هذا الترتيب اشار بقوله ثم سها كذا فان لم يكن
 اخ و لم يكن اخ فالباقي او الكل للعلم ما يورث ثم العلم لاب ثم ابن العلم
 ما يورث ثم ابن العلم لاب و اليه ثلاثه بقوله ثم سها وهكذا في علم لاب
 ان لم يكن علم و لم يكن علم فان لم يكن علم لاب فالباقي لعلم الجدة ثم لثمة على
 الترتيب المذكور و علم جرا و علم من الترتيب المذكور ان الجدة وان علا
 مقدم على ابن ابن يقع ما يورث القرب و كان منقوعه يقع جرة راسها
 وراء كسوة قوله ثم المعنى اى ثم ان لم يكن الميت عصبة من جهة
 النسب و كان عصفا فالباقي بعد الفروض و الكل عند عدمها العصبة
 من جهة الولاية وهو المعنى لما روى ان رجلا اى النبي صلى الله عليه
 وسلم رجل فقال اشترى و اعقبته فامر بماله فقال ان ترك عصبة
 فالعصبة اى و لم فالولاية و لم ففرق بين ان يكون المعنى رجلا
 او امرأة لقوله عليه السلام اما الولاية لمن لم يتق و لم يات له نكاح بالاصاق
 موجود منها فاستويا في ثلاث قوله ولو فوض اى ولو كان له اتفاق
 المعنى يوض على الحق كما لو قال لعبد است حر على الف فعمل
 العبد عتق في الحال و ثلث الف في خدمه و كان له الولاية عليه وهو
 كما لو قال لزوجته انت طالق على الف فقبله و كذا لو قال له كاسيك
 على الف في فميت ان لثمة فانت حر فاذلها و كذا لو قال لعتق منك
 نفسك بكذا فقال اسمرت او قال العبد عتق فعنى بكذا فقال عتق
 صح البيع و ثبت المال و عتق في الحال كما لو عتقه على مال قوله ثم
 عصبة اى ثم ان لم يكن المعنى جيا فالمراث لعصبة المعنى من النسب
 شرط ان يكون ممن يعصب نفسه دون من يعصب غيره صح
 مات عتق و لم يعقبه است و ثبت ان لم يكن للنسب عتق و كذا في يقع و لفظ

وذهب وذهب بل ما يورث النساء ما لو لم يورث المومن لعقبه او لعقبه من
 لعقبه او بقر الولاية المومن لعقبه و ببيان اخرى ما يورث المراه الا
 من معتقها او من منى الى معتقها بولاية او نسب و ذلك لمن الولاية
 اضعف من النسب المراهي و اذا راي النسب و رث للذكر دون
 النكح فان لم يقع و العلم برثوت دون اخواتهم فاذا لم يرث من النكح
 و العلم من المعنى اولى ان ما يورث قوله ان مات اى ان
 مات المعنى يوم موت العتق يعنى انما يرث من عصبات المعنى
 يكون عصبة له على هذا التقدير و هو ان يتقدم موت المعنى في اليوم
 الذي مات فيه العتق على من العتق من كان عصبة المعنى على هذا التقدير
 هو الذي يرث العتق و من لم يلو كان العتق مسلما و المعنى كان كافرا
 وله انسان مسلم و كافرا كان يرث العتق لان المسلم له الذي يكون
 عصبة للعتق يتقدم موته يوم موت العتق في دين العتق ولو كان
 العتق كافرا و المعنى مات مسلما ورثه انه الكافر لما قر قوله ما قر الجدة
 اى ترث العصبات في الولاية و كثر بينهم في النسب على ما قرصق مقدم الحق
 و ان انه على ابيه و جدته و اخيه ما يورث على لثمة له اى ان حد المعنى
 و اخاه او ابن لثمة اذا اضمعا تاخر الجدة عن يقع و ابن يقع لمن يقع ابن اى
 المعنى و الجدة او اواسه و النوة اقوى في العتق و الولاية تدور على محض العتق
 اذ ما يرث منه المراهي من كان اقوى عصوبة كان اولى و انما سافر في النسب
 بجماع الصواب على ان الجدة تسقط بالفق و انه قوله ثم معتق اى ان لم
 يكن الميت عصبة من النسب و لا معتق و لم احد من عصبات المعنى فخصيته
 معتق معتقه ثم عصبة معتق المعنى على ترتيب عصبات المعنى ثم معتق
 معتق المعنى و على هذا القياس و ما يرث معتق عصبة الميت الم معتق
 انه او معتق جده و سائر و كذا معتق عصبة المعنى الم معتق الى المعنى
 او جده قوله او معتق يسره الى استر سالك الدلالة و ذلك ان الولاية كما
 ثبت على العتق مباشرة لعناقه او بعقبه في ملكه كذلك ثبت على الولاية
 و اخفاء لمن النعمة على بصره نعمة على النزع و لم ير هذا ان يرث معتق ثمة
 و الجدة وان علا و كذلك معتق النكح و الجدة و ان علم و بل اولى لان الولاية قرصق

حبه وانه يساب الى الله بحتي وقوله من الرق احداياه دونه اثباتا
 الى ما شرط في استرسال الولاء وهو لغير ان احدهما ان يكون الرق
 قد سبق احد اباء الفرع المذكور ولا يكفي كون امة وادها محسوبة
 الرق من ابناء حتى اصلحت ولم يمس الرق احدا من ابائه وقد يعقب
 امة ما ثبت عليه الولاء لموالي تعلق من يساب الى الله وهو محقق
 لم يترك عليه فليكن الولاء مثله وايضا فان ابداه الله ببطر دوله الولاء
 لموالي تعلق كما ساق فدفع الحره اولى ان ينسب الولاء لهم وله فرق
 في ذلك من كون الله بنسب الحره بان يكون عربيا معلوم النسب
 ومن كونه ممن حكم حرته بناء على ظاهرا للدار او ان يصار في الناس الحره
 ولو كانت تعلق حرم اصله والله بمصداق الولاء عليه لموالي تعلق الله
 الثاني ان لا يكون الفرع المذكور من جهة الرق فمن سبق الرق احد
 ابائه ومته ايضا كان ولاؤه لمعقبه فان لم يكن فلعصاة محقة على امره
 فان لم يكونا ملتبس المالك والاولى عليه اولى اصوله فانه اعقب ببا شريه
 المباشرة اقوى قوله مقدم جهة الله اي من امة الرق ومن احد
 ابائه ثبت الولاء عليه لمعقب اصله كما مر ومقدم جهة الله على جهة تعلق
 من معقب الله اولى بنسب الولاء من معقب تعلق اذ الولاء للحم
 كلهم النسب والنسب الى الاباء دون العقبات وتصور ذلك في الآتي
 الرمز بان نرى الرق حرته لمة من زوجها وبولدها على ظن الحره فان
 الولد يكون حرا او في ظني الشبهة بان يطا الرق امة الغير على طريقتها
 زوجة الحره فاذا اعقب الله بولدها قدم معقب الله على معقب تعلق وكذا
 معقب الجد فان اعقب تعلق والله برفق ثبت الولاء لمعقب تعلق للمجد
 من اثبات الولاء من جهة تعلق فان مات والله برفق بعد ورثه
 معقب تعلق وان اعقب الله في حياته ابنى الولاء من معقب تعلق
 معقب الله برفق ذلك عن عمر عثمان وعلى وابي سعيد وزيد بن ثابت
 ولم يعرف لم يحلف والمعنى فيه ان ينسب الولاء لموالي تعلق كان
 لغيره عدم الولاء على الله فاذا اعقب وتثبت الولاء عليه زال الضرر
 فاجرى الولاء الى جهة تعلق ولومات الله برفق معقب الجد ابنى الولاء

من

من موالى تعلق الى موالى الجد ولوعقب الجد والله بحتي رقيق فلا يترك
 بل على ذلك كله قوله بحتي وله من غير اي جهة للاب ولا غير تعلق
 الى موالى تعلق والجد فذكر جهة تعلق للجد وان عله فالظاهر من
 هذا النص بان الضمير في غير تعلق وفي التعلية والمصباح ان قوله
 عنه احتراز عما لو اشترى للولاء باه ومعقب عليه تعلق بعد موت الولاء
 لمعقب تعلق فانه لا يجر ولا ينفذ اليه من معقب تعلق بل يستمر الولاء لمعقب
 تعلق اذ بعد ان ثبت للمعقب الولاء على نفسه وعلى هذا فالضمير
 في عنه يكون للمعقب نفسه للاب وذلك ان يقول الحكم في الصورة
 المذكورة كما ذكرناه لكن في استفاضة من هذا اللفظ وطرا سماع افان
 اللفظ المذكور جرح الولاء من جهة غير تعلق التي هي جهة الام قوله
 مقورا اي اذا اجر الولاء من جهة موالى تعلق الى موالى تعلق
 اسبق عليه حتى لو لم يتبع بعد ذلك من موالى تعلق احدهم بعد الولاء
 الى موالى تعلق لم يوطأح ولا هم بل يكون الميراث لبيت المال قوله واقرب
 اي ونقدم معقب ارب اصل من اصول من امة الرق مقدم
 معقب ابيه على معقب جد حتى لو سب الولاء لمعقب الجد لكون تعلق
 ردها ثم عقب تعلق بعد ذلك تقدم معقب تعلق قوله ثم ذكر اي ان
 لم يكن ارب تقدم معقب ذكر كل واحد من اصوله مقدم معقب ابيه
 على معقب تعلق ابيه ومعقب ابيه على معقب تعلق لمة وان سبق الرق
 احدهم دونه ودون ابويه فمعقب لمة امة او تعلق الولاء عليه لمعقب
 امة تعلق فان عقب يعرفك ابواه اجر الولاء من معقب امة تعلق الى
 معقب امة تعلق فان معقب بعد ذلك امة ابيه اجر من معقب امة تعلق
 الى معقب امة تعلق فان عقب بعد ذلك ابواه اجر من معقب امة تعلق
 الى معقب امة تعلق واسبق عليه وذلك بان جهة تعلق اقوى من جهة
 من تعلق الى تعلق وهذا انما قبل وفاه الولد الذي استمر عليه
 الولاء فاما اذا ثبت الولاء لموالي تعلق مات الولد احواله فان
 عقب تعلق بعد ذلك لم يكن لمعقبه استمر له بل تعلق بركة الموت
 ولم يكن له ولاه حنفيا وليس معنى تعلق حرار ابا من ان الولاء لم يكن

في جانب الاب بل يقطع من وقت عتق الاب من موالى لهم قول فلن
 فروع اشار الى ما يفرع على نوعي الولاية اعني ولأه المباشر وولاء
 السراية وله سريال ملوا سريال من واب اما ما عتق عليها ثم مات
 بهب بعد موت الاب وخلف النصف وحدها كان لها من تركه
 بهب غرضي وهو سبعة اثمان التركة نصفها بالغرضية ونصف الباقي
 وهو ربع التركة بالولاية على نصف ابها مباشر لانها معقبة نصفه بالتشري
 ونصف الربع الباقي بولاية سريال لانها مولاه اخوها سرار واخوها
 مولى بهب في النصف في مولاه مولى بهب في النصف فوردت
 ثلاث جهات جهة الغرضية وجهيتها ولأه على الترتيب وقد عطف المصنف
 على الضمير المستتر في قوله اسريال من غير تأكيد ولا فصل وذلك
 في العروة قوله ومن عتقه اي وللمنف الفروع المذكورة تركه مبيح
 بهب ان كان له عتق نصف وربع لانها من المحتق فان ثبت
 المحتق لم يرث ولكن لما النصف لانها معقبة نصف المحتق ونصف الباقي
 لموت ولأه السراية لها على نصف التركة باعنا في نصف ابه فو معقبة
 نصف الى محتق محتق هذا المحتق فكان لها الولاية من جهتين
 احدهما بعد الفرض ولو كان للاب المحتق عصبة من اخ او عم او اب
 عم قريب او بعد فمات المحتق له لانه عصبة من النسب وما شئ للبيت
 لانها معقبة المحتق بناخر عن عصبة المحتق قال الشيخ ابو علي ومعت
 بعض الناس بقول اخطأ في هذه المسئلة اربع ما عتق منهم راوها
 اربع وهي عصبة له بولاهها عليه قوله ولا يخ اى ولها من اخوها ايضا
 نصف وربع فلومات الاب أولا ثم مات التركة اي الذي سارك النسب
 في شئ بهب كان للنسب المذكور من تركه التركة نصف وربع النصف
 بالغرضية ونصف الباقي لان لها نصف ولأه سريال لانها نصف
 مسترمل نصف الولاية على اولادهم والربع الباقي في هذه الصورة
 والتي قبلها لست المال قوله وبأخت اى ولست فله اسريال
 لغت اما احدها واسريال لهم مع الغرضية اباما بل ما نصف بعق
 اسريال لاختان اتها معقبة لهما ثم ان التركة ركب احبها في شئ

الغرضية

بغرضي واعصاه فلا خيب الولاية على لهما ولهم والغرضية الولاية على
 مباشر وعلى الغرضي سرار لانها معقبة ابها فلكل واحد منهما نصف وربع
 كل واحد منهما فاذا ماتت الولاية الواصلة بعد موت الابوين فنصفها
 للباقي بالحق ونصف الباقي وهو الربع للغرضية لانه موقوف بنصف ابها
 والربع الباقي للهم لو كانت حصة لانها معقبة النصف للفرق فاذا كانت
 معقبة للغرضي لانها معقبة ما خذت الباقي نصف وهو الثلث
 ورجع الثلث الذي يوحقه المنة الى من له ولها وهو الغرضي ولهم ورجع
 للهم الى المحرم والمنة والمنة من ذلك الى الغرضي ولهم وهكذا بدور
 ولا ينقطع ولزلك حتى الدور وفيه خلاف قال ابن الملاو بجعل في المال
 لانه لم يكن صرفه بل بالنسب ولأه بالولاية وقال بعض الصحابة يسقط التهم
 الدار ونقسم المال على ما في التهم وهو سبعة حصة منها للنصف لهما فانه
 الغرضي وقال امام الهم ان لا يصح ما سجدت لفت بالنسب الى حساب
 الولاية بل حصها النصف المحتق لها بالنسب ثم يظفر في النصف للغرضي
 فما خذ نصف الغرضي ونصف للهم ولأه بغير الغرضي ثم نصف واحدة
 منها مرجع نصف الى الغرضي ونصف الى التهم ومنها الى الغرضي مسترخ
 ذلك ان الغرضي معقبة ما للفت الورثة لان له مثله للهم وما
 للهم بنصف من الغرضي فاذا جعل المال من الغرضي ومن لفت الباقي
 بالولاية واحتاج الى عده نصف ونصف لث واقلة منه فنصرف
 نصف السنة الى لفت بالنسب متى ثلث سهمان منها لا حصي وسهم للفت
 فله ما حصل لها من مال لفت المنة اربعة وسبعة وثلثاها والثلث للغرضي
 وهذا الذي قاله بهام اختار العارفي وباعه المصنف على ذلك وقال
 بعضهم في توجيهه ان لفت الباقي معقبة نصف معقبة نصف اصل لفت
 المنة وكان لها الولاية على ربعها والغرضي محتق نصف اصلها وكان للوكبر
 على نصفها مسمى للغرضي من النصف الباقي المحتق بالولاية ونصف
 ما سجدت لفت منه قوله ثم يرب المال اى عم الباقي بعد ما ذكر
 ان لم يكن لفت عصبة معلومة من النسب والولاية لفت المال عند اتمام
 حاله ولا يرد صنفه على احد من ذوي الغرضي لقوله تعالى ان امرؤ هالك

ولذلك اخت فلما يصف ما ترك وهو ثبات لم يكن لها ولد جعل
الكل حيث جعل لها البصف ولو قلنا بالثبوت لودث الكل كما برئت
منه فلم يبق منها مرق وقد قال صلى الله عليه وسلم فما انت الراغب
فلا ولي عصبه ومثل هذا الميت الذي له عصبه له ظاهر عصبته المسلمون الا
مري انهم يطولون عنه الدية ولا يورث ذووهم نظام ايضا عند انظام حال
ست الملك لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال سألت الله عن ميراث العبد
والخاتمة فنادى صريحا ان لم يرث لما قوله ثم يرد اي فان لم يكن
المسلمين ست ماك اولم سظم لهم بان لم يكن للناس امام اولم يحيى للامامة
رقة الباقي على ذوى العروضة فان لم يكن للميت ذو فرض ورثة ذو الرعم
لمن الملك مصروف اليهم او الى ست الملك بالاجماع فاذا بعد
احدهما بعين القدر وهذا الوجه افق الكابر المتأخرين وان كان اظهر
الوجهين عند الشرح الى طامد وصاحب المذهب انه لم يرده ولم يورث
ذو الرعم ويقال صاحب الحادي الكبير الوجه الاول عن مذهب الشافعي
قال وفلاط الشخ ابو طامد في مخالفته وانما مذهب الشافعي منهم اذا
استقام ست الملك فان قلنا لم يرث ذو الرعم اولم يكن للميت
ذو فرض ولم ذو رعم وكان ملك في يد من كان في البلد فاض
شرائط العضاء ما ذون في المصروف في ملك المصالح دفع اليه لغيره
فيها وان لم يكن قاض اولم يكن شرائط حرفة من سقم الى المصالح
وان كان قاض شرائط غير ما ذون له في المصروف في ملك المصالح
فهل يدفعه للمعسر الله ام بغيره نعم لم يوقف الى ان يظهر ست الملك
ومن يقوم بشوطه فيه ثلثه اوجه هكذا اورد النواوي الاختلاف فيه ثم قال
الثالث ضعيف ولا يان حسان واصحابها وهو قال ولو ملح محتر
بينهما لكان حسان بل هو عندك ارجح وعلى الثاني وقوف مساجد
القرى بصرفها صلى العرب في غارة المسجد وعصائمه وان لم يكن في يد
امن دفع اليه لغيره وقيل بل يوقف الى ان يظهر ست الملك ومن
يقوم بشرطه واذا قلنا بالمصروف الى ذوى نظام لم يحصر به الفقهاء منهم
بل مصروف الى جميعهم ثم يوارث او ثنى مصلحتي قال الراغب في اسمها باخر

المذهب

المذهب انه على سبيل المصلحة قال وهذا ما اختار القاضي الرواوي
وذكر انه مصروف اليهم ان كانوا تحت جيت او الى غيرهم من انواع المصالح
فان صف على الملك من فاكم الزمان صرف الى مصلح بقول مفتي
الملك قال النواوي الصحيح الذي عليه جمهور من قال صاحبنا يورث
ذوى نظام انه مصروف الى جميعهم على سبيل الميراث على مصلح رافق
ان شاء الله تعالى طامد قال السج عزالدين ابن الملك في قولهم الصوري
اذا جاد الملوكة في ملك المصالح وطعمه له يعرف المصارف مقدما
ومؤخرها اخره وصرفه في اولى مصارفه فاوطلاها كما يفعل نظام المال
وهو ما جود بذلك والظاهر هو جوبه قال واذا احدث للفقهاء بغيرها
وصرفت الى من يحقها او احبب معها وصرفت الى من لا يحقها
وجب ضمانها على صارفها واحدها سواء علما او جهلا فان مات احد
قبل اداء ما عليه لم يقد عصبه وطامد في مرض موته ولم ما اوصي به من
التمهات ولم يقد صرف ورثة في ركة حتى يفضي اليه من ذلك
وصرف الى مصلحة فان اذن نظام العدل لمصرفه الى مصلحة يرى
نصف نظام قوله لا يوصي اي لم يرده على الزوج ولم على الزوجة
اذا لم يرده لما قوله بسببها اي رقة الباقي على ذوى العروضة من
دورهم فان لم يكن من رقة عليه من ذوى العروضة المصنف واحد
وان كان شخصا واحدا دفع اليه مرضه والباقي بالية وان كانوا
باجد والباقي منهم بالسوء وان اجتمع صنفان او اكثر فالباقي بعد
العروض رقة عليهم منهم سهاهم فان مات عن زوج ونس وام فالملك
من ابي عشر سديها وهو اثنان مرض منهم ووصفها وهو ست مرض الميت
وربها وهو ثلثه فرض الزوج سقى سهم لم يرده منه شئ على الزوج
ورقة على سهم والنف سببه مرضها مثله اربعة للنس وربعة للهم
ولم يكن الا سهم والنف كانت ثلثه ارباع التركة للنس وربها للهم
ولم يكن الا النسب فالجمع لها بالعرض والره قوله ثم ذو الرعم
اي ان لم يكن للميت عصبه ولم احد من ذوى العروضة سرق عليهم
ورث ذو الرعم اي ان لم يكن للميت عصبه ولم احد من على مرمكون

عنونه الجد ام لاهب عنونه الجد اب لاهب واولادهم عنونه الجد
لم تلتق ولها معا وعماها عنونه الجد اب لاهب وقد ظهر ما ذكر من صنف ان
ذوي لاهب وان كثروا يرجعون الى من شئ الى الميت وهم اولاد البنات
واولاد بناتهن والى من شئ الى الميت وهم لاهب الساطون والجدات
الساطات والى من شئ الى ابوي الميت وهم اولاد لاهبات وبنات لاهبات
شئ الى اجدادهم وبناتهم وهم العيون والحوال وتربهم عند الاجتماع على مذهب الميراث
ان ينزل كل منهم منزلة الميراث الذي يدعي به ثم ينظر في الورثة لو قدر انهم
فان كانوا يرون وراثته للميت بهم وان كان يحجب بعضهم بعضا حتى الحكم
كذلك في ذوي لاهب الميراث وهذا مستفاد من قول المصنف كانه منهم
قوله والميت يحجب به اشارة الى الحجب وهو باب من ابواب الفرائض
واللهما مستعمل لفظ الحجب في ذوي الفروض واما العصبية فيعتبر
بالترتيب عن تقدمهم واعلم ان الحجب نوعان حجب بعصان كحجب الزوج
من النصف الى الربع بالولد وحجب حيوان كحجب الجد بالعم ونفسه الورثة
الى من لا متوسط بينه وبين الميت عزم كما لنوعين واهل بيوت واولاد
العصبية فلا يحجب غيرهم والى من متوسط وهو الميراث بقول المصنف
والميت بغرائه وكل من يدعي بغريم الى الميت يحجب بذلك الغريم
حجب حيوان كما بينت ان يحجب بالابن الذي ابوه وقد علم ذلك مما
سبق في ترتيب العصبية ولا ينبغي هذه القاعدة الكلمة المولود لاهب
لهم ولفظت فانهم يدعون بالعم ولا يحجبون بها قوله والجدات
معطوف على قوله والميت وفي الكلام حذف دل عليه ما تقدم اي الجدات
مطلقا يحجب بالعم سواء كن من جهة او من جهة لاهب كما يحجب بالاهب
كل من يرث بالابوة قال العلماء كان الجدات يرث السديس الذي حقه
نصف فاداه فله ثلثي ابن وقد علم من قوله والميت بغريم ان اب
يحجب كل حقه من جهة لاهب تلك بعصية فلا يرث معه كالجدة وان لاهب ايضا
فانها يترك بولدها فلا يشترك في الميراث كما تقدم مع لاهب وكذلك كل من يحجب
ام نفسه وابائه ولا يحجب ام من هو وبنه وبنه ولا يحجبون الجدات
نعم قربة كان او بعدة بالجمع قوله والبعدى اي ويحجب الجد البعدى

اب

الاهب كما لم يلب بالجد القريب لم كما لم يلب لاهب بالعم بخلاف العكس
اغنى ان البعدى لم كما لم يلب لاهب بالعم بخلاف العكس كما لم يلب لاهب
اب الم يحجب بالاهب فاولي ان لا يحجب بامه المدللة به اما ان البعدى
من كل جهة يحجب بالعم من تلك الجهة فقد علم ذلك مما مر قوله وب
لان اي ويحجب بن ابين بالابن وان لم يكن اباهما فاما حجبها بابها
فقد علم مما مر وكذلك يحجب سنن من اولاد الصلب اما ان يكون حجبها
او اسفل منها ذكر بعصيتها على ما سبق وكذا ما بين ان الامن يحجب
بامن الامن وسقوطن ايضا اذا استكمل سات الامن السديس اما
ان يكون معين او اسفل منهن من بعصية قوله وولد الاصل
يدخل فيه لاهب ولفظت لاهب ولام واهم والعم كذلك واضح يحجب
لاخ لاهب بالابن وانه بالجمع واد احم لاهب لاهب بالابن بالكلية
المذكورين فاولي ان يحجب بهم لاهب والعم ويحجب في الحجب بهم
حكما حكم الاخ من طريق المولى قوله وولد لاهب شئ الى ان ولد
لاهب يعني الاخ او لاهب لاهب كما يحجب بالكلية المذكورين لاهب في قوله
وولد الاصل فانه يحجب ايضا براح وهو عصبية لم يورث يعني اخا واخا
لاهب اذ اكانتها معبان بعصيتها واستدل لعدم لاهب لم يورث
على لاهب بما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لعنان بن ابي ابيهم يوارثون دون بني العلات يرث الرجل
ابوه لاهب واهه دون لاهب لاهب والمذكور في آخر هذا الحديث بعصية
المذكور في قوله لاهب ولفظت اي يحجب لاهب بالمرحمة المذكورين لاهب
في قوله وولد لاهب وفي قوله وولد لاهب ويحجب ايضا باخس فصاعدا
لم يورث ضرورة سقوطها باستكمال السديس اما ان بعصيتها اخوها
مكون لما الفاضل عن السديس المذكورين حفظ الامن قوله
ولاهب لاهب ولفظت لاهب الجد والفرع من لاهب والبنات
واش لاهب وبنته واذل يحجبوا بالجد لاهب اولي على انه علم ذلك
من قوله وولد لاهب الى غير واستدل لذلك بقوله تعالى وان كان
رجل يموت كلاك اوله وله لاهب اوله لاهب ولفظت لاهب وان المراد بالاح

او اخب من تلم وقوله يورث كلاله مفسران يرثه غير الوالد والولد
 ثم مل الكلاله اسم للميت وصل للوارث غير الوالد والولد وعين
 الرهرى وقوله عليهما بعدا فدللت الامة على ان ارث الكلاله عند
 عدم الوالد والولد قوله وشرط اي وشرط حب الشخص غير
 ان يكون الحاج وارثا من يرث لرق او غيره من موانع الارث
 لما يحب غير لما يحب حران وما يحب بصان اما حب الحران فالاجماع
 واما حب البصان فالعقاس عليه فلو مات عن ابن رقيق واخ
 وزوجه خزن ورث تفرخ ولم ينفص فرض الزوج ومن لم يرث لم
 لموانع من موانع الارث بل لتقديم غيره عليه فمدح غير حجب النقصا
 على ما سذكر ولما كان قول المصنف وشرط الحب الارث بعضي
 ان من لم يرث لما يحب سنا من نوعي الحب سواء كان عدم ارثه
 لما له او لعدم عليه وكان بعض من لم يرث لعدم غير عليه قد يحجب
 احد نوعي الحب احتاج الى اخراج ذلك عن معنى قوله وشرط
 الحب الارث فاخرج بقوله لما في ائوين الى لغم وفيه صور اصدما
 اوان واخوان لم يورث او لم يورث فلا يلزم السدس لوجود المخوف والبق
 للاب لسقوطهما به مرجع فائدة حجبها اليه وكذلك نصان او لغير
 وللصنف الثاني جد ولتم وولدت له وحكمها حكم الصور الساتفة ان
 ولدي لهم سقطان بالجد وقد حجبها من الثلث الى السدس
 الثالث جد ولتم وولد لهم وولد لم يورث او لم يورث للهم السدس لوجود
 الاخوين المحلفين مع سقوط احداهما بالجد الرابعة المعاقبة كدواخ
 لم يورث واخ لم يورث بعض تفرخ نصيب الجد وما اخذ سنا كما مر
 لسقوطه بالخ لم يورث قوله فلام تفرخ اي اذا كان الارث شرطا
 للحب فلام تفرخ مع حب واقه السدس لما نصبه لان لم يورث
 مع حب فلا يحب لم تفرخ من السدس الى نصفه ولما تقاس على الاخوة
 لم يورث حب حب تفرخ لما في المعادة واخذ نصيبه فلا يورث
 محبا تفرخ الى نصف السدس ورجع فائدة حجبها الى الاب لان
 الجد يرث بالعرضه فلا ينافي جهة استحقاق حب وهي العصبية

كل منهما يرث بالعصبية فامكن رة الفائدة اليه وكذلك تفرخ لم يحبه
 الجد واذا كان معها اخ لم يورث استوى هو والجد في المقاسمة
 وما يرجع الى الجد نصيب تفرخ لم يورث لاختلاف جهة ارثها في العصبية
 والعرضية خلاف تفرخ لم يورث مع تفرخ لما في المعاقبة فان جهة
 ارثها متحدة في العصبية قوله ويرث اي ويرث شخص بفرض
 وعصبية ان وطدت فيه الجهتان كان من ثم هو اخ لم يورث فانه يرث العبد
 بالعرضه لكونه ابا له والباقي بالعصبية وكرواح هو معق او ابن
 عم فله النصف بالزوجية والباقي بالعصبية وكما لا بد مع الميت على ما
 مر وفي ابني عم احدهما اخ لم يورث ان امكن اليرث ما هو لهم لفقد
 الحاج والنص انه يورث بها فاحد الذي هو اخ لم يورث السدس الاخوة
 والباقي منها بالعصبية ونقص فيما اذا خلف ابني عم المعق واحدهما
 اخو المعق لم يورث ان جميع المال للذي يورث المعق لانه والاصح
 بغير النص والفرق ان تفرخ من تفرخ من النسب فامكن
 ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لم يورثا في العصبية وفي
 الولاء لم يرث بالعرضية ويرجع عصبية من يدك يورث تفرخ فلام ذلك
 كما ان الاخ لم يورث لما لم يورثا بغيره تفرخ في الولاء سائر حجب
 بها عصبية حتى لعدم على تفرخ لما ومعنى هذا التحليل ان
 ان الهم الذي هو اخ لم يورث ان منع فرضه في النسب بان كانت
 معها فلام على تفرخ وهو اقوى الوجهين عند الشيخ اي على
 ومن احاط ابن الحداد واصلح عليه نص الشافعي في صورة الولاء
 لكن اظهرهما على ما يعلمه الرافعي انه لم يقدم عليه بل للنسب النصف
 والباقي بينهما بالنسبة فتابعه المصنف في ذلك وقال ولم يقدم
 على ان من آخر ان منع فرضه وفي الولاء تقدم قوله ومن فرض
 له ويرث شخص واحد من فرضين اجتماعا فيه باحدهما ولم يرث
 بها لانهما فراسان يورث بكل منهما فرض عند الله فراد فاذا اجتمعا
 لم يورث بها الاضمان كما لا يخفى لم يورث بالفراسين معا في مال
 فاقرا انما من نحو ان عم هو اخ لم يورث بالجهتين بل من جهة الارث

فيه فرض والآخرى عصبية واحتماها معهود كما في حق الحب مع
الميت سم المهر من اجتماع العرض المذكورين ما يمنع شترغا
مباشرة سبب اجتماعهما كما تم بي اخذ وتعد ذلك في انكح المحرم
المسكين لتكاح المحارم ورتما اسلموا بعد ذلك او توافعوا السناؤد
سعى نكحها فيما بين المسلمين غلطاً وشبهه واذ لم يورث بها جميعاً
فبورث باقوليها ويعرف القوي بامور احدها ان يحجب احدهما الكفر
كسب مي لغب لم وذلك بان القوي يطأه قتله سباً لخته
لم ولنه فالاخوة محرم بالنسب ميرث بالسوم والثاني ان لم يحجب
اصلاً بخلاف القوي كما مي لخت لم وصورة ان يطأه قتله سباً لخته
في امه ولخته لم ميرث بالجموعة لم بالاخوة لم لانهم لم يحجب اصلاً
بخلاف لخته و الثالث ان يكون حجب احدهما اقل من حجب الآخر
كام لم مي لخت لم وصورة ان يطأه قتله سباً لخته فطأها
ولد ولداً فالولي ام لم هذا الولد ولخته لم ميرث بالجدوة دون
الاخوة لان لم لم يحجبها الا لخم ولخته يحجبها كما سبق فان
حجب العرض الذي حجب اقل ميرث بالفرص للفر كالموت الولد
في هذه الصورة وخلف امه ولم امه التي هي لخته لم به احزب امه
الثلث ولم لقمه النصف بالاخوة لان جدودها سقطت بالهم قوله
ولم يورث اي ولا يورث القابل من معهود لما روى عن ابي هريرة انه
صلى الله عليه وسلم قال القاتل لم يورث ولانه لو ورث لم يورث
الميرث ان تقار مورثه فاصب الحاك حرمانه وسد الباب للتمتع
ونعم من اطلاق المصنف انه لم يفرق بين العمد والخطا مباشرة
او سبها كما لو نصب حجراً في الطريق معوثته ولم من ان يقصد
بالسب مصلحة الميعول كضرب الهب والمعلم والزوج للثاوب
وسقن الصبي دوا وبط جرمه فادعى الى الهلاك او لم يقصد في
من ان يصدد من مكلف او غير مكلف ولم من القتل المضمون نقصاً
او قتل او كفارة وغير المضمون سواء كان سبها مقصوداً او سبوح
مركه كقتل العام مورثه هذا بالرجم او المحارب او سبوح كالقتل قصاصاً

او كان عروصاً مقصوداً كقتل الصائل والباقي فان المقصود
الدفع والرد الى الطاعة لم القتل لمقصوداً ولم من القتل مكرهاً
ومحاراً عملاً باطلاق الاحصاء قوله ومخالفة الاسلام اي ولا
يرث مخالف الاسلام من حاله فيه لما روى عن اسامة بن زيد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يورث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
ولم يفرق بين القريب والمعي قال السج ابو محمد والفرق بين الميراث
والنكاح نوع سريقت ام فخص من لم احرازه للقتل وهم اهل الكتاب
ونعم من قوله مخالف الاسلام ان الكفار سوارثون على اختلاف
ادانهم ميرث اليهودي النصراني والمصري واليهودي المجوسي
والمجوسي الوثني وبالعكس في الجميع لان الكفر كله ملة واحدة بمعنى انهم
على اختلاف فرقهم يحرمهم اعظم الامور وهو الكفر بالاستعانة بحول
احصائهم كما خلا في المذهب في ملة واحدة من ذلك قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال ومن قال
بهذا امر قوله علياً لله لم يورث اهل ملتين سقى على تهليلهم
والكفر وبه ان روى في بعض الروايات لم يورث اهل ملتين
لم يورث المسلم الكافر فجعل الثاني سائلاً لا ولي قوله والعهد اي مخالفة
العهد يعني لم يورث مخالف العهد من حاله فيه وما ذكرنا من جريان
الوادث من كافرين ولو من ملتين فيما اذا كانا دسيس او حربين
سواء كانا مسقي الدار او محلفيها كالروم والهند اما اذا كان
احدهما ذمياً والآخر حرّاً فلا يورثان لم يقطع الموالاة بينهما والمعا
والمستامن كالذقي لانهما جميعاً معصومان بالعهد ولهما في هذا
يجري الوادث من المعاهد والمعاهد ولم يجري من المعاهد والميراث
لم يورث يورث ذمي اربعة من الناس احدهم مثله والثاني نصراني
دمي والثالث يهودي معاهد والرابع يهودي حرّيت ورتوبه
المخبر قوله وميراث البعض اي ولم يورث حر البعض احد من اقارب
وغريمه لانه لو ورث لكان بعض المالك لملك الباقي وهو اجنبي
عن الميت واذا مات من بعضه فخرج ما ملكه ببعضه الحق يورث عنه

لانه ملك تام علمه فاشبه الحر والمشي للتعبد من ذلك نعم له ما كسبه
 بعضه الرقيق لا غير وقول المصنف جميع ملك محرز به عن الفقه
 الصابر الى ان ما ملك بعضه الحر سقط على ملك الباقي في
 الورثه بعدد ما فيه من الرق والحرية لمن سبب الميراث الموت والحي
 حل جميع بدينه وينقسم الى الرق والحرية منقسم ما خلفه قوله وللمرث
 اي والمرث الميرث احد او ميرثه احد لمسلم ولم يرثه وما كان فراصلحت
 بل ما له في بيت المال سواء ما اكتسبه في الاسلام وما اكتسبه بعد
 التوبة لم يطلق قوله لم يرث المسلم الكافر وما الكافر المسلم الزندوقي
 الذي يحفى الكفر ويظهره سلمه كالميرث في كونه لم يرث ولم يرث وكذا
 الرقيق لم يرث لانه لو ورث لكان الملك للسيد والسيد اجنبي عن بيت
 فلا يمكن ميرثه منه ولم يرث اذ لم يكن له وان قلنا انه يمكن تملك السيد
 فهو ملك غير مسير يعود الى السيد اذ ازال الملك عن نفسه كما اذا
 باعه واستوى في ذلك العتق والميت ولعم الولد وكذا المكاتب تملك
 والميت اي لم يرث الميت باللعان والملاعن وما الملاء عن منه كان اللعان
 يقطع النسب فيقطع التوارث بينهما وينقطع ايضا بين الولد وبين كل من
 يملك بالملاعن كانه واته واولاده ولم يرث ولد الزنا ايضا من
 الزاني وما الزاني منه قوله من تمن تعلق بميتي الميتي وولد
 الزنا وهو ميتي بعد الميتي في قوله والميتي وكان اسما ميتا لا ميتا
 اي ولم يرث الميتي وولد الزنا من احد الميرثين فانها يرثان معهما
 وامهما بينهما وكذلك ميرث الحقوق والمفولات وتلقم ويرثونه لقبوت النسب
 من جهة الام بخلاف اخوة والمفولات للاب ولفظ المفوتة في قوله واخواتها
 تضم البنات والعمات وشبهه الوار وهو مصدق بصحة الحقوق والمفولات
 مصدق الوارث في المسائل قوله ومن جهراي ومن جهراي باخر
 مودة عن ميرث غير ميرثه كالومات اسان من يجرى الوارث بينهما
 يجرى عرق او عرق ادم او في بلاد غريبة او خلا ميعولان في
 ميرثه وجهراي باخر ميرث احداهما عن الآخر ومصدق في مثله خمس صور
 كما في الجمعتين والنكاحين احداهما ان يعلم ميرث ميرث احداهما وتعلم

٢٢٦

عن المساق وتعلم المساق وحكمها ظاهرا لانه ان يعلم السبق
 فميرث المساق ثم يلمس متوقف الميراث حتى يبين او يصطح
 ويربها لمن الميراث غير ما يوس منه المالكه ان يعلم السبق وما
 يعلم عن المساق الرابعة ان يعلم وقوع الموتى معا الخاصة ان
 لم يعلم السبق وما الميرث وفي هذه الصور الدلائل لم يرث اصلهما من الكفر
 بل جعل ما كل واحد منهما الورثه الباقي ويجوز تلفظ كان لم يكن لمن
 ميرث اصلهما من التلف فقط حكم وميرث كل منهما من التلف خطا لهما
 ان ما با معا بعد ورث ميرث ميرث وان ربا في الموت فقد ورث
 من يقدم موه من باخر قوله وقسم اعلم ان الميعود الذي انقطع
 خسر وجهه حاكم لما في سفر او حضرا وفي مال او عند انكسار نفسه
 او غير ذلك اذا كان له مال حاضر لم يقسم ما له من ورثه ما لم يشق ميرثه فقام
 عنه علمه او حكم حاكم به بعد مضي مدة يعلم او غلب على الظن ان مثله
 لم يمتش اكثر منها ثم ان قسم ما بالقاضي يقسم ميرثه ميرث الحكم بالموت وان
 ارادت الورثه لا تقسم بانفسهم فلا بد من حكم حاكم ميرثه في محل لا جهراي
 ويقسم ما على ورثه الموجودين عند حكم الحاكم عند يجوز نكاح زوجته
 ايضا والمنع على الحرير مخصوص بما في هذه الحالة قوله وقوله
 اي وقبل الحكم ميرث المفقوه ان مات له ميرث حاضر نظر ان لم يكن
 الميرث المفقوه بوقوعنا الى ان يبين انه كان حيا عند ميرث الحاضر
 او ميتا وان كان له ميرث بوقوعنا في ميرث المفقوه واحدا في حق
 كل من الحاضرين باسوة الميرث والميرثان بقوله بعد ما يراي
 الميرث فانه سأل جميع المسائل التي قبله الى مثله المفقوه وعلى هذا
 من سقط المفقوه لم يعل شيئا الى ان يبين حاكم ومن سقط حق حاكم
 بعد في حق حياته ومن سقط ميرثه بعد في حق ميرثه ومن لم
 يحلف نصبه حياته وميرثه يعطى نصبه الميرثه زوج مفقوه واخا
 لم يرث وع حاضران فان كان حيا فلا خير اربعة ميرثه ولم
 يبق للميرث وان كان حيا فلما اسان ميرثه والباقي للميرث ميرثه
 حيا لم يرث مفقوه واخر لم يبين وجه حاضران كان حيا حيا ميرثه

واللهما الملبان والذهني ومن دفع الى الولدين الملبان بالنز
ويوقف الباقي من الحثي والعلم زوج ولم ولد اب حثي للزوج
النصف عابلا لمن المسألة على قدره فونه يعول الى ثمانية وللأم
الثالث عابلا ويدفع الى الحثي السدس التام من المال وظهور ان قوله
اسود للقول متعلق بجمع ما يقتضيه من عند قوله وقف الى آخره
واصل المسألة اشار الى تصحيح المسائل واعلم ان مراد الفرضين
باصل المسألة عدولهم سواء لمحضوا ذكورا او اناثا كنسوة لهيقن رفق
ملوكا امث على التساوي او اضلوا ذكورا واناثا لكن في صورة
المخيلاط انما يعتبر عدولهم بعد فرض كل ذكر اسن وان كانوا اصحاب
فروض او بعضهم فاصول مسائل الفروض سبعة وهي اسان وثلاثة
واربعة وستة وثمانية ولشاعش واربعة وعشرون وذلك لان الفرض
المعزوف في كتاب الله تعالى ستة النصف ونصف ونصف نصف
اعني الربع والثلث والثلثان ونصفها ونصفها اعني الثلث
والسدس وان سبب ذلك الترتيب ضعفه وضعفه والثلث والثلثان
وضعه وضعفه وضعفه وضعفه وهذه كلها كسور مضاف الى الترتيب فان
لم يوجد في المسألة الفرض واحد منها فاصل المسألة هو مخرج ذلك
الفرض وقول المصنف ومخرج الفرض معطوف على قوله عدولهم اي اصار
المسألة مخرج الفرض عند وجه فرض واحد فيها وقوله عدد واحد
هو نفس مخرج الفرض بانه عدد واحد ذلك العدد هو الفرض المفروض
كالاسن مخرج النصف من الواحد من الاسن نصف الاسن ^{الثلث}
مخرج الثلث من الواحد منها ملها وعلى هذا القياس ان الملبان
من علم الفروض والنسب كسرواخذ ملهما كسران مل وملك مخرجهما
مخرج كل منهما قوله ان كان اي ان كان الفرض يعني
ان وجد الفرض في المسألة فاصل المسألة مخرج الفرض على ما
قوله والمخرج المكثر اشارة الى ما وجد في المسألة فرضان او
منظوران كانا من مخرج واحد كنصف ونصف في زوج ومن مثالا
فاصل المسألة هو ذلك المخرج كما في الفرض الواحد ولذلك لم يذكر المصنف

وان

وان كانا مختلفي المخرج فان كانا متداخلين بان كان المكثر منهما
نفي باسقاط ^{الثلث} قل منه مرة بعد اخرى فاصل المسألة هو المخرج ^{الثلث}
كسدس وثلاث في لم وولد بها فان مخرج السدس ستة ومخرج
الثلاث ثلث والستة نفي باسقاط الثلث منها مرتين فيكون الستة هي
اصل المسألة والى ذلك اشار المصنف بقوله والمخرج لاكثر وهو مخرج
ايضا على قوله عدولهم اي واصل المسألة المخرج المكثران في ^{الثلث} قل
وقوله او الباقي عطف على الضمير المستتر في اي او في بعد
الفرض في مسأله ثلث الباقي باسقاط ^{الثلث} قل وان كان المكثر نفي
باسقاط ^{الثلث} قل فان اصار المسألة يكون هو ^{الثلث} اكثر وذلك في مسأله
زوج واثنتين فان مخرج فرض الزوج اربعة ومخرج الثلث ثلث ^{الثلث}
لنفي باسقاط الثلث ولكن الباقي من اربعة بعد فرض الزوج
نفي باسقاط الثلث فيكون اكثر العدول ايضا هو اصار المسألة
وهذا تكلف من المصنف في اعراج هذه المسألة في ضابط المتكلم
قوله واما اي وان لم ينف ^{الثلث} اكثر باسقاط ^{الثلث} قل منه فان كانا
مواضعين بان يساويان بالانتهاء الى عدد بعد اسقاط ^{الثلث} قل وذلك
العدد لابد ان يكون مخرج شئ من التفرع المدخلة تساوي العدول
بعد الاسقاط بالانتهاء الى مخرج كما اربعة والستة فانها متوافقة
بالنصف لانها بعد اسقاط ^{الثلث} قل ^{الثلث} اكثر يساويان بالانتهاء الى
اسن ولان مخرج النصف فاصل المسألة فيها هو الحاصل من
ضرب احدهما في نصف الآخر وذلك اساعش وكذا غير من صور
التوافق كثمانه واثني عشر فانها متوافقت بالربع فيكون اصار المسألة
فيها هو الحاصل من ضرب احدهما في ربع الآخر وذلك اربعة عشر
وعلى هذا القياس غير واليه ^{الثلث} اشار بقوله والاقوال الحاصل اي
وان لم ينف ^{الثلث} اكثر ^{الثلث} قل فاصل المسألة هو الحاصل من ضرب احدهما
في وفق الآخر وقوله حسان لقوله وفي ^{الثلث} قل اي وفق جزء كالنصف
وغنى تساوي العدد ان مخرج ^{الثلث} قل وفي ^{الثلث} قل اي اصار المسألة
من ضرب احدهما في كل التفرع لم يساوي بعد اسقاط ^{الثلث} قل منه

بعضه بل ساويا واحد كالثلة والاربعه للثلث والربع وسيمان للثلاثين
فاصل المثلث فيها هو الحاصل من ضرب احدى اقسامها وهو اثناعشر
وقد يلخص مما ذكرنا ان كل عدد من اقسام ثلاث او عددا خلا او متواليا
او متباينان قوله وان زادت اى وان زادت اجزا الفروض على
اجزاء حتى جعلها اصل المثلث اى رجع الى اجزاء الفروض ليدخل البعض
على كل واحد من ذوى الفروض بعد فرضه لمن كل واحد منهم
بأحد فرضه عند ما يفرق بقائه فاذا ضاق المال عن الوفاء بفروضهم
وجب ان ينقسموا على قدر حقوقهم كما صواب الدين والوصايا
ودليل العول انفاق الصواب عليه في زمان عمر رضى الله عنه حين كان
امراة على عهد عن زوج ولحقين وكانت اول فرضه عالت في
المسألة جمع الصواب وقال ام فرض للسؤال للزوج المصنف وللحقين
المسلمين فان بدأت بالزوج لم يبق الا خمس حقها وان بدأت
بالحقين لم يبق للزوج حقه فاشترى على فاشترى عليه العباس
بالعول وقال ارادت لو كانت رجل وزرلته ورايه ورجل عليه
ثله وللحقين اربعة المسألة جعل المال سبعة اجزاء فاحد الصواب
رضي الله عنهم بقوله فيه ثم اظهر ان العباس الخلاف فيه بعد ذلك
قوله فاكتم الى الحق لعلم ان لا عدله السبعة التي هي اصول
المسايل منها ثمانية وهو الذي اذا جمعت اجزاء الصحة كانت مثله
وناقص وهو الذي اجزاء كانت اقل منه وزايد هو الذي اذا
جمعت اجزاء كانت اكثر منه فاكتم عددها ثمانية لها السدس والثلث
والنصف وجميعها ستة بلا زياد ولا نقصان وثلاثون والثلة والاربعه
ناقصة اذ ليس ثلثين جزء صحيح اى النصف وهو واحد وليس الثلث
اى الثلث وهو واحد وليس الاربعه اى الربع والنصف وبما ثله وليس للثمانية
اى الثمن والربع والنصف وجميعها سبعة فاجزاء هذه لا عدله
اقل منها وثلاث عشرة وثلاثة عشر والاربعه والثلثون رايدان لان
المول له الربع والسادس والثلث والنصف والمجموع عشرين والثاني

له السدس والربع والثلث والنصف والمجموع ثلثون وثلثون اذا
عرف ذلك فاعلم ان الناقص من هذه لا عدله لم يدخله العول
والثام والزايد هو السنة وصعفها وصعف صغفها بدخولها العول
اما السنة فعول اربع عوالت على التوالي بعول سدسها الى
كزوج واخمس ثلث وسثلثها الثمانية لهو ثلث ولم وصعفها الى ثلث
كزوج واخمين ثلث ولحقين ثلث وسثلثها الى عشرة لهو ثلث واثم
واما المينا عشر فعول ثلث عوالت بالافراد نصف سدسها الى
ثله عشر كزوج ولم ولحقين ثلث ويربها الى خمسة عشر كزوج ولحقين
ثلث ولحقين ثلث ويربها وسدسها الى سبعة عشر كزوج ولحقين
ومن صور العول الى سبعة عشر مسئلة لا رامر وهي ثلث زوجات
وجذاتان واربع لغيرات ثلث وثمان اخوات ثلث وهي سبع عشر لمرأة
متساوية لا نصيبا واما الاربعه والعشرون فعول عول واحد منها
الى سبعة عشر كزوجة وثلاثين وابوين وستي هذه المسألة حنيفة
سل عنها على رضى الله عنه وهو على المنبر فقال على المرحاك
صاريتها تعا قوله وثمة الى الحق لعلم ان الورثة ان كانوا اقل
عصبات فامر القسمة واضمح وان كانوا اصحاب فروض او بعضهم
وعرف اصل المسألة وعولها ان كانت عايلة فانظر في المسألة واصلها
فان انقسمت عليه كزوج وثله ثلثين فلا حاجة الى الضرب وان لم
ينقسم فاما ان يقع الكسر على صنف واحد او اكثر فان وقع على
صنف واحد فانظر الى سهامهم وعددهم ان كانوا متباينين
فاضرب عددهم في اصل المسألة بعولها ان كان عالم وان
كانا متوافيين فاضرب جزء الوقف من عددهم في اصل المسألة
بعولها فمالغ الضرب فصح منه المسألة حاسب الميسر زوج وغاز
اصل المسألة اثنتان للزوج واحد لغيره واحد للزوجين اربعة عليها
ونما توافق مضررب عددهم في اصل المسألة ملغ اربعة منها صح
وعشرون التوافق لم واربعه لهما اصلها ثله للام واحد لغيرهما
ومن الاربعه موافقة بالنصف مضررب نصف ثلث في اصل المسألة

سلخ بته منها يصح وان وقع الكسر على اكثر من صنف وغائته ان
يتكسر على اربعة اصناف ماى صنف واقعت سهامه عنه ثلثه
رده المصحح الى وفقه والذي لم يوافق سهامه تركه بحاله ثم قابل
بين اسن ومن اصناف فان تماثل اخذ احدهما وان بداخله اخذ
من اكثر منهما وان توافقا اخذ الحاصل من ضرب احدهما في وفق
تلقى وان سائنا اخذ الحاصل من ضرب احدهما في كل تكفر ثم قابل
بين الحاصل من عدد الصنفين بعد هذا العمل وسن عدد
الصنف الثالث وعلى العام المذكور ثم قابل بين الحاصل من عدد
الصنف الثالث وسن عدد الصنف الرابع وعلى العام بعينه ثم ضرب
الحاصل من عدد الرؤس بعد العمل المذكور في اصل المثل وحواله ان
كانت عايله فابلغ صحت منه المثل وقد عدلت امثله لا سهام وتكسا
على صنف واحد موافقه وبيانته فليد كرجله من امثله الانكسار
على اكثر من صنف واحد مثلك لا تكسار على صنفين مع بيانته
السهام للرؤس وما ثلث الرؤس ثلث جرات وثلث اخوات لم دعم
مثلك مع بيانته السهام للرؤس وبداخل الرؤس ست جرات وثلث اخوات
لم دعم مثلك مع بيانته السهام للرؤس وتوافق الرؤس اربع جرات
وسته لهما ومثلك مع بيانته السهام للرؤس وبيان الرؤس ثلث جرات
وسبعة لهما ومثلك مع موافقه السهام للرؤس وما ثلث الرؤس ثمان
اخوات لم وثلث زوجات وعشرة لهما ومثلك مع موافقه السهام
للرؤس وبداخل الرؤس ثلث زوجات وثمان اخوات لم وعشرون
هما ومثلك مع موافقه السهام للرؤس وتوافق الرؤس ثلث زوجات
وست عشرة اخوات لم وثلثون هما ومثلك مع موافقه السهام للرؤس
وبان الرؤس ثلث زوجات وثمان اخوات لم وستة عشر هما
مثلك الانكسار على ثلث اصناف مع بيانته السهام للرؤس وبداخل
الرؤس ثلث جرات وست اخوات لم وثلث لهما ومثلك مع بيانته
السهام للرؤس وتوافق الرؤس ست جرات واربعه لهما وست اخوات
لاب ومثلك مع بيانته السهام للرؤس وبيان الرؤس ثلث جرات

وثمان وعشر اخوات لم ومثلك مع موافقه السهام للرؤس وما ثلث
الرؤس ثلث زوجات وست اخوات لم وست لهما وست
جرات ومثلك مع موافقه السهام للرؤس وبداخل الرؤس ثلث زوجات
والثمان وثلثون اخوات لم واربعه وعشرون لهما وثمان وعشر
جرات ومثلك مع موافقه السهام للرؤس وبيان الرؤس زوجة وست
اخوات لم وست اخوات لم واربع جرات واما الانكسار على
اربعة اصناف فقد قال صاحب التعليقه لم يتصور فيها كونها
بيانته لرؤسهم مع كون الرؤس تماثله او متداخله او موافقه واحا
بيانته السهام مع بيان الرؤس فيصور كارب زوجات وعشر جرات
وسبع ثمان وست اخوات قال وكذلك لم يتصور فيه موافقه سهام
الجميع للرؤس واما بيانته سهام بعض اصناف وموافقه ما لم
الرؤس وبداخلها وموافقه ما لم يتصور مثلك على الرؤس مع موافقه
سهام البعض وبيانته سهام البعض زوجان واربع جرات وست
اخوات لم وثمان اخوات لم مئتين وعشرون لهما الى سبعة
ونصبت الزوجين بيان عدد نوسهما ونصبت الجرات توافق عدد
رؤسهن بالنصف فبقية عددهن الى اثني ونصبت لهن للاث
توافق عددهن بالثمن فبقية الى اسن ونصبت لهن للاثم
توافق عددهن بالربع فبقية الى اسن فالرؤس كلها تماثل بضرب
احدها في اصل المثل فحواله يبلغ اربعة وثلثين منها يصح مثلك
بداخل الرؤس مع بيانته سهام البعض وموافقه سهام البعض زوجان
وست جرات واربعه وعشرون اخوات وست وثلثون ابن عم هي
من ابني عشر ونصبت الزوجين بيان عدد نوسهما ونصبت الجرات
توافق عدد رؤسهن بالنصف فبقية الى ثلثه ونصبت لهن للاثم توافق
عدد رؤسهم بالربع فبقية الى ستة ونصبت لهن للاثم توافق عدد رؤسهم
بالثلث فبقية الى ابني عشر وثمان وثلثه داحلان في السنة
السنة داخله في ثلثي عشر مضرب في اصل المثل سلخ مائه واربعه واربع
وعلى هذا بقاس غنم مائه ولا يطول ذكرها فاما كالك الثاني

لوطا ولنا اسباب هذه القبول بله مثله لطلال السفل وقيل التركة
وفي البرقاي ومن اراد بصحح المصلحة في الرق نظران كان
في الورثة من لم ير عليه ومو احد الزوجين دفع المهر فخرج
فرضه وهو يعني مخرج العرض المذكور اصل المصلحة ان انقسم الباقي
بعد اخراج العرض المذكور على سهام من ير عليه من مخرج فروضهم
مما له زوج ولم ولعنان لمع فان ماله الزوج من اربعة الباقي
بعد الربع ثلثه تنقسم على سهام ثلثه ولا ضرب من كلهن وان لم ينقسم
الباقي على سهام من ير عليه فليضرب السهام ان ما بها الباقي او
وقعها ان وافقها في مخرج فرض من لم ير عليه فبالنص صح منه المصلحة
وان لم يكن في المصلحة من لم ير عليه فاصل المصلحة هو عدد سهام من ير عليه
من ماله وقد عرض المصنف في مثله قوله زوج وست فاني مثال
لما لم ينقسم الباقي على سهام من ير عليه من ماله وتوافقها اذا الباقي
بعد الربع ثلثه وسهام السات من كلهن وهي بعد التصحيح
ان اصل كلتهن ثلثه ابن اثنان منها لم يصحان عليهن وبنهما ومن
عدد رؤسهن موافقة بالنصف مضرب عدد هن في الثلثة سلخ
سبعة منها يصح كلتهن وسهامهن منها ستة وبنها ومن الباقي
من ماله الزوج وهو الثلثة موافقة بالثلث مضرب العقب وهو ثلث
الستة في مخرج الربع سلخ بمائه يكون للزوج منها اثنان وللناتبة
قوله زوج ولم وبنان مثال لما لم ينقسم الباقي على سهام من ير
عليه وبناتها فان الباقي بعد من الزوج سبعة وسهام لهم والنسب من
مخرج فرضهن خمسة والسبعة تنقسم على خمسة وبناتها مضرب الخمسة
في مخرج الثمن سلخ اربعين للزوج منها خمسة وثلثهم سبعة يعني ثمانية
للناتبة قوله لم وبن مثال لما لم يكن في الورثة من لم ير عليه
وهذه المصلحة ترجع الى اربعة فان ماله لهم والنسب ستة واحدا
لهم وبنه للنسب فسها ما من كلتهما اربعة فمحصلة هذه السهام اصل
المصلحة ويخرج المصلحة الى اربعة سهم للهم والباقي للنسب قوله لكل
من التركة الى بعض اشارة الى سمة التركة قد ذكرها ثلثه طرف اهلها

او

ان سطر الى حظ كل وارث من العدة الذي صحت المصلحة منه معطه
من التركة بنسبه حظه من ذلك العدة مما له زوج ولم واخا
لزوج واخا من لم والتركه ستون دنارا مثالا اصل المصلحة ستة
ونعول الى عشرة للزوج منها ثلثه لمساها معطه ثلثه اعشار التركة
وهي ثمانية عشر دنارا وللهم واحد من عشرة وهو عشرة معطها عشر
التركه وهو ستة دنابر وللهم من اربع اربعة وعشرة معطها اربعة
اعشار التركة وهي اربعة وعشرون دنارا لكل واحد اثنان عشر
دنارا وللهم من اثنان من عشرة معطها عشرة التركة وبنها
اثنان عشر دنارا لكل واحد ستة دنابر قوله او الحاصلاي
ولكل وارث من التركة الحاصل من ضرب سهمه على الوجه المذكور
في الكتاب وهذا اشارة الى الطريق الثاني وهو ان ينظر
في عدد التركة فاما ان يكون فيها كسرا او يكون فان لم يكن فيها كسرا
فان كان مثل العدة الذي صحت منه المصلحة فلا اشكال واما
فان كانا سياتين فاضرب سهم كل وارث من العدة الذي صحت
منه المصلحة في عدد التركة فبالنص فاقسمه على العدة الذي صحت
المصلحة فخرج من القسمة هو حصة ذلك الوارث من التركة مثاله
زوج ولم واخت لمب والتركه ثلثة دراهم المصلحة ستة ونعول الى ثمانية
وهي سائر التركة فاضرب سهم الزوج من الثمانية وهو ثلثة في
التركه لسلخ ثمانية فاقسمها على الثمانية يخرج من القسمة درهم وثلث
وكذلك سهم بنتها واضرب سهم لعم وهو اثنان في التركة سلخ ستة
فقسما على ثمانية يكون الخارج ستة اثنان درهم وان كانا اثنان
وطالبت للعضد وبنها الى وفقها واضرب سهم كل وارث في في
التركه فبالنص فاقسمه على العدة الذي صحت منه المصلحة لكون
الخارج حصة ذلك الوارث مثاله ثلث زوجات واربعه اخوة
لهم وبنهن لزوجات لمب والتركه عشرين سبعون المصلحة من اثنى عشر
ونعول الى عشرين وهو يوافق التركة بحزء وعشر عشر وقبما الخ
الوقف معوه التركة الى عمة والمصلحة الى واحد ثم اضرب سهام الزوج

وهي ثلثه في سهم سلع خمسة عشر نفسها على وفق المسألة وهو واحد
تكون خمسة عشر للزوجات واضرب سهام ثلاثه وهي اربعة في الخمسة
سلع عشرين نفسها على واحد يكون عشرين ثم خذ واضرب
سهام ثلاثه فوات وهي ثمانية في الخمسة سلع اربعين نفسها على واحد
يكون اربعين لفظت هذا كله اذ لم يكن في البركة كسوفان كان
فيها مع العدد الصحيح كسوف يخرج الكسوف العدد الصحيح
فما بلغ زائد عليه الكسوف وهذا هو المراد بالكسوف في قوله بعد البسط
لونها كسواي ولكل من البركة الحاصل من ضرب سهمه في البركة بود
بسطها ان كان فيها كسوف وقسمته على عدد المسألة ومعنى البسط
هو ان يرد العدد الصحيح اليه الكسوف يجعل الكل كسورا وطريقه
ضرب مخرج الكسوفه على ما قر بعد ضرب السهم في البركة المستوطه
نقسم المجموع على العدد الذي صحت منه المسألة كما تقسم الاول الصحيح
الحالي عن الكسوف فما خرج من القسمة فهو حصه ذلك الوارث والبركة
سالكه زوج واختان والبركة عشر دراهم ونصف بضرب
مخرج النصف بواسان في عشره سلع عشرين تزداد عليه النصف
يصير عدد البركة واحدا وعشرين تصيفا لهم بالانصاف عملك
بالصالح فخرج للزوج سهمه انصاف وهي اربعة دراهم ونصف
ولكل نصف سهمه انصاف وهي ثلثه دراهم ولو كانت المسألة عاها
والبركة ثمانية وثلثه ارباع سبطها بان ضرب مخرج الربع وهو واحد
في الثمانية سلع اثني وثلثين وزدت عليه الكسوف وهو ثلثه يكون خمسة
وثلثين ثم بقسمها كما تقسم الصحيح فخرج للزوج سهمه ثلثه دراهم
وثلثه ارباع درهم والكل ثلث عشر وهي درهما ونصف وان
كان مع الصحيح كسوفان مصلحان لربع وسدين احده مخرج مخرج
وهو اثنا عشر مصلح وخبره في الصحيح والتمت العمل على الوجه
الذي تقدم ذكره قوله او من قسم البركة اي او يعول لكل وارث
من البركة الحاصل من قسمه البركة على الوجه الذي ذكره وهذا اشار
الى الطريق الثالث وهو ان تقسم البركة اولا على ما صحت منه المسألة

فما خرج من القسمة نصيبه في سهم كل وارث فمالج فهو حصه
وان كان عدد البركة وعد ما صحت منه المسألة بمواقيس فلك
ان يعلم هذا العمل ولك ان تقسم وفق البركة على وفق
العدد الذي صحت منه المسألة وبضرب الخارج من القسمة
في سهم الوارث فلو خلف زوجا واخا والبركة اربعة عشر
درهما قسمها على عدد المسألة يعولها يكون الخارج من القسمة
اسن بضربها في سهم الزوج وهو ثلثه سلع ستة وهي حصه الزوج
من البركة ونصيبها في سهم الاخا وهي اربعة سلع ثمانية وهي
حصصها منها وان شئت قسمت وفق البركة وهو اسان على وفق
المسألة وهو واحد فخرج اسان ويول العمل المعلوم قوله وان
مات بعض اشارة الى المناجات وهي عبارة عن موت بعض
الورثة قبل قبضه البركة والطريق في ذلك ان تظرف في ورثه
الميت الثاني ان كانوا هم الباقين من ورثه الاول لم يكن مات
عن شئ ويناف ثم مات احد من الباقين فرض ان الميت
الثاني لم يكن فيقسم البركة على الباقين وكذلك ان كان
ورثه الميت الباقي بعض الباقين من ورثه الاول وذلك
العضء حصه في المسلمين وغير الوارث من الميت الثاني ذو
فرض في المسألة ولو كان مات امراه عن زوج وانس سهم
ثم مات قبل القسمة ابن عن اخيه فان وارث الميت الثاني هو
الباقي عن الامين دون الزوج وهذا الوارث حصه في المسلمين
والزوج الذي لم يرث في الثانيه ذو فرض في الاول فرض ان
الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع تركه امراه الى زوجها والباقي لمها
الحق ولو مات رجل عن زوجة وثلثين ثلثه من غيرها لم يات
ابن فرض انه لم يكن ودفع الثلث الى الزوج والباقي الى الابن
وكذلك ان مات ذو فرض في المسألة وهو وكان فرضه قدر
حول المسألة وهو فانه بعض ايضا ان الميت الثاني لم يكن
ثم اشار بقوله او ذو فرض وهو موقوف على بعض

في قوله وان مات بعض اى اومات دو فرض في الاول حال
كون فرضه قدر عول له ولو وقد يقع في بعض النسخ ذو فرض
بصحة الجمع والمعنى لا يخلط ومثالك ذلك امراه مات عن
زوج واخت له بون واخت له ثم نكح الزوج للاخت له فماتت
الاخت له عن الزوج ولاخت فان المكة له ولي مرسه ويعول
بصحة للنف له الى سبعة فاذا ماتت مرسه فرض انها لم تكن وكل
العول وقسم المال نصفين من الزوج ولاخت له بون فان فرض
كل منهما النصف في المالكين وهذا خلاف ما لو نكح الزوج اخت
له بون فماتت فانها يرث من المكة الاول له وليس ذلك قدر العول
فلا يفرض كانها لم تكن بل يصح المسلمين بالطريق الذي يذهب
بعد قوله او عن زوج ماله آخر لما عول دو فرض في الاول قدر
عولها وذلك لان الاول من مرسه ويعول الى تسعة وفرض للنف
له بون ثلثه وهو قدر العول في الاول وقوله فرض انه لم تكن
حوال لقوله وان مات بعض الى اخرى اى فرض في الحوال
المكة ان الميت الثاني لم يكن وصي تركه على الباقي له
والاى وان لم يكن شئ من العول المذكور بان لم يكن ورثه
الميت الثاني هم الباقي من ورثه الاول ولما عولهم ومعه عصبة
فيها او كان ورثه بعضهم ولكن لما على الزوج المذكور فالطريق
ان يصح المصحح كل ماله من خلق المسلمين ثم ينظر في سهام الميت
الثاني من ماله الميت له طه وهي السابقة ان اعسيت على ماله
فذلك والمضروب مع ماله في السابقة ان كان من ماله ماله
مباينه وان كان بينهما موافقة مضرب وفق ماله في السابقة
فما بلغ يصح منه المسلمين وقوله المصنف مضرب ماله من انكر
سها من ماله من انكر سها من الميت الثاني يعنى مضرب ماله الميت
الثاني في السابقة ان انكر سها من ماله على ماله فان قوله عليها
وفي قوله ونفها يعود على ماله من انكر سها من وقوله ونفها متفق
عطف على مفعول مضرب ثم اذا اريد معرفة نصيب كل من الورثة

ما حصل من المضرب فاعلم ان من له شئ من المكة له ولي
ثاخذ مضروبا فما خسرته في المكة له ولي وهو تمام المكة
الثانية او وقعها ومن له شئ من المكة الثانية ماخذ مضروبا
في سهام الميت الثاني من المكة له ولي او في وفق سهامه
حيث كان منها وبين ماله موافقة ماله انقسام سهام الميت
الثاني على ماله زوج واخوات له مات احداهما عن اخرى
وعن ماله له ولي من سبعة والثانية من اثنين وسهام
الميت الثاني من الاول اثنان ماله المباشرة زوجة وثلاثة
ومن ماله الميت عن لم وثلاثة لغوة وهم الباقيون من ورثه الاول
المكة له ولي من ثمانية والثانية مرسه وبصحة ورثته عشر وسهم
الميت مرسه ولي واحد من ماله ماله ماله مضرب ماله في
السابقة ماله ماله واربعه واربعين للزوج مرسه ولي سهم مضرب
في ثمانية عشر ولكل ابن سهمان مضروبان في ثمانية عشر
يكون ستة وثلثين وللميت ثمانية عشر للهم منها ثلثه ومي نصيبها
من المكة الثالثة مضروبا في الميت من السابقة ولكل اخ خمسة
فحصار من المسلمين للهم احد وعشرون ولكل مرسه لغوة احدوا
ماله الموافقة جدتان وثلث لغوات متفرقات ثم ماتت لاقت
الهم عن اخيه له ومي للنف له بون في المكة له ولي وعن
اخيه له وعن لم لم ومي لجدى الحديث المكة له ولي
من ابي عشره انكر السدس على الجدس والثانية مرسه نصيب
للنف المنة من ماله سهام منها وبين ماله موافقة بالنصف
مضرب نصف ماله في السابقة مبلغ ستة وثلثين كان الجدس
سها ماخذها مضروب في ثلثه يكون ستة وكذا للنف مرسه
وكان للنف مرسه بون ستة ماخذها مضروب في ثلثه يكون ثمانية
عشر وكان لها من المكة الثانية سهم ماخذ مضروبا في وفق
ميت المنة من ماله ومي وللأخت من الاب اربعة مضروب
في سهم تمام الهم سهم مضروب في سهم فحصر للنف الوارثة في المكة

تسعة عشر وللجنة الوارثة فيها اربعة ولوات بالم صلح سمة التركة
صحت المسائل الثلث واحد يصيب الميت المالك المسلم
المولين وقائله بما يصح منه مائة فان انقسم يصيبه على حكمة
فذلك والمقاتل بواحد صرب وفق مائة فما صحت منه ولما
وان بباضا خربت كلها فله وعلى هذا العباس بغير امانت رابع
وظامن قبل القسمة ثم من كان له شيء من المسلمين له ولهم او
احدهما احد مضروبا في الثلثة او في وفقها ومن كان له شيء
في الثلثة احد مضروبا في نصف الثلث من المسلمين له ولهم
او في وفق المثل زوج ولم يثل اخوات سفريات ثم مات الزوج
عن غم من وخمس بنات ثم مات احد البنات عن اربعة بنات
واربع بنات الملة له ولي من تسعة والثانية يصح من غم عشر
ونصف الميت الثاني من المولى له وبينها موافقة بالثلث ضرب
للمائة عشرة المولى صلح عمة واربعين كان تلفت من ثوبين
من الملة له ولي له باحدها مضروبة في عمة يكون غم عشرة
وكان تلفت من ثوب سهم باحده مضروبا في عمة يكون غم تلفت
من ثوب كذلك وكان للزوج له بضرب في عمة يكون
غم عشرة ينقسم على مائة ونصف كل ابن سهمان فيكون يصيب
الميت المالك سهمين ويصح مائة من ابني عشر وبينها موافقة
بالنصف مضرب نصف ثوبين عشر فما صحت منه المملكان
وهو عمة واربعون صلح مائة وسبعين للزوج منها غم عشرة مضروبة
فما ضربناه في الحمة والربعين وهو غم يكون سبعين وكان تلفت
من المولى عمة عشر يضرب في ستة صلح تسعين والتلفت من ثوب
غم مضروبة في ستة يكون ثمانين وكذلك تلفت من ثوبين وثلثمائة
لكل ابن والميت الثاني سهمان فمحصلا لكل واحد منهم اثنا عشر
لضرب السهمين في الستة ينقسم يصيب الميت المالك على مائة
كان لكل ابن من مائة سهمان مضروبان في وفق بضرب الحمة
والربعين وهو واحد يكون سهمين ولكل من سهم لثلاث زوج

و

وغم اخوه ثم مات الزوج عن ابن وابن المولى يصح غم
والثانية من غم ويصيب الميت الثاني من المولى غم
ينقسم يصيبه على مائة ثم مات احد البنات عن اخ واخت
مائة من ثلثه ويصيبه اثنان وط موافقة بينهما بضرب ثلثه في الملة
المولى صلح مائة كان للزوج في المولى عمة بضربها فمما ضربنا
في المولى صلح عمة عشر ولكل اخ ثلثه ثم ينقسم ما اصاب الميت
الثاني وهو عمة عشر كان لكل واحد من ابنتيه سهمان بضربهما
في الثلثة يكون ستة وللبن ثلثه ثم الستة التي اصابها الميت
ينقسم على ورثة كان سهمان مصربين في نصف الميت المالك
من الملة له ولي وهو سهمان يكون اربعة وكان تلفت سهم مضرب
في نصف الميت وهو سهمان يكون سهمين وليس له علم واحكم ثوب
باب صلح وصية الحر المولى
اعلم ان الكتاب والسنة والجماع متعاظرون على حواز الوصية
فالتسعة وكما في ابيد الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى كتب عليكم
اذا حضر احدكم الموت اتموا الوصية التي كنتم عليها وكتبوا
احكاما على نبي وجوبها بقوله تعالى وريود وصية توصي بها او دين
حيث نكر الوصية كما نكر الدين ولو وصيت لثمة ان يقال من بعد
الوصية وما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ما حق امر
له ما كان يريد ان توصي فيها سب ليلين المولى وصية مكرهه عند
قوض المصاة اليه وعلة بارادة واما ما روي من غير قولين فقول
ما حق امره علم له شيء توصي فيه سب ليلين فعن الشافعي انه
قال عتق ان يكون المراد ما الحزم ولا حياط الملهذا المله قد يعا
الموت فلا ينبغي للمومن ان يعا عن لا سب لاله نعم من عند
ودعه او في دمه حق الله قال من زكوه او حج او دين المولى
حق عليه ان توصي فيه او الم يعلم به لغيره ممن ثبت بقوله
لا تضار بعلم الصدقة في حال الحيوة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال الصدقة ان تصدق واسمح صحح ما مل الغنى

ولحقني العقر ولم يهاصني اذا لم ينف الخلق ثم قال لفلان كذا ولفلان
 وان اراد الوصية فانه فضل ان يقدم من لم يرته من اقراره
 ويعلم منهم المحارم ثم غير المحارم ثم يقدم بالموضاع ثم بالمصالح
 ثم بالولاية ثم بالجار كما في الصدقات المخرج قوله الحق اشارة
 الى ما يعتبر في الموصي وهو الحر والعقل والبلوغ ولم يذكر التكليف
 هنا استعانة عنه بما قد علم في باب الحجر انه لا يصح وصية الصبي
 والمجنون كما لا يصح ههنا واعيانها وسائر تصرفاتها اذا لم
 عان لها وكذلك لا يصح وصية المبرم والمعتوق ولا يصح وصية
 الرق فانا او مكاتبنا وان عتق بعد الوصية لعدم اهليته عند الوصية
 ودخل في قوله الحر السفيه المذنب مجورا كان او غير مجور فانه يصح
 وصيته كما تقدم في باب الحجر ان عبارته صحيحة بذيل وقوع
 طلاقه وقول اقول ودخل فيه الكافر ايضا فصح وصيته كما يصح
 اعتاقه وملكاته بشرط ان يوصي بما يملك او يعتق فلا يصح
 وصيته بالحر والخنزير سواء اوصى لمسلم او كافرا وان لم يوصي لجهة
 معصية كعنه كمنه او نساها او كتابه التوراة ونحوه او قرأتها واما
 شبه ذلك قبل وادمن سرج الكنايس وقتك الشجر ابراهيم
 بما اذا قصد به بعضهم فاما اذا قصد استغفار المعصية فضاها جاز
 الوصية كما اذا اوصى بصرف شيء الى اهل الزمة قوله لجهة اي
 يصح الوصية لجهة عامة ولمعتن فاما لجهة مشروط فيها ان لم يكون
 بل اما فيه كالوصية للمفقراء والعمارة فتوزع نساء والعلماء والصالحين
 لما فيها من اجارة الزينة والبرك بها او لم يرب ولم يعص كما تقدم في
 الوقف تعليمات المشايخ الملكات فصح الوصية لله تعالى وللفكر
 الكفار من ايدي المسلمين لجواز مفادتهم امانة لم يكاد يلقى بالرب
 ولا يصح الوصية بنساء نفع لبعض المعاصي لمن المقصود من دفع
 الوصية تدارك باقات في حال الحيوة من الحسنات والمناجاة
 بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اعطاكم ثلث اموالكم في اخر اعماركم
 ذنبا في اعماركم فلا يجوز ان تكون في جهات المعاصي ويجوز الوصية

بنساء

بنساء مكاف نزل اهل الزمة او دار لصرف ربحها لهم قوله او
 لموجود معتن اهل الملك اشارة الى العتم الثاني من الوصية
 وهو الوصية لمعتن وبشرط فيه ان يكون موجودا لمن الوصية
 تملك وملك من لم يوجه له يمنع فلا يصح الوصية لغيره يوجد
 وان لم يكون مبيها كاحد الشخصين وان يكون اهل الملك فصح
 الوصية للجار الموجود عند الوصية وذلك بان يفصل صان المستقر
 لم يقل منته اشهر من حين الوصية فان انفصل منها لته اشهر فصاعدا
 لم يحن ساءا حال حدوث العلق بعد الوصية والله ما رعد
 الجار بوجوه وكذا اذا انفصل من غير السفر منه لم يحن من اربع اشهر
 من وقت الوصية للعلم بان لم يكن موجودا حينئذ بخلاف ما اذا انفصل
 لما دون ذلك اذا الظاهر لوجهه عند الوصية وذلك لئلا يرد
 ايعاق وطى الشبه وفي بعد الربا ساكن الظن بالمسلمين
 قوله عند موته اي عند موت الموصي وبطرف لقوله اهل
 برهان العبد اهله الموصي للملك عند موت الموصي لم اهله
 مطلقا من لم يكن اهلا عند الوصية ثم صار اهلا عند موت الموصي
 صح الوصية له كما سياتي قوله كجهد اي وكالوصية لعنه فاما
 يصح على بعض ما ذكر وقوله عتق اي قبل موت الموصي فصح
 له وبعض القول في الوصية للعبد ان العبد الموصي له امان يكون لاهني
 او الموصي او لوارثه فان كان لا جنى صح الوصية فان استمر
 كانت الوصية لستد وقد مر في العبد المالكون انه يصح قبوله الوصية
 من غراذن السيد ولم يرد رقة ولا يصح القول من السيد فاما
 بان الخطاب لم يجرعه ويسقط تقبوله وادب الموصي له وقد يرق
 منها وان عتق قبل موت الموصي فهو المصحق بان الوصية تملك
 بعد الموت وهو حينئذ وقد دخل هذا في قول المصنف كجهد
 غتق وخرج عنه ما اذا عتق بعد موت الموصي فان الوصية
 تحتها السيد وان كان العبد للموصي فان اوصى له بوصية
 صالحة وان اوصى له بملك او ماله دخلت رقبته فيه

مستفيد الوصية في ملكه حتى يعثر ثلثه وان اوصى له بعينه ملك
او قال له طوبى من مالي كذا فان مات وهو ملك فالوصية للورثة
وان باع ذلك ثلثي وان لم يبق له شيء فله المصنف ويدخل ايضا في قوله
كعبد عتي ووصح الوصية له وله بها حق بعد موته وكذا المالكات
لانه مستقل بالملك ثم ان يخرج ورق رجعت الوصية الى الورثة وكذا
المدير ويعتبر العتي فيه والوصية من الثلث وان كان العبد
لوارث الموصي فان باع قبل موت الموصي فالوصية للثالثي
وان لم يبق له شيء فله المصنف ودخل هذا ايضا في قوله كعبد عتي وان
استمر على ملكه فهو وصية للوارث وساقى حكمها قوله ودابة اى
كالوصية لدابة شرط شرط الموصي به في علقها فانها تصح ككونها في
الحقصة وصية لملكها لان علقها عليه مشروط بوطئها من المالك
كما لو اوصى لعمارة وان وفعم من قوله شرط صرفه انه لو اوصى
للدابة وقصد ملكها بطلت الوصية وكذا لو اطلق لمن مطلق
اللفظ للثالثي والدابة لملكه ونقل الراجح انه لو فسخ الوصية
للدابة بالصرف في علقها صحت منبغى ان يحل قوله المصنف
على ما هو لهم من المقارن باللفظ والفوق من العبد والراية
صحت الوصية المطلقة للعبد دون الدابة ان العبد اهل الخطاب
وساقى منه القبول وربما يعثر قبل موت الموصي بسبب الملك
بخلاف الدابة قال الراجح لكنه بعدم في الوقف ذكر وجهين
فما اذا اطلق الوقف عليها انه هل يكون وقفا على ملكها فانه
ان يكون الوصية كذلك قال وقد يفرق بينهما ان الوصية على شخص
فمنبغى ان يضاد الى من ملكه والوقف ليس بملك شخص
بل ليس بملك اذا قلنا بزوال الملك منه الى لسانه وهو
ان يحترق فيه لا ضافة الى ماله ملك قوله وصرف اى ونوعى
الموصي به لحلف الدابة الى علقها ولا يجوز صرفه الى غيره رهاية لغير
الموصي ويتولى الصرف الوصي فان لم يكن فالقاضي او من ناس
به من المالك او غيره قوله ومسجد اى كالوصية لمسجد وان اطلق

ولم يفسر الصرف الى حارته ومصالحه فانها تصح بان مضمي
نفي له على الصرف الى مصالحه وقم المسجد بصرفه الى
منها باجهتها وان قال اريد به ملك المسجد فعن بعضهم
ان الوصية له فيه قال الراجح ولكن ان يقول قد سبق ان المسجد
ملكه فعليه وقفا وذلك بمعنى صحة الوصية وموت المالك
وعثر وعثر وقال اى وكالوصية لحرى فانها تصح على صحة
كما تصح السبع منه والهبة له وعلى هذا يخرج ما ذكره لوصية
الوصية لغير اسرى اهل الحرب من ابدى المسلمين واصح الوجهين
انه لا تصح الوقف على الحرى وفرقوا بان الوقف صدقة جارية فاعبر
الدولم في الموقوف عليه كما في الوقف وبان معنى التملك في
الوصية اظهر منه في الوقف بدليل ان الموصي له ملك الرقبة
والمصلحة والصرف كيف شاء فالوقف الوصية لساير المالك
والمرتد كالحزنى في صحة الوصية وكذلك القابل والمقاسم الوصية
له على انه بان التملك بالوصية ملك باجباب وقوله فاشبه التملك
بالبيع والهبة وصورة الوصية للقابل ان يوصى المخرج جارية ثم يوفى
او يوصى لانسان فعليه الموصي له ولا يقال انه مستعجل بالقبول
فصرم كالميراث بان اجاب الوصية منه لا يصح من السيد فكم
لا يمنع من المتولى سندها من عنها فذلك حل للموصي له
بخلاف حل الوارث فانه اسبحى محض فذلك صرح وشق
الدين الموجب اداصل من علمه الدين حل لجهل بان لا يرحم
علمه الدين ابدى له لم يبق بالانساب والخط له بعد هلكه
في البعير لغير اذمة واعلم ان الوصية في الصورتين المذكورتين
وصية لمن سيبصر والا فميت وصية للقائلا باعتبار ما يؤك
اليه او بان الوصية لما كانت بائنا بالقبول بعد الموت كان
اذا كان وصية للقابل حقيقة قوله ووارث بالمان اى يصح
الوصية لو اريد الموصي شرط لجان ساير الورثة فان لم يحترق
لم يصح سواء في ذلك الزائد على الثلث وغير الزائد لحدث ابن

عباس ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث المات
لشأ الورثة و اجازتهم سفيد لما فعله الموصي لم ابتداء عطية
فكلمتها فيها لفظ لا جان من عروضة الى جهة واحدة فتول
ومعنى الموصي له وليس للميراث الرجوع صل القصة قوله
بعد الموت مد في الوارث وفي الماتان جميعا اما الوارث فلم
العبير في كونه وارثا بما بعد الموت حتى لو اوصى لمضيه وليس
ان قول له ان قبل موته صحت الوصية من غير اذنه لخروج
لاخ عن كونه وارثا ولو اوصى لمضيه وله ان مات قبل موته
موت كانت وصية للوارث واما لا جان فلا العبير في اجازة الورثة
ويقيم بما بعد الموت ايضا حتى لو اجازوا في حال الخمر ثم
رجعوا بعد الموت كان لهم ذلك اذ لم يحق استحقاقهم قبل الموت
لجواز ان يبرأ المريض او يموتوا قبل موته ونظم من اطلاق قوله بعد الموت
انه لم يفرق في الماتان بعد الموت من كونها قبل القصة وبعدها قوله
كالزادى مشط اجازة الورثة في صحة الوصية للوارث على ما
كما شرط اجازتهم في صحة الوصية بالزاد على الثلث مطلقا
وما ينبغي للافتات ان توصى بالكثير من الثلث لحدث سواد
الحق وقاص قال مرضت عام حجة الوديع عكة في حياي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعودني فقلت يا رسول الله بلغني من الوجع
ما ترى وانا ذوماك ولم يرضي انا له افا يصدق ويروي افا وصي
سلي ما لي قال لا قلت فبشطره قال لا قلت ما الثلث قال الثلث
والثلث كثيرا يروي كثيرا ان يدد وزنگ اغشا خرم من ان
يدرم عاكه سكفوب الناس ولو اوصى بالكثير من الثلث وقد
الوارث اريدت الوصية بالزاد على الثلث وان اجاز صحت
وكانت لا جان سفيد لم ابتداء عطية كما مر في اصل الوصية للوارث
حتى لو وقف دارا في مرض موته على ابيه الجان وزاد على
الثلث لزم الوقف في قدر الثلث وليس بقوت المالك على ان
في الزاد على الثلث فلم يرد الوقف فيه فان اجاز لهم الوقف
في

في الزاد ايضا بناء على ان لا جان سفيد وان جعلناها
ابتداء عطية من الميراث كانت اجازته وقفا منه على نفسه وان
لم يكن للموصي بالزاد على الثلث وارث خاص فوصيته بالزاد
باطلة لانه لم يجز له والمالك للميراث اذا قاله الراجح وبطلان التهمة
ان الامام بق هذه الوصية وهل له اجازتها حتى على ان الامام
هل يعطى حكم الوارث الخاص لم لم ومعتضى ما نقله الراجح
عن العراقيين في باب الاقرار بالنسب ان له حكم الوارث الكاثر
قوله لانه اي لذي موت الموصي وهو ظرف للزاد اي العبير
في كون الموصي به زائدا على الثلث او غير زائد حال الموت كما
الوصية حتى لو اوصى بما هو اكثر من ثلث المالك عند الوصية ثم زاد
ما له حتى صار الموصي به قدر الثلث او اقل منه لذي موت الموصي
صحت الوصية به من غير وصية على اجازة الورثة وعلى العكس
لو اوصى بما كان قدر الثلث او اقل منه عند الوصية ثم بعض
حق صار ذلك زائدا على الثلث بوقف الزاد على الماتان وقد
مر ان العبير في لا جان ايضا حال الموت قوله ولو بعس اي
ولم يبد من اجازة ما بين الورثة في الوصية للوارث ولو كانت الوصية
له بعس اي قدر حصته من التركة حتى لو كان له ثلثه من ثلث
من الثقات فتم كل منها عشرة فاوصى لكل منهم بواحد منها لم يكن
مذموم لا جان لان بعضه من سفاوت باعبارا غسان وهو الراجح
والمنازع الحاصلة منها قوله وان صح اي الوصية بالعبير المذكور
للوارث لا يصح الماتان وان صح سها من الوارث بقية مثله
من غير توقف على لا جان اذ لا تباع في البيع بدله لانه يجوز بيع
الزاد على الثلث بشن الماتان من لا حتى قوله ونقدرها
لغزاي والوصية للوارث بقدر حصته لغزاي لو كان له ثلثه من ثلث
واوصى لكل منهم سلك الميراث منهم بحقوق ذلك وان لم يوص
ولو لم يكن له الا ابن واحد واوصى له بجميع ما له لغزاي الوصية ايضا
واحد من التركة بالارث وصل بل بالوصية ان لم يرد لها فصح في

سنة النسيب وجهه منه ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا اظهر دين ان
ماخذ التوكم اربا فله احسانها وقضاء الدين من غيرها وان
فلنا ما حدها وجهه قضاء منها واصحاب الدين الامتناع ان قضاء
من غير قوله بمقصود متعلق بالوصية اي يصح وصية الحرة
بما يقصد من سماع به في الجملة ما لم كان او غير عينا او منفعة
موجودة احوال الوصية او غير موجودة محضا او غير مباحا او
مباح اذا كان يصح لمباح على سائر ما لا يسفغ به او لا يقصد
الامتناع به غيرها لا يصح الوصية به فلا يصح الوصية بما يحرم احسانا
وله سماع كالكلب العقور والحرة او المصلحة المحرمة كاللحدومة
قوله سئل من دفع في الموصى به وهو ان يسئل البهائم من شخص
الى شخص فاما قبله لا يصح الوصية به كالمستولد وكذا حد الفضا
وحد الغنم فانها وان اسفلها لم يرث لم يكن صحيحا من سألها
الى غير ذلك قال سئل ولم يقل سئل والمحق في عدم
جواز الوصية بهما مع ذلك اذ رث فيها انهما شرعا للمسلم المسمى
باسمها وليس الموصى به في ذلك كالأولاد وكذلك لا يصح
الوصية بالحقوق التابعة لآل حوال كالحق وحق الشفعة اذا
لم يطل بالمتأخر لتأجيل التفرقة وان اهم اي يصح الوصية
وان اهم الموصى الموصى به ويعتبه الوارث كما لو اوصى باحد هذين
لان الجهالة محالة في الوصية بدلالة وصية الوصية بعد او بغير غيرة
معتنن ولا موصوفين فلا يقدح فيها الجهل والسبب في احتمال الجهالة
في باب الوصية ان الله تعالى اعطانا ذلك ليعو لنا في كفر لغارنا
على ما اودعه اكدت وقد لم يعرف الثلث اما اكثر المال او غيبه
فدعت الحاجة الى احتمال الجهالة في الوصية قوله كل من يوصي
المقصود مع كونه مجهولا ايضا وعدوا مصحح الوصية بالحق الذي هو
كما يصح الوصية بالمنفعة كسكنى الدار مع كونها معدومة حال الوصية
وذلك لان الوصية انما تجوز وفقا للناس فاعلم فيها وجه
من الغدر ولو اوصى بالغير فقال اوصى بهذا العبد وهو ملك
في

قوله او بهذا العبد ان ملكته صحت في وجه انها تصح بالمعدوم
تعدا اولى وقيل ما لم ملكه ملك الوصية به والسبب الواحد
لا يكون محلا لمصرف شخصي وهذا قطع الغراني وقال التوابع
اول افقه واجرى على قولهم الباب قوله وطير هو اعلم
ان اسم الطير يقع على طير الحرب الذي يضرب للتهويل وعلى
طير الحجج والقول في الذي يضرب للتهويل بالخط والوصية
وعلى طير العطارين وهو سقطايم وعلى طير الهوكا كقوله التي
يضرب بها المخنون وسطحها ضيق وطرفاها واسعان ومنه
من الملاهي المحرمة فان اوصى بطير هو طير ان يصح الحرب
او الحجج او المنفعة لغير مباحة اما على غيرها او بعد تعديها
سعى مع اسم الطير صحت الوصية والافلا ولا يطرا الى ما يرتقب
من المنافع بعد ذوال اسم الطير لانه اما اوصى بالطير قال القاضي
هذا ما اودعه عامة صحاب وذكره امام والغرائي رعاها الله انه اذا
لم يصح لغير مباح مع بقا اسم الطير وكان لا يسفغ به بوضاه
لم يصح الوصية له به لانه لم يقصد منه الرضا في الا اذا كان مسمى
نفس كذهبت او غيره منزل الوصية عليه وكذا اوصى بوضاه اقا
كسرو الوصية فالبه للعلوق ويصح الوصية بما جعل له سماع به والنجاس
كالزبل والزيت النجس وجلد الميت والحجر المحترق وكلب الصيد والرق
والماشية لسوء خصائص فيها واسفلها من يد الي يد بالارث
وغيره وكذا الجرو الذي يتوقع من سماع به بناء على جواز اسائه
لما يتوقع منه في المستقبل بخلاف ما لا حرامنا ولا سماع كالجرو
والكلب العقور قوله ان كان له اي يصح الوصية بغير من المذكرات
ان وجد الموصى ذلك ولا فلا فلو قال اعطوك كلها وليس لكل
يسفغ به بطلت الوصية بخلاف ما اذا قال اعطوك عبدا من مالي حيث
سرى العبد لم يملك الكلب متعدد استراة مال الرافعي وبمن ان
يقال لو تبرع متبرع واراد يسفد وصية من عنده يجوز كما لو تبرع
بوصية دية قوله ويعتبر اي ويعتبر البتة في الوصية بهذه المذكرات

نعرض القيمة لما بعد الرهن ولا حسب المنافع وان ملك الموصي
قطبها شيء مسفع به فلم يكن له نفوت جميعها على الورثة كما هو
فاذا كان له كلاب او غيرها من المذكورات فاصح جميعها ولم يملك
موقوف بعد الوصية في ثلثها عرض القيمة لها على قدر المال فيها كما
الرق في الحق عند الحاجة وان ملك موقوف بعد الوصية في جميعها
وان كثرت وقيل الموقوف لمن المعتبر ان سقى الورثة ضعف الموصي
والموقوف وان قل حرم من ضعف ماله منه وان كثرت وقيل ونفوت
المالك الى اخرى اشارة الى ضابط التبرع المحسوب من الثلث فقوله
نفوت مبتدأ خبر قوله من الثلث اي نفوت الموصي المالك او اليد
على الوجه المذكور محسوب من الثلث وقوله فلن فيه جمع النعمان المحسوب
من الثلث صيغته على ذكره الرافعي فانه يعقب قوله الغرض في
الوجه مفسرا للتبرع هو ان لا الملك فقال مضته لفظه انه ان يكون
صان معتبر و الثلث فاداء اللفظ محمول على نفوت المالك المملوك او
اي لقيم النعمان وغيرها وفيه نظر اذ لم يكد يظهر فرق بين المنزل
والنفوت ثم في دخول المنافع في لفظ المالك مطرا ايضا وقوله المملوك
بعد قوله المالك لم يظهر فائدة و قد سعه المصنف في ذلك فقال المالك
المملوك ويحل له ما حب المصباح محمله احرارا عن نفوت مال الغير
فانه يضمن من راس المال لمن الثلث مقدار الكلف على هذا
ونفوت المالك المملوك ولا يخفى ما فيه من التكليف المستغنى عنه
باسقاط لفظ المملوك وقد يكون المالك للمفوت كما قد رجع لفظ المملوك
وقوله او اليد لدخل فيه نفوت للخص من مال غير مال كالكف
المعلم والزبل والخز المحترقة فانه محسوب من الثلث ايضا على ما قد
دخل فيه البيع ايضا ثم محل باطل لم يحل صف ما في الباب سوار كاي
ثمن المثل او اقل او اكثر كما سبق في فانه محسوب من الثلث لما في
اليده على الورثة ونفوت اليد لم تحسب نفوت المالك بدله ان الغالب
يصرف في الجمل كما يضمن بالملك فليس للمورث نفوت اليد عليهم
فما زاد على الثلث كما ليس له نفوت للمالك منه وفي دخول ان

بالمناخ

بالمناخ في النفوت المذكور نظرا بان اسم المالك لم ينفذ ولها ما علم في
نات المهر واليد لم ينفذ الموصي موصوفه اللهم الا ان يقال ثبت
نفوت اليد على العين كنفوتها على منافعها ولذلك جعل مضافا
مضافا للمناخ وقوله محابا للاحرار عن النفوت يعوض كما يبيع
ثمن المثل او اكثر منه حاله من الوارث او غيره فانه ما قد راعاه المصنف
وكذلك البيع بمحاباه من يتساحح بثمنها او ما اكثر من ذلك ساقى
وكذلك نفوت المريض ماله يجعله من مثل زوجته او عوضا عنها
في ذمته غير معتبر من الثلث بل هو صاير لعدم كونه محابا قوله
استحقاق احرار عما يستحقه من الديون من نفوت كما ذكره وجعله
صاير او لا ومتن فانها توفي بعد موته و صاير او صي بها ام لا قوله
مضافا الى الموت احرار عما اذا قال لعبد مثله انت حر قبل موته يوم
ان مت فجاء ومثل مرض توفي يوم ان مت مريضا فانت بعد النكاح
المذكور بانك من يوم فانه يعقب راس المال فله الرافعي في كتاب الذم
عن تعليم ابراهيم المروزي وذكره او جريا منه في كتاب الوصية
ايضا وهذه حمله عنه لمن اراد ان يحرر عتق عبده بعد موته
وان لم يكن له سواه او كان له غيره و صاير مولاك و اراد ان لا حسب
قيمة العبد من الثلث ودخل في قوله مضافا الى الموت ما صدر منه
في حال الصحة والمرض قوله او في مرضه او كان النفوت المذكور
مرض الموت سواء كان محررا او مضافا الى الموت فانه محسوب
الثلث ايضا فالواو في قوله عليه السلام ان اسه اعطاكم ملكا اموالكم
في كثر لهما لكم زمان في لهما لكم ما سعي بذكرك واما الذي صدر من الشخص
حالة الصحة غير مضاف الى الموت بعبر محسوب من الثلث
من صاير وذلك واضح قوله بعد الدين يوجد ذلك في بعض
بعد قوله من الثلث وهو اشارة الى آية من علمه دين اغانا بعبر
ملك ماله لسفند وصاياه منه بعد قضاء دينه قال صاير المصباح
وهو كما لم يستغنى عنه لانه علم من قوله بلا استحقاق هو ما ذكر في
العرائض ان الوصية ينفذ بعد اداء الدين قال وكاذا اراد به هناك

الدين لم يمنع الوصية حتى لو تبرع متبرع بقضائه بعدت الوصية بعد
قوله غرم اى اذا ذهب في مرض موته ما زاد على ثلث ماله
بعضه للمهيب و الثلث غرم المهيب المثلث الزائد على الثلث لو ارث
الواهب اذا لم يجر وجهه واضح قوله وان ظهر اى وصيت
دفع الزائد على ثلث المال الظاهر ان ظهر لست يجوز من بعد
ما دفع طنه بين انه غير زائد على الثلث قوله كعض الموهوب
امثله لما يحسب من الثلث ولو ذهب سائر في الصحة و باخر فوضه
الحق بعد المرض حسب من الثلث اذا الموهوب لم يملك المالك
فالغرم حال الفرض ان تمامها به فلا يكتفى بتقدم الهبة وهذا
في الهبة المقصودة دون الضمنية كالحياة الواقعة في نحو سق فانها
لم تنصرف الى الفرض لانها في ضمن معاوضه وكذا التدبير محسوب
من الثلث سواء دبر في الصحة او المرض لكونه مضافا الى الموت
فان اضافة الى ما قبل الموت او مرضه ولو لم يخطه على ما من يعلم عن المروءة
لم يحسب من الثلث ولم يكون ذلك في الحقيقة بدبر لعدم كونه عارضا
للعين بدبر الحيات حينئذ اللهم اذا اصل انما يتدبر لانه دبر
امريناه باسجداته واسترقاقه وامراخرته باعتقاده وكذا اذا كانت غنة
في مرض او اوصى بكما به اعصرت وصته من الثلث لانه قابل ملكه
ملكه الذي يوكسبه فيكون في الحقيقة يموت على الورثة معاوضه و
معدركونه معاوضه فاليوم موقوف فيكون كالباع ثم موقوف ولو كانت في الصحة
واسرى الوهم في المرض لم يعتبر قيمته من الثلث لانه بالكفاية كالتبرع
عن ملكه قوله وفات اى وكفايات العتق الذي اوصى به من
عليه كفارة محتمل لكفارة العتق فان الزائد من هذه الرقبة على قيمة الفداء
الى الكسوف لا يحسب فيها حسب و الثلث ان التبرع انما وقع بذلك القدر
قوله وشري بعض اى وكسرى المريض بعضه الذي يعنى عليه
من اصوله او فروعه فانه يعنى عليه وحسب قدر ثمنه من الثلث فانه
يمتد الى الذي فوته من ماله انما هو الفتن هذا اذا لم يكن على المريض
دين يضرد صاحبها يعنى فان كان مع سبواه ولم يعنى عليه دفعه

للضرد عن صاحب الدين قوله وسرايه اى وكسبه سرايه العتق البعير
اذا اشترى بعض البعير اعنى بعض من يعنى عليه وسرى العتق
الى ما فيه حسب قيمة السرايه من الثلث حتى لو اشترى نصفه
بحم من وقته الجمع ما كان فالذى يحسب و الثلث ماله وحسونه وذلك
قد ثبت من المسمى مع قيمة السرايه قوله لم ارثه اى لم ارثه اى اذا
ورث المريض بعضه الذي يواصله او فرعه او انتميه او اوصى له به صل
وصيه او صلها وارثه حيث مات الموصى له صل القبول فانه يعنى عليه
في هذه الصور ولما يحسب من الثلث اذا لم يفت في مقابلة ماله لولا
له ولم يدا قوله والمجاياه اى وكما المجاياه في نحو البيع والشري فانها اذا
كانت بالكثر مما يتساح لمثل حسب من الثلث ايضا فان كانت مع الوارث
او ضاف الثلث عنها بوقف على المرحوم فان اصر بعد البيع
في الكبر والبطول فيما لم يخرج من الثلث وصح في الباقي مع غير
الوارث وقد ذكر صور من مجاياه المريض في باب البيع ثم المجاياه
المعتبر من الثلث جميع الزايد على ثمن المثل او القدر الذي يزيد
على يتساح لمثل فيه اصحابه ان يقل الرافعي واصغر النواوي على ذكر
الى في منها في الروضة على في النسخة التي وقف عليها قوله
وفي النكاح اى والمجاياه في النكاح كما لو روج المريض بالكثر من مهر
المثل يبرع على الوارث فلا سفد الم بالجان فان لم يكن الزوج وارثه
كالزمنه مع المسلم وكما لمكانته فالزاده كالوصه لغیر الوارث حسب و الثلث
من مهر يوقف على به جاز وكذا ان مات قبل موت الزوج فان الزيادة
سلم لما من الثلث ان وفي بها اذا لم يلزم الجمع من المهرات والتبرع
وان تزوجت المريض باقل من مهر المثل فالبعضان يبرع على الوارث
في الورثة رده ويحسب مهر المثل فان لم يكن الزوج وارثا كان عبدا
او مسلما وصى ذمه لم يكلل مهر المثل ولم يعتبر هذا البعض من الثلث
والى هذا اشار المصنف بقوله ان لم يكن وارثا قال الرافعي وانما
جعل ذلك وصيه في حق الوارث فيما اذا كان الزوج وارثا ولم يجعل
وصيه في المعتبر من الثلث اى او لم يكن وارثا فان المريض انما يمنع

من يعوت ما عنده وهذا ليس بغيره وانما هو امتناع من لا كسب
وانضا فان المنع فما يتوهم بقاؤه للوارث واسعا به اي على قدر
المنع والضعف ليس كذلك وقال في المصباح هذا بعضه ان لم يكن
للورثة رد هذه المجاماة اذا كانت الزوج وارثا ولهذا لم يفرق الخالي
من كونه وارثا وغيره قال وفاته ما في الباب ان يعال حسب المرأة وارثا
يا حسن لكن هذا ليس يعوت ما او يد فلا اعراض لباقي الورثة
قوله ما في العراض اي المجاماة في العراض بان يصرط المريض
للعاقل اكثر من اجرة علم فانها لا تحسب من الثلث لعدم كونها نفوت
ما حاصل خلاف مثله في المساء حسب حسب الزائد على اجرة
من الثلث فان الثمن كالحاصل لمصونها في وقت معلوم بغيرها وليس
الرجح كذلك قوله واجرة نفسه اي ولا المجاماة في اجرة نفسه بان اجرة نفسه
باقل اجرة المثل فانها ايضا لا تحسب من الثلث لكونه امسا عام من انفس
ما نفوت الحاصل ولا مطمح للورثة في علمه وقد فهم من قوله واجرة نفسه ان
المجاماة في اجان احواله معسر من الثلث قوله واقل اي وكما قل
من فقه المكاتب والجموع في الصورة المذكورة فانها ايضا تحسب من
الثلث قد علمت مما تقدم حكم كفاية المريض المدة وكفاية الصحيح اذا
استوفى الجموع في المرض بقي ما للمكاتب في الصحة ولم يستوفى الجموع
بل وضعها عن المكاتب في المرض اي ابراه عنها او اوصى بوضعها عنه
وحكمه ان يعتبر من الثلث اقل للعرس المذكور من ثلث الهبة
ان كان اقل فليتما كان يعتبر نفسه فسقطت الجموع فلا يبقى للورثة ما
الرقبة وان كانت الجموع اقل درهما كان يورثها فلا يحصر لهم غيرها وكذلك
لواوصى باعناق المكاتب من القيد ان كان اقل فليس لهم ان
الرقبة كما لو عجز نفسه وان كانت الجموع اقل فليس لهم الا ذلك ما في
الزائد عليها بخرج صدر من السيد في حاله الصحة ولا اعراض له عليه
قوله وجميع تهجر اي وجميع تهجر فانه يعتبر ايضا من الثلث
اعانة المريض فاذا اعان المريض عبدا او غيره مده او مضت مده حسب
اجرة تلك المدة بل لا يفرق الثلث لكونها يورثها عند اليه اطلاق الورثة خلاف

فوعلم بغيره مسيرها اذ لم يبق من الورثة لولم يبرع بها ولا عند
انها اطلاقهم وكذا لو باع سكا من يورثه في المرض بغير مصلح ومات
لم يكل له بل حسب جميع قيمته من الثلث ولو باعه بالكثر من قيمته لما فيه
من يعوت اليد على الورثة وقد مر ذلك في الضابط فعوله والقيمة
معطوفة على تهجر قوله قدمه ولان الى كغيره اشارة الى كسبه
المسرات من الثلث وهي اما مجرم او معلقة بالموت او موقوفة بالنوعين
وكل منها اما حرة او اما المجرم المرض فكالاعتاق والابراء والوقف
والصدقة والمصروع ما في واما المجاماة في الحقود اذ اربيب
ان توجد بعضها بعد بعض فخوان بقول سالم حر وغلام حر وقاتل حر
خلاف قوله سالم وغلام وما في احواله مقدمه ذلك منها ثم الذي يليه
وهكذا الى استغراق الثلث ومعنى امر الزائد بعد استعاب الثلث
منوط باحالة الورثة كما مر وذلك بان قول الى حد استغراق
الثلث ما نتم ما يعقر الى رضا الورثة وكان اعمى وسواء كان المقدم
والمشاخر من جنس واحد او من جنسين ولو عتقا وغيره حتى يقدم
غير العتق اذا كان اقل على العتق ونعم ذلك من اطلاق المو
قاله وان المقدم عطية لم يورثه فلا يورث ما بعده كما لو تقدم
العتق واما المجرم غير الميراث بان وجدت دفعة واحدة فان احد الجنسين
كما اذا قال لعبد له اعصمكم او وهب عبدا من جماعة او ابراهيمه عن
دونه عليهم لم يقدم البعض على البعض بل في العتق يبرع من الجسد
ولا يفرق الحرية وفي غير العتق ينسب الثلث كما سلف والحر في
الفرق بين العتق وغيره حيث لم ينسب في العتق ايضا حديث
عمران بن حصين ان رجلا اعنى به مولوكس له عند موته لم يكن له
ماك غيرهم وديارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزاهم اثلا ثلثا ثم
برع منهم فاعنى انهم وادق اربعة ومن جهة المعنى ان المقصود
من العتق تخلص الشخص من الرق وبطلان حاله والسبب ساقه
بقا واحكام الرق والمقصود من الهبة ونحوها العتق والسبب
منافه وان اصله اجس كما اذا وكل بكثر يبرع وكلا فصرفوا

دفعه واحد فذلك لا يقدم البعض على البعض ولو كان فيها العتق
بل يعسظ الثالث على الجمع لحدث عمر رضي الله عنه انه حكم في الرطل
لوصي بالعتق و غيره بالخلص ولم ينظر عليه ولم يستأوا الجمع في
وقت الرفع ما يخص العتق من الثالث ان ضاق عن الوفاء
بعتق العبد المعتق اخرج منه واما المعلقة بالموت فان يوصي بها
بعد الموت كما اذا قال اعصوا ما بعد موتى ثم غانما او ادفعوا
الى زيد ما به الى عمرو حسنت فقدم ما قدمه وان اطلعها لم يقدم
شيء على شيء سواء احدا حبس او اصفى فلا يقدم العتق على
غيره واما ان تقدم بعض الوصايا على بعض ففي العتق يفرغ
كما مر وفي غيره يعسظ الثالث كما سأتى وعند اختلاف الجنس
يعسظ الثالث على الجمع ويخرج للعتق فيما يحقه كما مر واما المنقوض
بالمخير والعلوق فمقدم المخرج منها لما فادتها الملك في الحال والملك
اذا لم يتمكن المريض من الرجوع عنها لم حكم افراد النوعين على ما مر
والى هذه الاقسام اشار المصنف بقوله فقدم الاول الى اخره فمهم
الترتيب من قوله الاول وقوله لم يخرج اى ان لم يكن مجزا مرسا
وبطل فيه المجرى الذي لم يرب والمرب الذي لم يجر وقوله يفرغ
في العتق مطروح في الجمع ولكن على الوجه الذي تقدم وقد نودر
منه لا يطلاق قوله العتق ان العلوق عتق بالموت لا يقدم على الموت
باعتقائه بل وقت استحقاقها واحد وان كان الثاني يحتاج
الى اثناء عتقه بعد الموت بخلاف الاول ومنوع قوله فقدم به ذلك
المخرج فالاول ان لا يقدم به ذلك العلوق فالاول مطلقا وفيه
بطريقا ان الموصي اذا اعتبر وقوح السرعات الموصى بها على
الترتيب بعد موته لم يكن يتردد من تقدم ما قدمه منها واما سبب اعتبار
المفهوم المذكور في تقدم الوصايا بعضها على بعض عند صدورها
من الموصي لا غير اذ لا اثر له في الترتيب كما مر ولذلك يسبق
اعيان في نحو قوله اذا مات مسالم حر وغانم حر وقات حر فانه ينزل
قوله هو لا و احرار في جرات القرعة منهم من يقدم به ذلك فالاول

ون

وان تربب اللفظ لم تربب المغفرة اذ ذمت مغفرة الكل وقت الموت
قوله وان اعتيق اى وان اعتيق بثلث كل حر عبد الثالث
المثبته وبه القم دفعه واحد فعلى لم يلب كل واحد منكم او الا
هو لا و احرار فانه يفرغ منهم ايضا ولا يصير العتق على بثلث كل منهم
لخلوص العبد له واعتاق بعض العبد الخالص كما عتاق كل
فصار كما لو قال اعصمكم ثم لو اضاف ذلك الى الموت فعلى كل
كل منكم حر بعد موتى او اثلاث هو لا و احرار بعد موتى عتق كل
منهم الثالث ولم يفرغ اذ لا سواه بعد الموت وفيه وجه ولصاحب
ان يقول قد رتب قوله بثلث كل واحد منكم حر منزه قوله اعصمكم حتى
حكم بالقرعة فيه ولو قال اعصمكم بعد موتى اخرج منهم يسغى ان
يخرج ايضا اذ قال بثلث كل واحد منكم حر بعد موتى قوله
المسألة اى ويخرج على العبد الذى مات قبل دخوله في يد الوارث
شرا الى ما اذا اعصى بثلثه اعبد منهم سواء ولا يملك غيرهم فان
احدهم قتل موت السيد او بحد وقبل دخوله في يد الوارث ادخل
الميت في القرعة نظرا للوارث فان خرج له سهم العتق بان موته حر
موروثا عنه ورق القهر وان خرج له سهم الرق لم يحسب على الوارث
لانه سغى المال ولم يمد يد الله بخلاف المعتق فانه يقصد التوب
وتعاد القرعة من العبد من كان لو لم يكن الا عيدا فاعتقها من خرج
له سهم العتق عتق بثلثه ورق ثلثه مع العبد القهر ولو مات بعد دخوله
في يد الوارث لم يدخل في القرعة واذا خرج سهم العتق لم يدخل الحيتين
حينئذ عتق كله لدخول الميت في ضمان الوارث سوت به عليه
قوله بان عتق اى لا يفرغ في هذه الصور وهي اذ كان له عبد
سالم وغانم يعلق العتق لسالم يعتق غانم فان قال ان اعقب
غانما فسالم حر ثم اعقب غانما في مرض موته ولم يخرج من الثالث
الا اصلها فانه سعتن للعتق غانم ولم يفرغ منها لانه لو افرغ امكن
خروج القرعة لسالم فرق غانم واذا رقى لم يحضر الشرط المعلق
عليه عتق غانم فتوقى الى حصول المشروط بدون الشرط قوله

من

وسط معطوف على قوله بفرع في العتيق وقد توسط بينهما المشابهة
المستغلة بالمعطوف عليه أي لم يفرع في العتيق وتوسط الثالث
غير العتيق باعتبار القيمة على بعضه الحال من التناوب أو التناوب
فلو أوصى لزيد ثمان مائة وعلو ثمان مائة مائة وثلثمائة مائة
ثلاث مائة وثلث مائة دفع سدسها لزيد وثلثها لعمرو وبصفتها لعمرو قوله
وتسلط أي وتسلط الموصى له على الموصى به بتسلط الوارث
على مثله ولو أوصى بثوب خرج من ثلث مائة وباقى مائة غائب
لم يتسلط عليه الموصى له ولم على ثلث مائة لم يحضر من المال الغائب
ما يخرج الموصى به من ثلثه لأن حق الوارث أن يتسلط على مثلي
ما يتسلط عليه الموصى له وقد تسلط المال الغائب فلا يصلح الحق حقه
ولم يتسلط الوارث على ثلثي الموصى به لمكان وصوله إلى حقه
من الغائب وتخلص الموصى به للموصى له ولو تصرف في ثلثه فإن
هلال الغائب وعن السرخسي أنه سئل نعود بصرفه وقال الرافعي
يجب أن يخرج ذلك على وقف العقود وقال النواوي بل ينبغي
حرجي على القولين بمن باع مال له ظاناً حياته فإن مت
قوله وبلغ أي وبلغ المريض من التبرع بالزائد على الثلث في
المريض المخوف وهذا أحد أنواع الحجر وأعلم أن ما يلحق بالإنسان
من مرض أو عرض أن ينتهي إلى حاله يقطع فيها مائة عاجلاً كما إذا
شخص بصراً عند التبرع أو بلغف روجاً أو كحجراً أو قطع خلقاً من
وجوه أو سنن بطنه وعرجب عشوته ونحو ذلك لم يعتبر كل مائة يومه
في هذه الأصول حتى لا يصح فيها إسلام الكافر ونوبة الفاجر لأنه قد
صار في جتره موت وعرجبه كهرج المذبح وهذه هي الحال التي
قال فيها فرعون آمن فلم يصح منه وأن لم يشه إلى تلك الحال
فإن خفف منه الموت عاجلاً فهو المخوف الذي يحرقه صاحبه عن
التبرع بالزائد وأنه يحكمه حكم الصحة وقول المصنف كالقول في
الشيخ الخرج أمثلة للمرض المخوف بل لا يماهون في معناه من الأصول
فما قاسمنا قاصداً سرهما في المخوف فالقول في مرض معوي مقتر

منه خروج ما يخرج من معدة سببه الحار إلى الدماغ ونودي إلى الهلاك
وذات الجنب وبمحدث في داخل الحب والرفاق ابتداء
ليس لمخوف ولكن إذا دلم نرف الدم واستقط العود وكان اللام
منه مخوفاً وبواترته هناك أيضاً مخوف لأنه يستف الرطوبات وأول
العلاج كذلك وعملوا العقار بالفالج ما يولهم من اسرغاء أحسن
البدن وعند الأطباء محض اسم العلاج باسترخاء أحد سقي البدن
طويلاً وسبب له سرغاء أحسن الروح الحامل للحس والحركة عن
النفوس إلى الأعضاء أو عدم قبول الأعضاء للحس والحركة لنفسه
منزليها وقال الرافعي سببه علم الرطوبة والبلغم فإذا هاجت رتبا أطفا الحكة
الغريزة فاهلك وإذا استعمل بحرف منه الموت عاجلاً وآخر السر وهو
قرص الرئة مخوف على ما حكاه الشيخ أبو إسحق والغالب وسببها المصنف
وأول غير مخوف قال الرافعي وكانت سببه أنه يتناول مدة فابتداء
لم يخاف الموت منه عاجلاً فإذا انتهى خفف قال ولكن هذا المعنى يضي
أن يكون آخر العلاج مخوفاً أيضاً ونقل العكس عن المذهب لمن الغالب
أنه إذا دام لم يصل عاجلاً فنصير كالحرج وجعل الرافعي لا شبهة بأصل المذهب
فانقله عن المحصر وهو إطلاق القول بأنه ليس لمخوف قال
وهذا الإطلاق أخذ أحدون حتى صرح الخساطي أنه غير مخوف
في أوله ولم في آخره وبعده النواوي في ذلك وجهه بأن السر وان لم
سلم منه صاحبه غالباً فإنه لم يخاف منه الموت عاجلاً فإنه بمنزلة السخفي
قوله والتمام القتل يومئذ أمثلة للأصول المحقة بالمرض المخوف ومعنى
التمام القتل أضله طه الفرقين بعضهم بعض في حال القتل ولا يخفى
مخوفاً إذا كانا ملكاً فليس أوقر من التكاثر وأما فلا خوف في حق
العالم ومن الأصول المخوف اسركا فرعاً من مله سره منها التقدم
بمصل قصاصاً وفي معناه التقدم لقتل رجلاً أو في قطع طريقه
أو في إعدام لعتال العقوق قوله وظهور الطاعون أي إذا وقع
الطاعون في بلد وظهر الوباء فيه فهو مخوف في حق من لم يصبه أيضاً
لأنه حال شيعت الهلاك غلبه وإن لم يظهر في بلد منه شيء فهو كالتمام

القبائل وسببه قوله وخرج البحر يعني به هجاء ثلاثا مواج عند
استدلال الرياح وطال الطلق للحامل حال خوفه ايضا لعصق
امر الولادة بخلاف ما مل الطلق فاذا وضع فالحوف الى ان
يفصل المشيمة فاذا انفصلت زال الحوف اما اذا حصل من الولادة
جراحة او نحوها وموت الولد في الحوف نوص الحوف وكذا الخنثى
المطبوقة وهي اللان التي لا تبرح والورث وهي التي ما في كل يوم
والطلق الراجعي في الشرح نقل وعين في كون الغيب وهي
التي تأتي كل يوم والطلق الراجعي في كون الغيب وهي
الحرد ولست بموصول المخوفه منحصرة فيما ذكر بل هو امثلة منها قوله
لم الربع اي مبي لمخرجه ما لست بمخرجه لانه ما في يوما وطلع يومه ما قد
صاحبها القوة في يومه في قلاع بخلاف القلب وهي التي ما في يوم
ويطلع يوما وهي في خوف وهي التي ما في يومه ويطلع يومه واما
الجرب ووجه الضرب والعين والصداع مغر مخوفه وكذا هي يومه
يومين فلو اتصلت هذه الخنثى بالموت يظهر في تبرع صاحبها ان
كان قتل ان يعرف موتها المثلث وديان كونها مخوفه وان كان بعد
العرب يومين في صلبها ان اثارها قد زال بالعرب والموت سبب
آخر كذا في المذهب والتم قال يومه في شرط في المرض المخوف
ان يكون الموت منه غالبا بل يكفي ان لا يكون نهرا ولو قال اثار
البصر هذا المرض لا يخاف منه الموت لكنه سميت طاهرة ان يكون
منه المرض المخوف فالله ذلك مخوف وهذا سكر بالحمل الطلق
وان بالواضع الى المرض المخوف نهرا فالله ذلك ليس بمخوف
قوله ويعتد اي ويعتد في كون المرض مخوف اذا سكر حاله فله
طبيب اهلي الشبان فلا بد فيها من سلم واللوح والعدالة
واكرمه واعتبر العدم هنا بخلاف ما قر في السمع اصبها لما سعل
لحقوق العباد ولا يعمل قول الرب وامر اس كمالها شهادة على غير
المالك وان كان المقصود المالك نعم لو كانت العلة بامر الله على وجه
لا يطلع عليه الرب غالبا بل شهادة بطلان امره وادبع نسوة قوله

ون

وان صح اي المرض منع في مرضه المخوف في طسا من البهره
بالزائد على الثالث كما مرتم ان صح وسلم من صحة ذلك التبرع
اذ سن ان مرضه لم يكن مخوف وكذا اذا التزم العباد وطلم ما به مخوف
ثم انقضى الجرب وسلم من عدم كونه مخوفه وبعد بهه وان لم يكن
المرض مخوف في ظننا فانقضى بالموت فان كان يجب له حال عليه
الموت كوجع الضرس فالتمتع بالزائد فاد الموت محول على الفجاء
وان كان غيب كما سهاك يوم او يومين بعد ما ان اتصال الموت
كونه مخوف فان بطلان التبرع قوله ما وصت اي يصح وصيه
الحرب بالاجاب والقول صريحا او كتمان يصح به جاب لقوله او صت
له بكرا او اعطوه او ادفوا اليه بعد موت كذا ادهوله او جعله له بعد
موت او ملكته او وهبته له بعد موت ولو لم نقل بعد موت بل قال بول
او وهبته له لم يكن وصيه وان نواها بل في افراد الثالث عليك باخر
لانه امكن سفله في موضعه الصريح نعم لو قال له من ما لي او قال
عبدك هذا له كان كتمان في الوصيه لانه لم يصلح امر اذا ما قول
المصنف جعله له من ما لي فلم يعد الراجعي اعطيه جعله له في هذا الموضع
بقوله من ما لي بل بقوله بعد موت وهو الذي يظهر قوله وكتمان
عقب اي اذا قال عتقت هذه الفلان فهو كتمان لانه ظهر المعين
للمالك بالوصيه والاعانة ولا يمنع فلا يصرف الى الوصيه الجائز وقد
قر في السمع ان ما يقبل مقصود العلق كماله غرار كالكتمان والخلع
سقطت بالكتمان مع الله والوصيه في نفسها يعيل العلق فاذا كان محدد
بها وايضا فانها لم تقبل في القبول في الحاك فاسببه ما سئل به لانها
من التصرفات قوله والكتمان اي وصيه الوصيه بالكتمان ايضا
العدو على الرطق وهي كتمان فلا بد من الله مع ما بان تكلم الوصيه
وبقول نوت الوصيه لفلان او يعرف به الورثه بعد موته وفي قوله
صل الله عليه وسلم اليه ووصيه مكتوبه عند اسعار باعسار الكتمان
هذا ما اضناه الرافعي بعد نقله عامة في كتاب انه لو وجد له كتاب
وصيه بعد موته ولم يقع الله على مضمونه وكان قد اشهد جماعة ان الكتمان

خطي وما فيه وصتي ولم يطلعهم على ما فيه لم ينفذ الوصية بذلك ولم يجر
عما فيه حتى يشهد به الشهود مفصلا وحكي من نصير بن احمد
من امراء فراسات انه اراد ان يوصي ولم يطلع احد على وصيته
فشاره العلماء فلم يعموا له ذلك الا محمد بن نصر المروزي فانه
قال يكفي له شيئا منهما قال الراجحي واعلم ان انعقاد الوصية
بالكتاب ليس بعدد وان استبعدت من الكتاب مثابة الكتاب
وقد سبق في البيع اخلاف في انعقاد البيع ونحوه بالكتاب وذكر
تقن ان الوصية اشد قبولاً للكتابات ولو اعتقل لسانه صحت وصيته
بالمشارة والكتاب روي ان امامه من انه العام اصحت فعلها
لفلان كذا ولفلان كذا فاسارت ان نعم جعل ذلك وصية قوله
وقول المعين اي وصية الوصية بالكتاب يقول المعين يريد ان
الوصية ان كان المعين من شخص او اشخاص فلا بد من قبوله كالمه
وان كان غير معتن كالفقراء والمساكين لزمت موت الموصي
ولم يشرط فيها القبول قوله بعد موت الموصي بشر الى ان لم يشر
يقول الوصية في صيغة الموصي وكذا بقاها اذ لم يشر في الموت
فانها اسباب ملك بعد الموت فاشبه اسقاط الشفعة قبل البيع
بشرط الفور في القبول بعد الموت انما يعتبر ذلك في العقود الناجزة
التي يعتبر فيها اربابا ط القبول بالكتاب قوله كما لو وصاه اي بعد
وتوقع القبول في الوصية ايضا بعد موت الموصي ولم يعتد بالقبول
والرق في حال حياته حتى لو ترك في حياته ومثل عدم موته جاز ولو
رقة بعد الموت لغت الوصية قوله ووارثه اي وصية الوصية
يقول وارث الموصي ان مات بعد موت الموصي لانه فرع
فاذا لم يملك له ماله غير قبول فالفرع اولي ولومات قبل موت
الموصي بطلت الوصية قوله كما لعبد اي كما لو وصاه للعبد فانه
يصح ان يقبله ولو بغير اذن السيد كما قرأت اوصى السيد
للعبد بدينه فلا بد من قبوله ايضا لانه فرع من ان قال اعفوه
عني بعد موتي فان عفاه بعد من غير قبول لنا كذا حتى لا يقال

في

في العتي قوله وما لك الدابة اي يصح الوصية للدابة بقبول مالها
على ما قرأ قوله وبه اي وموت الموصي يتوقف ملك الموصي له على
قبوله يعني اذا مات الموصي لم يشأ الملك الموصي له بل صار موقفا
على القبول فاذا قبل بقاء الملك من يوم الموت وانما سنا انه كان
ملكاً للوارث من يومئذ لانه لو ثبت الملك بالموت لما ارتد بالرق كالاميراث
ولو ملك بالقبول فعلم وبعد الموت ان كان الميت باسمرار الملك مع
الموت بعد اذ للوارث ملزم بلقي الموصي له الملك عن الوارث
لا عن الموصي وهو بعد ايضا فان ارث انما يكون بعد الوصية
لقوله تعالى فرب بعد وصية يوصي بها قوله واحكامه اي وقفا
احكام الملك ايضا بعد الموت على القول كعتي لا بن الموصي به
لانه ولو اوصى لزيد بانه يتوقف عفاه على قبوله حتى اذا قبل من
عفاه عليه من وقت الموت ولو اوصى له بزوجته ومثل من ارتفع
نكاحها من الموت ولو اوصى له بعبد ومثل من وجب نفقة ونظيره
عليه من الموت وكذا الكلام في الزوائد والعوائد لكسب العبد ومهر الشجر
وغرها قوله ولا يرث اي ولا يرث من المذكور وهو الرقيق
الموصي به لانه ان مات الموصي له قبل قبوله وصيته ومثلها الوارث
بعد موته لان العالم ان جهة ابن المذكور ارثه كالحاخ بطل قبله له
لخروجه عن كونه وارثا واذا بطل قبوله بطل عتي لا بن فلا يرث
فلو ورث لما ورث وكل ما ادى ثبوته الى نفسه فهو باطل وان
لم يحبه كما اذا كان ابنا اخر فلو ارث ليرث اذ لو ورث لم يخرج اخوه
عن اهلية القبول في الكل الى القبول في النصف ولا يمكن
ان يعزل لا بن الموصي به النصف بقبول لانه انما يقبل اذا كان وارثا
وانما يكون وارثا اذا عتي وانما عتي اذا قبل مستوقف قبوله
على قبوله ويتوقف الشيء على نفسه محال واذا اقتصر القبول
على النصف بقي نصفه ومما فلا يرث من رقب البعض
مانع من يرث كرق الكل قوله كان من شبه اي لا يرث لا بن
في الصورة المذكورة كما لا يرث فيها اذا ثبت شبهة بشهادة عتيق

١

ثلاث من ثلاث وصورة المسئلة ان موت به عن اخ وعبدان
 ولاخ هو الولد في الظاهر معق العبدان ثم شهدان نسب
 ابن لئلاهما سب سبه ولما برث لانه لو ورث تحت ثلاث واذا
 تحت بطل اعتنا لهما مبطل ثما فلهما فلا يشك النسب فلا يرث
 فلو ورث لما ورث وهذه مسائل الدور الفقهي كما لي بعد
 ولو شهدا في الصورة المذكورة بنسب من وكان من اخ موسى
 عاف ورث النصف لمن اخ برث الباقي من العبدان فاذا
 اعطوا سري العتق الى نصف النسب على الفور في القول الصحيح
 فصح شهادتهما لكمال غنهما قوله من الميراث من غير انهما اذا كان
 من عسكان من غير الميراث وشهدا بان النسب فانه ثبت نسبه
 وارثه لا سقاء الدور حينئذ قوله ومن تحت اي ولما برث ايضا
 من تحت من الميراث كما لو اشترى في حصة مائة من تحت عليه
 كما به وانه فانه تحت الميراث ولما برث لانه لو ورث لكان العتق
 او السبب الله بالكسري وصمم للميراث مبطل واذا بطل العتق
 امتنع ثلاث فلو ورث لما ورث وهو دور فقهي ايضا قوله وماله
 بعوض هذا شروع في المسائل المتعلقة بالوصايا اي والوصية
 التي يعود بماله من العبدان وصية يعود اليه ان كان له عودا
 وغير عود الله هو حق بطل الوصية حينئذ اما ان يصلح لمباح من غير
 بغير من يملح ثم سمى الوصية بطل مما له من الطبول فانها ليست بوصية
 بطل الله فلو قال اعطوه عودا من عبيداتي وله عبيدان الله فاما
 لم يصلح لمصلحة مباح مع بقاء اسم وعبدان الحث بطل وصية
 على عبيدان الله مبطل ولو قال اعطوه طيلة من طبلتي وله
 طبل هو لم يصلح لمصلحة مباح مع بقاء اسم الطبل وطبل كل
 سمى بطل الحث بطل الوصية على الحلال فيصير والوف
 ان اسم العود عند طلاق سناول الذي يضرب به واستعماله
 في غير مرجوح والطبل يقع على طبل الله وغيره وقوعا واحدا
 فعند طلاق طبل على المباح كفاء بغيره وصعد الموصي فان

الظاهر

الطاهر انه بقصد ما صح الوصية ولما لم ينم من كفاء هذه القرية
 في الميراث على احد الميراث المتساوين كفاء في الميراث على
 المرجوح وحسب يصح الوصية بالطبل دفع الجاهل الذي عليه التي
 الموصي له ان لم يقع عليه اسم الطبل دون عود الله وان صلح لمصلحة
 مباحه بغير طبل اسم العود تحت الوصية به كطبل الله اذا كان
 كذلك ولم يدفع الوثوق المضرب الى الموصي له لانه سمي عودا
 واعلم ان صور الوصية بالعود اربع بان الموصي اما ان يكون عند
 الصنعان اعني عود الله وغيره او لا يكون عنده واحد منها او يكون
 عنده لا يكون الثالث او بالحقس وقد علم من منطوق لفظ المصنف
 ان مطلق العود محمول على عود الله في الصورة الاولى وعلم بطريق
 انه لو كان الحكم كذلك في الصورة الثانية والثالثة لانه اذا اراد على
 عود الله ومع وجود غيره الذي يصلح ان يكون معارضا له في الميراث
 فاولى ان يحل عليه مع عدمه فخص المصنف للصورة الاولى بالذكر
 لذلك ولما حمل الخلاف وفرجت الصورة الرابعة عن الحكم بينهم
 المتخالفه فصار الكلام بطل ذلك وطلبت سطوق ومفهوم موافقة ومخالفة
 قوله والقوس اي ولفظ القوس عند الاطلاق حصر على القوس
 التي يرمى بها الشباب دون غيرها من القوس والرافعي لم يحصرها
 بقوس الشباب بل ذكر ان اسم القوس يقع على العورة وهي التي يرمى بها
 الشباب اي السهام العورة وعلى القوس وهي التي يرمى بها الشباب
 وعلى الحساب وهي التي ياما يجري سفد فيها السهام وعلى الجلامق
 وهي قوس البندق وعلى قوس النذافين ثم قال والساق الى الفهم
 احده نواع النذافين وله فلو قال اعطوه قوسا حرا على ارضا دون
 قوس النذافين واجلا هو قوله لانه من قسبي اي لان قوس النذافين
 وقال اعطوه قوسا وقسبي ولم يكن له قوس الشباب فانه لم يحل
 عليها يرمى على ماله منها فلو قال اعطوه قوسا من قسبي ولم يكن له الم
 قوس النذاف او البندق حرا على ماله منها للمنفذ ماله ضا فانه وان كان
 له قوس النذاف والبندق حرا على قوس البندق لم يكن اقرب الي

المسم وانه مسمع الوصية بالقول والورث لخرجه عن مسمى القوس وذلك
الربط والتفصيل الوصية بالمسم لشوئها منه قوله والذات اي الذات
في العرف العامة هي هذه المذكورات فلو قال اعطوه دابة اعطوه
اعطى واعلامها سواء في ذلك البلاد كلها ولو قال اعطوه دابة من
دواني وله جنسان من الجناس التلميح بخر الوارث وان لم يكن
الجنس واحد يعتب وان لم يكن له شيء فالوصية باطلة ويدخل في
لفظ الذات الذكر والمذكر والمحب والصغير والكبير قوله
وناول اي وناول لفظ المعبر بالذكر والمذكر لانه اسم الجنس في اللغة
وسمعت العرب يقولون صرقت بعيري وجل ولان بعير واما الجمل
محمض بالذات فلا يتناول الناقة كما لا يتناول الناقة والذكر والبق
لان في الجمل الناقة منها على التوحيد والكلب والجرار لا يتناول
لان فيهم متروا فعالوا كلب وكلبه وجرار وجراره ذكره الرازي عن علي
وغیر ثم قال ونشأ ان يقال ايها الجنس وان هذا الصنف ليس جنسا
مستورا في اللغة والملك قال ولصاحب الصحاح وربما قالوا للابن عمه
رواه رواه السيوطي قال النواوي الصواب ما قاله الرازي في
والشاه اي وناول الشاه الضان والمعز والعلم والمحب
والصالح والمرضى والذكر كالنكاح والنسب والمذكر لانه اسم جنس
ولست انتا فله للناسيت وقد قالوا بان لفظ الشاه نكرة وتوثق
لهذا قوله عليه السلام في اربعين شاه شاه على الذكور وتماثل
حون اخراج الذكر عن خمس مائة بل على صح وكذا يتناول صغيره
وكبرها اما صغير السن كالسجدة والعناق فلا يتناول على له ولا
قوله الثاني صغير او كبير قوله والروعي اي وناول البدن
الصغير والكبير والسلم والمحب والمسلم والكافر والذكر والمذكر
والجنس ايضا بخلاف العبد فانه لا يتناول به وبالعكس ولا يتناول
الجنس المحكم قوله والفقر اي وناول الفقير والمكسر وبالعكس
اذا اوصى له صوما فاذا اوصى للفقير جاز الصنف الهمم والى المساكين
واذا اوصى الى المساكين جاز الصنف الهمم والى الفقراء لان كلا من

نفع

نفع على الفقير عند نفاذ خلاف ما لو جمع بينهما فافصى للفقراء
والمساكين رغب الجمع بينهما كما في الزكوة والصدقة لانهما
يقتضيان اي والموصى به للصنفين يصف بينهما ولم يخصص على
احدهما وقد فهم منه ان ما قبله فما اذا اوصى لهما قوله كلهما
اي يصف فقامت كما يصف فما اذا اوصى لهما فلا نه واب تولد
ولم يخصص الذكر على المذكر كما لو وهب لرجل وامراه ساوان اب محي و
مت فالكل للرجل والتمت كما لم يخصص اذ الواحد لو انفصل بطلب الوصية
ولم يخصص الى ونشأ كما لم يخصص الموقوف للمهر قوله وان كان اي
اي اذا قال ان كان رجل فلا نه علاما فاعطوه كذا لفظ غلام للتوحيد
اب لعلامين لم يكن اما شيء من السكر سحر بالوصية ويصدق ان قال
حينئذ حملها غلامان لم يخل قوله وان كان في بطنها اي وان
قال ان كان في بطن فلا نه غلام فاعطوه كذا تولد غلاما وبارية
فالوصية للغلام وان ولدت غلامين في هذه الصورة خير الوارث
مصرف الموصى به الى من شاء منهما كما لو وقع بهام في الموصى به واما
ان قال ان كان ما في بطنها او الذي في بطنها غلاما فهو كما لو قال ان
كان حملها غلاما وقد مر قوله وما بعد ارقاء اي اذا اوصى في رقبة
بأحد من صنفين بالموت او القتل قبل موت الموصي بطلب الوصية وان
يلفوا بعد موته وبعد قول الموصي له استقر حق الوصية الى القيمة بمصرف
الوارث فممن من شاء منهم الله ولذا ان يلفوا بعد الموت ومن القول
نار على القول بالوقوف او حصول الملك بالموت واما على القول
بمصول الملك بالقول فيطلب الوصية وفي الصورة المذكورة ان يفي
واحد منهم ويلف الباقيون بعين ذلك الواحد قوله بالارقاء الله
اي اقل عدد تقع عليه اسم ارقاء فما اذا قال اعقبوا عني ارقاء
او اسروا سكت ما في ارقاء واعقبوهم تلميح وكذلك اسم الرقاب
قال بسر شري تلميح قصا عدا سكت ما فعل قال الشافعي رضي الله
عنه سكتا رضعه سفاص اولى وسفلال معوه سغلا روعي ان
اعقباق خمس رقاب فله القيمة مثلا اولى من اعقباق اربع كثر القيمة

لما فيه من تخلص رقة زائدة من الرق وفي الحديث من اعنى
رقه اعنى الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ولا يكون
الحالة هذه شري رقة او ريتين وان لم يف الثلث سلكه
من المرقاة فان لم يسره المرقاة وفضل منه شيء لم يسرى
بعض رقتي اذ الشقص ليس برقة وايضا تفاه الرقة
مغروب فيها روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن افضل الرقاب
فقال اكربا منا وانفسها عند اهلها فراعى التفاه عند
لزوم محذور التسعص وسرى بعدسات فان فضل عن النفس
رتبين وجدنا شيء بطلت الوصية في القدر الفاضل وروى علي
الورثة قوله ان قال اي لم يسرى البعض في الصورة
المذكورة ان قال اصرفوا الى العتق فانه يسرى به البعض
وذلك قوله والخبر ان اي اذا وصى بجزءه صرف الى العتق
دارا من كل جانب من الجوانب الاربعة لما روي انه عليه السلام قال
حتى الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا او اشار ودا
وظلنا ومنا وشمالا قال النواوي ونعم المال على هذه الرواية
لم على هذه سكاها واذا وصى للعزاء لم يصرف الى من يحفظ
بعض العزاء ولم الى من يقرأ الكحل ولا يحفظ بل الى حفاظ كل
الزمان واذا وصى للعلماء او لم يهل العلم صرف الى العلماء
بعلوم الشرع ومي علم التفسير والحديث والفقه ولم يصرف
الى الذين سمعوا الحديث ولم علم لم بطرقة ولم باساني الرواية
بالمؤمن فان التمتع المتجر ليس بعلم ولم الى المغربيين والمعتز
والمذاهب ورواه طائفة والحساب والمهندسين والمجسدين وعن اخبر
بصحاب ان المتكلمين كذلك وفي التمه ان الكل من العلوم الشرعية
قال الرافي وهذا قريب من اطلاق اسم العلماء في الفقهاء وروى
مشهور ولم يعرف روايت المفسر والحديث ومن المتكلم فليدخل
الكحل او يخرج الكحل واذا وصى بسبيل الله فهو الغراء الذين نصرتهم
الزكاة لذا قاله الرافي فلا بد من تقييد قوله المصنف الغراء اللهم الا ان

اللهم

اللهم فيه على العبد وفيه بعد واذا وصى للرقاب فلهما كاسن
فان دفع الى مكاتب فعاد الى الرق والمالك باق في يده
او في يد السيد استرق قوله ولزيد اي اذا وصى بشي لزيد
والفقراء يجوز ان يعطى زيد اقل متقول من ذلك الشيء وهذا
معنى قول الشافعي وهو كما حلهم اذ له مصاد على اقل متقول
في آحاد الفقهاء اما انه لا يجوز عتقه بالنقص عليه خلاف الفقهاء المعين
ويعطى كان او فقيرا ولم يبد من الصرف الى ثلثة من الفقهاء مع زيد
ولو اوصى لزيد بدنا او للفقراء سلك ما لم يصرف الى زيد
غير الدنار وان كان فقرا لم يقطع اجتهاد الوصي بالتقدير
قال الرافي وكذا ان يقول اذا جاز ان يكون المصنف على زيد
في قوله لزيد والفقراء لئلا يحرم زيد جاز ان يكون التقدير ههنا للاستقص
المصروف الله عن دنار وايضا فيجوز ان يقصد عن زيد الدنار
وجه الفقهاء في تفسيره في عرضه الصرف الى زيد وغيره
ولزيد اي اذا وصى لزيد ولغيره او لزيد ولغيره بطلب الوصية لغيره
وللمرح في المصنف وصحت لزيد في المصنف كما لو اوصى لزيد ولم
خذ ولغيره وروى الورثة الموصية للوارث وكما لو اوصى لزيد ولغيره
عمرو ولم يكن لعمرو ابن يكون المصنف الموصى وبطل الباقي ولو
اوصى لزيد والله تعالى صرف المصنف لزيد والباقي للفقراء لغيره
بصرف الحقوق المضافة الى الله تعالى وفيه وجه ان الكحل لزيد
وذلك الله تعالى للميراث لقوله تعالى في آية الفئ والغني فان
الله غني والرسول والرافي لم يصح الوجه ذلك وانما حكمه في
في منصوراته صحيحة وانه لم يخص المصنف الباقي بالفقراء بل قال
انه في سبيل الله صرف في وجع العرب ونواصيهم ما نقل النواوي
وهو انه لو اوصى بثلث ما لله تعالى صرف في وجع البر وذكرو
عن صاحب العدة انه قال هو قاس قول الشافعي رضي الله عنه
قوله واقارب زيد اي لو اوصى بما قارب زيد فاما لغيره ذلك
اقرب حد ينسب اليه زيد وبعد اصلا ومسلمة نفسه من رقي

غنيامه

جهه وقد ظهر مما حران لم تقدم بالذكون وانه اذا اختلف الوجه قد لم يعد
منفرد ولد الولد وان سفل على العم قوله وبما لمنافع لما فرغ من
المسايل اللفظة شريخ في المسائل المعنوية منها اذا اوصى بمنافع عبد
او دار ملكها الموصى له بالقبول بعد موت الموصي فلو مات الموصى لم ير
عنه كسائر صفوة ولم ايجاز ولا عان والوصية بها نفع لو قال اوصيت
لك بمنافعه صا لك كان ذلك اباها لم عليك فليس له ان يجاز
فيه واذا مات الموصى لم يرجع الحق الى ورثته الموصى في هذه الصفوة
وكسب العبد المعتاد داخل في المنافع الموصى بها فملكه الموصى له
منافعه بخلاف كسب المتخرج فانها لم يوصيه بالوصية ومنها ما سببه
العبد فلا يملكه الموصى له بل ورثته الموصى وكذا عقر الجارية الموصى بها
اي جهرها اذا طبقت شتمه او روجب لم يملكه الموصى له بل يملكه منفعه
النفع الذي لا يجوز الوصية بها فلا يحق بد لها بالوصية بل يكون ما عا
للوصية قوله وولدها كهي اي وولد الجارية الموصى بها كالجارية ومنه
لورثته الموصى ومنفعته الموصى له بل منة جزء من نفع ويجوز مجيها قوله
ويجوز اي ويجوز الموصى له الموصى بمنافعه ان اراد لما مر انه يملكها
وسفره بالمسافر به فلا تخار عليه من سماع وليس كما تزوج مع البتة
فان منافع الامة المزوج المستد للزوج ولذلك استعمل بالمسافر
هادون الزوج وما لك الرقبة فيما نحن فيه لا يستعمل بالمسافر ولا يضمن
الموصى له سلف الموصى لمنفعته في يد كما لا يضمن المستاجر وليس عليه
مونه الله قوله وللوارث اي يجوز لوارث الموصى ان يبيع الموصى
منفعته ان اقت الموصى الوصية الى مدة كما يجوز له مع ما اجر المورث
واما اذا ابد الوصية فلا يجوز للوارث بيع الرقبة من غير الموصى
دعيا كان الرقبة او غيره اذا لم يقدح في الغايد المقصود بالبيع
عائنا لا يستحق المنفعة حتى الغير ويجوز بيعه من الموصى
مطلقا اي سواء كان الوصية موقفة له او موقفة لظهور القابلية
باجتماع الرقبة والمنفعة في ملكه قوله كما لساها الموصى لساها
لم يره به حصص جواز بيعها بالموصى له فانه يجوز بيعها منه ومن غير

لبن

لبقاء بعض فوايدها كما لصوف واللين وانما اراد بنظر الجوار فيما
ذكره مطلق الجوار فيها والبيعة على العلة وهي اسماء البسج
على فائدة معصية المسمى قوله وقصا صه اي للورث اذا
جنى على العبد الموصى لمنفعته عناء بوجوب القصاص ان بعض
من الجاني واذا اوصى في القمار بطل حق الموصى له كما لو مات وان
كان القمار خطا او عفى على ماك اسرى به عبد مثله لنقوم مقام
مكون رقة للوارث ومنفعته للموصى له بل ان ذلك المالك يدل الرقة
مع منافعها معصية مقامها قوله وان بيع اي وان حنى العبد
الموصى لمنفعته عناء بوجوب الحرش مع الحرش لعدم الغلاء
بطل حق كل من الموصى له والوارث وان فداها استمر حقها وكذا اذا
فدا احدهما العبد مع منافعها فاما اذا فدى حصه خاصة فقد فاك
الحق طيحه ببيع بصب صاحبه قال الراعي وفيه اشكال بل ان
فدى المالك الرقة فكيف ساع المنافع وهدا وان فدى الموصى له
واستمر حقه مع الرقة على التفصيل الذي هو قوله وبحسب اي
اذا اوصى بمنافع شيئا وابد الوصية بحسب قيمة الرقة تمام منافعها من
المثلث كما لو باع من رجل ثعبان رقة من الثلث لانه حال منها ومن
الوارث والحيوان كما لا خلاف بدليل ان الخاص بضمها وان
اقت الوصية بملك محوسن او شرف قوم الرقة مع منافعها في ملك المدة
من موم ملوب المنفعة في ملك المدة فما نقص هو المعبر من المثلث
حتى لو كانت معها مع منافعها في ملك المدة ما به ودها سعين اعبر
من المثلث عشر قوله واجع عطف على قوله فقه اي يجب الحج الموه
به بطوعا من المثلث كسائر السرعات وصحة الوصية به منته على قول
المنابة منه كما هو المذهب ومح عنه من المتقات ان قتله به وكذا ان
اطلق لانه ان عتق بملك او حكا فانه سعين اياها بالعتق قوله
والرض نعم ان ما ذكره اوله هو الطوع اي ويجب الحج الموه
يعني من راس المالك سواء اضافة الى ما اطلق لانه دين
دقة كسائر الدين معصية مرارة وان لم يوص به كما لزكوة والدين

وكذا الحج والمذكور والصدقة لوجوبها وكذا كفارة الظهار وافساد الصور
بالرواح واليمين والقمار كل ذلك يجب وصار له من الثلث لما في
قوله وان قال اي وان قال بن عليه الحج العرض حجوا عنه
من ثلث ما في لم يقدم على الوصايا بل يزاعجها بالمضاربة لانه لما
عليه بالثلث الذي هو محل الوصايا بالكان سبيله سبيلها ثم اذا لم
يقف به الحاصل من المضاربة بكل ورأس المال وحسنه بدور
المكسب من معرفة القدر المتكامل به يوقف على معرفة ثلث الباقي
لعرف قدر حصته الحج منه ومعرفة ثلث الباقي يوقف على معرفة
القدر المتكامل به فطريق استخراج ما اشار اليه بقوله ركن لهما الى
اي ركن الموصى بالحج العرض من الثلث لهما ووقف لشخص بمائة
واجمع الحج فانه عرض ان ما يكره به حصته الحج من الثلث شيء فاذا
اقر بما ذلك من ثلث بل يفي لهما به الحسا بثلثها ما به الثلث شيء
ينقسم بين الحج والموصى له نصفين فنصف الحج منه خمسون المائتين
شيء يضم اليه الشيء المقدر مبلغ خمسين ومائة اسداس شيء في
مقابلته الخمين الناقصة فاذا كان حصة اسداس الشيء خمسين كان
الشيء ستين فعرفنا ان ما اقررناه ستون فما خذ ثلث الباقي
بعد الستين وهو ثمانون ونقسمه بين الوصيين حصص كل منهما
اربعون والمزيجون مع الشئ من عام اجمع الحج قوله وتودي
اي وتودي عن الميت حجة اعلم ان الحج العرض يودي عن الميت
ثم ان عتق شخصا ووصى اليه فانه اذا ه عنه وارثا كان او احدا
وان قال اجمعوا عني فللوارث ان حج عنه سبعة وله ان ما رخصا
تلك وان لم يوص به فللوارث ان حج عنه من مال نفسه وان لم ياذن
الوارث كما لو كان عليه دين فعصاه واما التطوع لم يرضى اطلاق
المصنف الحج في قوله حج ان يودي عنه ايضا كالعرض ويسوي
فيه الوارث والموصى وان لم يوص وقد نواقض قوله في كتاب
الحج ومن شاء للميت وان لم يوص والذي نقله الرافعي عن اطلاق

العراقيين انه ان لم يوص بحج التطوع لم يحج عنه فعلى هذا قد يمكن
ان يخص قول المصنف حج بالحج الذي يبت وجوبه عليه وله ضافة
في قوله حجة قد يستعي بذلك وفي التعليق ان لا يجزي انما حج عنه في
التطوع باذن الوارث وكانه اشار به الى ما حكاه الرافعي عن ابي
الفرج المرحوم ان للوارث ان يسيب في التطوع عن الميت
وان لم يوص به بناء على جريان النيابة في التطوع والزكوة كما يحقق
بحوز الاجمعي ان يودي عن الميت زكوة المال وزكوة الفطر واما الكفارة
فيودي الوارث المالكه منها ولو كان عتقا في الحرمة او المحرم لانه ما به
شرعا فاعتاقه كاعتاقه مملوك الوارث والميت وله جزي لا يعتق الميت
في الكفارة اذ بعد موت الوارث يعتق للميت من غير ما به حقيقة
حكمه ولم ان يطعم عنه او يكسوا لوقضى عنه وليس له ولا للوارث
ان يودي عن الميت كفارة البرية كالصوم له منافع النيابة في العبادات
البرية قوله وسفع الى الخ لما ذكر وقوع الحج والكفارة المالكه والميت
يفعل عن استطرده ذكر غيرهما مما سفع الميت من افعال الغير من
ذلك الديار فانه سفعه قال الله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون
ربنا احقرنا وما خوانا الذين سبقونا بالمال اثنى عليهم بالداء للثبات
وفي الحديث اذا مات ابن ادم انقطع علمه الا من ثلث صدقة جارية
وعلم سفع به وولد صالح ندهوله والصدقة عن الميت سفعه ايضا لما في
الحديث ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابني مات وترك مالا
ولم يوص فهل يكفر عنه ان يصدق عنه قال نعم ونعم من اطلاق قوله
المصنف استوا الوارث وله جزي في نفع الديار والصدقة قال الشافعي
وفي وسع الله تعالى ان يثبت المصدق ايضا وعلى هذا قال في صواب
سحب ان ينوي المصدق الصدقة عن ابوه فان الله تعالى ثلثها
الثواب وما يقص عن اجمع سنا وكذا لو حفر بيرا او غرس شجرة او فح
سنا عن الميت نفعه ذلك وعلى هذا القياس يحوز النصح عنه
ايضا قوله لا الصوم اي لا سفع الميت الصوم العرض والنفار لها
من العبادات البرية وكذا لو صام عنه الوارث فثبت له جزي الذي

أوصى إليه الميت بصومها عنه لم سعة وكذا الصلوة المار كوعي الطواف
باني بها من حج عن الميت ونفعا عنه سوا للطواف وأما قرأه القرآن
عن الميت فالمشهور في مذهب الشافعي أنه لم يلحقه نواها بل نواها
مقصود على القاري كما لصلوة لقوله تعالى وإن ليس لك من الأمر
الشيء فاسمعي لكن القاضي حسن أفني يجوز له سبجاء لقراء القرآن
على رأس القبر مدة معلومة ولم يشك أن عود الميتة إلى قبره لا بد
شرط في صحتها قال الرافعي في كتاب الجارة فالوجه سبيل سبجاء
على صور إسفاف الميت بالقرآن وتعلق ذلك وعهدين أصلا إن
تعقب المرأة بالدفن الميت فإن الدفن بالحقة والدفن بعد المرأة
أقرب إلى ما به وأكثر تركه والثاني أنه إن نوى القاري بقوله
أن يكون نواها للميت لم يلحقه لكنه لو أقرأه جعلا ما حصل من التعبد
فهذا دعاء كصار ذلك للجهل الميت مسنعة به وتعلق كتاب الوصية
وجها بالثامن القاضي إلى الطب وهو أن الميت كالحق الطاهر
ويرعى له الوجه ودصول الركن إذا أهدى القاري أبواب الله في
ولو استحق أي ولو أوصى بثلث شيء معين كعبد فاستحق بثلثه
فالموصى به هو الثلث الباقي عنه لم يثلث الثلث الباقي إن ملك
ما اعتبر به الثلث الباقي لمن المصوم من الوصية الرعي بالموصي
له فإذا أوصى بما احتمل الثلث وأمكن بقائه عرضه منه بعثت
المصير إليه وإن لم يملك شيئا آخر سوى ما أوصى بثلثه فالموصى له
ثلث ثلث الباقي قوله ويخط أي ولو أوصى بثلث أو بثلث أو سهم
أو جزء وماه فالموصى به أقل مما يقول يعني أن الورثة إذا فستروا شيئا
من هذه الألفاظ بقل ما يقول بغير ذلك منهم والرجوع إليهم في التفسير
والنقد من هذه الألفاظ تقع على القليل والكثير إذا الشريك
الدار بآية جزء كان بصدق أن يقال لهم سهم في الدار وكذا لو
قال أعطوا كثيرا مالي أو عظمي كما سقي في لا قرأ ولو أوصى بثلث
ما لم يستأجل بنفسه بقل ما يقول وهو المسبب على ما كان
لاحتمال اللفظ وإذا عتق الورثة قد راعى المال وأدعى الموصي له
أن

أن الموصي أراد أكثر من ذلك حلف الورثة أنه لم يعلم إرادته إلا بال
قوله ويصوب أي وكذا وصي نصيب ابن أو ثلث نصيب ابن
صحت الوصية أعلم أنه إذا أوصى بنصيب ابن ولم يذكر لفظ المثلث
فأصح الوجهين عند العراقيين وصاحب المذهب أن الوصية باطله
لو رודה على حق الغير ووجه القول بالصحة وهو صحة عقد التمام
والقاضي الروباني وغيرهما أن المعنى بثلث نصيب ابن وحاشا
كثير في له ستمائة كلف والوصية واحدة على ما للموصي إذا لم يكن
نصيب قاصدة وإنما العرض التقدير ما سقي بعد والوجهان طائزان
فما لو قال بثلث عبيدي بما باع به زيد غيره وما علمان قدره وعلى القول
بالصحة هو وصية بالنصيب لا بالكل إذا كان للورثة اثنا وأصل كما لو أوصى
بثلث نصيب ابن لمن الوصية بثلث نصيب ابن بمعنى أن يكون
للذين نصيب وللوصي نصيب وإن يكون النصيب نصيبين منهم
النسب وطريق الصحيح ما أشار إليه بقوله صح أي صح المصحح مسألة
الورثة لا الموصى له وزاد على مسألة الورثة بثلثهم الموصي نصيبه
فلو كان له ابن واحد وأوصى بنصيبه أو بثلث نصيبه لزيد قبل الورثة
من واحد يزيد عليها واحدا ويدفع إلى كل منهما النصف إن أجاز الورثة
الوصية والورثة إلى الثلث ولو كان له ابنان وأوصى بنصيب ابن
فقبل الورثة مع الوصية ثلثه والموصي له واحد منها ولو أوصى بنصيب بنت
فقبلها من اثنين ونصيبها واحد يزيد عليه سهمها ويدفع للموصي له ولو كان
له ابنان وأوصى بثلث نصيب أحدهما فالوصية بالربع لأن الثلث من ثلث
لولا الوصية لكل من اثنين سهم منها فزيد الموصي له سهمين بثلث أربعة ولو أوصى
بنصيبها معا فالوصية بحسب المال وعلى هذا العاشر وإن كان له ابنا
فأوصى بنصيبها أو بثلث نصيبها أو بثلث فأوصى بنصيبهم أو بثلث نصيبهم
وصية بالنصف أيضا فإن أجازها الورثة فذلك وإن دقت إلى الثلث
قوله ويضعف أي لو أوصى بنصيب ابن وله ابن واحد
نأد المصحح على مسألة ابن مولى نصيبه فيكون الوصية بالنسبة لأن الضيف
عبارة عن الشيء ومثله روي أن عمر رضي الله عنه أضعف الصدقة على نصاري

بني بخل وقد علم انه كان يأخذ قدر الصدقة ومثله ولو اوصي بصعفي
 نصيب ابن ولهم ابن واحد فالوصية مثله ارباع المال لمن ضعف
 الشئ عياره فقد رد ذلك الشئ ومثله وان سبقت قلت بله اثنائه
 ولو اوصي مثله اضعاف نصيب ابن زاد اربعة اثنائه نصيبه وبارحه
 اضعافه فله اثنائه قوله ونصيب احد وثلثه اي لو اوصي بصيب
 احد وثلثه فالوصي به اقل نصيب والطريق ان يزيد المصحح على ثلث
 الورثة لو لم الوصية اقل نصيب في المثل ثم يقسم فالوكان له ابن وبن
 كانت المثل بلا وصية من ثلثه للابن منها سهم فزيد على الثلث سهما
 ويكون الوصية بالربع تقسم المال كما تقسم بين ابن وبنين ولو كان له
 زوج ولم واثنتان صحت المثل بالمولد وثمانه للفق وهي اقلهم نصيبا
 سهم فزيد على الثمانية سهما ويكون الوصية بالتسع وعلى هذا نقاس
 غير من الصور قوله وبجزء اي ولو اوصي بجزء حصة حصة وجزء
 من الباقي بوجه آخر جعل المصحح باقي مثل الوصية كالشهاد ومخرج جزء
 الباقي كصنف ونظر بينهما في المصطلح المذكورة في العرائض وهي تقاسم
 والوافق والباقي فان لم تقسم الباقي على مخرج جزء الباقي ضرب
 المخرج او دفقة في مثله الوصية ط ما ساقى مثاله وان انقسم عليه مخرج
 منه جزء الباقي ثم جعل الباقي منه كالشهاد ومثل الورثة كصنف بعد
 زيادة النصيب عليها ان كان قد اوصي بصيب الفقير قوله ان كان
 معناه ان كان في المثل نصيب موصى به وخبرنا ان انقسم الباقي
 على مثل الورثة مع زيادة النصيب فذاك والامضرب مثل الورثة مع الزيادة
 في مثل الوصية وقد اشار الى المال بقوله فالربع اي في الوصية
 بالربع لزيد مثلا وثلث الباقي لعبد ونصيب ابن ليكر وله اثنان
 مثله الوصية من اربعة مخرج لزيد منها ربعا سقى ثلثه وهي موصية
 على مخرج جزء الباقي فان جزء الباقي الثلث ومخرج الثلث وهو
 المثل بقوله وللناقي الثلث ومخرج لعبد من الثلث ثلثها سقى اثنان
 ومثل الورثة اثنان اذا زيد عليها نصيب ابن صارت ثلثه ولا تقسم
 اثنان على ثلثه مضرب الثلث في المثل الوصية وهي اربعة مخرج

اي عشد ربعا ثلثه لزيد سقى سبعة بلثها ثلثه لعبد سقى سبعة ليكر اثنان
 ولكل ابن كذلك وان لم يكن في المثل اهل الوصية بجزء واحد فلا
 عفى العار منه فانه لا يحتاج المصحح الى التفرع والفرع الباقي
 بعد اخراج جزء الوصية ومن مثله الورثة وانما صور المصنف
 المثل بما ذكره لبيان من ذلك الهام من فهم ذلك سها عليه غير قوله
 او زاد طريق آخر في تصحيح الصور المذكورة وهو ان يزيد على
 مثله الورثة نصيب ابن لمصبر ثلثه ثم يزيد على الثلث نصفها نصيب
 اربعة ونصفا ثم يزيد على المبلغ ثلثه نصيبه ربع السنة وهو ٣٣
 ونصف سهم لزيد سقى اربعة اسهم ونصف سهم وثلث هذا الباقي
 وهو سهم ونصف سهم وثلث هذا الباقي وهو سهم ونصف السهم
 سقى ثلثه واحد منها ليكر ولكل ابن كذلك قوله وبالثالث الى الف
 مثال لما لا سقى الباقي بعد جزء الوصية على مخرج جزء الباقي
 اي وفي الوصية بالثلث لزيد مثلا وربع الباقي لعبد ونصيب
 ليكر وله اثنان مثله الثلث من ثلثه بلثها واحد لزيد سقى اثنان
 ومخرج ربع الباقي اربعة ولا تقسم الباقي على اربعة لكن يوافقها
 فاكسيف مضرب وفي ثلاثة وهو اثنان في مثله الوصية بالثلث
 وهي ثلثه مبلغ ستة بلثها اثنان لزيد سقى اربعة دهما واحد لعبد
 سقى ثلثه واحد ليكر ولكل ابن كذلك وقول المصنف والباقي
 يوافق مخرج الربع يقع في كثير من الفسخ هكذا يخرج بالباء وهو
 اهل ان يقدّر الباء بمعنى مع ليكون المعنى يوافق مع مخرج الربع وما
 جاء اليه فان قوله يوافق فيل متعده سقى فالوصية اسقاط الباء
 قوله او مثله الورثة طريق آخر في الصور المذكورة وهو ان تقاسم
 مثله الورثة من اثنان يزيد المصحح عليها واحدا نصيب ثلثه ثم يزيد
 ثلث هذا المبلغ عليه مضرب اربعة ثم يزيد نصف المبلغ عليه مبلغ ستة
 ثلثها اثنان لزيد سقى اربعة دهما واحد لعبد وسقى ثلثه واحد ليكر
 ولكل ابن كذلك قوله او زاد طريق آخر في صور الوصية بجزء
 واحد من ماله اما مع نصيب او بدونه وهو ان ينسب جزء الوصية الى

الباقي من ماله الوصية ويزيد ثلث الثلث من ماله الوصية على
 ماله الوصية ولو كان له ماله من ماله الوصية و اوصى بثلث ماله لزيد كانت
 ماله الوصية من ثلثه والباقي بعد جزء الوصية اثنان ونسبة جزء
 الوصية وهو واحد الى اثنان بالانصاف ويزيد من ماله الوصية
 التي هي الثلث عليها نصفها يبلغ اربعة ونصفها بسطها ايضا
 فاصير سبعة ثلثها ثلثه لزيد سبعة الثلث للثمن لكر من ماله الوصية
 او زاد طريق اخر في الصحيح وهو ان يزيد على ماله الوصية
 الجزء الذي فوق جزء الوصية والمربع الموصى به يزيد الثلث من
 ماله الوصية عليها و للثالث الموصى به يزيد النصف منها عليها
 ولو اوصى بالربع وله ثلث من ماله الوصية كان ماله الوصية من ثلثه يزيد عليها
 سبعة ثلثها يصير اربعة سبعة منها الموصى له بالثلث والباقي للورثة قوله
 ثلثه من ماله الوصية ثلثه من ماله الوصية وقد اوصى بثلث ماله الوصية لزيد
 ما سقى بعد النصب لغيره قدر ان المالك المخلوف منه والنصب
 لزيد وسدس ما سقى وهو سبعة السدس لغيره يبقى خمسة للثمن الثلث
 لم يصح عليهم ولم يوافق بعضهم بكون المالك ثمانية عشر
 مع النصب الجوهول فخرج سدس الثمانية عشر وهو ثلثه لغيره
 وسبعة عشر للثمن الثلث فلكل خمسة وعلم ان النصب خمسة
 فاذا انضم الى الثمانية عشر كان المالك ثلثه وعشرين ثلثه منها الموصى
 له سدس ما سقى والعشرون من الثمن والموصى له بالنصب
 ارباعا قوله وان رة اي وان اوصى بما زاد على الثلث ورة
 الورثة الزائد قسم الثلث من ارباب الوصية بنسبة سهاهم على
 قدرته فان فلو اوصى بالنصف والثلث كان المالك على ثلثه
 به كان خمسة ثلثه الموصى له بالنصف واثنان الموصى له بالثلث
 فيجمع الوصيتين على صاحب النصف ثلثه اثنان سهاها ولصاحب الثلث
 خمسها فاذا زاد جعل الثلث منها اقساما فطلب اقل هذه
 لثله خمس بان يضرب خرج الثلث في مخرج الخمس سلو خمسة
 عشر ثلثها خمسة ثلثه منها لصاحب النصف واثنان لصاحب الثلث

والباقي

والباقي وهو عشر للورثة قوله او نصف اي او نصف الكل من
 الموصى له من سهاه بعد رة فان بنسبة نقصان الثلث عن كل
 الوصية بالانصاف المذكور في صحة الوصية بالنصف والثلث للموصى
 اما في عشرين بعد رة فان كان ماله اثنان اثنان وكل الوصية
 ونسبة نقصان الثلث عنها ثلثه اثنان سهاها فلو اوصى بثلث ماله الوصية
 اثنان ثلثه اثنان و اخرج لزيد من النصفين و اخرجها منضوب
 الخمسة في الستة يبلغ ثلثه الموصى له بالنصف بعد رة فان في عشرين
 والموصى له بالثلث عشر من ماله الوصية ثلثه اثنان سهاها
 للموصى له بالنصف و اربعة للموصى له بالثلث والباقي وهو عشرون
 للورثة وهذه نصيبا اعني العشر والستة والاربعة متواحدة
 بالنصف فبقية الى انصافها ونقسم خمسة عشر للورثة عشر وللوصية
 خمسة ثلثه منها لصاحب النصف واثنان لصاحب الثلث قوله
 وان رة ثلث الى اخره اعلم ان الورثة ايا ان يجزئهم كل الوصايا
 التي يجوز لهم بقها اذ رة جمعهم كلها وقد علم مما حكمه فان المالكين
 ونسب ورامها خمس حالات اخر احداهما ان يجر جمعهم بعضها دون
 بعض والثانية ان يجر بعضهم كلها و رة بعضهم كلها والثالثة ان يجر
 بعضهم كلها وبعضهم بعضا دون بعض والرابعة ان رة بعضهم كلها
 وبعضهم بعضا دون بعض والخامسة ان يجر بعضهم بعضا وبعضهم
 البعض الآخر وطريق الصحيح في هذه المسئلة ان يصح المالك
 بعد رة ايا ان يجر الكل و رة كل الكرافان تماثل المسئلة التي في رة
 وان تداخلنا احداهما اكثر منها وان يباينا ضرب احداهما في الاخرى
 وان نواقعا ضرب وقت احداهما في الاخرى ثم يقسم بينهم المثلث او
 اكثر او مضروب احداهما في الاخر او مضروب وقت احداهما في الاخر
 على قدر رة فان والحق ومطرقا اكاما لكل مجزئ على القدرين
 بقدر البقاوت من الحاصل لكل مجزئ تكون لمن اجازله ويظهر
 ذلك بالمثال فيقول لو خلف اثنان واوصى لزيد بنصف ماله
 ولغيره بالثلث كان المالك مقدرا فان من اخرج عشر ومقدرا

من خمسة عشر وما مضاف بالثلث مضرب ثلث احدهما في وقت الآخر
سبلغ سنين لزيد منها على قدره جان بلون ولعمرو عديون ولكل من
عده وعلى قدر الرق لزيد اثنا عشر ولعمرو ثمانية ولكل من عديون
معدر التفاوت بين الحاصلين لكل خمسة عشر فان اجاز احمد ما
زيد فقط ومعدر ساحة كل منها تسعة فتم له بلون وسقى لكل منها احد
وان اجاز اوصه عمرو فقط ومعدر ساحة كل منها ستة فتم له عديون
لكل منها اربعة عشر وان اجاز احمد ما اوصى من ذلك فتم له عديون
المجهر زيدا تسعة وعمره ستة فكون لزيد اربعة عشر وعمره اربعة عشر
والبحر خمسة وللرق عديون وان اجاز احمد ما اوصى من ذلك فتم له عديون
فقط ثم لزيد ثلثون وان اجاز لعمرو فقط فتم له عديون وان اجاز
احدهما وصه زيد وثلثه وصه عمرو فهذا ساحة زيدا تسعة وذلك ساحة عمرو
سبعة فكون لزيد اربعة عشر وعمره ستة ولعمرو اربعة عشر وعمره اربعة
عشر ولعمرو وصه شلخ الي وعلى هذا يقاس غير من الصور قوله نصيب
احد النسي اي اذا خلف ثلثه وقد اوصى لزيد نصيب اوصى لعمرو ونصف
ما سقى من الثلث بعد اخراج الموصى به لزيد وطريقته ان يقول الثلث نصيب
قسان لكون النصيب منه لزيد واحد القسم الذي هو نصف الباقي
لعمرو واذا كان الثلث نصيبا وصيبا فليكن نصيبان واربع اقسام
النصيبان اللذين وثق اتم للربعة مع قسم يعي من الثلث اللان الثلث فليكن
ان نصيب كل ان خمسة وان الثلث سبعة ثلث الثلث نصيب وقسان
واذا كان الثلث سبعة فالملك كل اربعة عشر وتمام قسم منها لعمرو والباقي
من زيد والنسي الثلث ارباعا لكل منهم خمسة عشر ونصف اوصى اي
خلف ثلثه نسي وقد اوصى نصيب اوصى لزيد الباقي بعد هذه الوصية
فالباقي ثلثه انصبا للنسي الثلثه وربعها ثلثه ارباع نصيب نقص ونصيب
زيد يبقى له ربع نصيب هو الوصية بسط الملك كله وهو ثلثه انصبا وربع
نصيب ارباعا يبلغ ثلثه عشر ولكل ان اربعة منها ولزيد واحد وهو ربع نصيب
فقط والوصية واحداي واحد من ثلثه عشر قوله مسمى ثلثه اي وفي مسمى
ثلثه لعمرو والصورة ما ذكره يكون احكم كما ساقى بعف لواجتي ثلثه اربعة

مكرر

لملك غيرهم والكتب واحد منهم بعد التفات وصل موت الموتي ما به وقته
كل منهم ما به اخرج منهم سهم عتي وسهمي بق فان عرجب هذه العتي للكتاب
عني وسبعة كسبه وللقران للورثة وان خرجت لغير الكتاب عتي عديون
القرية لا يستعمل الثلث اذا الملك حينئذ يزد على ثلثه لادخل الكتب
او يحضه في حيلة الملك واذا اعدت وان عرجب هذه العتي لغير الكتاب
اضاع عتي ثلثه وكان ثلثه مع الكتاب وكسبه للورثة ولم يور وان خرجت
ربعة العتي في المعادة للكتاب جاء الدور لموقف معرفة ما عتي من
الكتاب على معرفة ما بقي من كسبه للورثة وبوقف معرفة ذلك على معرفة
دور ما عتي فيقول عتي منه شيء ويبيع مثله من كسبه ويخرج من اربعة
بالقرية لعمري وسكان بالثانية فسقى ثلث ثلثه سوي سنين وما
عتي ما به وشيء اذا ليس الشيء الثاني مما عتي بل باع له وسقى ان
يكون الذي سقى للورثة مثلي ما بقوت بالعتي فكون ثلثا يسوي
سكن مثلي ما به وشيء وذلك ماتان وسكن فاذا احصوا فاما لعمرو عدلت
ثلثا ما بين واربعه اسما فسقط ما بين من كل جانب سقى ما به معلوم
اربعه اشيا فليكن ان الشيء ربع الماء معتق ربع الكتاب وسبعة ربع
سقى للورثة ثلثه اربعة وثلثه ارباع كسبه والعبد لعمرو ذلك ما تان
وقسرون وهو ضعف الفات بالعتي وهو ما به وخمسة عشر قوله
يرجع اي ويجوز للموصي ان يرجع عن الوصية وعن كل تبرع علقه بالموت كقوله
اذا لميت فاعطوا فلانا كذا واعقبوا عبداك فانه عقد تبرع لم يتصل به
النصف فاشبه المصبة وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه قال بغر الرطرين
ومثله ما شاء وعن عائشة رضي الله عنها مثله بخلاف التبرعات المجردة في الميراث
وان كان في له عتبار من الثلث كالمعلقة بالموت قوله لعمري
عمر رجل ما ساقى التبرع المذكور كقوله بعض وصيتي او ابطلها او
رودتها ونحو ذلك وكذا لو اوصى لشيء ثم قال هو لعمري بعد موت او لم
مراث عني اذا لم يكون للورثة الا اذا انقطع بعاق الموصي لعمري
قال الرافعي هكذا قيل لكن سئل انه اذا اوصى لشيء لزيد ثم اوصى
لعمرو لم يكن رجوعا بل شر منهما قال وكان يجوز ان يقدد الشر

ههنا ايضا وبعال بطلان بصف الوصية لغيره لو قال موريكي انكن
رجوعا فان الوصية من الهمزة قوله وتعمل اقوى اى ومحصلا الرجوع
عن الوصية بعمل اقوى منها كما لا سداد ولحق الحنطة الموصى بها
على ما ساقى وكذا يقول اقوى كما ليد بغيره فانه لعدم ايمان الى
القول اقوى من الوصية واعلم ان ما يحصل بالرجوع اما قول او فعل و
القول ينقسم الى لفظ مستعمل للموصى لغيره الرجوع صريحا وكلامه
كأمر من المثلد والى لفظ مستعمل لغيره آخر لكن يقع من لوازمه
الرجوع ولم اثر لغيره من القسمين من احوال وكذلك الفاعل قسم
الى ما يشعر بقصد التصرف الذى يقع من لوازم الرجوع والى ما يشعر
اسم الموصى به ولم اثر لغيره كما يقع من لوازم الرجوع ازالة الملك عن
الموصى به بالبيع او المصدق او الاعناق او جعله اجرة فى اجاره او
عوضا فى خلع او نحو ذلك فان الرجوع يحصل بجميع ذلك لانه نافذ بشرط
فيه لمصادفة خالص ملكه والوصية بملك متاخر فاذا لم يقع فى ملكه
ما ينفذ فيه الوصية بطلت كما لو ملك الموصى به والهبة رجوع ولو لم
تصل بها القبض لظهور قصد الفرق عن الموصى له قوله ومقتضى
اى ومحصلا ايضا لعدم المنافى وهو توسل به الى الفاعل الذى يحصل
بالرجوع وساقى مثاله قوله كلوا رقبى اى كقول الموصى به لو ارثى
وهو مثال المنافى على قوله واجاب الرهن وبعال لمعدمه
المنافى ومن جملة اشتمالها الاجاب فى الهبة والبيع ايضا قوله
والعرض على البيع مبال المقتضى ايضا وكذا الماذن فى البيع وكذا
الوطى بالانزال اى مع الانزال فانه اذا وطى الجارية الموصى بها
وانزل المأوى فى الفرج كان ذلك رجوعا فان الظاهر انه اراد
الانزال والتسرى وكان كالعرض على البيع وسار ما يرك على
الرجوع وهذا على ما اصاب ابن الجرد وادرجم الغزالي وبقا
الراعى عن الكثرتم انه يكون رجوعا وقوله بالانزال اعتبارا من
الوطى مع الخزل فانه ليس برجوع بوجه ان الشافعى قال
فى الانزال لو طلق ان لا تسرى طوطى طوطى جواره وغزل لم يحت

وان لم يغزل فثبت لانه قد طلب الولد وطلب الولد هو التسرى قوله
واجاره سعى من الوصية اى ومحصلا الرجوع ايضا واجاره سعى من
الوصية وصورة المثلد ان توصى بمسعود عبد سنة ميلاد يوم
من معلومة وموت قبل اعضاء تلك المدد وسعى من سنة من سنة
يوم الموت فان الوصية بطلت بهذه سنة فان المصحح للموصى
مستفاد السنة وفى فاد انصرف الى جهة اخرى بطلت الوصية
ولو انه مات بعد اعضاء من سنة فان لم يمت الوصية حالها ولو مات قبل
واضرب مدة من اجاره قبل اعضاء سنة ونعم الموت كانت المستفاد
بعض السنة للموصى به وبطلت الوصية بما مضى قوله كالطى الماخوذ
امثلة للفاعل قوله فاد اوصى بحنطة فطبخها او بدسى فجعله
او يغزل فنجده او يوتى بقطع فقصا كان ذلك رجوعا عن
الوصية لان اسم الموصى به قد بطل قبل ان يحرق ومان الوصية
بملك بعد الموت فلو كان على قصده لم يستلزم الموصى به وهن
التصرفات مستعم بالعرف عنه قبل الموت اذا كانت بطى والدقيق
يعنى الله كرويه تهلاك واما خبر العين فلا سعى ان يكون مثل غز
الدقيق لان العين تفسد لو ترك فحتما انه قصد به صلاح والحظ
على الموصى به ولو اوصى بحرقه فقصا كان ذلك رجوعا وان لم يمت
الموصى به ان الحرق يقتضى لو كان لو جعل الفطن حشوا لثوبه فان كان
رجوعا لم يمت بصفه التصرف وان لم يمت بصفه سم ولو غسل الثوب
الموصى به لم يكن رجوعا كقولهم الجيد والوصية كان رجوعا ولو قصر
بجعل الثوب انما يحضه فهو كالغسل والافكا لبيع وجعل الخشب باليا
لقطع الثوب فقصا قوله وانما لم يمت الى قوله كذا اى اذا اوصى
بدار فانهدت بطلت الوصية فى النقص لزوال اسم الدار ولم يمت
فى العروة فان كان قد يمت بصفه بطل اسم الدار بالكلية فثبت الرجوع
فيما بقي ولو جعلها الموصى حتى يمت بصفه اسم الدار كان ذلك رجوعا
فى النقص وفى العروة ولو اوصى بعمه بنى افسس فيها كذا
رجوعا لانه لا يمت بصفه اشعار بقصد اسمها لنفسه وابطال القصد

المولى خلاف الزرع فانه كل من البوب ولو اوصى بخطه معتنه
 لم يخلطها بخطه لغيره كان رجوعا سواء كانت مثلها او اوجد او اورد
 منها اخرجها عن امكان التملك وهو المراد بقوله وخلط بترتيب
 ولو اوصى بعض صبره كصاع منها ثم خلط بالصبر غيرها نظر
 ان كان الخلط مثلها لم يكن رجوعا لان الموصي به شائب خلط
 بغيره فلا يضر ذلك الخلط ولا يخلط الحصب وان كان ادا
 فذلك لان البغير فيه بالقصص فاشبه ما لو عتب الموصي به
 واما ان كان اوجد فهو رجوع لان الزيادة الكاديه لم يناد لها
 الوصيه والمدينه ثارة بقوله ولا يجه بصبره ووصي بعضها والى بعضها
 ولم يعل بها لصوره فيه لا شاعه وذخر وافي البناء المستحدث
 في الدار انه بدخل في الوصيه لانه صار من الدار قال الراجح في ذلك
 الوجه ههنا اقرب منه في البناء ولو اوصى بصاع وحظفه ولم يعل
 الصاع وما وصف الخطه فلا اثر للخلط ولعظمه الورثه مما شاء من
 خطه التركة ولو وصفها وقال وعطى فالوصف مرعى فان بطر
 بالخلط بطل الوصيه وان قال قال عمالي حصته الولد ولو اوصى
 لزيد شئ ثم قال اوصى احمد بالذي اوصيت به لزيد كان
 ذلك رجوعا لا شاعه الظاهر رجوعا قوله ان كان اي حصار
 الرجوع بما من له ما يكره الموصي الوصيه فانه لم يوصى به الرجوع اذا كان
 ان كان لغيره لغيره على امر في حقه الوكالة ولو اوصى بها لغيره
 افعالها عالما كان ذلك رجوعا فلا بد من قصد قوله ان كان بما ذكرنا
 وكان اعتمد على امر في الوكالة قال الراجح ولو سئل عن الوصيه
 فانكرها كان رجوعا على امر في حقه الوكالة ولو قال لغيري ان
 رجوعا ولو قال هو علم على الموصي كان رجوعا كما لو قسم طعامه
 على غيره لم يكن له انكره ولو قال هو من يركب لم يكن لان الوصيه
 من علم التركة وكذا لو اوصى برطب نجف لم يكن رجوعا لانه
 صانه له عن الفساد فلا شئ من غير القصد وكذلك بقوله اللهم
 وتعل الموصي به موضع الى موضع ونزوح الامه والعبد الموصي بهما

وصانها وتعلمها وكذا الامعان والاذن في التجار في ستمهم
 ذكوب الدائم وليس البوب كل ذلك ليس رجوع لان هذه البوبات
 لا دالة لها على الرجوع بل هي اما اسفاح وله المنفعة والرقبه قبل
 الموت واما استصلاح محض وربما قصد به افادة الموصي وكذا لو
 اوصى بثلث ماله ثم تصرف في جميع ما يملكه ببيع او غيره كالمعاش
 والقصه او هلك جميع ماله لم يكن رجوعا لان ثلث المالك مطلقا
 لم يخصص بما عند من المالك حال الوصيه بل المعتبر ما يملكه عند
 الموت زاد او نقص والى هذا اشار المصنف بقوله وسع المالك وقوله
 مثله اي لم يخصص الرجوع بسع كل المالك وقد اوصى بثلث ماله قوله
 والوصيه الثانيه لسريك اي اذا اوصى بعين ككدار مثله لزيد
 ثم اوصى به لغيره لم يكن ذلك رجوعا في جميع الوصيه الاولى لجواز
 ان يكون قصد بالوصيه الثانيه الجمع والسريك دون الرجوع
 وسريك منها وشرك الوصيان منزله دفعه واحدة اوصيت به
 لما لكن في هذه الصوره لورده اصدما الوصيه لم يكن تقفرا نصف
 الموصي به لانه لم يوص له الا النصف من ما يملكه فانه فانه
 اذا ردها اصدما كان تقفرا خذ الكل قوله فصل في اوصاء
 الحر اعلم ان الوصايه مسميه في راء المظالم او مضار الديون وسفد الكو
 وامورهم طفال روى ان عبد الله بن مسعود اوصى بكتف ان وصي
 المي لم يبقا والى الزبير وانه عبد الله ولم يشرط في الموصي ان كان
 وصايه في مضار الديون وسفد الوصايا اما ان يكون حراما كلفا
 فلا يصح اوصاء العبد والصبي والمجنون ولم يذكر المصنف اوصاء
 هنا استعنا عنه بما ذكره في باب الحج قوله والولي اي وصي
 الولي والوصي باذن الولي فقط على الظاهر بشر ان لا يشرط
 مع الحره والكليف اذا كان الوصايه على يد طفال وفي معناهم
 المجانين ان يكون الموصي ولهم علم ابتدءوا الشرع لم يعين
 او يكون الوصايه باذن وله الولايه فلا يصح من الوصي في الوصايه
 المطلقة ان يوصي لغيره لانه يصرف موقوفه فلا يملك الموقوف

الى غير كالموكل ويصح له ان يوصي بالذات الولى له في الوصاية
وان لم يعين بل قال له اوص الى من سببت له الولى
ان يوصي فله ان يوصي في الوصاية كما في الوكالة ونفهم من
حصص المصنف صحة الوصاية على الطفل بمنزلة كونه ليس بالمتكفل
لغيره كالبخ والعم وغيرهما ان يوصوا في امره طفلا لم يكن
امرهم فكيف يسيرون فيه بل يكون امرهم الى الحاكم وكذا المولى ليس
لها الوصاية بناء على انها لم تستق ونفهم من قوله على الطفل انه
لا يجوز نصب الولى على البالغ الا اذا كان محنونا فانه في معنى
الطفل وقوله بانه اى باذن الولى للوصى في ان يوصي فلا يجوز
ان يوصي الوصى من غير ان ياذن له الولى في ذلك كما تر قوله
ما يصح الجدة اى لا يوصي الولى الذي هو تهاب الى غير الجد في حق
الجد فانه لا يصح لمن الجدة ولحق شرعا فلا يجوز نقل الولى عنه
الى غيره وهذا في امر اطفال فاما في قضاء الديون وسفد الوصايا
فيجوز ويكون الوصى اولى من الجد ولو لم يصب وصيا كان ابو
ابى بقضاء الديون وامره طفلا واكالم اولى سفد الوصايا
قوله معلقا اى صح له ان يوصي معلقا كما اذا قال ادعيت بعد اوصيت
الك وان لم يبلغ اكبر او اولى عند موته فقد اوصى الك بالز
الوصاية بحتم الجهالات وبه خطا فاصحلت المعلقة ايضا وهو
موقفا ايضا كما لو قال اوصى الك الى ان يبلغ ابنى فلا يوصى
او يقدم من سبق فاذا قدم او بلغ هو الوصى او قال اوصى الك
الى من فاذا مضى فوصى فلا بد ان يوصي اليهما غير ان الوصاية
الى الثاني مشروط بشرط وقد روى ان فاطمة اوصت في وصيها
الى علي رضي الله عنهما فان حدث حادث قال الله ما رضى الله عنهما
واضا فالوصاية لله والباقي وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم
زيدا على سرته فقال ان اصاب زيد فعنقر فان اصاب فعبد الله
رواه واذا جاز له ان يوصي معلقا وموقفا فجواز اولى فليس
قول المصنف معلقا وموقفا للاختلاف بل لبيان الجواز فيها على خلاف

سائر العقول قوله واشار الى اى صح له ان يوصي بطفلا مصنفه
المشهور ان لم يحتفل لسانه واشار الى ان اعتقل لسانه واشار
اشاره او روى عنه لكتاب الوصية فاشارة برأيه ان نعم لم ينع بالعزيز
صار كالمخبر ونفهم من ذلك اعتباره بحاب والقول كما في الوصية
وغیرها ولا بعد بالقول والرق قبل الموت كما في الوصية بالمال بل
المعتبر في ذلك ما بعد الموت قوله بصرف اى صح له ان يوصي
ماله لعضائه والديون وسفد الوصايا وامره طفلا المعلقه
بالاموال لا يروى بهم فان الوصى لا يزوج الطفل اذا لم يضر بدخول الذي
في نسب الطفل فاما حنطا ان لا يتولى امره ويحكم الامم معاه
فان لم يكن فلن له المطر العاجية ولا جهاد التام وهو مام قوله
مباح للاختلاف عن المصنف في نحو بناء معه وكنته التورم فهو وصيه
ووصيه ما طلبا من قوله والمطلق اى ولا يوصي المطلق بان نقول
اوصى الك اذ امكن مقامي في امر اطفال ولا يذكر التصرف
يكون للمعظ حتى لا يكون له الاحتفاظ اموالهم بربلا على قار وان
عثن بعض التصرفات فلا شك في بعتهم ولو اقتص على قوله اوصى
الك فلا يسمي ان كل قول المصنف والمطلق على ذلك بل على ما
نقدم قوله الى عز اى صح له ان يوصي الى قر وهذا اشار الى شرط
الوصى فيها ان يكون حرا فلا يوصي بغيره الى الرقيق لم ينع لم ينع
في ما كان ابيه فلا يصح وصيا لغيره كالمجنون ولا سعاله فله السد
ومن بعضه روى وبعضه حر كما لعن في ذلك وعنه اختار بقوله
كلا اى الى حر كله لم ينع ولم يعرض للمكلف هنا للاسعاء عنه
ما ذكره في باب الحجر وقد نفهم من اعتبار قوله هنا كاف لمن غير المكلف
لا يكون كافا فلا يصح له ان يوصي الى الصبي والمجنون بل ان يوصي
لنفسه كيف يصرف لغيره ولما في الوصاية من معنى الامانة والو
والوابة وبما غير متاهلين لذلك ومن شروط الوصى ان يكون
مسلما ان صدرت له بغير علم ويجوز ان يوصي الذمي ان الذمي الجواز
كونه وليا له وبما روى ويجوز ان يوصي الذمي الى المسلم كما يجوز شهادة

المسلم على الذمي وقد ثبت له الوفاة على الذمي فان الامام لم
يزوج الذميات ومن شروط الوصية ايضا ان يكون عدلا
فلا يجوز ان يصار الى من يحرم عن التصرف ولا يمتد الى
لسفد او هدم او غيرها قوله لدى الموت اي يعتبر حصول
الشروط المذكورة عند موت الموصي كما ان له عباد في الوصية
بحال الموت وكما ان الشاهد يعتبر صفاته عند ادائه مصححاً
الى منولته ومدبراً لحصول عدسها عند موته وكذا الى من لم
يكن اهلاً عند تصار فصار اهلاً عند الموت قوله ولو لم يجر
اي صح تصار الى من جمع الصفات المذكورة ولو كان اعمى وبوكل فيما
لا يمكن من مباشرته سقمه ولا يشترط الذكورة في الوصي لما روي
ان عمر اوصى الى حفصة رضي الله عنها بل اذا حصلت الشروط
في اتم لا طفال في ادبي بالانصاء عليهم بل انها استغنى عن غيرها
قوله والى اثنين اي ولو اوصى الى شخصين بان قال لهما
اوصيت السكك ولم يشك لهما منها لا استقلال ولا شرط ولا اجتماع
بل اطلق كان ذلك للبقاء وبه جتماع على التصرف حتى لا
سفره احدهما شئ من التصرفات كما لو صرح بشرط في جتماع لانه
يختار ان اراد جتماع منزل لا طلاق عليه احتياط حتى لو انفرد
احدهما بالبيع او الشراء او غيره لم يفسد وبضمير السقم على الظاهر
سفره او ليس المراد من اجتماعهما على التصرف بلقطتها بضمير
معابل المراد صدور عن يدهما سواء باشر احدهما او غيرها باذنها
وبعل صاحب الهدية وغيره ان الوصية اليهما ان كان في رد
الودايح والخصوب والعواذي وسفند الوصية المعينة وضار الله
الذي سئل التركة على حصة فلكل منهما لا يفرقه بل ان صاحب الحق
يستل بالاختلاف في هذه الصور فلا يضره بفرقه والرافعي حرم بوقوع
المدفوع بوقعه وعدم التقص لما انفرد به احدهما من ذلك وورد
في يجوز ان يفرقه لهما لانهما لم يصر في تلك الصور مسفداً
من الوصية فليكن بحسب قوله ولو بالترتيب ومبلا اي ولو اوصى

الى اسمن بالترتيب بان قال اوصيت الى زيد ثم قال اوصيت
الى عمرو لم يكن انصاف الثاني غزله لله ولرب بل ان صلاه فيها سكر
وليس له صلاه لا يفرقه بالتصرف وان قل اصرهما دون التفريق
ولو قال الذي اوصى به الى زيد فقد اوصى به الى عمرو كما ان
ذلك رجوعاً قوله كما لو قال اي تصار الى اسمن كما لو كان
اسمن فيما ذكرنا فلو وكل اسمن واطلق جمل ذلك على التعاون
فلا سفره احدهما بالتصرف وكذلك احكم في الترتيب على ما حق
قوله ونصب اي ونصب الحاكم بذلك مرات من الوصيتين
للتصرف في التفريق ليس انما ان سئل للمباقي منها لمن الموصي
لم يرد من رآه وصد ولو بانها تصار بعدا اسمن وفي معنى
الوصي خروج عن اهلها ونصب الحاكم الى ضعف النظر بعينه
قوله لما ان شرط اي نصيب القاضي بدل مرات من الوصيتين
لما ان شرط الموصي استعلاء لا يفرقه بعلم من ذلك انه لو اوصى
من اول التفريق بان قال اوصيت السكك والى كل منكما او كل منكما
وصي كان لكل منهما سؤال بالتصرف قوله وان اختلفا
اي الوصيات حيث بعبر اجتماعهما على التصرف ان اختلفا
في التصرف اي في بعض من تصرف الله الوصية من العقر وغيره
يولى التصرف القاضي اي يولى بعضه معتن ورأه وان اختلفا
في التصرف امرهما القاضي بما يرى المصلحة فيه فان امتنع احدهما
ضم القاضي امنا الى لا يفرق وان امتنعا اقامتهما احدين ولا يفرق
بالم اختلاف وان اختلفا في الحفظ وكان المال مما قسم قسم
بينهما لانه اذا كان في يدهما كان المصنف في يد كل منهما فجا
ان بعين ذلك المصنف وان كان مما لا ينقسم ويحفظ معاً
بان يجعله في يد واحد فعلا عليه او بان يوضا اليك يحفظ
من عهدهما والى يولى القاضي حفظه قوله وان قل اي وان
اوصى الى اثنين بالترتيب بان قال اوصيت الى زيد ثم قال
اوصيت الى عمرو ومبلا فقد حان له ان يفرق احدهما بالتصرف فان

لو اوصى بالاسمين المبرك
لو اوصى بالاسمين المبرك

قبل اخذها دون تلفها بفرد بالمصرف قوله لما ان قال ضمنت
اي لما ان اوصى الى زيد ثم قال ضمنت اليك عمرا او قال اعرج
ضممت اليك زيد وقيل عمرو دون زيد فان عمرا وان اعرج بالمصرف
لا يصرف بالمصرف بل يصرف القاضى اليه اعنا لما له حقه مضمونا
الى غيره ولم يفرد بالوصاية وان قبل زيد دون عمرو اعرج زيد
بالمصرف على ما حكاه المتوفى والغزالي في الوسيط انها سكران
قال الرازي في وشد ان يقال زيد وصى وعمرو مصرف قوله
والقول اي القول للموصى في الحقيقة فاذا بلغ الصبي ونازعه في
اصلا به نفاق صدق الوصي بمنه لعدم اقامته السنه عليه وكذلك
صدق بمنه اد ادعى اسراف الصبي الوصي في الحقيقة من غير
تعيين لقدرها لما يدعى ضمانه ولا صار عدوها فان عينا قد رها
فالصدق من امضى الحال بصدقة وكذلك القول للموصى في علم
الحياة اد ادعاها عليه في عرسه ما له فاما اذا اتى عليه الحياة
في البيع بان قال بعث مالي من غروا به ولم يغطه وقال الوصي بل
بعته كما به او غطه من لا صحاب من جعل المثل على وجهين
ومنهم من قال لا يصدق في العقار وفي غيره وجهان لبقا بل
لا يصلح عدم الحياة وعدم الحاجة والغنطه ورحموا وجه المنع لا ينز
الاصار استمر ملك الصبي قوله لما في موت الاب اي لو توارثا
في تاريخ موت الاب نسب لا نفاق فقال الصبي مات مني
فميتي وقال الوصي بل مني مني وبما سمعان على به نفاق
من يوم موته لم يكن القول للموصى بان لا صار عدم الموت الذي
يدعيه وايضا فلم يهول اقامة السنه عليه خلاف به نفاق وكذا لا
يكون القول له اد العبيد به المال الى الصبي بعد البلوغ وانكر
الصبي بان لا صار عدم فعلى الصبي السنه والصبي بعد بلوغه
هو المصدق بمنه واعلم ان الوصاية عقد جائز من الجائز فلا يوجب
عزل نفسه ولو بعد موت الموصى وليسعى بالمعروف من غير اسراف
ولا تقدر فان اسرف ضمن الزمان وله ان يسرف للصبي خفا

عند الحاجة اذا كان مثله نخدم ويجوز شأونه على الطفل وما
يجوز ان يشهد له بما له من ثمن لغيره ولما له بالمصرف وكذا لو
م يضمن وصيا له في بركة المالك لم يقبل منها وانه الممت بما له
اذ ازال المالك اشع المالك الذي هو محاربه تصرفه بخلاف ما اذا
كان وصيا في مال معين ومهد مال آخر فانه يجوز قوله
باب المدايع بوكمل من الموضع للموضع في حفظ المال معتبر فيها
ما يعتبر في الموكل والموكل فلا يصح ما يقع من غير المكلف وما
عند غير المكلف والسفينة كالصبي في ذلك فلا بد في الموضع
والموضع من كونها جائز في التصرف وقد نفهم من قوله بوكمل ان
الوديعة عقد وليس بحجر اذن في الحفظ وهو المنوع وكله الخلف
والموافق ما طلاق الجمهور وعلى ذلك سفي اختلاف في ولد
الجارية المودعة ان فلان مات الوديعة عقد فالولد ووديعة كالمم
والامانة سرعه وحكمها وجوب الرد في الحال والضمان بعدم
الرد مع النكاح ونفهم ايضا من كون به دواع بوكلا اشتراط الصفة
من جهة المودع كقوله اسودعتك هذا المال واودعتك افا سمعك
او اشكر في حفظه او مودعة عندك او مالي معناه ما يدل على
للتوكيل في الحفظ ولا شرط القبول باللفظ من جهة المودع بل يكفي
بالقبض وما يصح بعلية به دفع ولو وضع ماله بين يدي انسان
ولم يلفظ بشئ لم يحصر به دفع فلو مضى الموضع عند ضمنه ان
يكون معوضا للصاع ما خذ الحفظ حسيه ولو لم يلفظ ما دل على
المسحاة ولم يقبل الموضع عند اللفظ ولما بالقبض لم يحصر به دفع
ايضا حتى لو تركه وذهب كم يضمن ولكن باثم ان كان ذهابه
بعد غيبه المالك ونفهم منه ايضا ان الوديعة يرفع بما يرفع به
الوكال من موت او جنون او اغتار لها ان كانت عقدا في
وكال خاصة والوكال جائز وان كانت بحجر اذن في الحفظ
فالوضع يبطل اذ به هذه المصالح والموضع يخرجها عن اهل الحفظ

قوله مضمون اعلم ان الاصل في الوعده انه ما كان الموضع
محفظا للمالك فيه كدونه وايضا لو صمناه لم يمنع الناس عن
قبول الهدايا لكنه قد يضمن في بعض الصور العارض منها ان
سافر ما لم يوضع في السفر سواء كان الطريق اعنا اولاً فان
حرز السفر دون حرز الحضر وفي الحديث ان المسافر وما له
اعلى قلب التماس وفي لسانه قوله ووجد اي انما يضمن المسافر
ما لم يوضع في السفر اذا وجد المالك او وكله الذي وكله في
استرداد الوعده او في عاقبة اشغاله فلم يرد عليه فان لم يجد
المالك ولم وكله ووجد القاصي وكذلك ووجد عدله وامكنه البيع
عنده فذلك ما لم يضمن المسافر به حسب دفع القدر على الدفع
الحق هو لا فاما اذا لم يجد اصلاً منهم وسافر به فلا ضمان لمكان العدل
ولم يلزم ما حضر السفر لذلك وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان عند ود ابع فلما اراد ايجم سلمها الى ابع امن وامر علياً رضي الله
تعالى عنه ولواثق جلاء ما هار البلاد او وقع حريق او نهباً ولم يجد احد
منهم لزوم المسافر به والى هو مضى ونهيم قوله ما لم يوضع فيه انه اذا
سافر عما اودع في السفر لم يضمن لان المالك رضي عنه به حيث
اودعه فيه ومن قوله بم العاصي انه لو ترك الترتيب المذكور فدفع
الوعده الى القاصي او الى عدله مع امكان الرفع الى المالك او
وكله ضمن قوله كان مات اي يضمن ما كسر وما حرق كما يضمن
بالموت ما جاء بان لم يرض مرضاً مخوفاً او حبساً ليقبل ولا يوصي
بالوعده ايضا مضمون الى عدله انه يركب ما يصار بها عرضها للقتل
اذا الولد يعتمد ظاهراً ليد وتدعها لنفسه واحترق بقوله ما جاء
عما اذا لم يمكن من تصار بان مات فجاء او قبل غيبه فانه لم يضمن
لعدم بعضه وقوله ممتزاً لانه ان تصار المانع والضمان
هو الذي بين الوعده فيه ومتمزها عن غيره اما بالاثبات الى
عنها او سائر عتسها وصفها ولولم يبين اجنب بل قال هكذا
الوعده او تنه بان قال عندى يوب لزيد ولم يصفه فهو كما لو

ولو لم يوجد في تركه الميوب واحد فضمن ولا يدفع الموقوف الى زيد
اما الضمان فالمقصود من كل السات واما عدم الدفع فلا ضمان
بلف الوعده وتكون الموقوف غيرها وقوله الى عدله
انه حرز عن تصار الى فاسق فانه كما لم يوص ولا يمس بالاصار
الى بعض ورثه ويترتب في هذه تصار ما يقدم في السفر
فانه كما لم يوص من العجز عن التسليم الى المالك او عدله وضد
فروع عند الحائز او يوصي اليه فان عجز فروع عند عدله قال
الرافعي هكذا رب الجمهور كما اذا غرم على السفر في المذهب
لكن الوصيه وان امكنه الرد الى المالك ومذموم اطلاق المصنف
مرافقه ما في المذهب لكن الشبهة قوله كان مات ربما اشعر
باعتبار المنقول عن الجمهور اسحاراً قريباً والله اعلم ولا يترتب
الاصار المذكور تسليم الوعده الى الوصي لدفعها الى المالك بل
لكن اعلانه وامر بالرد من غنوا يخرجها من يده قوله لان
اوصى اي يضمن ان اوصى الى عدله ووصف له الوعده
وصفاً مميهاً فقد الموصوف في التركه لانه ربما لفت قلم مونه
قوله او نقل اي يضمن الوعده ايضا ان نقلها بعرضه
من الموضع الذي عتبه المالك مع نية عن التقرض سواء كان
المسؤول اليه احدنا ولم يكن لصرح مخالفه المالك من غرضه
اليها وان نقل لضرور عاه او عجز او غرق او غلبه اللص
فلا ضمان اذا كان المسؤول اليه حرزاً لمثل تلك الوعده ولا يمس
بكونه دون ذلك اذا لم يجد احد من ورثه ولا مثله ولو ترك المتاركا
هذه ضمن لان الظاهر ان عرض المالك بالنهي عن السرقة متى صلا
فاذا عرض هذه القبول فاصحاح النفل وان قال لا يمسها وان
حدث شيء من القبول المذكور لم يضمن لعدم النفل كما لو قال ابلغني
فالبعض ولا يمسها لانه قصد الصيانة ولا صلاح قوله او الى
حرز دونه قسم لقوله نهى اي يضمن ان نقل نهى لضرور او
نقل يضمن الى حرز دون الحرز الذي عتبه المالك وان

كان الخرز المثلر تلك الوجهة ونعم من ذلك انه لم يضمن ان يعل
غيره الى مثل الخرز ولا الى اخره منه خلا لتعريفه
على اعتبار الخرز به دون العنصر الذي لا عرض له كما اذا
اجر ارضا لزراعة الخرز يجوز ان يزرع ما ضرر مثل ضررها نعم
لو تلف الوجهة بسبب النمل والحاك ما ذكر كما لو انهدم السبب الموقوف
المنهضها لم يات التلف ههنا انما جاز من المحالفة واليه لا يشار بقوله
او هلك به اي او يعل غير نهى الى مثل الخرز الاول او الى اخره
منه لكن هلك الملك المودع بالعلف قوله او ترك اي اذا اوقع
دابه واخره بعلفها وسقفها او سكت فعلة القمام بهما لم يات التزم بعلفها
ولو ترك العلف او السقي هلكت ضمنها ان مضت مدة موت مثلاً
في سائر تلك المدة وحلفت ذلك باصلا في الحيوانات وان مات
قبل مضى تلك المدة لم يضمنها ان لم يكن لها جوع او عطش سابق
كان وهو عالم ضمروا ان يهاه علفها وسقفها عصى ترك علفها
وسقفها ولم يضمن كما لو قال اسر دابتي بعلفها وان كان نهم العلف
لعله يضمنها بعلفها فلو زال العلة فانت ضمنها والعبد المودع كاللابة
في ذلك قوله والعريض اي اذا اوقعه نحو شاب الصوف او الخرز
الذي نفسه الدود وجب عليه تعرضها للرجع وليس بها ان يعين اللبس
لرفع الدود فان ترك العريض واللبس ففسدت ضمن سوا امر الملك
بها او سكت فان يهاه عنها فاشع حتى فسدت كره ولم يضمن ولو كان
في صندوق مغفل مع العلف لا يخرجها وتعرضها للرجع لم يضمن هذا كله اذا
علم اما اذا لم يعلم بان كان في صندوق ولم يعلم الملك فلا ضمان
قوله او اشع اي ويضمن ايضا اذا اعدى باستعمال الوجهة في شفع
بها كلبس الثوب وركوب الدابة خلافاً ما اذا لبس لبغ الدود
كما قرأ وركب الجموح التي لم تقاد الى بالركوب نحو سفنها وكذلك
يضمن ان اعد الوجهة لمصلحة نفسه كما لو اخذ الدراهم
لمصرفها الى حاجته او الثوب لللبس او اخذ الدابة لمكانه
وان لم يفعل ولم يستعملها لنفسه لم يضمن هذا المقصد حيث

ولم يضمن ان تولى له خد في دوله الوجهة ولم يضمن له شارة
بقوله لم ان تولى له لم يحدث معارض قصد الحانة خلافاً ما
اذا تولى ذلك في اسداء الوجهة لم يضمن له خد فعلاً حده مع قصد
الحانة مضمناً للملحق اذا الملحق نفسه خذال وان تولى ان
به بعد طلب الملك فهو كما لو جهت به الحانة في دوله الوجهة
قوله او خلط اي اذا اخذ بعض الدراهم الموهبة عنده مثلاً
وانعه وبيع بده وخلط البذل بالباقي وصار الحب لم يضمن
احد جماعة القرض من الباقي فعوله الباقي منصوب بقوله فضمن
اي يضمن الباقي ان خلط بده الى الجوز الباقي لم يضمن به عين
المال فوه وخلطه الباقي فانه لم يضمن الباقي وانما يضمن المأخوذ
موقوف ونعم من ذلك ان ضمان المأخوذ لم يزل بده ولا يبرق
عنه فلا يعوق المودع امنا بترك الحانة وردّها الوجهة الى مكانها
ولا يبرق ذمته بذلك كالسارق ولا يبرق الموقوف الى موضعه
المان برفقها الى المالك ثم انه يوقفه باسأ او حدث له استمنا
جديداً او يبرق عن الضمان ولو قال له في ذلك ما او عيك هذا فان
حلف فيه لم يركب الحانة عدت امنا الى انه لم يضمن حينئذ
قال الراجعي وفيه شيء آخر وهو ان لا يضمن الثاني معلوق ويضمن
ايضا خلط الوجهة بما يضمنه من ارتفاع الحمز وكذا مال اخر لما كان كما
لو خلط دراهم احد الكيسر المودع عن قوله كان تلف اي يضمن
الوجهة بما قرأ كما انه ياتلف بعضها المتصل بها يضمن كما لو قطع طرف
العبد او حرف الثوب ونحوه لكونه حائلاً على الكل واحرز بقصد
نه يملك عمالوا تلف بعضها مفصلاً كما حد الثوب فانه يضمن المبلغ دون
الباقي لم يضمنه خدانه على المبلغ وبالعقد عمالوا تلف بعضها متصلاً
حطاً فانه لم يضمن الباقي ايضاً لم يضمنه وتضمن المبلغ لقوله
او خالف اي ويضمن ايضا اذا خالف امر المالك في كلفه الحفظ
حان عدل عنها الى كلفه اخرى وعصا التلف بسبب الكلف
المعدول اليها والله تعالى اعلم بقوله صلت به اي صلت بسبب

ومواجزها اذا تلفت بسبب تجرد المخالف فلا يضمن ويحوز العود
من كلفه للحفظ الى مثلها لكن بشرط سلام العاقبة حتى لو
اصفى العدو الى التلف وجب الضمان قوله كان رده عليه
منه اى مع منه عن الرقود عليه شر الى مال المخالف الذى حصل
التلف سببها وذلك كما لو اودعه ماله في صندوق وقال له يرد
عليه بخالف وردد عليه فوق ما فيه في الصندوق من حسب الصندوق
وقال له لم يرد عليه بخالف وردد عليه فوق لونه الضمان لانه اذا ردد
عليه بعد اخلى حسب الصندوق ودرعالم يمكن السارق عهده
لورده حبه وهذا اذا كان له خذ من الحب الذى لو لم يرد فوق الصندوق
لكان يرد هناك والى ثلاثه بقوله من حسب يرد هناك اى لو لا
رقوده عليه وذلك بان كان يرد فدل على الصدوق فتركه وردد
او قال المالك اردت انى فخذ السارق من دله ولو اخذ من راس
الصندوق او من حيث لم يرد هناك لو لم يرد عليه لم يضمن وكذلك يضمن
ان انكسر راس الصندوق سببه في الصور المذكورة وتلف ما فيه هو
التلف بسبب المخالفه ونعم قوله في الصور انه لو ردد عليه في سبب
لم يضمن لانه بالرقود عليه زاد احتياطا في الحفظ ولم يحصل التلف مما فعله
وكذلك يضمن اذا قال لم يرد عليه الحفظ واخذا فاعل عليه فليز
او قال لم يخلو الباب فاعلق قوله او امر بالربط الى قوله بالعكس
اى ويضمن ايضا اذا اودعه نحو الدراهم او قال له اربطها في حجر
فاخذها في يد مضاعف بالسقوط يريد لنعم او ذهول لمصول التلف
بالمخالفه فانها لو كانت مربوطه في الكم لما ضاعت بهذا السبب ولا يضمن
ان غصب من يد في الصور المذكوره بان اليد احرز من الربط
في الكم بالنسبة الى الغصب ولو وافق امر المالك فربطها في كفه فلا
يحتاج مع ذلك الى مسائل بالمعنى ان جعل الحفظ خارج الكم
فاخذها الطراز ضمن بان فيه اظهار الوجهة وفيه شبه واخر
للطراز لسهولة حله او قطعه حسد وان ضاعت باخلال العقد
كان قد احتاط في ربطها لانه اذا اخلت بسبب الدراهم في الكم وان جعل

الرباط

الرباط داخل الكم انعكس الحكم فان اخذها الطراز لم يضمن وان ضاعت
بالمخلال ضمن لان العقد اذا اخلت والمخالفه هذه ناشت الدائم
خارج الكم قال الرافعي هذا ما قاله به صاحب وهو مشكل لان المأمور
الى غيره واحصى الى التلف قال وقضيه هذا ان يقال اذا قل
أحفظ الوجهة في هذا البيت فوضعتها في زاوية منه فاهدمت عليها
بضمين لانه لو كانت في زاوية اخرى لسلمت ومعلوم انه بعد قوله او
فتبع اى ضمن الوجهة ان ضعتها لانه مأمور بحفظها في حرز مثله
وتلك الحرز عن اسباب تلفها ومن جهة صور يضمنها ان يدل سارقا
عليها ويضمن موضعها فان لم يعين الموضع لم يضمن ومنها ايضا ان يدل
مصارفها بمصارف المالك وبأخذ أمواله بخلاف ما اذا كانت الدلالة من
غير الموضع حتى لم يضمن لحد من الترام الحفظ ومنها ان يضمنها لاني
حرزها بان يضعها في مضجعه او في غير حرز سببها او بآخر
اخرها مع اليقين منه ولما سبب سببها الى حرز مثلها بعد وضعها
فما يواجز منه ومنها ان يضمنها بالكيان لان الضمير كالملك
يستوي فيه الناسي وغيره وكذلك لو اكرها ظالم على تسليمه فسلها
بغير مكرها يضمن بحرف ان المالك له ان يطالبه ونعمه كما نعلم
الظالم لكن قرار الضمان على الظالم حتى اذا غرم الظالم لم يرجع
وان غرم المودع رجع بما نعلم على الظالم ولو لم يملكه بغيره بل اقرها
الظالم فمرا لم يضمن قوله ونعمه اى وجب على المودع احضارها
عن الظالم اذا طالبت بها ودفعه بالانكار وله مناع ما ردد عليه فان
ترك الدفع مع القدرة ضمن وان حلقه الظالم عند انكاره جاز له ان
يخلف كما اذا لمصلحة حفظ الوجهة ثم يكتفر عنه الكفر فيها وان
خلف بالطله ق طلع نوجه قوله او طلب المالك اى ويضمن
ايضا ان طلب المالك الوجهة فاقواله منها ومنه بلا عذر قال الخليل
واجبه عليه بعد الطلب واشا رب الخليل انه لا يصح عليه مباشر الرهوك
منه فان ذلك على المالك انما الواجب عليه دفع الدفعتها والخلة
منها ومن المالك قوله فمهم عن شر الى ما عذرنا فينا خير

العلمية وذلك يجوز ان يكون مشغولاً بالصلاة او قضاء حاجة او
طهارة او في عمام او على طعام وهو في الخلعة على من غرضه منها
وكذلك اذا كان ملازماً لغريم يخاف هربه او كان ثم مطر والوهبة
في مكان آخر او طالبه بالليل والوجه في خزانة لم يأت في فتح بابها
في ذلك الوقت الى غير ذلك من الامور واما صير المصنف
على ذكر اتمام العرض لعلم منه بطريق الموطن انه لا يصح ما ذكره
الخلعة بعد الطلب ليعذر الوصول الى الوجه قوله او
محمد معطوف على قوله واخر اى وضمرا ايضا ان طلب المالك
الوجه محمداً لم يصر ذلك غائباً ولم يبرأ عن الضمان بقوله
بعد الجود كسب على او سبب الوجه الى ان يصدق المالك
ونعيم من نفس الجود بكونه بعد الطلب انه لو لم يطلبها المالك
بل قال لا عندك ودعه فانظرها لم يضمن لانه لم يستحق لنفسه
خلاف ما بعد الطلب وقد يكون له في المنكار وهو صفة عرض
صحح ولذلك نعيم منه انه لو قال لا ودعه لم يصدق عندى
اما اسداً او في جواب سوال غير المالك لم يضمن سواء فانه يحضر
المالك او في عسبه لانه الوجه يسعى في افعالها اذ هو امر
الى الحفظ قوله ثم سمع اى واذا حمد الوجه ثم اقام المالك
بنته على تهديد او اعتراف به ولقي ان ردها قبل الجود
او بعد واقام على ذلك بغير سوار كان محجوجاً بانكار اصر
به بداع او بانكار لزوم تسليم شئ اليه لانه ربما نسبها لمذكرها
ونذكر الرق كالقول المدعي في غير ما نحن فيه لانه لم يضمن
جاء بغيره فانها يسمع وان اقام بنته على التلف قبل الجود
سقطت مطالبة وان اقامها على التلف بعد الجود ضمن
لحنا بنته بالجود ولم يصدق في دعوى الرق من غير بنية ان
كان محجوجاً بانكار اصر به بداع لسا قض كلامه وطهوراً
ويصدق في التلف بغيره كالغاصب حتى يسقط مطالبة الرق
ونزول البدل وان كان صبيغة محجوجاً انه لم يضمن تسليم شئ

الملك او مالك عندى شئ صدق في دعوى الرق والتلف
بغيره بغيره لانه لم يضمن كلامه به ول و الى ذلك اشار بقوله
ويصدق اى في دعوى الرق ان انكر اللزوم ومفهومه انه لم
يصدق ان انكر اصر به بداع بل لم يبد له من البنية كما مر فيهم
بمن اطلاق عليهم قوله ثم سمع بنية الرق انه لم يفرق في ذلك
بين انكاره اصر الوجه او لزوم تسليمها كما سبق قوله او
قال بقاى وضمن المودع ان قال له المالك رده الوجه
على وكفى فلان يمكن من الرق على الوكيل ولم يفرق بين
لما امر بالرق الى وجهه وكان عرله فصدر حكم ما في يد حكمها
الشرعية كقوت يقع في داره نحو اطاره الرق و اطر الوجهين
في مثل ذلك ان المالك يضمن ما يمكن من الرق ولا يستحق الى
المطالبة ويجرى الوجهان فمن وجد ضالته وهو يعرف مالها
واذا علم وجوب الرق الى الوكيل لم يضمن بعد علم بطريق
وجوبه بعد طلب الوكيل لكن له التأخير الى ان يشهد الوكيل
على الفرض لانه لو انكر صدق بغيره قوله او اخذ اى وضمن
ايضا الى اخذ الوجه من طفل او محبون او سفيه لبعضهم
بالمخذ ممن ليس اهلاً للاداع لانه اذا عاها على وجه الحسنة
صوناً له حيث خاف عليها التلف وهو كما لو اخذ المحرم صيداً من
حارسه استعدها والظاهر من الوجهين فيها انه لم يضمن قوله
او التلف اى وضمن الطفل والسفهاء ان التلف المودع عند بنية
لعدم اهليتهما للاسقاط فصار كما لو تلف مال الغير من غير
اسقاط خلاف ما لو تلف المعرض اما والمسح منها حيث لا يصح
لان ذلك مملوك وتسلط على التصرف وكذا بداع واداع
سلط على الحفظ دون التلف والتصرف ونعيم من قوله
او التلف انها لو تلفت عند ما لم يضمن لغيره عليها حوطها فانه
كما لو ركه عند ما لم يضمن لغيره تلف قوله
باب خمس ما حصر اعلم ان المال

الذي حصل للمسلمين من جهة الكفار على ضربين احدهما ما حصار
من غير خوف فحصل ولم يركب وسعى فناء والثاني ما حصار
ما خاف فحصل اوركا ب وسعى عسمة وقد يطلق اسم كل منهما على الآخر
وميل بان الغني يطلق على كل منهما ولم يطلق الغني على كل واحد وقد
نظم المصنف في الغني او لم ولا يصرفه قوله تعالى ما اقاوا الله
على رسوله من اهل القرى الآية وقيل المصنف ما حصار من الكفار اجماع
غير اخاف فحصل ولا يركب يعرف قوله اخاوها حصارا ما خاف فصاروا
في ذلك ما جلا عنه الكفار خوفا من المسلمين او لضر اصابتهم وعزبه
اهل الذمة وما صولح عليه اهل بلد منهم وعسور كما رآهم المشروط
عليهم اداد فلو اداد الله عليهم وماك من باب اذ مل على الله وبن
من اهل الذمة عندنا ولم يحلف وارثا فكل ذلك في قوله وغلة
عقارهم اي وحسن غلة عقارهم اعلم ان الغني قد يكون مفعولا كما مر
وقد يكون عقارا كما لدور ولا رضى وقد قال الشافعي رضي الله عنه
فما هي وقف للمسلمين سبعة ويقسم عليها في كل عام قال معظم
الاصحاب معناه ان الامام يبيعها بغيرها للمصلحة ما لها بصير وقفا
مفسر الحصول واليه اشار المصنف بقوله بعد ان وقف كل نظام
الحزم بانه سعين الوقف وليس ذلك بل ان راي الامام معها او معها
ومعه ثمنها فله ذلك هذا في الاغناس الثلاثة فاما الخمس فمما حصار
منه لا يمكن صحتها واما ان يوقف ويصرف عليه الى المصالح واما
ان يباع ويصرف الثمر اليها والوقف اوطى وسهم ذوي القرى حكمة ختم
الاغناس لثلاثة وسهم المالك وانما والاسماء اولى بان يوقف من سهم
ذوي القرى لان مولاه غير معينين خلافا لذوي القرى قوله
خمس اي الخمس من الغني المذموم يجعل على وجه اسهم يكون العسمة
من عسمة وعسمة سبها لما روي انه هكذا كانت تقسمه رسول الله صلى الله
عليه وسلم واحد اخ من الخمس وهو للمناف الى الله تعالى
والى رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفق على نفسه واهله وفي مصالحة
ويجعل الباقي لغيره من الاخ في سائر المصالح واما

الى

الى الله تعالى صل انها على سبيل التبرك بالاسماء باسمه وصل بانها
اشار الى ان مصارفة مصارف العرب او الى ان سبيل سبيل
المصالح وانه صلى الله عليه وسلم لم يكن ملكا ولا سبيل عنه الى غيره
ارثا واما بعد صلى الله عليه وسلم فان هذا السهم الذي هو خمس الخمس
يصرف الى مصالح المسلمين كسنة الثغور وعمار الحصون والشار
والجسور وازراق الغضاه واللهد ويقدم لهم منها فالاسم قوله
لها سعى اشار الى ان يصرف اليه الخمس الثاني من الاغناس الخمس
لان معنى كلامه خمس الغني يجعله اسهم سهم منها للمصالح وسهم منها
للماشي والمطلبي الى الغني وايجاد اللام في قوله والماشي وقطع
عليها المطلبي فغير الخمس اللام سبها على ان الذي يصرف اليها
بطريقا يصرف للمصالح وهو الخمس الثاني من الاغناس خمس الغني وكذا
كل ما صدر في ذكر اللام معه يصرف له خمس خمس الغني على ما ساق
واشار بالما شتي والمطلبي الى ذوي العرف وهم اقاوي رسول الله صلى الله
عليه وسلم المشيويون الى هاشم والمطلبي ابن عبد مناف دون بني عبد
شمس ايضا اي عبد مناف طرب حبيب مطعم قال لما قسم رسول
الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي العرف من بني هاشم وبني المطلبي اسما
وعثمان بن عفان رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي العرف فعملنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بنو هاشم فلا سكر فصيلهم لما ملك الله وضعه
الله به منهم فاما بنو المطلبي اعطسهم وبركسا وراسا وراسهم
واحد فقال اما بنو هاشم وبنو المطلبي سعي واحد وشبك من اصابعه
وروي انه قال لم يفرقوني في جاهلية ولا اسلام وكان عمان من بني
عبد شمس وحبير من بني نوفل واسار النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكره
الى سان الصخيفه الى كسها فريش وسافقوا ان لا يحالوا بنو هاشم
وليسا بعوهم ولما سافقوهم ونقوا على ذلك منهم ولم يفرق بينهم هو المطلبي
لم يفرقوا مع بني هاشم الى بعض الشعاب وشرك الغني والعقود
من الهاشمية والمطلبي في اسحقان هذا السهم لحد العباس منه مع
غناه وكذا الكبير والصغير والذكور والانثى والغالب موضع حصول النبي

والخاصة له لعمري والله ما يحق بالقرابة مستوى فيه العاصي والذاني
كالمراث قال الامام ولو كان الخاص من الفئ قدر الزوج علمهم لم يست
مسدا قديم لا حوج فاما حوج وطسوعيون للضد وروى بصير الحاجة
موجه وان لم يكن معتبر في استحقاق هذا السهم والعصر بالانساب
الى هاشم والمطلب من جهة الجاه فلا يدفع الى اولاد النسات شي
للمذكر مثل حفظ النسل لانه يحق لقرابة هاشم بالمراث في
ولطفا بشر الى ان الخمس المالك من اخنيس عمن الفئ مصروف
الى السامى ولا بد من الصغر لئلا يسلم سهم اليهم روى انه صلى الله عليه
قال هاشم بعد الخلم وسط الفهر ايضا فان استعناه على الله على بعد
صات لهاب اذا منع من الاستحقاق فاستعناه على نفسه اولى ان
منع وايضا فلو لم يمت شعر بالضعف والحاجة ويحقق السهم بعد ان
المرتب وان وجد له تعلم والجدة بدل العرف في ذلك قوله والفقير
والمستكين اى والخمس الرابع من الخمس عمن الفئ للمعسر والمستكين
والخمس الخامس من السبل وسائر سهمهم في الباب الذي
بل هذا الباب ويجوز التفاوت بين احوال السامى والفقراء والمساكين
لان استحقاقهم بالحاجة مراعى حاجاتهم بخلاف ذوي القرى فانهم
محمولون بالقرابة ولا يشترط كون هؤلاء اصناف الثلثة من المرتبة
ولا يخص الخاص في كل ناحية فيها واد اعد بعض الاصناف
وزرع نصيبه على الباقي كفى الزكوة الجسم رسول الله صلى الله عليه
ولم فانه مصروف بعد الى المصالح لا غير كما مر قوله والباقي
اى والباقي بعد الخمس الخمس على ما مر وهو اربعة اخماس الفئ
الفئ للمعالي وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حصانه مضمومة
الى خمس الخمس فله ما كان له من الفئ احد عشر دون سبها
من اصارعة وعشرين سبها مصروف للاخماس للربعة المروفة
المترصد من الجهاد لانه كان صلى الله عليه وسلم لم يحصل البصر
به اذ كان منصورا بالرب يسرى شهر ويعد جند الله صلى الله عليه وسلم
المترصدون للنصرة وارتباب الكافر قوله قدر حاجته اى يعطى
كل

كل واحد من المقابلة ودر صاحبه فكشف الامام عرطه وعدد من سهم
فيعرف قدر نصيبهم وكسوتهم وسائر مؤنهم وبراى الزمان والمكان وما
سوى من رخص وغلا وحال الشخص وعادة البلد في المطاع
فكفته المؤن جميعا لسفيع الجهاد ويعطيه قدر حاجته رواته كاهن
واذا انكح حذره زاد في العطا وقد راجه اولاد الدس هم في نصيبه
اطفا كما نوا او بكارا ويعطيه ايضا قدر حاجته عبد واحد للخدمة
ان كان من خدم او للخروج معه الى الجهاد دون الذي نصيبه
للمرسة او للجان ولا يزيد على حاجته عبد واحد ولهذا انكر المصنف وقوله
وعبد خلاف الولد اذ لا اخذ له في لزوم سعاد المولى وخلاف
الزوجات كما يحصاهن في اربع والعبد له حصرا قال الراغب في كان
هذا في عبد الخدمة فاما الذين سواهم هم حصا الجهاد فيسبغ
ان يعطى لهم كم كانوا ولولم يكن له عبد واحتاج الله اعطاه الامام
عبد قوله وان مات اى ويعطى زوجات المعالي وولده من الفئ
وان مات المعالي لئلا يسعوا المجاهدون بالكسب اذا علموا ضاع
عيالهم بعدهم فيعطوا امر الجهاد ويستم اعطاء زوجاته وولده الى ان
يتك النسا من الزوجات والنسات فيسبحن بالزوج والى ان
سكن البنون وسعوا بالكسب او رغبوا في الجهاد قوله قدع
ندبا اى يحجب للامام ان يقدم في اعطاء وفي اساب الاسم
في الدوان بنى هاشم وبنى المطلب على غيرهم من قرش اما
بعدهم بنى هاشم فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم واما بعدهم بنى
المطلب وجعلهم مع بنى هاشم في ربه واهل فليست بنى هاشم بنى
منها كما مر ولذلك عطف المصنف المطلب على الهاشمى بالوادى
بعدهم بنى بعدهم بنى عبد شمس وبنى نوفل اخوى هاشم وبعدهم بنى
بنى عبد شمس بن عبد شمس اخو هاشم وبنو نوفل اخوة من شمس
م بعدهم بنى عبد العزى وبنى عبد الدار وبنى ابناء قصي وبعدهم بنى
بنى عبد العزى بنى اصبهار رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان طريحا
رضي الله عنها بنى بنى اسد بن عبد العزى ثم بعد بنى عبد الدار تقدم

بي زهير بن كلاب وهو اخو قصي ثم له قريب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالا قرب وقصي بن جده هاشم وهاشم جد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف
بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
بن النضر بن كنانة ودرست بهم ولد النضر بن كنانة من خزاعة ابن مرة
ابن الماس بن مضر بن برادر بن معد بن عدنان وعدم درشت على
عمرهم من العرب لقوله صلى الله عليه وسلم قد عوا قرثا وله بعد هاشم
سعد بن نصر له ثارهم الجميلة في الاسلام ثم سار العرب واداسوا
انسان في العرب فقتل استهما فان استويا في السن فاقدمهما
اسلاما وهجر ثم بعد العرب يعطى العجم وفي المذهب والمذهب ان
التقدم فيهم بالنسب والعصاير دون النسب وفيه نظر او العجم قد
عرفت منهم مسعى ان يعتبر بمن عرفت نسب العرب واليهود ايضا
وقد اعتمد في التقدم للصلوة بالجماعة النسب المعتبر في الكفاة
ونسب العجم معتبر في الكفاة على خلاف فيه ولكن كرهنا هذا وقد اشار
الماورقي الى اعتبار نسب العجم فقال ان كانوا عجم لا يحفون على نسب
جمعهم بالخاص كالترك والهند والبلد ثم ان كان لهم سابقه
في الاسلام يربوا عليها واليهما العرب من ولي الاعرفان نسبا ووا
نسبا لسنن الى طاعة الله قوله ويعرف متى شاء اي ويغزوهم
ارذاق المبرور متى شاء من اول السنة او وسطها او اخرها
حيثما يراه والمصلحة ومعه له وقتا معلوما يختلف ويتغير ان
يكون المفروق في كل عام مرة لئلا يسفاهم في كل اسبوع او شهر
عن الجهاد ولان معظم الفتي الحزم الدائم وهي انما يوزن في السنة
من نعمات راي المصلحة في المبرورين مشاهير او نحوها ابعدها
قوله ويضع دوننا اي دفرا يش فيها اسماء المبرورين ونسب فيه
ادار ارزاقيم ويصوب لكل عده براه عريف المعرف عليه احوالهم
عند اياهم ذلك التفسير قوله ويضع اي اذ اطرأ ضعف
كالمرض والهم او جنون على المقام واليس زوالا محي اسمه من المبرورين

قال

قال الرازي وهو يعطى فيه الخلاف المذكور في زوجه المقام واولادهم بعد الموت
وقد علمت ان المذهب اعطاهم مسعى ان يكون الماوس كذلك واما
الذي يرضى زوال ضعفه او ضوؤه فانه يعطى ولما محي اسمه والاربع الناس
عن الجهاد واسموا بالكييف او لا يامنون هذه العوارض قوله ومن
مات اي ومن مات من المبرورين وقدمه المال فان كان ذلك بعد انقضاء
المدد المصرويه للمبرورين من قول او اقرضه فمستطال المدد التي مضت
لوانه وكذا ان كان قبل كمال انقضائها وقد مضت فيها مدد فانه يوافق
سب له مسير الى ورثته كما جرح في الجاه ولا سقط هذا الحق للاعراض
عنه وحرقات قبل جمع المال ولو بعد انقضاء المدد المصرويه فلا شيء لوانه
اذ الحق انما يشك حصول المال قوله والقاضاي والقاضاي من حاجات
المبرورين من الفخام من الزوجه توزع عليهم ونعمتهم على قدر مؤنتهم لانها لم
ويجوز ان تصرف شيء منه الى اصلاح الكحول والى الكراخ والسلاح
ليكون عده لم وقول المصنف او صرف بعضه لبعض النخب من توزع
القاضاي كله عليهم ومن توزع بعضه عليهم وصرف بعضه الى ما ذكره بعضنا
ان لا يجوز صرف الكل الى ذلك قوله وما حصر اشان الى الغنيمة
وقد تقدم تفسيرها وهو المال الذي يحصل للمسلمين من الكفار بما يجاف
الخيل والركاب سواء اذروه وايدبهم بها او استولوا عليه بعد ما هزموا
في القتال وما كان الغنائم محل للاسراء قبل نسيها صلى الله عليه وسلم ثم انها اطلقت
به دلالة على ما ورد في الحديث الصحيح الذي قال فيه اعطيت خمس
يعطون اصلاصا وذكر منها اصلاص الغنائم وكانت في اول تصرفه خاصة وعامة
ذلك على اعطاء بعضها من لم يشهد الوقعة ثم نسخ وصار خمسها بعد اخراج السلب
خمس الخمس الفتي واربعة اخماسها للقاتلين على ما ساقى قوله فلم ياتي
من حمله العتمة لمسلم ازال منه كما هو مقدر ما يح ذلك الكافر وهو اشارة الى
السلب وقوله ما رفس قوله صلى الله عليه وسلم من قتل مسلما له عليه بنة فلم يسله
وبذل المصنف بذكر السلب منها على انه لا خمس بل يخرج اولا من
حمله العتمة خمس الخمس الباقي طرقت عوف برامك ثم يحى وظالمين
الولدان النبي صلى الله عليه وسلم صلى السلب للقاتل ولم يحه ولا فرق في

استحقاق السلب من ان تادي به مام اوج مقول من قبل فلا فله سلبه
او بساوى حدث وياحه قال جرحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر
فرايت رجلا من المشركين علا رطلا من المسلمين فاسد رت له حتى الله
من ورايه وضد به على جرحا فانه ضربه فاقول على فمضى ضمه وحدث
منها راج الموت لم يعرف الموت فارسلني فخطب عمر بن الخطاب فقال للناس
فعلوا امر الله جل وعزيم ان الناس رجحوا وطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال فمسل له عليه الله فله سلبه الى ان يقال فاعطاني بعض السلب
وجه الاستلان به ان قبل ما في المشرك كان قبل النذار وقد اعطاه السلب
به الكلام في حق السلب وفي السلب نفسه اما المسحق فاشارة الله المصنف
بقوله فلم الى قوله اذ اسرع ثم اسار الى السلب بعد ذلك بقوله ما معه
الى قوله للبعثه وقوله ما معه مبتدأ خبر قوله لمسلم ولا بد في الكلام من حذف
بعلت الاشارة اليه فان بقدر الكلام ما حصره ما كاف خبره للمسلم
الموصوف مع الكافر المذكور لان ما حصره ما لا كاف كل المسلم الموصوف وان
اوهم ظاهرا الكلام ذلك قبل التامر ومل بهاء الى معه اذا عرفت ذلك
فاعلم ان قوله لمسلم خرج عنه الذمى اذ لا سلب له وان فاما ما دون مام
فانه لما قد سنا من الغنم الا على سبيل التخرج ودخل فيه كل مسلم حتى العبد
والصبي والحيي والمرأه العجم الخبر ولم يدر استناد المسلم المذلل فانه لا سلب
كل اسم له وهذا قد علم من قوله فيما بعد لا المذلل قوله ازال منعه بميل
اشارة الى انه لا معنى العبد استحقاق السلب بل يكفي في استحقاقه
هو الكافر بما يكفي شره بان يزيل حقيقته كان قطع يديه ورجليه او يقطع
قطع او يقطع او يقطع الواحد مع رجله الواحد ويدخل هذه الصور كلها
في قوله لقطع طرفه ويخرج عنه قطع يديه واطرافه فانه لا يكفي اذ لم يعد ذلك
انحنا وندول منعه بغير عتبه وباسرع ايضا بحيث سلب الكافر
من اسرع لمصون القهر بذلك ولانه اذا اسرع من مام من العبد
وغیره ولو صار له سير غير اسرع لم يشارك في السلب بخلاف ما لو امتلك
الكافر واحد ومنعه من الذهاب ولم يضبطه وميله اخر فانها بشر كان
في السلب لان كفايه شره حصرهما واما الذي اسرع فقد ضبطه

وكفى

وكفى شره فاشبه المشي ولواثقه واحد وقوله آخر فالسلب للمشرك ولا يشارك
العالم لم يعط ابن مسعود سلب اى جرحا من سبعين ومنه نصار كانا
قد اخناه قبله ولو جرحه لم يخطى ثم قبله اخر فالسلب للعالم قول مقبل
اى كاف مقبل على التعدي مشر الى اسراط افعال الكافر المفتول
على القتال في استحقاق العالم سلبه وليس المراد منه اسبغاه بالعقل
حين قلراد لو سلبا زمانا ثم هزم بعلم المسلم في حال لوبان قال ته ميب
يسحق سلبه ولا يخط ايضا اقباه على ميله بل لو قصد كافر مسلما في مسلم
اخر من ورايه فقبله اسحق سلبه كما دل عليه حدث اى قتال فالحديث
ما ذكره العاصيون وهو ان بعلمه مقبلا او مدبر امح قام الحجب فاما اذا انهم
حش الكفار وصعهم وميل واحد منهم لم يخطى سلبه بل انه قد ايدع شرهم
بانهم امح ومع قام الحجب لم يندفع اذ الذي تولى لم يؤمن كونه وحش
بقوله مقبل بالوقيل الكافر وهو اسير في يد ما يغول يحول كل ادنا يسم
ونحو والله لا شان بقوله ما فاعلم قوله ويرمى من حصن اى لان
زال منعه بميل يرمى من حصن او من قدار الصف او من صف المسلمين
الى صف الكفار فاصاب واحد منهم فانه لا يخطى سلبه اذ لم يخطى خيرا
والسلب في مقابلة احتمال الخطر وقد جعل العرابي ركوب العالم الخدر شرطا
آخر وراكون القبل مقبلا على القتال وقال الراغبى يمكن من سبعين باصدا
عن الباغي فانه اذا كان المسلم مقبلا على القتال كان العالم راكبا للخدر
واما يكون العالم راكبا للخدر اذا كان المسلم مقبلا على القتال قال ولعطف
الشانعى رضى الله عنه لا معروض الا ما مال الكافر ومام الحجب وقد اوقع المصنف
بقوله مقبل بمسام حجب اى مع مام الحجب ودخل في قوله مقبل العبد والصبي
 والمرأة اذا مالوا قوله ما معه اى مع الكفار المقبل على القتال وهو اشارة
الى السلب منه ما عليه من ماب يذنه مع اكف والراش ما عليه من الات
الحجب كالدرج والمعفر وسائر السلاح ولذا ما عليه من الزينة كالطوق والسواد
وما معه من المكنى الذى سائر ما عليه من السدر والمام والمقود وغيرها
ولذا لو كان مسجكا بعنانه وهو يقابل راخلا ولذا الجنة التي تعاد من يذنه
لانه قد احتاج اليها ولذا ما معه للنفقة والنقد فان ذلك من السلب

الحقبة المشددة على فريته لما فيها من النقد والقماش كسائر اعتد المحملة
في حتمته ولم رتبة الكافر المعتاد ان اسروا رقة له مام ولم يذله ان فادى
نفسه فان جمع ذلك ليس من السلب قوله بم الخس اي بعد اخراج
السلب من الغنمة للعالم واخراج مونها كاجرة الحمال واكافط ويغتر ذلك
بحول الباقي فتم اسم متساوية وبنو قد عس رفاع تكس على رقة
منها لله تعالى او للمصالح وعلى كل من رة ربع التواقي للفاطمين ويدرج
في ثا دق مساوية وحقق ونخرج لكل سهم رقة فما خرج عليه لله تعالى
جعل من صنف الذي يصرف اليهم عس الغنى على م ورو اليه
الاثان بقوله بم الخس كما قر وفه مع الفكر كما سأل ما خرج عليه
للغنايم بسم عليهم ويقيم الغنمة عليهم على صفة الخس لخصومهم وانحصار
وفه بقو الرضخ كما سذكر وسواء في هذه الغنمة المفعول والعقار لا اطلاق
الكتاب والسنة وسحب صفة الغنمة في دار الحرب قال صاحب المذهب
وعنه بكرة باضرها الى دار السلام من غير عذر رسم النبي صلى الله عليه وسلم
عنايم بدر شعب وشواب الصغرى قريب ويرد وقسم عنايم بني المصطلق
على مياهم وقسم عنايم حنين ما وطامن وهو وادى حصن قوله
واشترط الامر مستلذا خبر قوله من مال المصالح وهذا اثنان الى الفكر
وهو مان مال على سهم الغنمة بشرطها الامام او امرا بجيش لمن
يتواطى امرافه خطر دنكاه في العدو او يوقع طفراد دفع شركا لقدم
على طلبه او الهجوم على قلعه او الدلالة عليها والحفظ مكن وبجس
حال وغير ذلك وانما شرط الامام الفكر حيث دعت الحاجة
الله ودخا في قوله لمعاطى خطر الواحد وجميع ويجوز ان يطلو الامام
ويقول وفعل كذا فله كذا وقوله باجتهان اشارة الى ان لا حد
لقدر الفكر بل هو موقوف الى اصحاب الامام ويحكمه ويقدر على قدر
خطر العار وفي حديث عمار الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم
نكس في البداة الدية وفي الرجعة الثلث والمشهور ان البداة
ابتدا السفر والمراد السيرة التي معها الامام ولا روقه دار الحرب
معه له والرجعة هي التي نامها بالرجوع بعد توجهه الى الحرب

الارلام

سلامه وانما بعض النفار في البداة لا سر لعتهم بها اذ لم يطلوهم السفر
نعدوا لخلقة الكفار عنهم ولا سطها من يكون الامام من وراهم والرجعة
تخلها في جمع ذلك واصطفوا في المراك بالوجه والثلث بالخبر على حسب
اصلاهم في محل النفار فعمل ربع خمس الخس وثلثه ومار ربع الجمع وثلثه
وعمل ربع الغنمة ربع الاربعه وثلثها ومار ارا ان نراد في حصص كل منهم
سبل ربع الحصص او مثار ثلثها قوله من مال المصالح ثمر الى محار الفكر
وهو اما المال المترصد المصالح في بيت المال وبسط حنود كون
المقدار المشروط معلوما واما الما هو والكفار في ذلك القبال من بعد
هذا الشرط وحنود مذكور جزء وثلث اربع او عس ذلك ويحتمل فيه الجمله
الحاجة ولذا اخرج الفكر من الغنمة فانما يخرج وخس خمسها من اصلها
ولا من اربعة اخماسها وبهم كس ويقدم المصنف ذكر الفكر على الخس
لانه ربع قوله والباقي اي والباقي من الغنمة بعد اخراج السلب
والفكر والخس من العقار لمن شهد الحرب للحرب وعلى قصد الاجهاد فخر
المسلمين قاتلا او لم يقاتل الماروي وفوقها وهو موافق لانه يكون رضي الله عنها
ان الغنمة لمن شهد الوقعة ويدخل فيه شهدا قتل اعضاء القبال
واما الذي حصر بوجهه بفضاء فان حضر بعد حيانه المالك لم يحسب
ولو قبل ان يدخلوا دار السلام وان حضر قبل حيانه فلذلك لانه لم يشهد
الوقعة وكذلك الذي غاب في اثناء القتال منها ولم يعد حتى يقضى
وان عاد قبله بفضاء اشحق والذي حاز بعد عول دون المحوز
كذا في المذهب قال الرافعي وما به ان يعل فم حضر قبل اعضاء
القبال يعفى من غير انه لم انه لا حق له في الغنمة المحوزة من حضر
قال وكذلك يعلم ابو الفرج البراد عن بعض اصحابه وان اطلبها
في المملك السابعة انه يحق بين غير بعضا وقول المصنف له اي الحرب
ذكر الضمير على راي من يذكر الحرب اثنان المبرر
وهو اذ الحرب هفا عفاه من عمر حرب بلطى حرا واحترز المصنف
ذلك عمن شهدا الحرب الا الحرب بل انجو بحاره وغيرها كما سأل قوله
وان مرض اي والباقي ثلث هذا الحرب وان شهدا صحى ثم مرضا

ولو عرض نحو الزمان والفاج فانه لم يطر حقه لم يسمع برأيه وهما
كلاهما الملب وكذلك ان خرج من الصف لعجز الى فيه فربما
لم يطر حقه مما غنم قبل خروجه وبعد دار الحوة بالفتنة وان خرج
للخيز الى فيه بعد ذلك وحوز ناله ذلك سعى حقه مما غنم قبل خروجه
لما غنم بعد كما ساق في السر والمخوف للفتنة لم يطر حقه
ايضا والمنهزم ان لم بعد لم يحس بما وان غا حقه من كونه قوله
او مات فيه اي والباقي لمن شهد الحرب وان مات فيه في انباء
العياك فانه سعى سهم الغرس ايضا على ما نص عليه الشافعي رضي الله
عنه ان مات شهد الحرب في انبائها فان المحكي غرضه سقوط حقه ولا يظهر
تعدد النصيب والفريق بان الفارس مسوخ واذا مات فان
سهمه ما بالغرس باع فاذا جاز ان سعى سهمه كالميتوع ولا يحصى ان
لومات فيه قبل الشروع في القتال لم يكن له سهم الغرس وان كان
ذلك بعد دخوله دار الحرب فاربا ولو سرق فيه او عارا وخرج من
من بيع او هب فهو كالموات ومن مات بعد انضمام العياك وجاز
الملك استقل حقه الى ورثته وان لم يدخلوا بعد دارته سلمه ولومات
في هذه الحالة اسحق سهم الغرس وكذلك اذا مات هو او فيه بعد
انضمامه وقبل الخان قوله ولا يراي والباقي لشاهد الحرب
من غير هؤلاء المذكورين ولولا انهم ايضا منهم لا سار المسلم العابد الى
المسلمين اذا اقلب مر يد الكفار وشهد الوقعة مع المسلمين فانه سعى
السهم سواء اسر من هذا الجيش او من جيش لفرقائهم او لم يقاتلوا
وان لم يشهد الوقعة بان غاد بعد انضمامها لم يحس سهمه الكافر
اداسلم والحق بجذله سلمه فانه سعى السهم ما لم يقاتل
قصد لقتله كلمة الله تعالى بالا سلمه وسهوه الوقعة معج حركته
قوله وللتاجراي ولكل واحد من كبار الحرك واهل الحرف كالسرايين
والجناتيين والبرادين وكل من خرج لعرض بجان او معاملته اذا شهد
الوقعة سهم من العيمة ان قالوا انه بين قتاله انه لم يقصد خروجه من الجاه
فصار كما اذا خرج للجهاد واستصحب معه متاعه ببعده وان لم يقاتل

سهم له وانما صرح بالفتح في قوله وللتاجر ما حصص من اسحق المذكرين
شروط القتال بخلاف من سبق اما ان جروا اذا شهد مع المحتاج
الوقعة فان كانت اجارة لعارة الزعم من غير عين من كفاطه
ثوب ناسهم له والعلم المحتاج له دين في ذمته وان غنم المدة كس
الدواب يبيعها ناسهم ان قالوا والا فلا ولا جبر على الجهاد حيث
صح استحسان له فله لا يخرج دون السهم والرضح وحسب على الجهاد
لم يصح ولا اجبر وفي السهم وجهان احدهما انه سعى لسهود
الوقعة والثاني وبه قطع البغوي لما يار او لم يقاتل لانه عرض عنه
بالاجان والوجهان فما ذكره الشيخ ابو محمد من ان على القولين
فما اذا اجمع لغيره المحتاج به صرف الله الى نفسه هل سعى
سهمه وبما سبها انما اذا شرط في العراض كل الرج للمالك
سعى سهمه قوله لا للملك اي لا شيء من العينة لم يخل الحش به السهم
والرضح بان ضرر حضوره فوق ضرر انزاله المنهزم والمجذر هو الذي
يكرهه راجع وبكر فلوب الناس وشطهم عوان يقول ما سقروا
في الحق وفي العدو كثر وغرضك بمنع مثل هذا من الخروج مع الناس
والحضور في القتال وان حضر فخرج من انكسرك فوك والعبد
اي ولا سهم له ولا سهم من العينة لما روى ان ابن عباس سئل عن النساء
هل حقت شهدة في الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل كان نصيب
ان سهم فقال كن شهدة في الحرب واما ان نصيب لمن يسهم فلا
ولان هؤلاء ليسوا من اهل فرض الجهاد فلا يشاركون اهل القتال في
اسحقاف السهم لكن ينبغي ان لا يخرجوا ايضا لانهم كثروا السواد واعانوا
المسلمين فوضع لهم اسحبابا فقط بالاسحباب والافتم برك رسول الله صلى
الله عليه وسلم الرضح قط ولنا فيه اسوم حسنة وبقدره ما مام باعتهان
ولا يبلغ به سهم واحد من الغنائم فارسهم وراجلهم وان كان الذي
مرصه له راجلا وان كان فارسا ففيه وجهان من ان على ان يعز
الحر هل يبلغ به حد العبد ام لا وبعضى النساء ان يكون المذهبة
جواز بلوغه سهم الراجل مع ان اطلاق المصنف بعضى خلافه اما ان يقد

قوله سهم ما قص يكون ما قصا عن سهم مثله عن اهل الكمال وطرف من ان يكون
حضور العبد والاصحاب والنسول باذن المالك وبنائه ولا ذل
اول ما دهم واما الذي فلا بد في استحقاقه الوضوح من اذن المالك فلو
حضر بغير اذنه لم يرضح له لكونه متهما بالارهاب اهل دونه بل بغير اذنه مام
على ذلك ان اذى اليه اجتهاد ونعم من اخبر المصنف ذكر الرضح المسمى بها انه
من اللغز من يرويه المقصود من الغائب من اصل الغنم وطرف من
نعمها لانه سهم من الغنم معق بغير الوقف غير انه ما قص قوله ولما ركب
فمن اي بقدر الفارس من الغائب على الراجح منهم يعطى الفارس
ثله اسهم سواء وسهم من لزمه يعطى الراجح لهما حديث ان عثمان بن عفان رضي الله
عنه ضرب للفارس سهمين وللغريم سهم واحد واصبر المصنف بقوله فليس
عن ركب البعير والغار والجار والمغار فان هذه الدواب لا يصلح الحرب
صلاصة الخيل لما اذ لم تشارك فيها الكرو والفر ولكن يعطى راجحها سهمه
ورضح لها ويجعل رضح الفارس الكرو وضح المغار وضح الفارس الكرو وضح
الجار وطرف برضحها سهم الفارس وطرف في الفارس الذي يسهم له
من الحقيق وهو العرف ابواه والبرذون وهو العج ابواه والحين وهو
العرف ابواه الحجة امة والمعرف وهو عكس الحين لما في اكثر
والفر في الجمع ولعمري قوله صلى الله عليه وسلم الخيل تحقود بنوا صيرها
الخيل الى نوع القيمة لا جرو والمغنم وطرف ايضا من كون الفارس ملكا
للمالك او غنم كالمستعار والمتاجر صى المخصوب لمصلحة العباد
والسهم للمالك لا للمخصوب عنه لانه الذي احضر وشهد الوقف ومنه من في
الخلافة فيه على الخلاف في بيع الدرهم المخصوب ولا سهم لراكب الفرس
في عجم وهو البين الحراف وكذا الكسر والهرم والصغير الضعيف وان لم
سهم مام عن ركوب مثله او لم يبلغ رايه فيه اذ لا يسفح به بل هو كل على
صاحبه ولست بعد مام خيرا اجند اذا اراد دخول دابة الحرب فلا يضرك
بغير شدة قوله ولغيره اي ولغير ركب الفارس المذكور وقد ذكر
في الركب وراكب غير الفارس الذي ليس على عجم على حق ومن حضر
لم يسهم الا الواحد منها لروى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الا واحدا من الفرس

وقد حضر مع جنس ما فرس واذا كان الفيل في ماء او حصن وقد
يا حشر الفرس اسهم لفرس لانه قد يدعوا طاج الى ركوبه على ذلك عن
نصف الشافعي رضي الله عنه وجهه بعضهم على ما اذا كانوا بالفرس
الساحل واخبارات خرج وركب فاما اذا لم يحتمل الحال الركوب فلا يخفى
لم يعط اسهم الفرس ولو حضر امان بغير مسرك منها لم يعط واحدا منها
سهم الفرس لانه لم يحضر بغير تام او يعطى كل منهما سهم فليس طين معه
فرس قد ركب او يعطيان سهم فليس مناصفة فيه ثله اوص قال النووي
لما راجع المناصفة قوله وشا ركل اي اذا دخل مام او قايده
الجيش دار الحرب ووجه سرية الى ناعه فعيب شيا شاركا في غنمها
جيش مام وكذلك لو غنم الجيش شاركا في لونه وقد روي ان جيش
المسلمين تعرفوا وغنم بعضهم باوطاس والكرهم حين فشرل منهم واذا
وجه سرية ولو الى حين اسير الكمل فما غنم كل منهم لم يسطر كل
منها بحسب مام فهو كاجاج لهما خلاف ما وجهها الى جيش وهو في ذلك
صلا شاركا احدهما للغير لانه لما جاج هناك وطسطن واحد منهما
بالغيري وطشاركل السرايا المعقون بالبلد كانت الدابة خارج
من المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وغنم وطشاركل المعقون
بها وقول المصنف المتروك بالرفع بوصفه الجيش اي شاركا للسر
الجيش المتروك دون لصع السرايا بالقرب منها وهذا الشرط ذكره
بعض الصحابة منهم مام والعراق وحده العرب ان سلغهم الغنم والملاح
منهم ان احتاجوا قال الرازي ولم يعرض الكريم لذلك واكتفوا باحتياجهم
في دار الحرب فعلى الاول لو كانت احدهما مامه فلفغري بعدد
احصت الفرس بالشارك ولو بعد مام جاسوسا فعن الجيش
قل رجوعه شاركهم في العسم وان لم يشهد الوقف لانه فانهم نصيبه
مضاطر ما هو لم يظف من سهم الوقف قوله والكلاب اي وان
وقع في العسم كلاب يسفحها في المصطاد ونحوه فان ارادها
بعض الغائب او بعض اهل غنم ولم يشارك فيها سمعت له وان
ما نفعوا واكتفوا القسم عدد اسمت لذلك اذ لم يشارك في سهم

بالفقه وان لم يكن صحتها عند اقرع منهم معطى من عرجة الله
قال الرافعي وقد عرفت انه يعنى صحتها عند من يرى امامه او يظن
الى منافعتها فمكن ان يقال مثله ههنا قوله
باب الزكوة الى آخره المعصية
في هذا الباب بيان مصارف الزكوة ومن لا يحاب من ذكرها في باب
الزكوة والشافعي رضي الله عنه والكاتب صاحب ذكرها ههنا مفرونة
بسم الفتي والعامة بان كلام من هذه الاموال مولاة ما جمعها
وتفرقها لان الفتي والعامة من الكفار والزكوة والمسلمين لا يصار
في مصارف الزكوة قوله تعالى انا الصدقات للفقراء والمساكين والآية
وهم ثمانية اصناف الصنف الاول الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب
يقع موقعا من حاجته ولو كان محتاج الى غيره وهو عاكس حرمين
او بلائيا لم ينسب اليه اسم الفقر وكذلك لو ملك دارا يسكنها او ثوبا
يملك به قال الرافعي ولم ينعرضوا لعدد الذي يحتاج اليه خيرة
وهو في سائر الصور ملحق بالمسكين قال ولو كان عليه دين امكن
ان يقال القدر الذي يفي به الدين لا غير به في منع لا يحق
كما لا غير به في وجوب نعمه القرب وكذا في زكوة الفطر على الوجه الذي
مضى في موضعه وفي فتاوى صاحب التبيين انه لا يعطى سهم الفقير في
ما عنده الى الدين وانما اعين الجيز من الكسب في حق الفقير لان القدر
عليه من المال في حصول الكفاية وقد روي ان رجلا من ائمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسألونه الصدقة فقال اشئتما ولا حظ فيها لغني ولا
حرمة لفقير وروي ولا لذوي قوت مكتسب والمرق القوت ثم المعبر العجز
عن كسب يقع موقعا من حاجته لا عن اصل الكسب كما عرف المالك ويعني
كون الكسب لشيء يلقى بحاله وحرمة دون ما لا يلقى ولو قدر على الكسب
لكنه مشغول بحصيل بعض العلوم الشرعية ولو استغنى بالكسب يعطى
عن النعم لم يعطى وكان كالحاجة عنه حتى حال له اخذ الزكوة والى النعمة
من فروض الكفايات خلاف ولا خلاف منه النعمة وانقطعت في المداين
او ردت اليها فانها حلاله الزكوة مع العسر على الكسب وكذا الفقهاء

اد اشعار بنواقل العبادات وكان الكسب منعه عنها او عن استعراق الوقت
بها لا يحل له الزكوة لان الكسب وقطع الطمع عانى احدى الناس انظار
كم حزنه فيبال على التوافق مع الطمع واذا لم يجد الكسب من يستعمله
حل له الزكوة ولا يسلط في الاستحقاق بالفقراء الزمانه ولا بالعنف
عن البواله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى مرسا الصدقة وهو غزير في
استحقاق العسر بالحاجة وهي موجودة وان لم يكن ذمنا قوله لو كان
اي والزكوة للمسكين ايضا وهو الصنف الثاني من اصناف الفقائه
والمسكين هو الذي عاكس مالا او يقدر على كسب قوت لا يمنع نعمه
وقوع ماله او كسبه المذكور موقعا من حاجته ولكنه لا يكفيه كما اذا احتاج
الى غيره وهو يقدر على سبعة او ثمانية ولا فرق بين ان يكون ما
ملكه نصيبا او اقل او اكثر لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لا
يحل الصدقة الا لثلاثة مذكورين اصنافه جاك فاحتاج ماله
فحل له الصدقة حتى يصب سلاله من عيشه ولم يجد ما يكفيه لم يصب
سدوا من العيش فالمسكين على هذا احسن حالا من الفقير
قوله تعالى اما التقتة فكانت لمساكينهم وايضا قال صلى الله عليه وسلم
استعاضوا من الفقر وقال اللهم احني مسكنا واعلم ان المعبر في حوائجهم
يقع موقعا من حاجته او لا يقع المظلم والملي في المسكين بوساير الابدان
على الا ياتي حال المحصر من غير اسواق ولا يقدر على غيره وهو
في نعمته قوله لا يملك شي من نعمه القرب والروح اي لا يعطى الا لشي
من نعم القرب ولا المكنة من نعم الروح من سهم الفقراء والمساكين من
الزكوة ولا من الوقف على الفقراء والمساكين ولا من الوقف لهم لانها غايه
ما كنهم المسحقة لهما فاما كسبه او ضيعته الموقوفة على الفقير
عليها وخبر ان لا يعطى من سهم العارفين والمساكين وغيرهم
اذا كانا من ذلك الصنف ولا فرق بين الناصر وغيره لعددها على كل
الشعور فاجبت القدر على كسبه كسب قوتهم بقوله اي الزكوة
للفقير والمساكين بقوله لا يملك شي من نعم القرب والمساكين لانهما
معسر قامة لانهما علمهما سم اذا اهدى ما كان قاتعا هلا كقوله

سالكهم ان يحاهدوا من بينهم من الكفار او من مانعي الزكوة ومطهرهم
من مانع من الزكوة ما يراه من سهم المصالح ولهم من سهم سائر الله
حتى يعطوا وهم من الزكوة اهلون من يحب من الكفار و
مانعي الزكوة لنقل المونة وبعد السفة ولما سلك كافر شئ من الزكوة
من الله تعالى لعز لا سلف واهله ولهم عن باقي الكفار
والرقاب اي والزكوة للرقاب ايضا وهي الصنف الخامس والمراد
بها المكاتب من قوله تعالى وفي الرقاب كقولهم وفي سائر الله
وهياكل يدفع المال الي المجاهدين ولقد دفع هنا الى الرقاب ولما
شترى به الرقاب العتق وشترط ان يكونوا صحيحي الكتاب
اذ الفاسد لم يحق بها وان يكونوا عاقلين عن الجوع مرفق
يد مانعي بخوبه لم يعطى من الزكوة اذ لم يملكها وليس للسيد
ان يصرف زكوة الى مكاتبه ليجود الفاقة اليه ويجوز الصرف الي
المكاتب بغير اذن سيده ان لا يحاط له ولا حوط الصرف الي
السيد باذن المكاتب ولا يجوز بغير اذنه لانه هو المصحح لكنه سقط
قدر المصروف من الجوع لم يلقى دين غيره بغير اذنه
برئت ذمته بادائه ويجوز الصرف قبل حلول الجوع لئلا يجرى
في الحال وقد عذر به داء عند الحلول قوله فان رقى اي
فان رقى المكاتب بعد صرف الزكوة اليه بان عجز عنه فان كان
الذي احده سها ناقا في يده استرقه من العتق لم يحصل له صرف
المأجور الى الجهة المأجور بها وان كان بالفا وجب الغرم معلقا
بذمته في وجه حصول المال عنده رضا صاحبه وبرئته في آخر
قال النواوي احصها بذمته وان استعفى المكاتب عما اخذ من الزكوة
او عتق سبيع السيد باعتاقه او باسرايه عن الجوع او ببيع غيره اداء
الجوع عنه او باداء المكاتب الجوع من مال كفو وكان الذي اخذ
من الزكوة باقيا في يده استرقه ايضا لان المقصود حصول العتق
ولم يحصل وان كان كافا فان يلف مل العتق لم يخرجه قال النواوي
وكذا لو ابلغه وان يلف بعد غرمه وقول المصنف غرمه سها لانه حواله

لغيره

اعنى حال نقاء المال في صورتي الرق والعتق وحال تلفه في صورة
الرق وبعد العتق غير ان العتق عن رقة الباقي بالغرم فيه يوسع
ما قولهم والغريم اي والزكوة الغريم ايضا وهو الصنف السادس
والديون ثلثه لانه اما ان سيد من لمصلحة نفسه او لمصلحة غيره وعلى
الثاني فالمصلحة اما كله كما اذا استدان ما طفا ناس فيه وهو المراد
بقوله او لمصلحة او جزئه كما اذا ضمردسا عن غيره اما الغريم للاصلاح
لمن يجرده في دم ساجرت فيه مسكيات ولم يطر القابل او الزم
ما لمحب نوعا من سببه فضي ذمته من سهم الغريمين سواء
كان فقرا او غنيا بالفقار او بالبعد لعموم الحديث قال صلى الله عليه
وسلم لم يحل الصدقة لعني المحدث غار في سبيل الله او لعامل عليها او لغريم
او لرجل اسراها سماله او لرجل حاربته بعتق له فاهدى المسكن
للعتق ولما لو شرطنا الفقره لعلنا الرغبه في هذه المكرم واما الغريم
لمصلحة نفسه فمقتضى دونه من الزكوة مشروطين به ان يكون
دنه لمباح كما لو وسع المباح في ما يفاق على سببه وعمله فان كان
كالحج والجهاد فهو مباح والحق به بعضهم الذين اخوهم مسجد وقري
صديق واعتد به مام بقوله المباح عن الغريم لمعصيه كشرى الخند
ولا سرف في السعة فانه لم يعطى من الزكوة وان باب في اصح الوجهين
عند بعض الصحابة انه استدان في معصيه ولم يؤمن ان يعود ويحل
التوبة فزوجه وعطى في الثاني وهو لا يصح عندنا في لف السلم والروائي
وهو الجواب في الاصح ومخرج الرافعي في التحرير باله لك قال النووي
ولا صح الثاني قال ومن صحه غير المذكور المجاملي في المعصيه وصاحب
اللبسه ووجه به احكامه في التحرير قال الرافعي ولم يتعرضوا للاستبراء
هنا ومعنى رقة بغيره فيها اصلاح الحلك اما ان الروائي لما ذكره
اصح الوجهين قال اذا غلب على الظن صدقه في دونه لم يكن ان يطر عليه
الشرط الثاني ان يكون معصيا محتاجا الى مضا ذلك الدين فان وجد
ما يرضيه به من نقد او عرض لم يعط الزكوة لانه ما قد طاجته السنا فاعتق وقهر
كالمكاتب وان البسار خلاف الغريم لم يصح ذات البسار فانه محتاجا

اليه في اطفاء الناصر فان وجد ما يعصى به بعض الدين لم يخط الينا في
به الما في ومنهم من اطلاق قول المصنف ان اعسرانه لولم يملك سنا
لكنه كسبوع بعد على قضاء دينه من كسبه اعطى ايضا بخلاف الفقير
والمسكين لمن حاجتهما انما يمتحن نوعا من الكسب بمقتضى كفايته كل يوم
والغريم حاجته ناجزة في الحال لسبب الدين في دينه والكسب لم يدر فيها
الما بالدرج ولا يعبر الفقر والمكينة بل لو ملك مدر كفايته وقضاء دينه
بعض الى بعضانه من الكفاية فبعض من الزكوة القدر الذي يعطى
الى الفقير والعصيان من كسبه ما تكفه ولا يفل في عتبات
ولذلك المسكين والمليين والغرائز والاسنة وكذا الخاكم والمركوب اذا
امضا وهما حاله ببعض دينه وان ملك جميع ذلك ولذلك قال المصنف
ان اعسر ولم يعمل ان امقر ونحوه ولا يبرط كون الدين حالا بل يجوز
ان يعطى قبل حلول دينه الموقل كالمكاتب وقد جعل الغريم اولى
بمسقطه عليه ونزل على المكاتب وقد عكس لمن العجز عن
الحرية ويجوز صرف سهم الغاربت الى المدينون بغير لقن رب الدين
ولا يجوز العكس لكن سقط من الدين قدر المصروف كما في الصرف
الى السيد بغير ذن المكاتب اما القائم للمضمان يعطى من الزكوة بقدر
به دينه ان اعسر المضامن والمفهوم عنه قال الموقوف ويجوز صرفه
الى المفهوم عنه وهو لا يملك له ولا يعطى اذ كانا موثرا له
يرجع الى ما صير ولا حاجة الى اخذ من الزكوة وكذا ان اعسر المضامن
فقط وضمرا ذنه لكونه يرجع اليه بخلاف ما اذا ضم غير لونه ولان
اعر المفهوم عنه فقط لم يوط المضامن من الزكوة اساره مع امكن
الصرف الى ما صير بخلاف المصطلح الاصلاح لما فيه من المصلحة الكلية
والمصلحة فيما بينه من حنثه قوله قد رد فيها ضمير المسمى فيه
يعود على المكاتب والغريم اي انما يعطيان قلدا بينهما لا مطلقا
الكثير من دينهما فان لقي المكاتب بعض المحرم فانما يعطى ودر الباقى
وان غريم الغريم وما في نفسه دون استدلاله فلا يعطى بها وان غريم الغريم
وما في نفسه او بعض من الدين يعطى ودره منه ولا يبدل اما في احوال

له

له اما بينهما شاهدان بينهما او يصدق الخصم لهما على ذلك وهو السيد
المكاتب ودرت الدين للغريم ولا يكفي مجرد حضورهما من غير صدق
او اسنهما رالحال من الناس وهو المراد به سفاضة فان ذلك
قام مقام التمسك لحصول العلم او غلبه الظن على كل حال قوله عليه السلام
صلى الله عليه وسلم في رجل اقرضته من ذوى الحجى من قوم وذلك ان يصح
ان المحارب قال بحكم حمله فاثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فساكنه فقال
نوبها عنك او يخرجها عنك اذا قدمت نعم الصدقة ما يصح ان المكاتب
الحق في ذلك رجل يخرج حمله فثبت له المسألة حتى يوقها بمسك ورجل
اصابة فاقه وحاجة حتى يشهد او يكلم ثلثة من ذوى الحجى من قومه ان
فاقه او حاجة فثبت له المسألة حتى يصيب سدا من عتق او قواما
عتق بمسك او اصابة حاكمه فاحتاجت له الصدقة حتى
يصيب سدادا او قواما بمسك فغير المراد ذكر الثلثة المشار الى ما سبق
فان ادنى ثلثة سفاضة بمقتضىها والوجه نعم مقام سفاضة مقام التمسك
في كل من يطلب بها من سفاضة وان اوهم حياض الوسط والوجه
وكذا الحادى احصا من ذلك بالمكاتب والغريم والرهون بلفظ او في
وقع شك من الراوى فانه ذكرها بعض المتأخرين وبى انه لا يعتبر
الدين في هذه الصور سماع القاضي ويقدم الرهون ولا نكار ولا يشهد
بل المراد اخار عدلين على صفات الشهادة وسبيل الله اى والزكوة
لسبيل الله ايضا وهو المصنف الساج والمراد الخاين المطروح بالغزو الذي
لا يأخذ من الفنى سبيل اخذوا اذا نشط وهو مستعمر عنه ونحوها واحا
الغاري المزدق فلا يضرب له شئ من الزكوة وان لم يوجد ما صرف اليه
الفنى وجب على المسلم اعانة المزدقة حديثه ويعطى الخاين المطروح من الزكوة
وان كان غنيا للحدث الذي هو وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تملأ الصدقة
لعنى المظنة غازي سبيل الله الحديث يمكن او تعار اى تعينه فله
الى راي ما ان شاء اعطاء الفري ان كان عالما فارا وغدا
الصلاح عليه وان شاء استاجرهما له ولم ان تسمى الخنز والولع
وقفا في سبيل الله ويخرج منها عند الحاجة قال في المصلحة والمصلحة

التمام بهذا الاسم افراسا واسلمه لهذا المصلحة قال وفي معناه ان يدفع اليه ما ستر
القرين والسلاح ويصير ان ملكه قاله والنفقة عطف على من يحول ملكه
غير اذ لا يصور ان يعاد النفقة بل ملك النفقة والكسوة من الدعايا والمقام
في الثغر وان طال ومن الرجوع ويكون النفقة تمام المونة بالعدد الذي يزيد بسبب
السفر وعط وانما يعطى وقت عروجه ليمتد بها اسباب الرجوع فان احدث ولم
يخرج استرد وثبات في الطريق او اخرج من العز واسترد الباقي منها وان
غادر رجوع وعنده نفقة منها وان لم يصر على نفقة وكان النفقة ساكنا فذلك
اد من الخطا في اجتهاد كون العطا وقت الحاجة وان فتر على نفقة او كان
انما في ساكنا فالم يسترد وفي مثله في ان السبيل يسترد من الرقة الحاجة
وتقدرات والى الغاوي حاجتا والظاهر ان المراد بقوله النفقة نفقة نفسه
دون نفقة غيره ومثل انه ماخذ نفقة ونفقة غيره ايضا ذهابا وعقبا ما واما
وسلب المعظم عن نفقة الغير فذلك الذي في كذا يجوز اخذها غير بعد اليقين
ينظر في استطاعة الحج الى نفقة العيال مع اعتبار استحقاق احواله كما يعتبر استحقاق
لنفقة كذلك يجوز ان ينظر اليها من حيث اعتبار سببها مما ينفق بحاله
كما يعتبر ان سببها به انما هو في ان السبيل واي الزكوة من السبيل ايضا
وهو الصنف الثامن والمحلل في اشياء السفر من الزكوة او موضع اقامته او لم
يشك بل كان محتاجا الى الزكوة مفروضا كان يسفر كالحج او عدا وبالكراهية خبر
الشيخ اللهم او عباها كالتجارة والبرهه لا معصية كالمات وبشرط ان يكون
معدا ايدا وهو ان لا يكون معه ما يحتاج اليه في سفره ونظره في ملكه
اصلا ومن له مال في غير البلاد الذي يسفر عنه والقدر الذي يعطاه هو
سبله مقصود او موضع ماله ان كان له في الطريق ماله وبفضل في ذلك
النفقة وكذا الكسوة ان احتاج اليها كما يفسد الحال صفا وثباتا والمركوب
ان كان السفر طويلا او كان السهم ضعيفا لم يعد له على المشي
ويعطى ايضا ما يسفر زانه ورحله الا ان يكون قدرا يعتاد مثله ان
سفره قوله في الكافر اي الزكوة لمن ذكره في الكافر فلا حتى
فيها وان كان من جهله لا يضاف لقوله عليه السلام بل عدا عليهم ان
عليهم صدقة يوزع من اغنيائهم ويؤخذ الى فقراهم ولا زكوة لمن استر الرق
شا

مما كان او مدبرا او مستورا او بعضه على الاحكاما ولم يعطى شخص واحد
سهم من نصفين اجتمعا منه من صفات المسحوق كما في المولف
ايضا بطريقه وكما لعقير الغانم لان السبق والى عطف الاصناف بعضها
على بعض والعطف بمعنى النفاذ قوله وسهم المفقود اي اذا
بعد بعض الاصناف مطلقا بقدر سهمه الى الباقي وكذا لو فقد البعض
في البلد ووجد في دار اخرى لم يسأل له بل رده على الباقي لان عدم
الشيء في موضعه كعدمه مطلقا كالماء اذا عدم في موضع جاز
السهم وان وجد في غيره قوله وسهمهم اي وجب على ما ر
ان يتوعد الاصناف الثلاثة عند القلان ولا يجوز الا مقصود على
بعضهم لان الله تعالى اخذ من الصدقات الى الجمع بحرف اللام والله
يسمى المالك اذا بولي المصنف فيه ويتسرع له استحقاقهم
لا يحصرهم ولا فلا واذ ان المالك ما لم يكن عاملا سقط سهمه العام ويجوز
لا كفاة بعامل واحد اذا جعل العرض به وشمله من كل صنف سواء
عمله بصفه الجمع والجنس في ان السبيل والشيء من الاصناف واجبة
وان كان حجة بعضهم اشبه الى العامر فانه لا يراه على اجزائه كما ترى
والفضل في احاد العتف جاز والفرق ان الاصناف محصور فيسهر
المقصوره بينهم بخلاف الاحاد وان دفع في النصف بالثمن من صنف
مع القدر على الثلث غير المالك قل بقوله لانه لو اعطاه ذلك
لخرج عن العهد قوله وان نفعه اي وان نفع الواجب من موضع
في الفطر ومن موضع المالك في الزكوة الى غير ذلك الموضع لم يجر ولم ينظر
به العرض ولو الى ما دون مسافة القصر لقوله عليه السلام اعلم ان عليهم
صدقة يوزع من اغنيائهم ويرد الى فقرائهم وانما نفعه بوجوه فقد
الموضع بعد امتداد اطاعهم واعتبر في الفطر موضع المالك لانها
صدقة المدن وفي غيرها موضع المالك لانه السبب والى النواحي
ولو كان له من بلده فطرته وهو ببلد آخر فالطاهر ان لا يعتبر ببلد
الموئل عنه والفطر كزكوة المالك في وجوب اسعاب الاصناف
واذا سعت الفضة جمع جماعة فطرهم ثم سموها ومن لا يدر

جواز صرفها الى ثلثه وعن ابي اسحق الشيرازي انه اختار جواز
 صرفها الى واحد قولهم لما ان عدعوا في بلد اي بلد ان
 عدعوا المحضون لهم في بلد فان فعل الزكوة حينئذ الحاقب
 البلاد الله يجوز بل يجب قوله والكفارة اي لما ان عدعوا ولم
 الكفارة والبذر والوصية فان فعلها يجوز مطلقا اذ اطماع
 لم عند الله اعتدادها الى الزكوة قوله واهل الخيام اي ارباب
 الاموال ان كانوا اهل خيام يسعون من ارض الى ارض
 فان لم يكن لهم موارد بطوفان واما ما يحتمل من معهم من
 الاموال فان لم يكن معهم شيء حتى يخلو الى اقرب بلاد لهم
 عند الوجوب وان كان لم موضع يسقون فيه وقد يكون عنده
 متجعين فان لم يميز بعضهم عن بعض بماز وحرث صرفوا زكوتهم
 الى من هو قدامون مسافة القصر من موضع الملك لكونه في
 حكم الحاضر واذلك عند مثله في المسجد الحرام من حاضره
 وان اعطيت حله عن حله وانعوت لما ذكره وكل حله
 كونه لما يجوز انفقها الى غيرها قوله ووسم اي وسحب
 نعم الصدقة والتي حدثت ان قال غدت الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعد الله من ابي طه لحدثت لهنه فوافيه في يد الميم
 بسم الله الصدقة وفائدة التميز وسكت على نعم الصدقة لله او صدقة
 او زكوة وعليه نعم الحرم صغيرا او جرمه قوله وصدقة التطوع
 مبتدأ خبره وخبر ما عطف عليه قوله اولى اي وصدقة التطوع
 اولى وهذا مما اخفاه منه لما ذكره في ذلك من الاماات ولا خيار
 ومصرفها سدا اولى قال الله تعالى ان تبدوا الصدقات بمتاع
 الله وصرفها الى الجار والى اقرب الجيران اولى لكونها
 رضى الله عنها فالت بالرسول لسد ات لي جارس والى ايها اهل
 قال الى اقربها منك بابا وصرفها الى اقرب اولى قال
 صلى الله عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثلثان
 صدقة وصلته والصدقة في رمضان اولى كان صلى الله عليه وسلم

اجود

اجود ما يكون في رمضان قوله والمحتاج الى من له عيال
 نفقتهم او عليه دين يحتاج الى مضائه ولا يحل له التصديق
 بل ربما كرم وما فضل حاجته ان وجد من نفسه قوة الصبر
 الضرا سجت له المصدق بجميع الغاضل والافلا وعلى ذلك
 محل ما ظاهره الاختلاف من الاحداث لحدث الى بعد انه الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع ما له قبله منه وحدث الذي اناه
 مثل السضة من الذهب في دفعه بها والله اعلم

٧٤٧

تم الكتاب على الفقير الى الله الفقير عبد القادر بن محمد البرنجاني في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٤٧

8057



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	İzmir
Yeni / Eski No.	
Eski Kayıt No.	196